



مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبهان

العلماء



رسالة
عليكم يا صابرين

www. **Ghaemiyeh** .com
www. **Ghaemiyeh** .org
www. **Ghaemiyeh** .net
www. **Ghaemiyeh** .ir

بحوث

في الممل و النحل

الحنابلة

الجز الثالث

جعفر السبحاني التبريزي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بحوث فى الممل و النحل

كاتب:

جعفر سبحانى

نشرت فى الطباعة:

موسسة النشر الاسلامى

رقمى الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

الفهرس

٥	الفهرس
٨	بحوث فى الملل و النحل - الجزء الثالث (الماتريديّة، والمرجئيّة)
٨	اشارة
٨	مقدمة
٩	الماتريديّة
٩	اشاره
٩	الماتريديّة
٩	الداعيان إلى منهج أهل الحديث متعاصران
١٠	منهج الماتريدى موروث من أبى حنيفه
١١	لمحه عن حياة الماتريدى
١٧	١ - استيلاؤه على العرش:
١٨	٢- معرفته سبحانه واجبه عقلاً:
١٨	٣- الاعتراف بالتحسين والتقبيح العقليين:
١٩	٤- التكليف بما لا يطاق غير جائز:
٢٠	٥- أفعال الله سبحانه معللة بالغايات:
٢٣	٦ - الماتريديّة والصفات الخبرية:
٢٤	٧- الاستطاعة قبل الفعل أو بعده:
٢٤	٨- القدرة سالحة للضدين:
٢٧	٩- الماتريدى وأفعال العباد:
٢٩	١٠- صفاته عين ذاته:
٣١	أنصاره وأتباعه فى الأجيال المتأخرة:
٣٦	المرجئة
٥١	القدرية

٦٣	الجهمية
٦٦	الكرامية
٦٧	الظاهرة (١)
٧١	المعتزلة
٧١	اشاره
٧١	المعتزلة
٧٥	الفصل الأول
٨٠	الفصل الثاني
٨٢	الفصل الثالث
٩٣	الفصل الرابع
١١٤	الفصل الخامس
١٢٢	الفصل السادس
١٢٣	الفصل السابع
١٢٨	الأصل الأول التوحيد
١٤٠	الأصل الثاني العدل
١٤٠	العدل
١٤٣	المسألة الأولى: قدرته سبحانه على القبيح
١٤٤	المسألة الثانية: في أن أفعال العباد، ليست
١٥١	المسألة الثالثة: في تقدّم الاستطاعة على الفعل
١٥٢	المسألة الرابعة: في قبح التكليف بما لا يطاق
١٥٢	المسألة الخامسة: في أن الله لا يريد المعاصي
١٥٤	المسألة السادسة: في وجوب اللطف
١٥٧	المسألة السابعة: في حدوث كلامه تعالى
١٦٢	المسألة الثامنة: ما تتعلق بالنبوات و الشرائع و

- الأصل الثالث الوعد والوعيد ١٦٣
- الأصل الرابع المنزلة بين المنزلتين ١٧٤
- الأصل الخامس الأمر بالمعروف و التهى عن ١٧٦
- خاتمة المطاف ١٧٩
- تعريف مركز القائمة باصفهان للتمريرات الكمبيوترية ١٩٣

بحوث في الملل والنمل - الجزء الثالث (الماتريديّة، والمرجئة)

إشارة

سرشناسه : سبحانی تبریزی جعفر، - ١٣٠٨
 عنوان و نام پدید آور : بحوث في الملل و النحل : دراسه موضوعيه مقارنه للمذاهب الاسلاميه تاليف جعفر السبحانی مشخصات نشر :
 قم اداره الحوزه العلميه بقم الجماعه المدرسين في الحوزه العلميه بقم موسسه النشر الاسلامي ١٤١٤ق = - ١٣٧٢.
 فروست : (موسسه النشر الاسلامي جامعه المدرسين بقم ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٥ : مركز مديريت حوزه علميه قم ١، ٢٦)
 شابك : بها: ٣٤٠٠ ريال ج ١) بهای هر جلد متفاوت ؛ بها: ٣٤٠٠ ريال ج ١) بهای هر جلد متفاوت ؛
 بها: ٣٤٠٠ ريال ج ١) بهای هر جلد متفاوت وضعت فهرست نویسی : فهرست نویسی قبلی یادداشت : ج ١ (چاپ دوم ١٣٧١)؛ بها: ١٨٠٠
 ريال یادداشت : جلد اول و چاپ دوم ١٤١٥ق = ١٣٧٣؛ بها: ٤٠٠٠ ريال جلد پنجم (چاپ دوم ١٤١٥ق = ١٣٧٣)؛ بها: ٥٥٠٠ ريال
 (موسسه النشر الاسلامي جامعه مدرسين بقم ٧٢٤)
 یادداشت : جلد اول (چاپ چهارم ١٤١٦ق = ١٣٧٤؛ بها: ٦٥٠٠ ريال یادداشت : ج ٤ (چاپ پنجم ١٤١٧ق = ١٣٧٥)؛ بها: ٧٦٠٠ ريال
 یادداشت : ج ٧ (چاپ اول ١٤١٦ق = ١٣٧٤)؛ بها: ١٠٠٠٠ ريال یادداشت : ج ٨ (چاپ اول موسسه الامام الصادق ١٤١٨ق = ١٣٧٦)؛
 ١٠٠٠٠ ريال یادداشت : ج ١٤١٢ق = ٢٥٠٠ : ١٣٧١ ريال یادداشت : ج ٦ (چاپ چهارم ١٤٢٤ق = ١٣٨٢) : ٣٤٠٠٠ ريال یادداشت :
 کتابنامه مندرجات : ج ١. تاريخ عقائد اهل الحديث و الحنابلة و السلفيه .-- ج ٢. تاريخ الامام الأشعري و انصاره و عقائدهم .-- ج ٣.
 و يتناول تاريخ و عقائد الماتريديه و المرجئه .-- ج ٤. حياه ابن تيميه و ابن عبد الوهاب و عقائدهما .-- ج ٦. تاريخ الشيعة نشاتهم
 عقائدهم و شخصياتهم .-- ج ٧. يتناول شخصيه و حياه الامام الثائر زيد بن علي و تاريخ الزيديه و عقائده .-- ج ٨. الاسماعيليه و
 فرق الفطحيه ...--

موضوع : اسلام -- فرقهها

شناسه افزوده : جامعه مدرسين حوزه علميه قم دفتر انتشارات اسلامي شناسه افزوده : حوزه علميه قم مركز مديريت رده بندي كنگره

BP236/سب ٢٣٧٢

رده بندي ديويي : ٢٩٧/٥

شماره كتابشناسي ملي : م ٧٣-٢١٥٥

مقدمه

مقدمه بسم الله الرحمن الرحيم

أمّا بعد، فهذا هو الجزء الثالث من كتابنا «بحوث في الملل والنحل» نقدّمه للقراء الكرام ونبحث فيه عن المدرستين المعروفتين «الماتريديّة» و«المعتزلة»، والمدرسة الأولى مشتقة من منهج أهل الحديث من الحشويّة والحنابلة، كاشتقاق المنهج الأشعريّ منه، والفرعان يشتركان في كثير من الأصول ويختلفان في بعضها الآخر، وستوافيك الفوارق الموجودة بينهما. وأمّا المدرسة الثانية - أعني مدرسة الاعتزال - فهي منهج عقليّ لا يمتّ لمنهج أهل الحديث بصله، والمدرستان تتحرّكان على محورين متخالفين، ونرجو منه سبحانه أن يوفّقنا لتحرير عقائد الطائفتين متحرّرين من كلّ نزعة، وتعصب، ورأى مسبّق لا دليل عليه، ولنقدّم تحرير منهج الطائفة «الماتريديّة» على «المعتزلة» للصلة التامّة بينه وبين المنهج الأشعريّ الذي سبق عنه البحث مفصّلاً في الجزء الثاني. ولقد نجمت في القرنين الأوّلين مناهج كلاميّة لها صلة بالمدرستين، فلاكمال الفائدة نبحت قبل تبين منهج الاعتزال عن الفرق التالية: المرجئة،

القدرية، الجهمية، الكرامية والظاهرية. فالمرجو منه سبحانه، التوفيق لبيان الحق والحقيقة والقضاء، بعيداً عن التعصب والانحياز الممقوت. إنه ولي التوفيق.

الماتريدية

اشاره

١- الماتريدية

الماتريدية

الماتريدية

قد تعرّف على جذور الاختلاف في عصر الرسالة وبعدها، كما تعرّف على حوافز الاختلاف ودوافعه في عصر الخلفاء، وخرجنا بالنتيجة التالية وهي: أنّ أهل البحث والنقاش من المسلمين قد تفرّقوا على فرقتين مختلفتين في كثير من المبادئ والأصول وإن اشتركتا في كثير منها أيضاً: ١- فرقة أهل الحديث التي يعبر عنها بالحشوية تارة، والحنابلة أخرى، والسلفية ثالثة وكانوا يتسمون بسمه الاقتفاء لكتاب الله، وسنة رسوله، ولا يقيمون للعقل والبرهان وزناً، كما لا يتفحصون عن مصادر الحديث تفحصاً يكشف عن صحته، بل يقبلون كلّ حديث وصل إليهم عن كل من هب ودب، ويجعلون في حزمهم كلّ رطب ويابس، ولأجل هذا التساهل ظهرت فيهم آراء وعقائد تشبه آراء أهل الكتاب، كالتشبيه، والتجسيم، والجبر، وسيادة القضاء والقدر على الإنسان كإله حاكم، لا يُغيّر ولا يُبدل، ولا يقدر الإنسان على تغيير مصيره إلى غير ذلك من البدع ولا يقصر عما ذكرناه القول بالرؤية تبعاً للعهدين، وكون القرآن قديماً غير مخلوق، مضاهياً لقول اليهود بقدم التوراة، أو النصارى بقدم المسيح، وقد أوضحنا الحال في هذه المباحث في الجزأين الماضيين. ٢- فرقة المعتزلة التي تعتمد على العقل أكثر مما يستحقّه، وتزعم أنّ ظواهر بعض (٨)

التصوص الواردة في الكتاب والسنة، مخالفة لما يوحى إليهم عقلهم وفكرتهم، فيبادرون إلى تأويلها تأويلاً واهياً يسلب عن الكلام بلاغته، فينحطّ من ذروته إلى الحضيض، وهؤلاء هم المعروفون بالمعتزلة، وفي ألسن خصومهم بـ(القدرية). وقد كان الجدل بين الطائفتين قائماً على قدم وساق بغلبة الأولى على الثانية تارة، وانتصار الثانية على الأولى أخرى، وقد كان لأصحاب السياسة والبلاط دور واضح في إشعال نار الاختلاف بإعلاء إحداهما، وحطّ الأخرى، حسب مصالحهم الوقتية، والغايات المنشودة لهم.

الداعيان إلى منهج أهل الحديث متعاصران

الداعيان إلى منهج أهل الحديث متعاصران

كان النزاع يعلو تارة، وينخفض أخرى، إلى أن دخل القرن الرابع الهجري، فأعلن الشيخ أبو الحسن الأشعري، في أوائل ذلك القرن، رجوعه عن الاعتزال الذي عاش عليه أربعين سنة، وجنح إلى أهل الحديث، وفي مقدّمهم منهج إمام الحنابلة «أحمد بن حنبل»، لكن لا- بمعنى اقتفاء منهجه حرفياً بلا تصرّف ولا تعديل فيه، بل قبوله لكن بتعديل فيه على وجه يجعله مقبولاً لكلّ من يريد الجمع بين الثقل والعقل، والحديث والبرهان، وقد أسس في ضوء هذا منهجاً معتدلاً بين المنهجين وتصرّف في المذهب الأمّ، تصرّفاً جوهرياً وقد أسعفه حسن الحظّ ونصره رجال في الأجيال المتأخرة، حيث نضجوا منهجه، حتى صار مذهباً عاماً لأهل السنة في الأصول، كما صارت المذاهب الأربعة مذاهب رسمية في الفروع. وفي الوقت الذي ظهر مذهب الأشعري بطابع الفرعية لمذهب أهل الحديث، ظهر مذهب آخر بهذا اللون والشكل لغاية نصره السنة وأهلها، وإقصاء المعتزلة عن الساحة الإسلامية. كلّ ذلك بالتصريف في المذهب

وتعديله، وذلك المذهب الآخر هو مذهب (٩)

الماتريدية للإمام محمد بن محمد بن محمود الماتريدي السمرقندي (المتوفى عام ٣٣٣ هـ) أي بعد ثلاثة أو تسعة (١) أعوام من وفاة الإمام الأشعري. والداعيان كانا في عصر واحد، ويعملان على صعيد واحد، ولم تكن بينهما أية صلة، فهذا يكافح الاعتزال ويناصر السنة في العراق متقلداً مذهب الشافعي في الفقه، وذاك يناضل المعتزلة في شرق المحيط الإسلامي (ما وراء النهر)، متقلداً مذهب الإمام أبي حنيفة في الفقه، وكانت المناظرات والتيارات الكلامية رائجة في كلا القطرين. فكانت البصرة - يوم ذاك - بندر الأهواء والعقائد، ومقلها، كما كانت أرض خراسان مأوى أهل الحديث ومهبطهم، وكانت منبت الكرامية وغيرهم أيضاً، نعم كانت المعتزلة بعيدة عن شرق المحيط الإسلامي، ولكن وصلت أمواج منهجهم الى تلك الديار عن طريق اختلاف العلماء بين العراق وخراسان. ولأجل انتماء الداعيين إلى المذاهب المختلفة نرى اهتمام الشافعية بترجمة الأشعري في طبقاتهم، واهتمام علماء الأحناف - أعني المتكلمين منهم - بالماتريدي وإن قصروا في ترجمته في طبقاتهم، ولم يؤدوا حقه في كتبهم. نعم انتماء الماتريدي للإمام أبي حنيفة في الفقهاء (الأبزر والأصغر) (٢) أمر واضح، فإنه حنفي، كلاماً وفقهاً، وأكثر من نصره، بل جميعهم، من الأحناف، مثل فخر الإسلام أبي اليسر محمد بن عبد الكريم البزدوي (المتوفى عام ٤٩٣ هـ) والإمام التسنفي (المتوفى عام ٥٧٣ هـ) وسعد الدين التفتازاني (المتوفى عام ٧٩١ هـ) وغيرهم كإبن الهمام والبياضى كما سيوافيك في تراجمهم، بخلاف انتماء الأشعري للإمام الشافعي فإنه ليس بهذا الحد من الوضوح. ١. على اختلاف في تاريخ وفاته بين كونه في ٣٣٠ أو ٣٢٤ . ٢. سمي أبو حنيفة الكلام بالفقه الأكبر، وعلم الشريعة بالفقه الأصغر، وقد سمي بعض رسائله بهذين الاسمين كما سيوافيك.

(١٠)

منهج الماتريدي موروث من أبي حنيفة

منهج الماتريدي موروث من أبي حنيفة

المنهج الذي اختاره الماتريدي، وأرسى قواعده، وأوضح براهينه، هو المنهج الموروث من أبي حنيفة (م ١٥٠ هـ) في العقائد، والكلام، والفقه ومبادئه، والتاريخ يحدثنا عن كون أبي حنيفة صاحب حلقة في الكلام قبل تفرغه لعلم الفقه، وقبل اتصاله بحماد بن أبي سليمان الذي أخذ عنه الفقه. وليس الماتريدي نسيج وحده في هذا الأمر، بل معاصره أبو جعفر الطحاوي صاحب «العقيدة الطحاوية» (م ٣٢١ هـ) مقتف أثر أبي حنيفة حتى عنون وصدّر رسالته المعروفة بالعقيدة الطحاوية بقوله «بيان عقيدة فقهاء الملة: أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد بن الحسن» (١). ويذكر عبد القاهر البغدادي صاحب كتاب «الفرق بين الفرق» في كتابه الآخر «أصول الدين» أن أبا حنيفة له كتاب في الرد على القدرية سماه «الفقه الأكبر»، وله رسالة أملاها في نصره قول أهل السنة: أن الاستطاعة مع الفعل... وعلى هذا قوم من أصحابنا (٢)، والرسائل الموروثة من أبي حنيفة أكثر مما ذكره البغدادي (٣). ولما كانت المسائل الكلامية في ثنايا هذه الرسائل، غير مرتبة قام أحد الماتريدية في القرن الحادي عشر، أعني به كمال الدين أحمد البياضى الحنفي، باخراج المسائل الكلامية عن هذه الرسائل من غير تصريف في عبارات أبي حنيفة وأسماء «إشارات المرام من عبارات الامام» ويقول فيه: «جمعتها من نصوص كتبه التي أملاها على أصحابه من الفقه الأكبر، والرسالة، والفقه الأبسط، وكتاب العالم والمتعلم، والوصية، برواية من الإمام حماد بن أبي حنيفة، وأبي يوسف الأنصاري، وأبي مطيع الحكم بن عبد الله ١. شرح العقيدة الطحاوية: ص ٢٥، والشرح للشيخ عبد الغنى الميداني الدمشقي (المتوفى سنة ١٢٩٨ هـ). ٢. أصول الدين: ص ٣٠٨. ٣. وسيوافيك فهرس الرسائل الموروثة من أبي حنيفة، وقد طبع قسم كبير منها.

(١١)

البلخي، وأبي مقاتل حفص بن مسلم السمرقندي. وروى عن هؤلاء، إسماعيل بن حماد، ومحمد بن مقاتل الرازي، ومحمد بن سماعة

التميمي، ونصير بن يحيى البلخي، وشداد بن الحكيم البلخي، وغيرهم. ثم قال: إنَّ الامام أبا منصور محمّد بن محمّد بن محمود الماتريدي روى عن الطّبقه الثانيه، أعنى نصير بن يحيى، ومحمّد بن مقاتل الرازي، وحقق تلك الأصول في كتبه بقواطع الأدلّه، وأتقن التفاريع بلوامع البراهين اليقيتيه^(١). هذه جذور منهجه وأسس مدرسته الكلاميه.

لمحة عن حياة الماتريدي

لمحة عن حياة الماتريدي

من المؤسف جداً إهمال كثير من المؤرخين، وكتب التراجم، ذكر الامام الماتريدي، وتبيين خصوصيات حياته، بل ربّما أهملوا الإشارة إليه عندما يجب ذكره أو الإشارة إليه، فإنّ الرجل من أئمة المتكلمين، وأقطاب التفسير في عصره فكان الإمام بحياته عند ذكر طبقات المتكلمين والمفسرين لازماً، وهذا خلاف ما نجده من العناية المؤكّدة بذكر الأشعري، وتبيين حياته، والإشارة إلى خصوصياتها، حتّى رؤاه، وأحلامه، وغلّة ضيعته، ولعلّ إحدى الدوافع إلى هذا، هي أنّ الأشعري استوطن في مركز العالم الاسلامي (العراق)، وشهر سيف بيانه وقلمه على الاعتزال في مركز قدرتهم، وموضع سلطتهم، فصار ذلك سبباً لأنّ تمدّد إليه الأعيان، وتشرّب^(٢) نحوه الأعناق، فيذكره الصديق والعدو في كتبهم بمناسبة شتى، وأمّا عديله وقرينه فكان بعيداً عنه، مستوطناً في نقطة يغلب فيها أهل الحديث وفكرتهم، وكانت السلطة في مجالى العلم والعمل لهم، فجهل قدره، ولم تعلم قيمة نضاله مع خصومهم، فقلّت العناية به، ————— ١. إشارات المرام من عبارات الامام للبياضى: ص ٢١ - ٢٢، وهذا الكتاب من المصادر الموثقة في تبين المنهج الماتريدي بعد كتابيه «التوحيد» و «التفسير». ومثله كتاب «أصول الدين» للامام البيزوى. ٢. إشراب إليه وله: مدّ عنقه أو ارتفع لينظر إليه.

(١٢)

وبعلومه، وأفكاره، والإشارة إليه. ولأجل ذلك نرى ابن النديم (م ٣٨٩) لم يترجمه في فهرسته، وفي الوقت نفسه ترجم الشيخ الأشعري (م ٣٣٣هـ)، والامام الطحاوي شيخ الأحناف في مصر (م ٣٢١هـ) مؤلف «عقائد الطحاوي» المسمى ببيان السنّة والجماعة الذي اعتنى به عدّة من الأعلام بالشرح والتعليق. هذا وقد أهمله جمع من المتأخرين، فلم يترجمه أحمد بن محمد بن خلكان (م ٦٨١هـ) في «وفيات الأعيان» مع أنّه ترجم للطحاوي، ولا صلاح الدين الصفدى (م ٧٦٤هـ) في «الوفى بالوفيات»، ولا محمد بن شاکر الكتبي (م ٧٦٤هـ) في «وفات الوفيات»، ولا تقى الدين محمد بن رافع السيلامى (م ٧٧٤هـ) في «الوفيات»، ولم يذكره ابن خلدون (م ٨٠٨) في مقدمته في الفصل الذى خصّه بعلم الكلام، ولا جلال الدين السيوطى (م ٩١١هـ) في «طبقات المفسرين» مع كونه أحد المفسرين في أوائل القرن الرابع، إلى غير ذلك من المعتمدين بتراجم الأعيان والشخصيات، ولم تصل أيديهم إليه، وإلى كتبه، ونشاطاته العلميه، ونضالاته مع خصوم أهل السنّة. حتى إنّ من ذكره وعنوانه، لم يذكر سوى عدّة كلييات في حقه، لا- تلقى ضوءاً على حياته، ولا- تبين شيئاً من خصوصياته، هذا والمعلومات التى وصلت إلينا بعد الفحص عن مظانّها عبارة عن الأمور التالية: ١- ميلاده:

اتفق المترجمون له على أنّه توفّى عام (م ٣٣٣هـ)، ولم يعينوا ميلاده، ولكنّ نتمكّن من تعيينه على وجه التقريب من جانب مشايخه اللذين تخرّج عليهم فى الحديث، والفقه، والكلام، فإنّ أحد مشايخه كما سيوافيك، هو نصير بن يحيى البلخي (المتوفّى عام ٢٦٨هـ) فلو تلقى عنه العلم وهو ابن عشرين يكون هو من مواليد عام (٢٤٨هـ)، أو ما يقاربه، فيكون أكبر سنّاً من الأشعري بسنين تزيد على عشر. (١٣) ٢- موطنه:

قد اشتهر الامام، بالماتريدي (بضم التاء) و«ماتريد» قرية من قرى سمرقند فى بلاد ما وراء النهر (جيجون)^(١). ويوصف بالماتريدي تارة، والسمرقندى أخرى، ويلقب بـ «علم الهدى» لكونه فى خطّ الدفاع عن السنّة. ٣- نسبه

ينتهى نسبه إلى أبى أيوب خالد بن زيد بن كليب الأنصارى، مضيف النّبى الأكرم صلّى الله عليه وآله و سلّم فى دار الهجرة، وقد

وصفه بذلك البياضى فى «إشارات المرام» (٢). ٤ - مشايخه وأساتذته:

قد أخذ العلم عن عدّة من المشايخ هم: ١ - أبو بكر أحمد بن إسحاق الجوزجاني. ٢ - أبو نصر أحمد بن العياضى. ٣ - نصير بن يحيى، تلميذ حفص بن سالم (أبى مقاتل). ٤ - محمد بن مقاتل الرازى (٣). قال الزبيدى: تخرّج الماتريدى على الإمام أبى نصر العياضى.. ومن شيوخه الامام أبو بكر أحمد بن إسحاق بن صالح الجوزجاني صاحب الفرق، والتمييز.. ومن مشايخه محمّد ابن مقاتل الرازى قاضى الرى. ١ - أحد الأنهار الكبيرة المعروفة كالليل ودجلة والفرات. ٢. اشارات المرام: ص ٢٣. ٣. المصدر نفسه.

(١٤)

والأولان من تلاميذ أبى سليمان موسى بن سليمان الجوزجاني، وهو من تلاميذ أبى يوسف، ومحمّد بن الحسن الشيبانى. وأما شيخه الرابع أعنى محمّد بن مقاتل، فقد تخرّج على تلميذ أبى حنيفة مباشرة، وعلى ذلك فالماتريدى يتصل بإمامه تارة بثلاث وسائل، وأخرى بواسطتين. فعن طريق الأولين بواسط ثلاث، وعن طريق الثالث (بن مقاتل) بواسطتين (١). ٥ - ثقافته:

إن ثقافته و آراءه فى الفقهاء، الأكبر والأصغر، ينتهى إلى إمام مذهبه «أبى حنيفة». فإنّ مشايخه الذين أخذ عنهم العلم، عكفوا على رواية الكتب المنسوبة إليه ودراستها، وقد نقل الشيخ الكثرى أسانيد الكتب المروية عن أبى حنيفة عن النسخ الخطية الموجودة فى دار الكتب المصرىة وغيرها، وفيها مشايخ الماتريدى. قال: «ومن الكتب المتوارثة عن أبى حنيفة، كتاب الفقه الأكبر رواية على بن أحمد الفارسى، عن نصير بن يحيى، عن أبى مقاتل (حفص بن سالم)، وعن عصام بن يوسف، عن حماد بن أبى حنيفة، عن أبيه، وتامم السند فى النسخة المحفوظة ضمن المجموعة الرقم (٢٢٦) بمكتبة شيخ الاسلام بالمدينة المنورة. ونصير بن يحيى أحد مشايخ الماتريدى كما عرفت. ومن هذه الكتب «الفقه الأيسر» رواية أبى زكريا يحيى بن مطرف بطريق «نصير بن يحيى» عن أبى مطيع، عن أبى حنيفة، وتامم السند فى المجموعتين (٢٤ و ٢١٥ م) بدار الكتب المصرىة. ومن هذه الكتب «العالم والمتعلم» رواية أبى الفضل أحمد بن على البيكندى الحافظ، عن حاتم بن عقيل، عن الفتح بن أبى علوان، ومحمّد بن يزيد، عن الحسن بن ————— ١. لاحظ: اتحاف السادة المتقين، ج ٢ ص ٥.

(١٥)

صالح، عن أبى مقاتل حفص بن سالم السمرقندى، عن أبى حنيفة، ويرويه أبو منصور الماتريدى عن أبى بكر أحمد بن إسحاق الجوزجاني عن محمد بن مقاتل الرازى، عن أبى مقاتل، عنه، وتامم الأسانيد فى مناقب الموقّ والتأنيب (٧٣ و ٨٥). ومن تلك الرسائل رسالة أبى حنيفة إلى البتّى، رواية نصير بن يحيى، عن محمّد بن مقاتل الرازى، عن أبى مقاتل، عنه، وتامم الأسانيد فى مناقب الموقّ والتأنيب (٧٣ و ٨٥). ومن تلك الرسائل رسالة أبى حنيفة إلى البتّى رواية نصير بن يحيى، عن محمّد بن سماعه، عن أبى يوسف، عن أبى حنيفة، وبهذا السند رواية الوصية أيضاً، وتامم الأسانيد فى نسخ دار الكتب المصرىة - إلى أن قال: فنور تلك الرسائل سعى أصحاب أبى حنيفة وأصحاب أصحابه فى إبانة الحقّ فى المعتقد.. إلى أن جاء إمام السنّة فى ماوراء النهر، أبو منصور محمّد بن محمّد الماتريدى المعروف بـ (امام الهدى) فتفرّغ لتحقيق مسائلها، وتدقيق دلالتها، فأرضى بمؤلفاته جانبى العقل والنقل فى آن واحد، ثمّ ذكر مؤلفاته (١). ترى أنّ أسناد هذه الكتب والرسائل تنتهى إلى أحد مشايخ الماتريدى وقد طبع منها: «الفقه الأكبر، الرسالة، العالم والمتعلم، والوصية» فى مطبعة حيدرآباد عام (١٣٢١هـ). وهذه المؤلفات لا تتجاوز عن كونها بياناً للعقيدة وما يصحّ الإعتقاد به، من دون أن تقترن بالدليل والبرهان، ولكنها تحوّلت من عقيدة إلى علم، على يد (الماتريدى) فهو قد حقّق الأصول فى كتبه، فكان هو متكلّم مدرسة أبى حنيفة ورئيس أهل السنّة فى بلاد ماوراء النهر، ولذلك سمّيت المدرسة باسمه، وأصبح المتكلّمون على مذهب الإمام أبى حنيفة فى بلاد ماوراء النهر، يسمّون بالماتريديين، واقتصر إطلاق اسم أبى حنيفة على ————— ١.

مقدمة اشارات المرام: ص ٥ - ٦.

(١٦)

الأحناف المتخصّصين في مذهبه الفقهي (١). وفي (مفتاح السعادة): «إنّ رئيس أهل السنّة والجماعة في علم الكلام رجلا: أحدهما حنفي، والآخر شافعي، أمّا الحنفي: فهو أبو منصور محمّد بن محمّد بن محمود الماتريدي، وأمّا الآخر الشافعي: فهو شيخ السنّة أبو الحسن الأشعري البصري» (٢). وفي حاشية الكستلي (٣) على شرح العقائد النسفية (٤) للتفتازاني: «المشهور من أهل السنّة في ديار خراسان والعراق والشام وأكثر الأقطار، هم الأشاعرة، وفي ديار ماوراءالنهر الماتريديّة أصحاب أبي منصور الماتريدي تلميذ أبي نصر العياضي، تلميذ أبي بكر الجرجاني، تلميذ محمّد بن الحسن الشيباني من أصحاب الإمام أبي حنيفة» (٥). ويقول الزبيدي: «إذا أُطلق أهل السنّة والجماعة، فالمراد هم الأشاعرة والماتريديّة» (٦). ٦- المتخرّجون عليه:

تخرّج عليه عدّة من العلماء منهم: أ - أبو القاسم إسحاق بن محمّد بن إسماعيل الشهير بالحكيم السمرقندي (ت ٣٤٠ هـ) _____ ١. مقدّمه كتاب التوحيد للماتريدي: ص ٥ بقلم الدكتور فتح الله خليفة - ط ١٣٩٢ هـ -، وهو المراد من «التوحيد» كلما اطلق في هذا الفصل. ٢. مفتاح السعادة ومصباح السيادة: ج ٢ ص ٢٢-٢٣ طبعه حيدر آباد على ما في مقدّمه محقق كتاب التوحيد للماتريدي. ٣. هو مصلح الدين مصطفى القسطلاني (م ٩٠٢). ٤. وهذا الكتاب محور الدراسة في الأزهر وغيره، وما زال كذلك إلى يومنا هذا، وهو بمنزلة «شرح الباب الحادي عشر» عند الامامية، يعرض عقائد أهل السنّة على مذهب الامام «الماتريدي» بشكل واضح. ٥. بهامش شرح العقائد النسفية: ص ١٧. ٦. اتحاف السادة المتقين بشرح أسرار احياء علوم الدين: تأليف محمد بن محمد بن الحسيني، طبع القاهرة ج ٢ ص ٨.

(١٧)

ب - الإمام أبو الليث البخاري. ج - الامام أبو محمّد عبد الكريم بن موسى البزدوي، جدّ محمّد بن محمد بن الحسين بن عبد الكريم البزدوي مؤلف (أصول الدين). يقول حفيده: «ووجدت للشيخ الامام الزاهد «أبي منصور الماتريدي السمرقندي» كتاباً في علم التوحيد على مذهب أهل السنّة، وكان من رؤساء أهل السنّة. حكى لي الشيخ الامام والدي - رحمه الله - عن جده الشيخ الامام الزاهد «عبد الكريم بن موسى» - رحمه الله - كراماته. فإنّ جدنا كان أخذ معاني كتب أصحابنا، وكتاب التوحيد، وكتاب التأويلات من خلق (١) عن الشيخ الامام أبي منصور الماتريدي - رحمه الله - إلا أنّ في كتاب التوحيد الذي صنّفه الشيخ أبو منصور قليل انغلاق و تطويل، وفي ترتيبه نوع تفسير لولا ذلك لاكتفينا به (٢). ٧ - أنصار مذهبه في الأجيال اللاحقة:

إنّ للمنهج الكلامي الموروث من أبي منصور الماتريدي، أنصاراً وأعاوناً قاموا بإنصاح المذهب ونصرتة، ونشره وإشاعته، وإن لم يصل إلى ما وصل إليه مذهب الأشعري من الانتشار وكثرة الإقتفاء، وإليك ذكر بعض أنصاره: ١ - القاضي الإمام أبو اليسر محمّد بن محمّد بن الحسين عبد الكريم البزدوي (المولود عام ٤٢١ هـ والمتوفى في «بخارى» عام ٤٧٨ هـ) وقد عرفت كلامه في حقّ الماتريدي، وسيوافيك بعض كلامه عند البحث عن فوارق المنهجين، وقد ألف كتاب أصول الدين على غرار هذا المنهج، وسيوافيك الإيعاز إليه. ٢ - أبو المعين النسفي (م ٥٠٢ هـ) وهو من أعظم أنصار ذلك المذهب فهو _____ ١. (كذا في النسخة). ٢. أصول الدين للبزدوي: ص ٣ و ١٥٥-١٥٨.

(١٨)

عند الماتريديّة كالباقلائي بين الأشاعرة، مؤلف كتاب «تبصرة الأدلّة» الذي مازال مخطوطاً حتّى الآن، ويعدّ ينبوع الثاني بعد كتاب «التوحيد» للماتريديّة الذين جاءوا بعده (١). ٣ - الشيخ نجم الدّين أبو حفص عمر بن محمّد (م ٥٣٧ هـ) مؤلف «عقائد النسفي» ويقال إنّه بمنزلة الفهرس لكتاب «تبصرة الأدلّة» ومع ذلك ما زال هذا الكتاب محور الدّراسة في الأزهر، وغيره، إلى يومنا هذا، كما تقدّم. ٤ - الشيخ مسعود بن عمر التفتازاني أحد المتضلعين في العلوم العربيّة، والمنطق، والكلام، وهو شارح «عقائد النسفي» الذي ألف على منهاج الإمام الماتريدي، ولكن لم يتحقّق لي كونه ماتريديّاً، بل الظاهر من شرح مقاصده كونه أشعريّاً. خصوصاً في مسألة خلق الأعمال، وكونه سبحانه خالقاً، والعبد كاسباً. ٥ - الشيخ كمال الدين محمد بن همام الدين الشهير بابن الهمام (المتوفى عام ٨٦١ هـ)

صاحب كتاب «المسايرة» في علم الكلام. نشره وشرحه محمّد محيي الدين عبد الحميد وطبع بالقاهرة. ٦- العلامة كمال الدين أحمد البياضى الحنفى مؤلف كتاب «إشارات المرام من عبارات الإمام» أحد العلماء في القرن الحادى عشر و كتابه هذا أحد المصادر للماتريديّة. ٧- وأخيراً الشيخ محمد زاهد بن الحسن الكوثرى المصرى وكيل المشيخة الإسلاميّة فى الخلافة العثمانيّة، أحد الخبراء فى الحديث، والتاريخ، والملل، والنحل. له خدمات صادقة فى نشر الثقافة الإسلاميّة ومكافحة الحشويّة والوهابيّة، ولكنّ الحنابلة يبغضونه وما هذا إلا لأنّ عقليتهم لا تخضع لقبول كلّ ما ينقل باسم الحديث ولا سيّما فيما يرجع إلى الصفات الخبرية لله سبحانه الذى لا يفترق عن القول بالتشبيه والتجسيم قدر شعرة. _____ ١. مقدمه التوحيد: ص ٥.

(١٩) ٨- مؤلفاته و آثاره العلميّة:

سجل المترجمون للماتريدى كتباً له تعرب عن ولعه بالكتابة والتدوين والامعان والتّحقيق، غير أنّ الحوادث لعبت بها، ولم يبق منها إلا ثلاثة، وقد طبع منها اثنان: ١- «كتاب التوحيد» وهو المصدر الأول لطلاب المدرسة الماتريديّة وشيوخها الذين جاءوا بعد الماتريدى، واعتنقوا مذهبه، وهو يستمدّ فى دعم آرائه من الكتاب، والسنة، والعقل، ويعطى للعقل سلطاناً أكبر من النقل، وقد قام بتحقيق نصوصه ونشره الدكتور فتح الله خليف (عام ١٩٧٠ م ، ١٣٩٠ هـ) وطبع الكتاب فى مطابع بيروت مع فهرسه فى (٤١٢) صفحة وقد عرفت من البزدوى مؤلف «أصول الدين» أنّ الكتاب لا يخلو من انغلاق فى التعبير، وهو لائح منه لمن سبره. ٢- «تأويلات أهل السنة» فى تفسير القرآن الكريم، وهو تفسير فى نطاق العقيدة السنيّة، وقد مزجه بآرائه الفقهية والأصولية وآراء أستاذه الإمام أبى حنيفة، فصار بذلك تفسيراً عقيدياً فقهياً، وهو تفسير عامّ لجميع السور، والجزء الأخير منه يفسّر سورة المنافقين، إلى آخر القرآن، وقد وقفنا من المطبوع منه على الجزء الأول وينتهى إلى تفسير الآية (١١٤) من سورة البقرة. حقّقه الدكتور إبراهيم عوضين والسيد عوضين، وطبع فى القاهرة عام (٣٩٠هـ)، والمقارنة بين الكتابين تعرب عن وحدتهما فى المنبع، والتعبير، والتركيب، فمثلاً- ما ذكره فى تفسير قوله: (رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ) من الاستدلال على جواز الرؤية، هو نفس ما ذكره فى كتاب التوحيد، إلى غير ذلك من المواضيع المشتركة بين الكتابين، ولكنّ التفسير أسهل تناولاً، وأوضح تعبيراً. وأما كتبه الأخر فإليك بيانها: ٣- المقالات: حكى محقق كتاب (التوحيد) وجود نسخة مخطوطة منه فى المكتبات الغريبيّة. ٤- مأخذ الشرايع، ٥- الجدل فى أصول الفقه، ٦- بيان وهم المعتزلة، ٧- ردّ كتاب (٢٠) الأصول الخمسة للباهلى، ٨- كتاب ردّ الإمامة لبعض الروافض، ٩- الردّ على أصول القرامطة، ١٠- كتاب ردّ تهذيب الجدل للكعبى، ١١- رد وعيد الفساق للكعبى أيضاً، ١٢- رد أوائل الأدلة له أيضاً. ٩- الفرق بين المنهجين: الأشعريّة والماتريديّة:

لا شكّ أنّ الإمامين، الأشعري والماتريدى كانا يتحرّكان فى فلك واحد وكانت الغاية هى الدفاع عن عقيدة أهل السنة، والوقوف فى وجه المعتزلة و - مع ذلك - لا يمكن أن يتّفقا فى جميع المسائل الرئيسيّة، فضلاً عن التفاريع، وذلك لأنّ الأشعري اختار منهج الإمام أحمد، وطابع منهجه هو الجمود على الظواهر، وقلة العناية بالعقل والبرهان، والشيخ الأشعري وإن تصرّف فيه وعدّله، ولكن لما كان رائده هو الفكرة الحنبلية فقد عرقلت نطاق عقله عن التوسّع، ولو تجاوز عنها فإنما يتجاوز مع التحفّظ على أصولها. وأمّا الماتريدى فقد تربّى فى منهج تلامذة الإمام أبى حنيفة، ويعلو على ذلك المنهج، الطابع العقلى والاستدلال، كيف ومن أسس منهجه الفقهى، هو العمل بالمقاييس والاستحسانات، وعلى ضوء هذا فلا يمكن أن يكون التلميذان متوافقين فى الأصول، فضلاً عن الفروع، وأن يقع الحافر على الحافر فى جميع المجالات، وقد أشغل هذا الموضوع بال محققين، وحاولوا تبين أنّ أياً من الداعيين أعطى للعقل سلطاناً أكبر، وتفرّقوا فى ذلك إلى أقوال نذكرها: ١- قال أحمد أمين المصرى: «لقد اتّفق الماتريدى والأشعري على كثير من المسائل الأساسيّة، وقد ألّف كتب كثيرة وملخصات، بعضها يشرح مذهب الماتريدى ك(العقائد النسفية) لنجم الدين النسفى، وبعضها يشرح عقيدة الأشعري ك(السوسية) و(الجوهرة)، وقد ألّف كتب فى حصر المسائل التى اختلف فيها الماتريدى والأشعري، ربّما أوصلها بعضهم إلى أربعين مسألة- ثمّ قال: إنّ لون الاعتزال (٢١)

أظهر فى الأشعريّة بحكم تتلمذ الأشعري للمعتزلة عهداً طويلاً، واستشهد على ذلك بأنّ الأشعري يقول بوجود المعرفة عقلاً قبل بعث

الأنبياء دون الماتريدي» (١). والظاهر أن ما ذكره الكاتب من هفوة القلم وسهوا الفكر، إذ مضافاً إلى أن كتابي الماتريدي «التوحيد والتفسير» و آراء تلاميذه تشهد على خلاف ما ذكر. إن ما استشهد به على ما تبناه خلاف الواقع، فالأشعري يقول بوجود المعرفة سمعاً لا عقلاً، والماتريدي على العكس كما ستوافيك نصوص القوم عند عرض المذهب، والعجب أنه قد سجّل نظرية الإمامين قبيل هذا، على خلاف ما ذكره هنا وقال: يقول الماتريديّة: إنه تعالى لو لم يبعث للناس رسولاً لوجب عليهم بعقولهم معرفته تعالى، ومعرفة وحدانيته، واتصافه بما يليق، وكونه محدثاً للعالم، كما روى ذلك عن أبي حنيفة، وذهب مشايخ الأشاعرة إلى أنه لا يجب إيمان، ولا يحرم كفر قبل البعث. فإذا (٢) كان أحمد أمين قائلاً بغلبة لون الاعتزال على الأشعري، فهناك من ذهب إلى خلافه، وإليك البيان: ٢- قال أبو زهرة: «إنّ منهاج الماتريديّة للعقل سلطان كبير فيه من غير أيّ شطط أو إسراف، والأشاعرة يتقيدون بالثقل ويؤيدونه بالعقل، حتّى إنّ يكاد الباحث يقوّر أنّ الأشاعرة في خطّ بين الاعتزال وأهل الفقه والحديث، والماتريديّة في خطّ بين المعتزلة والأشاعرة، فإذا كان الميدان الذي تسير فيه هذه الفرق الإسلاميّة الأربع، والتي لا خلاف بين المسلمين في أنّها جميعاً من أهل الإيمان، ذا أقسام أربعة، فعلى طرف منه المعتزلة، وعلى الطرف الآخر أهل الحديث، وفي الربع الذي يلي المعتزلة، الماتريديّة، وفي الربع الذي يلي المحدثين، الأشاعرة» (٣). يلاحظ عليه: أنّه كيف جعل أبو زهرة هؤلاء كلّهم من أهل الإيمان، مع أنّ بين ————— ١. ظهر الاسلام: ج ٤ ص ٩١ - ٩٥. ٢. المصدر نفسه. ٣. تاريخ المذاهب الإسلاميّة: ج ١ ص ١٩٩.

(٢٢)

أهل الحديث طوائف المشبّهة، والمجسّمه، والقائلين بالجبر المستلزم للغويّة التكليف وبعث الأنبياء، فهل يصحّ أن يعدّ من يصوّر بعث الأنبياء لغواً، وإنزال الكتب عبثاً، من أهل الإيمان؟ والحال أنّه لا تقصر عقيدة هؤلاء عن عقيدة أهل الجاهليّة الأولى الذين وصفهم الإمام علي (عليه السلام) في خطبة بقوله «وأهل الأرض يومئذ (يوم بعث النبي الأكرم) ملل متفرقة، وأهواء منتشرة، وطوائف متشتتة، بين مشبّه لله بخلقه، أو ملحد في اسمه، أو مشير به إلى غيره» (١). ويا للعجب! إذا قسم أبو زهرة ساحه الإيمان كلّها لهذه الطوائف الأربع، فأين يقع مكان أئمّة أهل البيت في هذه الساحه وليس لأحد إنكار فضيلتهم، لأنهم الذين أوجب الله سبحانه مودّتهم في القرآن وجعلها أجر رسالته وقال: (قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى). (الشورى/٢٣)!! وعرفهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بأنهم أعدال الكتاب وقرناؤه، وقال: «إنّي تارك فيكم الثقلين: كتاب الله وعترتي» (٢). وقد عرف الأبيكم والأصم - فضلاً عن غيرهما - أنّ أئمّة أهل البيت لم يكونوا في أحد هذه المذاهب، ولا كانوا مقتفين لأحد هذه المناهج، بل كان لهم منهج خاص لا يفترق عن الكتاب، والسنة، والعقل السليم، فما معنى هذا التقسيم؟ «ما هكذا تورّد يا سعد الإبل» و«تلك إذ أقسمه ضيزى»، «أهم يقسمون رحمته ربك...» (٣). قال الشيخ محمّد زاهد الكوثري: «الماتريديّة هم الوسط بين الأشاعرة والمعتزلة، وقلمًا يوجد بينهم متصوّف، فالأشعريّ والماتريدي هما إماما أهل السنة والجماعة في مشارق الأرض ومغاربها، لهم كتب لا تحصى، وغالب ما وقع بين هذين الإمامين من الخلاف من قبيل اللفظي» (٣). يلاحظ عليه: أنّ ما ذكره من أنّ الماتريديّة بين الأشاعرة والمعتزلة وإن كان متيناً،

————— ١. نهج البلاغة: الخطبة ١ طبعه عبده ص ٢٥. ٢. حديث متفق عليه رواه الفريقان. ٣. مقدمه تبين كذب المفترى:

ص ١٩.

(٢٣)

كما سيأتي عند عرض مذهبهم، لكن كون الخلاف بين الإمامين لفظياً واضح البطلان، إذ كيف يكون النزاع في التحسين والتقيح العقلين، أمراً لفظياً، مع أنّه ترتّب على الإثبات والإنكار مسائل كلاميّة كثيرة؟ أو كيف يكون الاختلاف في كون فعل الانسان فعلاً له حقيقة أو مجازاً من الاختلاف اللفظي؟ ٤- قال محقق كتاب «التوحيد» للماتريدي، في مقدمته: «إنّ شيخى السنة يلتقيان على منهج واحد ومذهب واحد، في أهمّ مسائل علم الكلام التي وقع فيها الخلاف بين فرق المتكلمين» (١). ولعله لا يرى الخلاف في التحسين والتقيح، وكون فعل الانسان فعلاً له حقيقة، أو مجازاً، اختلافاً جوهرياً، كما لا يرى الاختلاف في كون صفاته عين ذاته، أو زائدة

عليه، أو جواز التكليف بما لا يطاق، وعدمه كذلك. فاللازم عرض مذهبه عن طريق نصوصه الواردة في توحيده، وتفسيره، وكتب أنصاره، حتى يعلم مدى اتفاق الداعيين، واختلافهما. وقبل ذلك نختم البحث بكلمة الامام البزدوى، أحد أنصار الماتريديّة في القرن الخامس، وكان جدّ والده أحد تلاميذه. قال: «وأبو الحسن الأشعري وجميع توابعه يقولون إنهم من أهل السنّة والجماعة، وعلى مذهب الأشعري عامة أصحاب الشافعي، وليس بيننا وبينهم خلاف إلا في مسائل معدودة قد أخطأوا فيها» (٢) وذكر بعد ذلك، تلك المسائل المعدودة وهي لا- تتجاوز عن ثلاث، وسيوافيك نصّه! ولأجل وجود الاختلاف الجوهرى بين المذهبين قام جماعة من المعتمدين بتبيين الفروق الموجودة فيهما، بين موجز في الكلام، ومسهب فيه، وربّما ألفوا كتباً ورسائل، وإليك ما وقفنا عليه في هذا المجال: أ- أصول الدين للامام البزدوى، قال فيه تحت عنوان «ما خالف أبو الحسن _____ ١. مقدمة التوحيد، بقلم محققه الدكتور فتح الله خليف: ص ١٨. ٢. أصول الدين للامام محمد بن محمد بن عبد الكريم البزدوى: ص ٢٤٢.

(٢٤)

الأشعري عامة أهل السنّة والجماعة». ١- قال أهل السنّة والجماعة: إنّ لله تعالى أفعالاً، وهي الخلق، والرزق، والرحمة، والله تعالى قديم بأفعاله كلّها، وأفعال الله ليست بحدّاثه، ولا محدّثة، ولا ذات الله، ولا غير الله تعالى، كسائر الصّفات. وأبو الحسن الأشعري أنكر أن يكون لله تعالى فعل، وقال: الفعل والمفعول واحد، ووافق في هذا القدريّة والجهميّة، وعليه عامّة أصحابه، وهو خطأ محض (١). ٢- وقال أهل السنّة والجماعة: المعاصى والكفر ليست برضى الله، ولا محبّته، وإنما هي بمشيئة الله تعالى. وأبو الحسن قال: إنّ الله تعالى يرضى بالكفر والمعاصى، ويحبّها، وهو خطأ محض أيضاً. ٣- وقال أهل السنّة والجماعة: إنّ الايمان هو التّصديق والإعتقاد بالقلب، والإقرار باللسان، وقال أبو الحسن: إنّ الايمان هو التّصديق بالقلب، والإقرار باللسان فرض من الفروض، وهو خطأ أيضاً. وشرّ مسائله مسألة الأفعال. وذكر أبو الحسن في كتاب «المقالات» مذهب أهل الحديث، ثم قال: وبه نأخذ، ومذهب أهل الحديث في هذه المسائل الثلاث مثل مذهب أهل السنّة والجماعة. فهذا القول يدلّ على أنّه كان يقول مثل ما قال أهل السنّة والجماعة في هذه المسائل، ولكن ذكر في الموجز الكبير كما ذكرنا هنا، فكان حبه (٢) في هذه المسائل قولان، فكأنّه رجع عن هذه المسائل الثلاث. وكان يقول: كلّ مجتهد مصيب في الفروع، وعامة أهل السنّة والجماعة قالت: يخطئ ويصيب (٣). ١. سيوافيك عند عرض مذهب الماتريديّة توضيح مرامهم. ٢. كذا في الأصل وضبطه المحقق بضم الباء. ٣. أصول الدين للبزدوى: ص ٢٤٥ - ٢٤٦.

(٢٥)

ب- «إشارات المرام من عبارات الامام» تأليف كمال الدين البياضى الحنفى من علماء القرن الحادى عشر، فقد طرح التّقاط الخلافيّة بين الإمامين فبلغ إلى خمسين مسألة (١). ج: نظم الفرائد وجمع الفوائد في بيان المسائل الّتى وقع فيها الاختلاف بين الماتريديّة والأشعريّة تأليف عبد الرحيم بن على المعروف بـ «شيخ زاده» طبع في القاهرة (عام ١٣١٧ هـ). د: الروضة البهيّة في ما بين الأشعريّة والماتريديّة تأليف أبى عذبة، طبع في حيدرآباد (عام ١٣٣٢ هـ). هـ: خلافيّات الحكماء مع المتكلّمين، وخلافيّات الأشاعرة مع الماتريديّة، تأليف عبدالله بن عثمان بن موسى مخطوطة دار الكتب المصريّة (بالرقم ٣٤٤١ ج) (٢). و: قصيدة في الخلاف بين الأشعريّة والماتريديّة تأليف تاج الدين السبكي، مؤلّف (طبقات الشافعيّة الكبرى) المطبوعة بمصر (عام ١٣٢٤ هـ) مخطوطة الجامعة العربيّة الرقم (٢٠٢) المصوّرة عن مخطوطة جامع الشيخ بالاسكندرية (٣). وهذه العناية المؤكّدة في طول الأجيال تعرب عن كون الفرق أو الفوارق جوهرياً، لا لفظياً، وإلا فلا وجه لتأليف الكتب والرسائل لبيان الفوارق اللفظيّة أو الجزئيّة، الموجودة بين المنهجين، وسيظهر الحقّ في البحث التالى. ١٠- عرض مذهب الماتريدى:

ولا نهدف في هذا الفصل إلى عرض كلّ ما يعتقد به الماتريدى في مجال العقائد والأصول، فإنّ قسماً من عقائده هو عين عقيدة أهل الحديث والأشعري، وقد عرضنا _____ ١. اشارات المرام: ص ٥٣ - ٥٦. ٢. انظر مقدمة كتاب التوحيد للماتريدى: ص ٢٥. ٣. انظر مقدمة كتاب التوحيد للماتريدى: ص ٢٥.

(٢٤)

عقائدهم في الجزء الأول من هذه السلسلة، وإنما نقوم ببيان الأصول المهمة التي افرق فيها عن الأشعري، مع الاعتراف بأن الماتريدي يتدرج في بعض الموارد بنفس ما يتدرج به الأشعري، ومن هذا الباب تصحيح القول بالرؤية، فإن القول برؤيته في النشأة الآخرة ملازم لكونه سبحانه محاطاً وواقعاً في جهه ومكان، ومن أجل ذلك قام العلمان في دفع الإشكال على نمط واحد، وهو أن الرؤية تقع «بلا كيف» أو ما يفيد ذلك، حتى يرضيا بذلك أهل النقل والعقل. قال ابن عساكر: «قالت الحشوية المشبهة: إن الله سبحانه وتعالى يرى مكيفاً محدوداً كسائر المراتب، وقالت المعتزلة والجهمية والنجارية: إنه سبحانه لا يرى بحال من الأحوال فسلك الأشعري طريقاً بينهما فقال: يرى من غير حلول، ولا- حدود، ولا تكيف، كما يرانا هو سبحانه وتعالى، وهو غير محدود، ولا مكيف» (١). وقد نقلنا نصوص نفس الأشعري في موضع الرؤية عند عرض عقائده (٢). وقال الماتريدي في ذلك البحث: «فإن قيل: كيف يرى؟ قيل: بلا كيف، إذ الكيفية تكون لدى صورة، بل يرى بلا وصف قيام وعود، وأتقاء وتعلق، واتصال وانفصال، ومقابلته ومدابرة، وقصير وطويل، ونور وظلمة، وساكن ومتحرك، ومماس ومباين، وخارج وداخل، ولا معنى يأخذه الوهم، أو يقدره العقل، لتعالیه عن ذلك» (٣). يلاحظ عليه: أن الرؤية بهذه الخصوصيات إنكار لها، وأشبهه بالأسد بلا ذنب، ولأرأس. والذي تبين لي بعد التأمل في آرائه في كثير من المسائل الكلامية، أن منهجه كان يتمتع بسمات ثلاث: ١- الماتريدي أعطى للعقل سلطاناً أكبر، ومجالاً أوسع، وذلك هو الحجر الأساس _____ ١. تبين كذب المفترى لابن عساكر: ص ١٤٩ - ١٥٠. ٢. لاحظ الجزء الثاني: ص ٢٠١. ٣. التوحيد للماتريدي: ص ٨٥.

(٢٧)

للسمتين الأخيرتين. ٢- إن منهج الماتريدي أبعد من التشبيه والتجسيم من الأشعري، وأقرب إلى التنزيه. ٣- إنه وإن كان يحمل حملة عيفة على المعتزلة، ولكنه إلى منهجهم أقرب من الإمام الأشعري. وتظهر حقيقة هذا الأمر إذا عرض مذهبه في مختلف المسائل، ولمعرفة جملة من مواضع الاختلاف ودراسة نقاط القوة والضعف، نذكر موارد عشرة و نترك الباقي روماً للإختصار.

١- استيلاؤه على العرش:

١- استيلاؤه على العرش:

اتفق الداعيان على أنه يجب الإيمان بما جاء في القرآن من الصفات لله تبارك وتعالى، ومنها استيلاؤه على العرش، والأشعري يفسره على نحو الإثبات ويؤمن بظاهره بلا تفويض ولا تأويل، وأن الله حقيقةً مستو على العرش لكن استيلاءً مناسباً له، ويقول: «إن الله مستو على العرش المذى فوق السماوات» ولأجل دفع توهم التجسيم يقول: «يستوى على عرشه كما قال، يليق به من غير طول الإستقرار» ويستشهد بما روى عن رسول الله: إذا بقي ثلث الليل ينزل الله تبارك وتعالى، فيقول: من ذا الذي يدعوني فأستجيب له (١). وعلى ضوء هذا فالأشعري ممن يثبت الصفات الخيرية لله بلا تفويض معناها إليه، غاية الأمر يتدرج بلفظة «على نحو يليق به» أو «بلا كيف» كما في الموارد الأخر، ولكن الماتريدي مع توصيفه سبحانه بالصفات الخيرية، يفوض مفاد الآية إليه سبحانه، فهو يفارق الأشعري في التفويض وعدمه، ويخالف المعتزلة في التأويل وعدمه، فالأشعري من المثبتة بلا تفويض وتأويل، وهو من المثبتة مع التفويض، كما أن المعتزلة _____ ١. الابانة: ص ٨٥.

(٢٨)

من المؤولة، وبذلك يتضح كونه بين الأشعري والمعتزلي، وإليك نصه في مورد استوائه على العرش: قال: «وأما الأصل عندنا في ذلك أن الله تعالى قال ليس كمثل شيء» فنفي عن نفسه شبه خلقه، وقد بينا أنه في فعله وصفته متعال عن الأشباه، فيجب القول بـ(الرحمن على العرش استوى) على ما جاء به التنزيل، وثبت ذلك في العقل، ثم لا نقطع تأويله على شيء، لاحتماله غيره مما ذكرنا،

واحتماله أيضاً ما لم يبلغنا ممّا يعلم أنّه غير محتمل شبه الخلق، ونؤمن بما أراد الله به، وكذلك في كلّ أمر ثبت التنزيل فيه، نحو الرؤية وغير ذلك، يجب نفى الشبه عنه، والإيمان بما أراده من غير تحقيق على شيء دون شيء، والله الموفق» (١).

٢- معرفته سبحانه واجبة عقلاً:

٢- معرفته سبحانه واجبة عقلاً:

اتفق الداعيان على وجوب معرفة الله، واختلفا في طريق ثبوت هذا الوجوب، فالأشعري وأتباعه على أنّه سمعي، والمعتزلة على أنّه عقلي، قال العضدي في المواقف: النظر إلى معرفة الله واجب إجماعاً، واختلف في طريق ثبوته، فهو عند أصحابنا السمع، وعند المعتزلة العقل. أمّا أصحابنا فلهم مسلكان: الأوّل: الاستدلال بالظواهر مثل قوله تعالى: (قُلْ أَنْظُرُوا مَاذَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ) إلى آخره (٢). ولا يخفى وهن النظرية، لاستلزامها الدور، لأنّ معرفة الإيجاب تتوقف على معرفة الموجب، فإنّ من لا يعرفه بوجه من الوجوه، كيف نعرف أنّه أوجب؟ فلو استفيدت معرفة الموجب من معرفة الإيجاب، لزم الدور. وأيضاً: لو كانت المعرفة تجب بالأمر، فهو إمّا متوجّه إلى العارف بالله أو غيره، _____ ١. التوحيد للماتريدي: ص ٧٤. ٢. المواقف: ص ٢٨ وشرحها ج ١ ص ١٢٤ و الآية ١٠١ من سورة يونس.

(٢٩)

فالأوّل تحصيل للحاصل، وأمّا الثاني، فهو باطل، لاستحالة خطاب الغافل، إذ كيف يصحّ الأمر بالغافل المطلق بأنّ الله قد أمره بالنظر والمعرفة، وأنّ امتثال أمره واجب إلّا- إذا خصّ الوجوب بالشاك. هذا ما عليه الأشاعرة، وأمّا الماتريديّة فتقول بوجوبها عقلاً مثل المعتزلة. قال البياضى: «ويجب بمجرد العقل في مدة الاستدلال، معرفة وجوده، ووحدته، وعلمه، وقدرته، وكلامه، وإرادته، وحدوث العالم، ودلالة المعجزة على صدق الرسول، ويجب تصديقه، ويحرم الكفر، والتكذيب به، لا- من البعثة وبلوغ الدعوة» (١). القول بوجوب هذه الأمور من جانب العقل من قبل أن يجيء الشرع دفعاً لمحذور الدور يعرب عن كون الداعي، أعطى للعقل سلطاناً أكبر مما أعطاه الأشعري له.

٣- الاعتراف بالتحسين والتقيح العقليين:

٣- الاعتراف بالتحسين والتقيح العقليين:

إنّ لمسألة التحسين والتقيح العقليين دوراً مؤثراً في المسائل الكلامية، فالأشاعرة على إنكارهما زاعمين أنّ القول باستطاعة العقل على دركهما، يستلزم نفى حرّية المشيئة الإلهية والتزامها بقيد وشرط، وقد أوضحنا حال هذه النظرية عند عرض عقائد الأشاعرة (٢). وأمّا المعتزلة فهم على جانب مخالف، وأمّا الماتريديّة فيعترفون بالتحسين والتقيح ببعض مراتبهما. قال البياضى: والحسن بمعنى استحقاق المدح والثواب، والقبح بمعنى استحقاق الذمّ والعقاب على التكذيب عنده (أبي منصور الماتريدي) إجمالاً عقلي، أى يعلم به حكم الصانع في مدة الاستدلال في هذه العشرة (٣). كما في التوضيح وغيره، لا يوجب العقل للحسن والقبح، ولا مطلقاً كما زعمته المعتزلة، أمّا كيفية الثواب وكونه _____ ١. اشارات المرام: فصل الخلافات بين جمهور الماتريديّة والأشعريّة ص ٥٣. ٢. لاحظ الجزء الثاني: ص ٣١٠-٣٣٢. ٣. إشارة إلى ما ذكره من المسائل العشر خلال البحث في وجوب المعرفة عقلاً.

(٣٠)

بالجنّة، وكيفية العقاب وكونه بالنار، فشرعي، واختار ذلك الامام القفال الشاشي، والصيرفي، وأبو بكر الفارسي، والقاضي أبو حامد، وكثير من متقدميهم، كما في القواطع للامام أبي المظفر السمعاني الشافعي والكشف الكبير، وهو مختار الامام القلانسي ومن تبعه كما في (التبصرة البغداديّة). ولا يجوز نسخ ما لا يقبل حسنه أو قبحه السقوط كوجوب الايمان، وحرمة الكفر واختاره المذكورون - إلى أن

قال:- ويستحيل عقلاً أتصافه تعالى بالجور وما لا ينبغي، فلا يجوز تعذيب المطيع، ولا العفو عن الكفر، عقلاً، لمنافاته للحكمة، فيجزم العقل بعدم جوازه، كما في التزيهات(١). وغير خفى على النابه أن الشيخ الماتريدي قد اعترف بما هو المهم في باب التحسين والتقيح العقليين وإليك الإشارة إليه: ١- استقلال العقل بالمدح والذم في بعض الأفعال، وهذا هو محل النزاع في بابهما بأن يجد العقل من صميم ذاته أن هنا فعلين مختلفين يستحق فاعل أحدهما المدح، وفاعل الآخر الذم، سواء أكان الفاعل بشراً، أم انساناً، أم ملكاً، أم غيرهما، وتبني عليه أصول كثيرة كلامية أو عزنا إليها عند عرض عقائد الأشعري وآرائه. ٢- استقلال العقل بكونه سبحانه عادلاً فلا يجوز عليه تعذيب المطيع، وأين هو مما يقول به الأشعري من أنه يجوز لله سبحانه أن يؤلم الأطفال في الآخرة وهو عادل إن فعله(٢). ٣- نعم أنكر الشيخ إيجاب العقل للحسن والقبح، ولكنه لو كان واقفاً على مغزى إيجاب العقل لم يعترض عليه، إذ لا يوجد في أديم الأرض إنسان عاقل عارف بمقام الرب والخلق، يجعل العقل موجباً ومكلفاً - بالكسر - والله سبحانه موجباً ومكلفاً بالفتح - لأن شأن العقل هو الإدراك، ومعنى إيجابه القيام بالحسن، والاجتناب عن ضده، هو استكشافه لزوم القيام بالأول وامتناع القيام بالثاني بالنظر إلى _____ ١. اشارات المرام: فصل الخلافات بين الماتريدي والأشعري، ص ٥٤. ٢. للمع: ص ١١٦.

(٣١)

المبادئ الموجودة في الفاعل الحكيم، فالمتصف بكل الكمال، والمبرأ عن كل سوء، لا يصدر منه إلا الحسن لوجود الصارف عن غيره، ويمتنع صدور غيره عنه، وليس هذا الامتناع امتناعاً ذاتياً بمعنى تحديد قدرته ومشيته، بل قدرته ومشيته مطلقان بالذات غير محدودتين، فهو سبحانه قادر على كلا القسمين من الفعل أعنى الحسن والقبح، لكن بالنظر إلى أنه عالم واقف على قبح الأفعال، وغنى عن فعل القبح، يترك القبيح ولا يفعله، والله الحكيم كتب على نفسه أن لا يخل بالحسن ولا يفعل القبيح، وليس دور العقل إلا دور الكشف والتبيين، والتعبير بالإيجاب بملاك الوقوف على المبادئ الكمالية الموجودة في المبدأ كقولك: يجب أن تكون زوايا المثلث متساوية مع زاويتين قائمتين، فإن الخصوصية التكوينية الكامنة فيه مبدأ ذلك الإيجاب، والعقل كاشفه، ومع ذلك ربما يعبر عن ذلك بالإيجاب. ٤- اختار الماتريدي قصور العقل عن تعيين كيفية الثواب وكونه بالجنة، وكيفية العقاب وكونه بالنار وهو الحق، فإن أقصى ما يستقل به العقل هو لزوم مثوبة المطيع ومجازاة العاصي، وأما الكيفية فلا يستقل العقل بشيء منها (على فرض كون الثواب بالاستحقاق). نعم ما ذكره من أنه ليس لله العفو عن الكفر عقلاً، فالظاهر أنه تحديد رحمته وقد سبقت غضبه، والتعذيب حق له، وله الأعمال وله العفو كعصيان المؤمن الفاسق. نعم أخبر المولى سبحانه بأنه لا يغفر الشرك، ويغفر ما دون ذلك.

٤- التكليف بما لا يطاق غير جائز:

٤- التكليف بما لا يطاق غير جائز:

ذهب الأشعري إلى جواز التكليف بما لا يطاق وقال: «والدليل على جواز تكليف ما لا يطاق من القرآن قوله تعالى للملائكة: (أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ) (البقرة ٣١) يعنى أسماء الخلق، وهم لا يعلمون ذلك ولا يقدرون عليه.... إلى غير ذلك من الآيات التي عرفت مفادها في محلها(١). _____ ١. لاحظ الجزء الثاني من هذا الكتاب: ١٨٥.

(٣٢)

والماتريدي مخالف صنوه الداعي ويقول: «ولا- يجوز التكليف بما لا- يطاق لعدم القدرة أو الشرط، واختاره الأستاذ أبو إسحاق الاسفرائيني كما في (التبصرة) وأبو حامد الاسفرائيني كما في شرح السبكي لعقيدة أبي منصور(١). هذا ما نقله البياضى عن الماتريدي، وأمّا نفس أبي منصور فقد فضّل في كتابه «التوحيد» بين مضيق القدرة فيجوز تكليفه، وبين غيره فلا- يجوز. قال: «إنّ تكليف من مُنع عن الطاقه فاسد في العقل، وأمّا من ضيّع القوّة فهو حقّ أن يكلف مثله، ولو كان لا يكلف مثله لكان لا يكلف إلا من يطيع»(٢). يلاحظ عليه:

١- أن من الأصول المسلّمة عند العقل، كون الامتناع بالإختيار غير مناف للإختيار، فمن ألقى نفسه من شاهق عن اختيار فقد قتل نفسه اختياراً، فالقتل بعد الإلقاء وإن كان خارجاً عن الإختيار، ولكنه لما كان الإلقاء - المذى يُعدّ من مبادئ القتل - في اختياره، يعدّ القتل فعلاً اختيارياً لا اضطرارياً. ٢- أن من فقد القدرة، وعجز عن القيام بالعمل، سواء أكان بعامل اختياري أم غيره، لا يصحّ تكليفه به عن جدّ، لأنّ فاقد القدرة والجماد في هذه الجهة سواسية، فلا تظهر الإرادة الجديّة في صقع الذهن، ولو خوطب العاجز فإنّما يخاطب بملاكات أخر من التقرّيع، والتنديد، وغيرهما. وفي ضوء هذين الأمرين يستنتج أنّ من ضيّع قدرته يُعذّب، لما تقرّر من أنّ الامتناع بالإختيار لا ينافي الإختيار، ولكن لا يصحّ تكليفه بعد الضياع، للغويّة الخطاب واستهجانه، وبذلك يظهر وهن برهان المفصل من أنّه لو لم يصحّ تكليف المضّيع للقدرة لاخصّ التكليف بالمطيع، لما عرفت من أنّ سقوط التكليف والخطاب _____ ١. اشارات المرام: ص ٥٤ في فصل الخلافات بين جمهور الماتريديّة والأشعريّة. ٢. التوحيد: ص ٢٦٦.

(٣٣)

بالتضييع، لا يستلزم سقوط العقاب والمؤاخذه، وقد اشتهر بين القوم أنّ الامتناع بالإختيار، لا ينافي الإختيار عقاباً لا خطاباً، ولو كان الماتريدي واقفاً على أنّ القائلين بامتناع التكليف بما لا يطاق، قائلون بصحّة عقوبته من ضيّع القدرة، وجعل نفسه في عداد العجزة، لما فصل بين من مُنع منه الطّاقة، ومن ضيّعها، ولما ضرب الجميع بسهم واحد.

٥- أفعال الله سبحانه معلّلة بالغايات:

٥- أفعال الله سبحانه معلّلة بالغايات:

ذهبت الأشاعرة إلى أنّ أفعاله سبحانه ليست معلّلة بالأغراض، وأنّه لا يجب عليه شيء، ولا يقبح عليه شيء، واستدلّوا على ذلك بما يلي: ١- لو كان فعله تعالى لغرض، لكان ناقصاً لذاته، مستكملاً بتحصيل ذلك الغرض، لأنّه لا يصلح غرضاً للفاعل إلّا ما هو أصلح له من عدمه، وهو معنى الكمال (١). وقالت الماتريديّة: أفعاله تعالى معلّلة بالمصالح والحكم تفصّلاً على العباد، فلا يلزم الاستكمال ولا وجوب الأصلح واختاره صاحب المقاصد (٢). هل الغاية، غاية للفاعل أو للفعل؟

إنّ الأشعري خلط بين الغرض الراجع إلى الفاعل، والغرض الراجع إلى فعله، فالاستكمال موجود في الأوّل دون الثاني، والقائل بكون أفعاله معلّلة بالأغراض، والغايات، والدواعي، والمصالح، إنّما يعني بها الثاني دون الأوّل، والغرض بالمعنى الأوّل ينافي كونه غتياً بالذات، وغتياً في الصّفات، وغتياً في الأفعال، والغرض بالمعنى الثاني يوجب خروج فعله عن كونه عبثاً ولغوياً، وكونه سبحانه عبثاً ولاغياً، فالجمع بين كونه غتياً غير محتاج إلى شيء، وكونه حكيماً منزّهاً عن العبث واللغو، يتحقّق بالقول باشتمال أفعاله على مصالح وحكم ترجع إلى العباد والنظام، لا إلى وجوده وذاته، كما لا يخفى. _____ ١. المواقف: ص ٣٣١. ٢. اشارات المرام: ص ٥٤. (٣٤) تفسير العلة الغائية:

العلة الغائية التي هي إحدى أجزاء العلة التامة، يراد منها في مصطلح الحكماء، ما تُخرج الفاعل من القوّة إلى الفعل، ومن الامكان إلى الوجود، ويكون مقدّمه صورة وذهناً، ومؤخّره وجوداً وتحققاً، فهي السبب لخروج الفاعل عن كونه فاعلاً - بالقوّة إلى كونه فاعلاً بالفعل، مثلاً النجار لا يقوم بصنع الكرسيّ إلّا لغاية مطلوبة مترتبة عليه، ولولا تصوّر تلك الغاية لما خرج عن كونه فاعلاً بالقوّة، إلى ساحة كونه فاعلاً بالفعل، وعلى هذا فللعلة الغائية دور في تحقّق المعلول، وخروجه من الامكان إلى الفعلية، لأجل تحريك الفاعل نحو الفعل، وسوقه إلى العمل. ولا تصوّر العلة الغائية بهذا المعنى في ساحتها سبحانه لغناه المطلق في مقام الذات، والوصف، والفعل، فكما أنّه تامّ في مقام الوجود، تامّ في مقام الفعل، فلا يحتاج في الإيجاد إلى شيء وراء ذاته، وإلّا فلو كانت فاعليّة الحقّ كفاعليّة الانسان، الذي لا يقوم بالإيجاد والخلق، إلّا لأجل الغاية المترتبة عليه، لكان ناقصاً في مقام الفاعليّة، مستكملاً بشيء وراء ذاته وهو لا يجتمع مع غناه المطلق. هذا ما ذكره الحكماء، وهو حقّ لا غبار عليه، وقد استغلّته الأشاعرة في غير موضعه واتّخذوه حجّة لتوصيف فعله عارياً عن

أية غاية وغرض، وجعلوا فعله كفعل العابثين واللاعبيين، يفعل (العياذ بالله) بلا غاية، ويعمل بلا غرض، ولكن الاحتجاج بما ذكره الحكماء لإثبات ما رامته الأشاعرة واضح البطلان، لأن إنكار العلّة الغائيّة بهذا المعنى، لا يلازم أن لا يترتب على فعله مصالح وحكم ينتفع بها العباد، وينتظم بها النظام، وإن لم تكن مؤثرة في فاعليّة الحقّ وعلّيته، وذلك لأنّه سبحانه فاعل حكيم، والفاعل الحكيم لا يختار من الأفعال الممكنة إلا ما يناسب ذلك، ولا يصدر منه ما يضاؤه ويخالفه. (٣٥)

وبعبارة ثانية، لا نعى من ذلك أنّه قادر لواحد من الفعلين دون الآخر وأنّه في مقام الفاعليّة يستكمل بالغاية، فيقوم بهذا دون ذاك، بل هو سبحانه قادر على كلا الأمرين، لا يختار منهما إلا ما يوافق شأنه، ويناسب حكمته، وهذا كالقول بأنّه سبحانه يعدل ولا يجور، فليس يعنى من ذلك أنّه تامّ الفاعليّة بالنسبة إلى العدل دون الجور، بل يعنى أنّه تامّ القادريّة لكلا العمليين، لكن عدله، وحكمته، ورأفته، ورحمته، تقتضى أن يختار هذا دون ذلك مع سعة قدرته لكليهما. هذا هي حقيقة القول بأنّ أفعال الله لا تعلل بالأغراض والغايات المصطلحة، مع كون أفعاله غير خالية عن المصالح والحكم من دون أن يكون هناك استكمال. دليل ثان للأشاعرة:

ثم إن أئمّة الأشاعرة لما وقفوا على منطوق العدليّة في المقام، وأنّ المصالح والحكم ليست غايات للفاعل بل غايات للفعل، وأنّها غير راجعة إلى الفاعل، بل إلى العباد والنظام، طرحوه على بساط البحث فأجابوا عنه وإليك نصّ كلامهم: ١- «فان قيل: لانسالم الملازمة، فإنّما الغرض قد يكون عائداً إلى غيره. قيل له: نفع غيره والاحسان إليه إن كان أولى بالنسبة إليه تعالى من عدمه، جاء الالتزام، لأنّه تعالى يستفيد حينئذ بذلك النفع والاحسان ما هو أولى به وأصلح، وإن لم يكن أولى بل كان مساوياً، أو مرجوحاً، لم يصلح أن يكون غرضاً له» (١). وقد جاء بنفس هذا البيان «الفضل بن رزبهان» في ردّه على «نهج الحقّ» للعلامة الحلّي وقال: «إنّه لا يصلح غرضاً للفاعل إلا ما هو أصلح له من عدمه، وذلك لأنّ ما يستوى وجوده وعدمه بالنظر إلى الفاعل، أو كان وجوده مرجوحاً بالقياس إليه، لا يكون باعثاً _____ ١. المواقف: ص ٣٣٢.

(٣٦)

على الفعل، وسبباً لإقدامه عليه بالضرورة، فكلّ ما يكون غرضاً وجب أن يكون وجوده أصلح للفاعل، وأليق به من عدمه، فهو معنى الكمال، فإذا كان الفاعل مستكماً بوجوده، ناقصاً بدونّه» (١). يلاحظ عليه: أنّ المراد من الأصلح والأولى به، ما يناسب شؤونه، فالحكيم لا يقوم إلا بما يناسب شأنه، كما أنّ كلّ فاعل غيره يقوم بما يناسب المبادئ الموجودة فيه، فتفسير الأصلح والأولى بما يفيد ويكمله، تفسير في غير موضعه. ومعنى أنّه لا يختار إلا الأصلح والأولى، ليس أنّ هناك عاملاً خارجاً عن ذاته، يحدّد قدرته ومشيئته ويفرض عليه إيجاد الأصلح والأولى، بل مقتضى كماله وحكمته، هو أن لا يخلق إلا الأصلح والأولى، ويترك اللغو والعبث، فهو سبحانه لما كان جامعاً للصفات الكمالية ومن أبرزها كونه حكيماً، صار مقتضى ذلك الوصف، إيجاد ما يناسبه وترك ما يضاؤه، فأين هو من حديث الاستكمال، والاستفادة، والالتزام، والافراض، كلّ ذلك يعرب عن أنّ المسائل الكلامية طرحت في جوّ غير هادئ وأنّ الخصم لم يقف على منطق الطرف الآخر. والحاصل، أنّ ذاته سبحانه تامّة الفاعليّة بالنسبة إلى كلا الفعلين: الفعل المقترن مع الحكمة، والخالي عنها، وذلك لعموم قدرته سبحانه للحسن والقيح، ولكن كونه حكيماً يصدّه عن إيجاد الثاني ويخصّ فعله بالأول، وهذا صادق في كلّ فعل له قسمان: حسن وقيح. مثلاً، الله سبحانه قادر على إنعام المؤمن وتعذيبه، وتامّ الفاعليّة بالنسبة إلى الكلّ، ولكن لا يصدر منه إلا القسم الحسن منهما لا القبيح، فكما لا يستلزم القول بصدور الحسن دون القبيح (على القول بهما) كونه ناقصاً في الفاعليّة، فهكذا القول بصدور الفعل المقترن بالمصلحة دون المجرد عنها، وإنعام المؤمن ليس مرجوحاً ولا مساوياً مع تعذيبه بل أولى به وأصلح، لكن معنى صلاحه وأولويّته لا يهدف إلى استكمال أو استفادته منه، بل يهدف إلى أنّه المناسب لذاته الجامعة للصفات الكمالية، _____ ١. دلائل الصدق: ج ١ ص ٢٣٣.

(٣٧)

المنزهة عن خلافها، فجماله وكمالها، وترفعه عن ارتكاب القبيح، يطلب الفعل المناسب له، وهو المقارن للحكمة، والتجنّب عن

مخالفتها. والحاصل أن الله سبحانه فعل أم لم يفعل فهو كامل بلانهاية، لكن لو فعل لاختار المناسب للحكمة و أين هو من الاستكمال. دليل ثالث للأشاعرة:

وهناك دليل ثالث لهم حاصله: أن غرض الفعل خارج عنه، يحصل تبعاً له وبتوسيطه، وبما أنه تعالى فاعل لجميع الأشياء ابتداءً، فلا يكون شيء من الكائنات إلاً فعلاً له، لا غرضاً لفعل آخر لا يحصل إلاً به، ليصلح غرضاً لذلك الفعل، وليس جعل البعض غرضاً أولى من البعض (١). وكان عليه أن يقرّر الدليل بصورة كاملة ويقول: لو كان البعض غايةً للبعض فإما أن ينتهي إلى فعل لا غاية له فقد ثبت المطلوب، أو لا- فيتسلسل وهو محال. يلاحظ عليه: أنه لا يشك من أطلّ بنظره إلى الكون، أن بعض الأشياء بما فيها من الآثار خلق لأشياء أخرى، فالغاية من إيجاد الموجودات الدانية كونها في خدمة العالية منها، وأما الغاية في خلق العالية هي إبلاغها إلى حدّ تكون مظاهر ومجالي لصفات ربّه، وكمال بارئته. إذا نظرنا إلى الكون بالنظر التجزيئي نرى هناك أوائل الأفعال، وثوانيتها، وثواتها... فيقع الداني في خدمة العالِي، ويكون الغرض من إيجاد العالِي إيصاله إلى كماله الممكن المذَى هو أمر جميل بالذات، ولا يطلب إيجاد الجميل بالذات غاية سوى وجوده لأنّ الغاية منطوية في وجوده. هذا إذا نظرنا إلى الكون بالنظر التجزيئي. وأما إذا نظرنا إلى الكون بالنظر _____ ١. المواقف: ص ٣٢٢.

(٣٨)

الجملي، فالغاية للنظام الجملي ليس أمراً خارجاً عن وجود النظام حتى يسأل عنها بالنحو الوارد في الدليل، بل هي عبارة عن الخصوصيات الموجودة فيه وهي بلوغ النظام بأعضاه وأجزائه إلى الكمال الممكن، والكمال الممكن المتوخى من الإيجاد خصوصية موجودة في نفس النظام، ويعدّ صورة فعلية له، فالله سبحانه خلق النظام، وأوجد فعله المطلق، حتى يبلغ ما يصدق عليه فعله كلاً أو بعضاً إلى الكمال المذَى يمكن أن يصل إليه. فليست الغاية شيئاً مفصلاً عن النظام، حتى يقال ما هي الغاية لهذه الغاية حتى تتسلسل، أو تصل إلى موجود لا- غاية له. وبما أن إيصال كلّ ممكن إلى كماله، غاية ذاتية، لأنه عمل جميل بالذات، فيسقط السؤال عن أنه لماذا قام بهذا، لأنه حين أوصل كلّ موجود إلى كماله الممكن، فالسؤال يسقط إذا انتهى إلى السؤال عن الأمر الجميل بالذات. فلو سئلنا عن الغاية لأصل الإيجاد وإبداع النظام، قلنا: بأنّ الغرض من الإيجاد عبارة عن إيصال كلّ ممكن إلى كماله الممكن. ثم إذا طرح السؤال عن الهدف من إيصال كلّ ممكن إلى كماله الممكن، لكان السؤال جزافياً ساقطاً، لأنّ العمل الحسن بالذات، يليق أن يفعل، والغاية نفس وجوده. فالإيجاد فيض من الواجب إلى الممكن، وإبلاغه إلى كماله فيض آخر، يتم به الفيض الأول، فالمجموع فيض من الفيض تعالى إلى الفقير المحتاج، ولا ينقص من خزائنه شيء، فأى كمال أحسن وأبدع من هذا؟ وأى غاية أظهر من ذلك، حتى تحتاج إلى غاية أخرى؟ وهذا بمثابة أن يسأل لماذا يفعل الله الأفعال الحسنه بالذات؟ فإنّ الجواب، مستتر في نفس السؤال وهو أنه فعله لأنه حسن بالذات، وما هو حسن بالذات نفسه الغاية، ولا يحتاج إلى غاية أخرى. ولأجل تقريب الأمر إلى الذهن تأتي بمثال: إذا سألنا الشابّ الساعي في التحصيل وقلنا له: لماذا تبدل الجهود في طريق تحصيلك؟ فيجيب: لنيل الشهادة العلمية. فإذا أعدنا السؤال عليه وقلنا: ما هي الغاية من تحصيلها؟ يجيبنا: للاشتغال في (٣٩)

إحدى المراكز الصناعية، أو العلمية، أو الادارية. فإذا أعدنا السؤال عليه وقلنا: ماهي الغاية من الاشتغال فيها؟ يقول: لتأمين وسائل العيش مع الأهل والعيال. فلو سألناه بعدها عن الغاية من طلب الرفاه وتأمين سبل العيش، لوجدنا السؤال جزافياً. لأنّ ما تقدّم من الغايات وأجاب عنها، غايات عرضية لهذه الغاية المطلوبة بالذات، فإذا وصل الكلام إلى الأخيرة يسقط السؤال. القرآن وأفعاله سبحانه الحكيمه: والعجب عن غفلة الأشاعرة من النصوص الصريحة في هذا المجال. يقول سبحانه (أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ) (المؤمنون ١١٥) وقال عزّ من قائل: (وَمَا خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَاعِبِينَ) (الدخان ٣٨). وقال سبحانه: (وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا بَاطِلًا ذَلِكَ ظَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لِيُذِلَّ لِلَّذِينَ كَفَرُوا مِنَ النَّارِ) (ص ٢٧) وقال سبحانه: (وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ) (الذاريات ٥٦) إلى غير ذلك من الآيات التي تنفي العبث عن فعله، وتصرّح باقترانها بالحكمة والغرض.

وأهل الحديث وبعدهم الأشاعرة الذين اشتهروا بالتعبد بظواهر النصوص تعبدًا حرفيًا غير مفوضين معانيها إلى الله سبحانه ولا مؤوليهما، لا- مناص لهم إلا تناسى الآيات الماضية، أو تأويلها، وهم يفرون منه، وينسبونه إلى مخالفهم. عطف مذهب الحكماء على مذهب الأشاعرة:

ومن الخطأ الواضح، عطف مذهب الحكماء على مذهب الأشاعرة، وتصوير أن الطائفتين يقولون بأن أفعال الله سبحانه غير معللة بالأغراض، وهو خطأ محض. كيف وهذا صدر المتألهين يخطئ الأشاعرة ويقول: «إن من المعطلة قوماً جعلوا فعل الله تعالى خالياً عن الحكمة والمصلحة، مع أنك قد علمت أن للطبيعة غايات» (١) وقال أيضاً: _____ ١. الأسفار: ج ٢، ص ٥٩. (٤٠)

«إن الحكماء ما نفوا الغاية والغرض عن شيء من أفعاله مطلقاً، بل إنما نفوا عن فعله المطلق (إذا لوحظ الوجود الإمكانى جملة واحدة) وفي فعله الأول غرضاً زائداً على ذاته تعالى، وأمّا ثوانى الأفعال والأفعال المخصوصة، والمقيدة، فأثبتوا لكل منها غاية مخصوصة. كيف وكتبهم مشحونة بالبحث عن غايات الموجودات ومنافعها كما يعلم من مباحث الفلكيات، ومباحث الأمزجة، والمركبات، وعلم التشريح، وعلم الأدوية، وغيرها» (١). وعلى ذلك فنظريّة الحكماء تتلخص في أمرين: ١- إن أفعاله سبحانه غير متصفة بالعبث واللغو، وإن هنا مصالح وحكماً تترتب على فعله، يستفيد بها العباد، ويقوم بها النظام. ٢- إذا لوحظ الوجود الإمكانى على وجه الإطلاق، فليس لفعله غرض خارج عن ذاته، لأن المفروض ملاحظة الوجود الإمكانى جملة واحدة، والغرض الخارج عن الذات لو كان أمراً موجوداً فهو داخل في الوجود الإمكانى، وليس شيء وراءه، وعند ذاك فليس الغرض شيئاً خارجاً عن الذات وإنما الغرض نفس ذاته، لثلاث: يكون ناقص الفاعلية، لأن الحاجة إلى شيء خارج عن ذاته في القيام بالفعل، آية كونه ناقصاً في الفاعلية، والمفروض أنه سبحانه تام في فاعليته، غنى في ذاته وفعله عن كل شيء سوى ذاته. ثم إن لهم بياناً فلسفياً ممزوجاً بالدليل العرفاني، يهدف إلى كون الغرض من الخلق هو ذاته سبحانه، وبه فسروا قوله سبحانه: (وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ) وقوله في الحديث القدسي: «كنت كنزاً مخفياً فأحببت أن أعرف، فخلقت الخلق لكي أعرف» والله سبحانه هو غاية الغايات، ومن أراد الوقوف على برهانهم فليرجع إلى أسفارهم (٢). _____ ١. الأسفار: ج ٧، ص ٨٤. ٢. الأسفار: ج ٢، ص ٢٦٣. (٤١)

٦- الماتريدية والصفات الخبرية:

٦- الماتريدية والصفات الخبرية:

إن تفسير الصفات الخبرية أوجد اختلافاً عميقاً بين المتكلمين وجعلهم فرقة متضادة، وبما أن أهل الحديث والأشاعرة من المثبتين لها، اشتهروا بالصفاتية في مقابل المعتزلة الذين يؤولونها ولا يشبونها بما يتبادر منها من ظواهرها، ولأجل أن نقف على نظرية الماتريدية في هذا المقام، ننقل كلام الامامين الأشعري والماتريدي ليعلم مدى الاختلاف بين المدرستين، وإليك كلام الأشعري أولاً، ثم كلام الماتريدي ثانياً: أ- كلام الامام الأشعري:

إن قال قائل: ما تقولون في الاستواء؟ قيل له: نقول إن الله عز وجل يستوى على عرشه كما قال، يليق به من غير طول الاستقرار كما قال: (الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى) (طه/ ٥) وقد قال الله عز وجل: (إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمَ الطَّيِّبُ) (فاطر/ ١٠) وقال (بَلْ رَفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ) (النساء/ ١٥٨) وقال عز وجل: (يُدْبِرُ الْأَمْرَ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ) (السجدة/ ٥). وقال حكاية عن فرعون: (يَا هَامَانَ ابْنِ لِي صَرْحاً لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ * أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعُ إِلَى إِلِهِ مُوسَى وَإِنِّي لأظنُّهُ كاذباً) (غافر/ ٣٦ - ٣٧) فكذب فرعون نبي الله موسى - عليه السلام - في قوله «إن الله عز وجل فوق السماوات والأرض» وقال عز وجل: (ءَأَمِنْتُمْ مَنِ فِي السَّمَاءِ أَنْ يَخْسِفَ بِكُمْ الْأَرْضَ) (الملك/ ١٦) فالسماوات فوقها العرش، فلما كان العرش فوق السماوات قال: (ءَأَمِنْتُمْ مَنِ فِي السَّمَاءِ) لأنه مستو على العرش

الذی فوق السّماوات، وكلّ ما علا فهو سماء، فالعرش أعلى السّماوات. وليس إذا قال: (ءأمتتم من فی السماء) یعنی جمیع السّماوات، وإنّما أراد العرش الذی هو أعلى السّماوات. ألا ترى أنّ الله عزّ وجلّ ذكر السّماوات فقال: (وجعل القمر فیهنّ نوراً) (نوح/١٦) ولم یرد أنّ القمر یملاهنّ جمیعاً، وأنّه فیهنّ جمیعاً، ورأینا المسلمین جمیعاً یرفعون أیدیهم إذا دعوا نحو السّماء لأنّ الله مستو علی (٤٢) العرش الذی هو فوق السّماوات. فلولا- أنّ الله عزّ وجلّ علی العرش لم یرفعوا أیدیهم نحو العرش كما لا- یحطّونها إذا دعوا إلى الأرض (١). ومن تأمل فی ظواهر كلماته ودلائله لا یشکّ فی أنّ الشیخ یعتقد بكونه سبحانه علی العرش فوق السّماوات، وأیّ كلام أصرح من قوله «فلولا أنّ الله عزّ وجلّ علی العرش» فلو صحّت نسبة النسخة من (الابانة) إلى الشیخ، وكانت مصنوعة عن دسّ الحشویة والحنابلة (٢)، فهو من المشبهة قطعاً، غیر أنّه لدفع عار التشبیه والتجسیم عن نفسه، یتدرّع بلفظة «بلا کیف أو «علی نحو یلیق به» أو «من غیر طول الاستقرار» وقد أوضحنا حال هذه الألفاظ فی الجزء الثانی. والعجب أنّ الشیخ یفسّر الرفع الوارد فی الآیات تصریحاً، أو تلویحاً، بالرفع الحسی. مع أنّ فی نفس الآیات - لیدی التدبیر - قرائن تدلّ علی كون الرفع، هو الرفع المعنوی لا- الحسی والصعود المادی. وأعجب منه أنّه نسب إلى الکلیم - علیه السلام - أنّه قال لفرعون: إنّ الله سبحانه فوق السّماوات، فصار فرعون بصدد تکذیبه إذ قال لهامان: «ابن لی صرحاً لعلی أطلع إلى إله موسى» مع أنّه أشبه بالرجم بالغیب، إذ من الممكن أن یرجع المصدر لاعتقاده بكون إله موسى فی السماء، هو اجتهاده شخصی الخاطی، بأنّه إذا لم یرجع إله موسى فی الأرض كسائر الآلهة، فلا محالة هو فی السماء، ولأجل ذلك طلب من هامان بناء _____ ١. الابانة: ص ٨٥ - ٨٦. ٢. إنّ الشیخ محمد زاهد الكوثری الماتریدی لا یرى للكتب المطبوعة باسم الأشعری أصالة لأنّها بحرفیتها نفس عقائد الحشویة مع أنّ المعروف أنّهم أعداء له.

یقول: وطبع كتاب (الابانة) لم یركن من أصل وثیق، وفی (المقالات) المنشور باسمه وقفه، لأنّ جمیع النسخ الموجودة الیوم من أصل وحید كان فی حیاة أحد كبار الحشویة ممن لا- یؤمن لا- علی الاسم، ولا علی المسمی، بل لو صحّ الكتابان عنه علی وضعهما الحاضر، لما بقى وجه لمناسبة الحشویة العداة له علی الوجه المعروف، علی أنّه لا تخلو آراؤه من بعض ابتعاد عن الثقل مرّة، وعن العقل مرّة أخرى، فی حسابان بعض النظائر كقوله فی التحسین والتعلیل، وفیما یفیده الدلیل النقلی (مقدمة اشارات المرام: ص ٧). أقول: إنّ الاعتزال عن العقل، وإعلان الالتحاق بأهل الحدیث الذین أعدموا العقل، والالتجاء إلى كل ما سمی حدیثاً لا ینتج إلاّ ما جاء فی الكتابین، فلا وجه للتشکیك فی مضامینهما. (٤٣)

الصرح. ثمّ إنّ نقد كلام الشیخ وتفسیر الآیات الّتی استدللّ بها علی كونه سبحانه فی العرش، یحتاج إلى بسط فی الكلام، وسوف نقوم بها عند عرض عقائد المعتزلة إن شاء الله. إنّ الصفات المتشابهة الواردة فی الكتاب والسنة، لا تتجاوز عن سبع عشرة، منها الیمین، والساق، والأعین، والجنب، والإستواء، والغضب، والرضی، والنور، علی ما ورد فی الآیات، والكفّ والاصبعان، والقدم، والنزول، والضحك، وصورة الرحمان، علی ما ورد فی الأحادیث الّتی لم تثبت صحّة أسنادها، وقد أرسلتها الحشویة والحنابلة إرسال المسلمات، وعلی أیّ حال فنظریة الأشاعرة فی هذه الصفات هی الإثبات متدرّعة بلفظة «بلا کیف»، أو «بلا تشبیه» أو ما یقرب ذلك. ب - كلام الماتریدی :

ما ذكره أبو منصور فی (توحیده) یعرب بوضوح عن كون منهجه هو التنزیه ظاهراً وباطناً، فهو بعدما نقل الآراء المختلفة صار بصدد تفسیر الآیة (الرّحمنُ علی العرشِ اسّیّوی) فقال: إنّ الله سبحانه كان ولا مكان، وجائز ارتفاع الأمكنة، وبقاؤه علی ما كان، فهو علی ما كان، وكان علی ما علیه الآن. جلّ عن التّغییر والزوال، والاستحالة والبطلان، إذ ذلك أمارات الحدیث الّتی بها عرف العالم. ثمّ ردّ علی القائلین بكونه سبحانه علی العرش، بأنّه لیس فی الارتفاع إلى ما یعلو من مكان للجلوس أو القیام شرف ولا علوّ، ولا وصف بالعظمة والكبریاء كمن یعلو السطوح والجبال أنّه لا یرتفع الرفعة علی من دونه عند استواء الجوهر، فلا یجوز صرف تأویل الآیة إليه مع ما فیها ذكر العظمة والجلال، إذ ذكر فی قوله تعالی: (إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ) (الأعراف / ٥٤) فدلك علی تعظیم العرش (١). _____ ١. التوحید: ص ٦٩ و ٧٠.

(٤٤)

ولأجل اختلاف المفسرين في مفاد الآيه، التجأ هو إلى «تفويض معناها إلى الله»، وقال: «وأما الأصل عندنا في ذلك أن الله تعالى قال: (ليس كمثله شيء) فنفي عن نفسه، شبه خلقه، وقد بينا أنه في فعله وصفته متعال عن الأشباه، فيجب القول بأن الرحمن على العرش استوى على ما جاء به التنزيل، وثبت ذلك في العقل. ثم لا نقطع تأويله على شيء لاحتمال غيره مما ذكرنا» (١). فالماتريدي ينفي بتاتا كونه سبحانه على العرش، حتى على النحو اللائق به الذي ملأ- كتب الأشاعرة وينزهه عن تلك الوصمة، ولكن لما كانت المعاني الأخرى متساوية عنده، لم يجزم بشيء منه، وفوض المراد إليه سبحانه، ولأجل ذلك لخص البياضى نظريته الامام الماتريدي وقال: «ولا يؤول المتشابهات ويفوض علمها إلى الله مع التنزيه عن إرادة ظواهرها» (٢). ومراده من «المتشابهات» هو الصفات الخيرية الواردة في الكتاب والسنة. وأما البردوى - أحد أئمة الماتريدية في القرن الخامس - فيظهر منه الجروح إلى إمكان الوقوف على مقاصد الكتاب في هذه الصفات. قال في مسألة «أن الله لا يشبه شيئا ولا يشبهه شيء»: «فإن قالوا قد وجد دلائل الاجسام فإنه يوصف بالاتيان قال الله تعالى (هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا- أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلْمٍ مِنَ الْعَمَامِ) (البقرة/٢١٠) وقال (وَإِذْ رَّبُّكَ عَلَّمَكَ بِمَا كَفَرْتَ وَفَافًا) (الفجر / ٢٢) ويوصف بالاستواء على العرش قال الله تعالى (ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ) (يونس / ٣). والاتيان والاستواء على المكان من صفات الجسم، وكذلك يوصف بأن له أيديا وأعيناً، قال الله تعالى (مِمَّا عَمِلْتُمْ أُيْدِينَا أَنْعَامًا) (يس / ٧١) (وَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا) (الطور/٤٨) وهذا من أمارات الأجسام. ثم أجاب عن كل واحد بأننا نصفه بذلك كما وصف الله تعالى به نفسه وهو _____ ١ . التوحيد: ص ٦٩ و ٧٤ . ٢ . اشارات المرام: ص ٥٤ .

(٤٥)

الصحيح من مذهب السنة، فلا- بد من الوصف بما وصف الله نفسه به، ولكن هذه الصفات ليست من صفات الأجسام، فإن الاتيان يذكر ويراد منه الظهور. قال الله تعالى: (فَأَتَى اللَّهُ بُنْيَانَهُمْ مِنَ الْقَوَاعِدِ) (النحل/٢٤) وقال (فَأَتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُوا) (الحشر/٢) معناه - والله أعلم - ظهرت آثار سخطة في بنيانهم، وظهرت آثار قدرته وقهره فيهم - إلى أن قال:- وكذا الاستواء ليس من صفات الأجسام فإن الاستواء هو الاستيلاء على الشيء والقهر عليه. قال الله تعالى: (وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُ وَاسْتَوَى آتَيْنَاهُ حُكْمًا وَعِلْمًا) (القصص/١٤) معناه - والله أعلم - تقوى حاله بتمام البنية. واستوى أمر فلان: إذا تنهى، ومنه المستوى على الكرسي وهو القاعد عليه، عبارة عن الاستيلاء. فإنه (لا) يقال: استوى على الكرسي ما لم يجلس مستقراً عليه، فالمستقر على العرش مستو، فكان معنى قوله: (ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ الرَّحْمَنُ) (الفرقان/٥٩) - والله أعلم - أى استوى عليه بعد خلقه، والله تعالى مستول على جميع العالم، إلا أنه خص العرش بالذكر لأنه أعظم الأشياء وأشرفها، ثم ذكر تفسير سائر الصفات الخيرية من اليد والعين (١). وكل من كلامى الأستاذ والتلميذ يعربان بوضوح عن اختلاف منهجهما مع منهج الامام الأشعري، فهو يثبت جميع هذه الصفات الخيرية الظاهرة من كونه سبحانه جسماً وذا أعضاء، ولا يتحرّج من الإثبات، غاية الأمر يتدرّج بما عرفت، وهذا بخلاف الداعي الآخر وتلاميذ منهجه، فإنهم لا يخرجون من خط التنزيه، لكن بين مفوض غير قاطع بمراد الآيه، أو مفسر لها مثل تفسير العدلية الذين سمّتهم الأشاعرة بالمؤولة. ثم إن الشيخ البردوى أفاض الكلام في نقد ما استدلل به الأشعري من كونه سبحانه على العرش من الآيات والروايات في كتابه، ومن أراد الوقوف فليرجع إلى المسألة (١٤) من كتابه (٢). _____ ١ . أصول الدين: ص ٢٥ - ٢٨ . ٢ . أصول الدين: ص ٢٨ - ٣١ .

(٤٦)

وفى خاتمة المطاف نلفت نظر القارئ إلى ما ذكره الكاتب المصرى (أحمد أمين) حول عقيدة الأشاعرة فى الصفات الخيرية، قال: «وأما الأشاعرة فقالوا إنها مجازات عن معان ظاهرة، فاليد مجاز عن القدرة، والوجه عن الوجود، والعين عن البصر، والاستواء عن الاستيلاء، واليدان عن كمال القدرة، والتزول عن البرد والعتاء، والضحك عن عفو» (١). وما ذكره هو نفس عقيدة المعتزلة لا الأشاعرة ولا الماتريدية. فالمعتزلة هم المؤولة، يؤولون الصفات بما ذكره، والأشاعرة من المثبتة لكن بقيد «بلا كيف» والماتريدية هم المفوضة،

يفوضون معانيها إلى قائلها. وكم لهذا الكاتب المصري من هفوات في بيان الطوائف الاسلاميّة. فقد كتب عقيدة الشيعة في كتابه: «فجر الاسلام» و«ضحى الاسلام» وبين التقريرين في الكتابين بون بعيد. والله الحاكم. والعجب أنه لم يعتمد على مصدر شيعي فيهما، وأعجب منه أنه لم يشر إلى واحد من النُقود التي وجهها علماء الشيعة إلى كتابه «فجر الاسلام»، مع أن بعضها طبع في نفس القاهرة عاصمته مصر كـ «أصل الشيعة وأصولها». حيا الله الحرية في القضاء، والأمانة في النقل.

٧- الاستطاعة قبل الفعل أو بعده:

٧- الاستطاعة قبل الفعل أو بعده:

اتفق الإلهيون على أن استطاعة الواجب سبحانه متقدّمة على الفعل، فهو سبحانه يوصف بالقدرة قبل إيجاد الأشياء، كما يوصف بها معه وبعبءه. إنّما الكلام في استطاعة الإنسان على الفعل، فذهب الأشعري إلى كونها مقارنة للفعل ببيان عقلي ذكره في اللّمع (٢). والماتريدي يفصل في المسألة بين العلة الناقصة التي يعبر عنها باستطاعة _____ ١. ظهر الإسلام: ج ٤ ص ٩٤، الطبعة الثالثة عام ١٩٦٤. ٢. اللّمع: ص ٩٣ - ٩٤.

(٤٧)

الأسباب والآلات، وبين العلة التامة التي يعبر عنها باستطاعة الفعل، وإليك نص عبارته في «التوحيد»: «الأصل عندنا في المسمّى باسم القدرة أنها على قسمين: أحدهما: «سلامة الأسباب وصحة الآلات» وهي تتقدّم الأفعال، وحقيقتها ليست بمجعولة للأفعال، وإن كانت الأفعال لا تقوم إلاّ بها، لكنّها نعم من الله أكرم بها من شاء، والثاني: معنى لا يقدر على تبيين حدّه بشيء يصار إليه، سوى أنه ليس إلاّ للفعل لا يجوز وجوده بحال إلاّ ويقع به الفعل عندما يقع معه». ثم حاول تفسير كثير من الآيات التي استدّلوا بها على تقدّم الاستطاعة على الفعل، بأنّ الاستطاعة الواردة فيها، هي استطاعة الأسباب والأحوال لا استطاعة الفعل (١).

٨- القدرة صالحة للضدين:

٨- القدرة صالحة للضدين:

القدرة في مقابل «الايجاب». فالثاني لا يصلح إلاّ للتعلق بشيء واحد، كالتار بالنسبة إلى الإحراق، وهذا بخلاف قدرة الانسان فإنّها يصحّ أن تتعلّق بالجلوس تارة، والقيام أخرى. وما ذكره من التفصيل في تقدّم الاستطاعة على الفعل، أو كونها معه، يأتي في المقام أيضاً. فالقدرة الناقصة التي يعبر عنها بقابلية الفاعل واستعداده، والتي يعبر عنها الماتريدي بصحة الأسباب والآلات، صالحة للضدين. وأمّا إذا وصل إلى حدّ وجب معه الفعل، فحينئذ تكون القدرة أحدية التعلق، لاتصلح إلاّ بشيء واحد. وقد نقل شارح (المواقف) كلاماً عن الرازي يعرب عن كون النزاع بين الطرفين لفظياً (٢). وهو خيرة الماتريدي أيضاً حيث قال: «ثم اختلف أهل _____

١. التوحيد: ص ٢٥٦ - ٢٥٧. ٢. شرح المواقف: ج ٨ ص ١٥٤.

(٤٨)

هذا القول في قوّة الطاعة، أهي تصلح للمعصية أم لا؟ قال جماعة: هي تصلح للأمرين جميعاً وهو قول أبي حنيفة وجماعته، وهذا القول أثبتته جميع أهل الاعتزال. واستدلّ على ذلك بقوله «وأصل هذا أنه لما كان سبب من أسباب القول يصلح للشئ وضده، فكذلك القدرة، مع ما في نفي أن يصلح للأمرين، فوت القدرة على فعل ضدّ الذي جاء به، وقد يؤمر به وينهى عنه في وقته، فيلزم القول بالقدرة على الشئ وضده ليكون الأمر والنهي على الوسع والقوّة» (١). وقال البياضى: «والاستطاعة صالحة للضدين على البدل، واختاره الإمام القلانسي، وابن شريح البغدادي كما في «التبصرة» لعبد القاهر البغدادي، وكثير منهم كما في (شرح المواقف)» (٢).

٩- الماتريدي وأفعال العباد:

٩- الماتريدي وأفعال العباد:

اتَّفَق المسلمون على أنه لا خالق إلا الله واختلفوا في تفسيره في أفعال العباد و آثار الموجودات فذهب أهل السنّة إلى أنه لا صلة بين الطباع وآثارها. والطباع وآثارها من صنع الخالق مباشرة من دون دخالة للطبيعة ولو بنحو الشرط، والمعدّ في سطوعها على الطبيعة وقد اشتهر بين الأزهريين قول القائل: ومن يقل بالطبع أو بالعلمه * فذاك كفر عند أهل الملّة هذا كله في غير أفعال العباد، وأمّا فيها فذهبت الجهميّة أتباع جهم بن صفوان إلى أن العبد لا يقدر على إحداث شيء، ولا على كسب شيء، وهذه النظرية هي نظرية الجبريّة الخالصة، ولازم ذلك لغويّة بعث الرسل، وإنزال الكتب، وإغلاق باب المناهج التربويّة في العالم. _____ ١ . التوحيد: ص ٢٦٣ . ٢ . اشارات المرام: ص ٥٥ .

(٤٩)

وأهل الدقّة من أهل السنّة حاولوا الجمع بين حصر الخلق في الله سبحانه، وصحّة تكليف العباد، فقالوا إن الله هو الخالق، والعبد هو الكاسب، والتكليف، والأمر، والنهي، والثواب، والعقاب، بالملاك الثاني دون الأول، وقد أخذوا مصطلح الكسب من الذكر الحكيم. قال سبحانه (لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ) (البقرة/٢٨٦) لكنهم اختلفوا في تفسير حقيقة الكسب إلى حدّ صارت النظرية إحدى الألفاظ إلا- ما نقل عن الماتريدي وإمام الحرمين من الأشاعرة، فقد استطاعوا من توضيحها إلى حدّ معقول ومقبول. ولا يعلم مدى الاختلاف بين المدرستين في تفسير الكسب إلا بنقل نصوصهما في هذا المجال. معنى الكسب عند الأشعري:

قال الفاضل القوشجي وهو من أئمة الأشاعرة: «المراد بكسبه إياه، مقارنته لقدرته وإرادته، من غير أن يكون هناك منه تأثير أو مدخل في وجوده سوى كونه محلّله» (١). وحاصله أنه ليس للعبد دور في خلق الفعل وإيجاده، غير كونه ظرفاً ومحلّاً لخلق الله وإيجاده، غاية الأمر إن شرط إيجاده سبحانه هو قصد العبد وعزمه، فإذا قصد وعزم وحدثت فيه القدرة غير المؤثّرة، خلق الله الفعل وأوجده، من دون أن يكون لقدرة العبد دور وتأثير، وهذه النظرية قد شغلت بال أئمة الأشاعرة طوال قرون، وقد بذلوا الجهود لتبيينها فما أتوا بشيء يسكن إليه القلب. إذ لقائل أن يسأل ويقول: ١- إذا كان الخالق للفعل هو الله سبحانه مباشرة، ولم يكن لقدرة العبد دور فيه، فلماذا صار الإنسان هو المسؤول عن فعله دون الله سبحانه، مع أن الفعل فعله، لا فعل الإنسان. _____ ١ . شرح التجريد للقوشجي: ص ٤٤٤ - ٤٤٥ .

(٥٠)

٢- إذا كانت القدرة الحادثة في العبد، غير مؤثّرة في الإيجاد والتكوين، فما هو الغاية في إحداثها في العبد، وإقداره على العمل، أليس هذا عملاً لغواً غير مناسب لساحة الفاعل الحكيم؟ ٣- إذا كان قصد العبد وعزمه شرطاً لإيجاده سبحانه الفعل بعده، فيسأل عن نفس ذاك القصد فمن خالقه؟ فهل هو مخلوق للقاصد، أو لله سبحانه؟ فعلى الأول تنتقض القاعدة « لا خالق إلا الله » ويثبت في صحيفه الكون، فعل مخلوق للعبد دونه سبحانه، وعلى الثاني تتحد النظرية مع نظرية الجهميّة التي عرّفوها بالجبريّة الخالصة، فإذا كان وجود العبد وقصده وقدرته غير المؤثّرة فعلاً- مخلوقاً لله سبحانه فبأيّ ذنب يدخل العاصي النار؟ وبأيّ عمل حسن، يثاب المطيع ويدخل الجنّة؟ والحاصل، إن تفسير الكسب بإيجاده سبحانه فعل العبد عند عزمه وقصده، يدور أمره بين نقض القاعدة، أو ثبوت الجبر الخالص. ولو تدبّر القوم في آيات الذكر الحكيم خصوصاً في الآيات الناصّة على أنه لا خالق إلا الله، لوقفوا على المعنى الصحيح من الآيات والمراد منها، وذلك لأنّ المراد من حصر الخالقية هو حصرها بالمعنى المناسب لشأنه سبحانه، وليس اللائق بشأنه إلا القيام بالايجاد مستقلاً من دون استعانة من أحد، وعليه فلا مانع من حصر الخالقية في الله سبحانه، وفي الوقت نفسه أن يكون العبد موجداً لفعله، بقدرة مكتسبة من الله وإذن منه سبحانه، وحصر الخالقية المستقلّة، غير المعتمدة على غيره، في الله سبحانه، لا ينافي نسبة الخالقية إلى بعض الممكنات، لكن خالقية مستندة إلى القدرة المكتسبة والمعتمدة إليه، وبالوقوف على اختلاف الخالقية المنسوبة إلى

اللّه، مع الخالقِيَّة المنسوبة إلى عبده، يتحرّر المفسّر من مشكّلة الجبر وعقدته، وقد أوضحنا الحال في الجزء الثاني عند عرض عقائد الأشعري(١). _____ ١. الجزء الثاني، ص ١٢٨ - ١٥٨.

(٥١) نظريّة أبي حنيفة (شيخ الماتريدي) في الكسب:

إذا كان هذا معنى الكسب لدى الشّيخ الأشعري فما معناه لدى الماتريدي؟! أقول: يعلم مذهبه في هذا المجال مما روى عن شيخه أبي حنيفة، كيف وهو مؤسس منهجه وأستاذ مدرسته. قال في الفقه الأكبر: «لم يجبر أحداً من خلقه على الكفر ولا على الإيمان، ولا خلقه مؤمناً ولا كافراً ولكن خلقهم أشخاصاً، والإيمان والكفر فعل العباد، وجميع أفعال العباد من الحركة والسكون، كسبهم على الحقيقة، واللّه خالقها»(١). وقال في الفقه الأبسط (على ما في بعض نسخه): «والعبد معاقب في صرف الاستطاعة التي أحدثها اللّه فيه، وأمر بأن يستعملها في الطاعة دون المعصية في المعصية»(٢). ولو صحت هذه الكلمات من شيخ الماتريدي، فالكسب عنده هو صرف العبد القدرة في طريق الطاعة والمعصية عن اختيار، وهو نفس قول العدليّ جمعاء وأين هو من الكسب عند الأشاعرة المفسّر بإيجاد الفعل من اللّه سبحانه مباشرة، من دون أن يكون للعبد وقدرته الحادثه فيه دور في تحقّق الفعل غير كونه ظرفاً ومحلاً، وكون ظهور القصد في ضميره شرطاً لإيجاده سبحانه. كلام الماتريدي في أفعال العباد:

هذا كلام أبي حنيفة شيخ الماتريدي، وإليك كلام الماتريدي نفسه في هذا المجال. قال: اختلف متتلحو الاسلام في أفعال العباد، فمنهم من جعلها لهم مجازاً وحقيقتها لله لوجوه: ١ - وجوب إضافتها إلى اللّه، على ما أضيف إليه خلق كل شيء في الجملة، فلم _____ ١. اشارات المرام: ص ٢٥٤. ٢. المصدر نفسه.

(٥٢)

يجز أن تكون الإضافة إلى اللّه مجازاً. ٢ - إن بتحقيق الفعل لغيره تشابهاً في الفعل، وقد نفى الله ذلك بقوله: (أَمْ جَعَلُوا لِلّهِ شُرَكَاءَ خَلَقُوا كَخَلْقِهِ فَتَشَابَهَ الْخَلْقُ عَلَيْهِمْ) (الرعد/١٦). قال الشيخ (الماتريدي نفسه): وعندنا لازم تحقيق الفعل لهم (العباد) بالسمع والعقل والضرورة التي يصير دافع ذلك مكابراً. فأما السمع فله وجهان: الأمر به والنهي عنه، والثاني الوعيد فيه والوعد له. على تسمية ذلك في كلّ هذا فعلاً، من نحو قوله: (وَاعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ) (فصّلت/٤٠) وقوله: (افْعَلُوا الْخَيْرَ) (الحج/٧٧) وفي الجزاء (بِرِيهِمْ اللهُ أَعْمَالَهُمْ حَسِرَاتٍ عَلَيْهِمْ) (البقرة/١٦٧) وقوله: (جزاء بما كانوا يعملون) (الواقعة/٢٤) وقوله: (فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ (الزلزلة/٧) وغير ذلك مما أثبت لهم أسماء العمّال، ولفعلهم أسماء الفعل بالأمر والنهي والوعد والوعيد، وليس في الإضافة إلى الله سبحانه نفى ذلك، بل هي لله، بأن خلقها على ما هي عليه، وأوجدتها بعد أن لم تكن، وللخلق على ما كسبها وفعلوها. على أنّ الله تعالى إذا أمر ونهى، ومحال الأمر بما لا فعل للمأمور أو المنهى. قال الله تعالى: (إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ) ولو جاز الأمر بذلك بلا معنى الفعل في الحقيقة، لجاز اليوم الأمر بشيء يكون لأمس، أو للعام الأول أو بإنشاء الخلائق، وإن كان لا معنى لذلك في أمر الخلق. ثم في العقل قبيح إن انضاف إلى الله الطاعة والمعصية، وارتكاب الفواحش والمناكير وأنه المأمور، والمنهى، والمثاب، والمعاقب، فبطل أن يكون الفعل من هذه الوجوه له، ولا قوّة إلا باللّه. وأيضاً إنّ الله تعالى إنّما وعد الثواب لمن أطاعه في الدّنيا، والعقاب لمن عصاه، فإذا كان الأمران فعله فإذا هو المُجزى بما ذكر، وإذا كان الثواب والعقاب حقيقة، فالإثم والانتهاه كذلك، ولا قوّة إلا باللّه. وكذلك في أنّه محال أن يأمر أحد نفسه، أو يطيعها، أو يعصها، ومحال تسمية الله عبداً، ذليلاً، مطيعاً، عاصياً، سفيهاً، جائراً، وقد سمى الله تعالى بهذا كلّ أولئك الذين أمرهم ونهاهم، فإذا صارت هذه الأسماء في التحقيق له، فيكون هو الربّ، وهو (٥٣)

العبد، وهو الخالق والمخلوق، ولا غير ثميّة، وذلك مدفوع في السمع والعقل، ولا قوّة إلا باللّه. وأيضاً إنّ كلّ أحد يعلم من نفسه أنّه مختار لما يفعله، وأنّه فاعل كاسب - إلى آخر ما أفاده..(١). هذا كلام الماتريدي، ولا أظنّ أحداً يتأمل في أطراف كلامه، فيتصوّره موافقاً مع الشيخ الأشعري، بل هما يتحرّكان في فلكين مختلفين، كيف ومن جاء بعده من الماتريديّة جعل كلامه في مقابل كلام الأشعري. هذا الإمام البزدوى جعل قول أهل السنّة والجماعة (يعنى الماتريديّة المتّصلة إلى الامام أبي حنيفة) في مقابل قول

الأشعري (٢). وهو يترجم مذهبه بما يلي: «قال أهل السنّة والجماعة: أفعال العباد مخلوقة لله تعالى ومفعوله، والله هو موجدتها ومحدثها، ومنشئها، والعبد فاعل على الحقيقة، وهو ما يحصل منه باختيار وقدرة حادثين، وهذا هو فعل العبد، وفعله غير فعل الله تعالى» ثمّ يعرض عقائد سائر الطوائف من المجبّرة، والجهميّة، والقدريّة، والأشعريّة، ويستدلّ على مختاره بالنصوص القرآنيّة ويقول: «فدلّنا هذه النصوص على أنّ الأفعال منّا بقدره حديثه منّا، وهي مخلوقة الله تعالى، فكانت هذه النصوص حجّة على الخصوم أجمع (حتّى الأشعريّة). والله تعالى أضاف الأفعال إلينا في كتابه في مواضع كثيرة. قال الله تعالى: (جزءاً بما كانوا يعملون) (السجدة/ ١٧) (وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا فَادَّارَأْتُمْ فِيهَا) (البقرة/ ٧٢) وقال: (إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ) (المائدة/ ٦). وكذلك نهانا عن أفعال كثيرة وأمرنا بأفعال كثيرة، فلا بدّ أن يكون لنا فعل، ويجب أن يكون ذلك بهديته، ومشيتته، وارا دته» (٣). ولقد رسم البياضى الماتريدى عقيدة شيخه في كتاب «إشارات المرام» ويبيّن على نحو يتّحد مع ما يعتقده الإماميّة من أنّه لا- جبر ولا- قدر (تفويض) بل أمر بين الأمرين،

_____ ١. التوحيد: ص ٢٢٥- ٢٢٦. ٢. أصول الدين: ص ١٠١. ٣. أصول الدين ص ٩٩ و ١٠٤ - ١٠٥.

(٥٤)

فقال: «وقال قوم من العلماء: إنّ المؤثر مجموع القدرة وقدرة العبد، وهذا المذهب وسط بين الجبر والقدر، وهو أقرب إلى الحقّ وإليه أشار (أبو حنيفة) بقوله كسبهم على الحقيقة والله خالقها» (١). ويقول في فصل الخلافات بين جمهور الماتريدية والأشاعرة: «واختيار العبد مؤثر في الاتّصاف دون الإيجاد، فالقدرتان المؤثرتان في محلّين وهو الكسب لا مقارنة الاختيار بلا تأثير أصلاً، واختاره الباقلاني كما في (المواقف)، وهو مذهب السلف كما في الطريقة للمحقّق البركوي، واختاره الأستاذ أبو إسحاق الاسفرائيني وإمام الحرمين في قوله الأخير: إنّ اختياره مؤثر في الإيجاد بمعاونة قدرة الله تعالى، فلا- تجتمع القدرتان المؤثرتان بالاستقلال، ولا- يلزم تماثل القدرتين» (٢).

١٠- صفاته عين ذاته:

١٠- صفاته عين ذاته:

اتّفق المسلمون على إثبات صفات ذاتية لله سبحانه مثل العلم، والقدرة، والحياة. ولكن اختلفوا في كيفية الإثبات، فالإماميّة من العديّة على أنّ صفاته سبحانه ليست زائدة على ذاته، لا بمعنى سلبها عن ذاته، كما هو القول المنسوب إلى الزنادقة، ولا بمعنى نيابة الذات مناب الصّفات، ولم تكن واقعياتها متحقّقة في الذات، بل بمعنى أنّها نفس العلم، والقدرة، والحياة، لا أنّ لها العلم، والقدرة، والحياة، فالصفات على القول الأول نفس الذات وأنّه بلغ من الكمال والجمال رتبة صارت الذات نفس الانكشاف والاستطاعة، كما أنّها على الثانى أمور زائدة على الذات قائمة معها، قديمة كقدمها. فالشيخ الأشعري يصرّ على النظرية الثانية، ويستدلّ عليها بوجوه طرحناها على

_____ ١. اشارات المرام: ص ٢٥٦ و ٢٥٧. لاحظ بقية كلامه، فهو ينقل عن الامام الباقر - عليه السلام - قوله: لا- جبر ولا تفويض الخ. ٢. اشارات المرام: ص ٥٥.

(٥٥)

بساط البحث في محلّه، ولكنّ الظاهر من الماتريدى حسبما ينقله النسفى هو القول بالعيّية. يقول النسفى: «ثمّ اعلم إنّ عبارة متكلمى أهل الحديث في هذه المسألة أن يقال: إنّ الله تعالى عالم بعلم، وكذا فيما وراء ذلك من الصّفات، وأكثر مشايخنا امتنعوا عن هذه العبارة احترازاً عما توهم أنّ العلم آله وأداة فيقولون: إنّ الله تعالى، عالم، وله علم، وكذا فيما وراء ذلك من الصّفات. والشيخ أبو منصور الماتريدى - رحمه الله - يقول: إنّ الله عالم بذاته، حتّى بذاته، قادر بذاته، ولا يريد منه نفي الصّفات، لأنّه أثبت الصّفات في جميع مصنّفاته، وأتى بالدلائل لإثباتها، ودفع شبهاتهم على وجه لا محيص للخصوم عن ذلك، غير أنّه أراد بذلك دفع وهم المغايرة، وأنّ ذاته يستحيل أن لا يكون عالماً (١). حصيلة البحث:

هذه المسائل العشر التي اختلف فيها الماتريدي والأشعري تميظ الشتر عن وجه المنهجين، وتوقفنا على الاختلاف الهائل السائد عليهما، وتكشف عن أن منهج الماتريدي منهج يعلو عليه سلطان العقل، وعلى ضوء هذا لا يصح لمحقق كتاب «التوحيد» للماتريدي أن يقول: «إن توسط الماتريدي (بين أهل الحديث والمعتزلة) هو بعينه توسط الأشعري، وإن شئنا السنته يلتقيان على منهج واحد، ومذهب واحد، في أهم مسائل الكلام التي وقع فيها الخلاف بين فرق المتكلمين» (٢). لا شك أن الشيخين يلتقيان في عدده من المسائل، كجواز رؤيته سبحانه في الآخرة، وأنه متكلم بالكلام النفساني الذي هو صفة له قديمة بذاته، وهو ليس من جنس الحروف والأصوات، إلى غير ذلك من الأصول. لكن الاتفاق فيهما، وفي بعض الأصول الأخر التي اتفق عليها أكثر المسلمين، لا يضيف لون الوحدة للمنهجين. ١. العقائد النسفية: ص ٧٦. ٢. مقدمة التوحيد: ص ١٧ - ١٨.

(٥٦)

نعم هناك مسائل اختلف الداعيان فيها، ولا يعدد الاختلاف فيها جذرياً، ونحن نشير إلى قسم منها: ١- الوجود نفس الماهية أو غيرها؟ نقل البياضى في «إشارات المرام» أن المختار لدى الماتريدي هو المغايرة، ولدى الأشعري هو الوحدة. والظاهر كون الاختلاف لفظياً، والمراد هو الوحدة في عالم العين والتحقق، والمغايرة في عالم التصور والذهن (١). ٢- البقاء هو الوجود المستمر أو وصف زائد؟ البقاء لدى الماتريدي نفس الوجود المستمر وليس شيئاً زائداً على وجود الذات في الزمان الثاني، خلافاً للأشعري حيث إن البقاء عنده صفة زائدة على الذات مثل سائر الصفات حتى في الباري عز اسمه (٢). يلاحظ عليه: أن البقاء وصف انتزاعي من استمرار وجود الشيء الزماني: وليست له واقعية وراء استمراره. وأما الوجود الخارج عن إطار الزمان كالمجردات، فإطلاق الباقي عليه بملاك آخر، ليس هنا محل بيانه. ٣- القدرة غير التكوين، والتكوين غير المكوّن: ومما اختلف فيه الداعيان، هو أن القدرة نفس التكوين كما عليه الأشاعرة، أو غيره كما عليه الماتريدي. ١. إشارات المرام: ص ٥٣ و ٩٤. ٢. لاحظ شرح المنظومة بحث اصالة الوجود ص ١٣.

(٥٧)

قالت الأشاعرة: إن الشائى من الاستطاعة (إن شاء فعل) هو القدرة، والفعل منها (إذا شاء فعل) هو التكوين، فليست هنا صفتان مختلفتان، بل وصف واحد بمعنى القدرة، له حالتان تحصلان باقتران المشيئة وعدمها، فالقدرة قديمة، والتكوين حادث، وأما الماتريدي فتلقاها وصفين ذاتيين مختلفين، والصفات الفعلية من الخلق، والرزق، والرحمة، والمغفرة، تجتمع تحت وصف التكوين دون القدرة. وعلى أى تقدير فهما يختلفان في مسألة أخرى أيضاً، وهو كون التكوين بالمعنى المصدر، هل هو نفس المكوّن (اسم المصدر) كما عليه الأشاعرة، أو غيره كما عليه الماتريدي، فهناك فعل بمعنى الخلق والتكوين، وهناك مخلوق ومكوّن في الخارج، والمسألتان واردتان في كلام البزدوى وغيره. قال البزدوى: قال أهل السنة والجماعة: إن التكوين والإيجاد صفة الله تعالى غير حادث، بل هو أزلى كالعلم والقدرة (المسألة الأولى) والمكوّن والموجود غير التكوين، وكذا التخليق والخلق صفة الله تعالى غير حادث بل أزلى وهو غير المخلوق (المسألة الثانية) وكذا الرحمة والإحسان وكذا الرزق والمغفرة، وجميع صفات الفعل لله. وقالت الأشعريّة: إن هذه الصفات ليست بصفات الله تعالى، والفعل والمفعول واحد، وقالوا في صفات الذات كالعلم والحياة مثل قولنا (١). وقال البياضى: وصفات الأفعال راجعة إلى صفة ذاتية هي التكوين، أى مبدأ الإخراج من العدم إلى الوجود (٢)، وليس بمعنى المكوّن (٣). والإمعان فى هذه العبارات وأمثالها، يدل على أن صفات الفعل كالأحسان والرزق.. عند الماتريديّة يجمعها وصف التكوين، فالكل واقع تحته، لا تحت القدرة، لأنه يكفى فيها صحّة التعليق (إن شاء فعل) وإن لم يفعل، وهذا بخلاف وصف التكوين، ١. أصول الدين للبزدوى ص ٦٩. لاحظ «إشارات المرام» ص ٦٩. ٢. اسارة إلى المسألة الأولى. ٣. اسارة إلى المسألة الثانية ص ٥٣.

(٥٨)

وهو لا يصدق إلا مع وجود الفعل، وبما أن التكوين غير المكوّن، والأول قائم بذاته، بخلاف المكوّن والمخلوق إذ هو موجود منفصل

عنه سبحانه، يكون التكوين أو الخلق وصفاً أزلياً، بخلاف المكوّن والمخلوق فإنهما حادثان بحدوث الموجودات. يلاحظ عليه:

١- أن التكوين والخلق ليس إلا أعمال القدرة عند تحقّق المشيئة، فلا يكون وصفاً وراء ظهورها وشأنيّة التعلّق في القدرة، وفعليته في التكوين، لا تجعلانها شيئين مختلفين، بل أقصى الأمر وحدتهما جوهرًا، واختلافهما مرتبة. وعلى ذلك فتكون جميع الصفات الفعلية مجتمعته تحت القدرة إذا انضمت إليها المشيئة والإرادة. ٢- لو كان التكوين وصفاً ذاتياً أزلياً، لاستلزمت أزليته، أزلية بعض المكوّنات وقدمتها، إذ لا- يفارق وصف التكوين وجوداً عن وجود المكوّن، وهو يناهض أصول التوحيد، ولو فسّر بشأنية التكوين، يكون بمعنى القدرة لا شيئاً غيرها، وهو بصدد تصوير المغايرة. وقد تفتنّ البزدوى لهذا الإشكال، ونقله عن بعض مخالفيه وقال: «ربما يقال: إنّ اليجاد بلا- موجود مستحيل، كالكسر بلا- مكسور، والضرب بلا- مضروب، فلو قلنا بقدّم اليجاد (التكوين) صرنا قائلين بقدّم الموجودات، وذلك مناف للتوحيد فلم يمكن القول بقدّم اليجاد». لكنّه تخلّص عنه بقوله: «إنّ لله تعالى فعلاً واحداً غير حادث، بذلك الفعل يوجد الأشياء في أوقاتها، كما أنّ لله تعالى قدرة واحدة، بتلك القدرة يقدر على إيجاد الأشياء في أوقاتها» (١).

١. أصول الدين ص ٧٣.

(٥٩)

يلاحظ عليه: أن الالتزام بقدّم فعل الله سبحانه ولو واحداً، يخالف التوحيد ويضاده، لأنّ قدّم الشيء يلازم استغناءه عن الفاعل والموجد، والمستغنى عن العلة واجب، كذات الواجب، وهل هذا إلاّ الشّرك الصّريح. وأنا أجلّ البزدوى عن الاعتقاد بما ذكره، وإلاّ فأى فرق بين ذاك القول والثنويّة، ولكنّ الإصرار على تصحيح المنهج، والرأى المسبق، أقحمه في مهالك الضلال. قال الامام على عليه السلام: «الأ- وإنّ الخطايا خيل شمس حُمل عليها أهلها، وخُلعت لجمها، فتقحمت بهم في النار» (١). ٣- جعل التكوين غير المكوّن، والخلق غير المخلوق مبنى على التغير الجوهرى بين المصدر واسمه، فاليجاد هو المصدر، والموجود هو نتيجته، ولا أظنّ أن يقول به الماتريدى في سائر الموارد. فإذا ضرب زيد عمراً، فالصادر من زيد، يسمّى بالمصدر، والواقع على عمرو يسمّى باسمه، فهل يصحّ لنا أن نعتقد أنّ هنا أمرين، أمر قائم بالفاعل، وأمر قائم بالمفعول وهكذا غيره، أو أنّ هنا شيئاً واحداً إذا نسب إلى الفاعل يسمّى مصدراً. وإذا نسب إلى المفعول يصير اسم المصدر، وهذا هو الفرق بين اليجاد والموجود أيضاً. ٤- الكلام النفسى لا يسمع: الكلام النفسى الذى هو غير الحروف والأصوات لا يسمع خلافاً للأشعرى. قال في «إشارات المرام»: «ولا يسمع الكلام النفسى بل الدالّ عليه، واختاره الأستاذ ومن تبعه كما في «التبصرة» للامام أبى المعين النفسى» (٢). وقد استند الأشعرى في جواز السماع على الدليل الذى استند عليه في جواز ————— ١. نهج البلاغة الخطبة ١٥ ص ٤٤. ٢. إشارات المرام ص ٥٥.

(٦٠)

رؤيته سبحانه، وجعل الملا-ك للسمع هو الوجود، كما جعل الملاك لوقوع الرؤية هو كون الشيء موجوداً. وقد عرفت في الجزء الثانى عند عرض عقيدة الأشعرى أنّ الكلام النفسى ليس شيئاً وراء العلم في الإخبار، وليس وراء الإرادة والكراهة في الإنشاء، والقائل به يريد أن يثبت وصفاً مغايراً للعلم والإرادة. كما عرفت بطلان كون المصحح للرؤية هو كون الشيء موجوداً، وأنّ كلّ موجود يرى. هذا، وإنّ ملاك السماع ليس هو الوجود حتّى يستنتج منه أنّ كلّ موجود يسمع، وهذا واضح لمن له أدنى إلمام بالعلوم الطبيعيّة. هذا هو عرض إجمالى لمذهب الامام الماتريدى، وقد وقفت على مشخّصات المنهج، وعرفت الأصول التى اختلف فيها الداعيان، والأصول التى اتّفقا فيها. والتأمّل فيما ذكرناه من النصوص من نفس الماتريدى وتلاميذ منهاجه، يدفع الإنسان إلى القول بأنّ الشيخين الأشعرى والماتريدى كانا في سبيل واحد من الدّعوة، وهو نصره السنّة ومكافحة الاعتزال، ومع ذلك كلّ فلعلّ واحد أسلوب خاصّ، والقول بوحدة المنهاجين وكون الاختلاف جزئياً، وأنّه في حلبة الدّعوة إلى السنّة يقع الحافر على الحافر، مدهانه جدّاً وإخفاء للحقيقة، وإسدال الستر على وجهها.

أنصاره وأتباعه في الأجيال المتأخّرة:

أنصاره وأتباعه في الأجيال المتأخرة:

قد انتشر مذهب الأشعري في كثير من الحواضر الإسلامية لأنه ظهر في مركز العالم الإسلامي، وكثرت أنصاره وأعوانه، بين مبين مقاصده، إلى ذاب عن براهينه ودلائله، إلى مكمل لأصوله وقواعده، وأما مذهب الماتريدي فقد نبت في نقطة بعيدة عن الحواضر، فقلت العناية بنقله وشرحه. وهناك وجه آخر لقلته انتشاره، وهو أن لمذهب الماتريدي مع كونه بصدد نصر (٦١)

السنة، طابع التعقل، وقد كثرت الدعاية في عصر ظهوره، على ضد أهل التعقل والتفكير، وصار العكوف على النقل المحض، وترك التعقل والبرهنة آية القداسة، والإمام بما أنه أعطى للعقل سلطاناً أكبر مما أعطاه الأشعري، ووافق في عدة من الأصول، منهاج المعتزلة، فصار هذا وذاك سببين لقلته انتشاره، وندرة أنصاره. ومع ذلك فقد شاع مذهبه بين علماء ماوراءالنهر فقاموا بنشر دعوته ومعاضدته، فألّفوا حول منهاجه، كتباً ورسائل منشورة وغير منشورة. ولأجل إيقاف الفارئ على أعلام الماتريديين نأتى بترجمة عدة منهم: ١- أبو اليسر محمد البزدوى (٤٢١ - ٤٩٣هـ)

إن أرباب المعاجم من الأحناف وغيرهم قد قصّروا ولم يؤدوا حقّ الماتريدي في كتبهم، فإذا كان هذا حال الأستاذ فما ظنك بحال التلامذة والأتباع، ولأجل ذلك نجد أنفسنا أمام ظلام دامس يلفّ حياة البزدوى، وأحسن مرجع للوقوف على حياته هو نفس كتابه «أصول الدين» الذي حقّقه وقدم له الدكتور «هانز بيتر لنس» ونشرته عام (١٣٨٣هـ) دار إحياء الكتب العربية في القاهرة، ونقل محقق الكتاب أنه وجد عن طريق المصادفة في هامش كتاب خطي لابن قطلوبغية «طبقات الحنفية» بجانب ملزمة عن حياة البزدوى: روى السمعاني أنه - أي البزدوى - ولد في عام (٤٢١هـ). ويظهر من غير واحد من مواضع كتابه أنه تلقى العلوم على يد أبيه. يقول في مسألة: «هل الإيمان مخلوق أو غير مخلوق، ولا يجوز الاطلاق بأن الإيمان مخلوق» ونحن نختار هذا القول، فإن هذا مذهب أبي حنيفة، وهو ما رواه نوح بن أبي مريم الجامع، عن «أبي حنيفة» روى لنا والدنا الشيخ الامام أبو الحسن محمد بن الحسين بن عبد الكريم - رحمه الله عليه - هذا الحديث عن نوح بن أبي مريم (١). _____ ١. أصول الدين ص ١٥٥ - ١٥٨.

(٦٢)

وقال في مسألة أن البعث حق: «وقد روى لنا الشيخ الامام محمد بن الحسين بن عبد الكريم حديثاً متصلاً إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم» (١). ولم يكتف في تلقى العلم بوالده، ويظهر من موضع من كتابه أنه أخذ العلم عن غير واحد من أعلام عصره، ومنهم أبو الخطاب. قال في مسألة (٧٥): هكذا سمعت الشيخ أبا الخطاب (٢). ثقافته:

ينتسب البزدوى إلى مدرسة الإمام أبي حنيفة، وهو يعترف بالصراحة بانتمائه إلى المذهب الحنفي، كما ينتسب في العقيدة إلى مدرسة الماتريدي، وهو أستاذ جدّ أبيه «عبد الكريم» (٣) الذي تلقى العلوم بدوره عن الماتريدي. ويظهر من مقدمته كتاب أصول الدين أنه قرأ أكثر الكتب المؤلفة في ذلك العصر في الفلسفة والكلام، لا سيما للمعتزلة والأشاعرة. قال: «نظرت في الكتب التي صنّفها المتقدّمون في علم التوحيد فوجدت بعضها للفلاسفة مثل «إسحاق الكندي» و«الاسفزاری» وأمثالهما، وذلك كله خارج عن الطريق المستقيم، زانغ عن الدين القويم. ووجدت أيضاً تصانيف كثيرة في هذا الفن من العلم «للمعتزلة» مثل «عبد الجبار الرازي» و«الجبائي» و«الكعبي» و«النظام» وغيرهم. وكذلك «المجسّمة» صنّفوا كتباً في هذا الفن مثل «محمد بن هيصم» وأمثاله، ولا يحلّ النظر في تلك الكتب، وقد وجدت لأبي الحسن الأشعري كتباً وغيره (غيرها ظ) في هذا الفن من العلم، وهي قريب من مائتي كتاب، والموجز الكبير يأتي على عامّة ما في _____ ١. أصول الدين ص ١٥٦. ٢. أصول الدين ص ٢٨. ٣. نسبه هكذا: محمد بن محمد بن الحسين بن عبد الكريم.

(٦٣)

جميع كتبه، وقد صنّف الأشعري كتباً كثيرة لتصحيح مذهب «المعتزلة»، فإنه كان يعتقد مذهب الاعتزال في الابتداء، ثم إن الله تعالى

بين له ضلالة «المعتزلة» فتأب عما اعتقد من مذاهبهم، وصنّف كتاباً ناقضاً لما صنّف للمعتزلة. وقد أخذ علمه أصحاب الشافعي بما استقرّ عليه «أبو الحسن الأشعري» وقد صنّف أصحاب الشافعي كتباً كثيرة على وفق ما ذهب إليه الأشعري إلا أنّ أصحابنا من أهل السنّة والجماعة خطّأوا أبا الحسن في بعض المسائل مثل قوله: «التكوين والمكوّن واحد» ونحوه على ما نبين في خلال المسائل إن شاء الله فمن وقف على المسائل التي أخطأ فيها أبو الحسن الأشعري، وعرف خطأه، فلا بأس بالنظر في كتبه وإمساكها، وقد أمسك كتبه كثير من أصحابنا ونظروا فيها، الذين هم رؤساء أهل السنّة والجماعة. وقد صنّف أبو محمد عبد الله بن سعيد بن كلاب القطن (١)، كتباً كثيرة في هذا النوع من العلم وهو أقدم من أبي الحسن الأشعري، فلم يقع في يدى شيء من كتبه، وعاميّه أقاويله توافق أقاويل أهل السنّة والجماعة إلاّ مسائل قلائل لا تبلغ عشرة مسائل، فإنّه خالف فيها أهل السنّة والجماعة، وقد أخطأ فيها على ما نبين في خلال المسائل إن شاء الله تعالى فلا بأس من إمساك كتبه، والنظر فيها لمن وقف على ما أخطأ من المسائل. وقد وجدت للشيخ الامام الزاهد «أبي منصور الماتريدي السمرقندي» كتاباً في علم التوحيد على مذهب أهل السنّة والجماعة، وكان من رؤساء أهل السنّة والجماعة (٢). وهذا يعرب عن عكوفه على دراسة الكتب للفرق الكلاميّة وعرضها على الأصول التي تلقاها أنّها أصول السنّة والجماعة. تلاميذه: قد تلقى عنه عدّة من أكابر علماء الحنفيّة أشهرهم نجم الدين عمر بن محمّد ————— ١. توفي عبد الله بن سعيد عام ٢٤٥ هـ. ٢. أصول الدين ١-٣ وقد عرفت ذيل كلامه في ما سبق.

(٦٤)

النسفي (٤٦٠-٥٣٧ هـ) وهو يقول في حقّ أستاذه: «كان أبو اليسر شيخ أقراننا في بلاد ما وراء النهر، وكان إمام الأئمّة، وكان يفد عليه الناس من كل فجّ وقد ملأ الشرق والغرب بمؤلفاته في الأصول والفروع» (١). مؤلفاته: له مؤلفات منها: ١- تعليقه على كتاب الجامع الصغير للشيباني. ٢- الوقعات. ٣- المبسوط في بعض الفروع (٢). ٤- اصول الدين المطبوع. * * ٢- النسفي ميمون بن محمّد (٤١٨-٥٠٨ هـ)

ميمون بن محمّد بن معبد بن مكحول، أبو المعين النسفي الحنفي، أحد المتكلمين البارعين على منهاج الماتريدي كان بسمرقند سكن «بخارى». تأليفه: «بحر الكلام» وهو مطبوع، و«تبصرة الأدلّة» مخطوط ويقال إنّ الأصل للعقائد النسفية لأبي حفص النسفي، توجد نسخة منه في القاهرة وغيرهما من الكتب. وقد ترجم في الجواهر المضيئة ج ٢: ١٨٩، وفي الأعلام لخير الدين الزركلي ج ٧: ٣٤١، وريحانة الأدب للمدرسي ج ٦ ص ١٧٤، وذكر تأليفه الكاتب الجلبى في كشف الظنون. ١- مقدمة أصول الدين نقلاً من طبقات الحنفيّة لابن قطوبعة، المخطوطة. ٢- نفس المصدر. (٦٥) ٣- النسفي عمر بن محمّد (٤٦٠-٥٣٧ هـ):

عمر بن محمّد بن أحمد بن إسماعيل، أبو حفص المعروف بـ «نجم الدين النسفي»، ولد بـ «نسف» وتوفّي بسمرقند، وكتابه المعروف «عقائد النسفي» من الكتب المشهورة التي يدور عليه رحي الدراسة منذ قرون إلى يومنا هذا. ولأجل ذلك كتبت عليه الشروح والتعليقات، وهو على منهاج الماتريدي. وشرحه التفتازاني، وله ترجمة في «الفوائد البهية في تراجم الحنفيّة» لمحمّد بن عبد الحى، ص: ١٤٩ طبع في القاهرة عام ١٣٢٤ هـ والجواهر المضيئة ج ١: ص ٣٩٤، ولسان الميزان ج ٤: ص ٣٢٧، والأعلام لخير الدين الزركلي ج ٥: ص ٦٠ وريحانة الأدب للمدرسي، ج ٦: ص ١٧٣، وقد تقدّم تتلمذه على البزدوى. ٤- ابن الهمام: محمد بن عبد الواحد (٧٩٠-٨١٦ هـ):

محمّد بن عبد الواحد بن عبد الحميد بن مسعود السيواسي ثم الاسكندري، كمال الدين المعروف بابن الهمام، متكلم حنفي، له تأليف في الكلام والفقه، وقد ألّف «المسايرة في العقائد المنجية في الآخرة»، في الكلام، وهو مطبوع. حقّقه محمّد محي الدين عبد الحميد. ومن كتبه «فتح القدير» في شرح الهداية، ثمانية مجلّدات في فقه الحنفيّة، كما ألّف «التحرير» في أصول الفقه وقد طبعا. له ترجمة في الفوائد البهية ص: ١٨، والجواهر المضيئة، ج ٢: ص ٨٦، وشذرات الذهب ج ٧: ص ٢٨٩ والأعلام للزركلي ج ٢: ص ٢٥٥، وغيرها. ٥- البياضى: كمال الدين أحمد بن حسن الرومي الحنفي - (القرن ١١):

هو من بيت قضاء، وفقه، وعلم، أخذ العلم ببلاده عن والده، والعلامة يحيى المنقاري، وغيرهما من أفاضلهم، وقد أسند إليه منصب القضاء بحاضرة حلب الشهباء سنة ١٠٧٧هـ كما تولّى قضاء مكّة عام ١٠٨٣هـ ومن تأليفه «إشارات المرام من (٦٦) عبارات الامام» الذي طبع بتقديم محمّد زاهد بن الحسن الكوثري، الذي هو من دعاة الماتريديّة في العصر الحاضر وبتحقيق يوسف عبد الرزاق سنة ١٣٦٨هـ وقد وقفت على خصوصيات الكتاب في خلال الأبحاث السابقة. هذا خلاصة القول في الفرقة الماتريديّة التي انحسرت دعوتها عن الجامعات الإسلاميّة، وقلّت الدعاة إليها، ومنهاجها منهاج مزيج من منهاج أهل الحديث والمعتزلة، بل قلّ الاهتمام بهم ودراسة منهاجهم، والحق أنّها مدرسة فكريّة نبتت في المحيط الشرقي وترعرعت زمناً، ثمّ تراجعت إلى حدّ لا نجد داعياً إليها في العصر الحاضر، غير الشيخ الكوثري وأترابه، ولا مناص لطلاب الحرّيّة من شباب أهل السنّة من دراستها واعتناق أصولها، لكونها منهاجاً وسطاً بين العقليّة المحضّة، والتقليّة الخاصّة. إنّ الظروف والشرائط المفروضة عليهم، وإن كانت لا تسمح لهم الاجتهاد المطلق في الأصول والعقائد، ودراسة كلّ أصل في جوّ هادئ من دون أن يتقلّدوا رأى انسان غير معصوم من سنّة أو شيعة، لكن في وسعهم الاجتهاد في المذاهب المنسوبة إلى أهل السنّة والجماعة، فعلى طلاب الحرّيّة، السعي والاجتهاد، للتعرف على الحقّ، وإزهاق الباطل، ولو في إطار المذاهب العقديّة الرسميّة. بيان لقادة الفكر في الأمة:

إنّ الغزو الفكري الذي يشتهه أعداء الإسلام كلّ يوم من المعسكرين: الشرق والغرب، لاجتياح العقيدة الاسلاميّة وإقصاء الشباب عن ساحة الإيمان، وبالتالي إفساد عقيدتهم وإحلالهم عن الدين، وعن التفاني دونه - إنّ هذا الغزو - يفرض علينا الخروج عن إطار الجمود في تحليل العقائد وتقييمها، وعدم الاقتصار على الروايات المنقولة عن «كعب الأخبار»، و«تميم الداري» وأضرابهما، وفتح باب التفكير بمصراعيه في وجه الناشئ وتدريبه وتمرينه بالبرهنه والاستدلال، على ما يعتنقه من العقائد، لأنّه يفضي (٦٧)

لأصول الاسلام ثباتاً ودواماً وللشباب صموداً أمام الهجمات العنيفه، التي توجه إليهم كلّ يوم من المدارس الفكرية المادية المهزوزة وغيرها، فإنّ في حرمان المسلم المستعدّ عن التفكير الصحيح، مظنة جعله فريسة للمناهج الضالّة، المتدرّعة بالسلاح العلمي المادي الفاتك. ولا نهدف بذلك إلى دمج الدّين بالفلسفة اليونانيّة أو الغربيّة بل الغرض هو استخدام العقل السليم الفطري - الذي به عرفنا ربّنا ودعا إليه كتابه - لدرك الدين والدفاع عنه في المجالات التي للعقل إليها سبيل. ولا شكّ أنّ بعض المشايخ لا يعرفون التوسّط في الحياة، ولا الاعتدال في الرأي، فهم بين غارق في العقليّات، غير مقيم للنقل وزناً في مجال العقيدة، وبين مترمّت لا يعرف في أوضح الواضحات سوى رواية أحمد عن فلان، وإن كان على خلاف الحسّ والعقل. هذا وذاك كلاهما مرفوضان جدّاً، وإنّما المأمول هو تقدير التعقل، واحترام حرّيّة الفكر، وهذا أمر يجب علينا أن نروّض أنفسنا عليه. ثمّ إنّ هنا كلاماً لبعض قادة الفكر، يلقي ضوءاً على ما نتوخاه ونطلبه بحماس من حاملي لواء الفكر الاسلامي، ونخصّ بالذكر أساتذة الجامعات الإسلاميّة حيث يقول: «مما لا نرتاب فيه إنّ الحياة الانسانيّة حياة فكريّة لا تتمّ له إلاّ بالادراك الذي نسّميه فكراً، وكان من لوازم ابتناء الحياة على الفكر، إنّ الفكر كلّما كان أصحّ وأتمّ، كانت الحياة أقوم، فالحياة القيّمة - بأية سنّة من السنن أخذ الإنسان، وفي أيّ طريق من الطرق المسلوكة وغير المسلوكة سلك الإنسان - ترتبط بالفكر القيم وتبنتى عليه، وبقدر حظّها منه يكون حظّها من الاستقامة. وقد ذكره الله سبحانه في كتابه العزيز بطرق مختلفة وأساليب متنوّعة كقوله: (أو من كان ميتاً فأحييناه وجعلنا له نوراً يمشى به في الناس كمن مثله في الظلمات ليس بخارج منها) (الأنعام / ١٢٢). وقوله: (هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا (٦٨) يَعْلَمُونَ) (الزمر / ٩) وقوله: (يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ) (المجادلة / ١١) وقوله: (فَبَشِّرْ عِبَادِ * الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَاهُمُ اللَّهُ وَ أُولَئِكَ هُمْ أُولُوا الْأَلْبَابِ) (الزمر / ١٧ و ١٨) إلى غير ذلك من الآيات الكثيرة التي لا - تحتاج إلى العرض، فأمر القرآن في الدعوة إلى الفكر الصحيح، وترويج طريق العلم، ممّا لا ريب فيه.

ولم يعين في الكتاب العزيز هذا الفكر الصحيح القيم الذي يندب إليه، إلاّ أنّه أحال فيه إلى ما يعرفه الناس بحسب عقولهم الفطريّة، وإدراكهم المركوز في نفوسهم. إنك لو تتبعت الكتاب الإلهي، ثمّ تدبّرت في آياته، وجدت ما لعلّه يزيد على ثلاثمائة آية تتضمن

دعوة الناس إلى التفكير والتذكر والتعقل، وتلقين النبي - صلى الله عليه وآله - الحجة لإثبات حق، أو لإبطال باطل، كقوله: (قُلْ فَمَنْ يَمْلِكُ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا إِنْ أَرَادَ أَنْ يُهْلِكَ الْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُ) (المائدة/١٧) أو تحكى الحجة عن أنبيائه وأوليائه، كنوح وإبراهيم وموسى، وسائر الأنبياء العظام، ولقمان ومؤمن آل فرعون وغيرهما عليهم السلام كقوله: (قَالَتْ لَهُمْ رُسُلُهُمْ أَفِي اللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ) (إبراهيم/١٠) وقوله: (وَإِذْ قَالَ لُقْمَانُ لِابْنِهِ وَهُوَ يَعِظُهُ يَا بُنَيَّ لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ) (لقمان/١٣) وقوله: (وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَنْ يَقُولَ رَبِّيَ اللَّهُ وَقَدْ جَاءَكُمْ بِالْبَيِّنَاتِ مِنْ رَبِّكُمْ) (غافر/٢٨) وقوله حكاية عن سحره فرعون: (قَالُوا لَنْ نُؤْتِرَكَ عَلَيَّ مَا جَاءَنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالَّذِي فَطَرْنَا فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ إِنَّمَا تَقْضِي هَذِهِ الْحَيَاءَ الدُّنْيَا) (طه/٧٢) إلى آخر ما احتجوا به. ولم يأمر الله تعالى عباده في كتابه، ولا في آية واحدة أن يؤمنوا به، أو بشيء مما هو من عنده، أو يسلكوا سبيلاً على العمياء، وهم لا- يشعرون، حتى إنه علل الشرايع والأحكام التي جعلها لهم ممتلاً لا سبيل للعقل إلى تفاصيل ملاكاته بأمور تجرى مجرى الاحتجاجات كقوله: (إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَلَذِكْرِ اللَّهِ أَكْبَرُ) (العنكبوت/٤٥) وقوله: (كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ (٦٩) لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ) (البقرة/١٨٣) وقوله في آية الوضوء: (مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ) (المائدة/٦) إلى غير ذلك من الآيات (١). يا أمه اثكله (٢):

قد بلغ إقصاء العقل عن ساحة العقائد، والاكتفاء بالمرويات الضعاف إلى حد استطاع أحد الشيوخ من الحنابلة أن يصعد منبر التوحيد، وهو يرى أن الله نزولاً كنزول الإنسان، وحركة وسكوناً كحركة وسكونه. يعز على الاسلام أن يسمع قائلاً متسنماً منضه القيادة الروحية، في جامع دمشق يهتف: أن الله ينزل إلى سماء الدنيا كنزولي هذا - ثم نزل درجة من درج المنبر - وإن كنت في شك مما نقول فاستمع إلى ما ينقل الرحالة ابن بطوطة فهو ينقل في رحلته ويقول: «وكان بدمشق من كبار الفقهاء تقي بن تيمية كبير الشام يتكلم في الفنون إلا أن في عقله شيئاً.. فحضرته يوم الجمعة وهو يعظ الناس على منبر الجامع ويدكرهم، فكان من جملة كلامه: إن الله ينزل إلى سماء الدنيا كنزولي هذا، ونزل درجة من درج المنبر، فعارضه فقيه مالكي يعرف بابن الزهراء. وأنكر ما تكلم به، فقامت العامة إلى هذا الفقيه وضربوه بالأيدي والنعال ضرباً كثيراً حتى سقطت عمامته (٣). أنظر إلى الوهابية كيف اتخذت هذا القائل شيخاً لإسلامهم وسنداً لمذهبهم، ومعلماً لتوحيدهم، وإليه يرحلون، وعن فتياه يصدرن، وكأنه صار صنماً يُعبد، ويدور الحق مداره، وهؤلاء لا يجوزون لأنفسهم الخروج عن خطوته قدر شعرة، كأنه تدرج بالعصمة والمصوتية عن الخطأ والزلل. _____ ١. الميزان ج ٥ ص ٢٧٣ - ٢٧٥. ٢. مثل يضرب عند الدعاء على الانسان. لاحظ مجمع الأمثال ج ٢ ص ٤٢٦ حرف الياء. ٣. رحلة ابن بطوطة ط دار صادر، بيروت ص ٩٥.

(٧٠)

بالله عليكم أيها السادة! يا قادة الفكر في الأمة! يا أصحاب رسالة هداية الشباب في العصر الحاضر! إذا كان الشاب المسلم الجامعي لا يملك من العقيدة الاسلامية إلا ما تعلمه من نظريات ابن تيمية، فهل يستطيع أن يرفع رأسه ويدافع عن عقيدته، وكيان نحلته، في وجه هجمات الفلسفة المادية الخداعة التي رفعت عقيرتها بأن أصولها مستمدة من النظريات العلمية التي فرضها العلم وأثبتتها التجربة. فإذا دار الأمر في تفسير الكون وتبيين خلق العالم، بين ما يثيره أبناء الحنابلة وأصحاب الحديث في انتهاء العوالم الوجودية إلى موجود كائن في العرش عال على السماوات والأرض، لا ينفك عن الحركة والسكون، وعن الجهة والمكان وغير ذلك من لوازم الجسم والجسمانيات، وبين القول بقدم المادة وانطوائها تحت سنن وقوانين نابعة عن ذاتها، إما عن طريق الصدفة أو عن طريق آخر، فهل يمكن لمفكر أن يرحح الأول على الثاني؟ أو أن العقول الثيرة الممارسة للعلوم الطبيعية والحسية لا ينظرون إلى الأول إلا- بنظر الاستهزاء والسخرية؟ وليس ابن تيمية أول بادئ بهذه المهزلة المحزنة، بل سبقه أبناء لهذا المذهب كما لحقه أنصار. ولأجل إيقاف القارئ على تطرف الحنابلة في أقوالهم وآرائهم تطرفاً أدى بهم إلى التجسيم والتشبيه نأتى بآيات لأحد شعرائهم في هذا المجال: فإن كان تجسيمياً ثبوت استوائه * على عرشه إني إذا لمجسم وإن كان تشبيهاً ثبوت صفاته * فمن ذلك التشبيه لا أتكتّم وإن كان تنزيهاً

جحد استوائه * وأوصافه أو كونه يتكلم فعن ذلك التنزيه نزهت ربنا * بتوفيقه والله أعلى وأعظم (١) _____ ١. الصواعق المرسله ج ١ ص ١٧٠ كما في المعتزله ص ٢٥٢ .
(٧١)

وليس هذا الشاعر وحيداً في هذا المجال. بل الحنابلة يتشدقون بالتجسيم ويفتخرون به بلا مبالاه وإليك القصيدة التالية التي نظمها حنبلي آخر أيام محنة ابن حنبل في السجن: علا في السماوات العلى فوق عرشه * إلى خلقه في البر والبحر ينظر يداه بنا مبسوطان كلاهما * يسحان والأيدى من الخلق تقتر نهينا عن التفتيش والبحث رحمة * لنا وطريق البحث يردى ويخسر ولم نر كالتسليم حرزاً وموتلاً * لمن كان يرجو أن يثاب ويحذر وإن ولي الله في دار خلده * إلى ربّه ذى الكبرياء سينظر ولم يحمد الله الجدال وأهله * وكان رسول الله عن ذاك يزجر وسنتنا ترك الكلام وأهله * ومن دينه تشديقه والتعقر (١) ومن أراد أن يقف على كلمات هؤلاء حول التجسيم والتشبيه فعليه بمراجعة كتاب «علاقة الاثبات والتفويض» تأليف رضا بن نعيان معطى بتقديم عبد العزيز بن باز. فقد حشا فيه كلمات أبناء الحنابلة وغيرهم في مجال الصفات، وادعى أنهم يقولون بكونه سبحانه فوق السماوات. وهؤلاء لغاية دفع عار التجسيم يتدعون بكلمة بلا كيف وتشبيه، وهو بلا شبهة واجهة اتخذتها أبناء التجسيم لستر ما يعاب بهم. وهذه التوالى وليدة إقصاء العقل عن ساحة العقائد، وإحلال النقل على وجه الاطلاق مكانه، وإلا فالنقل الصحيح لا يكافح العقل أبداً. تم الكلام في الماتريدية والحمد لله رب العالمين. _____ ١. مناقب الإمام أحمد بن حنبل لأبي الفرج ابن الجوزى ص ٤٢٥ - ٤٢٦ ط مصر، الطبعة الأولى .
(٧٢)

المرجئة

المرجئة

المرجئة على وزن المرجعة بصيغة الفاعل من أرجأ الأمر: أخره. وترك الهمزة لغه. قال في اللسان: أرجأت الأمر وأرجيته: إذا أخرته. وقرئ أرجه، وأرجته قال تعالى: (تُرْجَى مَنْ تَشَاءُ مِنْهُمْ وَتُؤْوَى إِلَيْكَ مَنْ تَشَاءُ) (الأحزاب ٥١) و«الإرجاء» التأخير، والمرجئة صنف من المسلمين والنسبة إليه مرجئى مثال مرجعى (١). وقال ابن الأثير فى (النهاية): المرجئة تهمز، ولا تهمز وكلاهما بمعنى التأخير، يقال: أرجأته وأرجيته: إذا أخرته فنقول من الهمز رجل مرجئى، وهم المرجئة وفى النسب: مرجئى مثال مرجع ومرجعة ومرجعى، وإذا لم تهمز قلت: رجل مرج ومرجئة ومرجئى مثل معط ومعطية ومعطى (٢). وظاهر كلامهما أنها مأخوذة من الإرجاء بمعنى التأخير، ويحتمل أن يكون مأخوذاً من الرجاء أى الأمل. والمشهور هو الأول. وسرّ تسميتهم بالمرجئة بمعنى المؤخره أحد الوجهين: ١- طال التشاجر فى معنى الإيمان فى العصر الأول، وحدثت آراء وأقوال حول حقيقته بين الخوارج والمعتزلة، فذهبت المرجئة إلى أنه عبارة عن مجرد الإقرار بالقول _____ ١. لسان العرب مادة «رجأ». ٢. النهاية ج ٢ ص ٢٠٦ نفس المادة.
(٧٤)

واللسان وإن لم يكن مصاحباً للعمل، فأخذوا من الإيمان جانب القول، وطرّدوا جانب العمل، فكأنهم قدّموا الأول وأخروا الثانى واشتهروا بمقولتهم: «لا تضرّ مع الإيمان معصية كما لا تنفع مع الكفر طاعة». وعلى هذا، فهم والخوارج فى هذه المسألة على جانبى نقيض، فالمرجئة لا تشترط العمل فى حقيقة الايمان، وترى العاصى ومرتكب الذنوب، صغيرها وكبيرها، مؤمناً حتى تارك الصلاة والصوم، وشارب الخمر، ومقترف الفحشاء.. والخوارج يضيّقون الأمر فيرون مرتكب الكبيرة كافراً، ولأجل ذلك قاموا بتكفير عثمان للأحداث التى انجرت إلى قتله وتكفير على - عليه السلام - لقبوله التحكيم وإن كان عن اضطرار. ويقابلهما المعتزلة أيضاً القائلون بأن مرتكب الكبيرة لا - مؤمن ولا - فاسق بل فى منزلة بين الأمرين فزعمت أنها أخذت بالقول الوسط بين المرجئة والخوارج. والقول المشهور بين السنة والشيعة أنه مؤمن فاسق، وسيوافيك القول فى حقيقة الإيمان عند البحث عن عقائد المعتزلة والخوارج. ولعله إلى

ذلك الوجه أيضاً يرجع ما ذكره ابن الاثير في نهايته بأنهم سموا مرجئة لاعتقادهم بأن الله أرجأ تعذيبهم على المعاصي، أى أخر عنهم. يلاحظ على هذا الوجه: أن القوم وإن أخرجوا العمل وأخرجوه عن كونه مقوماً للإيمان أو بعضه، ولم يعتبروه جزءاً و شرطاً، ولكن لم يتفقوا على تفسيره بالقول المجرد، والاقرار باللسان، بل لهم آراء في ذلك. فالیونسيّة منهم (أتباع يونس بن عون) زعمت أن الإيمان في القلب واللسان. وإنه هو المعرفة بالله، والمحبة، والخضوع له بالقلب، والاقرار باللسان، أنه واحد ليس كمثلته شيء (١). والغسانیة (أتباع غسان المرجعي) زعمت أن الإيمان هو الاقرار أو المحبة لله تعالى، ١. الفرق بين الفرق ص ٢٠٢ ط مصر.

(٧٥)

فاكتفت بأحد الأمرين من الإقرار أو المحبة لله (١). إلى غير ذلك من الأقوال والآراء لهم في حقيقة الإيمان (٢). وعلى ضوء هذا لا يصح أن يقال إن المرجئة هم الذين قدموا القول وأخرجوا العمل. بل أخرجوا العمل جميعاً و أما غيره فقد اكتفوا في تحقق الإيمان تارة بالاذعان القلبي، وأخرى بالاقرار باللسان، هذه ملاحظة بسيطة حول هذه النظرية. وهناك ملاحظة أخرى ربما تبطل أصلها وهي: أن التاريخ يدل على أن أول من قال بالإرجاء هو الحسن بن محمد بن الحنفية، لا بمعنى تقديم القول أو الاذعان القلبي وتأخير العمل، بل المراد تقديم القول في الشيخين وتصديقهما، وتأخير القول في حق عثمان وعلي وطلحة والزبير وإرجاء أمرهم إلى الله سبحانه، والتوقف فيهم. وإليك التصوص التاريخيّة التي تدلنا على أن أساس الإرجاء هو التوقف في حق الخليفين الأخيرين والمقاتلين لهما. قال ابن سعد: «كان الحسن بن محمد بن الحنفية أول من تكلم بالإرجاء وعن زاذان وميسرة أنهما دخلا على الحسن بن محمد بن محمد بن علي، فلاماه على الكتاب الذي وضعه على الإرجاء. فقال لزاذان: «يا أبا عمرو لوددت أنني كنت متاً ولم أكتبه» وتوفى في خلافة عمر بن عبد العزيز! (٣). وقال ابن كثير في ترجمة الحسن: «وكان عالماً فقيهاً عارفاً بالاختلاف والفقهاء. وقال أيوب السخيتاني وغيره: كان أول من تكلم في الإرجاء، وكتب في ذلك رسالته، ثم ندم عليها. وقال غيرهم: كان يتوقف في عثمان وطلحة والزبير، فلا يتولاهم، ولا يذمهم. فلما بلغ ذلك أباه محمد بن الحنفية ضربه فشجّه وقال: ويحك ألا تتولّى أباك علياً. وقال أبو عبيد: توفى سنة خمس وتسعين. وقال خليفته: توفى أيام عمر بن عبد العزيز ————— ١. الفرق بين الفرق ص ٢٠٢ ط مصر. ٢. فصل الأشعري في المقالات اختلافهم في الإيمان، وجعلهم اثنتا عشرة فرقة لاحظ ص ١٣٥ - ١٣٦. ٣. الطبقات الكبرى ج ٥ ص ٣٢٨.

(٧٦)

والله أعلم» (١). وقال ابن عساكر في تاريخه: «قال عثمان بن إبراهيم بن حاطب: أول من تكلم في الإرجاء هو الحسن بن محمد. كنت حاضراً يوم تكلم، وكنت مع عمي في حلقة، وكان في الحلقة جحدب وقوم معه. فتكلموا في علي وثمان وطلحة والزبير، فأكثروا، والحسن ساكت، ثم تكلم فقال: قد سمعت مقالكم. أرى أن يرجأ علي وثمان وطلحة والزبير فلا يتولّى ولا يتبرأ منهم. ثم قال: فقمنا، فقال لي عمر: يا بني ليتخذن هؤلاء هذا الكلام إماماً. فبلغ أباه محمد بن الحنفية ما قال، فضربه بعصا فشجّه وقال: ألا تتولّى أباك علياً. ودخل ميسرة عليه فلامه على الكتاب الذي وضعه في الإرجاء، فقال: لوددت أنني كنت متاً ولم أكتبه» (٢). وقال ابن حجر في (تهذيب التهذيب) في ترجمة الحسن ما هذا خلاصته: «قال ابن حبان: كان الحسن من علماء الناس بالاختلاف وقال سلام بن أبي مطيع عن أيوب: أنا أتبرأ من الإرجاء. إن أول من تكلم فيه رجل من أهل المدينة يقال له الحسن بن محمد. وقال عطاء بن السائب عن زاذان وميسرة أنهما دخلا على الحسن بن محمد فلاماه على الكتاب الذي وضعه في الإرجاء، فقال لزاذان: يا أبا عمرو لوددت أنني كنت متاً ولم أكتبه. قلت (ابن حجر): المراد بالإرجاء الذي تكلم الحسن بن محمد فيه، غير الإرجاء الذي يعيه أهل السنة المتعلق بالإيمان، وذلك أنني وقفت على كتاب الحسن بن محمد المذكور، أخرجه ابن أبي عمر العدني في كتاب الإيمان له في آخره قال: حدّثنا إبراهيم بن عيينة عن عبد الواحد بن أعين قال: كان الحسن بن محمد يأمرني أن أقرأ هذا الكتاب على الناس: أما بعد، فإننا نوصيكم بتقوى الله. فذكر كلاماً في الموعدة والوصية لكتاب الله وأتباع ما فيه وذكر اعتقاده - ثم قال في آخره: ونوالى أبا بكر وعمر رضي الله عنهما - ونجاهد فيهما، لأنهما لم تقاتل عليهما الأمية ولم نشك في أمرهما، ونرجى من ————— ١. البداية والنهاية ج ٩ ص

١٤٠. ٢. تاريخ ابن عساكر ج ٤ ص ٢٤٦ طبع دمشق ١٣٣٢ هـ

(٧٧)

بعدهما ممن دخل الفتنة، فنكل أمرهم إلى الله - إلى آخر الكلام. فمعنى الذي تكلم فيه الحسن أنه كان يرى عدم القطع على إحدى الطائفتين المقتلتين في الفتنة بكونه مخطئاً أو مصيباً وكان يرى أنه يرجع الأمر فيهما، وأما الإرجاء الذي يتعلّق بالايان فلم يعرج عليه فلا يلحقه بذلك عاب«(١). هذا التاريخ المتضافر يدلنا على أمور:

١- إذا كان الحسن بن محمّد الحنفيّة هو الأصل في الإرجاء فيرجع أصل الإرجاء وتاريخه إلى الربع الأخير من القرن الأول للهجرة، وقد توفّي محمّد بن الحنفيّة والد المؤسس عام ثمانين أو إحدى وثمانين، عن عمر يناهز خمساً وستين سنة، وقد توفّي ولده الحسن (أصل الإرجاء) عام تسعة وتسعين أو قبله أو بعده بقليل، وعليه يعود ظهور الإرجاء إلى حوالي عام سبعين من الهجرة، أو ما يقاربه. ٢- إنّ الحسن بن محمّد هو وليد البيت الهاشمي العريق في الولاء والمحبة لأمر المؤمنين وشيعته ومحبيه وأصحابه، وعند ذاك كيف يكون مثل هذا الشخص أساساً للإرجاء بهذا المعنى، ولعله أظهر هذه الفكرة في بداية الأمر (وإن ندم عليه في أواخر عمره وتمنى الموت قبل كتابته ما كتبه) لغاية توحيد الكلمة، وإيقاف الهجمة على جدّه أمير المؤمنين - عليه السلام - حيث كان الخطباء ووعاظ السلاطين يستونونه على صهوات المنابر أعواماً مديدة، فأراد وليد البيت الهاشمي إيقاف السب بهذه الفكرة، وإلا فمن البعيد جداً أن لا يطلع الحسن بن الحنفيّة على انحراف الناكثين والقاسطين والمارقين الذين ابتزوا أمر الخلافة، وتطلّعوا إلى أمر، هم أقصر منه فحاول لنيل غايته بالقول بأننا نتكلم في الشيخين ولا نتكلم في غيرهما ممن جاءوا بعدهما بشيء من المدح والقدح. والرجل وإن كان حسن التية لكنّه كان سييء العمل لما ترتبت على هذا العمل من التوالى الفاسدة، ولعلّ ندامته في آخر العمر لأجل ما رأى من المفساد التي ترتبت _____ ١. تهذيب التهذيب: ج ٢، ص ٣٢٠ - ٣٢١.

(٧٨)

على هذه الفكرة. ٣- لو كان الحسن بن محمّد بن الحنفيّة هو الأصل في الإرجاء، فقد عرفت تاريخ حياته وأنه قام بزعره في الربع الأخير من القرن الأول، وعلى ذلك لا يصحّ ما نقله أحمد أمين المصري عن ابن عساكر: «أنهم هم الشكاك الذين شكوا وكانوا في المغازي، فلما قدموا المدينة بعد قتل عثمان وكان عهدهم بالناس وأمرهم واحد، ليس بينهم اختلاف قالوا: تركناكم وأمركم واحد ليس بينكم اختلاف، وقد منا عليكم وأنتم مختلفون فبعضكم يقول: قتل عثمان مظلوماً، وكان أولى بالعدل أصحابه، وبعضكم يقول: كان عليّ أولى بالحق، وأصحابه كلّهم ثقة وعندنا مصدق، فنحن لا نتبرأ منهما، ولا نلعنهما، ولا نشهد عليهما، ونرجى أمرهما إلى الله حتى يكون الله هو الذي يحكم بينهما»(١). يلاحظ عليه: أنه قتل عثمان أواخر عام (٣٥) من الهجرة، واستشهد الامام أمير المؤمنين في شهر رمضان عام (٤٠هـ)، ومقتضى ما ذكره الدكتور، تكوّن الإرجاء في العقد الرابع من القرن الأول. وهذا لا يتفق مع ذلك التاريخ المتضافر في أن أصل الإرجاء هو الحسن بن محمّد بن الحنفيّة لتأخر عصره، وقد كان لوالده محمّد بن الحنفيّة يوم قتل عثمان من العمر خمس عشرة ويوم استشهد الإمام أمير المؤمنين - عليه السلام - عشرون سنة، وكان الحسن بن محمّد في أصلاب الآباء وأرحام الأمهات، وغاية ما يمكن أن يوجه به هذا النقل، هو أنّ - الأحوال الحاضرة بعد قتل الخليفين وقدم المسلمين الغزاة، أو وجدت أرضية لتكوّن هذه الفكرة، ولكنها كانت خاملة تدور في الذاكرة، وأول من أظهرها و طرحها بصورة علمية وكتب فيها رسالة هو الحسن بن محمّد ولذلك قال عمّ عثمان بن ابراهيم بن حاطب لابن أخيه: يا بني: ليتخذنّ هؤلاء هذا الكلام إماماً. ٤- وأبعد من هذا الكلام ما ذكره ذلك الكاتب حيث قال: إن نواة هذه الطائفة كانت موجودة في الصحابة في الصدر الأول، بحجّة أننا نرى أن جماعة من _____ ١. فجر الاسلام: ص ٢٧٩، نقلاً عن تاريخ ابن عساكر.

(٧٩)

أصحاب رسول الله صلّى الله عليه وآله و سلمّ امتنعوا أن يدخلوا في النزاع الذي كان في آخر عهد عثمان مثل «أبي بكر» و«عبدالله بن

عمر» و«عمران بن حصين» وروى أبو بكره أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: ستكون فتن القاعد فيها خير من الماشى..» (١).
 قد عرفت أن من المحتمل أن يكون الحافظ لمؤسس هذه الفكرة، هو إيقاف الهجمة على جدّه أمير المؤمنين - عليه السلام - ولكن العامل المؤثر في نشوء هذه البذرة ونموها هو اشتداد الدعاية من جانب الأمويين لتبرئة عثمان من الأحداث المؤلمة المنسوبة إليه، وتزيه الناكثين ومن انضمت إليهم من أمهات المؤمنين في نقض البيعة، والخروج على الإمام المفترض الطاعة، وإكثار الوقعة في الإمام أمير المؤمنين - عليه السلام - وقد أثرت تلك الدعايات والروايات التي كذبوا بها على لسان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في بسطاء القوم وسدّاجهم بحيث أخذت تلك الأكاذيب صورة الحجاج، فلم يكن لهم بدّ أمام هذه الدعايات من أحد أمرين: إمّا الإجهاد، وخرق الحجب، وشهود الحقائق بعين الفكر والعقل. وإمّا الوقوف على الرأى الوسط والتوقف عن التكلم في حقّ هؤلاء، وإرجاء الأمر إلى الله، والفرض الأوّل كان أمراً غير ميسور لبساطة الفهم وسذاجته، فصار الثاني متعيّناً. يقول أحد المصريين حول الدعايات الفارغة بعد عهد عثمان: «ومن هنا وهناك تألفت سلسلة الموضوعات والخرافات والأساطير التي ابتلى بها المسلمون، وانتشرت بينهم التلبسات الملتوية والشبه، فشوّت جمال الشريعة المطهّرة، حتى أصبحت وبالاً على الدّين، وشرّاً على المسلمين، وحائلاً دون نهضتهم وتقدّمهم، وعائفاً أمام الوصول إلى كثير من الحقائق التاريخيّة والعلميّة والدينيّة» (٢). ٦- يعتقد الكاتب المصرى «أحمد أمين» أن المرجئة تكوّنت، بصورة حزب سياسى لا يريد أن يغمس يده في الفتن ولا يريق دماء حزب، بل ولا يحكم بتخطئه فريق _____ ١. فجر الاسلام ص ٢٨٠. ٢. عثمان بن عفان للأستاذ صادق إبراهيم عرجون ص ٤١، كما في الغدير، ج ٨.

(٨٠)

وتصويب آخر. وما ذكره حدس لا- أساس له، ولقد استنتجته ممّا نقلناه عنه سابقاً من أنّ فكرة الإرجاء ترجع إلى الغزاة القادمين إلى المدينة بعد قتل الخليفتين.. وعرفت أنّه لا- ينطبق مع ما تضافر في التاريخ. والظاهر أنّ فكرة الإرجاء نشأت في أحضان الدعايات الأمويّة، والفضائل المفتعلة لجملة من أصحاب النبى صلى الله عليه وآله وسلم فغشيت وجه الحقيقة، وعاقبت البسطاء عن الخوض في الأبحاث الخطيرة، واقتحام المعارك المدلهيّة، ممّا نغم به على هؤلاء من الطاميات والأحداث وما قيل في براءتهم، فتخيّل لهم أنّ الأصلح والرأى الأوسط هو عدم الجنوح إلى جانب دون آخر. وهؤلاء وإن كانوا غير معذورين في هذا الأمر، لكنهم - في زعمهم - أخذوا جانب الإحتياط في مقابل الناقلين. ٧- إنّ أصل الإرجاء هو التوقف وترك الكلام في حقّ بعض الصحابة. لكنّ هذا الأصل قد نسي في الآونة اللاحقة، وأخذ أصل آخر مكانه، بحيث لم يبق من الأصل الأوّل أثر بين المرجئة اللاحقة وفرقهم المختلفة، وهو البحث عن تحديد الإيمان والكفر، والمؤمن والكافر. فصار تحديد الإيمان بالاقرار دون العمل، أو المعرفة القلبية دون القيام بالأركان، ركناً ركيناً لهذه الطائفة بحيث كلّما أطلقت المرجئة، لا يتبادر من هذه الكلمة إلّا من تبنّى هذا المعنى. وقد أنهام أبو الحسن الأشعري في «مقالات الإسلاميين» في فصل خاصّ إلى اثنتى عشرة طائفة اختلفوا في حقيقة الإيمان بعد اتّفاقهم على إبعاد العمل عن ساحته وحقيقته. وهذا يوضح صحّة ما قلناه من أنّ الإرجاء - يوم تكوّنه - لم يظهر بصورة حزب سياسى. بل ظهر بصورة منهج فكرى دينىّ التجأ إليه أصحابه، خضوعاً للدعايات (٨١)

الفارغة، وتسليماً لها، وبما أنّ الإرجاء على كلا الأصلين كان لصالح السلطة من الأمويين، كانت السلطة يومذاك تؤيّد لهم لأنّ في تبنّى كل من الأصلين، صلاحهم ودعم عروشهم. فالأصل الأوّل يدعو إلى أنّ الإنسان قاصر عن تشخيص المصيب والمخطئ، بل يترك أمر المخطئين إلى الله، وهذا التسليم هو نفس ما يطلبه أصحاب السلطة، حتّى يجتنب الناس عن القضاء في يزيد الخمر، وعبد الملك السفّاك، وعامله الحجّاج بن يوسف الثقفى، ممّن عاشوا قبل الفكرة أو بعدها، وسودوا صحيفة تاريخهم. والأصل الثانى يعرب عن أنّ الشهادة اللّفظية بالتوحيد أو المعرفة القلبية يكفى في دخول الإنسان في عداد المؤمنين، فيحرم قتاله ونضاله بل يكون نفسه وماله مصونين من الإعتداء، وهذا أيضاً كان أمنيّة الأمويين، إذ على ضوء ذلك، يكون يزيد الخمر والحجّاج الظلوم من المؤمنين، ويكون دمه وماله مصونين من الإعتداء. عقيدة المرجئة:

لا- تجد للمرجئة رأياً خاصاً في أبواب المعارف والعقائد سوى باب الايمان والكفر، فكلامهم يدور حول هذين الموضوعين وأسّ نظريتهم أنّ الايمان هو التصديق بالقلب، أو التصديق بالقلب والإقرار باللسان، أو ما يقرب من ذلك، فأخرجوا العمل من حقيقة الايمان، واكتفوا بالتصديق القلبي ونحوه ووترتب على ذلك الأصل أمور: ١- إنّ الايمان لا يزيد ولا ينقص، لأنّ أمر التصديق دائر بين الوجود والعدم، ومثله تفسير الايمان بالإقرار باللسان، فهو أيضاً كذلك وليس العمل داخلاً في حقيقته حتّى يقال: إنّ العمل يكثر ويقلّ وسيوافيك نظرنا فيه. ٢- إنّ مرتكب الكبيرة مؤمن حقيقته، لكفاية التصديق القلبي أو الإقرار باللسان في الإتيان بالايمان، وهؤلاء في هذه العقيدة يخالفون الخوارج والمعتزلة. أما الأولى: (٨٢)

فلأنّهم يعدّون العمل عنصراً مؤثراً في الايمان بحيث يكون تارك العمل كافراً، وقد اشتهر عنهم بأنّ مرتكب الكبائر كافر، وليس المؤمن إلّا من تحرّز من الكبائر. وأما الثانية: فلأنّهم يعتقدون أنّ مرتكب الكبيرة في منزله بين المنزلتين، لا مؤمن ولا كافر. والمعتزلة أخفّ وطأه من الخوارج، وإن كانت الطائفتان مشتركين في إدخال العمل في حقيقة الايمان. ٣- إنّ مرتكب الكبيرة لا يخلد في النار وإن لم يتب، ولا يحكم عليه بالوعيد والعذاب قطعاً لاحتمال شمول عفو سبحانه له، خلافاً للمعتزلة الذين يرون أنّ صاحب الكبيرة يستحقّ العقوبة إذا لم يتب وإنّ من مات بلا توبة يدخل النار، وقد كتبه الله على نفسه فلا يعفو (١). هذه عقيدة المرجئة عرضناها على وجه الإجمال. وقد تأثر أهل السنّة ببعض هذه الفروع كالقول بعدم تخليد عصاة المؤمنين في النار، وجواز تخلف الوعيد دون الوعد. وهي هنا سؤال وهو أنّه إذا كانت حقيقة الإرجاء هو الاكتفاء في الحكم بالايمان بالتصديق القلبي، أو الإقرار باللسان، فما هو الوجه في لعنهم والتبرّي منهم، إذ ليست هذه النظرية بمجرّدها سبباً للّعن والتحاشى والتبرّي بهذه الدرجة. والإجابة عنه: هي إنّ التبرّي منهم ليس لأجل هذه النظرية، بل لأجل أنّهم جرّدوا الأعمال من الايمان ولم يعتقدوها من الفرائض (٢) ولم يتقيّدوا بها في مجال الفعل والترك، ولأجل ذلك أصبح الايمان عندهم يتلخّص في التصديق القلبي، والإقرار اللفظي. ولا يخفى أنّ هذه العقيدة خاطئة جداً، إذ لو صحّت فعندئذ لا- يتجاوز الايمان عن التصديق القلبي أو الإقرار باللسان، فما أسهل الإسلام وأيسره لكلّ من انتسب إليه ولو انتساباً شكلياً. ١- ذكر الشيخ الأشعري فروعاً آخر لهم في هذا المجال. لاحظ مقالات الإسلاميين ص ١٢٦ - ١٤٧. ٢- كنز الفوائد ص ١٢٥ ط بيروت.

(٨٣)

قال صاحب بن عباد: ادّعت المرجئة أنّ قاتل النفس بغير الحقّ، وسارق المال، ومخيف السبل ومرتكب الزنا، وشارب الخمر، لا يقطع أنّهم من أهل النار، وإن ماتوا مصرّين. وقالت العدليّة: بل هم من أهل النار مخلدون لا يجدون عنها حولاً، لأنّ الله أخبر (وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ) (الانفطار/١٤) ولم يخصّ فاجراً عن فاجر، فقال عزّ وجلّ: (إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ * وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ * يَصِيلُونَهَا يَوْمَ الدِّينِ * وَمَا هُمْ عَنْهَا بِغَائِبِينَ) (الانفطار/١٣ - ١٦) وقال تعالى: (وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَ لَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا) (النساء/٩٣) فإن قالوا فقد قال الله تعالى: (إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ) (النساء/٤٨) فالجواب أنّه تعالى قال في هذه الآية: « لمن يشاء » والمشية مغيبة عنّا، إلى أن نعرفها بالأدلة، وقد بين «من يشاء» بقوله: (إِنَّ تَجَنَّبُوا كِبَائِرَ مَا تَنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ) (النساء/٣١) فهو يكفر الصغائر بتجنّب الكبائر، والكبائر بالتوبة، قال سبحانه: (وَأَنِيبُوا إِلَى رَبِّكُمْ وَأَسْلَمُوا لَهُ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ الْعَذَابُ ثُمَّ لَا تُنصَرُونَ) (الزمر/٥٤) (١). وهنا وجه آخر لعنهم وهو يرجع إلى قولهم بالإرجاء بالمعنى الأول أعنى التوقّف في أمر الامام على أمير المؤمنين - عليه السلام - وعدم الحكم بشيء فيه من الايمان وضده. وأيّ مصيبة أعظم من التوقّف في ايمان أخى رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم وصنوه ووزيره، وهو الصديق الأ-كبر، وأول المؤمنين. قال - صلوات الله عليه - «ولقد كنت أتبعه (الرسول) أتباع الفصيل أثر أمه، يرفع لى في كلّ يوم من أخلاقه علماً، ويأمرنى بالاعتداء به. ولقد كان يجاور في كلّ سنة ب(حراء)، فأراه ولا يراه غيرى، ولم يجمع بيت واحد يومئذ في الإسلام غير رسول اللّهُ صلّى الله عليه وآله و سلّم وخديجة وأنا ثالثهما. أرى نور الوحي والرسالة وأشمّ ريح النبوة» (٢). ١- الابانة عن مذهب أهل العدل بحجج

القرآن والعقل للصاحب (٣٨٥هـ) ص ٢٣ المطبوع ضمن نفائس المخطوطات. ٢. نهج البلاغة: الخطبة القاصعة ج ٣ ص ١٦١ - ١٨٢ بالرقم ١٨٧.

(٨٤)

أفى مثله يتوقف الإنسان المنصف في الحكم بإيمانه؟ فإن كنت لاتدرى فتلك مصيبة * وإن كنت تدرى فالمصيبة أعظم إذا عرفت هذا فلنرجع إلى تبيين حقيقة الإيمان وتحديد لغته وكتاباً وسنة. آراء ونظريات حول الإيمان:

اختلف العلماء في ماهية الإيمان ولهم أقوال أربعة نعرضها مع التحليل: ١- الإيمان هو معرفة الله بالقلب فقط، وإن أظهر اليهودية، والنصرانية، وسائر أنواع الكفر بلسانه، فإذا عرف الله بقلبه فهو مؤمن. نسب إلى الجهم بن صفوان وغيره. ٢- إن الإيمان هو إقرار باللسان بالله تعالى وشريعته، وإن اعتقد الكفر بقلبه، فإذا فعل ذلك فهو مؤمن، وهو قول محمد بن كرام السجستاني. ٣- الإيمان معرفة بالقلب، وإقرار باللسان، وأن الأعمال ليست إيماناً، ولكنها شرائع الإيمان، وهو قول جماعة من الفقهاء وهو الأقوى كما سيوافيك. ٤- الإيمان هو المعرفة بالقلب، والإقرار باللسان، والعمل بالجوارح، وأن كل طاعة واجبة، بل الأعم منها ومن النافلة فهي إيمان وكلما ازداد الإنسان عملاً ازداد إيماناً، وكلما نقص نقص إيمانه (١). وإليك تحليل الآراء والأقوال: ما هو الإيمان لغته وكتاباً:

إن الإيمان لغته هو التصديق، وهو على وزن «إفعال» من الأمن بمعنى سكون النفس واطمئنانها لعدم وجود سبب الخوف، فحقيقته قوله «آمن به»: أذعن به، وسكنت نفسه، واطمأنت بقبوله فيؤول «الباء» في الحقيقة إلى السببية، وهو تارة يتعدى _____ ١. الفصل ج ٣ ص ١٨٨، ونسب إلى محمد بن زياد الحريري الكوفي قول خامس ساقط جداً، ومن شاء فليرجع إليه.

(٨٥)

بالباء كما في قوله تعالى: (آمنّا بما أنزلت) «آل عمران/٥٣» وأخرى باللام كقوله سبحانه: (وما أنت بمؤمن لنا) (يوسف/١٧) وقوله تعالى: (فآمن له لوط) (العنكبوت/٢٦). فإذا كان الإيمان بمعنى التصديق لغته، فهل يكفي التصديق لساناً فقط، أو جناناً فقط، أو لا يكفي هذا ولا ذاك، بل يشترط الجمع، والظاهر من الكتاب العزيز هو الأخير. فالإيمان بمقتضى الآيات عبارة عن التصديق بالقلب، الظاهر باللسان، أو ما يقوم مقامه، ولا يكفي واحد منهما وحده. أما عدم كفاية التصديق القلبي فلقوله تعالى: (وجحدوا بها واستيقنتها أنفسهم ظلماً وعلواً) (النمل/١٤) وقوله سبحانه: (فلما جاءهم ما عرفوا كفروا به) (البقرة/٨٩) فأثبت لليهود المعرفة وفي الوقت نفسه الكفر. وهذا يعرب عن أن الاستيقان النفساني لا بد له من مظهر كالإقرار باللسان، أو الكتابة، أو الإشارة كما في الأخرس. ويمكن أن يقال إنه يكفي التصديق القلبي، ولكن الإنكار باللسان مانع، فلو علم أنه مدعن قلباً، ولم ينكره لساناً، لكفى في الحكم بالإيمان، كما كفى في تحققه واقعاً. وأمّا عدم كفاية التصديق اللساني فلقوله تعالى: (قالت الأعراب آمنا قل لم تؤمنوا ولكن قولوا أسلمنا ولما يدخل الإيمان في قلوبكم) (الحجرات/١٤) والأعراب صدقوا بألسنتهم، وأنكروه بقلوبهم أو شكوا فيه. وهؤلاء جروا في توصيف أنفسهم بالإيمان على مقتضى اللغة، وادّعوا أنهم مصدقون قلباً وحناناً، فردّ الله عليهم بأنهم مصدقون لساناً، لا جناناً، وأسماهم مسلمين، ونفى كونهم مؤمنين. وعلى ضوء هذه الآيات يتبين فساد القولين الأولين وتظهر قوة القول الثالث وهو كون الإيمان لغته: هو التصديق القلبي، لكن الكتاب العزيز دلّ على عدم كفاية التصديق القلبي وأنه يشترط أن يكون معه إقرار أو ما يقوم مقامه من الكتابة والإشارة يدلّ على التسليم الباطني، وقد عرفت ما احتملناه أخيراً. وأمّا الأثر المترتب على الإيمان بهذا المعنى في الدنيا فهو حرمة دمه وعرضه وماله (٨٦)

إلا- أن يرتكب قتلاً أو يأتي بفاحشة. وأمّا الأثر المترتب عليه في الآخرة فهو صحّة أعماله واستحقاق الثواب عليها - لو قام بها - وعدم الخلود في النار، واستحقاق العفو والشفاعة. وأمّا السعادة الأخرى فهي رهن العمل كما يأتي بيانه. فمن صدق لساناً وحناناً، ولكن تجرّد عن العمل والامتثال، فهو مؤمن فاسق، وليس بكافر (خلافاً للخوارج) ولا- هو في منزلة بين المنزلتين أي بين الإيمان والكفر (خلافاً للمعتزلة) ولا- يكفي في النجاة، بل - إن لم يتب - يدخل النار ويعذب فيها. وهذه هي النقطة التي يفترق فيها أهل الحق عن

المرجئة، فإنهم يقولون إن التصديق لساناً أو جناحاً أو معاً، يكفي في النجاة من النار و دخول الجنة، ويشيرون في العصاة روح الطغيان على المثل والأخلاق، اعتماداً على أنهم مؤمنين وإن فعلوا الكبائر وارتكبوا الموبقات. هذا هو الحق القراح، وإليك تحليل أدلته سائر الأقوال على ضوء الأقوال التي سردناها في صدر البحث. هل الايمان هو التصديق القلبي؟

استدل القائل بأن الإيمان هو التصديق القلبي مضافاً إلى ما مرّ من الآيات في صدر البحث (١) بأن القرآن نزل بلسان عربي مبين، وخاطبنا الله بلغة العرب، وهو في اللغة التصديق، والعمل بالجوارح لا يسمى ايماناً. يلاحظ عليه: أنه يكفي في إثبات خروج العمل عن حقيقة الايمان، وأمّا كون التصديق بالقلب كافياً في صدق الايمان فلا يثبت، كيف وقد دلت الآية على أن الجحد لساناً أو غيره، والاستيقان قلباً يوجب دخول الجاحد في عداد الكفار. قال سبحانه: (وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا ظُلْمًا وَعُلُوًّا) (النمل/١٤).
١. (وما أنت بمؤمن لنا) (يوسف / ١٧) (ف آمن له لوط) (العنكبوت / ٢٦).

(٨٧)

غاية ما يمكن أن يقال ما عرفت من أن التصديق القلبي كاف في تحقق الايمان، والجحد لساناً مانع، فلو تحقق التصديق القلبي ولم يقترن بالجحد عناداً لكفي في كون الرجل مؤمناً ثبوتاً وواقعاً، وأمّا الحكم بكونه مؤمناً إثباتاً فيحتاج إلى إظهاره باللسان، أو بالعمل، أو العلم بكونه معتقداً بطريق من الطرق. ثم إن ابن حزم الظاهري (ت ٤٥٦هـ) أورد على هذا القول بوجهين: الأول: أن الإيمان في اللغة ليس هو التصديق، لأنه لا يسمى التصديق بالقلب دون التصديق باللسان ايماناً في لغة العرب، وما قال قطّ عربي إن من صدق شيئاً بقلبه فأعلن التكذيب بلسانه، أنه يسمى مصدقاً به ولا مؤمناً به. وكذلك ما سمي قطّ التصديق باللسان دون التصديق بالقلب ايماناً في لغة العرب أصلاً. الثاني: لو كان ما قالوه صحيحاً لوجب أن يطلق اسم الايمان لكل من صدق بشيء ما، ولكان من صدق بالهيئة الحلاج والمسيح والأوثان مؤمنين، لأنهم مصدقون بما صدقوا به (١). يلاحظ عليه: أن الوجه الأول صحيح لو رجع إلى ما ذكرنا من كون الإنكار باللسان مانعاً وإلا فلو صدق قلباً ولم ينكره بلسانه فهو مؤمن لغةً وقرآناً. غير أن الحكم في مقام الإثبات يحتاج إلى الدليل من الإقرار باللسان، أو الكتابة باليد، أو الإشارة بالجوارح. وأمّا الوجه الثاني، فهو من الوهن بمكان لا يحتاج إلى البيان وكم لهذا الرجل من كلمات واهية. أضف إليه ما في كتابه من بذاءة في الكلام وتحرش بالسباب وتحكك بالوقعة. هل الايمان هو الإقرار باللسان؟

إنّ النبي صلّى الله عليه وآله وسلّم وأصحابه ومن بعدهم، اتفقوا على أن من أعلن بلسانه بشهادة _____ ١ . الفصل: ج ٣، ص ١٩٠

(٨٨)

الإسلام فإنه عندهم مسلم محكوم له بحكم الإسلام. أضف إليه قول رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم في السوداء «اعتقها فإنها مؤمنة» (١) يلاحظ عليه: أن الحكم لهم بالايمان كان بحسب الظاهر لا الحكم بأنه مؤمن عند الله واقعاً، ولذلك لو علم عدم مطابقة اللسان مع الجنان يحكم عليه بالنفاق. قال سبحانه: (وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ) (البقرة/٨). ولما كان الرسول وأصحابه مأمورين بالحكم بحسب الظاهر قال رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله ويؤمنوا بما أرسلت به، فإذا عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا - بحقها، وحسابهم على الله» وبذلك يظهر وجه حكمه صلّى الله عليه وآله وسلّم في السوداء «بأنها مؤمنة». روى ابن حزم عن خالد بن الوليد أنه قال: ربّ رجل يقول بلسانه ما ليس في قلبه، فقال صلّى الله عليه وآله وسلّم: إنني لم أبعث لأشقّ عن قلوب الناس. إلى هنا تبين فساد القولين الأولين، وأن الحق هو القول الثالث، وعرفت الأثر المترتب عليه، إنمّا المهم هو نقد القول الرابع الذي يجعل العمل جزءاً من الإيمان وإليك البحث فيه: ليس العمل جزءاً من الايمان:

إذا كانت المرجئة في جانب التفریط، فالخوارج المكفرة لمرتكبي الكبائر، والمعتزلة القائلة بأن من فقد العمل، فهو في منزلة بين

المنزلة، لا- مؤمن ولا كافر، في جانب الإفراط. فإن الذكر الحكيم - مع الدعوة المؤكدة إلى العمل - لا يرى العمل جزءاً من الإيمان بل يعطفه عليه، ويراه كملاً له، لا عنصراً دخلياً فيه. ويكفي في ذلك الآيات التالية: _____ ١. نفس المصدر، ص ٢٠٦.

(٨٩)

١- (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ) (البقرة/٢٧٧) فالعطف يقتضى المغايرة، فلو كان العمل داخلياً فيه لزم التكرار، واحتمال كون المقام من قبيل ذكر الخاص بعد العام يحتاج الى وجود نكتة لذكره بعده، إلا أن يقال: إن الصالحات جمع معرّف يشمل الفرض والنفل، والقائل بكون العمل جزءاً من الإيمان يريد بها خصوص فعل الواجبات واجتناب المحرّمات، فحينئذ يصحّ عطف الخاص على العام لحصول المغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه. نعم، الآية تصلح دليلاً على ردّ مقالة من جعل مطلق العمل - فرضاً كان أو نفلاً - جزءاً من الإيمان. ٢- (وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ) (طه/١١٢) والجملة حالية والمقصود: عمل صالحاً حال كونه مؤمناً، وهذا يقتضى المغايرة. ٣- (وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فَاصْتَلَوْا فَاصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ) (الحجرات/٩) فأطلق المؤمن على الطائفة العاصية وقال ما هذا معناه: «فان بغت إحدى الطائفتين من المؤمنين على الطائفة الأخرى منهم» إلا أن يقال: إن اطلاق المؤمن بلحاظ حال التلبس أى بما أنهم كانوا مؤمنين قبل القتال، لا بلحاظ حال الجرى والتكلم. ٤- (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ) (التوبة/١١٩). فأمر الموصوفين بالإيمان، بالتقوى، أى الاتيان بالطاعات والاجتناب عن المحرّمات، فدلّ على أن الايمان يجتمع مع عدم التقوى وإلا كان الأمر به لغواً وتحصيلاً للحاصل، إلا أن يحمل الأمر على الإستدامة فيخرج عن كونه تحصيلاً للحاصل. ٥- الآيات الدالة على كون القلب محلاً للإيمان. منها قوله تعالى: (أُولَئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ) (المجادلة/٢٢). ولو كان العمل جزءاً منه لما كان القلب محلاً لجميعه. وقوله سبحانه: (وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي (٩٠) قُلُوبِكُمْ) (الحجرات/١٤) وقوله تعالى: (وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ) (النحل/١٠٦).

٦- آيات الطّبع والختم، فإنها تشعر بأن محلّ الإيمان هو القلب، ولأجل ذلك من طبع أو ختم على قلبه لا يؤمن أبداً. قال تعالى: (أُولَئِكَ الَّذِينَ طَبَعَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ) (النحل/١٠٨) وقال سبحانه: (وَوَخَّطَمَ عَلَى سَمْعِهِ وَقَلْبِهِ وَجَعَلَ عَلَى بَصَرِهِ غِشَاوَةً فَمَنْ يَهْدِيهِ مِنْ بَعْدِ اللَّهِ) (البقرة/٢٣). فإن قلت: دلّ الكتاب على أن الايمان عبارة عن التصديق الظاهر بالإقرار باللسان أو نحوه. فعندئذ كيف يكون محلّه هو القلب مع أن جزءاً منه الإظهار باللسان ونحوه. قلت: قد عرفت أن الايمان لغة هو التصديق قلباً، غاية الأمر دلّ الدليل على عدم كفايته إذا أنكره وجحد باللسان وإن أذعن به في القلب. بل يمكن أن يقال: إن الايمان هو التصديق المورث للسكون والسكينة والتسليم. والجاحد بلسانه لا تحصل له تلك الحالة وإن حصل له العلم، لكن ليس كلّ علم ملازماً للإيمان بل هو أخصّ منه. ولأجل ذلك قال سبحانه: (فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِي مَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجاً مِمَّا قَضَيْتَ وَيَسَلِّمُوا تَسْلِيماً) (النساء/٦٥) فالإيمان هو المعرفة المورثة للسكون، الباعثة إلى التسليم، ولا تحصل تلك الحالة للجاحد الحاقداً. هذا هو مقتضى الكتاب، ويؤيده الإجماع حيث جعلوا الإيمان شرطاً لصحة العبادات، ولا يكون الشيء شرطاً لصحة جزئه. وأما السنّة فهناك روايات تدلّ على أن الإقرار المقترن بالعرفان، ايمان. وإليك بعضها: روى الصدوق بسند صحيح عن جعفر الكناسي قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: ما أدنى ما يكون به العبد مؤمناً؟ قال: يشهد أن لا إله إلا الله وأنّ محمداً عبده و (٩١)

رسوله، ويقرّ بالطاعة، ويعرف إمام زمانه، فإذا فعل ذلك فهو مؤمن (١). ومثله غيره. وأما زيادة الايمان ونقصانه، فالظاهر من المتكلمين أن الإيمان لو كان هو التصديق فلا يزيد ولا ينقص، بخلاف ما لو جعلنا العمل جزءاً منه فهو يزيد وينقص بزيادته ونقصانه. والتحقق - كما سيأتى - خلافة، فهو على كلا القولين يزيد وينقص، لأنّ التصديق ذو مراتب، والتسليم مثله ذو درجات، وليس تسليم الرسول صلّى الله عليه وآله وأحكامه، ولفروضه، ولسننه، أو معرفتهم، وإذعانهم كتسليم ومعرفة سائر الناس، ومن أنكر ذلك فإنما ينكره بلسانه ولكن قلبه مطمئنّ ببطلانه. هل العمل جزء من الايمان؟

احتجّ القائل بأن العمل جزء من الإيمان بآيات: ١- قوله سبحانه: (هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ السَّكِينَةَ فِي قُلُوبِ الْمُؤْمِنِينَ لِيُزَادُوا إِيمَانًا مَعَ إِيمَانِهِمْ)

(الفتح/٤). ولو كانت حقيقة الايمان هي التصديق، لما قبل الزيادة والنقيصة، لأن التصديق أمره دائر بين الوجود والعدم. وهذا بخلاف ما لو كان العمل جزءاً من الايمان. فعندئذ يزيد وينقص حسب زيادة العمل ونقيصته. والزيادة لا تكون إلا في كمية عدد لا في ما سواه، ولا عدد للاعتقاد ولا كمية له (٢). يلاحظ عليه: أن الايمان بمعنى الإذعان أمر مقول بالتشكيك. فليقين مراتب، فيقين الإنسان بأن الإثنين نصف الأربع، يفارق يقينه في الشدة والظهور، بأن نور القمر مستفاد من الشمس، كما أن يقينه الثاني، يختلف عن يقينه بأن كل ممكن فهو زوج _____ ١ . البحار (ج ٦٦: ص ١٦) كتاب الايمان والكفر نقلاً عن (معاني الاخبار). ٢ . الفصل ج ٣ ص ١٩٤.

(٩٢)

تركيبى له ماهية ووجود، وهكذا ينتزل اليقين من القوة إلى الضعف، إلى أن يصل إلى أضعف مراتبه الذي لو تجاوز عنه لزال وصف اليقين، ووصل إلى حد الظن، وله أيضاً مثل اليقين درجات ومراتب، ويقين الإنسان بالقيامة ومشاهدها في هذه النشأة ليس كيقينه بعد الحشر والنشر، ومشاهدها بأم العين. قال سبحانه: (لَقَدْ كُنْتُمْ فِي غَفْلَةٍ مِنْ هَذَا فَكَشَفْنَا عَنْكُمْ غِطَاءَ كَيْفَ بَصُرْتُمْ الْيَوْمَ حَدِيدٍ) (ق/٢٢) فمن ادعى بأن أمر الايمان بمعنى التصديق والإذعان، دائر بين الوجود والعدم، فقد غفل عن حقيقته ومراتبه. فهل يصح لنا أن ندعى أن ايمان الأنبياء بعالم الغيب، كإيمان الانسان العادي، مع أن مصوبيتهم من العصيان والعدوان رهن علمهم بآثار المعاصي وعواقبه، الذي يصدهم عن اقتراف المعاصي وارتكاب الموبقات. فلو كان إذعانهم كإذعان سائر الناس، لما تميزوا بالعصمة عن المعصية. وما ذكره من أن الزيادة تستعمل في كمية العدد منقوض بآيات كثيرة استعملت الزيادة فيها في غير زيادة الكمية. قال سبحانه: (وَيَجْرُونَ لِلأَذْقَانِ يَبْكُونَ وَيَزِيدُهُمْ خُشُوعاً) (الاسراء ١٠٩). وقال: (وَلَقَدْ صَيَّرَفْنَا فِي هَذَا الْقُرْآنِ لِيَذْكُرُوا وَمَا يَزِيدُهُمْ إِلَّا نُفُوراً) (الاسراء/٤١). والمراد شدة خشوعهم ونفورهم، لا كثرة عددهما، إلى غير ذلك من الآيات التي استعمل فيها ذلك اللفظ في القوة والشدة لا الكثرة العددية. ٢ - قوله سبحانه: (وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضَيِّعَ إِيمَانَكُمْ) (البقرة/١٤٣) وإنما عنى بذلك صلاتهم إلى بيت المقدس قبل أن تنسخ بالصلاة إلى الكعبة. يلاحظ عليه: أن الاستعمال أعم من الحقيقة، ولا نشك في أن العمل أثر للإذعان ورد فعل له، ومن الممكن أن يطلق السبب ويراد به المسبب. إنما الكلام في أن الإيمان لغةً وكتاباً موضوع لشيء جزؤه العمل وهذا مما لا يشبه الاستعمال. أضيف إليه أنه لو أخذنا بظاهرها الحرفي، لزم أن يكون العمل نفس الايمان لا جزءاً منه، ولم يقل به أحد. ٣ - قوله سبحانه: (فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجاً مِمَّا قَضَيْتَ وَيَسَلِّمُوا تَسْلِيماً) (النساء/٦٥). أقسم سبحانه (٩٣) بنفسه أنهم لا - يؤمنون إلا - بتحكيم النبي صلى الله عليه وآله وسلم والتسليم بالقلب وعدم وجدان الحرج في قضائه. والتحكيم غير التصديق والتسليم، بل هو عمل خارجي. يلاحظ عليه: أن المنافقين - كما ورد في شأن نزول الآية - كانوا يتركون النبي صلى الله عليه وآله وسلم ويرجعون في دعاويهم إلى الأحبار - مع ذلك - كانوا يدعون الايمان بمعنى الإذعان والتسليم للنبي صلى الله عليه وآله وسلم، فنزلت الآية بأنه لا يقبل منهم ذلك الإدعاء حتى يرى أثره في حياتهم وهو تحكيم النبي صلى الله عليه وآله وسلم في المرافعات، والتسليم العملي أمام قضائه، وعدم إحساسهم بالحرج مما قضى. وهذا ظاهر متبادر من الآية وشأن نزولها. فمعنى قوله سبحانه: (فلا وربك لا يؤمنون)، أنه لا يقبل ادعاء الايمان منهم إلا عن ذلك الطريق. وبعبارة ثانية: إن الآية وردت في سياق الآيات الآمرة بإطاعة النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال سبحانه: (وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ) (النساء/٦٤) والمنافقون كانوا يدعون الايمان، وفي الوقت نفسه كانوا يتحاكمون إلى الطاغوت. فنزلت الآية، وأعلنت أن مجرد التصديق لساناً ليس إيماناً. بل الايمان تسليم تام باطنى وظاهري. فلا يستكشف ذلك التسليم التام، إلا بالتسليم للرسل ظاهراً، وعدم التحرج من حكم الرسول باطناً، وآية ذلك ترك الرجوع إلى الطاغوت ورفع النزاع إلى النبي، وقبول حكمه بلا حرج. فأين هو من كون نفس التحكيم جزءاً من الإيمان؟ ٤ - قوله سبحانه: (وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتِطَاعَ سَبِيلاً - وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ) (آل عمران/٩٧) سمي سبحانه تارك الحج كافراً. يلاحظ عليه: أن المراد إما كفران النعمة وأن ترك المأمور به كفران لنعمة الأمر، أو كفر الملء لأجل جحد

وجوبه. ٥- قوله سبحانه: (وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ وَذَلِكَ دِينُ الْقِيَامَةِ) (البينة/٥). والمشار إليه بلفظة «ذلك» جميع ما جاء بعد «إلا» من إقامة الصلاة وإيتاء الزكاة، فدلّت هذه الآية على دخول العبادات في ماهية الدين. (٩٤)

والمراد من الدين، هو الإسلام لقوله سبحانه (إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ) (آل عمران/١٩). وعلى ضوء هذا، فالعبادات داخله في الدين حسب الآية الأولى، والمراد من الدين هو الإسلام حسب الآية الثانية، فيثبت أن العبادات داخله في الإسلام، وقد دلّ الدليل على وحدة الإسلام والإيمان وذلك بوجوه: الف - الإسلام هو المبتغى لقوله: (وَمَنْ يَتَّبِعْ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ) (آل عمران / ٨٥) والإيمان أيضاً هو المبتغى، فيكون الإسلام والإيمان متحدين. ب - قوله سبحانه: (يُؤْمِنُونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا قُلْ لَا تَمُنُّوا عَلَيَّ إِسْلَامَكُمْ بَلِ اللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَاكُمْ لِلْإِيمَانِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ) (الحجرات / ١٧) فجعل الإسلام مرادفاً للإيمان. ج - قوله سبحانه: (فَأَخْرَجْنَا مَنْ كَانَ فِيهَا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ * فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ) (الذاريات / ٣٥ - ٣٦) وقد أريد من المؤمنين والمسلمين معنى واحداً، فهذه الآيات تدل على وحدة الإسلام والإيمان. فإذا كانت الطاعات داخله في الإسلام فتكون داخله في الإيمان أيضاً لحديث الوحدة (١). يلاحظ عليه أولاً: أنه من المحتمل قوياً أن يكون المشار إليه في قوله (وذلك دين القيمة) هو الجملة الأولى بعد «إلا» أعني (ليعبدوا الله مخلصين له الدين) لا- جميع ما وقع بعدها من إقامة الصلاة وإيتاء الزكاة، والمراد من قوله (ليعبدوا الله مخلصين له الدين) هو إخلاص العبادة لله، كإخلاص الطاعة (٢) له، والشاهد على ذلك قوله سبحانه: (فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ) (الروم / ٣٠). فإن وزن قوله (ذلك الدين القيم) وزان قوله (ذلك دين القيمة) والمشار إليه في الجملة الأولى هو _____ ١. الفصل: ج ٣ ص ٢٣٤، والبحار: ج ٦٦ ص ١٦ - ١٧. ٢. المراد من الدين في قوله «مخلصين له الدين» هو الطاعة.

(٩٥)

الدين الحنيف الخالص عن الشرك، بإخلاص العبادة والطاعة له سبحانه. ثانياً: يمنع كون العبادات داخله في الإسلام حتى في قوله سبحانه: (إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ) وقوله تعالى: (وَمَنْ يَتَّبِعْ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا...) لأن المراد منه هو التسليم أمام الله وتشريعاته، بإخلاص العبادة والطاعة له في مقام العمل دون غيره من الأوثان والأصنام، وبهذا المعنى سمي إبراهيم «مسلماً» في قوله تعالى: (مَا كَانَ إِبْرَاهِيمَ يَهُودِيًّا وَلَا نَصْرَانِيًّا وَلَكِنْ حَنِيفًا مُسْلِمًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ) (آل عمران / ٦٧) وبهذا المعنى طلب يوسف من ربه أن يميته مسلماً قال سبحانه حكاية عنه: (تَوَفَّنِي مُسْلِمًا وَأَلْحِقْنِي بِالصَّالِحِينَ) (يوسف / ١٠١) إلى غير ذلك من الآيات الواردة حول إخلاص العبادة له، والتجنب من الشرك، فلو فرض أن العبادة داخله في مفهوم الدين، فلا دليل على دخولها في مفهوم الإسلام. ثالثاً: يمنع كون الإسلام والإيمان بمعنى واحد، فالظاهر من الذكر الحكيم اختلافهما مفهوماً. قال سبحانه: (قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ) (الحجرات / ١٣) فلو استعمل الإسلام أو المسلمين وأريد منهما الإيمان والمؤمنين في مورد أو موردين، فهو لوجود قرينة تدل على أن المراد من العام هو الخاص. إلى غير ذلك من الآيات التي جمعها ابن حزم في «الفصل» (١) ولا- دلالة فيها على ما يرتبه، والاستدلال بهذه الآيات يدل على أن الرجل ظاهرى المذهب إلى النهاية يتعبد بحرثية الظواهر، ولا يتأمل في القرائن الحاففة بالكلام وأسباب النزول. نعم هناك روايات عن أئمة أهل البيت - عليهم السلام - تعرب عن كون العمل جزءاً من الإيمان وإليك بعضها: ١- روى الكراجكي عن الصادق أنه قال: «ملعون ملعون من قال: الإيمان قول _____ ١. الفصل: بكسر الفاء وفتح الصاد بمعنى النخلة المنقولة من محلها إلى محل آخر لتثمر، كقصعة وقصع.

(٩٦)

بلا عمل» (١). ٢- روى الكليني عن أبي جعفر الباقر - عليه السلام - قال: «قيل لأمير المؤمنين - عليه السلام - من شهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله كان مؤمناً؟ قال: فأين فرائض الله؟ قال: وسمعته يقول: كان عليّ - عليه السلام - يقول: لو كان الإيمان كلاماً لم

ينزل فيه صوم، ولا صلاة، ولا حلال، ولا حرام، قال: وقلت لأبي جعفر - عليه السلام - إن عندنا قوماً يقولون: إذا شهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله فهو مؤمن قال: فلم يضربون الحدود؟ ولم تقطع أيديهم؟ وما خلق الله عز وجل خلقاً أكرم على الله عز وجل من المؤمن، لأن الملائكة خدام المؤمنين وأن جوار الله للمؤمنين، وأن الجنة للمؤمنين، وأن الحور العين للمؤمنين، ثم قال: فما بال من جحد الفرائض كان كافراً؟ (٢). والمراد من «جحد الفرائض» تركها عمداً بلا عذر، لا جحدها قلباً وإلا لما صلح للاستدلال. ٣ - روى الكليني عن محمد بن حكيم قال: قلت لأبي الحسن - عليه السلام - الكبائر تخرج من الإيمان؟ فقال: نعم وما دون الكبائر، قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: لا يزني الزاني وهو مؤمن، ولا يسرق السارق وهو مؤمن (٣). ٤ - وروى أيضاً عن عبيد بن زرارة قال: دخل ابن قيس الماصر وعمر بن ذر - وأظنّ معهما أبو حنيفة - على أبي جعفر عليه السلام، فتكلم ابن قيس الماصر فقال: إنا لا نخرج أهل دعوتنا وأهل ملتنا من الإيمان في المعاصي والذنوب. قال: فقال له أبو جعفر - عليه السلام - يا ابن قيس أما رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقد قال: لا يزني الزاني وهو مؤمن، ولا يسرق السارق وهو مؤمن، فاذهب أنت وأصحابك حيث شئت (٤).
 ١ - البحار ج ٦٩ ص ١٩، الحديث ٢١. ٢ - الكافي ج ٢ ص ٣٣، الحديث ٢، والبحار ج ٦٦ ص ١٩، الحديث ٢. ٣. ٤ - الكافي ج ٢ ص ٢٨٤ - ٢٨٥، الحديث ٢١. ٤ - الكافي ج ٢ ص ٢٨٥، الحديث ٢٢.

(٩٧)

٥ - وعن الرضا عن آباءه - صلوات الله عليهم - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وآله - الإيمان معرفة بالقلب، وإقرار باللسان وعمل بالأركان (١). إلى غير ذلك من الروايات التي جمعها العلامة المجلسي - قدس سره - في بحاره، باب «الإيمان مبثوث على الجوارح» (٢). أقول: الظاهر أنها وردت لغاية رد المرجئة التي تكتفي في الحياة الدينية بالقول والمعرفة، وتؤخر العمل وترجو رحمته وغفرانه مع عدم القيام بالوظائف، وقد تضافر عن أئمة أهل البيت - عليه السلام - لعن المرجئة. روى الكليني عن الصادق - عليه السلام - أنه قال: لعن الله القدرية، لعن الله الخوارج، لعن الله المرجئة، لعن الله المرجئة، فقلت: لعنت هؤلاء مرة مرة ولعنت هؤلاء مرتين قال: إن هؤلاء يقولون: إن قتلنا مؤمنون، فدمائنا متلطخة بياهم إلى يوم القيامة. إن الله حكى عن قوم في كتابه: (أَلَا نُوْمِنُ لِرُسُوْلِ حَتَّىٰ يَأْتِيَنَا بِقُرْيَانٍ تَأْكُلُهُ النَّارُ قُلْ قَدْ جَاءَكُمْ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِي بِالْبَيِّنَاتِ وَبِالذِّكْرِ فَلَمَّ قَتَلْتُمُوهُمْ إِنَّ كُنتُمْ صَادِقِينَ) قال: كان بين القاتلين والقاتلين خمسمائة عام فالزمهم الله القتل برضاهم ما فعلوا (٣). وروى أيضاً عن أبي مسروق قال: سألتني أبو عبد الله - عليه السلام - عن أهل البصرة ما هم؟ فقلت: مرجئة وقدرية وحرورية، قال: لعن الله تلك الملل الكافرة المشركة التي لا تعبد الله على شيء (٤). إلى غير ذلك من الروايات الواردة في ذم هذه الفرق التي كانت تثير روح العصيان والتمرد على الأخلاق والمثل بين الشباب، وتحرضهم على اقتراف الذنوب والمعاصي رجاء المغفرة. ١ - عيون أخبار الرضا ج ١ ص ٢٢٦. ٢ - بحار الأنوار ج ٦٩ الباب ٣٠ من كتاب الكفر والإيمان ص ١٨ - ١٤٩. ٣ - الكافي ج ٢، ص ٤٠٩، الحديث ١. ٤ - الكافي، ج ٢، ص ٤٠٩، الحديث ٢. والآية ١٨٣ من سورة آل عمران.

(٩٨)

والذي يظهر من ملاحظة مجموع الأدلة، هو أن الإيمان ذو مراتب ودرجات، ولكل أثره الخاص. ١ - مجرد التصديق بالعقائد الحقة، وقد عرفت ثمرته وهي حرمة دمه وعرضه وماله، وبه يناط صحة الأعمال واستحقاق الثواب، وعدم الخلود في النار، واستحقاق العفو والشفاعة. ٢ - التصديق بها مع الاتيان بالفرائض التي ثبت وجوبها بالدليل القطعي كالقرآن، وترك الكبائر التي أوعدها الله عليها النار، وبهذا المعنى أطلق الكافر على تارك الصلاة، ومانع الزكاة، وتارك الحج، وعليه ورد قوله صلى الله عليه وآله وسلم «لا يزني الزاني وهو مؤمن، ولا يسرق السارق وهو مؤمن» وثمره هذا الإيمان عدم استحقاق الإذلال والإهانة والعذاب في الدنيا والآخرة. ٣ - التصديق بها مع القيام بفعل الواجبات وترك جميع المحرمات. وثمرته اللّحوق بالمقرّبين، والحشر مع الصّديقين وتضاعف المثوبات، ورفع الدرجات. ٤ - نفس ما ذكر في الدرجة الثالثة لكن بإضافة القيام بفعل المنذوبات، وترك المكروهات، بل بعض المباحات،

وهذا يختص بالأنبياء والأوصياء (١). ويعرب عن كون الإيمان ذا درجات ومراتب، ما رواه الكليني عن أبي عمرو الزبيرى عن أبي عبدالله - عليه السلام - فى حديث قال: «قلت: ألا تخبرنى عن الإيمان؟ أقول هو وعمل، أم قول بلا عمل؟ فقال: الإيمان عمل كله، والقول بعض ذلك العمل، بفرض من الله بين فى كتابه، واضح نوره، ثابتة حجته، يشهد له به الكتاب، ويدعوه إليه، قال: قلت: صفه لى جعلت فداك حتى أفهمه، قال: الإيمان حالات ودرجات وطبقات، ومنازل: فمنه التام المنتهى تمامه، ومنه الناقص البين نقصانه، ومنه الراجح الزائد رجحانه. _____ ١. البحار ج ٦٩ ص ١٢٦ - ١٢٧.

(٩٩)

قلت: إن الإيمان ليمّ وينقص ويزيد؟ قال: نعم، قلت: كيف ذلك؟ قال: لأنّ الله تبارك وتعالى فرض الإيمان على جوارح ابن آدم وقسمه عليها وفرقه فيها، فليس من جوارحه جارحة إلا وقد وكلت من الإيمان بغير ما وكلت به أختها... الخ» (١). ويعرب عنه أيضاً ما رواه الصدوق عن أبي عبدالله - عليه السلام - قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: ليس الإيمان بالتحلى، ولا بالتمنى، ولكن الإيمان ما خلص فى القلب، وصدقه الأعمال (٢). والمراد بالتحلى التزىن بالأعمال من غير يقين بالقلب، كما أنّ المراد من التمنى هو تمنى النجاة بمحض العقائد من غير عمل. وفى ما رواه التعمانى فى كتاب القرآن عن أمير المؤمنين - عليه السلام - شواهد على ذلك التقسيم (٣). خاتمة المطاف

إنّ البحث فى أنّ العمل هل هو داخل فى الإيمان أم لا، وإن كان مهماً قابلاً للمعالجة فى ضوء الكتاب والسنة، كما عالجناه، إلا أنّ للبحث وجهاً آخر لا تقل أهميته عن الوجه الأول وهو تحديد موضوع ما نطلبه من الآثار. فإذا دلّ الدليل على أنّ الموضوع لهذا الأثر أو لهذه الآثار هو نفس الاعتقاد الجازم، أو هو مع العمل، يجب علينا أن نتبعه سواء أصدق الإيمان على المجرد أم لا؟ سواء كان العمل عنصراً مقوماً أم لا؟ مثلاً: إن حقت الدماء وحرمة الأعراض والأموال يترتب على الإقرار باللسان سواء أكان مدعياً فى القلب أم لا، ما لم تعلم مخالفة اللسان مع الجنان. ولأجل ذلك نرى أنّ كلّ عربى وعجمى وأعرابى وقروى أقر بالشهادتين عند الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم حكم عليه _____ ١. البحار ج ٦٩ ص ٢٣ - ٢٤ لاحظ تمام الرواية وقد شرحها العلامة المجلسى. ٢. البحار ج ٦٩ ص ٧٢ نقلاً عن معانى الاخبار ص ١٨٧. ٣. البحار ج ٦٩ ص ٧٣ - ٧٤ نقلاً عن تفسير النعمانى.

(١٠٠)

بحقن دمه واحترام ماله. قال أمير المؤمنين - عليه السلام - : «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله، فإذا قالوها فقد حرم على دماؤهم وأموالهم» (١). فهذه الآثار لا تتطلب أزيد من الإقرار باللسان ما لم تعلم مخالفته للجنان، سواء أصح كونه مؤمناً أم لا. وأما غير هذه من الآثار التى نعبر عنه بالسعادة الأخروية فلا شك أنّها رهن العمل، وأنّ مجرد الاعتقاد والإقرار باللسان لا يضمن ولا يغنى من جوع. وهذا يظهر بالرجوع إلى الكتاب والسنة. قال سبحانه: (إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَزْتَابُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ) (الحجرات ١٥). نرى أنّه ينفى الإيمان عن غير العامل. وما هذا إلا لأنّ المراد منه، الإيمان المؤثر فى السعادة الأخروية، وقال أمير المؤمنين - عليه السلام - : «الأنسب للإسلام نسبة لم ينسبها أحد قبلى، الإسلام هو التسليم، والتسليم هو اليقين، واليقين هو التصديق والتصديق هو الإقرار، والإقرار هو الأداء والأداء هو العمل» (٢). فالإمام - عليه السلام - بصدد بيان الإسلام الناجع فى الحياة الأخروية، ولأجل ذلك فبدره نهايةً بالعمل. ولكن الإسلام الذى ينسلك به الانسان فى عداد المسلمين، ويحكم له وعليه ظاهراً ما يحكم للسائرين من المسلمين، تكفى فيه الشهادة باللفظ ما لم تعلم المخالفة بالقلب، وعلى ذلك جرت سيرة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه. فلو أوصلنا السبر والدقة إلى تحديد الإيمان فهو المطلوب، وإلا فالمهم هو النظر إلى الآثار المطلوبة وتحديد موضوعاتها حسب الأدلة سواء أصدق عليه الإيمان أم لا، سواء أدخل العمل فى حقيقته أم لا كما تقدّم. هذا ما ذكرناه هنا عجاله، وسوف نميط الستر عن وجه الحقيقة عند البحث عن عقيدة الطائفتين - المعتزلة والخوارج - فى مورد مرتكب الكبيرة، ونحدّد مفهوم الإيمان فى ضوء الكتاب والسنة. _____ ١. بحار الأنوار: ج ٦٨ ص ٢٤٢. ٢. نهج البلاغة: قسم

الحكم ، الرقم ١٢٥ .

(١٠١) المرجئة والفرق الأخرى:

الانسان يتصور بادئ بدء أن المرجئة كسائر الطوائف لهم آراء في جميع المجالات الكلامية، خاصة بهم، يفترون بها عن غيرهم، ولكن سرعان ما يتبين له أن الأصل المقوم للمرجئة هو مسألة تحديد الإيمان والكفر. وأما الموضوعات الأخرى فليس لهم فيها رأى خاص. ولأجل ذلك تفرقوا في آخر أمرهم إلى فرق متباعدة ومتضادة. فترى مرجئياً يتبع منهج الخوارج، ومرجئياً آخر يقتفى أثر القدرية، وثالثاً يشايح الجبرية. وما هذا إلا لأن الإرجاء قام على أصل واحد وهو تحديد الإيمان بالإقرار أو باللسان أو المعرفة القلبية. وأما الأصول الأخرى فليس لهم فيها رأى خاص قط. وصار هذا سبباً لذويانهم في الفرق الأخرى وتفرقوا على الفرق التالية: ١ - مرجئة الخوارج، ٢ - مرجئة القدرية، ٣ - مرجئة الجبرية، ٤ - المرجئة الخالصة. وهذه الطوائف بعضها بالنسبة إلى بعض على نقيض، فمرجئة القدرية تقول بالاختيار والحرية للانسان، ومرجئة الجبرية تنكره. ومع ذلك كله فالطائفتان تستظلمان تحت سقف واحد، وهو الإرجاء، وإن اختلفوا في سائر المسائل. نعم يوجد هناك مرجئة خالصة لم يتكلموا بشيء في بقية المسائل وذكر الشهرستاني لهم طوائف ست وهي: ١ - اليونسية ٢ - العبيدية ٣ - الغسانية ٤ - الشعبانية ٥ - التومينية ٦ - الصالحية. وهؤلاء لم يتكلموا إلا في الإرجاء واختلفوا في تحديد الإيمان بعد إخراج العمل منه، وتركوا البحث عن سائر الموضوعات، بخلاف الطوائف الثلاث المتقدمة. فإنهم اتركوا في الإرجاء واختلفوا في سائر الموضوعات. فمن مرجئى سلك مسلك الخوارج، يبغض عثماناً وعلياً، ويناضل ضد الحكام، إلى آخر يتفياً بفيء القدرية يحترم الخلفاء الأربع، ويرى الانسان فاعلاً مختاراً وفعله متعلقاً بنفسه. إلى ثالث يركب مطية الجبر ويرى الانسان أداة طيعة للقضاء والقدر. (١٠٢) شعراء المرجئة:

قد وجد بين المرجئة شعراء عبثوا عن عقيدتهم في قصائدهم ونذكر هنا شاعرين: ١ - ثابت بن قطنه. كان في صحابه يزيد بن المهلب يوليه أعمالاً من أعمال الثغور، وقد روى أبو الفرج الإصفهاني قصيدة له في أغانيه مستهلها: يا هند فاستمعي لى أن سيرتنا * أن نعبد الله لم نشرك به أحداً نرجى الأمور إذا كانت مشبهه * ونصدق القول فيمن جار أو عندا المسلمون على الاسلام كلهموا * والمشركون استووا في دينهم قددا ولا أرى أن ذنباً بالغ أحداً * م الناس شركا إذا ما وحدوا الصمدا لانسفك الدم إلا أن يراد بنا * سفك الدماء طريقا واحداً جددا من يتق الله في الدنيا فإن له * أجر التقى إذا وقى الحساب غدا و ما قضى الله من أمر فليس له * رد و ما يقض من شيء يكن رشدا كل الخوارج مخط في مقالته * ولو تعبد فيما قال و اجتهدا أما على و عثمان فأنهما * عبدان لم يشركا بالله مذ عبدا و كان بينهما شغب وقد شهدا * شق العصا و بعين الله ما شهدا يجرى علياً و عثماناً بسعيهما * و لست أدري بحق آية وردا الله يعلم ماذا يحضران به * وكل عبد سيلقى الله منفردا (١) ٢ - عون بن عبدالله بن علقمة بن مسعود: وقد وصف بكونه من أهل الفقه والأدب وكان يقول بالإرجاء ثم عدل عنه وقال مخطئاً ما اعتقده: فأول ما أفارق غير شك * أفارق ما يقول المرجئونا وقالوا مؤمن من آل جور * وليس المؤمنون بجائرينا وقالوا مؤمن دمه حلال * وقد حرمت دماء المؤمنين (٢) ١ . فجر الاسلام ص ٢٨١ - ٢٨٢ نقلاً عن الأغاني ج ٤ ص ٢٠٤ . ٢ . نفس المصدر: ص ٢٨٢، نقلاً عن الأغاني ج ٨ ص ٩٢ .

(١٠٣) خطر المرجئة على أخلاق المجتمع:

قد عرفت التطور في فكرة الإرجاء وأنه استقر رأى المرجئة أخيراً على أن الإيمان عبارة عن الإقرار باللسان أو الإذعان بالقلب، وهذا يكفي في اتصاف الانسان بالإيمان. ولو صح ما نسب إليهم في شرح المواقف «من عدم العقاب على المعاصي» (١) فالمصيبة أعظم. وهذه الفكرة فكرة خاطئة تسير بالمجتمع - وخصوصاً الشباب - إلى الخلاعة والإنحلال الأخلاقي وترك القيم، بحجة أنه يكفي في اتصاف الانسان بالإيمان، وانسلاكه في سلك المؤمنين، الإقرار باللسان أو الإذعان بالقلب، ولا نحتاج وراء ذلك إلى شيء من الصوم والصلاة، ولا يضره شرب الخمر وفعل الميسر، ويجتمع مع حفظ العفاف وتركه. ولو قدر لهذه الفكرة أن تسود في المجتمع، لم يبق من الإسلام إلا رسمه، ومن الدين إلا اسمه. ويكون المتدين بهذه الفكرة كافراً واقعياً، اتخذ هذه الفكرة واجهه لما يكن في ضميره.

ولقد شعر أئمة أهل البيت - عليهم السلام - بخطورة الموقف، وعلموا بأن إشاعة هذه الفكرة عند المسلمين عامّة، والشيعه خاصّة، سترجعهم إلى الجاهليّة، فقاموا بتحذير الشيعة وأولادهم من خطر المرجئة فقالوا: «بادروا أولادكم بالحديث قبل أن يسبقكم إليهم المرجئة» (٢). ١. شرح المقاصد للفتازاني ج ٢، ص ٢٢٩ و ٢٣٨. ٢. الكافي ج ٦ ص ٤٧، الحديث ٥. قال المجلسي في المرأة عند شرح هذا الحديث: «أى علموهم في شرح شبابهم بل في أوائل إدراكهم وبلوغهم التميز من الحديث ما يهتدون به الى معرفة الأئمة - عليهم السلام - والتشيع قبل أن يغويهم المخالفون ويدخلوهم في ضلالتهم، فيعسر بعد ذلك صرفهم عن ذلك. والمرجئة في مقابلة الشيعة من الإرجاء بمعنى التأخير، لتأخيرهم علياً عليه السلام عن مرتبته، وقد يطلق في مقابلة الوعيدية إلا أن الأول هو المراد هنا».

ويحتمل أن يكون المراد هو الثاني بقريته «أولادكم» فإن فكرة الإرجاء بالمعنى الأول تضرّ الكلّ، وبالمعنى الثاني تضرّ الشباب الذين تهددهم الغرائز الجامحة كما أوعزنا إليه في المتن. (١٠٤)

وفكرة الإرجاء فكرة خاطئة تضرّ بالمجتمع عامّة. وإتّما خصّص الإمام منهم الشباب لكونهم سريعي التقبل لهذه الفكرة، لما فيها من إعطاء الضوء الأخضر للشباب لاقتراف الذنوب والانحلال الأخلاقي والانكباب وراء الشهوات مع كونهم مؤمنين. ولو صحّ ما ادّعتة المرجئة من الايمان والمعرفة القلبية، والمحبة لإله العالم، لوجب أن تكون لتلك المحبة القلبية مظاهر في الحياة، فإنها رائدة الانسان وراسمة حياته، والانسان أسير الحبّ وسجين العشق، فلو كان عارفاً بالله، محباً له، لاتبّع أوامره ونواهيه، وتجنّب ما يسخطه ويتبع ما يرضيه، فما معنى هذه المحبة للخالق وليس لها أثر في حياة المحبّ. ولقد وردت الإشارة إلى التأثير الذي يتركه الحبّ والودّ في نفس المحبّ في كلام الإمام الصادق - عليه السلام - حيث قال: «ما أحبّ الله عزّ وجلّ من عصاه» ثم أنشد الامام - عليه السلام - قائلاً: تعصى الإله وأنت تظهر حبه * هذا محالّ في الفعال بديع لو كان حبك صادقاً لأطعته * إنّ المحبّ لمن يحبّ مطيع (١) إنّ للامام الصادق - عليه السلام - احتجاجاً على المرجئة، علمه لأحد أصحابه وأبطل فيه حجّة القائل بكفاية الاقرار بالايمان قياساً على كفاية الانكار باللسان في الكفر، وإليك الحديث: روى محمّد بن حفص بن خارجة قال: سمعت أبا عبدالله - عليه السلام - يقول: وسأله رجل عن قول المرجئة في الكفر والايمان وقال: إنّهم يحتجّون علينا ويقولون: كما أنّ الكافر عندنا هو الكافر عند الله، فكذلك نجد المؤمن إذا أقرّ يا يمانه أنّه عند الله مؤمن، فقال: سبحان الله، وكيف يستوى هذان، والكفر إقرار من العبد فلا يكلف بعد اقراره بينة، والايمان دعوى لا يجوز إلاّ بينة، وبينته عمله وتبته، فإذا اتّفقا فالعبد عند الله مؤمن، والكفر موجود بكلّ جهة من هذه الجهات الثلاث، من تبيّة، أو _____ ١. سفينة البحار: ج ١ ص ١٩٩ مادة «حب».

(١٠٥)

قول، أو عمل. والأحكام تجرى على القول والعمل، فما أكثر من يشهد له المؤمنون بالايمان، ويجرى عليه أحكام المؤمنين، وهو عند الله كافر، وقد أصاب من أجرى عليه أحكام المؤمنين بظاهر قوله وعمله (١). توضيح الرواية: أنّ الامام - عليه السلام - شبّه الاقرار الظاهري بالدعوة كسائر الدعاوى، كما أنّ الدعوة في الدعاوى لا تقبل إلاّ بينة، فكذا جعل الله تعالى هذه الدعوة غير مقبولة إلاّ بشاهدين من قلبه وجوارحه فلا يثبت إلاّ بهما. المرجئة وعلماء الشيعة

إنّ علماء الشيعة الإمامية تبعاً لأئمتهم، قاموا في وجه المرجئة وحذّروا الأئمة من ألوان خداعهم، علماً منهم بأنّ في نفوذ فكرة الإرجاء، مسخ الإسلام ومحوه من أديم الأرض، وإليك كلمة قيمة لفضل بن شاذان الأزدي النيسابوري (المتوفى عام ٢٦٠هـ) من أصحاب الأئمة الثلاثة: - الجواد والهادي والعسكري - عليهم السلام - ذكرها في كتابه (الايضاح ص ٢٠) قال: «ومنهم المرجئة الذين يروى منهم أعلامهم مثل إبراهيم النخعي، وإبراهيم بن يزيد التيمي، ومن دونهما مثل سفيان الثوري، وابن المبارك ووكيع، وهشام، وعلى بن عاصم عن رجالهم أنّ النبي صلّى الله عليه وآله وسلم قال: صنفان من أمّتي ليس لهما في الإسلام نصيب؛ القدرية والمرجئة. فقيل لهم: ما المرجئة؟ قالوا: الذين يقولون: الايمان قول بلا عمل. وأصل ما هم عليه أنّهم يدينون بأنّ أحدهم لو ذبح أباه وأمه وابنه وبنته

وأخاه وأخته، وأحرقهم بالنار، أو زنى، أو سرق، أو قتل النفس التي حرم الله، أو أحرق المصاحف، أو هدم الكعبة، أو نبش القبور، أو أتى أى كبيرة نهى الله عنها، إن ذلك لا يفسد عليه إيمانه، ولا يخرج منه، وأنه إذا أقرّ بلسانه بالشهادتين إنه مستكمل الإيمان، إيمانه كإيمان جبرئيل وميكائيل - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِمَا - فعل ما فعل، وارتكب ما ارتكب ممّا نهى الله عنه، ويحتجون بأنّ النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قال: أمرنا أن نقاتل الناس حتى يقولوا: ١. الكافي: ج ٢ ص ٣٩ - ٤٠، الحديث ٨.

(١٠٦)

لا- إله إلا الله، وهذا قبل أن يفرض سائر الفرائض وهو منسوخ. وقد روى محمد بن الفضل، عن أبيه، عن المغيرة بن سعيد، عن أبيه، عن مقسم، عن سعيد بن جبيرة قال: المرجئة يهود هذه الأمة. وقد نسخ احتجاجهم قول النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ حين قال: بنى الإسلام على خمس: شهادة أن لا إله إلا الله وأنّ محمداً رسول الله، وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة، وحج البيت، وصوم شهر رمضان (١). وله - رحمه الله - احتجاج ومناشدة مع المرجئة في كتابه فمن أراد فليرجع إليه (٢). هل كان أبو حنيفة مرجئياً؟ إن المشهور بين أرباب الملل والنحل أنّ الامام أبا حنيفة كان مرجئياً، ومن نقل ذلك، الشيخ أبو الحسن الأشعري في كتابه «مقالات الإسلاميين» فقال: «الفرقة التاسعة من المرجئة أبو حنيفة وأصحابه يزعمون أنّ الإيمان المعرفة بالله، والإقرار بالله والمعرفة بالرسول والإقرار بما جاء به من عند الله في الجملة دون التفصيل». ثم ينقل عن غسان وأكثر أصحاب أبي حنيفة أنهم ينقلون عن أسلافهم أنّ الإيمان هو الإقرار والمحبة لله والتعظيم له والهيبة منه، وترك الاستخفاف بحقه، وأنه يزيد ولا ينقص (٣). والظاهر هو الأوّل لتنصيبه في كتاب «العالم والمتعلم» الذي أملاه وكتبه تلاميذه على ذلك وإليك النص: قال العالم - رضى الله عنه - الإيمان هو التصديق والمعرفة واليقين والإقرار والاسلام. والناس في التصديق على ثلاث منازل: فمنهم: من يصدّق بالله وبما جاء منه بقلبه ولسانه. ١. الايضاح: ص ٢٠ - ٢١. ٢. الايضاح: ص ٤٧ - ٤٦. ٣. مقالات الاسلاميين: ص ١٣٢.

(١٠٧)

ومنهم: من يصدّق بلسانه ويكذب بقلبه. ومنهم: من يصدّق بقلبه ويكذب بلسانه. قال المتعلم - رحمه الله - لقد فتحت لي باب مسألة لم أهدت إليه، فأخبرني عن أهل هذه المنازل الثلاث أهم عند الله مؤمنون؟ قال العالم - رضى الله عنه - من صدّق بالله وبما جاء من عند الله بقلبه ولسانه فهو عند الله وعند الناس مؤمن. ومن صدّق بلسانه وكذب بقلبه كان عند الله كافراً وعند الناس مؤمناً، لأنّ الناس لا يعلمون ما في قلبه. وعليه يسمونه مؤمناً بما ظهر لهم من الإقرار بهذه الشهادة وليس لهم أن يتكلفوا علم ما في القلوب. ومنهم من يكون عند الله مؤمناً وعند الناس كافراً وذلك بأنّ الرّجل يكون مؤمناً بالله وبما جاء عنه. ويظهر الكفر بلسانه في حال التقيّة أى الإكراه فيسميه من لا يعرف أنّه يتقى، كافراً، وهو عند الله مؤمن (١). وفي الفقه الأكبر المنسوب له ما هذا نصّه: «الإيمان هو الإقرار والتصديق» وجاء فيه: «ويستوى المؤمنون كلّهم في المعرفة واليقين والتوكّل والمحبة والرضا والرجاء ويتفاوتون فيما دون الإيمان في ذلك كلّ». وجاء فيه: «الله متفضّل على عباده عادل قد يعطى في الثواب أضعاف ما يستوجبه العبد، تفضلاً منه وقد يعاقب على الذنب عدلاً منه وقد يعفو فضلاً منه»، وجاء فيه: «ولا نكفر أحداً بذنب ولا ننفي أحداً عن الإيمان» (٢). أقول: إنّ القول بأنّ الإيمان هو التصديق القلبى فقط، لا يدخل القائل في عداد المرجئة إذا كان مهتماً بالعمل ويرى النجاة والسعادة فيه، وأنّه لولا له لكان خاسراً غير ١. العالم والمتعلم للإمام أبي حنيفة، تحقيق عمر رواس قلعة جي وعبد الوهاب الهندي الندوي، ص ٥٢ - ٥٣. ٢. ضحى الإسلام: ج ٣ ص ٣٢١.

(١٠٨)

رابح. فالمرجئة هم الذين يهتمون بالعقيدة ولا يهتمون بالعمل ولا يعدّونه عنصراً مؤثراً في الحياة الآخروية، ويعيشون على أساس العفو والرجاء وبالجملة يهتمون بالرغب دون الرهب والله سبحانه يقول: (إِنَّهُمْ كَانُوا يُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا) (الأنبياء / ٩٠). وعلى ذلك فرمى كلّ من قال بأنّ الإيمان هو التصديق بالإرجاء، رمى في غير محلّه، فإذا كان المرمى ذا عناية خاصّة بالعمل

بالأركان، والقيام بالجوارح، وكان شعاره قوله سبحانه: (إِنَّ الْإِنْسَانَ لَقَفَىٰ خُسْرًا * إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ) فهو على طرف النقيض منهم، خصوصاً على ما نقله شارح المواقف من المرجئة بأنهم ينفون العقاب على الكبائر إذا كان المرتكب مؤمناً على مذهبهم. هذا إجمال القول في عقيدة المرجئة وما يترتب عليها من المفسد، ولأئمة أهل البيت عليهم السلام - كلمات في حقهم حذروا المجتمع فيها من تلك الطائفة يجدها المتتبع في محلّه (١). ويظهر من الأمير نشوان الحميري (المتوفى عام ٥٧٣هـ) شيوع المرجئة في عصره في الأوساط الإسلاميّة قال: «وليس كورة من كور الاسلام إلا والمرجئة غالبون عليها إلا القليل» (٢) - أعاذنا الله من شرّ الأبالسة. إكمال :

قد عرفت التطور في استعمال لفظ «المرجئة» وأنها تستعمل تارة في تأخير القول في عثمان وعليّ، وعدم القضاء في حقهما بشيء، وإرجاع أمرهما إلى الله. وأخرى في تقديم القول على العمل وتأخيره عنه قائلاً - بأنه لا - تضرّ مع الايمان المعصية، كما لا تنفع مع

_____ ١. بحار الأنوار: ج ١٨ ص ٣٩٢ فصل المعراج، وغيره. ٢. شرح الحور العين ص ٢٠٣، كما في «بحوث مع أهل السنة».

(١٠٩)

الكفر الطاعة، والحسن بن محمّد بن الحنفية مبدع الإرجاء بالمعنى الأول، لا الثاني. وإطلاقها على المعنيين لاشتراكهما في التأخير. غير أنّ الدكتور جلال محمّد عبد الحميد موسى نسب الإرجاء بالمعنى الثاني الى الحسن وقال: «إننا نجد بذور هذا المذهب عند الحسن بن محمّد الحنفية (ت ١٠١هـ) وهو عالم من علماء أهل البيت، قد تصدّى للردّ على الخوارج حين نشروا مبدأهم الخطير «لا عقد بدون عمل» وهو يستلزم تكفير مرتكب الكبيرة واستحلال قتله، فأعلن «الحسن» أنّه لا يضرّ مع الايمان معصية وأنّ الطاعات وترك المعاصي ليست من أصل الايمان، حتى يزول الايمان بزوالها» (١). وما ذكره خلط بين معنى الإرجاء فلاحظ، وقد تقدّم في كلام ابن حجر التصريح بذلك (٢). تمّ الكلام في المرجئة _____ ١. نشأة الأشعرية وتطورها: ص ٢٠. ٢. تهذيب التهذيب: ج ٢، ص ٣٢١. (١١٠) (١١١)

القدرية

القدرية

القدرية أسلاف المعتزلة

خرج المسلمون من الجزيرة العربيّة بدافع نشر الاسلام وبسط نفوذه، فلمّا استولوا على البلاد واستتبّ لهم الأمر، تفاجأوا بثقافات وحضارات، وشرائع وديانات، لم يكن لهم بها عهد، ففرضت الظروف عليهم الاختلاط والتعايش مع غير المسلمين، وربّما انتهى الأمر إلى التفاعل والتأثير بمبادئهم وأفكارهم، فوقفوا على أصول ومبادئ تخالف دينهم، فأوجد ذلك اضطراباً فكرياً بين الأوساط الإسلاميّة. كيف لا، وقد كان الخصم متدرّجاً بالسلاح العلمي، ومجهّزاً بأساليب كلاميّة، والمسلمون الغزاة بسطاء غير مجيدين كيفيّة البرهنة، والمجادلة العلميّة مع خصمائهم، فصار ذلك سبباً لطرح أسئلة ونموّ اشكالات في أذهان المسلمين خارج الجزيرة العربيّة وداخلها، وقد كان الغزاة ينقلون ما سمعوا أو ما تأثروا به في حلّهم وترحالهم داخل المدن وخارجها. وهذا التلاقح الفكري بين المسلمين وغيرهم أدّى إلى افتراق الأئمة الاسلاميّة إلى طائفتين: الطائفة الأولى: وهم يشكّلون الأكثرية الساحقة في المسلمين، جنحت إلى الجانب السلبي وأراحت نفسها من الخوض في تلك المباحث، وإن كانت لها صلة بصميم الدين كالقضاء والقدر، وعييّة الصفات للذات أو زيادتها عليها، كيفيّة (١١٢)

الحشر والنشر، ووجود الشرّ في العالم، مع كون خالقه حكيماً إلى غير ذلك ممّا لا يمكن فصلها عن الدين، وأقصى ما كان لدى هؤلاء المتزمتين، دعوة المسلمين إلى التعيّد بما جاء من النصوص في القرآن والسنة، وقد تصدّر هذه الطائفة الفقهاء وأهل الحديث

ولقد أثر عنهم قول وعمل يعرفان موقفهم في هذه التيارات، ويرجع مغزى ذلك إلى الأخذ بالجانب السليبي وترك الكلام الذي هو أسهل الأمرين، ولأجل ذلك قامت تلك الطائفة بتحريم علم الكلام والمنطق والفلسفة، وإن كان يهدف إلى تقرير العقائد الإسلامية عن طريق العقل والبرهان. وإليك نماذج من أقوالهم في هذا المضمار: ١ - عن أبي يوسف القاضي (م ١٩٢): طلب علم الكلام هو الجهل، والجهل بالكلام هو العلم (١). ٢ - وعن الشافعي: لأن يلقى الله تبارك وتعالى بكلّ ذنب ما خلا الشرك خير له من أن يلقاه بشيء من علم الكلام (٢). ٣ - وهذا الإمام مالك (م ١٧٩) لما سئل عن كيفية الاستواء على العرش؟ فقال: الاستواء معقول والكيف مجهول والايان به واجب والسؤال عنه بدعة (٣). فهؤلاء صوّروا البحث عن قوانين الكون، وصحيفة الوجود جهلاً، والجهل بها علماً، والبرهنة على وجوده سبحانه أمراً مذموماً، والسؤال عن مفاد الآيات ومرماها بدعة. فكأن القرآن أنزل للتلاوة والقراءة دون الفهم والتدبر، وكأن القرآن لم يأمر الناس بالسؤال من أهل الذكر إذا كانوا جاهلين. فإذا كان هذا حال قادة الأمة وفقهائها، فكيف حال من يقتدى بهم؟ ٤ - سأل رجل عن مالك وقال: ينزل الله سماء الدنيا؟ قال: نعم. قال: نزوله بعلمه أم بماذا؟ فصاح مالك: اسكت عن هذا وغضب غضباً شديداً (٤). ٥ - قد بلغ تطرف إمام الحنابلة إلى حدّ أن أبا ثور (م ٢٤٠) فسّر حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «إن الله خلق آدم على صورته» على وجه لا يستلزم التجسيم والتشبيه بإرجاع الضمير إلى آدم حتى يتخلص من معتبهما، فهجره أحمد، فأناه أبو ثور، فقال أحمد: أي صورة كانت لآدم يخلق عليها، كيف تصنع بقوله: (خلق آدم على صورة الرحمان) فاعتذر أبو ثور

١ - تاريخ بغداد ج ١٤ ص ٢٥٣. ٢ - حياة الحيوان للميرى ج ١ ص ١١، كما في كتاب «المعتزلة» ص ٢٤٢. ٣ - طبقات الشافعية: ج ٣ ص ١٢٦. ٤ - الصواعق المرسلّة على الجهمية والمعتزلة، لابن قيم الجوزي، طبع مكة المكرمة، عام ١٣٤٨ ج ٢ ص ٢٥١، كما في «المعتزلة» ص ٢٤٥.

(١١٣)

وتاب بين يديه (١). فالدواء عنده لكلّ داء هو الدّعوة إلى التّعبد بالنّصوص تعبداً حرفياً من غير تحليل ولا تفسير. ٦ - إن أحد أصحابه، الحارث المحاسبي (م ٢٤٣) ألف كتاباً في الردّ على المعتزلة، فأنكره أحمد وهجره. ولما اعترض عليه المحاسبي بأنّ الردّ على البدعة فرض، أجاب أحمد بقوله: إنك حكيت شبهتهم أولاً - ثمّ أجبته عنها فلم تأمن أطالع الشبهة ولا - ألتفت إلى الجواب أو أنظر إلى الجواب ولا - أفهم كنهها (٢). يلاحظ عليه: أنّه لا شكّ في أنّ الردود على أصحاب البدع والضلالات، يجب أن تكون بشكل تهدي الأمية ولا تضلّها، وتقمع الإشكال ولا ترسيخه. فمن كانت له تلك الصلاحيّة فعليه القيام بالردّ والنقد. فهذا هو القرآن الكريم الأسوة المباركة، ينقل آراء المشركين ثمّ ينقضها ويدمرها، وإلاّ فمعنى ذلك أن يفسح المعيّون من علماء الإسلام للأبالسة أن يهاجموا الإسلام ويضعفوا أركانه، ويتخذوا الأحداث والشبّان فريسة لأفكارهم يفتكون بهم، ويكون الغياري من المسلمين القادرون على دفع هجومهم، متفرّجين في مقابل جراءة العاصي وحملة الماجن «ما هكذا تورّد يا سعد الإبل». وكيف يرضى الشارع الذي جعل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فريضة على المسلمين بهذه

١ - نفع الطيب ج ٣ ص ١٥٣، كما في كتاب «المعتزلة». ٢ - المنقذ من الضلال ص ٤٥ راجع كتاب المعتزلة ص ٢٤٥ - ٢٥١.

(١١٤)

النكسة. هذا حال الطائفة الأولى وإليك نبذة عن وضع الطائفة الأخرى. الطائفة الثانية: وهم الأقلية من أصحاب الفكر، وقد عاينوا المشاكل عن كثب وحاولوا حلّها بالدراسة والتحليل. فلأجل تلك الغاية تدرّعوا بمنطق الخصم وأساليبه الكلاميّة، فقلعوا بها الشبه وصانوا دينهم وإيمان أحداثهم عن زيغ المبطلين. كلّ ذلك بدافع الذبّ عن حريم الدّين وصيانتها، وتجسيدا للأصل الأصيل في الكتاب والسنة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر - وأسوةً بالنبي الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم الذي كان يدافع عن دين الله بسيفه وسنانه، وبنانه وبيانه، وكتبه ورسائله. وقد نجم بين الأمة في هذه الطائفة علماء أختاروا رضا الله سبحانه بغضب المخلوق، فكانوا يحمون جسد الإسلام من التّبال المرشوقة والموجّهة من السلطة الحاكمة إليه، تحت ستار الدفاع عن الدّين ومكافحة المضلّين،

وقد أساء لهم التاريخ فأسماهم بالقدرية، خطأ من شأنهم، وإدخالاً لهم تحت الحديث المروي عن الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم «القدرية مجوس هذه الأمة» وكان العصر الأموي (من الوقت الذي استولى فيه معاوية على عرش الملك إلى آخر من تولّى منهم)، يسوده القول بالجبر، الذي يصوّر الانسان والمجتمع أنّهما مسيران لا مخيران، وأنّ كلّ ما يجري في الكون من صلاح وفساد، وسعة وضيق، وجوع وكثرة، وصلاح وقتال بين الناس أمر حتمي قضى به عليهم، وليس للبشر فيه أيّ صنع وتصرف. وقد اتخذت الطغمة الأموية هذه الفكرة غطاءً لأفعالهم الشنيعة حتى يسدّوا بذلك باب الاعتراض على أفعالهم بحجة أنّ الاعتراض عليهم إعتراض على صنعه سبحانه وقضائه وقدره، وأنّ الله سبحانه فرض على الانسان حكم ابن آكله الأكباد وابنه السكير. وأبناء البيت الاموي الخبيث يعيشون عيشة رغد ورخاء وترف، ويعيش الآخرون على بطون غرثي وأكباد حري. وقد كانت هذه الفكرة تروج بالخطباء ووعاظ السلاطين مرتزة البلاط الاموي. (١١٥)

ففي هذه الظروف نهض رجال ذووا بصيرة لا يستسيغون هذه الفكرة، بل يرونها من حبات الشيطان، ألقيت لاصطياد المستضعفين، وسلب حرياتهم ونهب إمكانياتهم، فثاروا على الفكرة وأصحابها وناضلوا من أجل ذلك بصمود وحماس، وكان عملهم هذا انتفاضة في وجه المجبرة تنزيهاً لساحته سبحانه عمياً وصفه به الجاهلون، وسكت عنه الآخرون رهباً أو رغباً، فكان جزاؤهم القتل والصليب والتكيل بعد الحكم بتكفيرهم من جانب قضاة الجور، بدعوى مروقهم عن الدين وخروجهم على أمير المؤمنين!! عبد الملك بن مروان!! وسيفه الشاهر الحجاج بن يوسف. ونقدّم إليك لمحات من حياتهم ونضالهم في طريق عقيدتهم، وأنهم لم يكونوا يدينون بشيء ممّياً رموا به إلاّ القول بأنّ الانسان مختار في حياته، وأنّه ليس له إلاّ ما سعى، ولم تكن عندهم فكرة التفويض التي تعادل الشرك الخفي، وإنّما حدثت فكرة التفويض بعدهم بين المعتزلة. وعلى ذلك فهؤلاء المسّمون بالقدرية ظلماً وعدواناً، أسلاف المعتزلة في الدعوة إلى حرية الانسان، لا في الدعوة إلى التفويض البغيض. واستغلّت الأشاعرة ومؤلفو الملل والنحل لفظ «القدرية»، فاستعملوها في مخالفيهم تبعاً لأهل الحديث في هذه الظروف، فأطلقوها على كلّ من ادعى للانسان حرية في العمل واختياراً في الفعل الذي هو مناط صحّة التكليف، ومدار بعث الرسل، فدعاة الحرية عندهم قدرية إمّا لاتّهامهم - كذباً وزوراً - بانكار تقدير الله وقضائه، من باب إطلاق الشيء (القدرية) وإرادة نقيضه (انكار القدر ونفيه)، أو لاتّهامهم بأنهم يقولون نحن نقدّر أعمالنا وأفعالنا... وسيوافيك بحث حول هذه اللفظة عند خاتمة البحث. دعاة الحرية

١ - معبد بن عبدالله الجهني البصري (م ٨٠): أوّل من قال بالقدر في البصرة. سمع الحديث من ابن عباس، وعمران بن حصين وغيرهما وحضر يوم التحكيم، وانتقل من البصرة إلى المدينة فنشر فيها مذهبه، وكان صدوقاً ثقة في الحديث ومن التابعين، (١١٦)
 وخرج مع ابن الأشعث على الحجاج بن يوسف، فخرج وأقام بمكة فقتله الحجاج صبراً بعد أن عذّبه، وقيل صلبه عبد الملك بن مروان في دمشق على القول بالقدر ثمّ قتله (١). وقال المقرئ في خطته: «أوّل من قال بالقدر في الإسلام معبد بن خالد الجهني وكان يجالس الحسن بن الحسين البصري، فتكلّم بالقدر في البصرة، وسلك أهل البصرة مسلكه لما رأوا عمرو بن عبيد ينتحله، وأخذ معبد هذا الرأي عن رجل من الأساورة يقال له أبو يونس سنسويه ويعرف بالأسواري، فلما عظمت الفتنة به عذّبه الحجاج وصلبه بأمر عبد الملك بن مروان، سنة ثمانين من الهجرة - إلى أن قال: وكان عطاء بن يسار قاضياً يرى القدر وكان يأتي هو ومعبد الجهني إلى الحسن البصري، فيقولان له إنّ هؤلاء يسفكون الدماء ويقولون إنّما تجرى أعمالنا على قدر الله فقال: كذب أعداء الله قطعن عليه بهذا» (٢). ٢ - غيلان بن مسلم الدمشقي: وهو ثاني من تكلم بالقدر ودعا إليه ولم يسبقه سوى معبد الجهني. قال الشهرستاني في «الملل والنحل»: «كان غيلان يقول بالقدر خيره وشره من العبد، وقيل تاب عن القول بالقدر على يد عمر بن عبد العزيز، فلما مات عمر جاهر بمذهبه فطلبه هشام بن عبد الملك وأحضر الأوزاعي لمناظرته. فأتى الأوزاعي بقتله، فصلب على باب كيسان بدمشق وقتل عام (١٠٥) (٣). قال القاضي عبد الجبار: «ومنهم (الطبقة الرابعة من المعتزلة) غيلان بن مسلم، أخذ العلم عن الحسن بن محمّد بن الحنفية» (٤). وقال ابن المرتضى نقلاً عن الحاكم: «أخذ غيلان الدمشقي المذهب عن الحسن بن محمّد بن الحنفية ولم تكن مخالفته

(الحسن) لأبيه ولأخيه إلا في شيء من الإرجاء. روى _____ ١. الأعلام للزركلي ج ٨ ص ١٧٧ ناقلاً عن تهذيب التهذيب ج ١٠ ص ٢٢٥، وميزان الاعتدال ج ٣ ص ١٨٣، وشذرات الذهب ج ١ ص ٨٨، والبداية والنهاية ج ٩ ص ٣٤. ٢. الخطط المقرئية: ج ٢ ص ٣٥٦. سيوافيك نظرنا في كلامه فانتظر. ٣. الملل والنحل: ج ١ ص ٤٧ ولسان الميزان ج ٤ ص ٤٢٤. والأعلام للزركلي ج ٥ ص ٣٢٠. ٤. طبقات المعتزلة: ص ٢٢٩ ولكلامه ذيل يجيء عن ابن المرتضى عند البحث عن جذور الاعتزال.

(١١٧)

أن الحسن كان يقول - إذا رأى غيلان في الموسم - أترون هذا، هو حجّة الله على أهل الشام، ولكنّ الفتى مقتول، وكان وحيد دهره في العلم والزهد والدعاء إلى الله وتوحيده وعدله، قتله هشام بن عبد الملك وقتل صاحبه. وسبب قتله أن غيلان كتب إلى عمر بن عبد العزيز كتاباً يحذّره فيه من انطفاء السنّة وظهور البدعة (١). فلما وصلت الرسالة إلى عمر بن عبد العزيز دعاه وقال: أعنى على ما أنا فيه. فقال غيلان: ولنى بيع الخزائن وردّ المظالم فولاه فكان يبيعها وينادى عليها ويقول: تعالوا إلى متاع الخونة، تعالوا إلى متاع الظلمة، تعالوا إلى متاع من خلف الرسول في أمته بغير سنّته وسيرته، وكان فيما نادى عليه جوارب خزّ فبلغ ثلاثين ألف درهم، وقد أتكل بعضها. فقال غيلان: من يعذرني ممّن يزعم أن هؤلاء كانوا أئمة هدى وهكذا يأتكل والناس يموتون من الجوع. فمرّ به هشام بن عبد الملك قال: أرى هذا يعينى ويعيب آبائى وإن ظفرت به لأقطع يديه ورجليه فلما ولي هشام قتله على النحو الذى وعده (٢). وما ذكرناه من النصوص يوقفنا على أمور: ١ - إن القول بكون الإنسان مختيراً لا مسيراً يتصل جذورها بالبيت الهاشمى. فقد عرفت أن معبداً الجهنى كان تلميذاً لابن عباس، وغيلان الدمشقى تتلمذ للحسن بن محمّد بن الحنفية. فما ذكره المقرئى من أنه أخذ ذلك الرأى من أبى يونس سنسويه لا يركن إليه، بعد ثبوت تتلمذهما لقادة الفكر من البيت الهاشمى، ولعمران بن حصين الصحابى الجليل ومن أعلام أصحاب على - عليه السلام - ٢ - إن نضال الرّجلين فى العهد الأموى كان ضدّ ولاء الجور الذين كانوا يسفكون الدماء وينسبونهم إلى قضاء الله وقدره، فهؤلاء الأحرار قاموا فى وجههم وأنكروا القدر بالمعنى الذى استغلته السلطة وبوّرت به أعمالها الشنيعة، وإلا فمن البعيد جداً من مسلم واع أن ينكر القضاء والقدر الواردين فى الكتاب والسنّة على وجه لا يسلب الحرية من الإنسان ولا يجعله مكتوف الأيدى. _____ ١. ستوافيك رسالته فانتظر. ٢. المنية والأمل: ص ٢٦.

(١١٨)

٣ - إن هذا التاريخ يدلنا على أن رجال العيث والفساد إذا أرادوا إخفاء دعوة الصالحين اتهموهم بالكفر والزندقه ومخالفة الكتاب والسنّة. ٤ - إن صلب معبد الجهنى بيد الحجاج السفّاك بأمر عبد الملك أوضح دليل على أن الرجل كان من دعاة الإصلاح، ولكن ثقل أمره على الطغمة الأمويّة فاستفزه من أديم الأرض وقطعوا جذوره بالصيبل والقتل، كما أن قيام غيلان فى وجه هشام بن عبد الملك يعرب عن صموده فى سبيل الحقّ وإزهاق الباطل وقلته به يدلّ على قداسة ما كان يذهب إليه. وعلى أىّ تقدير فهذان الرجلان، فى الطليعة من دعاة الحرية والاختيار، وبعدان أسلافاً للاعتزال ولا يمتان له بصله غير الإشتراك فى نفى الجبر والتسيير. ه - إن هؤلاء الأحرار وإن رُموا بالقدريّة بمعنى إنكار القضاء والقدر، ولكنهم كانوا بصدد إثبات الاختيار والحرية للإنسان فى مقابل الجبر وإغلال الأيدى الذى كانت السلطة تشجعه، والاختيار هو الذى بُنيت عليه الشرائع و عليه شرّعت التكاليف، فإنكاره إنكار للأمر الضرورى. ولكنّ السلطة لأجل إخماد ثورتهم اتهمتهم بالقدريّة حتى تطعن بهم أنهم خالفوا الكتاب والسنّة الدالّين على تقدير الأشياء من جانبه سبحانه وقضائه عليها، وأين هذه التهمة ممّا تمسك به القوم من الدعوة إلى الاختيار والحرية؟ وأمّا تفسير القدريّة فى حقّ هؤلاء بتفويض الإنسان إلى نفسه وأفعاله، أنه ليس لله سبحانه أى صنع فى فعله فهو تفسير جديد حدث بعد هؤلاء، و به رُميت المعتزلة كما سيأتى الكلام فيه. وفى الحقيقة كانت دعوة هؤلاء ردّ فعل لاسطورة الجبر التى كانت ذاتعة فى الصدر الأوّل عن طريق أهل الكتاب الذين تلبسوا بالإسلام، و كانت الأكثرية الساحقة من المسلمين يؤمنون بالقدر على وجه يجعل الإنسان مغلول اليدين. و

قد قال (١١٩)

أحد رجايز ذلك الزمان معبراً عن تلك العقيدة: يا أيها المضمر همّا لا تهمّ * إنك إن تُقدّر لك الحمى تُحم ولو علوت شاهقاً من العلم * كيف توقيك و قد جفّ القلم (١) فإذا كان الرأي العام عند المسلمين هذا، فعلى العالم أن يظهر علمه. فلأجل ذلك نرى أنّ معبد الجهنى و غيلان الدمشقى و القاضى عطاء بن يسار و غيرهم كعمر المقصوص (م/٨٠) الذى ظهر بدمشق و كان أستاذاً للخليفة معاوية بن يزيد بن معاوية و قتله الأمويون بتهمة إفساد الخليفة (٢) انتفضوا ضدّ هذه الفكرة الفاسدة فلقوا ما لقوا من القتل و التنكيل، و قد أدوا رسالتهم. ولو أنّ علماء الإسلام فى السنّة و الجماعة قاموا بواجبهم فى تلك الحقبة التاريخيّة و ما هابوا السلطه، لما ظهرت الحركات الرجعيّة بين الأمية الإسلاميّة فى أوائل القرن الثانى، الّتى كانت تدعو إلى الجاهليّة الأولى، ولأجل إيقاف القارئ على هذه الحركات و مبادئها سنعرض عليه بعض الحركات الرجعيّة الّتى ظهرت فى القرن الثانى و الثالث بعد إكمال البحث فى المقام فانتظر.

رسالة غيلان إلى عمر بن عبدالعزيز

الرسالة الّتى بعث بها غيلان إلى عمر بن عبدالعزيز توقفنا: أولاً: على مكانته من الصمود فى وجه المخالفين، و ممّا جاء فى تلك الرسالة: «أبصرت يا عمر و ماكدت أعلم يا عمر، أنّك أدركت من الإسلام خلقاً بالياً، و رسماً عافياً، فيا ميت بين الأموات، لا ترى أثراً فتتبع، ولا - تسمع صوتاً فتنتفع، طفى أمر السنّة، و ظهرت البدعة، أخيف العالم فلا يتكلم، ولا يعطى الجاهل فيسأل، و ربّما نجحت الأمة بالإمام، و ربّما هلكت بالإمام، فانظر أىّ الإمامين أنت، فإنّه تعالى يقول: _____ ١. تأويل مختلف الحديث: ص ٢٨ ط بيروت دار الجيل. ٢. مختصر الدول لابن العبري: ص ١٥١. لاحظ كتاب المعتزلة ص ٩١.

(١٢٠)

(وَجَعَلْنَاهُمْ أُمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا) فهذا إمام هدى، و من اتّبعه شريكان، و أمّا الآخر: فقال تعالى (وَجَعَلْنَاهُمْ أُمَّةً يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ وَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لَا يُنصَرُونَ) (القصص: ٤١) ولن تجد داعياً يقول: تعالوا إلى النار - إذا لا يتبعه أحد - ولكنّ الدعاة إلى النار هم الدعاة إلى معاصى الله، فهل وجدت يا عمر حكيماً يعيب ما يصنع، أو يصنع ما يعيب، أو يعذب على ما قضى، أو يقضى ما يعذب عليه، أم هل وجدت رشيداً يدعو إلى الهدى ثمّ يضل عنه، أم هل وجدت رحيماً يكلف العباد فوق الطاقه، أو يعذبهم على الطاعة، أم هل وجدت عدلاً يحمل الناس على الظلم و التظالم، و هل وجدت صادقاً يحمل الناس على الكذب أو التكاذب بينهم؟ كفى بيان هذا بياناً، و بالعمى عنه عمى (١). و هذه الرسالة الّتى نقلها ابن المرتضى تعرب أولاً: عن أنّ الرّجل كان ذا همّة قعساء، و غيره لا يرضى معها بتدهور الأمور فى المجتمع و رجوعه القهقرى، أنّه بلغ من الإصحاح بالحقيقة أن خاطب خليفه الزمان بما جاء فى هذه الرسالة.. و أين كلامه هذا «انظر أىّ الإمامين أنت» من كلام مرتزقة البلاط الأموى من حيث تقرّظهم للخلفاء و الثناء على أعمالهم القبيحة، و وصفهم بالسير على خطى الرسول محمّد صلى الله عليه و آله و سلّم. هذا هو جرير بن عطية الخطفى يمدح بنى أمية بقوله: أستم خير من ركب المطايا * و أندى العالمين بطون راح و هذه لى الأخيلىة تمدح الحجاج بن يوسف بقولها: إذا هبط الحجاج أرضاً مريضه * تتبع أقصى دائها فشفاهها شفاها من الداء العضال الّذى بها * غلام إذا هزّ القناة سقاها وقال الآخر: رأيت الوليد بن يزيد مباركاً * شديداً بأعباء الخلافة كاهله _____ ١. المنية و الامل ص ٢٥ - ٢٦.

(١٢١)

إلى غيرهم من الشعراء و الأدباء الّذين يمدحون الطغاة بشعرهم لا بشعورهم و نثرهم لا بعقولهم. ثانياً: إنّ المتبادر من قوله «أو يعذب على ما قضى ... الخ» إنّما هو انكار القضاء الدارج فى ألسن الأمويين من غلّ الأيدي و جعل الإنسان كالريشه فى مهبّ الريح، و أمّا القضاء بمعنى العلم الأزلى بالأشياء و الحوادث فلم يعرف إنكاره له. محاكمه غيلان

و من العجب «وما عشت أراك الدهر عجباً» أنّ هشام بن عبد الملك قبض على غيلان الدمشقى فقال له: قد كثر كلام الناس فيك، فبعث إلى الأوزاعى، فلمّا حضر قال له هشام: يا أبا عمر ناظر لنا هذا القدرى، فقال الأوزاعى مخاطباً غيلان: اختر إن شئت ثلاث كلمات و إن شئت أربع كلمات و إن شئت واحدة. فقال غيلان: بل ثلاث كلمات. فقال الأوزاعى: أخبرنى عن الله عزّ و جلّ هل

قضى على مانه؟ فقال غيلان: ليس عندي في هذا شيء. فقال الأوزاعي: هذه واحدة. ثم قال: أخبرني عن الله عزّ وجلّ أحال دون ما أمر؟ فقال غيلان: هذه أشدّ من الأولى، ما عندي في هذا شيء. فقال الأوزاعي: هذه اثنتان يا أمير المؤمنين ثمّ قال: أخبرني عن الله عزّ وجلّ هل أعان على ما حرّم؟ فقال غيلان: هذه أشدّ من الأولى والثانية، ما عندي في هذا شيء. فقال الأوزاعي: هذه ثلاث كلمات. فأمر هشام فضربت عنقه (١). ثمّ إنّ هشاماً طلب من الأوزاعي أن يفسّر له هذه الكلمات الثلاث. فقال _____ ١. لا تنس أن هشاماً قد يمّم قتله قبل القاء القبض عليه وقبل هذه المناظرة المسرحيّة.

(١٢٢)

الأوزاعي: أمّا الأوّل فإنّ الله تعالى قضى على ما نهى، نهى آدم عن الأكل من الشجرة ثمّ قضى عليه بأكلها. أمّا الثاني فإنّ الله تعالى حال دون ما أمر، أمر إبليس بالسجود لآدم ثمّ حال بينه وبين السجود، و أمّا الثالث، فإنّ الله تعالى أعان على ما حرّم، حرّم الميتة والدم ولحم الخنزير، ثمّ أعان عليها بالاضطرار... (١). يلاحظ على هذه المناظرة:

أولاً: أنّ الجهل بهذه الأسئلة الثلاثة لو كان مبرراً لضرب العنق، فهشام بن عبد الملك خليفه الزمان أولى بهذا، لأنّه كان أيضاً جاهلاً بها بدليل استفساره عنها من الأوزاعي. فلماذا لا تضرب عنقه أيضاً؟ وهذا يعرب عن أنّ الحكم بالإعدام كان صادراً قبل المناظرة، وإنّما كانت المناظرة بين يدي الأوزاعي تبريراً للإعدام حتّى لا يقال إنّ الحكم صدر إعتباطاً. ثانياً: ما سأله الأوزاعي عنه ثمّ أجاب عنه، يدل على أنّه كان يمشی على خطّ الجبر، و أنّه كان معتقداً بأنّ قضاء الله يسلب عن الإنسان الحرّيّة والإختيار. فكان أكل آدم من الشجرة بقضاء من الله و ما كان له محيص عن الأكل، كما أنّ تخلف إبليس عن السجود كان بقضاء الله و لم يكن له مفرّ عن المعصية. وقد حال سبحانه بينه وبين السجود على آدم، ومن المعلوم أنّ غيلان الدمشقي و كلّ موحّد يعتقد بصحّة بعث الرّسل و صحّة التكليف ... لا- يراه صحيحاً. ثالثاً: إنّ المناظرة لم تكن مبنية على أصولها. فإنّ من أدب المناظرة أن يطرح السؤال أو الإشكال على وجه واضح، حتّى يتدبّر الآخر فيما يرتبه المناظر من الجواب، وأمّا الأسئلة التي طرحها الفقيه الأوزاعي فإنّها أشبه بالأحاجي واللّغز، لا- يستفاد منها إلّا- في مواضع خاصّة لاختبار ذكاء الإنسان، ولم يكن المقام إلّا- مقام السيف والدم لا- الإختيار للذكاء. _____ ١. تاريخ المذاهب الاسلاميّة ج ١ ص ١٢٧- ١٢٨ نقلاً عن العقد الفريد وشرح العيون في شرح رسالة ابن زيدون.

(١٢٣)

وفي حدسي أنّ غيلان الدمشقي قد وقف على نية الأوزاعي و أنّه يريد أن يأخذ منه الإقرار بأحد الأمرين إمّا بالجبر إذا أجاب بمثل ما يريد، و عندئذ يكون مناقضاً لعقيدته. وإمّا بالاختيار و الحرّيّة فيكون محكوماً بالإعدام و ضرب العنق. فاختر السكوت و عدم الإجابة حتّى يتخلّص من كلتا المعبّتين. وما كان المسكين عارفاً بأنّ الحكم بالإعدام قد سبق السؤال والجواب، وهذه المناظرة مناظرة مسرحيّة رُتبت لتبرير إراقه دمه تحت غطاء السؤال و الجواب. هذا وقد قام بعض المعتمدين بالملل والنحل، بنشر ما وصل إليه من الوثائق عن بدايات علم الكلام في الاسلام، فنشر ضمن مجموعة رسالتين: رسالة الحسن بن محمّد ابن الحنفية في القدر، و رسالة عمر بن عبدالعزيز فيه أيضاً. وسيوافيك الكلام حولهما في آخر المطاف. وللكتاب ملحق يهدف إلى تبيان بعض القضايا المتعلقة بشخصيّة من شخصيات القدريّة المفكرين وهو غيلان الدمشقي، وخاصة تلك القضايا المتعلقة بحياته وإعدامه في زمن خلافة هشام بن عبد الملك (١٢٥). قال محقّق الكتاب: وتدلّ معظم الروايات على أنّها أفاصيص موضوعه اختلقتها روايتها ليرهنوا على أنّ غيلان كان خارجاً عن الجماعة، و أنّ حججه كانت غير مقنعة، وأنّ السلطة السياسيّة كانت على حقّ عندما أعدمته. و هذا كلّ مما يجعل استخلاص ما حدث على وجه الدقّة أمراً صعباً، على أنّي حاولت توضيح الأمر بمعلومات استقيتها من كتاب «أنساب الأشراف» للبلاذري، بالإضافة إلى المصادر الأخرى (١). _____ ١. بدايات علم الكلام في الاسلام: رسالتان في الرد على القدرية مع ملحق في أخبار غيلان الدمشقي حققها وترجمها وعلّق عليها يوسف فان أسّ نشرها المعهد الالماني للأبحاث الشرقية في بيروت. وقد وقفنا على تصوير الرسالتين الاولين دون الملحق واكتفينا ببيان كلام المحقّق.

(١٢٤) خاتمة المطاف

قد تكرر لفظ «القدرية» في كلمات أهل الحديث و المتكلمين و مؤلفي الفرق و الملل و النحل، و رويت حولها أحاديث و هي إحدى المصطلحات الدارجة بينهم، و تحاول كل طائفة أن تتبرأ منها و تتهم مخالفيها بها. ولأجل إكمال البحث نتحدث عن سند الحديث أولاً، و دلالة ثانياً على وجه الإجمال، و إليك متن الحديث بصورة: ١- روى أبو داود عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم قال: «القدرية مجوس هذه الأمة إن مرضوا فلا تعودوهم و إن ماتوا فلا تشهدوهم». ٢- و روى أيضاً عن عبد الله بن عباس (١) أن النبي صلى الله عليه و آله و سلم قال: «لا تجالسوا أهل القدر ولا تفاتحوهم». ٣- روى الترمذي عن عبد الله بن عباس قال: قال رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم: «صنفان من أمتي ليس لهم في الإسلام نصيب: المرجئة، و القدرية» (٢). إذا عرفت متن الحديث فإن الكلام يقع في موردين: الأول: في سند الحديث. فهل روى بسند صحيح يمكن الاحتجاج به أو لا؟ الثاني: فما هو المقصود من القدرية على فرض صحته؟ أما من ناحية السند، فيكفي في ضعف الأول ما قاله المنذرى: «إنه منقطع لأنه يرويه سلمة بن دينار عن ابن عمر، و لم يدركه، و قد روى عن ابن عمر من طرق لا يثبت منها شيء». و يكفي في ضعف سند الثاني وجود «حكم بن شريك الهذلي البصري» فيه و هو مجهول لم يعرف. ١. كذا في جامع الأصول و لكن في سنن أبي داود، «عمر بن الخطاب» مكان «عبد الله بن عباس»، لاحظ: ج ٤، ص ٢٢٨، الحديث ٤٧١٠. ٢. جامع الأصول: ج ١٠ ص ٥٢٦.

(١٢٥)

و في ضعف سند الثالث وجود «محمد بن فضيل بن غزوان» و هو ضعيف (١). أضف إلى ذلك أن جمعاً من الحفاظ عدوا أصل الحديث من الموضوعات. منهم سراج الدين القزويني قال: إنه موضوع و تعقبه ابن حجر (٢). و قال أبو حاتم: «هذا الحديث باطل»، و قال النسائي: «هذا الحديث باطل كذب»، و قال ابن الجوزي: «حديث لعن القدرية لا شك في وضعه» (٣). هذا وضع السند، و أما الدلالة، فقد اختلف النظر في مفاده، كل من المجبرة و العدلية يتبرأ منه، و يريد تطبيقه على خصمه. فأهل الحديث و الحشوية و السلفية و الأشعرية الذين يتسمون بسمه الجبر الجلي أو الخفي، يفسرون القدرية بفساد القدر، من باب إطلاق الشيء و إرادة نقيضه، و المعتزلة و أسلافهم، أعنى دعاة الحرية و الاختيار يتهمون الجبرية بالقدرية، لأنهم قائلون بالقدر و التقدير، و أن كل شيء يتحقق بتقدير من الله سبحانه و لا محيص عما قدر و قضى. و هناك كلمة للعلامة محمد بن علي الكراچكي (م ٤٤٩) من تلاميذ الشيخ المفيد لا بأس بنقلها، قال: «و لم نجد في أسماء الفرق ما ينكره أصحابه و يتبرأ منه سوى القدرية». فأهل العدل يقولون لأهل الجبر: أنتم «القدرية»، و أهل الجبر يقولون لأهل العدل: «أنتم القدرية»، و إنما تبرأ الجميع من ذلك لأنهم رووا - من طريق أبي هريرة - عن النبي صلى الله عليه و آله و سلم أنه لعن القدرية و قال: «إنهم مجوس هذه الأمة إن مرضوا فلا تعودوهم، و إن ماتوا فلا تشهدوهم» (٤). و قد حاول الأشعري تطبيق الحديث على المعتزلة و قال: «زعمت القدرية - يريد بها المعتزلة و أسلافهم - أننا نستحق اسم القدر، لأننا نقول: إن الله عز و جل قدر الشر _____ ١. جامع الأصول: ج ١٠ ص ٥٢٦. ٢. جامع الأصول: ج ١٠ ص ٥٢٦. ٣. الموضوعات لابن الجوزي: ج ١ ص ٢٧٥ - ٢٧٦ و اللثالي المصنوعة للسيوطي، ج ١، ص ٢٥٨. ٤. كنز الفوائد: ج ١ ص ١٢٣ ط بيروت.

(١٢٦)

و الكفر، فمن يثبت القدر كان قدرياً دون من لم يثبت. ثم أجاب عن استدلال المعتزلة و قال: «القدرى من يثبت القدر لنفسه دون ربه عز و جل، و أنه يقدر أفعاله دون خالقه، و كذلك هو في اللغة، لأن الصانع هو من زعم أنه يصوغ دون من يقول إنه يصاغ له، فلما كانت المعتزلة تزعم أنهم يقدرون أعمالهم و يفعلونها دون ربهم، و جب أن يكونوا قدرية، و لم تكن نحن قدرية لأننا لم نضف الأعمال إلى أنفسنا دون ربنا و لم نقل: إننا نقدرها دونه. قلنا إنك تقدر لنا» (١). يلاحظ عليه: أن القضاء و القدر من الكلمات الواردة في الكتاب و السنة بكثرة. و الفاعل في الجميع هو الله سبحانه و تعالى، لا الإنسان قال تعالى: (والمذى قدر فهدى) (الأعلى-٣) و قال: (إننا كل شيء خلقناه بقدر) (القمر/٤٩). فلو أطلق «القدرية» يراد به المعتقد لما جاء في المصدرين من قضاء الله و قدره، لا المعتقد بأن

الإنسان هو الذي يقدّر أفعاله و أعماله. وأعجب من ذلك قياسه اسم الفاعل على المصادر المنسوبة، فالأول كالصائغ يراد منه الفاعل أى من يصوغ، دون الثانية. بل يراد منها المعتقد بالمصدر الذى نسب إليه، كالجبريّة: من يعتقد بالجبر، والعدليّة: من يعتقد بالعدل، وهكذا. ثم إن هنا محاولات أخرى لأجل تطبيق الحديث على عقيدة دعاء الحرّيّة والاختيار غير ما عرفته من كلام الأشعرى من أنّ الإنسان هو المقدر لأعماله، كما عرفت ضعفه وإليك بيانها: ١- القدريّة منسوبة إلى «القدرة» بمعنى الاستطاعة، فمن قال بتأثير قدرة الإنسان في فعله و أنّها المصدر له، فهو قدرى. يلاحظ عليه: أنّه لو صحّ هذا الوجه لوجب ضمّ الفاء دون فتحها، والمشهور هو الأول ولم يسمع الثانى. _____ ١. الابانة: ص ١٤٦.

(١٢٧)

أضف إليه أنّ المناسب على هذا الوجه هو التعبير «بالقادرية» لا- «القدرية» بضمّ الفاء الذى هو غير مأنوس للأذهان و الأفهام. ٢- إنّ الحديث من باب إطلاق الشىء و إرادة نقيضه، أى نفاة القدر و منكروه، وسيأتى فى حديث أحمد ما يوافق ذلك. يلاحظ عليه: أنّه لم ير مثله فى أمثاله، فلا تطلق الجبريّة، ولا العدليّة على نفاة الجبر والعدل. أضف إليه أنّه لم يظهر من هؤلاء - أعنى معبداً الجهنى ولا غيلان الدمشقى - إنكار التقدير بالمعنى الصحيح، غير المنافى للحرّيّة والاختيار، فإذا أردنا أن نعرف مذهبهم فى مجال القضاء و القدر، فيلزم علينا الرجوع إلى مذهب خصومهم، فإنّ الأمور تعرف بأضدادها، و حاشا أن يكون المسلم الواعى منكراً للقضاء و القدر الواردين فى الكتاب و السنّة، غير السالين للاختيار و الحرّيّة، غير المنافين لصحّة التكليف و بعث الرسل. و إنّما أنكروا القدر بالمعنى الذى كان البلاط و مرتزقته ينتحلونه لتبرير أعمالهم الإجرامية، ولا يرون للإنسان ولا لأنفسهم أيّة مسؤوليّة فيها، و يرفعون عقيرتهم بأنّ كلّ ما فى الكون من خير و شرّ، و كظّة و سغب، إنّما يرجع إلى إرادته سبحانه. فلا يصحّ الاعتراض على جوع المظلوم و شبع الظالم. و هؤلاء الأحرار قد قاموا فى وجه الأُمويين و أنكروا القدر بهذا المعنى الذى يعرف الإنسان كالريشه فى مهبّ الريح. ونفى القدر بهذا المعنى، غير نفيه بالمعنى الصّحيح سواء فسّر بالعلم و الإرادة الأزلين، أم بتقدير الأشياء و القضاء على وجودها و تقدير الإنسان بينهما موجوداً مختاراً مسؤولاً عن فعله، و القضاء على ما يصدر منه بهذه الصورة على ما أوضحناه فى محلّه. ٣- ما نقله الشيخ أبو زهرة عن الشيخ مصطفى الصبرى شيخ إسلام (تركيا) السابق وهو مقارنة رأيهم بعض عقائد المجوس، فالمجوس ينسبون الخير إلى الله و الشرّ إلى الشيطان و كذلك هؤلاء القدريّة يفرقون بين الخير و الشرّ فيسندون الخير إلى الله (١٢٨)

و الشرّ إلى الشيطان(١). يلاحظ عليه: أنّ نسبة التثوية بالمعنى الذى ذكره شيخ إسلام تركيا إلى المعتزلة رجم بالغيب، فإنّ المعروف من مذهب المعتزلة فضلاً عن أسلافهم هو نسبة الخير و الشرّ إلى الإنسان نفسه لا التفرقة بينهما. وهذا كلام قاضى القضاء عبد الجبار، يمنع بتاتاً عن انتساب فعل الإنسان إلى الله خيره و شرّه و يقول: «إنّ أفعال العباد لا يجوز أن توصف بأنّها من الله و من عنده و من قبله، وذلك واضح، فإنّ أفعالهم حدثت من جهتهم و حصلت بدواعيهم و قصودهم، واستحقّوا عليها المدح و الذمّ، والثواب و العقاب فلو كانت من جهته تعالى أو من عنده أو من قبله لما جاز ذلك...»(٢). هذا بعض الكلام حول الحديث و مفاده و من أراد البسط والاستيعاب فعليه المراجعة إلى «شرح الأصول الخمسة» ص ٧٧٢ - ٧٧٨، و شرح التجريد للعلامة الحلى، ص ١٩٦، ط صيدا و شرح المقاصد للتفتازانى ج ٢، ص ١٢٢ و التمهيد للباقلانى الفصل الثامن والعشرين». ولو أنّ الرسول يعدّ القدريّة فى هذا الحديث مجوس هذه الأُمّة، ففى بعض ما روى عن ابن عمر عن الرسول صلى الله عليه و آله و سلّم عدّت نفاة القدر مجوس الأُمّة، وإليك نزرّاً منه: روى أحمد فى مسنده عن ابن عمر عن النّبى صلى الله عليه و آله و سلّم أنّه قال: «لكلّ أُمّة مجوس، و مجوس أُمّتى الذين يقولون لا قدر، إن مرضوا فلا تعودوهم و إن ماتوا فلا تشهدوهم»(٣). و روى الترمذى و أبو داود عن نافع مولى ابن عمر أنّ رجلاً جاء ابن عمر فقال: «إنّ فلاناً يقرأ عليك السلام، فقال ابن عمر: بلغنى أنّه قد أحدث التكذيب بالقدر، _____ ١. تاريخ المذاهب الاسلاميّة: ج

١ ص ١٢٤. ٢. شرح الأصول الخمسة: ص ٧٧٨. ٣. مسند أحمد: ج ٢ ص ٨٦.

(١٢٩)

فإن كان قد أحدث فلا تقرأ مني السلام فإني سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: «ويكون في هذه الأمة، أو في أمتي - الشك منه - خسف و مسخ و ذلك بالمكذبين بالقدر» (١). ولا يخفى وجود التعارض الصريح بين كون القدرية مجوس الأمة، و كون نافي القدر مجوسها. و تفسير الأول بنفاه القدر تفسير بلا دليل، بل تفسير على خلاف اللغة والعرف. و يكفي في ضعف الحديث الثاني أنه وقع التأكيد و صدر الشك في القدر في العصور الماضية، ولم يعم الخسف و المسخ للمكذبين و الشاكين فيه. إن السابر في كتب الحديث والتاريخ والملل والنحل يرى العناية التامة من أصحاب الحديث و غيره لمسألة القدر. و قد كانت تحتل في تلك العصور، المكانة العليا بين المسائل العقيدية حتى كان مدار الإيمان و الكفر فكان الميثب مؤمناً و النافي كافراً. هذا مع أن الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم كان يقبل إسلام آلاف القائلين بالشهادتين من دون أن يسألهم ولو في مورد عن القضاء و القدر، وأنه هل يعتقد القائل، بأن الله سبحانه يقدر أفعال الإنسان و أعماله، فيحكم عليه بالإسلام أو لا، فيحكم عليه بالكفر. إذن فما معنى هذه العناية الحادثة بعد رحلة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم بهذه المسألة؟ أليس هذا يدفع الإنسان إلى القول بأنها كانت مسألة مستوردة، زرعها الأخبار و الزهبان، و غذتها السلطة الأموية و ... وبالتالي شق بها عصا المسلمين و صاروا يكفر بعضهم بعضاً. هذا و إن الشيخ البخاري يروي عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: «بنى الإسلام على خمس، شهادة أن لا إله إلا الله و أن محمداً رسول الله، و إقام الصلاة، و إيتاء الزكاة و الحج و صوم رمضان» (٢). ————— ١. جامع الأصول: ج ١٠ ص ٥٢٦ - ٥٢٧. ٢. صحيح البخاري: ج ١ ص ٧ من كتاب الإيمان.

(١٣٠)

وروى عبادة بن الصامت و كان شهد بدرًا و هو أحد النقباء ليلة العقبة: أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال - وحواله عصابة من أصحابه -: «بايعوني على أن لا تشركوا بالله شيئاً و لا تسرقوا و لا تزنوا و لا تقتلوا أولادكم و لا تأتوا بهتان تفترونه بين أيديكم و أرجلكم و لا تعصوا في معروف، فمن وفى منكم فأجره على الله و من أصاب من ذلك شيئاً فعوقب في الدنيا فهو كفارة له، و من أصاب من ذلك شيئاً ثم ستره الله، فهو إلى الله إن شاء عفا عنه و إن شاء عاقبه» فبايعناه على ذلك (١). فلو كان للاعتقاد بالقدر، تلك المكانة العظمى، فلماذا لم يذكره رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في مورد، ولماذا تركه سبحانه عند أمره رسوله بأخذ البيعة عن النساء؟ (٢) كل ذلك يشرف الإنسان على القطع بأن البحث عن القدر و المغالاة فيه، كان بحثاً سياسياً وراءه غاية سياسية لأصحاب السلطة و الإدارة. و إلا فلا وجه لأن يتركه الوحي في أخذ البيعة عن النساء. و لا الرسول الاكرم صلى الله عليه وآله وسلم في عرض الإسلام و تبينه و قبوله من الآلاف المؤلفه من المتشرفين بالإسلام. رسائل ثلاث حول القدر

ولو طلب القارئ الكريم التعرّف على التشاجر الذي كان قائماً على قدم و ساق في بيان معنى القدر و أنه ماذا كان يراد منه، وأنه هل كان الاعتقاد به يوم ذاك ملازماً للجبر أو لا؟ فعليه بدراسة ثلاث رسائل في هذا المجال، تعدّ من بدايات علم الكلام في الإسلام و قد نشرت تلك الرسائل حديثاً وهي: ١- الرسالة المنسوبة إلى الحسن بن محمد بن الحنفية، و الرسالة كتبت بايحاء من الخليفة الأموي عبدالملك بن مروان (م ٨٦ هـ) و يرجع تاريخ تأليفها إلى عام ٧٣ هـ فيكون أقدم رسالة في هذا المجال إن صحّت النسبة إليه. ————— ١. صحيح البخاري: ج ١ ص ٨-٩ من كتاب الإيمان. ٢. الممتحنة / ١٢.

(١٣١)

٢- ما كتبه الخليفة الأموي عمر بن عبدالعزيز (م ١٠١ هـ) إلى بعض القدرية المجهول الهوية و قد جاء القدر في الرسلتين مساوفاً للجبر. و قد فرض الحاكم الأموي قديراً ينكر علمه سبحانه الأزلي بالأشياء و أفعال العباد، فيردّ عليه بحماس على نحو يستنتج منه الجبر، و الرسالة جديرة بالقراءة حتى يعلم أن الأمويين من صالحهم إلى طالحهم كيف شوّهوا الإسلام، و صاروا أصدق موضوع لقول القائل «ولولاكم لعم الإسلام العالم كله». و قد نشرت هذه الرسالة بصورة مستقلة. و طبعت ضمن ترجمة عمر بن عبدالعزيز في كتاب حلية الأولياء ج ٥ ص ٣٤٦-٣٥٣. ٣- ما كتبه الحسن بن يسار المعروف بالحسن البصري (م ١١٠ هـ) حيث إن الحجاج بن يوسف كتب إلى

الحسن: «بلغنا عنك في القدر شيء» فكتب إليه رسالة طويلة ذكر أطرافاً منها ابن المرتضى في المنية و الأمل ص ١٣-١٤. قال الشهر ستاني: «ورأيت رسالة (١) نسبت إلى الحسن البصري كتبها إلى عبدالملك ابن مروان و قد سأله عن القول بالقدر والجبر. فأجابه فيها بما يوافق مذهب القدرية و استدلل فيها بآيات من الكتاب و دلائل من العقل. وقال: ولعلها لو اصل بن عطاء فما كان الحسن ممن يخالف السلف في أن القدر خيره و شره من الله تعالى. فإن هذه الكلمات كالمجمع عليها عندهم. والعجب أنه حمل هذا اللفظ الوارد في الخبر على البلاء و العافية، والشدة والرشاء، والمرض والشفاء، والموت والحياة، إلى غير ذلك من أفعال الله تعالى دون الخير والشر، والحسن والقيح، الصادرين من اكتساب العباد. وكذلك أورده جماعة من المعتزلة في المقالات عن أصحابهم» (٢). ولا وجه لما احتمله من كون الرسالة لو اصل، إلا تصلبه في مذهب الأشعرى و أن فاعل الخير والشر مطلقاً - حتى الصادر من العبد - هو الله سبحانه دون العبد، ومن _____ ١. نقل القاضي عبد الجبار نص الرسالة في كتابه «فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة» ص ٢١٥ - ٢٢٣. الملل والنحل ج ١ ص ٤٧، لاحظ نص الرسالة في الجزء الأول من هذه الموسوعات ثم اقص.

(١٣٢)

كان هذا مذهبه، يستبعد أن ينسب ما في الرسالة إلى الحسن البصري - ذلك الإمام المقدم عند أهل السنة - وأما على المذهب الحق من أن الفاعل الحقيقي لأفعال الإنسان هو نفسه، لا - على وجه التفويض من الله إليه، بل بقدره مفاضة منه إليه في كل حين، واختيار كوّنت ذاته به، و حرية فطرت بها فالفعل فعل الإنسان، وفي الوقت نفسه فعل الله تسيباً، بل أدق وأرق منه كما حقق في محله. وأخيراً نلفت نظر القارئ إلى ما كتبه كافي الكفاة الصحاح إسماعيل بن عباد (ت: ٣٢٦ - م - ٣٨٥) في الرد على القدرية أسماها «الابانة عن مذهب أهل العدل بحجج القرآن والعقل». وبما أن هذه الرسالة طريفة في بابها تأتي بنص ما يخص برد القدرية، ويريد من هذه اللفظة القائمين بالقدر على وجه يستلزم الجبر و إليك نصها: رسالة الصحاح في الرد على القدرية (المجبرة)

زعمت المجبرة القدرية: أن الله يريد الظلم والفساد، ويحب الكفر والعدوان، ويشاء أن يشرك به ولا يعبد، ويرضى أن يجحد و يسب و يشتم، وقالت العدلية: بل الله لا يرضى إلا الصيلاح و لا يريد إلا الاستقامة والسداد، وكيف يريد الفساد و قد نهى عنه و توعد، وكيف لا يريد الصيلاح و قد أمر به ودعا إليه، ولو لم يفعل العباد إلا ما أراد الله تعالى لكان كلهم مطيعاً لله تعالى، فإن كان الكافر قد فعل ما أراد منه مولاه فليس بعاص، وأطوع ما يكون العبد لمولاه إذا فعل ما يريده، وأيضاً فليس بحكيم من أراد أن يشتم، ولم يرد أن يعظم، ورضى أن تجحد نعمه، وأحب أن لا تشكر مننه، قال الله تعالى: (وَمَا اللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِلْعِبَادِ) (١) وقال تعالى: (وَلَا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ) (٢) _____ ١. المؤمن / ٣١. ٢. الزمر / ٩.

(١٣٣)

وقال تعالى: (وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفُسَادَ) (١) وقال تعالى في تكذيب من زعم أن الكفار كفروا بمشيئة الله: (سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَمْنَا مِنْ شَيْءٍ كَمَا دَلَّكَ - إلى قوله - وَإِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ) (٢) أي تكذبون. فإن قالوا: وقال الله (وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ) (٣) فقل: هذه الآية وردت على الخير دون الشر. وقال تعالى: (لِمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَسْتَقِيمَ * وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ) (٤) وقال تعالى في سورة أخرى: (فَمَنْ شَاءَ اتَّخَذْ إِلَىٰ رَبِّهِ سَبِيلًا * وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ) (٥). فإن قالوا: لو أراد من العبد شيئاً ولم يفعل لكان العبد قد غلبه، فهذا ينقلب في الأمر، لأنه قد خولف ولم يكن مغلوباً، وكذلك الارادة. ألا ترى إلى من قال و أراد من مملوك شيئاً ولم يفعله، وأمر آخر بفعل فخالف لكان المخالف في الأمر أعظم في النفوس عصياناً، كلاً... بل هو الغالب، و إنما أمهل العصاة حتماً ولم يجبرهم على الإيمان، لأن المكرة لا يستحق ثواباً، بل أزاح عنهم، وأقدرهم و أمكنهم، فمن أحسن في ثوابه، ومن أساء في عقابه، ولو شاء لأكرههم على الإيمان أجمعين كما قال تعالى: (وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَأَمَنَّ مِنَ فِي الْأَرْضِ كُلَّهُمْ جَمِيعاً أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ) (٦) وكقوله تعالى: (وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا - إلى قوله - أَجْمَعِينَ) (٧) وقال تعالى: (لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ) (٨). وزعمت القدرية: أن الله تعالى خالق الكفر و فاعله، و منشئ الزنا و مخترعه

ومتولّى القيادة و موجدّها، ومبتدع السرقة و محدثها، و كلّ قبائح العباد من صنّعتّه، و كلّ تفاوت فمن عنده، و كلّ فساد فمن تقديره، و كلّ خطأ فمن تدبيره. فإن قالوا على سبب التلبّيس: إنّ العبد يكتسب ذلك، فإذا طولبوا بمعنى _____ ١. البقرة / ٢٠٥. ٢. الأنعام / ١٤٨. ٣. الدهر / ٣٠. ٤. التكوير / ٢٨ - ٢٩. ٥. الدهر / ٢٩. ٦. يونس / ٩٩. ٧. السجدة / ١٣. ٨. البقرة / ٢٥٦. (١٣٤)

الكسب لم يأتوا بشيء معقول، وقالت العدليّة: معاذ الله أن يكون فعله إلاّ حكمه و حقّاً، و صواباً و عدلاً، فالزنا فعل الزاني انفراداً بفعله، فكلّ قبيح منسوب إلى المذموم به، و إنّما تولّى المذممة العاصي، إذ باع الآخرة بالدنيا، ولم يعلم أنّ ما عند الله خير وأبقى، ولو كان قد خلق أعمال العباد لما جاز أن يأمر بها وينهاهم عنها كما لم يجز أن يأمرهم بتطويل جوارحهم و تقصيرها، إذ خلقها على ما خلقها، ولو خلق الكفر لما جاز أن يعيب ما خلق، ولو كان فاعل الكفر لما جاز أن يذمّ و يعيب ما خلق و يذمّ ما فعل، ولو كان مخترع الفساد لما جاز أن يعاقب على ما اخترع، ولا تنفكّ القبائح من أن تكون من الله تعالى فلا حجّة على العبد، أو من الله و من العبد فمن الظلم أن يفرده بعقاب ما شارك في فعله، أو من العبد فهو يستحقّ العقاب، وقال تعالى: (يَلْوُونَ أَلْسِنَتَهُم بِالْكِتَابِ إِلَى قَوْلِهِ - وَهُمْ يَعْلَمُونَ) (١) (فلو كان لوى ألسنتهم من خلق الله تعالى لما قال: (وما هو من عند الله) (٢). و بعد، فالكفر قبيح و أفعال الله حسنة، فعلنا أنّ الكفر ليس منها، و هكذا أخبر تعالى بقوله: (الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ) (٣) و قوله تعالى: (صُنِعَ اللَّهُ لِدَىٰ أَلْتَقَنَ كُلَّ شَيْءٍ (٤)). فإن سألوا عن قوله تعالى: (وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ) (٥) فقل: هذه الآية لو تلوتم صدرها لعلمتم أن لا حجّة لكم فيها، لأنّه تعالى أراد بالأعمال هيهنا الأصنام، والأصنام أجساد، وليس من مذهبنا أنّا خلقنا الأصنام، بل الله خلقها، ألا ترى أنّه قال تعالى: (أَتَعْبُدُونَ مَا تَحْتُونَ * وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ) (٦). فإن قالوا: (لا يُسْتَلُّ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُشَآلُونَ) (٧) فقل: إنّ أدلّ على العدل، لأنّ العباد يسألون عن أفعالهم لما كان فيها العيب و الظلم و القبيح، والله تعالى لما كانت أفعاله كلّها حسنة لا قبيح فيها، و عدلاً لا ظلم معها، تنزّه عن أن يسأل، ولم يرد بهذا ما _____ ١. آل عمران / ٧٨. ٢. آل عمران / ٧٨. ٣. السجدة / ٧. ٤. النمل / ٨٨. ٥. الصافات / ٩٦. ٦. الصافات / ٩٥ - ٩٦. ٧. الأنبياء / ٢٣.

(١٣٥)

تريده الفراعنة إذ قالت لرعيّتها: وقد سألناكم فلا تسألونا لم أظلمكم وأفسقكم (كذا)، كلاً... فإنّه تعالى لم يدع للسؤال موضعاً بإحسانه الشامل، و عدله الفاضل، و لولا ذلك لم يقل: (لئلا يكون للناس على الله حجّة بعد الرسل) (١) فنحن نقول: إنّ أفعالنا الصالحة من الله ليس بمعنى أنّه فعلها، و كيف يفعلها و فيها خضوع و طاعة، و الله تعالى لا يكون خاضعاً ولا مطيعاً، بل نقول: إنّها منه، بمعنى أنّه مكنّ منها، و دعا إليها و أمر بها و حرّض عليها، و نقول: إنّ القبائح ليست منه لأنّه نهى عنها، و زجر و توعد عليها، و خوّف منها و أنذر، و نقول: إنّها من الشيطان بمعنى أنّه دعا إليها و أغوى، و متى في الغرور (وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ) (٢) (أَنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَ الْإِحْسَانِ - إِلَى قَوْلِهِ - لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ) (٣) و قال تعالى في صفة الشيطان: (يَعِدُّهُمْ وَيَمْنِيهِمْ وَمَا يَعِدُهُمُ الشَّيْطَانُ إِلَّا غُرُوراً) (٤). فإن قالوا: فقد قال تعالى: (كُلُّ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ) (٥) قلنا: معنى الآية غير ما قدّرت و لو قدّرتها كما نقدّر لعلمت أن لا حجّة فيها لك، لأنّه تعالى يقول: (وَإِنْ تُصِبْهُمْ حَسَبَهُ يَقُولُوا هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ - إِلَى قَوْلِهِ - قُلْ كُلُّ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ) (٦) فإنما هذا في الكفّار حيث تطيروا بنبيّ الله - عليه السلام - و كانوا إذا أتاهم الخصب يقولون هذا من عند الله و إذا أتاهم الجذب يقولون: هذا من عندك، كما قال تعالى: (وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُوا بِمُوسَىٰ وَمَنْ مَعَهُ - إِلَى قَوْلِهِ - لا يَعْلَمُونَ) (٧) فيبين الله تعالى أنّ ذلك كلّ - يعنى الخصب و الجذب - من عنده، إلاّ أنّه لم يقل: و إن تصبهم سيئه يقولوا هذه من عندنا على ما تذكره المجبّرة و قد دلّ الله على بطلان قولهم: (مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَبَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَ مَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ) (٨). و زعمت المجبّرة قدريّة أنّ الله خلق أكثر العباد للنار، و خلقهم أشقياء بلا - ذنب _____ ١. النساء / ١٦٥. ٢. فصلت / ٤٦. ٣. النحل / ٩٠. ٤. النساء / ١٢٠. ٥. النساء / ٧٨. ٦. النساء / ٧٨. ٧. الاعراف / ١٣١. ٨. النساء / ٧٩.

(١٣٦)

ولا جرم، وغضب عليهم و هو حليم من غير أن يغضبوه، وخذلهم من قبل أن يعصوه، وأضلهم عن الطريق الواضح من غير أن خالفوه، وقالت العدليّة: خلق الله الخلق لطاعته، ولم يخلقهم لمخالفته، وأوضح الدلالة والزّسل لصالح الجماعة، ولم يضلّ عن دينه و سبيله. وكذا أخبر بقوله تعالى: (وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ) (١) وكيف يمنع إبليس من السّجدة ثم يقول: (مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِإِيدِي) (٢). فإن سألوا عن قوله تعالى: (وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِنَ الْجِنَّ وَالْإِنْسِ) (٣) قيل: «لام العاقبة» معناها أنّ مصيرهم إلى النار، كما قال تعالى: (فَالْتَفَتَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيُكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا) (٤) و إن كانوا التقطوه ليكون لهم قرّة عين، وقد بين ذلك بقوله تعالى: (وَقَالَتِ امْرَأَتُ فِرْعَوْنَ قُرَّتُ عَيْنِي لِي وَلَمَكْ) - إلى (٥) آخره - وكذلك الجواب بقوله تعالى: (أَنْتُمْ نُفُلَى لَهُمْ لِيُزَادُوا إِثْمًا) (٦). وزعمت المجبّرة القدريّة أنّ الله يضلّ أكثر عباده من دينه، فأنه ما هدى أحداً من العصاة إلى ما أمرهم به، وأنّ الأنبياء - عليهم السلام - أراد الله بيعتهم الزيادة في عمى الكافرين، وقالت العدليّة: أنّ الله لا يضلّ عن دينه أحداً، ولم يمنع أحداً الهدى البّدى هو الدلالة، وقد هدى ومن لم يهتد فسوء اختياره غوى. قال الله تعالى: (وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَى عَلَى الْهُدَى) (٧) على أنّا نقول أنّ الله يضلّ من شاء ويهدى، و أنّه يضلّ الظالمين عن ثوابه وجنّاته، وذلك جزاء على سيئاتهم، وعقاب على جرمهم، قال الله تعالى: (وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ - إِلَى قَوْلِهِ - أُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ) (٨) فأما الضلال عن الدين فهو فعل شياطين الجنّ والإنس، ألا ترى أنّ الله تعالى ذمّ عليهم فقال: (وَأَضَلَّهُمُ السَّامِرِيُّ) (٩) وقد حكى عن أهل النار أنّهم يقولون: _____ ١. الذاريات / ٥٦. ٢. ص / ٧٥. ٣. الأعراف / ١٧٩. ٤. القصص / ٨. ٥. القصص / ٩. ٦. آل عمران / ١٧٨. ٧. فصلت / ١٦. ٨. البقرة / ٢٦ - ٢٧. ٩. طه / ٨٥. (١٣٧)

(وَمَا أَضَلْنَا إِلَّا الْمُجْرِمُونَ) (١) وما يقولون: وما أضلنا إلا - ربّ العالمين. وقالت المجبّرة القدريّة: أنّ الله كلّف العباد ما لا يطيقون، وذلك بادعائها أنّ الله خلق الكفر في الكفار، ولا يُقدرهم على الإيمان ثمّ يأمرهم به، فإذا لم يفعلوا الإيمان التّدى لم يُقدره عليهم، وفعلوا الكفر البّدى خلقه فيهم، وأراده منهم، وقضاه عليهم، عاقبهم عذاباً دائماً. وقالت العدليّة: معاذ الله! إنّ الله لا يكلف العباد ما لا يتّسعون له (الوسع: دون الطاقة) إذ تكليف ما لا - يطاق ظلم و عبث، و أنّه لا - يظلم ولا يعبث ولو جاز أن يكلف من لا يُقدره على الإيمان لجاز أن يكلف من لا مال له باخراج الرّكّاء، وأن يكلف المُقعد بالمشى والعدو وقال تعالى: (لا يكلف الله نفساً إلاّ وسعها) (٢) فهو لا - يكلف من لا يستطيع قبل الفعل أن يفعل، قال تعالى: (ولله على النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مِنَ اسْتِطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً) - إلى آخره (٣) - فهو يأمر بالحجّ قبل الحجّ، فكذلك استطاعته قبل أن يحجّ، ولو لم يستطيعوا الإيمان لم يقل لهم: (فَأَيُّنَ تَذْهَبُونَ) (٤) ولو نصرهم على الإفك لم يقل: (فَأَنَّى يُؤْفَكُونَ) (٥). و ادعت المجبّرة أنّ الأقدار المذمومة حتم من الله، ونفيها عنه سبحانه، لأنّ تقديره لا يكون باطلاً ولا متناقضاً، فلمّا وجدنا الأشياء المتناقضة الباطلة علمنا أنّه لا يقدرها و كفى القدريّة إذا أثبتوا ما تنازعنا فيه و نفيها، ولو جاز لجاز أن يكون من ينفي التنصير نصرانياً، ومن ينفي التهود يهودياً. فإن قالوا: إنكم أثبتتم ذلك لأنفسكم، ومثبت الشيء لنفسه أولى ممّن ينسبه إليه، فالجواب: أنّ التنازع بيننا لم يقع في كوننا قادرين، فأنما تنازعنا في أنّ الأقدار المذمومة تثبت لله سبحانه و تعالى أو ينزّه عنها، فأثبتوها إن كنتم قدريّة. _____ ١. البقرة / ٢٨٦. ٢. الشعراء / ٩٩. ٣. آل عمران / ٩٧. ٤. التكوير / ٢٦. ٥. العنكبوت / ٦١.

(١٣٨)

وبعد: فلو كان من أثبتها لنفسه قدرياً لكان على زعمكم قد أثبتته الله لنفسه فهو قدرى و بعد هذا القول، فلو كان هذا اسم ذمّ فهو لكم أليق، لأنكم فعلتم القبائح وأضفتموها إلى الله تعالى البرىء منها، وقد قال عزّ من قائل: (وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِ بَرِيئًا) - إلى آخرها - (١). تمّ الكلام في القدريّة _____ ١. النساء / ١١٢.

(١٣٩)

الجهميّة

الجهميّة

الحركات الرجعية

الحركات الرجعية ونعني بها الحركات الفكرية التي ظهرت بين المسلمين بين القرنين الثاني والثالث، وهي ترمي إلى إرجاع الأمة إلى العقائد السائدة في العصر الجاهلي بين المشركين وأهل الكتاب، من القول بالجبر والتجسيم إلى غير ذلك من البضائع الفكرية المستوردة منهم إلى أوساط المسلمين. ولأجل إيقاف القارئ على نماذج من هذه الحركات، نبحت عن عدّة مناهج زرعت شروراً في المجتمع الإسلامي، وبقيت آثارها إلى العصر الحاضر لكن بتغيير الاسم والعنوان، وتحت غطاء مخدع. والسبب الوحيد لبث هذه السموم هو إقصاء العقل عن ساحة العقائد وإخضاعه لكلّ رطب ويابس يتسم بسمه الحديث، وليس بحديث، بل يعدّ من مرويات العهدين وأقاصيص الأخبار والرهبان. وإليك بيان هذه الحركات واحدة تلو الأخرى: الجهميّة وسماتها: الجبر والتعطيل مؤسسها جهم بن صفوان السمرقندي (ت ١٢٨ هـ). قال الذهبي: «جهم بن صفوان، أبو محرز السمرقندي الضالّ المبتدع، رأس الجهميّة، هلك في زمان (١٤٠)»

صغارالتابعين، و ما علمته روى شيئاً، لكنّه زرع شراً عظيماً» (١). قال المقرئزي: «الجهميّة أتباع جهم بن صفوان الترمذي مولى راسب، و قتل في آخر دولة بني أمية، و هو: ١- ينفي الصفات الإلهية كلّها، ويقول: لا يجوز أن يوصف البارى بصفه يوصف بها خلقه. ٢- أن الإنسان لا يقدر على شيء و لا يوصف بالقدرة، و لا الإستطاعة. ٣- أن الجنة و النار يفنيان، و تنقطع حركات أهلها. ٤- أن من عرف الله و لم ينطق بالإيمان لم يكفر، لأن العلم لا يزول بالصمت، و هو مؤمن مع ذلك. و قد كفره المعتزلة في نفي الاستطاعة. و كفره أهل السنة بنفي الصفات و خلق القرآن و نفي الرؤية. ٥- وانفرد بجواز الخروج على السلطان الجائر. ٦- وزعم أن علم الله حادث لا بصفة يوصف بها غيره (٢). و قد ذكر ابن الأثير في حوادث سنة (١٢٨ هـ) كيفية قتله بيد نصر بن سيار، و من أراد فليرجع إليه (٣). و قد نسب إليه عبد القاهر البغدادي، أصولاً تقرب ممّا نسب إليه المقرئزي في خطه على ما عرفت. و قال: «وكان جهم مع ضلالاته التي ذكرناها يحمل السلاح و يقاتل السلطان ————— ١. ميزان الاعتدال: ج ١ ص ٤٢٦ رقم الترجمة ١٥٨٤. ٢. الخطط المقرئزية: ج ٣، ص ٣٤٩ ولاحظ ص ٣٥١. ٣. الكامل لابن الأثير: ج ٥ ص ٣٤٢ - ٣٤٥.»

(١٤١)

وخرج مع السريج بن حارث (١) على نصر بن سيار و قتله سلم بن أحوز المازني في آخر زمان بني مروان، و أتباعه اليوم (بناهند)، و خرج إليهم في زماننا إسماعيل بن إبراهيم بن كبوس الشيرازي الديلمي، فدعاهم إلى مذهب شيخنا أبي الحسن الأشعري، فأجابهم قوم منهم و صاروا مع أهل (٢) لسنة. و قد نسب إليه الشهرستاني عدّة أمور نذكر منها أمرين: ١- إن الإنسان لا يقدر على شيء، و لا يوصف بالإستطاعة و إنّما هو مجبور على أفعاله لا قدرة له، و الله هو الذي يخلق الأفعال فيه على حسب ما يخلق في سائر الجمادات، و تنسب إليه الأفعال مجازاً كما تنسب إلى الجمادات، كما يقال أثمرت الشجرة، و جرى الماء، و تحرك الحجر، و طلعت الشمس و غربت، و تغيّمت السماء و أمطرت، و اهترت الأرض و أنبتت، إلى غير ذلك، و الثواب و العقاب جبر. كما أن الأفعال كلّها جبر. قال: و إذا ثبت الجبر فالتكليف إذاً جبر. ٢- إن حركات أهل الخلد ينقطع، و الجنة و النار تفنيان بعد دخول أهلها فيهما، و تلذذ أهل الجنة بنعيمها، و تألم أهل النار بجحيمها، إذ لا تتصور حركات لا تتناهي آخراً، كما لا تتصور حركات لا تتناهي أولاً. و حمل قوله تعالى (خالدين فيها) على المبالغة و التأكيد دون الحقيقة في التخليد. كما يقال خلد الله ملك فلان، و استشهد على الانقطاع بقوله تعالى: (خالدين فيها ما دامت السموات و الأرض إلا ما شاء ربك) (هود / ١٠٧) فالآية اشتملت على شريطة و استثناء، و الخلود و التأييد لا شرط فيه و لا استثناء (٣). و قد نقل الشهرستاني عنه أموراً أخر، مضى بعضها في كلام غيره. أقول: قاعدة مذهبه أمران: ١. في

تاريخ الطبري: الحارث بن سريح وهو الصحيح. ٢. الفرق بين الفرق: ص ٢١٢. ٣. الملل والنحل: ج ١، ص ٨٧ - ٨٨.

(١٤٢)

الأول: الجبر ونفى الاستطاعة والقدرة، فالجهم بن صفوان رأس الجبر وأساسه، ويطلق عليه و على أتباعه الجبرية الخالصة في مقابل غير الخالص منها. قال الشهرستاني: «الجبر هو نفى الفعل حقيقته عن العبد وإضافته إلى الربّ تعالى، والجبرية أصناف، فالجبرية الخالصة هي التي لا تثبت للعبد فعلاً ولا قدرة على الفعل أصلاً. والجبرية المتوسطة هي التي تثبت للعبد قدرة غير مؤثرة أصلاً. فأما من أثبت للقدرة الحادثه أثراً ما في الفعل وسمى ذلك كسباً فليس بجبري» (١). يلاحظ عليه: أنّ الفرق الثلاث كلهم جبريون من غير فرق بين نافي القدرة والاستطاعة كما عليه «الجهم» أو مثبتها، لكن قدرة غير مؤثرة، بل مقارنة لإيجاده سبحانه فعل العبد وعمله، أو مؤثرة في اتّصاف الفاعل بكونه كاسباً و الفعل كاسباً، لما عرفت من أنّ القول بالكسب نظريّة مبهمه جداً لا ترجع إلى أصل صحيح، وأنّ القول بأنّه سبحانه هو الخالق المباشر لكلّ شيء لا يترك لنظريّة الكسب مجالاً للصحة، لأنّ الكسب لو كان أمراً وجودياً فالله هو خالقه و موجدّه (أخذاً بانحصار الخلق في الله)، وإن كان أمراً عدمياً اعتبارياً، فلا يخرج الفاعل من كونه فاعلاً مجبوراً (٢). وعلى أيّ تقدير، فالقول بالجبر وإذاعته بين الناس وانقيادهم له كان حركة رجعيّة إلى العصر الجاهلي، وقد كان الجبر سائداً على مشركي العرب وغيرهم (٣). الثاني: تعطيل ذاته سبحانه عن التوصيف بصفات الكمال و الجمال ومن هنا نجمت المعطلة. ولكنّه لم يتبيّن لي صدق ما نسبته إليه البغداديّ والشهرستاني من أنّه قال: لا يجوز أن يوصف البارئ تعالى بصفة يوصف بها خلقه، لأنّ ذلك يقتضى تشبيهاً، فنفي كونه حيّاً عالمّاً و أثبت كونه قادراً، فاعلاً، خالقاً، لأنّه لا يوصف شيء من خلقه بالقدرة والفعل والخلق (٤). ١ -

الملل والنحل: ج ١، ص ٨٦. ٢. راجع: الجزء الثاني من كتابنا هذا ص ١٣٠ - ١٥٣. ٣. راجع: الجزء الأول ص ٢٣٢. ٤. الملل والنحل:

ج ١ ص ٨٦.

(١٤٣)

وأظنّ أنّ مراده من قوله «بصفه يوصف بها خلقه» هي الصفات الخبرية، كاليد، والعين، والرجل، وما أشبهها، مما أصرّ أهل الحديث والحشوية على توصيفه سبحانه بها، بالمعنى اللغوي الملازم للتجسيم و التشبيه. هاتان قاعدتا مذهب الجهم، وأما غيرهما ممّا نسب إليه، فمشكوك جداً، وبما أنّه استدللّ لمذهبه في مورد عدم الخلود في الجنة والنار بما عرفت من الآيه، فنرجع إلى توضيح الآيه فنقول: جعل الجهم الاستثناء في الآيه دليلاً على عدم الخلود. يلاحظ عليه: أنّه استدللّ بالآيه على عدم الخلود بوجهين: الأول: تحديد الخلود بمدّة دوام السماوات والأرض وهما غير مؤيدتين بالضرورة قال سبحانه: (مَا خَلَقْنَا السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا إِلَّا بِالْحَقِّ وَأَجَلٍ مُّسَمًّى) (الأحقاف/٣) وقال تعالى: (وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ) (الزمر / ٦٧). الثاني: الاستثناء الوارد في الآيه من الخلود بقوله: (إِلَّا مَا شَاءَ رَبِّكَ) في كلا موردين: نعيم الجنة و عذاب الجحيم. أمّا الأول: فالإجابة عنه واضحة، لأنّ المراد من السماوات والأرض فيها، ليس سماء الدنيا و أرضها، بل سماء الآخرة و أرضها، والأوليتان فانيتان، والأخريتان باقيتان والله سبحانه يذكر للنظام الآخر أرضاً و سماءً غير ما في الدنيا. قال تعالى: (يَوْمَ تُبَدَّلُ الْأَرْضُ غَيْرَ الْأَرْضِ وَالسَّمَاوَاتُ وَبَرَزُوا لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ) (إبراهيم/٤٨) وقال حاكياً عن أهل الجنة: (وَقَالُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي صَدَقْنَا وَعَدَّهُ وَ أَوْرَثَنَا الْأَرْضَ نَتَبَوَّأُ مِنَ الْجَنَّةِ حَيْثُ نَشَاءُ) (الزمر/٧٤) فبالآخرة سماء و أرض، كما أنّ فيها جنّة و ناراً ولهما أهل، وتحديد بقاء الجنة والنار وأهلها بمدّة دوام السماوات والأرض راجع إلى سماء الآخرة و أرضها وهما مؤبدتان غير فانيتين، و إنّما تفنى سماء الدنيا و أرضها، وأمّا السماوات التي تظلّل الجنة مثلاً و الأرض التي تقلّها وقد أشرقت بنور ربّها فهما ثابتتان غير زائلتين. (١٤٤)

أضف إلى ذلك أنّه سبحانه وصف الجنة بأنّها عنده وقال: (مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ) (النحل/٩٦) فالجنة باقية غير فانية، ولا يفتقر عنها الجحيم ونارها. وأمّا الإشكال الثاني فالجواب عنه في مورد الجنة أوضح من الآخر، لأنّه يذكر فيها قوله (عَطَاءٌ غَيْرَ مَجْدُوذٍ) الظاهر في دوام النعمة وعدم تحقّق المشيئة. توضيح ذلك أنّه سبحانه يقول في مورد أهل النار: (فَأَمَّا الَّذِينَ شَقُوا فِى النَّارِ لَهُمْ فِيهَا

زَيْرٌ وَشَهِيقٌ * خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ (هود ١٠٦-١٠٧).
و يقول في أهل الجنة: (وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ عَطَاءٌ غَيْرٌ مَّجْدُودٌ)
(هود / ١٠٨).

ترى أنه سبحانه يذلل المشيئة في آية الجنة بقوله: (عَطَاءٌ غَيْرٌ مَّجْدُودٌ) (١) الدال على عدم انقطاع النعمة، وأن تلك المشيئة أي مشيئة الخروج لا تتحقق. وعلى كل تقدير، فالجواب عن الاستثناء في الآيتين هو أن الاستثناء مسوق لإثبات قدرة الله المطلقة، وأن قدرة الله سبحانه لا تنقطع عنهم بإدخالهم الجنة والنار، وملكه لا يزول ولا يبطل، وأن قدرته على الإخراج باقية، فله تعالى أن يخرجهم من الجنة وإن وعد لهم البقاء فيها دائماً، لكنه سبحانه لا يخرجهم لمكان وعده، والله لا يخلف الميعاد. نعم قوله سبحانه في آية النار (إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ) يشير إلى تحقق المشيئة في جانب النار كما في المسلمين العصاة دون المشركين والكفار. التطوير في لفظ «الجهمي» لما كان نفى الصفات عن الله، والقول بخلق القرآن ونفى الروية، مما نسب إلى _____ ١. مقالات الاسلاميين: ج ٢ ص ٤٩٤، والفرق بين الفرق ص ٢١١.

(١٤٥)

منهج الجهم وقد عرفت أساس مذهبه فيما مر، صار لفظ «الجهمي» رمزاً لكل من قال بأحد هذه الأمور، وإن كان غير قائل بالجبر ونفى القدر. ولأجل ذلك ربما تطلق الجهمية و يراد منها المعتزلة أو القدرية، وعلى هذا الأساس يقول أحمد بن حنبل: «والقرآن كلام الله ليس بمخلوق، فمن زعم أن القرآن مخلوق فهو جهمي كافر، ومن زعم أن القرآن كلام الله ووقف ولم يقل مخلوق ولا غير مخلوق، فهو أخبث من الأول، ومن زعم أن ألفاظنا بالقرآن وتلاوتنا له مخلوقه، والقرآن كلام الله، فهو جهمي، ومن لم يكفر هؤلاء القوم كلهم فهو مثلهم» (١). نعم، القوم وإن نسبوا إلى الجهم كون القرآن مخلوقاً، لكنه بعيد جداً، لأنه مات في آخر دولة الأمويين ولم تكن المسألة معنونة في تلك الأيام، وإنما طرحت في العصر العباسي خصوصاً في عصر المأمون. وقد ألف البخاري والإمام أحمد (٢) كتابين في الرد على الجهمية وعنيا بهم المعتزلة. والمعتزلة يتبرأون من هذا الاسم. ويتبرأ بشر بن المعتمر - أحد رؤساء المعتزلة - من الجهمية في ارجوزته إذ يقول: نفيهم عننا ولسنا منهم * ولا هم منا ولا نرضاهم إمامهم جهم وما لجهم * وصحب عمرو ذي التقى والعلم (٣) ويريد عمرو بن عبيد الرئيس الثاني للمعتزلة بعد واصل بن عطاء. وعلى كل تقدير، فعُدُّ المعتزلة «جهمية» ظلم واعتساف، ولم يذكر أحد من الجهم من رجالهم، وقد أرسل واصل بن عطاء، حفص بن سالم إلى خراسان، وأمره _____ ١. السنة لأحمد بن حنبل: ص ٤٩. ٢. طبع مع كتاب السنة له. ٣. فجر الاسلام: ص ٢٨٧ - ٢٨٨.

(١٤٦)

بلقائه فمناظرته وإنه لقيه في مسجد «ترفد» حتى قطعه (١). * * * مقاتل بن سليمان المجسم إن القضاء على العقل في ساحة العقائد، والاعتماد على النقل المحض - الذي انقطع أثره بعد رحلة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى عصر أبي جعفر المنصور - إلا شيئاً لا يذكر أريد هذه الحركات الرجعية لو لم نقل إنه أنتجها. ومن رافع ألوية التشبيه والتجسيم، وناقل أقاصيص الأخبار والرهبان في القرن الثاني، هو مقاتل بن سليمان الذي كان هو و جهم بن صفوان في مسألة التنزيه والتشبيه على طرفي نقيض، فالأول غلا - في التنزيه حتى عطل، وذاك غلا في الاثبات حتى شبه فهذا معطل وذاك مشبه، وقد ملئت كتب التفاسير بأقوال مقاتل وآرائه فليعرف القارئ مكانه في الوثائق وتنزيه الرب عن صفات الخلق. قال ابن حبان: «كان يأخذ من اليهود والنصارى في علم القرآن الذي يوافق كتبهم، وكان يشبه الرب بالمخلوقات، وكان يكذب في الحديث». قال أبو حنيفة: «أفرط جهم في نفى التشبيه، حتى قال إنه تعالى ليس بشيء، وأفرط مقاتل في الاثبات حتى جعله مثل خلقه». وقال وكيع: «كان كذاباً». وقال البخاري: «قال سفيان بن عيينة: سمعت مقاتلاً يقول: إن لم يخرج الدجال في سنة خمسين ومائة فاعلموا أنني كذاب» (٢). _____ ١. طبقات المعتزلة للقاضي عبد الجبار: ٩٧ - ١٦٣. ٢. لم يخرج الدجال في هذه السنة ولا بعدها، فهل يبقى الشك

في أنه كذاب؟ نعم، مات هو في تلك السنة فبموته مات الدجل والكذب القائم به.

(١٤٧)

وقال النسائي: «كان مقاتل يكذب». وقال الجوزجاني: «كان دجالاً جسوراً». سمعت أبا اليمان يقول: قدم هيهنا فلما أن صلى الإمام أسند ظهره إلى القبلة وقال: سلوني عمّا دون العرش، وحدثت أنه قال مثلها بمكّة، فقام إليه رجل، فقال: أخبرني عن التّملة أين أمعاؤها؟ تم الكلام في الجهميّة (١٤٨) (١٤٩)

الكراميّة

الكراميّة

الحركات الرجعيّة

وهذه الفرقة منسوبة إلى محمّد بن كرام السجستاني شيخ الكراميّة (م ٢٥٥). قال الذهبي: «ساقط الحديث على بدعته، أكثر عن أحمد الجوبباري ومحمّد بن تميم السعدي وكانا كذابين». قال ابن حبان: «خذل، حتّى التقط من المذاهب أردأها، ومن الأحاديث أوأها... وجعل الإيمان قولاً بلا معرفة». وقال ابن حزم: «قال ابن كرام: الإيمان قول باللسان، وإن اعتقد الكفر بقلبه فهو مؤمن. ومن بدع الكراميّة قولهم في المعبود تعالى إنّه جسم لا كالأجسام وقد سئقت أخبار ابن كرام في تاريخي الكبير. وله أتباع و مريدون وقد سجن في نيسابور لأجل بدعته ثمانية أعوام، ثم أخرج وسار إلى بيت المقدس، ومات بالشام سنة ٢٥٥ هـ» (١). يلاحظ عليه: أن ما أسماه مؤمناً سمّاه القرآن منافقاً. قال سبحانه (إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ) (المنافقون/١). _____ ١. ميزان الاعتدال: ج ٤ ص ٢١.

(١٥٠)

وقاعدته مذهبه التجسيم، وتوصيف الواجب بأمور حادثه، وكلّ ما يذكره أصحاب الملل والنحل يرجع إلى هذا الأصل، وأمّا أصنافهم فقد ذكر البغدادي أنّ للكراميّة بخراسان ثلاثة أصناف: حقائقيّة، والطرائقيّة و اسحاقية (١) وذكر الشهرستاني لها اثنتي عشرة فرقة وأنّ أصولها ستّة. وكانت الحركة الكراميّة، حركة رجعيّة بحثت حيث دعا أتباعه إلى تجسيم معبوده، وأنّه جسم له حدّ ونهاية من تحت والجهة التي منها يلقى عرشه. وقال البغدادي: وهذا شبيه بقول الثنوية: إنّ معبودهم المذى سمّوه نوراً، يتناهى من الجهة التي تلاقى الظلام وإن لم يتناه من خمس جهات. ومن عقائده: أنّ معبودهم محلّ للحوادث و زعموا أنّ أقواله و إراداته، و إدراكاته للمريثات، و إدراكاته للمسموعات، وملاقاته للصفحة العليا من العالم، أعراض حادثه فيه، وهو محلّ لتلك الحوادث الحادثه فيه (٢). ومن غرائب آرائه أنّه وصف معبوده بالثقل و ذلك أنّه قال في كتاب «عذاب القبر» في تفسير قول الله عزّ وجلّ: (إذا السماء انفطرت) : أنّها انفطرت من ثقل الرحمان عليها. إلى غير ذلك من المضحكات والمبكيات في الأصول والفقّه. وقد ذكر البغدادي آراءه الفقهيّة أيضاً و ذكر فيه قصّة عجيبة من أرادها فليرجع إليه (٣). إنّ للكراميّة نظريات في موضوعات آخر، ذكرها البغدادي، وقد بلغت جرأتهم في باب النبوة حتّى قال بعضهم: إنّ النّبى أخطأ في تبليغ قوله «ومناة الثالثة الأخرى» حتّى قال بعده: «تلك الغرائق العلى، وإنّ شفاعتها ترتجي» (٤). _____ ١. الفرق بين الفرق: ص ٢١٥. ٢. الملل والنحل: ج ١ ص ١٠٨. ٣. الفرق بين الفرق: ص ٢١٨ - ٢٢٥. ٤. الفرق بين الفرق: ص ٢٢٢.

(١٥١)

مع أنّ قصّة الغرائق اقصوصه ابتدعها قوم من أهل الضلالة وقد أوضحنا حالها في محاضراتنا باسم سيّد المرسلين صلى الله عليه وآله و سلم» فلاحظ. ونكتفى بهذا النزر في بيان عقائدهم وكلّها وليد إقصاء العقل والمنطق عن ساحة العقائد والاكتفاء بالروايات، مع ما فيها من أباطيل و ترهات وضعها الأعداء، واختلقها الأهواء فهي من أسوأ الحركات الرجعيّة، الظاهرة في أواسط القرن الثالث.

تم الكلام في الكرامية (١٥٢) (١٥٣)

الظاهرية (١)

الظاهرية (١)

الحركات الرجعية

وهذا المسلك الفقهي منسوب إلى داود بن علي الاصفهاني الظاهري (ت ٢٠٠ - م ٢٧٠) وسمع من سليمان بن حرب و أبي ثور. قال الخطيب: «كان إماماً ورعاً، زاهداً ناسكاً، وفي كتبه حديث كثير لكن الرواية عنه عزيزة جداً» (٢). وقال ابن خلكان: «كان من أكثر الناس تعصباً للإمام الشافعي وصنف في فضائله والثناء عليه كتابين، وكان صاحب مذهب مستقلّ و تبعه جمع كثير - يعرفون بالظاهرية - وكان ولده - أبو بكر محمّد - على مذهبه، وانتهت إليه رئاسة العلم ببغداد» (٣). وقد بسط الخطيب الكلام في تأريخه ونقل بعض ما رواه وأشار إلى جوانب من حياته (٤). _____ ١. التعرض للمذهب الظاهري في المقام مع أنه مذهب فقهي لا - كلامي، لا اشتراكه مع الحركات الرجعية الكلامية في طرد العقل والتفكير عن ساحة العلم، وقد ظهر ذلك المذهب في نفس الوقت الذي ظهرت فيه سائر المناهج الفكرية الكلامية والكل يحمل طابعاً واحداً وهو اعدام العقل واقصاؤه عن الأوساط العلمية فناسب ذكره في المقام. ٢. ميزان الاعتدال ج ٢ ص ١٥. ٣. وفيات الأعيان ج ٢ ص ٢٥٥. ٤. تاريخ بغداد للخطيب ج ٨ ص ٣٦٩. (١٥٤)

وما أسيسه من المذهب يرتبط بالفروع والأحكام، لا العقائد والأصول فالمصدر الفقهي عنده هو النصوص، بلا رأى في حكم من أحكام الشرع، فهم يأخذون بالنصوص وحدها و إذا لم يكن النصّ أخذوا بالإباحة الأصلية. أقول: إن إقصاء العقل عن ساحة العقائد يستلزم طرده عن ساحة الفقه بوجه أولى، لأنّ أساسه هو التعمد بالنصوص، وعدم الافتاء بشيء لا يوجد له أصل في الكتاب والسنة، لكنّ الجمود على حرفية النصوص شيء والتعمد بالنصوص و عدم الافتاء في مورد لا يوجد فيه أصل و دلالة في المصدرين الرئيسيين شيء آخر. فالظاهرية على الأول، والفقهاء على الثاني، ولأجل إيضاح الحال نأتى بمثالين: ١ - إن الشكل الأول من الأشكال الأربعة ضروريّ الإنتاج من غير فرق بين الأمور التكوينية أو الأحكام الشرعية، فكما أنّ الحكم بحدوث العالم نتيجة حتمية لقولنا: العالم متغير وكلّ متغير حادث، فهكذا الحكم بحرمة كلّ مسكر، نتيجة قطعية لقولنا: الفقاع مسكر، وكلّ مسكر حرام، فالفقاع حرام. لكنّ الظاهري يقبل المقدمتين و لكن لا يفتي بالنتيجة بحجة أنّها غير مذكورة في النصوص. ٢ - ما يسميه الفقهاء بلحن الخطاب و إن كان شيئاً غير مذكور في نفس الخطاب، لكنّه من اللوازم البيّنة له، بحيث يتبادر إلى الذهن من سماعه، فإذا خاطبنا سبحانه بقوله: (فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ) (الإسراء/ ٢٣) يتوجّه الذهن إلى حرمة ضربهما و شتمهما بطريق أولى، ولكنّ الفقيه الظاهري يأبى عن الأخذ به بحجة كونه غير منصوص. قال سبحانه: (قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يَغْفِرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ وَإِنْ يَعُودُوا فَقَدْ مَضَتْ سُنَّتُ الْأَوَّلِينَ) (الأنفال / ٣٨) فالموضوع للحكم «مغفرة ما سلف عند الانتهاء» و إن كان هو الكافر، لكنّ الذهن السليم يتبادر إلى فهم شيء آخر لازم لهذا الحكم بالضرورة و هو تعميم الحكم إلى المسلم أيضاً بوجه أكد. ولكنّ الظاهري يتركه بحجة أنّه غير مذكور في النصّ. (١٥٥)

وهذا النوع من الجمود يجعل النصوص غير كافية لاستخراج الفروع الكثيرة وتصبح الشريعة ناقصة من حيث التشريع والتقنين، وغير صالحة لجميع الأجيال والعصور، وفاقدة للمرونة اللازمة التي عليها أساس خاتمية نبوة نبينا محمد صلى الله عليه وآله وسلم و كتابه وسنته و.... وهؤلاء بين السنة كالأخباريين بين الشيعة، غير أنّ الظاهرية ظهرت في القرن الثالث وقد عمل فيما لا نصّ فيه بالإباحة الأصلية، والأخباريّة ظهرت في الشيعة في القرن العاشر وهم يعملون فيما لا نصّ فيه بالاحتياط. إن الاكتفاء بظاهر الشريعة وأخذ الأحكام من ظواهر النصوص له تفسيران أحدهما صحيح جداً، والآخر باطل، فإن أريد منه نفى الظنون التي لم يدلّ على صحّة الاحتجاج بها دليل، فهو نفس نصّ الكتاب العزيز. قال سبحانه: (قُلْ ءَلِلّٰهُ أَذِنَ لَكُمْ أَمْ عَلَى اللّٰهِ تَفْتَرُونَ) (يونس/ ٥٩)، فالشيعة الإمامية

بفضل النصوص الوافرة عن أئمة أهل البيت المتصلة أسنادها إلى الرسول الإكرم صلى الله عليه وآله وسلم استطاعت أن تستخرج أحكام الحوادث والموضوعات الكثيرة منها، وامتنعت عن العمل بالقياس والاستحسان وغيرهما من الأدلة الظنية التي لم يقدّم الدليل القطعي على صحته الاحتجاج بها، بل قام الدليل على حرمة العمل على بعضها كالقياس وقد ورد في نصوص أئمتهم - عليهم السلام - : «وإن السنة إذا قيست محق الدين» (١). وإن أريد بها لوازم الخطاب أي ما يكون في نظر العقلاء كالمذكور أخذاً بقولهم: «الكناية أبلغ من التصريح» ويكون التفكيك بينهما أمراً غير صحيح، فليس ذلك عملاً بغير النصوص. نعم ليس عملاً بالظاهر الحرفي، ولكنه عمل بها بما يفهمه المخاطبون بها. وعلى ذلك الأساس يكون لوازم الخطاب حجة إذا كانت الملازمة ثابتة بينه في نظر العقلاء الذين هم المعنيون بهذه الخطابات، كادعائها بين وجوب الشيء ووجوب _____ ١. الوسائل ج ١٨، الباب ٦ من أبواب صفات القاضي، الحديث ١٠.

(١٥٦)

مقدمته، أو حرمة ضده، أو امتناع اجتماع وجوبه مع حرمة، إلى غير ذلك من المداليل الالتزامية كمفاهيم الجمل الشرطية أو الوصفية أو المغتية بغاية. ولأجل كون هذه المداليل على فرض ثبوت الملازمة، بحكم المنطوق، ذهب المحققون في باب «المفاهيم» إلى أن النزاع في باب «حجية المفاهيم» صغرى، أي في ثبوت أصل المفهوم والملازمة، وأنه إذا قال المولى: إن سلم زيد فأكرمه، هل يتبادر منه إلى الأذهان الصافية وجوب الاكرام عند التسليم، وارتفاعه عند انتفائه أو لا؟ لا كبرى، بمعنى البحث عن حجية هذه الملازمة بعد ثبوتها، إذ لا كلام في الحجية بعد ثبوتها. وبذلك يتبين الحق الصراح في مسألة «تبعية النصوص الشرعية» وعدم الخروج عن إطارها، وأن أهل السنة فيها بين مفرط و مفرط. والطريق الوسطى هي الجادة (١). فأصحاب القياس والاستحسان مفرطون في الخروج عن النصوص الشرعية، ويعملون بما لم يدل على الاحتجاج به دليل. كما أن الظاهرية مفرطة في عدم الخروج عن ظواهر النصوص بحرفيتها، وإن كان العقلاء على خلافهم في محاوراتهم العرفية، ومن المعلوم أنه ليست للشارع طريقة للمفاهيم غير الطريقة الدارجة. تلاميذه ومدى سلطان مذهبه

قال الخطيب في تاريخه: «روى عنه ابنه محمد، وزكريا بن يحيى الساجي، ويوسف بن يعقوب بن مهران الداودي، والعباس بن أحمد المذكر، وهؤلاء رووا عنه وانتحلوا مذهبه» (٢). _____ ١. اقتباس من كلام الامام علي عليه السلام في النهج قال: اليمين والشمال مضلة، والطريق الوسطى هي الجادة. نهج البلاغة قسم الخطب الرقم ١٥ ط عبده. ٢. تاريخ بغداد ج ٨ ص ٣٧٠.

(١٥٧)

«ولكن عامة الفقهاء والمحدثين تركوا الرواية عنه كما تركوا مذهبه، وكثرت المعارضة، وقلّ التأييد، ولم يكن لمذهبه سلطان إلا في بلاد الشرق (نيسابور وضواحيها) في القرنين الثالث والرابع. ونقل عن صاحب «أحسن التقاسيم» أنه كان رابع مذهب في القرن الرابع في الشرق، وكان الثلاثة التي هو رابعها: مذهب الشافعي، ومذهب أبي حنيفة، ومالك، فكأنه كان في الشرق أكثر انتشاراً أو تابعاً من مذهب أحمد إمام السنة في القرن الرابع الهجري، ولكن في القرن الخامس جاء أبو يعلى وجعل المذهب الحنبلي مكانه، وبذلك زحزح المذهب الظاهري وحل محله» (١). ابن حزم (ت ٣٨٤- م ٤٥٨) آخر تلميذ فكري لداود الظاهري

قد عرفت أن أبا يعلى الحنبلي (م ٤٥٨) قد زحزح المذهب الظاهري، وأحل محله مذهب إمامه أحمد في أواسط القرن الخامس و بذلك خبا ضوءه وانحسر عن المدارس الفقهية، ولم يبق له وجود إلا في ثنايا الكتب، لولا أن علي بن أحمد بن حزم الأندلسي أعاد ذكره بلسانه و قلمه، وألّف حول ذلك المذهب كتباً و رسائل و انتقل المذهب الظاهري من الشرق إلى الغرب، ودخل الأندلس وقد حمل العبء وحده وخدم المذهب الظاهري بتأليفه: ١- الاحكام في أصول الأحكام: يبين فيه أصول المذهب الظاهري. ٢- النبذ: وهو خلاصة ذلك الكتاب. ٣- المحلى: وهو كتاب كبير انتشر في عشرة أجزاء، جمع أحاديث الأحكام وفقه علماء الأمصار. طبع في بيروت، بتحقيق أحمد محمد شاكر. نزر من آرائه الشاذة

١ - أفتى بطلان الاجتهاد في استخراج الأحكام الفقهيّة مستدلاً بقوله سبحانه: _____ ١ . تاريخ المذاهب الاسلاميّة: ج ٢ ص ٣٥١ نقلاً عن مقدمة «النبد» للشيخ الكوثري.

(١٥٨)

(مَا فَزَطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ) (الأنعام/٣٨) ولو كان ثمة موضع للرأى لكان الكتاب قد فزط في شىء، وقوله سبحانه: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولَى الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِن تَبَارَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَزُدُوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ) (النساء/٥٩)(١). يلاحظ عليه: أن الاستدلال بهاتين الآيتين يعرب عن كون ابن حزم فقيهاً ظاهرياً بحثاً، ينظر إلى الظواهر بحرفيتها ولا يتأمل حتى في القرائن الموجودة في نفس الآيات. أمّا الآية الأولى فالمراد من الكتاب فيها، هو صحيفة الكون لقوله سبحانه في صدرها: (وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّا أُمَمٌ أَمْثَالُكُمْ مَا فَزَطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ ثُمَّ...) (الأنعام/٣٨). لأن التفريط في المقام بمعنى التضييع والتقصير، والمعنى أن الدواب والطيور لما كانت أمماً أمثال الإنسان، فما قصر سبحانه في حقهم من إعطاء الكمال بمقدار ما لها من اللياقة والشأن. وأقصى ما يمكن أن يقال: إن المراد منه، هو اللوح المحفوظ الذي يسميه سبحانه في موارد من كلامه كتاباً مكتوباً فيه كل شىء، وأمّا تفسيره بالقرآن فضعيف لا يركن إليه بعد ملاحظة جمل الآية. وأمّا الآية الثانية فهي راجعة إلى القضاء في المنازعات والمرافعات فالمرجع هو الله سبحانه ورسوله، ولا صلة للآية بحصر المصادر في الكتاب والسنة. ولأجل ذلك لم يذكر فيه الإجماع الذي هو حجة عند ابن حزم ومؤسس منهجه، وما هذا إلا أن الآية وردت في مجال القضاء في المرافعات، دون الافتاء في الأحكام الكليّة. توضيح ذلك: أن القضاء في المنازعات يشترك مع الاجتهاد في الأحكام الشرعيّة في أن كلاً من القاضى والمجتهد يسعى لكسح الجهل ورفع الشبهة، غير أن الشبهة في _____ ١ . تاريخ المذاهب الاسلاميّة: ج ٢ ص ٣٨٨.

(١٥٩)

مجال القضاء، موضوعيّة على الأغلب مع كون الحكم الكلى معلوماً، كاختلاف الناس في الأموال والديون، بخلاف الشبهة في مجال الاجتهاد فإن الحكم الكلى مشتبه غير معلوم، والمجتهد يسعى بكلّ حول وقوة رفع الشبهة، وإراءة مخرج الحقيقة. والآية كما هو صريح سياقها، ناظرة إلى المقام الأول، ولا صلة لها بالمقام الثانى. يقول سبحانه بعد هذه الآية (أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا نُزِّلَ إِلَيْكَ وَمَا يُنزلُ مِنْ قِبَلِكَ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَّخِذُوا كَمَا كَانُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمروا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا) (النساء/٦٠) وقد ورد في أسباب نزولها ما يؤيد ما ذكرناه فلاحظ. ٢ - يجوز للجنب مسّ المصحف

قال في المحلى: «وأما مسّ المصحف، فإن الآثار التي احتج بها من لم يجز للجنب مسّه، فإنه لا يصحّ منها شىء، لأنها إمّا مرسله، وإمّا ضعيفه لا تسند، وإمّا عن مجهول... فإن ذكروا قول الله: (فِي كِتَابٍ مَكْنُونٍ * لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ) (الواقعة/٧٨ - ٧٩). فهذا لا حجة لهم فيه، لأنه ليس أمراً، وإنما هو خبره والله تعالى لا يقول إلا حقاً، ولا يجوز أن يصرف لفظ الخبر إلى معنى الأمر إلا بنص جلى أو إجماع متيقن. فلما رأينا المصحف يمسه الطاهر وغير الطاهر علمنا أنه عز وجلّ لم يعن المصحف وإنما عنى به كتاباً آخر» (١). واستدل على الجواز بعمل النبي و أنه كتب كتاباً إلى عظيم «بصرى» ليدفعه إلى هرقل وفيه قوله سبحانه: (قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئاً) (آل عمران/٦٤). وقد أيقن أنهم يمسيون ذلك الكتاب (٢).

_____ ١ . المحلى: ج ١ ص ٨٣ . ٢ . الدر المنثور: ج ١ ص ٤٠.

(١٦٠)

يلاحظ عليه أولاً: أن قوله (فِي كِتَابٍ مَكْنُونٍ) وصف ثان للقرآن في قوله: (بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَجِيدٌ) والمراد أن القرآن في كتاب محفوظ من التغيير والتبديل، والمراد من الكتاب هو اللوح المحفوظ بشهادة قوله: (بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَجِيدٌ * فِي لَوْحٍ مَحْفُوظٍ) (البروج/٢١ - ٢٢). وليس المراد منه المصحف، لاستلزامه وحدة الظرف والمظروف. وثانياً: أن الظاهر من ابن حزم الظاهري، أن الاستدلال على حرمة مسّ المصحف للجنب مبنى على تعيين المراد من الكتاب في قوله: (فِي كِتَابٍ مَكْنُونٍ) فهل المراد منه هو المصحف أو غيره؟ فعلى

الأول يثبت حرمة مسّ المصحف لغير المتطهر بخلاف الثاني. فرجح كون المراد منه هو غيره، لما ذكر من الدليل ولكن خفى عليه أن الاستدلال ليس مبيّناً على ما ذكره، بل الاستدلال مبني على كون الضمير في قوله: (لا يمسه) هل هو عائد إلى القرآن، أو إلى الكتاب، المتقدمين عليه في الآية؟ فإن قلنا بالأول يكون المراد من المسّ هو مسّ كتابة القرآن، ومن التطهير هو الطهارة من الخبث والحدث. ولا مناص عندئذ من حمل التثني على التثني لصيانة كلامه عن الكذب نظير قوله سبحانه: (فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج) (البقرة/١٩٧). وقوله صلى الله عليه وآله وسلم: «لا ضرر ولا ضرار» على القول الحق (١). وإن قلنا بالثاني، يكون المراد من المسّ، هو العلم به ويكون المراد من المطهرين، من طهر الله نفوسهم من أرجاس المعاصي وأقذار الذنوب. وأمّا تعيين أحد الاحتمالين فخارج عن موضوع البحث، وإنما الهدف إراءة نماذج من تفكير ابن حزم. أمّا الاستدلال بكتابة الآية وبعثها إلى عظيم «بصرى» والنسبي يعلم أن الكافر سيمسها. _____ ١. لاحظ محاضرات المؤلف باسم «قاعدتان فقهيّتان» تقف على اسناد الحديث ومضمونه.

(١٦١)

فيلاحظ عليه أولاً: أن الاستدلال مبني على كون الكفار مكلفين بالفروع كما هم مكلفون بالأصول وهو بعد أمر متنازع فيه. وثانياً: أن التسبب إنما يحرم إذا كان مؤدياً إلى مسّ الجاهل القاصر، كما إذا وضع الإنسان يد غير المتطهر على كتابة القرآن وهو جاهل أو غافل، لا ما إذا كان غير معذور كعظيم «بصرى» وغيره من الطغاة غير المعذورين في ترك الأصول ومخالفة الفروع، إذ في وسعهم أن يعتنقوا الإسلام ويدخلوا تحت السلم ويتعرفوا على أصوله ويعملوا بفروعه ويجتنبوا محرّماته. وهذا الجواب سائد في تمكين الكافرين من الكتب التي فيها أسماؤه سبحانه بعد إتمام الحجّة عليهم وإن كان في جريانه في المقام خفاء. وثالثاً: أن المصالح الكبرى التي تتبلور في بثّ الدعوة الإسلامية في المناطق المعمورة وإنقاذ الأجيال عن الوثنيّة وعبادة الطغاة ربّما ترخص للرسول أن يقوم بعمل ربّما ينتهي إلى مسّ غير المتطهر آية من الكتاب العزيز وله نظائر في الشريعة الإسلامية. ٣- قاتل الإمام عليّ - عليه السلام - كان مجتهداً

وهذا هو النموذج الثالث من آراء الرّجل نأتى بنصّه من كتاب المحلّي، فقال: «مسألة، مقتول كان في أوليائه غائب أو صغير أو مجنون اختلف الناس في هذا: فقال أبو حنيفة: إذا كان للمقتول بنون وفيهم واحد كبير وغيرهم صغار، أن للكبير أن يقتل ولا ينتظر بلوغ الصغار. ثم أورد على الشافعيّة القائله بعدم الجواز بأنّ الحسن بن عليّعليهما السلام - قد قتل عبدالرحمن بن ملجم، ولعلّي بنون صغار. ثم قال: هذه القصّة (يعني قتل ابن ملجم) عائده على الحنفيين بمثل ما شنعوا على الشافعيين سواء سواء، لأنهم والمالكين لا يختلفون في أن من قتل آخر على تأويل فلا قود في ذلك، ولا خلاف بين أحد من الأئمّة في أن عبدالرحمن بن ملجم لم يقتل عليّاً - رضى الله عنه - إلا متأولاً مجتهداً مقدراً أنّه على صواب وفي ذلك يقول عمران بن حطان شاعر الصفرية: (١٦٢)

يا ضربه من تقى ما أراد بها * إلا ليبلغ من ذى العرش رضوانا إنّي لأذكره حيناً فأحسبه * أوفى البريّة عندالله ميزانا أى لأفكر فيه ثم أحسبه، فقد حصل الحنفيون من خلاف الحسن بن عليّ على مثل ما شنعوا به على الشافعيين وما ينقلون أبداً في رجوع سهامهم عليهم، ومن الوقوع فيما حفروه (١). يلاحظ عليه: أن الفقيه الأندلسي قد خرج في فتياه هذه عن مسلكه وهو التقيد بالنصوص الشرعية تعييداً حرفياً غير معتمد على العقل والاجتهاد، مع أنّه هو طرح النصّ ولجأ إلى الاجتهاد الخاطي. فهذا هو التّبي الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم يقول لعلّي: ألا أخبرك بأشدّ الناس عذاباً يوم القيامة؟ قال: أخبرني يا رسول الله قال: فإنّ أشدّ الناس عذاباً يوم القيامة عاقر ناقة ثمود و خاضب لحيّتك بدم رأسك (٢). وقد وصف النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم قاتل عليّ في غير واحد من أحاديثه بأنّه أشقى الآخرين وأشقى هذه الأئمّة (٣).... إلى غير ذلك من الأحاديث الواردة في هذا السياق. والحقّ أنّ الاجتهاد الذي يؤدّي إلى وجوب قتل الإمام المفترض طاعته بالنصّ، اجتهاد يهتّر منه العرش ونحن أيضاً نصافق ابن حزم وأستاذه داود الاصفهاني في ردّ هذا القسم من الاجتهاد الذي تكون نتيجته نجاح الخوارج المارقين عن الدين، وما ذكره من الشعر هو لعمران بن حطان رأس الخوارج في

عصره وقد أجا به معاصره القاضي أبو الطيب طاهر بن عبد الله الشافعي قائلاً: يا ضربه من شقى ما أراد بها * إلا ليهدم للإسلام أركاناً
إني لأذكره يوماً فألعه * ديناً وألعن عمراناً و حطّاناً _____ ١ . المحلى: ج ١٠ ص ٤٨٢ - ٤٨٤ . العقد الفريد: ج ٢ ص
٢٩٨ . ٣ . مسند أحمد: ج ٤ ص ٢٦٣ .

(١٦٣)

عليه ثم عليه الدهر متصلاً * لعائن الله إسراراً و إعلاناً فأنتما من كلاب الدهر * جاء به نصّ الشريعة برهاناً وتبياناً (١) وله في كتابه
«الفصل» كلام يشبه ما ذكره في قاتل الإمام حيث عدّ فيه قاتل عمّار وهو أبو الغادية يسار بن سيع السلمى متأولاً مجتهداً مخطئاً مأجوراً
بأجر واحد، وعدّ عمّاراً الثائر على الخليفة فاسقاً محارباً سافكاً دمًا حراماً عمداً بلا تأويل على سبيل الظلم والعدوان (٢). وما تلك
المذاهب إلا - نتيجة تقاعس العلماء الأخيار عن وظيفتهم، ونتيجة طرد العقل الصحيح الفطري عن مناهج الحياة. ولا أظنّ أنّ إنساناً
منصفاً يفكر في هذه المناهج والمسالك، يعدّ دعاة الحرية والاختيار والتعقل ضلالاً كفّاراً، ودعاة الجبرية والتشبيّه والتجسيم والجمود
الفكري علماء وعاء. (ولقد جئناهم بكتاب فصلنا على علم هدى و رحمته لقوم يؤمنون) (الأعراف/٥٢).

تم الكلام حول الحركات الرجعية الثلاث _____ ١ . مروج الذهب: ج ٢ ص ٤١٥ . ٢ . الفصل: ج ٤ ص ١٦١ .

المعتزلة

إشارة

٧ - المعتزلة

المعتزلة

المعتزلة

المعتزلة بين المدارس الكلامية المختلفة، مدرسة فكرية عقلية، أعطت للعقل القسط الأوفر والسبب الأكبر حتى فيما لا سبيل له للقضاء
فيه، ولها من نتائج الفكر والمعرفة ما شهد له التاريخ، ودلت عليه كتب القوم و رسائلهم الباقية. وما نقله عنهم خصومهم و أعداؤهم.
وباختصار، إنّه مذهب فكري كبير يزخر بمعارف حول المبدأ والمعاد، وبأنظار عقلية أو تجريبية حول صحيفه الكون. ومن المؤسف
جداً أنّ هوى العصبيّة بل يد الخيانة و الجناية لعبت بكثير من مخلفاتهم الفكرية و أطاحت به فأضاعته بالخرق و المزق و إن كان فيما
بقي و ما كشفت عنه بعثه وزارة المعارف المصرية إلى اليمن و نشرتها (١) كفاية لمن أراد التعرف على المذهب عن لسان شيوخهم،
ثمّ دراستها، وستتلو عليك قائمة الكتب الباقية أو المنشورة في هذه الآونة الأخيرة عنهم، وبالتّظر إليها يعلم أنّ الباقي طفيفاً من
الكثير المضاع - ومع ذلك - فهو يستطيع أن يرسم لنا معالم هذا المذهب بوضوح بحيث يغنى عن المراجعة إلى كتب خصومهم و
أعدائهم. إنّ ضياع كتب المعتزلة في القرون السابقة وعدم تمكّن الباحثين عنها، ألجأهم في _____ ١ . أصدرت دار الكتب
المصرية عام ١٩٦٧ قائمة المخطوطات العربية المصورة بالميكروفيلم من الجمهورية العربية اليمنية. كما قامت بنشر كتب القاضي عبد
الجبار رئيس الاعتزال في أوائل القرن الخامس فطبت منها كتاب شرح الأصول الخمسة و كتاب المغنى له أيضاً في أربعة عشر جزءاً
وغيرهما.

(١٦٤)

كتابة عقائدهم و تحليل أصولهم إلى الاعتماد على كتب الأشاعرة في مجال علم الكلام و الملل و النحل، ومن الواضح جداً أنّ كثيراً
من الخصوم ليسوا بمنصفين و موضوعيين وقد نسبوا إليهم ما لا يوافق الأصول الموثوق بها (١). إنّ الدّراسة الموضوعية الهادفة تكلف

الباحث الرجوع إلى الكتب المؤلفة بيد أعلام المذاهب و خبرائه المعروفين بالحدق والوثاقه، والاعتماد على كتب الخصوم خارج عن أدب الجدل و رسم التحقيق. بيد أننا نرى كثيراً من الكتاب المعاصرين يعتمدون في تحليل عقائد الطوائف الإسلاميّة على «مقالات الإسلاميين» للشيخ الأشعري و «الفرق بين الفرق» لعبد القادر البغدادي و «الملل و النحل» للشهرستاني، وهؤلاء كلّهم من أعلام الأشاعرة و يرجع إليهم في الوقوف على التفكير الأشعري، وأما في غيره فلا يكون قولهم و نقلهم حجّة في حقّهم، إلا إذا طابق الأصل، فإنّ الكاتب مهما يكون أميناً - إذا كان في موقف الجدل والنقاش و حاول إثبات مقاله و تدمير مقاله الخصم - لا يصحّ الركون إلى نقله، إلا - إذا أتى بنصّ عبارة الخصم بلا - تصرّف ولا تبديل. ومن المعلوم أنّ الكتب المؤلفة في العصور الماضيّة لا تسير على هذا المنهاج، كما هو واضح لمن سبر. إنّ من الظلم البارز الاعتماد في تحليل عقائد الطوائف الإسلاميّة على كتب ابن حزم الأندلسي (المتوفى عام ٤٥٦ هـ) وابن خلدون المغربي (المتوفى عام ٨٠٨ هـ) وغيرهما خصوصاً فيما كتبه حول الشيعة لبعدهم عن البيئّة الشيعيّة و مؤلفاتهم، ولذلك ترى فيها الخبط والخطأ... وهذا مبلغ علم الشهرستاني و اطلاعهم عنهم حيث يذكر الأئمة الاثني عشر ويقول: إنّ عليّ بن محمّد النقي مشهده بقم (٢) ويكفيك فيما ذكرناه ما قاله أحد معاصريه (أبو محمّد الخوارزمي) قال بعد ذكر مشايخه في الفقه _____ ١. مثلاً نسب إليهم أنّهم لا يقولون بعذاب القبر مع أنّ القاضي في شرح الأصول الخمسة ص ٧٣٢ يقول: إنّ المعتزلة تقول بعذاب القبر ولا - تنكره قال: وأمّا فائدة عذاب القبر وكونه مصلحة للمكلفين فإنّهم متى علموا أنّهم إن أقدموا على المقبحات وأخلوا بالواجبات عذبوا في القبر... وسيأتي البحث عنه في محلّه. ٢. الملل والنحل: ج ١ ص ١٦٩.

(١٦٧)

وأصوله والحديث: «ولولا - تخبطه في الاعتقاد وميله إلى الالحاد لكان هو الإمام، وكثيراً ما كنّا نتعجب في وفور فضله وكمال عقله و كيف مال إلى شيء لا أصل له و اختار أمراً لا دليل عليه لا معقولاً ولا منقولاً ونعوذ بالله من الخذلان والحرمان من نور الإيمان» (١). اهتمام المستشرقين بتراث المعتزلة

اهتمّ المستشرقون في العصور الأخيرة بدراسة مذهب الاعتزال وما فيه من الخطوط والأصول في الكون و حياة الإنسان و اختياره و حرّيته، ولقد أعجبتهم فكرتهم في أفعال العباد و صار ذلك سبباً لاهتمام الجدد من أهل السنّة و بالأخصّ المصريين منهم إلى دراسة مذهبهم و نشر كتبهم و تقدير فكرتهم و الدفاع عنهم قدر الامكان وردّ الاعتبار إليهم. ولأجل ذلك نشرت في العهد القريب كتب تتناول البحث عن ذلك المذهب مثل: ١ - تاريخ الجهميّة والمعتزلة: لجمال الدين القاسمي الدمشقي، طبع في القاهرة عام ١٣٣١ هـ - ٢ - المعتزلة: تأليف زهدى حسن جار اللّهطع في القاهرة عام ١٣٦٦ هـ وهي رسالة تبحث في تاريخ المعتزلة و عقائدهم و أثرهم في تطوّر الفكر الإسلامي. قدّمها مؤلفها إلى دائرة التاريخ العربي في كليّة العلوم والآداب بجامعة بيروت الأمريكيّة. ونال عليه رتبة أستاذ في العلوم وله في الكتاب مواقف موضوعيّة. ٣ - فجر الإسلام: لأحمد أمين المصري، الفصل الرابع، ص ٢٨٣ - ٣٠٣. ٤ - ضحى الإسلام: له أيضاً، الفصل الأوّل ص ٢١ - ١٠٧. ٥ - تاريخ المذاهب الإسلاميّة: تأليف محمّد أبو زهرة فصل القدريّة، ص ١٢٣ - ١٧٩. _____ ١. معجم البلدان: ج ٣ ص ٣٧٧ ط بيروت دار احياء التراث العربي مادة شهرستان.

(١٦٨)

٦ - فضل الاعتزال و طبقات المعتزلة: تحقيق فؤاد السيّد، نشرته الدار التونسيّة للنشر، عام ١٤٠٦ هـ الطبعة الثّانية، وهو يضمّ كتباً ثلاثة لأنميّة الاعتزال: أبي القاسم البلخي، والقاضي عبد الجبار، و الحاكم الجشمي، والكتاب مزدان بتحقيقات نافعة. وهذه العناية الكبيرة المؤكّدة من أبناء الأشاعرة لبيان تاريخ المعتزلة و عقائدهم وإظهار الأسف و الأسى لذهاب ثروتهم العلميّة، وإنشاء بعثه علميّة لأخذ الصّور من مخلفاتهم الخطيّة المبعثرة في بلاد اليمن والقيام بنشرها، عمل مبارك و جهد مقدّر، لكن آثاره أبناء الاستشراق في نفوس هؤلاء. هذا هو (آلفرد جيوم) أستاذ الدراسات الشّرقية في جامعة لندن يقول: «إنّ ما انتهى إلينا من كتابات رجال الاعتزال قليل جدّاً إلى حدّ أنّنا مضطّرون إلى أن نعتمد على ما يقوله مخالفوهم عنهم، وقد كانوا يحملون لهم ذكريات مريرة لما قام به المعتزلة من

أعمال تعسّفيّة لذلك، فإنّ أملنا لكبير، إذا كانت مكتبات الشيعة في اليمن أو في غير اليمن تحوى مخطوطات من أصل معتزلي أن نقوم بنشرها. هذا، وإنّ أولئك الذين يرغبون في الوقوف على نتاج العقل العربي في عصور الخلافة الذهبيّة، يحسنون صنعا إذا أقدموا على درس هذه الرسالة للماعة في تاريخ حركة عظيمه في حركات الفكر العربي» (١). وهذا «شتيز» المستشرق وصفهم بأنهم المفكّرون الأحرار في الاسلام، وألّف كتاباً بهذا الاسم. ووصفهم «آدم ميت» و«هاملتون» بأنهم دعاة الحرّيّة الفكرية والاستناره (٢). وقال «جولد تسيهر»: «إنّ المعتزلة وسِّعوا معين المعرفة الدينيه بأن أدخلوا فيها عنصراً مهماً آخر قيماً وهو العقل الذي كان حتّى ذلك الحين مبعداً بشدّة عن هذه ————— ١. من مقدمه كتاب المعتزله، تأليف زهدى حسن جار الله، قدّم له «آلفرد جيوم» أستاذ الدراسات الشرقيه في جامعه لندن. عام ١٩٤٧ م = ١٣٦٦ هـ ٢. أدب المعتزله: ص ١٧٢.

(١٦٩)

الناحيه» (١). وربّما يرد على الأخير بأنّه تجاسر على قلب الحقائق مسقطاً الواقع الذي يثبت اجتهاد الرسول و الصحابه والتابعين... وكتب السنّه و السيره والتاريخ والفقه والخلاف والمقارنات الفقهيّه حافله بما يؤيد اجتهادهم وتعويلهم على العقل. يلاحظ عليه: أنّ كلام هذا الراذ أقرب إلى قلب الواقع ممّا ذكره «جولد تسيهر» ذلك المستشرق الحاقده على الإسلام و نيته، وذلك لأنّ أهل الحديث والحنابله ينكرون الحسن والقبح العقليين، وإنكار ذلك مساوق لإنكار كثير من المعارف الدينيه، والمعارف الدينيه عندهم قائمه على السنّه فقط، و أحيانا على الكتاب. وأما العقل فهو محكوم عندهم بالاعدام، حتّى أنّ طريق الإمام أبى الحسن الأشعري غير مقبول لدى أهل الحديث والحنابله ولأجل ذلك ما ذكره في طبقاتهم، قائلين بأنّ الشيخ الأشعري يستدلّ على العقائد، مكان أن يعتمد فيها على الحديث والسنّه. وأما الاعتماد على العقل في الفقه، فلو أريد منه القياس والاستحسان فهو من قبيل العقل الظنّي الذي لا يغنى من الحقّ شيئاً، وإنّ أريد منه الحكم القطعي من العقل، فهو مبنّى على التحسين والتقيح العقليين، وأهل الحديث والحنابله حتّى الأشاعره ينكرون إمكان هذا الادراك العقلي. هذا وللمستشرقين كلمات أخر في تحسين منهج الاعتزال ضربنا عنها صفحاً. أحمد أمين و مدرسه الاعتزال

إنّ أحمد أمين (الكاتب الشهير المصري) مع أنّه لم يقف من كتب المعتزله إلاّ على الأقل القليل كالانتصار لأبى الحسين الخياط (م ٣١١)، والكشاف للزمخشري (م ٥٣٨)، وبعض كتب الجاحظ (م ٢٥٥) وقد اعتمد في نقل عقائد المعتزله ————— ١. المعتزله بين العمل والفكر: ص ١٠٣، تأليف: على الشابي، أبو لبابه حسن، عبد المجيد النجار. طبع الشركه التونسيه.

(١٧٠)

على كتب الأشاعره كمقالات الإسلاميين للشيخ الأشعري (م ٣٢٤)، ونهايه الاقدام للشهرستاني (م ٥٤٨)، والاقتصاد للغزالي (م ٥٠٥)، والمواقف للعضدى (م ٧٧٥) إلى غير ذلك، وهؤلاء كلّهم أعداء المعتزله ولا يستطيعون تقرير مواقف خصومهم في المسائل معرّدين عن كلّ انحياز، - مع أنّه لم يقف - تأثر كثيراً بمنهج الاعتزال تبعاً لأسانذته الغربيين، ولولاهم لما خرج الأستاذ أحمد أمين عمّا حاكت عليه البيئه المصريه الأشعريه من الشباك الفكرى قدر أنمله، ولا بأس بنقل جمل من إطراره للمعتزله في فصول مختلفه. ١ - يقول حول توحيد المعتزله و تنزيههم: «وقد كانت نظرهم في توحيد الله نظره في غاية السمو والرفعه، فطبّقوا قوله تعالى: (ليس كمثله شيء) أبداع تطبيق، وفصلوه خير تفصيل وحاربوا الأنظار الوضعيه من مثل أنظار الذين جعلوا الله تعالى جسماً» (١). ٢ - يقول حول نظريتهم في حرّيّه العباد: «وقالت المعتزله بحرّيّه الإراده وغلوا فيها أمام قوم سلبوا الإنسان إرادته حتّى جعلوه كالريشه في مهبّ الريح أو كالخشبه في إليم. وعندى أنّ الخطأ في القول بسلطان العقل و حرّيّه الإراده والغلوّ فيهما خير من الغلوّ في أضدادهما، وفي رأيي أنّه لو سادت تعاليم المعتزله إلى اليوم لكان للمسلمين موقف آخر في التاريخ غير موقفهم الحالى وقد أعجزهم التسليم وشلّهم الجبر وقعد بهم التواكل» (٢). ٣ - يقول في حقّ إبراهيم بن سيار المعروف بالنظام، الشخصيه الرابعه بين المعتزله بعد واصل بن عطاء، وعمرو بن عبيد، وأبى الهذيل العلاف، أستاذ الجاحظ وقد توفى عام ٢٣١: «أما ناحيته العقليه فيها الركنان الأساسيان اللذان سببا النهضه الحديثه في

أروبا وهما الشك والتجربة، وأما الشك فقد كان يعتبره النظام أساساً للبحث فكان يقول: الشاك أقرب إليك من الجاحد، ولم يكن يقين قط حتى صار فيه شك، ولم ————— ١. ضحى الاسلام: ج ٣، ص ٦٨. ٢. نفس المصدر: ج ٣، ص ٧٠.

(١٧١)

ينتقل أحد من اعتقاد إلى اعتقاد غيره حتى يكون بينهما حال شك. وأما التجربة فقد استخدمها كما يستخدمها الطبيعي أو الكيماوي اليوم في معمله»(١). وقال أحمد أمين في مقال خاص تحت عنوان «المعتزلة والمحدثون»: كان للمعتزلة منهج خاص أشبه ما يكون بمنهج من يسميهم الإفرنج العقليين، عمادهم الشك أولاً والتجربة ثانياً، والحكم أخيراً. وللجاحظ في كتابه «الحيوان» مبحث طريف عن الشك، وكانوا وفق هذا المنهج لا يقبلون الحديث إلا إذا أقره العقل، ويؤولون الآيات حسب ما يتفق والعقل كما فعل الزمخشري في الكشاف، ولا يؤمنون برؤية الإنسان للجن لأن الله تعالى يقول: (إنه يراكم هو وقبيله من حيث لا ترونهم) ويهزأون بمن يخاف من الجن، ولا يؤمنون بالخرافات والأوهام، ويؤسسون دعوتهم إلى الإسلام حسب مقتضيات العقل وفلسفة اليونان، ولهم في ذلك باع طويل، ولا يؤمنون بأقوال أرسطو لأنه أرسطو، بل نرى في «الحيوان» أن الجاحظ يفضل أحياناً قول أعرابي جاهلي بدوي على قول أرسطو الفيلسوف الكبير. هكذا كان منهجهم، وهو منهج لا يناسب إلا الخاصية، ولذلك لم يعتنق الاعتزال إلا خاصية المثقفين، أما العوام فكانوا يكرهونه. ويقابل هذا المنهج منهج المحدثين، وهو منهج يعتمد على الرواية لا على الدراية، ولذلك كان نقدهم للحديث نقد سند لا متن، ومتى صحّ السند صحّ المتن ولو خالف العقل، وقل أن نجد حديثاً نُقد من ناحية المتن عندهم، وإذا عُرض عليهم أمر رجعوا إلى الحديث ولو كان ظاهره لا يتفق والعقل، كما يتجلى ذلك في مذهب الحنابلة. وكان من سوء الحظ أن تدخل المعتزلة في السياسة ولم يقتصرُوا على ————— ١. ضحى الاسلام: ج ٣، ص ١١٢.

(١٧٢)

الدين، والسياسة دائماً شائكة، فنصرهم على ذلك المأمون والواثق والمعتمد، وامتحنوا الناس وأكروههم على الاعتزال، فكرههم العامة واستبطلوا الإمام ابن حنبل الذي وقف في وجههم، فلما جاء المتوكل انتصر للرأي العام ضدّهم، وانتصر للإمام أحمد بن حنبل على الجاحظ وابن أبي دواد وأمثالهما، ونكل بهم تنكيلاً شديداً، فبعد أن كان يتظاهر الرجل بأنه معتزلي، كان الرجل يعتزل ويختفي حتى عدّ جريئاً كلّ الجراءة الزمخشري الذي كان يتظاهر بالاعتزال ويؤلف فيه، ولم يكن له كلّ هذا الفضل، لأنه أتى بعد هدوء الفورة التي حدثت ضدّ الاعتزال. فلنتصوّر الآن ماذا كان لو سار المسلمون على منهج الاعتزال إلى اليوم؟. أظنّ أن مذهب الشك والتجربة وإلّيقين بعدهما كان يكون قد ربي وترعرع ونضج في غضون الألف سنة التي مرّت عليه، وكنا نفضل الأروبيين في فخفتهم وطمطنتهم بالشك والتجربة التي ينسبونها إلى «بيكن» مع أنه لم يعمل أكثر من بسط مذهب المعتزلة. وكان هذا الشك وهذه التجربة مما يؤدي حتماً إلى الاختراع وبدل تأخر الاختراع إلى ما بعد بيكن وديكارت، كان يتقدم مئات من السنين، وكان العالم قد وصل إلى ما لم يصل إليه إلى اليوم، وكان وصوله على يد المسلمين لا على يد الغربيين، وكان لا يموت خلق الابتكار في الشرق و يقتصر على الغرب. فقد عهدنا المسلمين بفضل منهج المحدثين يقتصرون على جمع متفرق أو تفريق مجتمع، وقلّ أن نجد مبتكراً كابن خلدون الذي كانت له مدرسة خاصية، تلاميذها الغربيون لا الشرقيون. فالحق أن خسارة المسلمين بإزالة المعتزلة من الوجود كانت خسارة كبرى لا تعوّض. ثم بدأ المسلمون يهجون منهج الحضارة الغربية تقليداً من الخارج لا بعثاً من الداخل، وشتان ما بينهما، فالتقليد للخارج بثّ فيهم ما يسميه علماء النفس مركب النقص، فهم يرون أنهم عالة على الغربيين في منهجهم، ولو كان من أنفسهم لاعتزوا به (١٧٣)

وافتحروا، ولكن ما قُدّر لا بدّ أن يكون، والله في خلقه شؤون»(١). هذا بعض ما تأثر به الأستاذ المصري بمنهج الاعتزال فأطلق قلمه بمدحهم، ولكن لما وقف في غضون التأريخ على أن المعتزلة تربّت في أحضان البيت العلوي وأنّ واصل بن عطاء مؤسس المنهج تتلمذ على أبي هاشم بن محمّد الحنفية، وأنهم أخذوا التوحيد والعدل من الأصول الخمسة من خطب الإمام أمير المؤمنين - عليه

السلام - ثارت ثورته وثقل عليه البحث لما يكنّه في نفسه من عدا و حقد للشيعه و أئمتهم فانبرى لتحريف التاريخ و إسدال الستر على الحقيقه و إنكار كون الأصل لبعض أصول المعتزله هو البيت العلوى. ولنا معه في ذلك الفصل بحث ضاف فانتظر. هذا والكلام حول هذه الطائفة يأتي في فصول: _____ ١. رساله الإسلام التي تصدرها «دار التقريب بين المذاهب الإسلاميه» بالقاهرة: العدد الثالث من السنه الثالثه.

(١٧٤)

الفصل الأول

الفصل الأول سبب تسميتهم بالمعتزله

لقد شغل بال الباحثين من المسلمين و المستشرقين سبب تسميه هذه الطائفة بالمعتزله، فاختار كل مذهباً، ونحن نأتى بجميع الآراء أو أكثرها على وجه الاجمال، مع التحليل والقضاء بينها. ١ - اعترالهم عن على - عليه السلام - في محاربه لمخالفه قال أبو محمّد الحسن بن موسى النوبختي من أعلام القرن الثالث في كتابه «فرق الشيعه» عند البحث عن الأحداث الواقعه بعد قتل عثمان: «فلما قتل بايع الناس علياً فسموا الجماعه، ثم افترقوا بعد ذلك و صاروا ثلاث فرق: فرقه أقامت على ولايته - عليه السلام - و فرقه خالفت علياً وهم طلحه و الزبير و عائشه، و فرقه اعترلت مع سعد بن مالك و هو سعد بن أبي وقاص، و عبدالله بن عمر بن الخطاب، و محمّد بن مسلمه الأنصاري، و أسامه بن زيد بن حارثه الكلبي مولى رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم فإن هؤلاء اعترلوا عن على عليه السلام و امتنعوا عن محاربه و المحاربه معه بعد دخولهم في بيعته و الرضا به. فسموا المعتزله، و صاروا أسلاف المعتزله إلى آخر الأبد، و قالوا: لا يحل قتال على و لا القتال معه. و ذكر بعض أهل العلم أن الأحنف بن قيس التميمي اعترل بعد ذلك في خاصه (١٧٥) قومه من بنى تميم لا على التدين بالاعتزال. ولكن على طلب السلامه في القتل و ذهاب المال و قال لقومه: اعترلوا الفتنه أصلح لكم». و ذكر (١) نصر بن مزاحم المنقري أن المغيره بن شعبه كان مقيماً بالطائف لم يشهد صفين. فقال معاويه: يا مغيره: ما ترى؟ قال: يا معاويه لو وسعني أن أنصرك لنصرتك، ولكن علي أن آتيك بأمر الرجلين (أبي موسى الأشعري و عمرو بن العاص) فركب حتى أتى دومه الجندل، فدخل على أبي موسى كأنه زائر له، فقال: يا أبا موسى! ما تقول فيمن اعترل هذا الأمر و كره الدماء؟ قال: أولئك خيار الناس خفت ظهورهم من دماهم و خمصت بطونهم من أموالهم. ثم أتى عمراً فقال: يا أبا عبدالله! ما تقول فيمن اعترل هذا الأمر و كره الدماء؟ فقال: أولئك شر الناس لم يعرفوا حقاً و لم ينكروا باطلا (٢). غير أن شيوخ المعتزله يردون هذه الروايه و لا يقيمون لها وزناً. بل يقول البلخي: «ومن الناس من يقول سموا معتزله لاعتزالهم علي بن أبي طالب في حروبه، وليس كذلك، لأن جمهور المعتزله بل أكثرهم إلا القليل الشاذ منهم يقولون إن علياً عليه السلام كان على صواب، وإن من حاربه فهو ضال و تبرأوا ممن لم يتب عن محاربه و لا يتولون أحداً ممن حاربه إلا من صحت عندهم توبته منهم، و من كان بهذه الصفه فليس بمعتزل عنه عليه السلام و لا يجوز أن يسمي بهذا الاسم» (٣). أقول: لولا أن النوبختي ذكر بعد نقل هذه الروايه قوله: «وأنهم صاروا أسلاف المعتزله إلى آخر الأبد» لأمكن المناقشه في كونه وجه التسميه، و أن الاعتزال بالطابع الفكرى و العقلى كان استمراراً للاعتزال بطابعه السياسى. إذ من الممكن أن تستعمل كلمه واحده في طائفتين يجمعهما جامع وهو العزله و ترك الجماعه. فهؤلاء الذين خذلوا _____ ١. فرق الشيعه: ص ٥ طبع النجف عام ١٣٥٥ هـ. ٢. وقعه صفين ص ٦٢٠ - ٦٢١ طبع مصر. ٣. فضل الاعتزال ص ١٣ - ١٤.

(١٧٦)

علياً بترك البيعه و الحرب معه ضد الناكثين و القاسطين معتزلون، كما أن واصل بن عطاء و تلاميذه معتزلون لأجل تركهم مجلس درس أستاذهم و تلاميذه كما يأتي في الروايه الأخرى. و اطلاق كلمه واحده على الطائفتين اللتين لهما طابعان مختلفان لا يدل على أن الطائفة الثانيه هي استمرار للأولى. و إنما يمنعنا عن ردّ هذه النظرية على وجه القطع هو صراحه كلام النوبختي في ذلك. ٢ - اعترالهم

عن الحسن بن علي - عليهما السلام -

وهناك رواية أخرى تدلّ على أن تسميتهم بهذا اللقب لاعتزالهم عن الحسن بن عليّ و معاوية، نقله الملتقى (المتوفى عام ٣٧٣) في «التنبيه والرّد» واستحسنه الكوثري (١) وحسب أنه وقف على أمر بديع. يقول الملتقى: «وهم سمّوا أنفسهم معتزلةً وذلك عندما بايع الحسن بن عليّ - عليهما السلام - معاوية وسلّم إليه الأمر اعتزلوا الحسن بن عليّ و معاوية و جميع الناس، وذلك أنهم كانوا من أصحاب عليّ ولزموا منازلهم ومساجدهم وقالوا نشتغل بالعلم والعبادة و سمّوا بذلك معتزلةً» (٢). أقول: هذا الرأي قريب من جهة، لأنّ المعتزلة أخذوا تعاليمهم في التوحيد والعدل عن عليّ عليه السلام كما سيأتي، فليس ببعيد أن يرجع وجه التسمية إلى زمن تصالح الإمام الحسن - عليه السلام - مع معاوية. ومع ذلك كلّه، يمكن أن يقال فيه مثل ما قلناه في النظرية السابقة، وهو أنه كانت طائفتان مختلفتان لا صلة بينهما سوى الاشتراك الاسمي، ظهرت إحداهما بعد صلح الحسن عليه السلام وكان لها طابع سياسي، وظهرت الأخرى في زمن الحسن البصري عند اعتزال واصل عن حلقة بحثه كما سيأتي بيانه، لها طابع عقلي. وهناك إشكال آخر يتوجّه على رواية الملتقى حيث قال: «وهم سمّوا أنفسهم» ————— ١. تعليق «تبيين كذب المفتري» ص ١٠. ٢. التنبيه والرّد ص ٢٤.

(١٧٧)

معتزلة» وهو أن لفظ الاعتزال ليس لفظاً يعرب عن المنهج حتى يطلقوا هذا الاسم على أنفسهم، إن لم يكن فيه دلالة على ذمّ ما. ٣ - اعتزال عامر عن مجلس الحسن البصري

وهناك رواية ثالثة رواها ابن دريد يتحدّث عن بني العنبر قال: «ومن رجالهم في الإسلام عامر بن عبدالله يقال له عامر بن عبد قيس، وكان عثمان بن عفان كتب إلى عبدالله بن عامر أن يسيره إلى الشام، لأنّه يظعن عليهم وكان من خيار المسلمين وله كلام في التوحيد كثير، وهو الذي اعتزل الحسن البصري فسمّوا المعتزلة» (١). وروى أبو نعيم بالإسناد عن الحسن البصري أنّه قال: «كان لعامر بن عبدالله بن عبد قيس مجلس في المسجد فتركه حتى ظننا أنّه قد ضارح أصحاب الأهواء، قال: فأتيناه فقلنا له: كان لك مجلس في المسجد فتركته؟ قال: أجل، إنّه مجلس كثير اللغظ والتخليط، قال: فأيقنا أنّه قد ضارح أصحاب الأهواء، فقلنا: ما تقول فيهم؟ قال: وما عسى أن أقول فيهم ... الخ»، ونقل أبو نعيم الاصفهاني أيضاً أنّه عتب أبو موسى الأشعري (٢) عامر بن عبد قيس اعتزاله مجلسه الذي اعتاده في المسجد، فكتب إليه قائلاً: «فإني عهدتك على أمر وبلغني أنّك تغيرت فاتق الله و عد» (٣). وقال المعلق على كتاب «فضل الاعتزال»: إذا كان ابن دريد و أبو نعيم لم يحدّدا لنا زمن اعتزال عامر بن عبد قيس، فمن الممكن أن نستنتج أنّه تمّ في خلال تسع سنوات من سنة ٣٥ وهو تاريخ اعتزال جماعة سعد بن أبي وقاص إذ عناهم الحسن البصري في حديثه، إلى سنة ٤٤ وهو تاريخ وفاة أبي موسى الأشعري إذ أفاد أبو نعيم أنّه عاتب عامر لاعتزاله مجلسه». ————— ١. الاشتقاق ج ١ ص ٢١٣ كما في تعليق «فضل الاعتزال» ص ١٥. ٢. كان أبو موسى والى الكوفة أواخر خلافة عثمان إلى عام ٣٦، حتى عزله عليّ - عليه السلام - لأجل قعوده عن نصره الامام. ٣. حلية الأولياء: ج ٢ ص ٩٣ - ٩٥.

(١٧٨)

يلاحظ عليه: أن الحسن البصري ولد بالمدينة عام (٢١)، ثمّ سكن البصرة وتوفى عام (١١٠)، فمن البعيد أن يكون له مجلس بحث في المسجد وهو من أبناء العشرين أو دونه، فلو صحّ ما حدّده المعلق من زمن الاعتزال يلزم أن يكون له مجلس بحث في المسجد بين أعوام ٣٥ - ٤٤، ويكون عامر بن عبدالله الشخصية المعروفة أحد حضار بحثه، وقد قدر الزركلي في كتابه «الأعلام» وفاة عامر نحو سنة (٥٥) (١). ثمّ إنّ عتب أبي موسى لا- يصحّ أن يكون في خلال تسع سنوات بين أعوام ٣٥ - ٤٤ لأنّه عزل عن الولاية عام ٣٦ و غادر الكوفة ولم يرجع إليها، ولما أصدر حكمه الجائر في دومة الجندل ضدّ عليّ - عليه السلام - خاف من انتفاضة الناس و ثورتهم عليه، وغادرها إلى مكة المكرمة ومات بها عام ٤٣ أو ٤٤. ولو صحّ عتابه لكان قبل سنة ٣٦، وهذا يستلزم أن تكون للحسن حلقة بحث في أوان البلوغ، وهو بعيد، مع وجود وجوه الصّحابة وأكابر التابعين في الكوفة. ثمّ لو صحّت الرواية لما صحّ أن يكون عامر بن عبدالله،

المؤسس الأوّل لمذهب الاعتزال و إن استعمل في حقه كلمة الاعتزال، لأنّ كلمة الاعتزال في تلك العصور كانت رمزاً للتخلف عن الفكرة السائدة على المجتمع، فمن خالف الفكرة و انحاز عنها، أطلق على فعله الاعتزال و على نفسه المعتزل، ازدراءً به، و تلك الكلمة بمنزلة الرجعية في أعصارنا هذه، و ما جاء في تلك الروايات إشارة إلى أنّ هؤلاء اعتزلوا عن السياسة السائدة على المجتمع كما في اعتزال سعد بن أبي وقاص و نظائره. أو اعتزال جماعة عن الحسن بن عليّ - عليهما السلام - أو عن الفكرة الدينيّة كما في الرواية الثالثة. والحقّ في التسمية ما ذكره في القول الرابع وقد تواتر نقله. ٤ - اعتزال واصل عن مجلس الحسن البصري

قد عرفت أنّ حكم مرتكب الكبيرة قد أوجد ضجّة كبيرة في الأوساط الإسلاميّة _____ ١. الأعلام: ج ٤، ص ٢١. (١٧٩)

في عصر عليّ - عليه السلام - وبعده، حيث عدّ الخوارج مرتكب الكبيرة كافراً، كما عدّه غيرهم مؤمناً فاسقاً، وعدّت المرجئة من شهد بالتوحيد والرسالة لساناً أو جناحاً مؤمناً. وقد أخذت المسألة لنفسها مجالاً خاصاً للبحث عدّة قرون. وكان للمسألة في زمن الحسن البصري دوى خاص. نقل الشهرستاني أنّه دخل واحد على الحسن البصري فقال: يا إمام الدين! لقد ظهرت في زماننا جماعة يكفرون أصحاب الكبار، والكبيرة عندهم لا تضرّ مع الإيمان، بل العمل على مذهبهم ليس ركناً من الإيمان، ولا يضرّ مع الإيمان معصية، كما لا تنفع مع الكفر طاعة وهم مرجئة الأئمة فكيف تحكّم لنا في ذلك اعتقاداً؟ فتفكّر الحسن في ذلك و قبل أن يجيب، قال واصل بن عطاء: أنا لا أقول إنّ صاحب الكبيرة مؤمن مطلقاً ولا كافر مطلقاً، بل هو في منزلة بين المنزلتين لا مؤمن ولا كافر. ثمّ قام و اعتزل إلى اسطوانة المسجد يقرّ ما أجاب به على جماعة من أصحاب الحسن، فقال الحسن: اعتزل عنّا واصل، فسّمى هو وأصحابه: معتزلة (١). و ربّما نسبت هذه الواقعة بشكل آخر إلى «عمرو بن عبيد». قال ابن خلكان في ترجمة قتادة السدوسي: «كان قتادة من أنسب الناس كان قد أدرك ذعفلاً و كان يدور البصرة أعلاها و أسفلها بغير قائد فدخل مسجد البصرة، فإذا بعمر بن عبيد و نفر معه قد اعتزلوا من حلقة الحسن البصري و حلّقوا و ارتفعت أصواتهم، فأتمهم وهو يظن أنّها حلقة الحسن، فلما صار معهم عرف أنّها ليست هي. فقال: إنّما هؤلاء المعتزلة، ثمّ قام عنهم فمذّبهم يومئذ سمّوا المعتزلة» (٢). و تظهر تلك النظرية من الشيخ المفيد في «أوائل المقالات» حيث قال: «وأما المعتزلة وما وسمت به من اسم الاعتزال، فهو لقب حدث لها عند القول بالمنزلة بين المنزلتين، وما أحدثه واصل بن عطاء من المذهب في ذلك و نصب من الاحتجاج له، _____ ١. الفرق بين الفرق: ص ٢١، وفي ذيل عبارته ما يدل على أنّ تسميتهم بها لأمر آخر سيوافيك بيانه. ٢. وفيات الأعيان ج ٤ ص ٨٥ رقم الترجمة ٥٤١.

(١٨٠)

فتابعه عمرو بن عبيد، ووافق على التدين به من قال بها و من أتبعهما عليه، إلى اعتزال الحسن البصري و أصحابه والتحيّز عن مجلسه فسّماهم الناس المعتزلة لاعتزالهم مجلس الحسن بعد أن كانوا من أهله و تفرّدهم بما ذهبوا إليه من هذه المسألة من جميع الأئمة و سائر العلماء ولم يكن قبل ذلك يعرف الاعتزال ولا - كان علماً على فريق من الناس» (١). ولولا - قوله: «وتفرّدهم بما ذهبوا إليه في هذه المسألة من جميع الأئمة و سائر العلماء» لكان نصّاً في هذه النظرية، إلّا أنّ هذا الذيل يمكن أن يكون إشارة إلى النظرية الأخرى التي ستبين. قد نقل اعتزال واصل حلقة الحسن جماعة كثيرة، فنقلها المرتضى في أماليه ج ١ ص ١٦٧، والبغدادي في الفرق بين الفرق ص ١١٨، والشهرستاني في الملل و النحل ج ١ ص ٤٨، وابن خلكان في وفيات الأعيان ج ٦ ص ٨، والمقرّبي في خطه ج ٢ ص ٣٤٦. وعلى كلّ تقدير فقد ناقش الدكتور «نيبريج» المستشرق هذه النظرية بأنّه وردت تسمية هذه المدرسة بأهل الاعتزال بمن قال بالاعتزال، ولو كان معنى الكلمة ما زعموه لما جاز مثل هذه التسمية، ثمّ إنّ لها عدّة نظائر في عرف ذلك الزمان كالمرجئة يرادفها أهل الأرجاء وهم الذين قالوا بالأرجاء، والرافضة يرادفها أهل الرفض و من قال بالرفض (٢). ولعلّ المناقشة في محلّها كما سيظهر مما نقله عن المسعودي في النظرية السادسة. ٥ - الاعتزال عن القولين السائدين في ذلك العصر

وهناك رأى خامس في تسميتهم بالاعتزال يظهر من شيخ المعتزلة أبي القاسم البلخي (م ٣١٧) يقول: «والسبب الذي له سميت

المعتزلة بالاعتزال؛ أنّ الاختلاف ————— ١. أوائل المقالات ص ٥ - ٦. ٢. مقدمة كتاب الانتصار لأبي الحسين الخياط ص ٥٤.

(١٨١)

وقع في أسماء مرتكبي الكبائر من أهل الصّيلة، فقالت الخوارج: إنهم كفّار مشركون وهم مع ذلك فساق، وقال بعض المرجئة: إنهم مؤمنون لإقرارهم بالله ورسوله وكتابته وبما جاء به رسوله وإن لم يعملوا به، فاعتزلت المعتزلة جميع ما اختلف فيه هؤلاء وقالوا تأخذ بما اجتمعوا عليه من تسميتهم بالفاسق وندع ما اختلفوا فيه من تسميتهم بالكفر والإيمان والنفاق والشرك، قالوا: لأنّ المؤمن وليّ الله، والله يجب تعظيمه وتكريمه وليس الفاسق كذلك، والكافر والمشرك والمنافق يجب قتل بعضهم وأخذ الجزية من بعض، وبعضهم يعبد في السرّ إلهاً غير الله، وليس الفاسق بهذه الصفة. قالوا: فلما خرج من هذه الأحكام، خرج من أن يكون مسمّى بأسماء أهلها وهذا هو القول بالمنزلة بين المنزلتين أي الفسق منزلة بين الكفر والإيمان» (١). و يظهر هذا من البغدادي أيضاً قال: «ومنها اتّفاقهم على دعواهم في الفاسق من أمية الإسلام بالمنزلة بين المنزلتين وهي أنّه فاسق لا مؤمن ولا كافر، ولأجل هذا سمّاهم المسلمون «معتزلة» لاعتزالهم قول الأمة بأسرها» (٢) وفي الوقت نفسه نقل البغدادي، قصيدة اعتزال «واصل» حلقة الحسن بنحو يوههم كون وجه التسمية هو اعتزال واصل مجلس الحسن. لاحظ ص ١١٨. ويظهر من ابن المرتضى تأييده. قال في ذيل كلامه: «سمّى وأصحابه معتزلة لاعتزالهم كلّ الأقوال المحدثّة والمجبرة». ثم ردّ على من زعم أنّ إطلاق المعتزلة لمخالفتهم الاجماع بقوله: «لم يخالفوا الإجماع، بل عملوا بالمجمع عليه في الصدر الأوّل ورفضوا المحدثات المبتدعة» (٣). ويظهر هذا أيضاً من نشوان بن سعيد اليمنى حيث قال: «وسميت المعتزلة معتزلة لقولهم بالمنزلة بين المنزلتين وذلك أنّ المسلمين اختلفوا ————— ١. باب ذكر المعتزلة من مقالات الاسلاميين للبلخي ص ١١٥. ٢. الفرق بين الفرق: ص ٢١ و ١١٥، ط دار المعرفة. ٣. المنية والأمل: لأحمد بن يحيى المرتضى ص ٤ طبع دار صادر.

(١٨٢)

في أهل الكبائر فقالت الخوارج: هم كفّار مشركون، وقال بعض المرجئة: إنهم مؤمنون، وقالت المعتزلة: لا- نسّميهم بالكفر ولا بالإيمان، ولا نقول إنهم مشركون ولا مؤمنون بل فساق، فاعتزلوا القولين جميعاً وقالوا بالمنزلة بين المنزلتين فسمّوا بالمعتزلة» (١). ٦- جعل الفاسق معتزلاً عن الإيمان والكفر

وهذه النظرية غير النظرية الماضية، فإنّ الاعتزال فيها كان وصفاً لنفس المعتزلة فهم اعتزلوا عن جميع ما اختلفت فيه من الآراء وأخذوا بالمتفق عليه، ولكنّه في هذه النظرية وصف لمورد الخلاف، أعنى الفاسق، فجعلوه معتزلاً عن الإيمان والكفر، فلا هو مؤمن ولا كافر، وتظهر تلك النظرية من المسعودي في موجهه، قال في بيان الأصل الرابع من الأصول الخمسة: «وأما القول بالمنزلة بين المنزلتين وهو الأصل الرابع، فهو أنّ الفاسق المرتكب للكبائر ليس بمؤمن ولا كافر، بل يسمّى فاسقاً على حسب ما ورد التوقيف بتسميته وأجمع أهل الصّيلة على فسوقه». قال المسعودي: «وبهذا الباب سميت المعتزلة، وهو الاعتزال، وهو الموصوف بالأسماء والأحكام مع ما تقدّم من الوعيد في الفاسق من الخلود في النار» (٢). وقال أيضاً: «مات واصل بن عطاء - ويكنى بأبي حذيفة - في سنة إحدى وثلاثين ومائة وهو شيخ المعتزلة وقديمها، وأول من أظهر القول بالمنزلة بين المنزلتين وهو أنّ الفاسق من أهل الملة ليس بمؤمن ولا- كافر وبه سميت المعتزلة وهو الاعتزال» (٣). والدقة في قوله: «وبه سميت...» (أي بعزل الفاسق عن الإيمان والكفر) تعطى أنّ وجه التسمية يعود إلى جعل الفاسق منعزلاً عنهما. ————— ١. شرح رسالة الحور العين: ص ٢٠٤ - ٢٠٥. ٢. مروج الذهب: ج ٣، ص ٢٢٢، ط بيروت دار الأندلس. ٣. نفس المصدر: ج ٤ ص ٢٢، ط بيروت دار الأندلس.

(١٨٣)

وهناك نظرية سابعة ذكرها أحمد أمين المصري في فجر الإسلام ص ٣٤٤، ولكنها من الوهن بمكان لم يرتضها هو نفسه في كتبه

اللاحقة فلنضرب عنها صفحاً. إلى هنا خرجنا بهذه النتيجة أنه لو كان أساس الاعتزال هو واصل بن عطاء أو عمرو بن عبيد، فتسميتهم بالمعتزلة، إما لاعتزال المؤسس عن مجلس البحث أو باعتزاله عن الرأيين السائدين، أو لاعتقادهم بكون الفاسق منعزلاً عن الكفر والإيمان، وخروج مرتكب الكبيرة عن عداد المؤمنين والكافرين. والعجب أن أستاذ واصل كان يذهب إلى أنه منافق، وأراد بذلك تخفيف أمره بالنسبة إلى الكافر، مع أن جزء المنافق في الآخرة لو لم يكن أشد من الكافر ليس بأقل منه. أرى أن إفاضة الكلام في تحقيق وجه التسمية أزيد من هذا خروج عن وضع الرسالة فلنرجع إلى سائر أسمائهم. سائر ألقاب المعتزلة

فقد ذكر ابن المرتضى لهم أسماء أخر. ١- العدلية: لقولهم بعدل الله و حكمته. ٢- الموحدة: لقولهم لا قديم مع الله (١). ولأجل هذا يطلق على هذه الطائفة أهل العدل و التوحيد، ولعلمهم يعنون بالعدل مضافاً إلى ما ذكر ابن المرتضى نفى القدر بالمعنى المستلزم للجبر، أو يريدون بذلك نفى كونه سبحانه خالقاً لأفعال العباد، إذ فيه الظلم والقيح والجور، وأما التوحيد فإنهم يريدون منه نفى الصفات الزائدة القديمة، فإن في الاعتقاد بزيادة الصفات اعتراف بقدماء معه سبحانه، وتزيهه سبحانه عن التشبيه و التجسيم،

_____ ١. المنية و الأمل ص ١.

(١٨٤)

وسياتى أن هذين الأصلين اللذين يعدان الركنين الأساسيين لمدرسة الاعتزال مأخوذان من خطب الإمام أمير المؤمنين - عليه السلام -

٣- أهل الحق: المعتزلة يعتبرون أنفسهم أهل الحق، والفرقة الناجية من ثلاث وسبعين فرقة، وقد فرغنا الكلام عن هذا الحديث و تعيين الفرقة الناجية في الجزء الأول. ٤- القدرية: يعبر عن المعتزلة في الكتب الكلامية بالقدرية. والمعتزلة يطلقونها على خصمائهم، وذلك لما روى عن النبي صلى الله عليه و آله و سلم: أن القدرية مجوس هذه الأمة. فلو قلنا بأن القدرية منسوبة إلى القدر عدل القضاء، فتنطبق على خصماء المعتزلة القائلين بالقدر السالب للاختيار. ولو قلنا بأنها منسوبة إلى القدرة، أى القائلين بتأثير قدرة الإنسان في فعله واختياره و تمكنه في إيجاده، فتنطبق - على زعم الخصماء - على المعتزلة لقولهم بتأثير قدرة الإنسان في فعله. وقد طال الكلام بين المتكلمين في تفسير الحديث و ذكر كل طائفة وجهاً لانطباقه على خصمها (١). والحق أن المتبادر من الحديث هو القدرية المنسوبة إلى القدر الذى هو بمعنى التقدير، و إطلاقه على مثبت القدر كأهل الحديث والحنبلة متعين، إذ لا يطلق الشئ و يراد منه ضده. فلو كان المراد منه المعتزلة يجب أن يراد منها نفى القدر. وقد روى عن زيد بن علي أنه قال - حين سأله أبو الخطاب عما يذهب إليه - : «أبرأ من القدرية الذين حملوا ذنوبهم على الله و من المرجئة الذين أطمعوا الفساق». هذا، ولقد أوضحنا المراد من الحديث محلّه (٢). ٥- الثنوية: المعتزلة يدعون بالثنوية و لعل وجه ما يتراءى من بعضهم لقولهم _____ ١. لاحظ في الوقوف على هذه الوجوه كشف المراد للعلامة الحلبي ص ١٩٥، وشرح المقاصد للفتازاني ج ٢ ص ١٤٣، وقد مضى الكلام في سند الحديث ودلالته في فصل القدرية من هذا الجزء فلاحظ. ٢. لاحظ الجزء الأول من الملل والنحل للمؤلف ص ١٠٣ - ١٠٩ ولاحظ الالهيات في ضوء الكتاب والسنة والعقل: محاضراتنا الكلامية بقلم الفاضل الشيخ حسن مكى.

(١٨٥)

الخير من الله والشر من العبد. وهناك وجه آخر لتسميتهم بالثنوية، أو المجوسية، وهو أن المعتزلة قالت باستقلال الإنسان في ايجاد فعله، بل نقل عن بعضهم القول بحاجه الموجود في حدوثه إلى الواجب دون بقائه و استمراره، فصيروا الإنسان كأنه مستقل في فعله، بل صيروا الممكنات كواجب غنى عن العلة في بقائه و استمراره، دون حدوثه. ولكن النسبة غير صحيحة، إلا إلى بعض المتأخرين من المعتزلة، ولم يظهر لنا أن المتقدمين منهم كانوا على هذا الرأي. ٦- الوعيدية: و إنما أطلقت عليهم هذه الكلمة لقولهم بالوعد والوعيد، وأن الله صادق في وعده، كما هو صادق في وعيده و أنه لا يغفر الذنوب إلا بعد التوبة، فلو مات بدونها يكون معدباً قطعاً ولا يغفر له جزماً و يخلد في النار و يعدب عذاباً أضعف من عذاب الكافر. ٧- المعطلة: أى تعطيل ذاته سبحانه عن الصفات الذاتية، وهذا الصق بالجهمية الذين يعدون في الرعي الأول في نفى الصفات. وأما المعتزلة فلهم في الصفات مذهبان: ١- القول بالنيابة، أى خلو الذات

عن الصفات ولكن تنوب الذات مكان الصفات في الآثار المطلوبة منها، وقد اشتهر قولهم «خذ الغايات واترك المبادئ»، وهذا مخالف لكتاب الله و السنّة والعقل. فإنّ النقل يدلّ بوضوح على اتّصافه سبحانه بالصفات الكماليّة، وأمّا العقل، فحدث عنه ولا حرج، لأنّ الكمال يساوق الوجود وكلّما كان الوجود أعلى و أشرف يكون الكمالات فيه آكد. ٢ - عيية الصفات مع الذات و اشتمالها على حقائقها. من دون أن يكون ذات وصفه، بل الذات بلغت في الكمال إلى درجة صار نفس العلم والقدرة. وهذا هو الظاهر من خطب الإمام أمير المؤمنين عليه السلام، وتعضده البراهين (١٨٦)

العقليّة و إطلاق المعطّلة على هذه الطائفة لا يخلو من تجرّ و افتراء. والأولى بهذا الاسم أهل الحديث و الحنابلة، فإنّهم المعطّلة حقيقة، إذ عطّلوا العقول عن معرفة الله و أسمائه و صفاته و أفعاله، ومنعوا الخوض في المسائل العقليّة، وكأنّ العقل خلق لا لغاية إلاّ للسعي وراء الحياة الماديّة. ٨ - الجهميّة: (١) وهذا اللقب منحه أحمد بن حنبل لهم، فكلمًا يقول: قالت الجهميّة، أو يصف القائل بأنّه جهمي يريد به المعتزلة لما وجد من موافقتهم الجهميّة في بعض المسائل، و إن كانت الجهميّة متقدّمة على المعتزلة، لكنّها على زعمهم مهّدوا السبيل للمعتزلة، مع أنّك عرفت أنّ واصلًا أرسل أحد تلاميذه إلى معارضة و أنّهم لا يعدّون الجهم من رجالهم أو طبقاتهم لاختلافهم معه في بعض المسائل الجوهرية، فإنّ الجهم جبريّ و المعتزلة قائله بالاختيار، ولعلّ بعض هذه التسميات من مصاديق قوله سبحانه (ولا تنازوا بالألقاب) (الحجرات/١١). ٩ - المفنيّة: ١٠ - اللفظيّة: وهذا اللقب ذكرهما المقرئ وقال: أنّهم يوصفون بالمفنيّة لما نسب إلى أبي الهذيل من فناء حركات أهل الجنّة و النار، و اللفظيّة لقولهم: أفاظ القرآن مخلوقه و القبريّة لانكارهم عذاب القبر (٢). ١ - نسبة إلى الجهم بن صفوان، وقد عرفت القول في عقائده و آرائه و أنّ المهم منه أمران: نفى الرؤية والجبر. ٢ - الخطط للمقرئ: ج ٤، ص ١٦٩.

(١٨٧)

الفصل الثاني

الفصل الثاني المبادئ الفكرية للاعتزال و خطب الإمام عليّ - عليه السلام -

قد تعرّف فيما مضى على تاريخ ظهور المعتزلة و أنّ الاعتزال بعنوان المنهج الفكري العلمي لا السياسي يرجع إلى أوائل القرن الثاني، وذلك عندما اعتزل واصل بن عطاء عن حلقة الحسن البصري و شكّل حلقة دراسية فكرية في مقابل أستاذه، والقرائن القطعية تؤكّد بظهوره في أوائل ذلك القرن، فإنّ واصل بن عطاء من مواليد عام ٨٠ من الهجرة، وقد توفّي أستاذه الحسن البصري عام ١١٠، فمن البعيد أن يستطيع إنسان على تشكيل حلقة دراسية قابلة للذكر في مقابل الخطيب الحسن البصري، وله من العمر دون العشرين. وهذا يؤكّد على أنّ الاعتزال ظهر في أوائل القرن الثاني. ثمّ إنّ القول بالمتزلة بين المتزلتين و إن كان يعدّ منطلق الاعتزال، ومغرس بذره، ولكن حقيقة الاعتزال لا تقوم بهذا الأصل، ولا يعدّ الدرجة الأولى من أصوله، فإنّ الأصلين التوحيد والعدل يعدّان حجر الأساس لهذا المنهج، وسائر الأصول في الدرجة الثانية. وفي ضوء هذا يقف القارئ بفضل النصوص الآتية على أنّ الاعتزال أخذ ذينك الأصلين من البيت العلويّ عامية، ومن خطب الإمام عليّ عليه السلام و كلماته خاصية، ولأجل ذلك يجب أن يعترف بأنّ الاعتزال أخذ الأصول الأصليّة لمنهجه من بيت الولاية. ولأجل إيقاف القارئ هذا الاستنتاج، نضع أمامه شواهد من التاريخ والاعترافات التي أجهر بها شيوخ المعتزلة: ١ - هذا هو الكعبي إمام المعتزلة في أوائل القرن الرابع يقول: «والمعتزلة يقال إنّ لها و لمذهبها أسناداً تتصل بالنبيّ وليس لأحد من فرق الأئمة مثلها، وليس يمكن لخصومهم دفعهم (١٨٨)

عنه، وهو أنّ خصومهم يقرّون بأنّ مذهبهم يسند إلى واصل بن عطاء، وأنّ واصلًا يسند إلى محمّد بن عليّ بن أبي طالب و ابنه أبي هاشم عبدالله بن محمد بن علي، وأنّ محمّدًا أخذ عن أبيه عليّ و أنّ عليًا عن رسول اللّهيّ الله عليه و آلّه و سلّم (١). ٢ - كان واصل بن عطاء من أهل المدينة رباه محمّد بن عليّ بن أبي طالب و علّمه، وكان مع ابنه أبي هاشم عبدالله بن محمّد في الكتاب، ثمّ صحبه

بعد موت أبيه صحبة طويلة، وحكى عن بعض السلف أنه قيل له: كيف كان علم محمد بن علي؟ فقال: إذا أردت أن تعلم ذلك فانظر إلى أثره في واصل. ثم انتقل واصل إلى البصرة فلزم الحسن ابن أبي الحسن (٢). ٣ - وقال القاضي عبد الجبار في «طبقات المعتزلة»: «وأخذ واصل العلم عن محمد بن الحنفية وكان خالاً لأبي هاشم وكان يلزم مجلس الحسن» (٣). وما ذكره القاضي لا ينطبق على الحقيقة، فإن واصل بن عطاء الغزال ولد بالمدينة سنة ثمانين، وقد مات محمد بن الحنفية عام ٨٠ أو ٨١، فلا يصح أخذ العلم منه، والصحيح أن يقال أخذ واصل العلم من أبي هاشم بن محمد بن الحنفية، وقد نقل المحقق أن في حاشية الأصل «من أبي هاشم». والصحيح ما في عبارته التالية، قال: ٤ - وقال: «إن أبا الهذيل قد أخذ هذا العلم عن عثمان الطويل، وأخذ هو عن _____ ١. ذكر المعتزلة من مقالات الاسلاميين للبلخي: ص ٦٨. ٢. ذكر المعتزلة للكعبى: ص ٦٤. ٣. طبقات المعتزلة: ص ٢٣٤.

(١٨٩)

واصل بن عطاء و عمرو بن عبيد، وأخذ واصل و عمرو عن أبي هاشم بن محمد بن الحنفية، وأخذ أبو هاشم عن أبيه محمد بن الحنفية، وأخذ محمد عن أبيه علي بن أبي طالب عليه السلام وأخذ علي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم (١). وقد تتبته الشريف المرتضى لما ذكرنا. قال: «وذكر أبو الحسين الخياط أن واصل كان من أهل مدينة الرسول صلى الله عليه وآله ومولده سنة ثمانين و مات سنة إحدى و ثلاثين و مائه. وكان واصل ممن لقي أبا هاشم عبدالله بن محمد بن الحنفية وصحبه، و أخذ عنه و قال قوم إنه لقي أباه محمداً و ذلك غلط، لأن محمداً توفي سنة ثمانين أو إحدى و ثمانين و واصل ولد في سنة ثمانين» (٢). ٥ - وقال القاضي أيضاً: «فأما أبو هاشم عبدالله بن محمد بن علي، فلو لم يظهر علمه و فضله إلا بما ظهر عن واصل بن عطاء لكفى، وكان يأخذ العلم عن أبيه. فكان واصل بما أظهر بمنزلة كتاب مصنفه أبو هاشم، و ذكر قوله فيه. و كذلك أخوه، فإن غيلان يقال إنه أخذ العلم من الحسن بن محمد بن الحنفية أخى أبي هاشم» (٣). ٦ - وقال الشهرستاني: «يقال أخذ واصل عن أبي هاشم عبدالله بن محمد بن الحنفية» (٤). ٧ - وقال ابن المرتضى: «وسند المعتزلة لمذهبهم أوضح من الفلق، إذ يتصل إلى واصل و عمرو اتصالاً شامراً ظاهراً. وهما أخذوا عن محمد بن علي بن أبي طالب وابنه أبي هاشم عبدالله بن محمد، و محمد هو الذي ربي واصلاً و علمه حتى تخرج واستحكم. و محمد أخذ عن أبيه علي بن أبي طالب عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم». _____ ١. المصدر نفسه: ص ١٦٤. ٢. أمالي المرتضى: ج ١، ص ١٦٤ - ١٦٥. ٣. طبقات المعتزلة: ص ٢٢٦. ٤. الملل والنحل: ج ١ ص ٤٩.

(١٩٠)

٨ - وقال أيضاً: «ومن أولاد علي عليه السلام أبو هاشم عبدالله بن محمد بن الحنفية وهو الذي أخذ عنه واصل وكان معه في المكتب فأخذ عنه و عن أبيه، وكذلك أخوه الحسن بن محمد أستاذ غيلان و يميل إلى الإرجاء» (١). ٩ - وقال ابن أبي الحديد: «إن أشرف العلوم هو العلم الإلهي، لأن شرف العلم بشرف المعلوم و معلومه أشرف الموجودات، فكان هو أشرف العلوم و من كلامه (علي عليه السلام) اقتبس و عنه نقل، ومنه ابتداء وإليه انتهى. فإن المعتزلة - الذين هم أهل التوحيد والعدل و أرباب النظر، ومنهم تعلم الناس هذا الفن - تلامذته و أصحابه، لأن كبيرهم واصل بن عطاء تلميذ أبي هاشم عبدالله بن محمد بن الحنفية. وأبو هاشم تلميذ أبيه، وأبوه تلميذه عليه السلام» (٢). ١٠ - وقال المرتضى في أماليه: «اعلم أن أصول التوحيد والعدل مأخوذة من كلام أمير المؤمنين - صلوات الله عليه - و خطبه، فإنها تتضمن من ذلك ما لا زيادة عليه ولا غاية وراءه، و من تأمل المأثور في ذلك من كلامه، علم أن جميع ما أسهب المتكلمون من بعد في تصنيفه و جمعه، إنما هو تفصيل لتلك الجمل و شرح لتلك الأصول، و روى عن الأئمة (من أبنائه - عليهم السلام) من ذلك ما يكاد لا يحاط به كثرة، و من أحب الوقوف عليه و طلبه من مظان أصاب منه الكثير الغزير الذي في بعضه شفاء للصدور السقيمة، و نتاج للعقول العقيمة» (٣). ١١ - وقال القاضي عبد الجبار: «وهذا المذهب - أعنى صاحب الكبيرة لا يكون مؤمناً ولا كافراً ولا منافقاً بل يكون فاسقاً - أخذه واصل بن عطاء عن أبي هاشم عبدالله بن محمد بن الحنفية و كان من أصحابه» (٤). _____ ١. المنية والأمل: ص ٥ - ٦ و ص ١١. ٢. الشرح الحديدي: ج ١ ص ١٧. ٣. أمالي المرتضى: ج ١ ص ١٤٨. ٤.

شرح الأصول الخمسة: ص ١٣٨

(١٩١)

١٢- وقال الدكتور حسن إبراهيم حسن: «فقد نسبت المعتزلة عقائدها إلى عليّ ابن أبي طالب، وقلّما نجد كتاباً من كتبهم و على الأخصّ كتب المتأخّرين منهم إلاّ ادّعوا فيه أنّه ليس ثمّة مؤسس لمذهب الاعتزال و علم الكلام غير الإمام عليّ - عليه السلام -» (١).
 ١٣- يقول محقق كتاب شرح الأصول الخمسة: «ويؤكّد المعتزلة أنّهم تلقّوا هذه الأصول عن الرسول - عليه الصلاة والسلام - ويزكرون سندهم في ذلك و نحن ثبت فيما يلي هذا السند - كما على أوّل ورقة من شرح الأصول (٢) - تعليق الفرزادى . يقول: أخذ هذه الأصول من الفقيه الإمام الأوحّد نجم الدين أحمد بن أبي الحسين الكنى، وهو عن الفقيه الإمام الأجلّ محمّد بن أحمد الفرزادى، وهو عن عمّه الشيخ السعيد البارع إسماعيل بن عليّ الفرزادى، وهو عن محمّد بن مزدك، وهو عن أبي محمّد بن متّويه، وهو عن الشيخ أبي رشيد النيسابورى، وهو عن قاضى القضاة عماد الدين عبد الجبار بن أحمد - رحمه الله - وهو عن الشيخ المرشد أبي عبد الله البصرى، وهو عن الشيخ أبي عليّ ابن خلّاد، وهو عن الشيخ أبي هاشم وهو عن أبيه الشيخ أبي عليّ الجبائى وهو عن أبي يعقوب الشحام، وهو عن عثمان الطويل، وهو عن الشيخ أبي الهذيل، وهو عن واصل ابن عطاء، وهو عن أبي هاشم (٣) محمّد بن الحنفية، وهو عن أبيه أمير المؤمنين عليّ - عليه السلام - وهو عن خير الأولين والآخرين و خاتم النبيّين محمد المصطفى - صلوات الله عليه - وهو عن جبرئيل عليه السلام وهو عن الله تعالى وليس لأحد من أرباب المذاهب مثل هذا الإس (٤) ناد. أبعد هذه التصريحات يبقى شكّ فى أنّ المعتزلة فى أصولهم عالية لعلوم أئمّة أهل البيت - عليهم السلام - . . . ١ . تاريخ الاسلام: ج ٢، ص ١٥٦، الطبعة السابعة. ٢ . النسخة المخطوطة. ٣ . وفى العبارة سقط والصحيح: «عبد الله بن محمد عن أبيه». ٤ . مقدمة شرح الأصول الخمسة ص ٢٤.

(١٩٢)

وسيوافيك التصريح من القاضى عبد الجبار أنّ أصول الاعتزال ترجع إلى أصليين: التوحيد والعدل، وأمّا الأصول الثلاثة فهى داخله تحت الأصليين وقد عرفت أنّ المعتزلة أخذت الأصليين من أئمّة أهل البيت عليهم السلام - ١٤- وقال أبو سعيد بن نشوان الحميرى (ت ٥٧٣) إنّ لمذهب المعتزلة أسانيد تتصل بالنبيّ صلّى الله عليه وآله و سلّم و ليس لأحد من فرق الأئمة مثلهم، و لا يمكن لحضومهم دفعه و ذلك ان مذهبهم مستند إلى واصل بن عطاء و ان واصلا يستند إلى محمد بن عليّ بن أبي طالب و هو ابن الحنفية، و إلى ابنه أبي هاشم عبد الله بن محمد بن عليّ و ان محمد يسند إلى ابنه عليّ بن أبي طالب - رضى الله عنه - و إن علياً يسند إلى النبيّ صلّى الله عليه وآله و سلّم (١) . ١٥- و قال بن المرتضى: و سند مذهبهم أصحّ أسانيد أهل القبلة إذ يتصل إلى واصل و عمرو... عن عبد الله بن محمد عن أبيه محمد بن عليّ بن الحنفية عن أبيه عليّ عليه السلام - عنه صلّى الله عليه وآله و سلّم و ما ينطق عن الهوى (٢) . (كَلَّا إِنَّهَا تَدْكُرَةٌ * فَمَنْ شَاءَ ذَكَرْهُ) _____ ١ . الحور العين: ٢٠٦ . ٢ . البحر الزخار ١: ٤٤.

الفصل الثالث

الفصل الثالث الشيعة والمعتزلة أيتهما أصل للآخر

إنّ بعض المتسرّعين من الكتاب المتأخّرين كأحمد أمين المصرىّ ومن هذا حذوه، يصرّون على أنّ الشيعة أخذت منهجها الفكرى فى الأصول والعقائد من المعتزلة، لما رأوا من وحدة العقيدة فى القول بالتوحيد والعدل، وإنكار الرؤية و إثبات الحسن والقبح العقليين، وقدرة العبد و اختياره فى أفعاله إلى غير ذلك من المبادئ المشتركة بين الطائفتين. نظريّة أحمد أمين و مناقشتها

يقول أحمد أمين: «ولقد قرأت كتاب الياقوت لأبى إسحاق إبراهيم من قداماء متكلمى الشيعة الإماميّة، فكنت كأنى أقرأ كتاباً من كتب أصول المعتزلة إلاّ فى مسائل معدودة كالفصل الأخير فى الإمامة ولكن أيهما أخذ من الآخر؟ أمّا بعض الشيعة فيزعم أنّ المعتزلة أخذوا عنهم، وأنّ واصل بن عطاء تتلمذ على جعفر الصادق - عليه السلام - وإنّى أرجح أنّ الشيعة أخذوا من المعتزلة تعاليمهم، ونشوء

مذهب الاعتزال يدلّ على ذلك». استدللّ أحمد أمين على ما يريثه بأنّ زيد بن عليّ زعيم الفرقة الشيعية الزيدية تتلمذ لواصل بن عطاء. وكان جعفر الصادق عليه السلام يتصل بعمة زيد. ويقول أبو الفرج في «مقاتل (١٩٤)

الطالبين»: «كان جعفر بن محمد يمسك لزيد بن عليّ بالركاب، ويسوي ثيابه على السرج» فإذا صحّ ما ذكره الشهرستاني وغيره من تتلمذ زيد لواصل، فلا يعقل كثيراً أن يتلمذ واصل لجعفر، وكثير من المعتزلة كان يتشيع، فالظاهر أنّه عن طريق هؤلاء تسربت أصول المعتزلة إلى الشيعة^(١). يلاحظ عليه: أنّ ما ذكره الكاتب المصري اجتهاد في مقابل تنصيب أئمة المعتزلة أنفسهم بأنهم أخذوا أصولهم من أبي هاشم ابن محمّد الحنفية، وأخذ هو عن أبيه محمّد، وهو أخذ من عليّ بن أبي طالب ومع هذا التنصيب من نفس المعتزلة فما معنى هذا الاجتهاد؟ ترى ابن المرتضى يعدّ عليّاً من الطبقة الأولى للمعتزلة، كما يعدّ الحسين اللذين اشتهر منهما القول بالتحديد والعدل من الطبقة الثانية. وهكذا يذكر عدّة من علماء أهل البيت كالنفس الزكية وغيره من الطبقة الثالثة. وقد نقل في كتابه هذا كلمات أئمة أهل البيت وعلمائهم في الأصول والعقائد^(٢). ومع هذا كيف يصحّ أن تكون الشيعة عالة على المعتزلة؟! ونظير ذلك ما ذكره القاضي عبد الجبار المعتزلي في «فضل الاعتزال و طبقات المعتزلة»^(٣). أبعده هذا التنصيب منهم يصحّ الاجتهاد في مقابل النصّ؟! وأما ما استند إليه أحمد أمين، فالحقّ أنّه لم يثبت أولاً تتلمذ واصل للإمام الصادق عليه السلام - حتّى يثبت قوله: إنّ الصادق كان يمسك الركاب لتلميذ واصل وهو زيد، ولم يدع أحد من المحققين تتلمذه للصادق. كما أنّه لم يثبت تتلمذ زيد بن عليّ لواصل.

_____ ١. ضحى الاسلام: ج ٣، ص ٢٦٧ - ٢٦٨، الطبعة الثالثة. ٢. المنية والأمل: ص ٧ - ١٠. ٣. فضل الاعتزال و طبقات المعتزلة: ص ٢١٤.

(١٩٥)

ومن سبر تاريخ أئمة أهل البيت و ذريتهم الطيبة وقف على أنّهم لم يدقوا باب أحد من الناس، بل تلقوا ما تلقوه عن نفس الأئمة، على أنّ زيد بن عليّ قد صلب عام ١٢١ وله من العمر في ذلك الوقت ٤٢. فيكون من مواليد عام ٧٩ أو ٨٠، وكان واصل من مواليد عام ٨٠، فمن البعيد أن يكون وليد البيت العلويّ تلميذاً لمن هو أصغر منه سنّاً أو مثله، وقد عدّه الرجاليون من أصحاب أبيه عليّ السجاد عليه السلام (م ٩٤) وأخيه الإمام الباقر عليه السلام (م ١١٤) والإمام الصادق عليه السلام الذي استشهد زيد في حياته. نظرية بعض المستشرقين و مناقشتها

وهناك رجال آخرون قد وقعوا في نفس هذه الشبهة، وأرسلوها إرسال المسلمات، إمّا مجردة عن الدليل أو مقرونة بتلفيقات غير منتجة. فمن الطائفة الأولى المستشرق «آدم متر» يقول: «لم يكن للشيعة حتّى ذلك الوقت (عام ٣٣٤) مذهب كلامي خاصّ بهم، فاقتبسوا عن المعتزلة أصول الكلام و أساليبه... حتّى إن ابن بابويه أكبر علماء الشيعة في القرن الرابع الهجري اتّبع في كتابه «العلل» طريقة علماء المعتزلة اللذين كانوا يبحثون عن علل كلّ شيء - إلى أن قال: إنّ الشيعة من حيث العقيدة و المذهب هم ورثة المعتزلة»^(١). يلاحظ عليه أولاً: أنّ ما ذكره يعرب عن قلّة اطلاع المستشرق على الثقافة الشيعية، وعدم تعرّفه على المتكلمين البارزين فيهم قبل السنة المذكورة. ويكفي في ذلك مراجعة كتاب «تأسيس الشيعة الكرام لعلوم الإسلام» للسيد حسن الصدر ص ٣٥٣ - ٤٠٢. لقد كان للشيعة متكلمون بارعون في الجدل و المناظرة في أبواب العقائد في القرون الثلاثة الأولى. وها نحن نأتى بأسماء نماذج من أبرع متكلمي الشيعة في _____ ١. الحضارة الاسلاميّة في القرن الرابع الهجري لآدم متر: ج ١ ص ١٠٢.

(١٩٦)

القرن الثاني، و نترك البحث عن غيرهم من السابقين واللاحقين إلى محلّه. ١ - عيسى بن روضة يعرّفه النجاشي بقوله: «عيسى بن روضة حاجب المنصور كان متكلماً جيّد الكلام، وله كتاب في الإمامة وقد وصفه أحمد بن أبي طاهر في كتاب بغداد، وذكر أنّه رأى الكتاب، وقال بعض أصحابنا رحمهم الله: إنّ رأي هذا الكتاب. وقرأت في بعض الكتب أنّ المنصور لما كان بالحيرة سمع على عيسى بن روضة وكان مولاه وهو يتكلم في الإمامة فأعجب به واستجاد كلامه»^(١). ٢ - علي بن

إسماعيل بن ميثم التمار البغدادي

يقول ابن النديم: «أول من تكلم في مذهب الإمامة: علي بن إسماعيل بن ميثم التمار، وميثم من جلمة أصحاب علي - عليه السلام - ولعلي من الكتب كتاب الإمامة وكتاب الاستحقاق» (٢). وقال النجاشي: «علي بن إسماعيل ... كوفي سكن البصرة، وكان من وجوه المتكلمين من أصحابنا، كالم أبا الهذيل والنظام، له مجالس و كتب منها كتاب الإمامة... وكتاب مجالس هشام بن الحكم» (٣). ٣ - أبو جعفر محمد بن علي بن النعمان الملقب بمؤمن الطاق

قال النجاشي: «وأما منزلته في العلم وحسن الخاطر فأشهر،... وله كتاب إفعال لا تفعل... كتاب كبير حسن... وله كتاب الاحتجاج في إمامة أمير المؤمنين - عليه السلام - وكتاب كلامه على الخوارج وكتاب مجالسه مع أبي حنيفة و المرجئة... الخ» (٤). ١ - فهرست النجاشي: رقم الترجمة ٧٩٦. ٢. فهرست ابن النديم: الفن الثاني من المقالة الخامسة ص ٢٢٣. ٣. فهرست النجاشي: رقم الترجمة ٦٦١. ٤. فهرست النجاشي: رقم الترجمة ٨٨٦.

(١٩٧)

وقال ابن النديم: «كان حسن الاعتقاد والهدى حاذقاً في صناعة الكلام، سريع الحاضر والجواب، وله مع أبي حنيفة مناظرات . ثم ذكر مناظرته مع أبي حنيفة في المتعة و الرجعة» (١). ٤ - هشام بن الحكم

يقول ابن النديم: «هو من جلمة أصحاب أبي عبدالله جعفر بن محمد الصادق عليهما السلام - وهو من متكلمي الشيعة الإمامية و بطانهم وهو الذي فتح الكلام في الإمامة، وهذب المذهب، وسهل طريق الحجاج فيه، وكان حاذقاً بصناعة الكلام حاضر الجواب. وكان أولاً من أصحاب الجهم بن صفوان، ثم انتقل إلى القول بالإمامة بالدلائل والنظر» (٢). يقول أحمد أمين: «أما هشام بن الحكم فيظهر أنه أكبر شخصيّة شيعة في علم الكلام ... جدلاً، قويّ الحجّة، ناظر المعتزلة و ناظروه، ونقلت له في كتب الأدب مناظرات كثيرة متفرقة تدلّ على حضور بديهته وقوة حجّته قد ناظر أبا الهذيل العلاف المعتزلي» (٣). أبعاد هذه الشخصيات البارزة (٤) في علم الكلام يصحّ قول هذا المستشرق الحاقده إنّه لم يكن للشيعة مذهب كلامي خاصّ بهم؟ وثانياً: إنّ الاستدلال على تأثر الشيعة بالمعتزلة بتأليف الشيخ الصدوق «علل الشرائع» على غرار كتب المعتزلة الذين يبحثون عن علل كلّ شيء، يكشف عن أنّ المستشرق لم يرجع إلى نفس الكتاب رجوعاً دقيقاً، فإنّ الكتاب فيرر علل الشرائع والأحكام، بالأحاديث المرويّة عن النبيّ والوصي والأئمة من بعدهما - عليهم السلام - وليس _____ ١. فهرست ابن النديم: الفن الثاني من المقالة الخامسة، ص ٢٦٤. ٢. نفس المصدر. ٣. ضحى الاسلام: ج ٣ ص ٢٦٨. ٤. هذا قليل من كثير وقد جئنا بأسماء لفيق من متكلمي الشيعة في القرون الثلاثة في رسالتنا «الشيعة و علم الكلام عبر القرون الأربعة».

(١٩٨)

الكتاب تفسيراً للأحكام من نفس المؤلف حتى يقال إنّه ألّفه على غرار كتب المعتزلة. وثالثاً: إنّ المناظرات التي دارت بين الشيعة و المعتزلة من عصر الإمام الباقر عليه السلام - إلى العصر الذي ارتمت فيه المعتزلة في أحضان آل بويه أدلّ دليل على أنّ النظام الفكري للشيعة لا يتفق مع المعتزلة من لدن تكوّن المذهبين، ومن أراد الوقوف على تلك المساجلات فعليه الرجوع إلى المصادر (١). وهذا محمد بن عبدالرحمان بن قبة (المتوفى قبل سنة ٣١٧) له كتاب الردّ على الجبائي. ونقل النجاشي عن أبي الحسين السوسنجردى، أنّه قال: «مضيت إلى أبي القاسم البلخي إلى بلخ بعد زيارتي الرضا عليه السلام بطوس فسلمت عليه وكان عارفاً بي و معي كتاب أبي جعفر ابن قبة في الإمامة المعروف بالانصاف فوقف عليه و نقضه به المسترشد في الإمامة» فعدت إلى الريّ فدفع الكتاب إلى ابن قبة فنقضه به المستثبت في الإمامة» فحملته إلى أبي القاسم فنقضه به «نقض المستثبت» فعدت إلى الريّ فوجدت أبا جعفر قد مات - رحمه الله - (٢). وهذا الحسن بن موسى النوبختي من أكابر متكلمي الشيعة له ردود على المعتزلة: ١ - الردّ على الجبائي ٢ - الرد على أبي الهذيل العلاف في أنّ نعيم الجنّة منقطع بالنقض على أبي الهذيل في المعرفة ٤ - النقض على جعفر بن حرب ٥ - الردّ على

أصحاب المنزلة بين المنزلتين (٣). وقد قام الشيخ المفيد (ت ٣٣٦ - م ٤١٣) بنقض كثير من كتب المعتزلة، فله الكتب التالية و كلها ردود عليهم. ١ - الرد على الجاحظ العثمانية ٢ - نقض المروانية له أيضاً ٣ - نقض فضيلة المعتزلة له أيضاً ٤ - النقض على ابن عباد في الإمامة ٥ - النقض على علي بن عيسى ————— ١ . لاحظ: الفصول المختارة من العيون والمحاسن، للشيخ المفيد (م ٤١٣) وكنز الفوائد، للعلامة الكراچكي (م / ٤٤٩) ومناظرات هشام ومؤمن الطاق وغيرهم الواردة في بحار الأنوار. ٢ . رجال النجاشي: رقم ١٠٢٣. ٣ . رجال النجاشي: رقم ١٤٦.

(١٩٩)

الرماني ٦ - النقض على أبي عبد الله البصري في المتعة ٧ - نقض الخمس عشرة مسألة للبلخي ٨ - نقض الإمامة على جعفر بن حرب ٩ - الكلام على الجبائي في المعدوم ١٠ - نقض كتاب الأصم في الإمامة ١١ - كتاب الرد على الجبائي في التفسير ١٢ - عمد مختصرة على المعتزلة في الوعيد. إلى غير ذلك من كتبه حول الإمامة التي أكثر ردودها على ما ألفته المعتزلة في هذا المجال (١). كما أن تلميذه السيد المرتضى (ت ٣٥٥ - م ٤٣٦) نقض بعض كتب المعتزلة، فألف الشافي رداً على الجزء العشرين من كتاب المغنى للقاضي عبد الجبار (م ٤١٥) (٢). كل ذلك يعرّف موقف الطائفتين في المسائل الكلامية و أنّهما و إن اجتمعتا في مسائل، اختلفتا في مسائل كثيرة أخرى. نظريه مؤلف كتاب «المعتزلة» و مناقشتها

إنّ هنا وجوهاً أخر لفقها مؤلف كتاب «المعتزلة» تبعاً لأحمد أمين ربّما يستظهر منها عيلولة الشيعة في العقائد على المعتزلة و إليك تحليلها: ١ - إنّ المقدسي نظر في كتب الفاطميين الشيعة في شمال أفريقيا فوجد أنّهم يوافقون المعتزلة في أكثر الأصول (٣). يلاحظ عليه: أنّه وجد الشيعة في بلاد العجم يقولون بالتوحيد والعدل كما تقول به المعتزلة، وهو لا يدلّ على أنّ الشيعة أخذتها من المعتزلة لو لم نقل بالعكس. نعم، إنّ المعتزلة بعد النكبة وطرق التكبسة في حياتهم لجأوا الى أمراء آل بويه في أوائل القرن الرابع لما وجدوا فيهم من سعة الصدر، واستعادوا في ظلّ حكمهم شيئاً من القوّة والسيطرة، ولعلنا نتحدّث عنه في محله، ولم تكن تلك الالفه موجودة قبل النكبة. كيف ومن قرأ تاريخ المعتزلة يقف على أنّهم كانوا خصماء الشيعة في العصور السابقة، ————— ١ . رجال النجاشي: رقم ١٠٦٧. ٢ . المصدر نفسه: رقم ٧٠٨. ٣ . يأتي سائر الوجوه ص ٢١٦ فانظر .

(٢٠٠)

فكانت الطائفتان تتصارعان صراع الأقران و ربّما يقتتلان قتال موت و حياة، فكيف يمكن أن تكون الشيعة عالية على المعتزلة في عقائدهم. فمن نسب ذلك إلى الشيعة فقد جهل تاريخ علم الكلام. فأين مبادئ الشيعة من مبادئ الاعتزال؟ فهما و إنّ كانا يشتركان في التوحيد والعدل ونفي الرؤية و التجسيم و القول بالتحسين و التقييح العقليين، ولكن يفترق أنّ في كثير من الأصول و تكفي في ذلك المراجعة لكتاب «أوائل المقالات» (١) للشيخ المفيد، فقد عنون فيه بعض الفوارق الموجودة بين عقيدة الشيعة و سائر الفرق و منهم المعتزلة. الفوارق الفكرية بين الشيعة و المعتزلة

إنّ بين المنهجين الكلاميين مشتركات و معترقات، وقد تعرفت على قسم من المشتركات، فهنا نحن نلمح إلى الفوارق بينهما، التي جعلهما منهجين كلاميين مختلفين لكل ميزة و خصوصية، و إليك رؤوسها على وجهه الإجمال: ١ - عينية الصفات مع الذات :

اتفقت الطائفتان على أنّ صفاته الذاتية ليست زائدة على الذات، بمعنى أنّ تكون هناك ذات، و صفة وراءها، كما في الممكنات فإنّ الإنسان له ذات وله علم و قدره، هذا ممّا اتفقتا عليه، ولكنهما اختلفتا في تفسير ذلك، فالعيشة الإيمية ذهبت إلى أنّ الوجود في مقام الواجب بالغ من الكمال على حدّ يعد نفس العلم والضابطه الكلية حتى في مقام الواجب بل الموصوف هناك لأجل الكمال المفرط نفس الصفة، ولا - مانع من كون العلم في درجة، قائماً بالذات، وفي أخرى نفس الذات، وما هذا إلا لأنّ زيادة الوصف على الذات توجب حاجتها إلى شيء وراءها، وهو ينافي وجوب ————— ١ . اوائل المقالات: ص ٨ - ١٦.

(٢٠١)

الوجود والغناء المطلق. هذه هي نظرية الشيعة مقرونة بالدليل الإجمالي، وقد اقتفوا في ذلك مارسمه على - عليه السلام - فقال: «وكمال الإخلاص له نفى الصفات (الزائدة) عنه، لشهادة كل صفة أنها غير الموصوف، وشهادة كل موصوف أنه غير الصفة، فمن وصف الله (بوصف زائد على ذاته) فقد قرنه (قرن ذاته بشيء غيرها) ومن قرنه فقد ثناه، ومن ثناه فقد جزأه، ومن جزأه فقد جهله (١) وقال الإمام الصادق: «لم يزل الله جلّ وعزّ، ربنا والعلم ذاته، ولا- معلوم، والسمع ذاته، ولا- مسموع والبصر ذاته ولا- مبصر، و القدرة ذاته ولا مقدور» (٢) هذا ما لدى الشيعة، وأما المعتزلة فقد اضطرب كلامهم في المقام، فالقول المشهور عندهم هي نظرية نيابة الذات عن الصفات، من دون أن تكون هناك صفة، وذلك لأنهم رأوا أن الأمر في أوصافه سبحانه يدور بين محذورين . ١- لو قلنا بأن له سبحانه صفات كالعلم، وجب الاعتراف بالتعدد و الإثنية، لأنّ واقع الصفات هو المغايرة للموصوف . ٢- إنّ نفى العلم والقدرة و سائر الصفات الكمالية يستلزم النقص في ذاته أولاً ويكذبه اتقان آثاره وأفعاله ثانياً. فالمخلص والفر من هذين المحذورين يتلخص عندهم في انتخاب نظرية النيابة، وهي القول بأنّ الذات نائبة مناب الصفات، و إنّ لم تكن هناك واقعية للصفات وراء الذات، فما يترقب من الذات المقرونة بالصفة، يترتب على تلك الذات النائبة مقامها، هذا هو المشهور عن المعتزلة وإليك نصّ كلام عباد بن سليمان في ذلك المجال قال: «هو عالم قادر، حيّ، ولا أثبت له علماً، ولا قدرة، ولا حياة، ولا أثبت سمعاً، ولا أثبت بصراً وأقول هو عالم لا يعلم، قادر لا بقدرة، حيّ لا بحياة، وسميع لا بسمع، وكذلك سائر ما يسمّى من الأسماء التي يسمّى بها (٣) يلاحظ: أنّ نظرية النيابة المشهورة عن المعتزلة، مبنية على تخيل كون الشيء وصفاً ملازم للزيادة دائماً، فوقوا بين المحذورين وتخلّصوا بالنيابة، ومن المعلوم أنّ موجه النيابة إلى خلو الذات عن الكمال أولاً، وكون الذات الفاقدة للعلم، نائبة عن الذات المقرونة بها أشبه باللغز. نعم، بعض المعتزلة كأبي هذيل العلاف (١٣٠-٢٣٥) ذهب إلى نفس ما ذهب الشيعة إليه، وقد ذكرنا كلامه في الجزء الثاني (٤) _____ ١. الرضى: نهج البلاغة: الخطبة (١) ٢. الصدوق: الاتوحيد: ١٣٩. ٣. الأشعري: مقالات الإسلاميين ١: ٣٣٥. ٤. لاحظ بحوث في الملل والنحل ٨٤: ٢٠٢) ٢- إحباط الأعمال الصالحة بالطالحة.

الإحباط في عرف المتكلمين عبارة عن بطلان الحسنه، وعدم ترتب ما يتوقع منها عليها، ويقابله التفكير وهو إسقاط السيئه بعدم جريان مقتضاها عليها فهو في المعصية نقيض الإحباط في الطاعة، والمعروف عن الإمامية والأشاعرة هو أنّه لا تحابط بين المعاصي والطاعات والثواب والعقاب، والمعروف من المعتزلة هو التحاط (١)، ثمّ إنهم اختلفوا في كيفية فمنهم من قال: من أنّ الإساءة الكثيرة تسقط الحسنات القليلة وتمحوها بالكلية من دون أن يكون لها تأثير في تقليل الإساءة وهو المحكي عن أبي علي الجبائي. ومنهم من قال: بأنّ الإحسان القليل يسقط بالإساءة الكثيرة ولكنه يقلل في تأثير الإساءة فينقص الإحسان من الإساءة فيجري العبد بالمقدار الباقي بعد التقيص، وهو المنسوب إلى أبي هاشم. ومنهم من قال: إنّ الإساءة المتأخرة تحبط جميع الطاعات وإنّ كانت الإساءة أقل منها، حتى قيل: إنّ الجمهور من المعتزلة ذهبوا إلى أنّ الكبيرة الواحدة، تحبط ثواب _____ ١. المفيد: أوائل المقالات: ٥٧. وسوافيك نصوص المعتزلة في محلها.

(٢٠٣)

جميع العبادات (١) هذا على قول المعتزلة. وأمّا على قول نفاة الإحباط فالمطيع والمعاصي يستحق الثواب والعقاب معاً فيعاقب مدّة ثم يخرج من النار فيثاب بالجنّة. نعم، ثبت الإحباط في موارد نادرة، كالإرتداد بعد الإسلام، والشرك المقارن للعمل، والصدّ عن سبيل الله، ومجادلة الرسول ومشاقته، وقتل الأنبياء، وقتل الآمرين بالقسط، وإساءة الأدب مع النبي، والنفاق، وغير ذلك ممّا شرحناه في الإلهيات (٢). ٣- خلود مرتكب الكبيرة في النار

اتّفتت الإمامية على أنّ الوعيد بالخلود في النار متوجّه إلى الكفّار خاصية دون مرتكبي الذنوب من أهل المعرفة بالله تعالى والإقرار بفرائضه من أهل الصلوات، و وافقهم على هذا القول كافة المرجئة سوى محمد بن شبيب وأصحاب الحديث قاطبة، وأجمعت المعتزلة

على خلاف ذلك، وزعموا أن الوعيد بالخلود في النار عام في الكفار و جميع فساد أهل الصلاة . ويظهر من العلامة الحلبي أن الخلود ليس هو مذهب جميع المعتزلة حيث قال : أجمع المسلمون كافة على أن عذاب الكافر مؤبد لا ينقطع، وأما أصحاب الكبار من المسلمين، فالوعيدية على أنه كذلك. وذهبت الإمامية وطائفة كثيرة من المعتزلة والأشاعرة إلى أن عذاب منقطع (٣). والظاهر من القاضي عبد الجبار هو الخلود، واستدل بقوله سبحانه: (وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا) (النساء/١٤). فالله تعالى _____ ١ . التفتازاني: شرح المقاصد ٢: ٢٣٢، القاضي عبد الجبار: شرح الأصول الخمسة: ٢٥٥. ٢ . حسن مكى العاملي: الإلهيات ١: ٨٧٠ - ٨٧٤. ٣ . العلامة الحلبي: كشف المراد: ٢٦٥.

(٢٠٤)

أخير أن العصاة يعدبون بالنار ويخلدون فيها، والعاصي اسم يتناول الفاسق والكافر جميعاً فيجب حمله عليها لأنه تعالى لو أراد أحدهما دون الآخر لبينه فلما لم يبينه دل على ما ذكرناه. فإن قيل: إنما أراد الله تعالى بالآية الكافر دون الفاسق، ألا ترى إلى قوله تعالى: (وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ) وذلك لا يصيّر إلا الكفرة إلا للفاسق لا بتعدى حدود الله تعالى أجمع. ثم أجاب عنه فلاحظ كلامه (١) ٤ - لزوم العمل بالوعيد وعدمه

المشهور عن المعتزلة أنهم لا يجوزون العفو عن المسيء لاستلزامه الخلف، وأنه يجب العمل بالوعيد كالعمل بالوعيد، والظاهر من القاضي أنها نظرية البغداديين من المعتزلة قال: اعلم أن البغدادية من أصحابنا أوجبت على الله أن يفعل بالعصاة ما يستحقونه لا محال، وقالت: لا يجوز أن يعفو عنهم، فصار العقاب عندهم أعلى حالاً في الوجوب من الثواب، فإن الثواب عندهم لا يجب إلا من حيث الجود، وليس هذا قولهم في العقاب فإنه يجب فعله بكل حال (٢). وذهبت الإمامية إلى جواز العفو عن المسيء إذا مات بالتوبة، واستدل الشريف المرتضى بقوله سبحانه: (وَيَسْتَعْجِلُونَكَ بِالسَّيِّئَةِ قَبْلَ الْحَسَنَةِ وَقَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِمُ الْمَثَلُ وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ وَإِنَّ رَبَّكَ لَشَدِيدُ الْعِقَابِ) (الرعد ٦). وقال: في هذه الآية دلالة على جواز المغفرة للمذنبين من أهل القبلة لأنه سبحانه دلنا على أنه يغفر لهم مع كونهم ظالمين لأدق قوله: (على ظلمهم) جملة حالية إشارة إلى الحال التي يكونون عليها ظالمين، ويجرى ذلك مجرى قول القائل: _____ ١ . القاضي عبد الجبار: شرح الأصول الخمسة: ٦٧٥. ٢ . القاضي عبد الجبار: شرح الأصول الخمسة: ٦٤٤.

(٢٠٥)

«أنا أودّ فلانا على غدره (و) وأصله على هجره» (١). وقد أوضحنا الحال في دلالة الآية وأجبنا عن إشكال القاضي على دلالتها في الإلهيات (٢). ٥ - الشفاعة حطّ الذنوب أو ترفيع الدرجة :

لما ذهبت المعتزلة إلى خلود مرتكب الكبيرة في النار، وإلى لزوم العمل بالوعيد، ورأت أن آيات الشفاعة الفساق الذين ماتوا على الفسوق ولم يتوبوا تنزل منزلة الشفاعة لمن قتل ولد الغير وترصد للآخر حتى يقتله، فكما أن ذلك يقبح فكذلك هاهنا (٣). فالشفاعة عندهم عبارة عن ترفيع الدرجة، فخصوها بالتائبين من المؤمنين وصار أثرها عندهم ترفيع المقام لا الإنقاذ من العذاب أو الخروج منه، قال القاضي: إن فائدة الشفاعة رفع مرتبة الشفيع والدلالة على منزلة من المشفوع (٤). وأما عند الشيعة الإمامية فهو عبارة عن إسقاط العذاب، قال الشيخ المفيد: اتفقت الإمامية على أن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) يشفع يوم القيامة لجماعته من مرتكبي الكبائر من أمته، وأن أمير المؤمنين - عليه السلام - يشفع في أصحاب الذنوب من شيعته وأن أمته آل محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) يشفعون كذلك وينجي الله بشفاعتهم كثيراً من الخاطئين، ووافقهم على شفاعته الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) المرجئة سوى ابن شبيب وجماعة من أصحاب الحديث، وأجمعت المعتزلة على خلاف وزعمت أن شفاعته رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) للمطيعين دون العاصين _____ ١ . الطبرسي ٣: ٢٨٧. ٢ . حسن مكى العاملي: الإلهيات ١: ٩١٠. ٣ . القاضي عبد الجبار: شرح الأصول الخمسة: ٦٨٨. ٤ . القاضي عبد الجبار: شرح الأصول الخمسة: ٦٨٩.

(٢٠٦)

وأنه لا يشفع في مستحقى العقاب من الخلق أجمعين (١). ٦- مرتكب الكبيرة لا مؤمن ولا كافر إن مقترف الكبيرة عند الشيعة والأشاعرة مؤمن فاسق خرج عن طاعة الله. وهو عند الخوارج، كافر كفر ملء عند جميع فرقهم إلا الأباضية فهو عند كافر كفر النعمة، وأمّا المعتزلة فهو عندهم في منزلة بين المنزلتين قال القاضي: إن صاحب الكبيرة له اسم بين الاسمين، وحكم بين الحكمين لا يكون اسمه اسم الكافر، ولا اسم المؤمن فلا يكون حكمه حكم الكافر ولا حكم المؤمن بل يفرد له حكم ثالث. وهذا الحكم الذي ذكرناه هو سبب تلقيب المسألة بالمنزلة بين المنزلتين، قال صاحب الكبيرة له منزلة تتجاوزها هاتان المنزلتان (٢). وهذا أحد الأصول الخمسة التي عليها يدور رمى الاعتزال ومن أنكر واحداً منها فليس بمعتزلي (٣). ٧- النسخ جائز ممتنع عند المعتزلة

اتفق المسلمون على جواز النسخ خلافاً لليهود، واختلفوا في البداء، ذهب الشيعة إلى إمكانه ووقوعه، خلافاً لغيرهم فقالوا بالامتناع. ثم إن الذي صار سبباً للتفريق عند القاضي هو أنه اشترط في النسخ أموراً أهمها: أن النسخ لا يتعلق بعين ما كان ثابتاً، بل يتعلق بمثل ما كان ثابتاً أشار إليها بقوله: النسخ إزالة مثل الحكم الثابت بدلالة شرعية، بدليل آخر شرعي على وجه لولاه لثبت، ولم يزل مع تراخيه عنه. ١- المفيد: أوئل المقالات: ١٤- ١٥. ٢- القاضي عبد الجبار: شرح الأصول الخمسة: ٦٩٧. ٣- الخياط: الانصار / ١٢٦، ومروج الذهب ٣ / ٢٢٢.

(٢٠٧)

قال: فاعتبرنا أن يكون إزالة مثل الحكم الثابت لأنه لو زال عين ما كان ثابتاً من قبل لم يكن نسخاً بل كان نقضاً، وهذا بخلاف البداء فإنه يتعلق بعين ما كان ثابتاً. ومثاله أن يقول أحدنا لغلامه: إذا زالت الشمس ودخلت السوق فاشتر اللحم. ثم يقول له: إذا زالت الشمس ودخلت السوق فلا تشتري اللحم، وهذا هو البداء وإنما سمي به لأنه يقتضى أنه قد ظهر له من حال اشتراء اللحم ما كان خائفاً عليه كم قبل (١). وقال أيضاً: الذي يدل على البداء، أن يأمر الله جلّ وعزّ بنفس مانهى عنه في وقت واحد على وجه واحد وهذا محال لانجيزه البتة (٢). نحن لانحوم حول البداء وما هو الفرق بينه وبين النسخ، فقد أشبعنا الكلام فيه في نحوثنا الكلامية (٣). غير أن الذي يتوجه على كلام القاضي أن ما أحاله هو أيضاً من أقسام النسخ لا من أقسام البداء المصطلح فإنه على قسمين: ١- النسخ بعد حضور وقت العمل. ٢- النسخ قبل حضور وقت العمل. والذى أحاله هو القسم الثاني، وأمّا الوجه الذي اعتمد عليه فهوون بأنه ربّما تترتب المصلحة على نفس إنشاء الحكم وإن لم يكن العمل به مراداً جدياً كما هو الحال في أمر إبراهيم بذبح ولده، والأوامر الامتحانية كلها من هذا القبيل فإذا شوهد من الإنسان القيام بمقدمات الواجب، ينسخ الحكم، وعلى كل تقدير فما سماه بداء، ليس هو محل النزاع بين الإمامية وغيرهم. والبداء عندهم عبارة عن تغيير المصير الأعمال الصالحة أو الطاعة وهو شيء ١- القاضي عبد الجبار: شرح الأصول الخمسة: ص ٥٨٤، ٥٨٥. ٢- رسائل العدل والتوحيد ١، رسالة القاضي عبد الجبار / ٢٤١. ٣- لاحظ الالهيات ج ١، ص ٥٦٥.

(٢٠٨)

اتفق عليه المسلمون، ورد به النص في القرآن و النسنة. هذه هي حقيقة البداء في عالم الثبوت، وله أثر في عالم الإثبات وهو أنه ربّما يقف النبي على مقتضى المصير ولا يقف على ما يغيره، فيخير به على حسب العلم بالمقتضى ولكن لا يتحقق لأجل تحقق ما يغيره، فيقال هنا: بداء الله والمقصود بداء من الله للعباد كما هو الحال في إخبار يونس عن تعذيب القوم وغير ذلك، وقد وردت جملة «بدا لله» في صحيح البخاري (١). قال الشيخ المفيد: أقول في معنى البداء ما يقوله المسلمون بأجمعهم في النسخ وأمثاله من الإفطار بعد الإغناء والأمراض بعد الإعفاء وما يذهب إليه أهل العدل خاصية من الزيادة في الآجال والأرزاق والنقصان منها بالأعمال وأمّا إطلاق لفظ البداء، فإنما صرت إليه لأجل السمع الوارد عن الوسائط بين العباد وبين الله - عزّ وجلّ - وليس بيني وبين كافة المسلمين في هذا الباب

خلاف، وإنما خالف من خالفهم في اللفظ دون ما سواه (٢). وهذا يعرب عن أن القوم لم يقفوا على مصطلح الإمامية في البدء وإلا لأصفقوا على جوازه. ٨- الواسطة بين الوجود والعدم

اتفق المفكرون من الفلاسفة و المتكلمين على أنه لا واسطة بين الوجود والعدم كما لا واسطة بين الموجود والعدم، وإنّ الماهيات قبل اتصافها بالوجود معدومات حقيقة، غير أنّ المعتزلة ذهبت إلى انها في حال العدم غير موجود ولا معدوم، بل متوسط بينهما وهذا هو العرف منهم بالقول بأحوال. قال الشيخ المفيد: المعدوم هو المنفى العين، الخارج عن صفحة الموجود، ولا _____ ١ . البخارى: الصحيح ٤ / ١٧٢ باب حديث «أبرص وأعمى وأقرع في بني إسرائيل». ٢ . المفيد: أوائل المقالات، ص ٥٣ . (٢٠٩)

أقول: إنّه جسم ولا جوهر ولا عرض، ولا شيء على الحقيقة، وإنّ سميت به شيء من هذه الأسماء، فإنما تسميه به مجازاً وهذا مذهب جماعة من بغدادية المعتزلة وأصحاب المخلوق (كذا)، والبلخي يزعم أنّه شيء ولا يسميه بجسم ولا جوهر ولا عرض، والجبائي وابنه يزرعان أنّ المعدوم شيء وجوهر وعرض، والخياط يزعم أنّه شيء وعرض وجسم (١). وبما أنّه المسألة واضحة جداً لانحوم حولها. ٩ - التوفيق في الأفعال

ذهبت المعتزلة الا من شد كالنجم و أبي الحسين البصري (٢) إلى أنّ أفعال العباد واقعة بقدرتهم وحدها على سبيل الاستقلال ايجاب (٣) بل باختيار. قال القاضي: أفعال العباد لا يجوز أنّ توصف بأنها من الله تعالى ومن عنده ومن قبله ٠٠٠ (٤). قال السيد الشريف إنّ المعتزلة اسدلوا بوجوه كثيرة مرجعها إلى أمر واحد وهو أنّه لو لا- استقلال العبد بالفعل على سبيل الاختيار، لبطل التكليف وبطل التأديب الذي ورد به الشرع وارتفع المدح والذم إذ ليس للفعل استناد إلى العبد أصلاً، ولم يبق للبعثة فائدة لأن العباد ليسوا موحدين أفعالهم، فمن أين لهم استحقاق الثواب والعقاب (٥). _____ ١ . المفيد: أوائل المقالات / ٧٩. ٢ . لاحظ حاشية شرح المواقف لعبد الحليم السالكوتي، ج ٢، ص ١٥٦. ٣ . ولعل قولهم بلا- إيجاد اشارة إلى أنّ حال الصدور لا يتصف بالوجوب أيضاً. والقاعدة الفلسفية «الشيء مالم يجب لم يوجد» غير مقبولة عندهم. ٤ . القاضي عبد الجبار: شرح الأصول الخمسة ٧٧٨، وفي ذيله ما ربّما يوهم خلاف ما هو المشهور عنهم. ٥ . السيد الشريف الجرجاني (ت ٨٨٦): شرح المواقف، ج ٨، ص ١٥٦ . (٢١٠)

ثم إنّ نظريتهم في استقلال العبد في الفعل مبنية على مسألة فليسفسة وهو أنّ حاجة الممكن إلى العلة تنصر في حدوثه، لافيه وفي بقاءه، وعلى ضوء ذلك قالوا باستقلال العبد في مقام الإيجاد. والمبنى والبناء كلاهما باطلان. أما الافتقار حدوثاً فقط، فهو لا يجتمع مع كون الإمكان من لوازم الماهية وهي محفوظة حدوثاً وبقاءً، فكيف يجوز الغناء عن الفاعل بقاء. قال الحكيم الشيخ محمد حسين الإصفهاني: والافتقار لازم الإمكان * من دون حاجة إلى البرهان لافرق ما بين الحدوث والبقاء * في لازم الذات ولن يفترقا هذا كله حول المبنى في التخلص عن الجبر استناد الفعل إلى الفاعل والخالق معاً، لكن يكون قدرة المخلوق في طول قدرة الخلق، ومنشعبة عنها، وهذا يكفي في الاستناد وصحة الامر والنهي والتأديب والثوب، فالجبر والتوفيق باطلان، والامر بين الامرين هو الحق الصراح، وقد تواتر عن أئمة أهل البيت قولهم: لا- جبر وتفويض لكن أمر بين الأمرين (١). ثم إنّ الدافع إلى القول بالتفويض هو صيانة عدله سبحانه فزعموا أنّ الصيانة لها رهن ما ذهبت إليه الإمامية، ثم انهم و إنّ نزهوا العبد عن الظلم ولكن صوروا له شريكاً في الإيجاد، ولأجل ذلك قال الامام الرضا - عليه السلام: «مساكين القدرية أرادوا أنّ يصفوا الله - عزّ وجلّ - بعدله، فأخرجوه من قدرته وسلطانته (٢). _____ ١ . الصدق: التوحيت ٨، ولاحظ الأحاديث الأخرى. ٢ . نفس المصدر، ص ٥٤، الحديث ٩٣.

(٢١١) ١٠ - قبول التوبة واجب على الله أو تفضّل منه؟ اتفق المسلمون على أنّ التوبة تسقط العقاب، وإنّما الخلاف في أنّه هل يجب على الله قبولها فلو عاقب بعد التوبة كان ظالماً أو هو تفضّل منه سبحانه؟ فالمعتزلة على الأول، والأشاعرة والإمامية على الثاني (١). قال المفيد: «اتفقت الإمامية على أنّ قول التوبة بفضل من الله عزّ وجلّ، وليس بواجب في العقول اسقاطها لما سلف من استحقاق

العقاب، ولولا أن السمع ورد بإسقاطها لجاز في العقول بقاء التائبين على شرط الإستحقاق، و وافقهم على ذلك أصحاب الحديث، وأجمعت المعتزلة على خلافهم و زعموا أن التوبة مسقطه لما سلف من العقاب على الواجب (٢). و لقد أحسن - قدس الله سره - حيث جعل محور المسألة قبول التوبة وعدمه بما هو هو لا بلحاظ آخر كما في صورة الأخبار بقبول التوبة قال سبحانه: (يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ) (التوبة / ١٠٤). إذ عندئذ يجب قبول التوبة عقلاً - وإلزام الخلف في الوعد. قال الطبرسي في تفسير قوله سبحانه: (إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَبَيَّنُّوا فَأُولَئِكَ أَتُوبُ عَلَيْهِمْ وَأَنَا التَّوَّابُ الرَّحِيمُ) (البقرة / ١٦٠). وصفحه بالرحيم عقيب التواب يدل على أن إسقاط العقاب بعد التوبة تفضل منه سبحانه ورحمة من جهته، على ما قاله أصحابنا، وأنه غير واجب عقلاً على خلاف ما ذهب إليه المعتزلة (٣). ومن أراد أن يقف على دلائل المعتزلة في المقام فليرجع إلى كشف المراد شرح المقاصد. ١. لاحظ: التفتازاني: شرح المقاصد، ج ٢، ٢٤٢، العلامة الحلي: كشف المراد، ص ٢٦٨، القاضي عبد الجبار: شرح الأصول الخمسة، ص ٧٩٨. ٢. المفيد: أوائل المقالات ص ١٥. ٣. الطبرسي: ومجمع البيان ١ / ٢٤٢.

(٢١٢) ١١ - عصمة الأنبياء قبل البعثة و بعدها اتفقت الإمامية على أن جميع أنبياء الله - صلوات الله عليهم أجمعين - معصومون من الكبائر قبل النبوة وبعدها، ومما يستخف فاعله من الصغائر وأما ما كان من صغير لا يستخف فاعله فجائز و قوعه منهم قبل النبوة وعلى غير تعمد وممتنع منهم بعدها، على كل حال هذا مذهب جمهور الإمامية والمعتزلة بأسرها تخالف فيه (١).

والمقول عن أبي على الجبائي التفصيل في الكبائر بين قبل البعثة وبعدها فيجوز في الأول دون الثاني، والمختار عند القاضي في الكبائر عدم الجواز مطلقاً وأما المفرات فاتفقوا على عدم جواز (٢). ١٢ - وجوب الأمر بالمعروف عقلاً وعدمه

اتفقت الأئمة على وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بلا - استثناء غير أنهم اختلفوا في وجوبه عقلاً وسمعاً، أو سمعاً فقط، فالمعتزلة على الأول والإمامية على الثاني. قال المفيد: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر باللسان فرض على الكفاية بشرط الحاجة إليه لقيام الحجّة على من لا يعلم لديه إلا بذكره أو حصول العلم بالمصلحة به أو غلبه الظن وبذلك (٣). ثم إن المحقق الطوسي ذكر في متن التريد دلائل العتزة على وجوبها عقلاً، ثم عقب عليها بنقد وتحليل (٤). ١. المفيد: أوائل المقالات / ٣٠. ٢. القاضي عبد الجبار: شرح الأصول الخمسة: ٥٧٣. ٣. المفيد: أوائل المقالات / ٩٨، وبذلك يظهر وهن ما ذكره القاضي في شرح الأصول الخمسة من نسبة عدم الوجوب على الإطلاق إلى الإمامية لاحظ ص ٧٤١. ٤. العلامة الحلي: المراد / ٢٧١ طبع صيدا.

(٢١٣) ١٣ - آباء رسول الله كلهم موحدون اتفقت الإمامية على أن آباء رسول الله من لدن آدم إلى عبد الله بن عبد المطلب مؤمنون بالله عزّ وجلّ - موحدون له، وخالفهم على هذا القول جميع الفرق (١). ١٤ - تفضيل الأنبياء على الملائكة

اتفقت الإمامية على ذلك أن أنبياء الله عزّ وجلّ ورسله من البشر أفضل من الملائكة و وافقهم على ذلك أصحاب الحديث، وأجمعت المعتزلة على خلاف ذلك و زعم الجمهور منهم أن الملائكة أفضل من الأنبياء والرسول (٢). ١٥ - الرجعة: إمكانها و وقوعها قضية الرجعة التي تحدثت عنها بعض الآيات القرآنية والأحاديث المروية عن أهل بيت الرسالة مما تعتقد به الشيعة من بين الامة الإسلامية قال الشيخ المفيد: إن الله يحشر قوماً من أمة محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) بعد موتهم قبل يوم القيامة وهذا مذهب

يختص به آله محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) والقرآن شاهد به (٣). وخالفت المعتزلة والأشاعرة وأهل الحديث في ذلك. ١٦ - الجنة والنار مخلوقتان أو لا؟

إن الله سبحانه وعد المتقين بالجنة أو عد العصاة بالنار فهل هما مخلوقتان أو لا؟ والمسألة نقلية محضة للإمامية إلا من شذ، ذهب إلى أن الجنة والنار في هذا الوقت مخلوقتان قال الشيخ المفيد: وبذلك جاءت الأخبار وعليه إجماع أهل الشرع _____ ١.

المفيد: أوائل المقالات، ص ١٢. ٢. المفيد: أوائل المقالات، ص ١٦. ٣. المجلسي: البحار شرح ٥٣ / ٣٦، نقل المسائل السرورية للشيخ المفيد.

والآثار (١). وقال التفتازاني: «جمهور المسلمين على أن الجنة والنار مخلوقتان الآن خلافاً لأبي هاشم والقاضي عبد الجبار ومن يجري مجراهما من المعتزلة حيث زعموا أنهما إنما يخلقان يوم الجزاء» (٢). والظاهر من السيد الرضى من الشيعة (٣٥٩ - ٤٠٦) أنهما غير مخلوقتين الآن حيث قال: الصحيح أنهما إنما تخلقان بعده (٣). ١٧- تأويل النصوص اعتماداً على القواعد العقلية:

إنّ الاصول الخمسة عند المعتزل توصف بالصحة والاتقان على درجة تقدم على النصوص الشرعية الواردة في القرآن الكريم والسنة، فقد أعطوا للعقل أكثر مما يستحقه، فقالوا: إنّ المراد في الشفاعة هو ترفيع الدرجة لا رفع العقاب وقس على ذلك سائر تأويلاتهم في الكتاب والسنة. إنّ النص الوارد في القرآن الكريم دليل قطعي لا يعادله شيء فعند ذلك تجب تخطئه العقل لتأويل القرآن، والتعارض بين القطعيين غير معقول، وتأويل النص القطعي كرفضه، نعم لو كان النص ظني السند أو كان الدليل الشرعي ظني الدلالة فلتأويل مجال، هذا وللبحث صلة تطلب في مجالها. ١٨- الإمامة بالتنصيص أو بالشورى:

اتفقت الإمامية على أنّ الامامة بالتنصيص خلافاً للأشاعرة والمعتزلة وقالوا _____ ١. المفيد: أوائل المقالات / ١٠٢ . ٢ . التفتازاني: شرح المقاصد / ٣١٨ ٢/ ولاحظ شرح التجريد للقوشجي / ٥٠٧ وعبارة الأخيرين واحدة. ٣. تارضى: حقائق التأويل ٥ / ٢٤٥ .

(٢١٥)

بالشورى وغيرها، ويتفرع على ذلك أمر آخر وهو: أنّ النبي نص على خليفة بالذات عند الإمامية، وقال الآخرون: سكت وترك الأمر شورى بين المسلمين. قال القاضي عند البحث عن طرق الإمامة (عند المعتزلة): إنها العقد والاختيار (١). ١٩ - هل يشترط في الإمام كونه معصوماً

اتفقت الإمامية على أنّ الامام يجب أن يكون معصوماً عن الخطأ والمعصية خلافاً للمعتزلة حيث اكتفت أنه يجب أن يكون مبرزاً في العلم مجتهداً ذا ورع شديد، يوثق بقوله ويؤمن منه ويعتمد عليه (٢). قال المفيد: إنّ الثمة القائمين مقام الأنبياء في تنفيذ الاحكام، وإقامة الحدود، وحفظ الشرائع، وتأديب الأنام، معصومون كعصمة الأنبياء، وانهم لا يجوز منهم صغيرة إلا ما قدمت ذكر جوازه على الأنبياء، وانه لا يجوز منه سهو في شيء في الدين و الايسون شيئاً من الأحكام، وعلى هذا مذهب سائر الإمامية إلا من شدّ منهم وتعلق بظاهر روايات لها تأويلات على خلاف ظنه الفاسد في الباب، والمعتزلة بأسرها تخالف في ذلك ويجوزون من الأئمة وقوع الكبائر والرّد عن إسلام (٣). ٢٠ - حكم محارب الإمام على أمير المؤمنين:

اتفقت الإمامية على أنّ الناكثين والقاسطين من أهل البصرة والشام أجمعين كفار ضلال ملعونون بحربهم أمير المؤمنين - عليه السلام - وأنهم بذلك في النار مخلدون وأجمعيت المعتزلة سوى الغزال منهم وابن باب، والمرجئة والحشوية من أصحاب _____ ١ . القاضي عبد الجبار شرح الأصول الخمسة: ٧٥٣ . ٢ . نفس المصدر: ٧٥٤ . ٣ . الشيخ المفيد: أوائل المقالات: ٣٥ .

(٢١٦)

الحديث على خلاف ذلك، فزعمت المعتزلة كافةً إلا من ستمناه وجماعه من المرجئة وطائفة من أصحاب الحديث، أنّهم فساق ليسوا بكفار، وقطعت المعتزلة من بينهم على أنّهم لفسقهم في النار خالدون (١). هذه جملة من الأصول التي يختلف فيها المنهجان وبقيت هناك أصول أخرى تضاربت فيها آراء الفريقين لم نذكرها روماً للإختصار. ولنعد إلى تحليل سائر الوجوه لمؤلف كتاب المعتزلة. ٢ - قال الذهبي: «وجد الرّفص والاعتزال في زمانه متصادقين متآخيين» (٢). ٣ - وقال المقرئ: «قلما يوجد معتزلي إلا وهو رافضي» (٣). ٤ - يقول الشيخ جمال الدين القاسمي الدمشقي (م ١٣٣١): «إنّ المعتزلة اليوم كفرقة أهل السنة والجماعة، من أعظم الفرق رجالاً وأكثرها تابعاً، لأنّ شيعة العراق على الإطلاق معتزلة. وكذلك شيعة الأقطار الهندية و الفارسية و الشامية، ومثلهم الشيعة الزيدية باليمن» (٤). إنّ هذه الكلمات لا تدلّ على عيلولة الشيعة في عقائدهم على المعتزلة، فإنّ الشيعة الإمامية تقتدى في أصولها وفروعها بأئمة أهل البيت - عليهم السلام - الذين جعلهم الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم عدلاً للقرآن الكريم وقال: «إنّي تارك فيكم

الثقلين كتاب الله وعترتي»، ولا ترجع إلى غيرهما. ولم نر شيعياً إمامياً أخذ عقيدته من عالم معتزلي. ومع هذين المصدرين الصحيحين لا حاجة للرجوع إلى غيرهما. والمعتزلة كما أقر أعلامهم اقتفوا في التوحيد والعدل أثر خطب الإمام أمير ——— ١ . نفس المصدر: ١٠ . ٢ . ميزان الاعتدال: ج ٢ ص ٢٣٥، كما في «المعتزلة»، ص ٢١٨ . ٣ . الخطط: ج ٤ ص ١٦٩، كما في المصدر نفسه، ص ٢١٨ . ٤ . تاريخ الجهمية والمعتزلة: ص ٤٢، كما في المصدر نفسه، ص ٢١٩.

(٢١٧)

المؤمنين عليه السلام - وتلمذوا على حفيده أبي هاشم ابن محمد بن الحنفية. وما ذكره القاسمي الدمشقي من أن شيعه العراق على الإطلاق معتزلة، صحيحة إن أراد أن شيعه العراق بل الشيعة في جميع الأقطار قائلون بالتوحيد والعدل، اقتفاءً لأثر الكتاب والسنة الصحيحة المروية عن أئمة أهل البيت لا سيما خطب الإمام علي عليه السلام - ، كما أن المعتزلة أيضاً قائلون بهما مقتفين أثر ما أخذوه من البيت العلوي. نعم إن المعتزلة أقرب إلى الشيعة من الحنابلة والأشاعرة، فإن ولاء كثير منهم لأهل البيت لا ينكر، كما أن تمسكهم بالأصول العقلية المبرهنه، ورفض الآخرين لها، جعلهم متحدين في كثير من الأصول مع الشيعة، ومع ذلك فإن لجميع الطوائف الإسلامية، أصولاً مشتركة، وأصولاً يتميز بها بعضهم عن بعض فلكل طائفة إسلامية مشتركات ومميزات. رمى الاعتزال بالتشيع

إن من عجائب الدهر - وما عشت أراك الدهر عجباً - رمى المعتزلة بالتشيع، وترى تلك النسبة في كتب الأشاعرة والحنابلة، خصوصاً الرجاليين منهم، فلم تكن الشيعة وحدها متهمة بالاعتزال، بل صارت المعتزلة متهمة بنظيرتها، غير أن رمى الشيعة بالاعتزال لا يختص بقوم دون قوم، حتى إن أصحاب الطبقات من المعتزلة عدوا أئمة أهل البيت - عليهم السلام - وكبار علماء الشيعة من المعتزلة، حتى قالوا: إن الحسن بن موسى النوبختي من المعتزلة، ولم يكتفوا بذلك، بل عدوا المرتضى والرضي منهم (١). وقد عرفت مدى صدق هذه النسبة، وأن كثيراً من أعلام الشيعة نقدوا كتب المعتزلة، حتى إن الشيخ المفيد نقض كتاب «فضيلة المعتزلة» للجاحظ. إنما الكلام في التهمة الأخرى، وهو رمى الاعتزال بالتشيع، والحق أنه لو فسّر التشيع بحب علي وأهل بيته - عليهم السلام - فأعلام السنة من الأشاعرة والمعتزلة والحنابلة ——— ١ . طبقات المعتزلة: أحمد بن يحيى المرتضى، ص ٩ و ١٥ و ١١٧، الطبعة الثانية (١٤٠٧).

(٢١٨)

كلهم شيعة إلا من له هوى العثمانية، الذين يكترون من الوعية في علي وأولاده - عليهم السلام - . أما لو فسّر بتقديم علي سائر الخلفاء في العلم والزهد و سائر المثل الأخلاقية، فمعتزلة بغداد إلا من شدّ شيعة، فإنهم وإن اعترفوا بخلافه الخلفاء، لكن يعترفون بفضل علي - عليه السلام - وتقدمه على أقرانه، وهذا هو الذي صار سبباً لجرح كثير من الرواة العدول، وما ذنبهم إلا تقديم علي غيره في الفضائل، أخذاً بنصوص الآيات والروايات في حقه. نعم، لو فسّر التشيع بالاعتراف بخلافه علي بتنصيب من النبي صلى الله عليه وآله وأمر منه سبحانه فالشيعة تنحصر بمن يعتقد بهذا المبدأ، والمعتزلة كلهم يخالفون ولا يعترفون به. والذي أوقع جمعاً من مؤلفي المقالات في الوهم الأول هو التقاء التشيع مع الاعتزال في بعض المواضع والنقاط كالتوحيد والعدل، ولو صار ذلك سبباً لرمى الشيعة بالاعتزال، صحّ عدّ الأشاعرة منهم لالتقاءهم معهم في عدّة من الأصول. وأما الذي أوقعهم في الوهم الثاني هو انحيازهم إلى علي في كثير من المبادئ خصوصاً التوحيد والعدل. وعلى أيّ تقدير، فلفظ التشيع قد تطوّر من جهة المعنى بعد ما كان معناه في اليوم الأول، بعد رحلة الرسول، هو من شايح علياً دون غيره، وقال بخلافه دون سائر الخلفاء، فأطلق علي من أحبّ علياً وأولاده، وناضل العثمانية وأهوائها، وعلى من قدّم علياً في الفضائل والمناقب، لا في الخلافة، فلأجل هذا التطوّر فرّبما يشته المراد منه في كلمات الرجاليين وأصحاب المقالات، وربّما تعدّ أناس شيعة بالمعنى الأول، مع أنهم شيعة بالمعنيين الآخرين، فلاحظ، وسيوافيك التوضيح عن البحث عن عقائد الشيعة الزيدية والاسماعيلية والإمامية. «رزقهم الله توحيد الكلمة كما رزقهم كلمة التوحيد» «وبني

الإسلام على دعامتين» «كلمة التوحيد، وتوحيد الكلمة»

الفصل الرابع

الفصل الرابع أئمة المعتزلة

دلّت النصوص التاريخية على أنّ «واصل بن عطاء» هو المؤسس الأوّل لمنهج الاعتزال، وقد طرح أصولاً نضجت و تكاملت بأيدي تلامذته و مقتفى منهجه عبر العصور والقرون. ومن أراد أن يكتب تاريخ المعتزلة و طبقاتهم، فعليه أن يجعل «واصل» رأس مخروط الاعتزال إلى أن يصل بالتدرّج إلى قاعدته. وأمّا من تقدّم عليه من الصحابة و التابعين حتّى القدرية المتبلورة في «معدن الجهنى» و «غيلان الدمشقى» وغيرهم... فلا يمتون للاعتزال بصله، و إنّ اتفقوا مع المعتزلة في القول بالتوحيد والعدل، وحرية الإنسان و استطاعته على الفعل والترك. وذلك لأنّ التوحيد والعدل، كان شعار المسلمين من عصر النبي صلى الله عليه و آله و سلم إلى الزمان الذي طلع فيه منهج الاعتزال، كما أنّ القول بالحرية و استطاعة الإنسان على أحد الطرفين قول بأمر فطرى جبل عليه الإنسان طوال القرون والأدوار قبل الإسلام و بعده، فلا يعدّ الاعتقاد به إحدائاً للمنهج و تأسيساً له. نعم، القول بكون الإنسان مسيراً لا مخيراً، و أنّ فاعل الخير والشر هو الله سبحانه، و أنّ كلّ إنسان خلق لما قدر له في علمه الأزلى، و أنّ التقدير كاله، لا يتغير حكمه وقضاؤه، إحدائاً منهج جديد رغم أنّ العقلاء و نصوص الكتاب على خلافه في جميع (٢٢٠)

الأدوار. وعلى ضوء هذا، فلا يصحّ عدّ كلّ من قال بواحد من هذه الأصول سلفاً للاعتزال، و شيخاً للمعتزلة، و إنّ اتفق معهم فيها. وعلى هذا الخطّ الذي رسمناه مشى أبو القاسم البلخي (م ٣١٧) في كتابه «مقالات الإسلاميين - باب ذكر المعتزلة» فابتدأ في ذكر طبقاتهم بـ «واصل بن عطاء» و «عمرو بن عبيد» وانتهى إلى أعلامهم في عصره وقال: «وفي زماننا هذا شيخنا أبو الحسين الخياط عبدالرحيم بن محمّد (م ٣١١) و أحمد بن الشنطوى» (١). نعم، خالفه القاضي عبدالجبار (م ٤١٥) فعّد للمعتزلة طبقات قبل واصل، فعّد الخلفاء من الطبقة الأولى، والحسن والحسين - عليهما السلام - ومحمّد (بن الحنفية) بن عليّ من الطبقة الثانية، وأبا هاشم عبدالله بن محمّد (بن الحنفية) بن عليّ و أخاه الحسن بن محمّد والحسن البصرى وابن سيرين ومن في طبقتهم ممّن حكى العدل عنه من الطبقة الثالثة، وعدّ غيلان بن مسلم و واصل بن عطاء و عمرو بن عبيد من الطبقة الرابعة إلى أنّهاهم إلى عشر طبقات (٢). وقد كتب الحاكم الجشمى اليمنى الزيدى (ت ٤١٣ - م ٤٩٤) ذيلاً له فأضاف إليها طبقتين أخريين وهو جزء من كتابه «شرح العيون» (٣). وأمّا أحمد بن يحيى بن المرتضى، فقد مشى على ضوء القاضي فأعاد ما ذكره هو وغيره في باب خاصّ، أسماه «باب ذكر المعتزلة» وهو جزء من كتابه «المنية والأمل» في شرح كتاب الملل والنحل، وقد طبع منه خصوص ذلك الباب كراراً، فحنّ نقل عن النسخة التي حقّقها المستشرق «توما أرندل» طبع دار صادر بيروت. ١ - مقالات الإسلاميين: باب ذكر المعتزلة ص ٦٤ - ٧٤ وقد طبع من المقالات خصوص هذا الباب بتحقيق فؤاد سيد، ط. تونس. ٢ - فضل الاعتزال و طبقات المعتزلة: ص ٢١٤ - ٣٣٣. ٣ - طبع هذا الجزء مع كتاب فضل الاعتزال بتحقيق فؤاد سيد.

(٢٢١)

ولقد أجاد أبو الحسين الخياط، حيث جعل الاعتقاد بالأصول الخمسة ملاكاً لصدق الاعتزال و كون المعتقد معتزلياً. قال: «الاعتزال قائم على أصول خمسة عامية، من اعتقد بها جميعاً كان معتزلياً، ومن نقص منها أو زاد عليها ولو أصلاً و احداً لم يستحقّ اسم الاعتزال، وتلك الأصول مرتبة حسب أهميتها وهي: ١ - التوحيد، ٢ - العدل، ٣ - الوعد والوعيد، ٤ - المنزلة بين المنزلتين، ٥ - الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (١). إنّ عدّ أمثال الشريف المرتضى من المعتزلة بحجة قوله بالتوحيد والعدل، يستلزم أنّ يعدّ شيخه كالمفيد و تلميذه كالطوسي منهم. مع أنّ موقف هؤلاء من تلك الطائفة موقف النقد والردّ. وقد ردّ الشيخ المفيد (م ٤١٣) في أكثر كتبه عليهم، لا سيما في كتابه «أوائل المقالات» كما نقد الشريف المرتضى (م ٤٣٦) خصوص الجزء العشرين من «المغنى» للقاضي عبدالجبار

وأسماء «الشافي» واختصره تلميذه شيخ الطائفة الطوسي (م ٤٦٠) وأسماء «تلخيص الشافي» وقد انتشر الجميع بطباعة قديمة و حديثه، ومن طالع تلك الكتب يقف على أن موقف الشيعة الإمامية من المعتزلة موقف الموافقة في بعض الأصول والمخالفة في البعض الآخر، كشأنهم مع الأشاعرة وغيرهم من الطوائف الإسلامية. والعجب أن أكثر من كتب عن المعتزلة من المتأخرين اشتبه عليهم الأمر، وربما عدوا أعلام الإمامية من مشايخ الاعتزال ورواد منهجه، والشيعة الإمامية بفضل علوم أئمتهم ونصوص رواياتهم في غنى عن كل منهج لا- يمت بالكتاب والعترة (أعداله وقرنائه) بصله. وهذا الفصل الذي تقدمه للقراء يختص بتعريف أئمة المعتزلة ومشايخهم الكبار، الذين نضج المذهب بأفكارهم وآرائهم ووصل إلى القمة في الكمال. وأما أعلام الطائفة الذين كان لهم دور في تبني هذا الخط من دون أن يتركوا أثراً _____ ١. الانتصار: ص ٥، ومقالات الاسلاميين للأشعري: ج ١، ص ٢٧٨.

(٢٢٢)

يستحق الذكر، في الأصول الخمسة نذكرهم في فصل لاحق حتى تتميز الطائفتان. نعم، انطفأ دعوة الاعتزال وضعفت شوكتهم بعد سادس القرون أو سابعها، فلا تسمع لهم ذكراً في الأجيال اللاحقة فلا إمام ولا علم ولا فقد انقرضوا بسيف السلطنة وقسوة الحنابلة والأشاعرة، وتركوا آثاراً وكتباً عبث بها الزمان، فلم يبق إلا التزر اليسير. ولكن آثارهم ٠٠٠ إن آثارنا تدل علينا * فانظروا بعدنا إلى الآثار ١- واصل بن عطاء (ت ٨٠- م ١٣١)

أبو حذيفة واصل بن عطاء مؤسس الاعتزال، المعروف بالغزال. يقول ابن خلكان: «كان واصل أحد الأعاجيب ذلك أنه كان ألثغ، قبيح اللثغة في الرء فكان يخلص كلامه من الرء ولا يظن لذلك، لا قدره على الكلام وسهولة ألفاظه، ففي ذلك يقول أبو الطروق يمدحه بإطالة الخطب واجتنابه الرء على كثرة ترددها في الكلام حتى كأنها ليست فيه عليم بإبدال الحروف وقامع * لكل خطيب يغلب الحق باطله وقال الآخر: ويجعل البر فمحا في تصرفه * وخالف الرء حتى احتال للشعر ولم يطق مطراً والقول يعجله * فعاذ بالغيث اشفاقاً من المطر قد ذكر عنده بشر بن برد (المتهم بالزندقة) فقال: «أما لهذا الأعمى المكتى بأبي معاذ من يقتله؟ أما والله لولا أن الغيلة خلق من أخلاق الغالية لبعثت إليه من يعج بطنه على مضجعه، ثم لا- يكون إلا- سذوسياً أو عقلياً» فلاحظ أنه قال: «هذا الأعمى» ولم يقل: بشر ولا ابن برد، ولا الضرير. وقال: «من أخلاق الغالية» ولم يقل: المغيرية ولا المنصورية، وقال: «لبعثت» ولم يقل: لأرسلت، وقال: «على مضجعه» ولم يقل: على مرقدته ولا على فراشه، وقال: «يعج» ولم يقل: يبقر (١) يقول ابن العماد الحنبلي: «كان واصل ألثغ يبذل الرء غيناً في كلامه وكان يخلص كلامه بحيث لا تسمع منه الرء حتى يظن خواص جلسائه أنه غير ألثغ، حتى يقال: إنه دفعت إليه رقعة مضمونها: أمر أمير الأمراء الكرام أن يحفر بئراً على قارعة الطريق، فيشرب منه الصادر والوارد. فقرأ على الفور: حكم حاكم الحكام الفخام، أن ينبش جُبياً على جادة الممشى فيسقى منه الصادي والغادي. فغير كل لفظ برديفه وهذا من عجيب الإقتدار، وقد أشارت الشعراء إلى عدم تكلمه بالرء. من ذلك قول بعضهم: _____ ١. وفيات الأعيان: ج ٦ ص ٨ وأمالى المرتضى: ج ١ ص ١٣٩ - ١٤٠.

(٢٢٣)

نعم تجنب لا- يوم العطاء كما * تجنب ابن عطاء لفظه الرء (١) وقد كانت بينه وبين بشر بن برد قبل اظهاره ما يخالف عقيدة واصل أو اصر الصداقة وقد ذكر بشر خطبته التي ألقى فيها الرء وقال: تكلف القول والأقوام قد حلفوا * وحبروا خطباً ناهيك من خطب وقال مرتجلاً- تغلى بداهته * كمرجل القين لما حف باللهب وجانب الرء ولم يشعر به أحد * قبل التصفح والإغراق في الطلب ولمّا تبرأ منه واصل لما ظهر منه ما لا يرضيه، هجاه بشر وقال: مالي أشايح غزاًلاً له عنق * كينقيد الدوّ إن ولى وإن مثلاً عنق الزرافة ما بالي و بالكم * تكفرون رجالاً كفروا رجالاً (٢) بث الدعاء في البلاد

كان واصل صموداً في عقيدته، ولمّا تمكّن من إنفاذ الدعاء إلى الآفاق، فزق _____ ١. شذرات الذهب: ج ١ ص ١٨٢ و ١٨٣ حوادث عام ١٣١ هـ ٢. المنية والأمل: ص ١٩ طبع دار صادر.

(٢٢٤)

أصحابه في البلاد حتى يكونوا دعاة إلى طريقه. فبعث عبدالله بن الحارث إلى المغرب، فأجابه خلق كثير، وبعث إلى خراسان حفص بن سالم، فدخل «ترمذ» ولزم المسجد حتى اشتهر، ثم ناظر جهماً فقطعه، وبعث القاسم إلى اليمن، وبعث أيوب إلى الجزيرة، وبعث الحسن بن ذكوان إلى الكوفة، وعثمان الطويل إلى أرمينية^(١). يقول صاحب كتاب «المعتزلة»:

«درج أصحاب الواصل و تلاميذه من بعده على هذه الخطبة (المناظرة) في الردّ على المخالفين، فكان عمرو بن عبيد حيث التقى بأحدهم لا يتركه حتى يناظره. ناظر جرير بن حازم الأزدي السمني في البصرة وقطعه، واشترك مع واصل بن عطاء في مناظرة بشار بن برد، وصالح بن عبد القدوس، وكلاهما من الثنوية المعروفين فقطعاهما، وتناظر عمرو بن عبيد مع مجوسى على ظهر سفينة فقطعه المجوسى. [كذا] قال له عمرو: لما لا تسلم؟ فقال: لأن الله لم يرد إسلامي، فإذا أراد الله إسلامي أسلمت. قال عمرو: إن الله تعالى يريد إسلامك ولكن الشياطين لا يتركونك. فأجاب المجوسى: فأنا أكون مع الشريك الأغلب! (٢) يلاحظ عليه: أنه كان اللازم على عمرو أن يقول: إن الله تعالى أراد إسلامك ولكن بحرية واختيار، لا بإلجاء واضطرار. فلو أسلمت كان إسلامك على طبق ما يريد، وإن كفرت لم يكن كفرك آية غلبتك عليه وقد أوضحنا كيفية تعلق إرادته سبحانه بأفعال العباد. من آرائه و مناظراته إن واصل هو أول من أظهر المنزلة بين المنزلتين، لأن الناس كانوا في أسماء أهل الكباثر من أهل الصلاة على أقوال. كانت الخوارج تسميهم بالكفر والشرك. والمرجئة _____ ١. المنية والأمل: ص ١٩ - ٢٠. ٢. كتاب المعتزلة: ص ٣٩ - ٤٠.

(٢٢٥)

تسميهم بالإيمان. وكان الحسن و أصحابه يسمونهم بالنفاق. ١ - رأيه في مرتكب الكبيرة ذهب واصل بن عطاء إلى القول بأنهم فساق غير مؤمنين، لا كفّار ولا منافقون. واستدل على ذلك بما نقله المرتضى عنه في أماليه من أننا نجد أهل الفرق على اختلافهم يسمون صاحب الكبيرة فاسقاً، ويختلفون في ما عدا ذلك من أسمائه، لأن الخوارج تسميه مشركاً فاسقاً، والشيعة الزيدية تسميه كافر نعمه فاسقاً، والحسن يسميه منافقاً فاسقاً، والمرجئة تسميه مؤمناً فاسقاً. فاجتمعوا على تسميته بالفسق. واختلفوا فيما عدا ذلك من أسمائه فالواجب أن يسمى بالاسم الذي اتفق عليه وهو الفسق. ولا يسمى بما عدا ذلك من الأسماء التي اختلف فيها. فيكون صاحب الكبيرة فاسقاً، ولا يقال فيه إنه مؤمن ولا منافق ولا مشرك، ولا كافر نعمه، فهذا أشبه بأهل الدين (١). يلاحظ عليه: أن ما ذكره لا يثبت أزيد من أن المسلمين اتفقوا على كون مرتكب الكبيرة فاسقاً ولم يتفقوا على غيره من سائر الأسماء. لكن عدم اتفاقهم على شيء منها لا يدل على أنه ليس منها أبداً، كما هو ظاهر قوله «ولا يقال فيه إنه مؤمن...» فإن عدم وجود الإجماع على واحدة من تلك الأسماء لا يلزم عدم وجود دليل آخر على وجود واحد منها فيه. فكان اللازم على واصل أن يقيم الدليل على أنه لا يسمى بواحد منها. و إلى ما ذكرنا ينظر قول السيد المرتضى في أماليه حيث قال: «إن الإجماع وإن لم يوجد في تسمية صاحب الكبيرة بالتفاق، ولا في غيره من الأسماء، كما وجد في تسميته بالفسق، ولكنه غير ممتنع أن يسمى بذلك لدليل غير الإجماع، ووجود الإجماع في الشيء، وإن كان دليلاً على صحته لكن ليس فحده دليلاً على فساده» (٢). وقد اعترض ابن المرتضى صاحب «المنية و الأمل» على كلام السيد المرتضى _____ ١. أمالي المرتضى: ج ١ ص ١٦١. ٢. أمالي المرتضى: ج ١ ص ١٦٧ ولكلامه ذيل فراجع.

(٢٢٦)

بكلام واه، يشبه كلام الهازل حيث قال: «يصح الاستدلال بالإجماع المركب و صورته هنا أنه أجمعوا على تسميته فاسقاً واختلفوا فيما عداه، وهو حكم شرعي فلا يثبت إلا بدليل ولا دليل على ما عدا المجمع عليه ههنا» (١). يلاحظ عليه: أنه اشتبه عليه معنى الإجماع المركب، لأن معناه أنه إذا كانت المسألة بين الأمة ذات قولين، مثلاً - قالت طائفة من الفقهاء: الحبة للولد الأكبر، وقالت الأخرى: الحبة لجميع الورثة، فيقال: لا يجوز إحداث قول ثالث، أخذاً بالإجماع المركب، لأن الأمة اتفقت على نفي الثالث. وأين هو في

المقام؟ إذ لم تتفق الأمة على نفي هذه الأسماء، بل اختلفوا على أقوال، فالرجل غير عارف بمصطلح الأصوليين فاستعمله في غير محله.
٢ - مناظرته مع عمرو في مرتكب الكبيرة

إن عمرو بن عبيد كان من أصحاب الحسن و تلاميذه. فجمع بينه و بين واصل ليناظره فيما أظهر من القول بالمنزلة بين المنزلتين، فلما وقفوا على الاجتماع ذكر أن واصلًا أقبل ومعه جماعة من أصحابه إلى حلقة الحسن، وفيها عمرو بن عبيد جالس. فلما نظر إلى واصل وكان في عنقه طول واعوجاج، قال: أرى عنقًا لا- يفلح صاحبها، فسمع ذلك واصل فلما سلم عليه قال له: يابن أخي إن من عاب الصنعة عاب الصانع، فقال له عمرو بن عبيد: يا أبا حذيفة قد وعظت فأحسنت ولن أعود إلى مثل الذي كان مني. وجلس واصل في الحلقة وسأل أن يكلم عمرًا، فقال واصل لعمرو: لم قلت: إن من أتى كبيرة من أهل الصيلة استحق اسم النفاق؟ فقال عمرو: لقول الله تعالى: (وَالَّذِينَ يَزُمُونَ الْمُحْضِينَ نَاتٍ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةٍ شُهَدَاءٍ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ) (النور/٤) ثم قال في موضع آخر: (إِنَّ الْمُنَافِقِينَ هُمُ الْفَاسِقُونَ) (التوبة/٦٧) فكان كل فاسق منافقًا. إذ كانت ألف ولام —————
١ . المنيه والأمل: ص ٢٤.

(٢٢٧)

المعرفة موجودتين في الفاسق. فقال له واصل: أليس قد وجدت الله تعالى يقول: (وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ) (المائدة/٤٥) وأجمع أهل العلم على أن صاحب الكبيرة يستحق اسم الظالم، كما يستحق اسم الفاسق، فألا كفرت صاحب الكبيرة من أهل الصلاة بقول الله تعالى: (وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ) (البقرة/٢٥٤) فعرف بألف و لام التعريف (١). يلاحظ عليه: أن «واصلًا» دفع دليل خصمه بالنقض ولأجل ذلك يقول السيد المرتضى في حقه: «أما ما ألزمه واصل بن عطاء لعمرو بن عبيد فسديد لازم» ولكن كان في وسعه الإجابة عنه بشكل جلي، وهو أن ما استدلل به «عمرو» من الآيات غير كاف في إثبات ما يرتثيه. لأن آية النور وإن حكمت بفسق مرتكب الكبيرة، ولكن آية التوبة لم تحكم بأن كل فاسق منافق، وإنما حكم بأن كل منافق فاسق، وبعبارة واضحة حصرت الآيه، المنافقين بالفاسقين ولا العكس. ومن المحتمل أن يكون المنافق أخص من الفاسق. والفاسق أعم منه فيكون استدلاله عقيمًا. قال سبحانه: (إِنَّ الْمُنَافِقِينَ هُمُ الْفَاسِقُونَ) ولم يقل: إن الفاسقين هم المنافقون. وبذلك تقف على مغزى ما نقض به واصل دليل عمرو، فإنه صحيح إذا كان الهدف إفحام الخصم بالجواب النقيض. وأما إذا كانت الإجابة على الوجه الحلي فهي ساقطة جدًا، لأنه سبحانه حصر الكافرين في الظالمين لا- العكس. فقال: (والكافرون هم الظالمون) فمن الممكن أن يكون كل كافر ظالمًا ولا العكس. وصاحب الكبيرة وإن استحق اسم الظالم، كما استحق اسم الفاسق، ولكنه لا- يستحق اسم الكافر بحجة أنه سبحانه قال: (والكافرون هم الظالمون) ، و لم يقل: (والظالمون هم الكافرون). ١ . أمالي المرتضى: ج ١ ص ١٦٦ ولكلامه ذيل لا حاجة لنقله، وربما أوجد تشويشًا في الاستدلال وقد نقله ابن المرتضى في المنيه والأمل بصورة واضحة ص ٢٣.

(٢٢٨) ٣ - من لطائف تفسيره للقرآن

حكى أن واصلًا كان يقول: «أراد الله من العباد أن يعرفوه ثم يعملوا ثم يعلموا. قال الله تعالى (يا موسى إني أنا الله) فعرفه نفسه، ثم قال: (اخْلَعْ نَعْلَيْكَ) (طه/١٢) فبعد أن عرفه نفسه أمره بالعمل قال: والدليل على ذلك قوله تعالى: (وَالْعَصِيرِ * إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ * إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا - يعنى صدقوا - وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَ تَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَ تَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ) علموا و عملوا و علموا (١). يلاحظ عليه: أن الآية الأولى دلت على تقدم العلم على العمل، وأما تقدم العمل على تعليم الغير فهي ساكتة عنها. نعم الآية الثالثة ربما تكون ظاهرة فيما يدعيه بحجة النظم والترتيب في الذكر، وإن كانت واو العاطفة لا تدل على الترتيب. ٤ - من نوادر حكاياته

روى المبرّد قال : حَدَّثْتُ أَنَّ واصل بن عطاء أقبل في رفقته فأحسوا بالخوارج، وكانوا قد أشرفوا على العطب. فقال واصل لأهل الرفقة : إن هذا ليس من شأنكم فاعتزلوا ودعوني و إياهم، فقالوا: شأنك. فقال الخوارج له : ما أنت و أصحابك؟ قال : مشركون مستجبرون ليسمعوا كلام الله، و يقيموا حدوده فقالوا : قد أجرناكم، قال : فعلمونا أحكامه، فجعلوا يعلمونه أحكامهم، وجعل يقول : قد قبلت أنا

ومن معي، قالوا: فامضوا مصاحبين فإنكم إخواننا، قال لهم: ليس ذلك لكم. قال الله تعالى: (وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ) (التوبة/٦) فأبلغونا مأمننا فساروا بأجمعهم حتى بلغوا الأمان (٢). ٥ - تهجدته ولقبه بالغرّال ينقل ابن المرتضى عن أخت «عمرو بن عبيد» - وكانت زوجة واصل - أنها قالت _____ ١. أمالي المرتضى ج ١ ص ١٦٨. ٢. المصدر نفسه.

(٢٢٩)

: «كان واصل إذا جنّه الليل صفّى قدميه يصلّى ولوح ودواؤه موضوعان، فإذا مرّت به آية فيه حجّته على مخالف، جلس فكتبها ثم عاد في صلاته. ونقل أيضاً: أنّ واصلًا كان يلزم أبا عبدالله الغرّال - وكان صديقاً له - ليعرف المتعفّفات من النساء فيجعل صدقته لهنّ وكان يعجبه ذلك، وقال الجاحظ: لم يشكّ أصحابنا أنّ واصلًا لم يقبض ديناراً ولا درهماً، وفي ذلك قال بعضهم في مرثيته: ولا مسّ ديناراً ولا مسّ درهماً * ولا عرف الثوب المذى هو قاطعه (١) وأما مولده فقد اتّفقوا على أنّ ولادته كانت سنة ٨٠ للهجرة في مدينة الرسول صلى الله عليه وآله و سلم وتوفّي عام ١٣١ هـ (٢). مؤلفاته

ذكر ابن النديم في الفهرست - و تبعه ابن خلكان - أنّ لواصل التصانيف التالية: ١ - كتاب أصناف المرجئة. ٢ - كتاب التوبة. ٣ - كتاب المنزلة بين المنزلتين. ٤ - كتاب خطبته التي أخرج منها الزاء. وقد نشرت هذه الخطبة عام ١٩٥١ في المجموعة الثانية من نواذر المخطوطات بتحقيق عبدالسلام هارون. ٥ - كتاب معاني القرآن. ٦ - كتاب الخطب في التوحيد والعدل. ومن المحتمل أنه قام بجمع خطب الإمام عليّ - عليه السلام - في التوحيد والعدل _____ ١. المنية والأمل: ص ١٨. ٢. وفيات الأعيان: ج ٦ ص ١١، والمنية والأمل: ص ١٨.

(٢٣٠)

فأفرده تالياً. ٧ - كتاب ما جرى بينه وبين عمرو بن عبيد. ٨ - كتاب السبيل إلى معرفة الحق. ٩ - كتاب في الدعوة. ١٠ - كتاب طبقات أهل العلم والجهل (١). وغير ذلك. القواعد الأربع لواصل بن عطاء

إنّ الاعتزال مذهب عقلي ألقيت نواته في أوائل القرن الثاني بيد واصل بن عطاء، ثم نمت عبر العصور، فكلّما تقدّم الاعتزال إلى الإمام، وربّي في أحضانه ذوى الحصافة، والأدمغة الكبيرة، أخذ يتكامل في ضوء البحث والنقاش، وكان الاعتزال في زمن المؤسّس يدور على أربع قواعد فقط، وهي بالنسبة إلى ما تركته المعتزلة من التراث الكلامي إلى فترة الانقراض شيء قليل، وأين هو من الاعتزال المذى تريه لنا كتب القاضي عبد الجبار في كتاب المغنى أو غيره من البسط في تلك القواعد، وتأسيس أصول وقواعد أخرى، لم تخطر ببال المؤسّس. قال الشهرستاني: «الواصلية هم أصحاب واصل بن عطاء واعتزالهم يدور على أربع قواعد: القاعدة الأولى: القول بنفى صفات الباري من العلم والقدرة والإرادة والحياة، وكانت هذه المقالة في بدئها غير نضيجه، وكان واصل بن عطاء يشرع فيها على قول ظاهر، وهو الاتفاق على استحالة وجود إلهين قديمين أزليين (٢) قال: ومن أثبت معنى، وصفه قديمة فقد أثبت إلهين. _____ ١. فهرست ابن النديم: الفن الأول من المقالة الخامسة، ص ٢٠٣. ٢. وهذا يعرب بوضوح عن أنّ الداعي لتأسيس هذه القاعدة ليس انكار صفاته سبحانه كالملاحدة المنكرين لكونه عالماً قادراً، بل الداعي هو تنزيه الرب عن وجود قديم مثله، وما نسب إليه الأشعري في كتاب الإبانة ص ١٠٧ من الداعي ليس في محله.

(٢٣١)

القاعدة الثانية: القول بالقدر، وحاصلها أنّ العبد هو الفاعل للخير والشرّ والإيمان والكفر والطاعة والمعصية، والربّ أقدره على ذلك. القاعدة الثالثة: المنزلة بين المنزلتين، وأنّ مرتكب الكبيرة ليس كافراً ولا مؤمناً، بل فاسق مخلد في النار إنّ لم يتب. القاعدة الرابعة: قوله في الفريقين من أصحاب الجمل و صقّين، أنّ أحدهما مخطئ لا بعينه، وكذلك قوله في عثمان وخاذليه، أنّ أحد الفريقين فاسق لا محالة، كما أنّ أحد المتلاعنين فاسق لا محالة، لكن لا بعينه. ثمّ ربّ الشهرستاني على تلك القاعدة وقال: «وقد عرفت قوله في

الفاسق وأقل درجات الفريقين أنه لا تقبل شهادتهما كما لا تقبل شهادة المتلاعنين، فلم يجوز شهادة عليّ وطلحة والزبير على باقة بقل، وجوز أن يكون عثمان وعليّ على الخطأ» (١). أقول: إن القاعدة الأولى إشارة إلى الأصل الأول من الأصول الخمسة، أعني التوحيد، وهذا الأصل عندهم رمز إلى تزويه سبحانه عن التشبيه والتجسيم، كما أن القاعدة الثانية من فروع الأصل الثاني، أعني القول بالعدل، فتوصيفه سبحانه به يقتضى القول بالقدر، أي إن الإنسان يفعل بقدرته واستطاعته المكتسبة، ولا معنى لأن يكون خالق الفعل هو الله سبحانه، ويكون العبد هو المسؤول. نعم دائرة الأصل الثاني (العدل) أوسع من هذه القاعدة. والقاعدة الثالثة نفس أحد الأصول الخمسة، وبقي منها أصلان - الوعد والوعيد والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر - ولم يأت ذكر منهما في كلام «واصل». وأما القاعدة الرابعة فقد خالف فيها واصل وتلميذه عمرو بن عبيد جمهور المعتزلة. قال ابن حزم: «اختلف الناس في تلك الحرب على ثلاث فرق: _____ ١. الملل والنحل: ج ١ ص ٤٩.

(٢٣٢)

١ - فقال جميع الشيعة وبعض المرجئة وجمهور المعتزلة وبعض أهل السنة: إن علياً كان هو المصيب في حربه، وكل من خالفه على خطأ. وقال واصل بن عطاء وعمرو بن عبيد وأبو الهذيل وطوائف من المعتزلة: إن علياً مصيب في قتاله مع معاوية وأهل النهروان، ووقفوا في قتاله مع أهل الجمل، وقالوا: إحدى الطائفتين مخطئة ولا نعرف أيهما هي، وقالت الخوارج: عليّ المصيب في قتال أهل الجمل وأهل صفين وهو مخطئ في قتاله أهل النهروان (١). ولا يخفى وجود الاختلاف بين الثقلين، فعلى ما نقله الشهرستاني كانت الواصليّة متوقّفة في محاربي الإمام في وقعتي «الجمل وصفين» وعليّ ما نقله ابن حزم يختصّ التوقف بمحاربيه في وقعة «الجمل» ويوافق ابن حزم عبد القاهر البغدادي، وقال: «ثم إن واصلًا فارق السلف ببدعة ثالثة، وذلك أنه وجد أهل عصره مختلفين في عليّ وأصحابه، وفي طلحة والزبير وعائشة، وسائر أصحاب الجمل - إلى ما ذكره» (٢). ويوافقهما نقل المفيد حيث قال ما هذا خلاصته: «اتفقت الإمامية والزيدية والخوارج، على أن الناكثين والقاسطين من أهل البصرة والشام كفار ضلال، ملعونون بحربهم أمير المؤمنين. وزعمت المعتزلة كلهم أنهم فساق ليسوا بكفار، وقطعت المعتزلة من بينهم على أنهم لفسقهم في النار خالدون، وزعم واصل الغزالي وعمرو بن عبيد بن باب من بين كافة المعتزلة أن طلحة والزبير وعائشة ومن كان في حربهم، من عليّ بن أبي طالب والحسن والحسين ومحمّد ومن كان في حربهم كعمّار بن ياسر وغيره من المهاجرين، ووجوه الأنصار وبقايا أهل بيعة الرضوان، كانوا في اختلافهم كالمتلاعنين وأن إحدى الطائفتين فساق ضلال مستحقون للخلود في النار إلا أنه لم يقدّم دليل عليها» (٣). _____ ١. الفصل في الملل والأهواء والنحل: ج ٤ ص ١٥٣. ٢. الفرق بين الفرق: ص ١١٩. ٣. أوائل المقالات: ص ١٠ - ١١.

(٢٣٣) نقد النظرية

إن واصل بن عطاء ومن لفّ لفه في هذا الباب، يلوكون في أشدّاقهم ما يضادّ نصّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقد أخبر علياً بأنه يقاتل الناكثين والقاسطين والمارقين، وقد عهد به الرسول وأمره بقتالهم. روى أبو سعيد الخدري قال: «أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بقتال الناكثين والقاسطين والمارقين. قلنا: يا رسول الله أمرتنا بقتال هؤلاء فمع من؟ قال: مع عليّ بن أبي طالب عليها السلام -». روى أبو اليقظان عمّار بن ياسر قال: «أمرني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بقتال الناكثين والقاسطين والمارقين». وقد رواه الحفاظ من أهل الحديث وأرباب المعاجم والتاريخ، ومن أراد الوقوف على تفصيله فعليه الرجوع إلى «الغدیر: ج ٣ ص ١٩٢ - ١٩٥». ويكفي في ذلك ما نقله ابن عساكر في تاريخه عن أبي صادق أنه قال: قدم أبو أيوب الأنصاري العراق، فأهدت له الأزد «جزراً» فبعثوا بها معي فدخلت فسلمت إليه وقلت له: قد أكرمك الله بصحبة نبيّه ونزوله عليك، فمالى أراك تستقبل الناس تقاثلهم؟ تستقبل هؤلاء وهؤلاء مرّة؟ فقال: إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عهد إلينا أن نقاتل مع عليّ الناكثين، فقد قاتلناهم، وعهد إلينا أن نقاتل مع القاسطين فهذا وجهنا إليهم يعني معاوية وأصحابه -، وعهد إلينا أن نقاتل مع عليّ المارقين فلم أرهم بعد (١). وقد تجاهل واصل وأتباعه وعرفوا الحقّ وأنكروه، فإنّ حكم الخارج على الإمام المفترض طاعته ليس أمراً مخفياً على رئيس

المعتزلة، ولا أرى باغياً أخسر من الزبير، ولا أشقى من طلحة، غير ابن آكلة الأكباد حزب الشيطان. _____ ١. الغدير: ج ٣ ص ١٩٢.

(٢٣٤) (وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُفْسِدِينَ) (١).

و في نهاية المطاف نقول: إنّه من مواليد عام الثمانين في المدينة وتوفى في البصرة عام ١٣١، كما أرّخه المسعودي وغيره. ٢ - عمرو بن عبيد (ت ٨٠ - م ١٤٣) (٢)

الشخصية الثانية للمعتزلة بعد واصل بن عطاء هو عمرو بن عبيد وكان من أعضاء حلقة الحسن، مثل واصل، لكنّه التحق به بعد مناظرة جرت بينهما في مرتكب الكبيرة كما نقلناها. يقول السيد المرتضى في أماليه: «يكنى أبا عثمان مولى لبنى العدوية من بنى تميم. قال الجاحظ: وهو عمرو بن عبيد بن باب. و«باب» نفسه من سبي كابل من سبي عبدالرحمان بن سمرة، وكان باب مولى لبنى العدوية قال: وكان عبيد شريطاً، وكان عمرو مترهداً، فكان إذا اجتازا معاً على الناس قالوا هذا أشرّ الناس، أبو خير الناس، فيقول عبيد: صدقتم هذا إبراهيم وأنا تاريخ». يلاحظ عليه: أن ما ذكره عبيد من التشبيه إنما يتّم على عقيدة أهل السنّة، بأنّ أبا إبراهيم كان وثنيّاً، وأمّا على عقيدة الشيعة، وهي التي تؤيّد بها الآيات القرآنية، أن أباه كان مؤمناً موحّداً وأنّ «آزر» كان عمّه لا والده (٣) فلا يتّم. وقد روى السيد في أماليه وغيره من أرباب المعاجم قصصاً في زهده وورعه غير أنّ قسماً منها يعدّ مغالاة في الفضائل وإليك نموذجاً منها: روى ابن المرتضى عن الجاحظ أنّه قال: صلّى عمرو أربعين عاماً صلاة الفجر _____ ١. النحل/ ١٤. ٢. فهرس ابن النديم: الفن الأول من المقالة الخامسة، ص ٢٠٣. ٣. مجمع البيان: ج ٣ ص ٣١٩ ط صيدا في تفسير قوله (ربنا اغفر لي ولوالدي) إبراهيم / ٤١). (٢٣٥)

بوضوء المغرب. وحجّ أربعين حجّة ماشياً، وبغيره موقوف على من أحصر، وكان يحيى الليل بركعة واحدة، ويرجع آية واحدة (١). وقد روى نظيره في حقّ الشيخ أبي الحسن الأشعري، وقد قلنا إنّه من المغالاة في الفضائل، إذ قلّمنا يتفق لإنسان ألا يكون مريضاً ولا مسافراً ولا معذوراً طيلة أربعين سنه، حتّى يصلّى فيها صلاة الصبح بوضوء العتمة. ما اثر عنه في مجالى التفسير والعقيدة

١ - روى المرتضى في أماليه أنّ ابن لهيعة أتى عمرو بن عبيد في المسجد الحرام فسلم عليه و جلس إليه وقال له: يا أبا عثمان ما تقول في قوله تعالى: (ولن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء ولو حرصتم) (النساء/ ١٢٩) فقال: ذلك في محبة القلوب التي لا يستطيعها العبد ولم يكلفها، فأمرنا العدل بينهما في القسمة من النفس والكسوة والنفقة، فهو مطبق لذلك، وقد كلفه بقوله تعالى: (فلا تميّلوا كلّ الميل) فيما تطبقون (فتبدروها كالمعلّقة) بمنزله من ليست أيماً ولا ذات زوج. فقال ابن لهيعة: هذا والله هو الحق (٢). أقول: ما سأله ابن لهيعة كان سؤالاً درجياً في ذلك العصر، وقد طرحه بعض الزنادقة، كابن أبي العوجاء في البصرة - بندر الأهواء والآراء - ليوهم أنّ في القرآن تناقضاً. ولأجل ذلك سأل عنها هشام بن الحكم تارة و أبا جعفر الأحول، مؤمن الطاق، أخرى، فغادر الرجلان البصرة، لزيارة الإمام الصادق عليه السلام في المدينة في غير موسم الحجّ والعمرة للتعرف على الجواب وقد عرضا السؤال عليه، فأجاب بنفس الجواب الذي مرّ في كلام عمرو بن عبيد، فلمّا سمع ابن أبي العوجاء الجواب قال: هذا ما حملته الإبل من الحجاز (٣). _____

١. المنية والأمل: ص ٢٢. لاحظ الجزء الثاني من كتابنا ص ٢٤. ٢. أمالي المرتضى: ج ١ ص ١٧٠ - ١٧١. ٣. البرهان في تفسير القرآن: ج ١ ص ٤٢٠، الحديث ٢ - ٣.

(٢٣٦)

ولعلّ ما أجاب الإمام - عليه السلام - كان منتشرّاً في البصرة من جانب تلميذه، وانتهى إلى عمرو بن عبيد، فأجاب بنفس ما أجاب به الإمام، ويظهر من كلام ابن أبي العوجاء، تقدّم إجابة الإمام على جواب عمرو بن عبيد زماناً وإلّا لما صحّ أنّ يقال «هذا ما حملته الإبل من الحجاز» بل كان له أنّ يحتمل أنّ الجواب أخذ من عمرو بن عبيد، عميد الاعتزال. نعم يحتمل أنّ تكون الإجابتان من قبيل توارد خاطر ومجيئهما على سبيل الاتفاق، بلا أخذ أحدهما من الآخر. ٢ - روى السيد المرتضى في أماليه و قال: «إنّ هشام بن الحكم قدم

البصرة فأتى حلقة عمرو بن عبيد فجلس فيها و عمرو لا يعرفه فقال لعمرو: أليس قد جعل الله لك عينين؟ قال: بلى، قال: ولم؟ قال: لأنظر بهما في ملكوت السماوات والأرض فأعتبر، قال: وجعل لك فماً؟ قال: نعم، قال: ولم؟ قال: لأذوق الطعوم وأجيب الداعي، ثم عدد عليه الحواس كلها، ثم قال: وجعل لك قلباً؟ قال: نعم، قال: ولم؟ قال لتؤدى إليه الحواس ما أدركته فيميز بينها. قال: فأنت لم يرض لك ربك تعالى إذ خلق لك خمس حواس حتى جعل لها إماماً ترجع إليه، أترضى لهذا الخلق الذين جشأ بهم العالم ألا يجعل لهم إماماً يرجعون إليه؟ فقال له عمرو: ارتفع حتى ننظر في مسألتك وعرفه. ثم دار هشام في خلق البصرة فما أمسى حتى اختلفوا^(١). أقول: ما أجاب به عمرو بن عبيد هشام بن الحكم، يدل على دماثة في الخلق وسماحة في المناظرة مع أنه طعن في السن، وهشام بن الحكم كان يعد في ذلك اليوم من الأحداث، وقد استمهل حتى يتأمل في مسأله ولم يرفع عليه صوته وعقيرته بالشم والسب، كما هو عادة أكثر المتعصبين، ولم يرمه بالخروج عن المذهب. ٣- قال الجاحظ: «نازع رجل عمرو بن عبيد في القدر فقال له عمرو: إن الله تعالى قال في كتابه ما يزيل الشك عن قلوب المؤمنين في القضاء والقدر قال تعالى: ١. أمالي المرتضى: ج ١ ص ١٧٦- ١٧٧.

(٢٣٧) (فَوَرَبُّكَ لَنَسْتَلْتَهُمْ أَجْمَعِينَ * عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ) (الحجر / ٩٢ و ٩٣). ولم يقل لنسألتهم عما قضيت عليهم، أو قدرته فيهم، أو أردته منهم، أو شئته لهم، وليس بعد هذا الأمر، إلا الإقرار بالعدل، أو السكوت عن الجور الذي لا يجوز على الله تعالى^(١). أقول: روى نظير ذلك من الإمام جعفر الصادق - عليه السلام - وقد سئل عن القدر؟ فقال: «ما استطعت أن تلوم العبد عليه فهو فعله، وما لم تستطع فهو فعل الله، يقول الله للعبد: لم كفرت ولا يقول لم مرضت^(٢). و أخيراً روى السيد المرتضى أن أبا جعفر المنصور مر على قبره بمزان - وهو موضع على ليل من مكة على طريق البصرة - فأنشأ يقول: صلى الإله عليك من متوسد * قبراً مررت به على مزان قبراً تضمن مؤمناً متخشعاً * عبد الإله ودان بالفرقان وإذا الرجال تنازعا في شبهة * فصل الخطاب بحكمه وبيان فلو أن هذا الدهر أبقى صالحاً * أبقى لنا عمراً أبا عثمان (٣) ٤- قال الخطيب: «كان عمرو يسكن البصرة، وجالس الحسن البصرى، وحفظ عنه، واشتهر بصحبته، ثم أزاله واصل بن عطاء عن مذهب أهل السنة فقال بالقدر ودعا إليه، واعتزل أصحاب الحسن وكان له سمعه و إظهار زهد - ثم نقل بعض ما يدل على زهده أو إظهاره^(٤). ما ذكره الخطيب من تخصيص أهل السنة باتباع مذهبه تخصيص بلا دليل، فإن الفرق الإسلامية يحترمون السنة الصيحيحة، والكل بهذا المعنى أهل السنة. ولو كان وجه إزالته عنهم قوله بالقدر، فقد سبقه أستاذه الحسن إلى هذا القول، كما تدل عليه رسالته ١. أمالي المرتضى: ج ١ ص ١٧٧. ٢. المنية والأمل: ص ٢١ ط دار صادر. ٣. أمالي المرتضى: ج ١ ص ١٧٨، ووفيات الأعيان: ج ٢ ص ٤٦٢. ٤. تاريخ بغداد: ج ١٢، ص ١٦٦، رقم الترجمة ٦٦٥٢. (٢٣٨)

إلى عمر بن عبدالعزيز، التي أتى بنصها القاضي عبدالجبار في «فضل الإعتزال وطبقات المعتزلة»^(١) فلو خرج عمرو بالقول بالقدر عن مذهب أهل السنة، فهذه شنشنة أعرفها من عبد القاهر في كتابه «الفرق بين الفرق»، والخطيب في تاريخه، وغيرهما من الكتّاب المتعصبين الذين يفتحون أبواب الجنّة على مصاريحها على وجوه أصحابهم، ويقفلونها بإحكام أمام الفرق الأخرى. نعم، تطرف من قال: «إن تسمية جمهرة المسلمين بأهل السنة، تسمية متأخرة يرجع تاريخها إلى حوالى القرن السابع الهجرى، إلى بعد عصر آخر الأئمة المشهورين وهو ابن حنبل بحوالى أربعة قرون»^(٢). فإن أهل الحديث كانوا يسمونهم أهل السنة، وهذا أحمد بن حنبل يقول في ديباجة كتابه «السنة»: «هذه مذاهب أهل العلم وأصحاب الأثر وأهل السنة المتمسكين بعروتها المعروفين بها»^(٣). وهذا الشيخ الأشعري يعرض عقائد أهل الحديث باسم أهل السنة^(٤). إنما الاشكال في احتكار هذا الإسم في طائفة خاصة من المسلمين، مشعراً به إلى أن غيرهم رفضوا السنة و عملوا بالبدعة. نعم، لم تكن هذه التسمية في عصر النبي، ولا الخلفاء، ولا في أوائل القرن الثاني، وإنما حدثت في أواسطه. ٥- نقل الخطيب بسنده عن معاذ قال: سمعت عمرو بن عبيد يقول: «إن كانت (تبت يدا أبي لهب) في اللوح المحفوظ، فما على أبي لهب من لوم». و ينقله أيضاً عن معاذ بصورة أخرى قال: «كنت جالساً عند عمرو بن عبيد، ١. طبقات

المعتزلة: ص ٢١٥ - ٢٢٣. مرّ نصّ الرسالة في الجزء الأول ص ٢٨٢ - ٢٩١. ٢. الاباضية بين القرون الاسلاميّة: ج ٢، ص ١٢٨ تأليف على يحيى معمر. ٣. السنّة: ص ٤٤. ٤. مقالات الإسلاميين: ص ٢٩٠.

(٢٣٩)

فأثاه رجل يقال له عثمان أخو السمرى فقال: يا أبا عثمان! سمعت والله اليوم بالكفر فقال: لا تعجل بالكفر، وما سمعت؟ قال: سمعت هاشماً الأوقصى يقول: إنَّ (تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ) وقوله: (ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيداً) و: (سَأَصِلِيهِ سِقْرٌ) إنَّ هذا ليس في أمّ الكتاب، والله تعالى يقول: (حم * وَالكِتَابِ الْمُبِين * إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ * وَإِنَّهُ فِي أُمِّ الْكِتَابِ لَمَدِينًا لَعَلِّي حَكِيمٌ) فما الكفر إلا هذا يا أبا عثمان. فسكت عمرو هنيهة، ثم أقبل على فقال: والله لو كان القول كما يقول، ما كان على أبي لهب من لوم، ولا على الوحيد من لوم. قال: يقول عثمان ذاك؟ هذا والله الدين يا أبا عثمان. قال معاذ: فدخل بالاسلام وخرج بالكفر (١). ثم ينقل عن معاذ أنه نقل مقالة عمرو لو كيع بن الجراح فقال: «من قال هذا القول استتيب، فإن تاب وإلا- ضربت عنقه». يلاحظ عليه: أن تاريخ بغداد عيبة الأعاجيب والموضوعات. إنه يروى في بداية ترجمته «عمرو بن عبيد» قصصاً في زهده وتمرّده على الطواغيت، كأبي جعفر المنصور العباسى على وجه يليق أن تنسب إلى الأنبياء والأولياء، ولا يلبث فيأتي بهذه الأعاجيب التي لا يليق أن ينسب إلى مسلم عادي، فضلاً عن شيخ الكلام في عصره. لأنّ المعتزلة وفي مقدّمهم الشيخان، اعترفوا بأنّ علمه سبحانه بالأشياء والحوادث أزلى لا حادث (٢) و معه كيف يمكن لمثل عمرو شيخ المنهج أن ينكر علمه سبحانه بما يصدر من الوليد ابن المغيرة، أو أبي لهب من الأفعال والأقوال؟ وكيف يمكن لمسلم أن ينكر كون القرآن موجوداً في الكتاب (لدينا لعلّي حكيم) مع وروده فيه على وجه الصراحة. كل ذلك يعرب عن أن ما نسب إليه من السفساف أخيراً، وليد العدا والبغضاء. فالمسلم الذي يأخذ عقائده وآراءه من الكتاب والسنّة الصّحيحة والعقل السليم، يعترف بأنّ كل _____ ١. تاريخ بغداد: ج ١٢ ص ١٧٠ - ١٧٢. ٢. قال القاضي عبد الجبار (م ٤١٥): فاعلم أن تلك الصفة التي يقع بها الخلاف والوفاق (عالم، لا عالم) يستحقها لذاته وهذه الصفات الأربع التي هي كونه قادراً عالماً حياً موجوداً لما هو عليه في ذاته... إلى آخر ما ذكر في شرح الأصول الخمسة: ص ١٢٩.

(٢٤٠)

شئ معلوم لله سبحانه في الأزل. غير أن علمه الأزلى لا يصير الإنسان مسيراً مكتوف الأيدي، لأنّ علمه سبحانه لم يتعلّق بصدور كلّ فعل عن الإنسان على الإطلاق وبأى وجه كان، وإنما تعلّق بصدوره منه في ظلّ المبادئ الموجودة فيه، ومنها الإرادة والاختيار والحرية والانتخاب واختصار علمه سبحانه تعلّق بأنّ الإنسان فاعل مختار يفعل كلّ شئ بإرادته ومثل هذا العلم لو لم يؤكّد الاختيار لما كان سبباً للجبر. وقد أوضحنا هذا الجواب عند البحث عن عموم مشيئته سبحانه وعلمه في الجزء الثاني من هذه الموسوعة: نعم، عمرو بن عبيد وكلّ من يعتقد بعدله سبحانه لا يجنح إلى روايات القدر التي تعرّف الإنسان كالريشة في مهبّ الريح. ولقد ذكرنا نزرأ من تلك الأحاديث في كتابنا هذا. وفود عمرو على الإمام الباقر - عليه السلام -

روى أن عمرو بن عبيد وفد على محمّد بن عليّ الباقر - عليه السلام - لامتحانه بالسؤال عن بعض الآيات، فقال له: «جعلت فداك، ما معنى قوله تعالى: (أَوَلَمْ يَرَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ كَانَتَا رَتْقًا فَفَتَقْنَاهُمَا) (الانبيا/٣٠) ما هذا الرّتق والفتق؟ فقال أبو جعفر عليه السلام: كانت السّماء رتقاً لا ينزل القطر وكانت الأرض رتقاً لا تخرج الثّبات، ففتق الله السّماء بالقطر، وفتق الأرض بالنبات». فانطلق عمرو ولم يجد اعتراضاً ومضى. ثم عاد إليه فقال: أخبرني جعلت فداك عن قوله تعالى: (ومن يحلل عليه غضبي فقد هوى) (طه/٨١) ما غضب الله؟ فقال له أبو جعفر - عليه السلام - «غضب الله تعالى عقابه يا عمرو. من ظنّ أن الله يغيّره شئ فقد كفر» (١).

_____ ١. بحار الأنوار: ج ٤٦، ص ٣٥٤ نقلاً عن المناقب لابن شهر آشوب. وغيره. (٢٤١) وفود عمرو على الإمام الصادق - عليه السلام -

روى الطبرسي في «الاحتجاج» عن عبد الكريم بن عتبة الهاشمي قال: كنت عند أبي عبد الله عليه السلام - بمكة إذ دخل عليه أناس من

المعتزلة فيهم عمرو بن عبيد واصل ابن عطاء و حفص بن سالم، وأناس من رؤسائهم وذلك حين قتل الوليد (١) واختلف أهل الشام بينهم فتكلموا و أكثروا، وخطبوا فأطالوا فقال لهم أبو عبد الله عليه السلام: «إنكم قد أكثرتم عليّ و أطلتم فأسندوا أمركم إلى رجل منكم فليتكلم بحجتكم و ليجز، فأسندوا أمرهم إلى عمرو بن عبيد فأبلغ و أطال، فكان فيما قال: قتل أهل الشام خليفتهم، وضرب الله بعضهم ببعض، و تشئت أمرهم. فنظرنا فوجدنا رجلاً له دين و عقل و مروءة و معدن للخلافه وهو محمد بن عبد الله بن الحسن (٢) فأردنا أن نجتمع معه فنبايعه ثم نظهر أمرنا معه، و ندعو الناس إليه، فمن بايعه كنا معه و كان معنا... إلى آخر ما قال. فلما تم كلامه أجابه الإمام بكلام مسهب. وفي آخر كلامه: «أتق الله يا عمرو و أنتم أيها الزهط، فاتقوا الله، فإن أبي حدثني و كان خير أهل الأرض و أعلمهم بكتاب الله و سنه رسول الله أن رسول الله قال: من ضرب الناس بسيفه و دعاهم إلى نفسه و في المسلمين من هو أعلم منه فهو ضال متكلف (٣). روى الصيّدوق في عيونه عن عليّ الرضا - عليه السلام - عن أبيه، عن جدّه - عليهم السلام - قال: «دخل عمرو بن عبيد البصري على أبي عبد الله، فلما سلّم و جلس عنده تلا هذه الآية: (الَّذِينَ يَجْتَبِئُونَ كِبَاءَ الإِثْمِ) (الشورى/٣٧) ثم سأل عن الكبائر فأجابه - عليه السلام - فخرج عمرو بن عبيد وله صراخ من بكائه وهو يقول: هلك والله من قال برأيه و نازعكم في الفضل و العلم» (٤).

_____ ١. الوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان. قتل في جمادى الآخرة عام ١٢٦ و كان فاسقاً شريئاً للخمر. ٢. الملقب بالنفس الزكية، قتل بالمدينة في خلافة المنصور عام ١٤٥. ٣. بحار الأنوار: ج ٤٧، ص ٢١٣ - ٢١٥. ٤. بحار الأنوار: ج ٤٧، باب مكارم أخلاقه، ص ١٩، الحديث ١٣.

(٢٤٢) ٣ - أبو الهذيل العلاف (ت ١٣٥ - م ٢٣٥)

أبو الهذيل محمد بن الهذيل العبدى - نسبة إلى عبد القيس - و كان مولاهم و كان يلقب بالعلاف، لأن داره في البصرة كانت في العلافين (١). قال ابن التديم: «كان شيخ البصريين في الاعتزال و من أكبر علمائهم وهو صاحب المقالات في مذهبهم و مجالس و مناظرات. نقل ابن المرتضى عن صاحب المصايح أنه كان نسيح وحده و عالم دهره و لم يتقدمه أحد من الموافقين ولا من المخالفين. كان إبراهيم النظم من أصحابه، ثم انقطع عنه مدّة و نظر في شيء من كتب الفلاسفة، فلما ورد البصرة كان يرى أنه قد أورد من لطيف الكلام ما لم يسبق إلى أبي الهذيل. قال إبراهيم: فناظرت أبا الهذيل في ذلك فخيّل إليّ أنه لم يكن متشاغلاً إلا به لتصرّفه فيه و حذقه في المناظرة فيه (٢). قال القاضي: «ومناظراته مع المجوس و الثنوية و غيرهم طويلة ممدودة و كان يقطع الخصم بأقلّ كلام. يقال إنه أسلم على يده زيادة على ٣٠٠٠ رجل». قال المبرد: «ما رأيت أفصح من أبي الهذيل و الجاحظ، و كان أبو الهذيل أحسن مناظرة. شهدته في مجلس و قد استشهد في جملة كلامه بثلاثمائة بيت... وفي مجلس المأمون استشهد في عرض كلامه بسبعمائة بيت» (٣). وما ناظر به المخالفين دليل على نبوغه المبكر و تضلعه في هذا الفن، فلنذكر بعضه: ١ - مات ابن لصالح بن عبد القدوس الذي يرمى بالزندقة، فجزع عليه، فقال له أبو الهذيل: «لا أعرف لجزعك عليه وجهاً، إذ كان الناس عندك كالزّرع فقال صالح: _____ ١. أمالي المرتضى: ج ١، ص ١٧٨، وفيات الأعيان: ج ٤، ص ٢٦٥ - ٢٦٧ رقم الترجمة ٦٠٦ و قد قيل في تاريخ وفاته غير هذا نقله المرتضى في أماليه. ٢. فهرست ابن النديم: ص ٢٢٥ - ٢٢٦. ٣. المنية و الأمل: ص ٢٦ - ٢٧.

(٢٤٣)

يا أبا الهذيل إنما أجزع عليه لأنه لم يقرأ كتاب «الشكوك». فقال: ما هذا الكتاب يا صالح؟ قال: هو كتاب قد وضعته، من قرأه يشكّ فيما كان حتى يتوهم أنه لم يكن، ويشكّ فيما لم يكن حتى يتوهم أنه قد كان. فقال له أبو الهذيل: فشكّ أنت في موت ابنك، و اعلم على أنه لم يمت و إن كان قد مات. وشكّ أيضاً في قراءته كتاب «الشكوك» و إن كان لم يقرأه» (١). ٢ - بلغ أبا الهذيل في حدائمه سنة أن رجلاً يهودياً قدم البصرة و قطع جماعة من متكلميها، فقال لعنه: «يا عمّ امض بي إلى هذا اليهودي حتى أكلّمه. فقال له عمّه: يا بني كيف تكلمه و قد عرفت خبره، وأنه قطع مشايخ المتكلمين! فقال: لا بدّ من أن تمضى بي إليه. فمضى به. قال: فوجدته يقرّر الناس على نبوة موسى - عليه السلام - فإذا اعترفوا له بها قال: نحن على ما اتفقنا عليه إلى أن نجتمع على ما تدعون، فتقدّمت إليه،

فقلت: أسألك أم تسألني؟ فقال: بل أسألك، فقلت: ذاك إليك، فقال لي: أتعترف بأن موسى نبي صادق أم تنكر ذلك فتخالف صاحبك؟ فقلت له: إن كان موسى الذي تسألني عنه هو الذي بشر بنبيي - عليه السلام - وشهد بنبوته وصدقه فهو نبي صادق، وإن كان غير من وصف، فذلك شيطان لا أتعرف بنبوته؛ فورد عليه ما لم يكن في حسابه، ثم قال لي: أتقول إن التوراة حق؟ فقلت: هذه المسألة تجرى مجرى الأولى، إن كانت هذه التوراة التي تسألني عنها هي التي تتضمن البشارة بنبيي - عليه السلام - فلك حق، وإن لم تكن كذلك فليست بحق، ولا أقرّ بها. فبهت وأفحم ولم يدر ما يقول. ثم قال لي: أحتاج أن أقول لك شيئاً بيني وبينك، فظننت أنه يقول شيئاً من الخير، فتقدمت إليه فسأرتني فقال لي: أمك كذا وكذا وأم من علمك، لا يكني، وقدّر أنّي أثب به، فيقول: وثبوا بي وشغبوا عليّ، فأقبلت على من كان في المجلس فقلت: أعزكم الله، أستم قد وقفت على سؤاله إياي وعلى جوابي ————— ١.

الفهرست لابن النديم: الفن الأول من المقالة الخامسة ص ٢٠٤ - وفيات الأعيان: ج ٤، ص ٢٦٥ - ٢٦٦.

(٢٤٤)

إياه؟ قالوا: بلى، قلت: أفليس عليه أن يردّ جوابي أيضاً؟ قالوا: بلى، قلت لهم: فإنه لما سأرتني شتمني بالشتم الذي يوجب الحدّ، وشتم من علمني، وإتما قدّر أنّي أثب عليه، فيدعي أنّا واثناه وشغبنا عليه، وقد عزّفتكم شأنه بعد الانقطاع فانصروني، فأخذته الأيدي من كلّ جهة فخرج هارباً من البصرة» (١). أقول: إن ما طرحه الرجل اليهودي من الشبهة كانت شبهة دارجة لأهل الكتاب يتمسكون بها كلّ منهم من غير فرق بين اليهودي والمسيحي. وقد سألت الجائليق النصراني الإمام عليّ بن موسى الرضا - عليه السلام - في مجلس المأمون عن هذه الشبهة، فقال الجائليق: ما تقول في نبوة عيسى و كتابه هل تنكر منهما شيئاً؟ قال الرضا - عليه السلام - : «أنا مقرّ بنبوّة عيسى و كتابه... وكافر بنبوّة كلّ عيسى لم يقرّ بنبوّة محمّد صلّى الله عليه وآله وسلم و كتابه ولم يبشّر به أمته» (٢). إن الإمام الطاهر عليّ بن موسى الرضا - عليه السلام - قدم خراسان عام ١٩٩، وتوفّي بها عام ٢٠٣ هـ وكانت المناظرات خلال هذه السنوات دائرة و مجالسها بالعلماء والأدباء حافلة، فنقلوا ما دار بين الإمام والجائليق إلى العواصم الإسلاميّة. فليس من البعيد أن يكون أبو الهذيل قد اقتبس كلامه من الإمام - عليه السلام - ، كما أنّ من المحتمل أن يكون من باب توارد الخاطر. ٣ - أتى إليه رجل فقال: «أشكل عليّ أشياء من القرآن فقصدت هذا البلد فلم أجد عند أحد ممّن سألته شفاء لما أردته، فلما خرجت في هذا الوقت قال لي قائل: إنّ بغيتك عند هذا الرجل فاتّق الله و أفدني، فقال أبو الهذيل ماذا أشكل عليك؟ قال: آيات من القرآن توهمني أنّها متناقضة و آيات توهمني أنّها ملحونة. قال: فماذا أحبّ إليك، أجيئك بالجملة أو تسألني عن آية آية؟ قال: بل تجيبني بالجملة، فقال أبو الهذيل: هل تعلم أنّ محمّداً كان من أوساط العرب و غير مطعون عليه في لغته، وأنّه ————— ١. أمالي المرتضى: ج ١، ص ١٧٨ - ١٧٩. ٢.

الاحتجاج للشيخ الطبرسي: ج ٢، ص ٢٠٢ وللمناظرة صلّه، من أراد فليراجع.

(٢٤٥)

كان عند قومه من أعقل العرب فلم يكن مطعوناً عليه؟ فقال: اللهم نعم، قال أبو الهذيل: فهل تعلم أنّ العرب كانوا أهل جدل؟ قال: اللهم نعم، قال: فهل اجتهدوا عليه بالمناقضة واللحن؟ قال: اللهم لا، قال أبو الهذيل: فتدع قولهم على علمهم باللّغة وتأخذ بقول رجل من الأوساط؟ قال: فأشهد أنّ لا إله إلا الله و أنّ محمّداً رسول الله، قال: كفاني هذا و انصرف و تفقّه في الدين» (١). تأليفه

بينما لم يذكر ابن التّديم أيّ تأليف لأبي الهذيل يحكي ابن المرتضى عن يحيى بن بشر أنّ لأبي الهذيل ستين كتاباً في الرّد على المخالفين في دقيق الكلام (٢). نعم، ذكر ابن التّديم في باب الكتب المؤلّفة في متشابه القرآن أنّ لأبي الهذيل العلاف كتاباً في ذلك الفن (٣). قال ابن خلّكان: «ولأبي الهذيل كتاب يعرف بالميلاس و كان «ميلاس» رجلاً معجوسياً و أسلم، و كان سبب إسلامه أنّه جمع بين أبي الهذيل وبين جماعة من الثنوية، فقطعهم أبو الهذيل فأسلم ميلاس عند ذلك» (٤). و ذكر البغدادي كتابين لأبي الهذيل هما «الحجج» و «القوالب» والثاني ردّ على الدهرية (٥). أقول: إنّ من سبر كتاب «الفرق بين الفرق» لعبد القاهر البغدادي يعرف حقه على المعتزلة وعلى ذوى الفكر و لذلك ترجمه بصورة تكشف عن عمق غيظ له، فقال: «كان مولى لعبد القيس و قد جرى على منهاج أبناء

السبايا لظهور أكثر البدع منهم، وفضائحه ترى تكفره فيها سائر فرق الأئمة من أصحابه في الاعتزال ومن غيرهم، ————— ١ . طبقات المعتزلة للقاضي: ص ٢٥٤. ٢. المنية والأمل: ص ٢٥. ٣. الفهرست لابن النديم: الفن الثالث من المقالة الأولى ص ٣٩. ٤. وفيات الأعيان: ج ٤ ص ٢٦٦. ٥. الفرق بين الفرق: ص ١٢٤. (٢٤٦)

وللمعروف بالمزدار من المعتزلة كتاب كبير فيه فضائح أبي الهذيل، وفي تكفيره بما انفرد به من ضلالتة. وللجبائي أيضاً كتاب في الردّ على أبي الهذيل في المخلوق، يكفره فيه، ولجعفر بن حرب المشهور في زعماء المعتزلة أيضاً كتاب سمّاه «توييح أبي الهذيل» وأشار بتكفير أبي الهذيل، وذكر فيه أن قوله يجزّ إلى قول الدهريّة»(١). تشيعه قال ابن المرتضى: «ذكروا أنه صلى عليه أحمد بن أبي دؤاد القاضي فكبر عليه خمساً، ثم لمّا مات هشام بن عمرو فكبر عليه أربعاً، فقيل له في ذلك (ما وجه ذلك)؟ فقال: «إنّ أبا الهذيل كان يتشيع لبني هاشم فصليت عليه صلاتهم» وأبو الهذيل كان يفضّل عليّاً على عثمان. وكان الشيعي في ذلك الزمان من يفضّل عليّاً على عثمان»(٢). وهذا يكشف عن أنّ التشيع ربّما يستعمل في تفضيل الإمام - عليه السلام - على خليفة أو على الخلفاء الثلاث فقط، ولا يلازم التشيع القول بكون عليّ هو خليفة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بلا فصل. فإنّ هذا هو التشيع بالمعنى الأخصّ. قال ابن أبي الحديد: «سئل شيخنا أبو الهذيل أيّما أعظم منزلة عند الله: عليّ - عليه السلام - أم أبوبكر؟ فقال: والله لمبارزة عليّ عمرواً يوم الخندق تعدل أعمال المهاجرين والأنصار و طاعاتهم كلّها، فضلاً عن أبي بكر»(٣). وفاته

إذا كانت ولادة أبي الهذيل ١٣٥ و وفاته ٢٣٥ فقد توفّي الرجل عن عمر يناهز المائة. ويقول ابن خلكان: «وكان قد كفّ بصره، وخرف في آخر عمره إلاّ - أنّه كان لا ————— ١ . الفرق بين الفرق: ص ١٢١ - ١٢٢. ٢. المنية والأمل: ص ٢٨. ٣. شرح نهج البلاغة: ج ١٩ ص ٦٠. (٢٤٧)

يذهب عليه شيء من الأصول، لكنّه ضعف عن مناهضة المناظرين و حجاج المخالفين و ضعف خاطره»(١). و جرى ابن قتيبة في كتابه «تأويل مختلف الحديث» على ذمّ مشايخ المعتزلة ورميهم بقصص خرافية، فنقل أولاً عن بعض أصدقاء أبي الهذيل أنّه بذل مائة ألف درهم على الإخوان. ثمّ قال رداً على هذه القصّة: «وكان أبو الهذيل أهدى دجاجه إلى موسى بن عمران فجعلها تاريخاً لكلّ شيء، فكان يقول: فعلت كذا وكذا قبل أن أهدى إليك تلك الدجاجة أو بعد أن أهديت إليك تلك الدجاجة». ثمّ فرّع على ذلك وقال: «هذا نظر من لا يقسم على الإخوان عشرة أفلس فضلاً عن مائة ألف»(٢). «اللهم لا تجعل في قلوبنا غلاً للذين آمنوا». كلمة بذيئة عنون الخطيب شيخ المعتزلة محمّداً أبا الهذيل، ولكنّه جرى فيه كعادته فيهم بتسليط لسانه عليهم فقال: «شيخ المعتزلة»، ومصنّف الكتب في مذاهبهم وهو من أهل البصرة. ورد بغداد وكان خبيث القول. فارق إجماع المسلمين وردّ نصّ كتاب الله عزّ وجلّ إذ زعم أنّ أهل الجنّة تنقطع حركاتهم فيها، حتّى لا ينطقوا نطقه ولا يتكلّموا بكلمة، فلزمه القول بانقطاع نعيم الجنّة عنهم والله تعالى يقول: (أكلها دائم). وجحد صفات الله التي وصف بها نفسه، وزعم أنّ علم الله هو الله، و قدره الله هي الله. فجعل الله علماً و قدره - تعالى الله عمّا وصفه به علواً كبيراً - (٣). يلاحظ عليه: أنّ النسبة الأولى لم تثبت بعد، وهؤلاء هم الأشاعرة ينقلونه عن أبي الهذيل و أتباعه، وقد اعتذر أبو الحسين الخياط عن هذه النسبة في كتابه «الانتصار» وبما ————— ١ . وفيات الأعيان: ج ٤ ص ٢٦٧. ٢. تأويل مختلف الحديث: ص ٤٣. ٣. تاريخ بغداد: ج ٣، ص ٣٦٦.

(٢٤٨)

أنّ كتب الرجل قد ضاعت و عبث بها الزمان فلا يصحّ في منطقي العقل الجزم بذلك إلاّ إذا تواتر التّقل وهو مفقود. وأمّا النسبة الثانية فقد غفل عن مغزاها الخطيب فتصوّره أمراً شنيعاً مع أنّ أبا الهذيل يقصد بذلك الوصول إلى قيّة التوحيد، وهو نفى كون صفاته

سبحانه زائده على ذاته. لأن القول بالزيادة يستلزم التركيب (تركيب ذاته مع صفاته السبع الكمالية) وقد أوضحناه في الجزء الثاني من كتابنا فراجع (١). والذى يندى الجبين أن يقذف الشيخ بأمر شنيع. نقل الخطيب عن أبي حذيفة: كان أبو الهذيل يشرب عند ابن لعثمان بن عبد الوهاب، قال: فراود غلاماً في الكنيف ... إلى آخر ما ذكره في الوقعة به التي يجب أن يحذ القاذف و يبرء المرمى بها، ولكن الطائفة البغيضة دفعت الخطيب إلى نقل القصة بلا اكتراث. (إن الذين يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ آمَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ). ٤- النِّزَامُ (ت ١٦٠هـ - م ٢٣١هـ) (٢)

إبراهيم بن سيار بن هاني النِّزَامُ النِّزَامُ: هو الشخصية الثالثة للمعتزلة ومن متخرجي مدرسه البصرة للاعتزال. قال ابن النديم: يكتي أبا إسحاق، كان متكلماً شاعراً أديباً وكان يتعنف أبا نؤاس وله فيه عدّة مقطعات وإياه عنى أبو نؤاس بقوله: فقل لمن يدعى في العلم فلسفه * حفظت شيئاً وغابت عنك أشياء لا تحظر العفو إن كنت امرءاً حرجاً * فإن حظركه بالدين إزرء (٣) _____ ١ . ص ٧٨ - ٧٩ وسيوافيك بيانه في الفصل المختص ببيان الأصول الخمسة للمعتزلة. ٢ . في ميلاده ووفاته أقوال أخر وما ذكرناه هو المؤيد بالقرائن. ٣ . فهرست ابن النديم: الفن الأول من المقالة الخامسة ص ٢٠٥ - ٢٠٦ . (٢٤٩)

وذكره الكعبي في «ذكر المعتزلة» وقال: «هو من أهل البصرة ثم نقل آراءه التي تفرّد بها» (١). وقال الشريف المرتضى: «كان مقدماً في علم الكلام، حسن الخاطر، شديد التدقيق والغوص على المعاني، وإنما أداه إلى المذاهب الباطلة التي تفرّد بها واستشنت منه، تدقيقه وتغلغله وقيل: إنّه مولى الزياديين من ولد العبيد وإن الرّزق جرى على أحد آبائه» (٢). وذكره القاضي عبد الجبار في «طبقات المعتزلة» وقال: «إنّه من أصحاب أبي الهذيل وخالفه في أشياء» (٣). ذكاه المتوقّد

١ - روى الشريف المرتضى أن أبا النِّزَامُ جاء به وهو حدث إلى الخليل بن أحمد (م ١٧٠هـ) ليعلمه فقال له الخليل يوماً يمتحنه - وفي يده قدح زجاج - يا بني، صف لي هذه الزجاجه، فقال: أ بمدح أم بدم؟ قال: بمدح، قال: نعم، تريك القذى، لا تقبل الأذى، ولا تستر ما وراءها، قال: فذمها، قال: سريع كسرهما، بطيء جبرها، قال: فصف هذه النخلة، وأوماً إلى نخلة في داره، فقال: أ بمدح أم بدم؟ قال: بمدح، قال: هي حلو مجنتها، باسق منتهاها، ناظر أعلاها، قال: فذمها، قال: هي صعبة المرتقى، بعيدة المجتنى، محفوفة بالأذى، فقال الخليل: يا بني، نحن إلى التعلم منك أحوج. قال الشريف المرتضى بعد نقل هذه القصة: «وهذه بلاغة من النِّزَامُ حسنة، لأنّ البلاغة هي وصف الشيء ذمّاً أو مدحاً بأقصى ما يقال فيه» (٤). ٢ - قال أبو عبيدة: «ما ينبغي أن يكون في الدنيا مثله، فإنّي امتحتته فقلت: ما _____ ١ . فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة: ص ٧٠. ٢ . أمالي المرتضى: ج ١، ص ١٨٧. ٣ . فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة: ص ٢٦٤. ٤ . أمالي المرتضى: ج ١، ص ١٨٩.

(٢٥٠)

عيب الزجاج؟ فقال على البديهة: يسرع إليه الكسر ولا يقبل الجبر» (١). ٣ - روى أنه كان لا يكتب ولا يقرأ وقد حفظ القرآن والتوراة والانجيل والزبور وتفسيرها مع كثرة حفظه الأشعار والأخبار واختلاف الناس في الفتيا (٢). ٤ - قال الجاحظ: «الأوائل يقولون: في كلّ ألف سنة رجل لا - نظير له. فان كان ذلك صحيحاً فهو: أبو إسحاق النِّزَامُ» (٣). ولو صح ما نقلناه في حقّه، فهو يحكى عن كون المترجم له ذا نبوغ مبكر، و ذكاء وقاد، وقابليته كبيرة، ومثل هذا لو وقع تحت رعاية صحيحة وتربى على يدى أستاذ بارع يتجلى نبوغه بأحسن ما يمكن و تنفجر طاقاته لصالح الحقائق، وإدراك الواقعيّات، وإذا فقد مثل ذلك الأستاذ البارع وهو على ما ذكرناه من المواهب والقابليّات انحرف انحرافاً شديداً، و تحرّكت طاقاته في اتجاه الجناية على الحقائق و ظلم الواقعيّات. ولعلّ ما يحكى عن النِّزَامُ من بعض الأفكار المنحرفة - إن صحّت - فذلك نتيجة النبوغ غير الموجه، والقابليّة غير الخاضعة للإرشاد والهداية. وسيوافيك بعض أفكاره غير الصّحيحة، غير أنّ أكثر مصادرها هي كتب الأشاعرة ك «مقالات الإسلاميين» للأشعري، و «الفرق بين الفرق» و غيرهما من كتب الأشاعرة الذين ينظرون إلى المعتزلة بعين العدا و مخالفي السّنة. نعم هجوم الأشاعرة عليه، وردّ بعض المعتزلة

عليه (٤) يعرب عن شذوذ في منهجه، وانحراف في فكره. ٥- روى القاضى أنه كان يقول عندما يوجد بنفسه: «اللهم إن كنت تعلم أنني لم أقصّر في نصرته توحيدك ولم أعتقد مذهباً إلاّ أسنده التوحيد، اللهم إن كنت تعلم ذلك فاغفر لى ذنوبى و سهّل على سكرات الموت». قال: فمات من ساعته (٥). _____ ١. المنية والأمل، لابن المرتضى: ص ٢٩. ٢. المنية والأمل، لابن المرتضى: ص ٢٩. ٣. المنية والأمل، لابن المرتضى: ص ٢٩. ٤. لاحظ الفرق بين الفرق ص ١٣٢ ترى ردود المعتزلة عليه. فقد ذكر أن لأبى الهذيل والجبائى والاسكافى وجعفر بن حرب ردوداً عليه. ٥. فضل الاعتزال للقاضى: ص ٢٦٤ - المنية والأمل ص ٢٩ - ٣٠.

(٢٥١)

ولو صحّ هذا فلا يصحّ ما ينسب إليه البغدادي من أن النّظام كان أفسق خلق الله عزّوجلّ و أجرأهم على الذنوب العظام و على إدمان شرب المسكر. وقد ذكر عبدالله بن قتيبة في كتاب «مختلف الحديث» أن النّظام كان يغدو على مسكر و يروح على مسكر وأنشد قوله فى المسكر: ما زلت آخذ روح الزقّ فى لطف * وأستبيح دماً من غير مذبوح حتّى اثنتيت ولى روحان فى بدن * والزقّ مطّرح جسم بلا روح ثمّ أخذ البغدادي فى ذمّه بكلمات رديئة لا تصلح للنقل، وقد عدّ البغدادي له أزيد من عشرين فضيحة و جعل بعضها سبباً لكفره، غير أن بعضها ليس بفضيحة و بعضها الآخر لا يوجب الكفر (١) و البغداديّ فى هذه التّهم و النسب - كما قال - تبع شيخ أصحاب الحديث ابن قتيبة حيث قال: «وجدنا النّظام شاطراً من الشّطار يغدو على سكر و يروح على سكر و بيت على جرائرها و يدخل فى الأدناس و يرتكب الفواحش والشائعات» ثمّ ذكر البيتين (٢). أفى ميزان النّصفه الاعتماد على قول الخصم عند القضاء عليه؟ و ذكر الشهرستاني له مسائل انفراد بها و أنهاها إلى ثلاث عشرة مسألة (٣) و فى قلمه نراه قابلة للتقدير بخلاف البغداديّ فى الفرق و نذكر نموذجين من هذه الفضائح المزمومة: ١ - قوله بانقسام كلّ جزء لا إلى نهاية. فزعم البغدادي أن نتيجة ذلك القول إحالة كون الله تعالى محيطاً بأجزاء العالم، عالماً بها، وذلك قول الله تعالى: (وَأَحَاطَ بِمَا لَمْ يَدْرِهِمْ وَأَخْصَى كُلَّ شَيْءٍ عَيْدَاداً) (الجن/٢٨)(٤). _____ ١. الفرق بين الفرق: ص ١٣١ - ١٥٠. ٢. تأويل مختلف الحديث: ص ١٧ و ١٨. ٣. الملل والنحل: ج ١ ص ٥٤ - ٥٨. ٤. الفرق بين الفرق: ص ١٣٩.

(٢٥٢)

يلاحظ عليه: أن القائل ببطان تركب الجسم من أجزاء لا يتجزأ، وأنّ كلّ جزء مفروض ينقسم إلى ما لا نهاية له، لا يعنى به انقسام كلّ جزء إلى ما لا نهاية له بالفعل، بحيث يكون فى كلّ ذرة أجزاء فعليّة مترتبة متسلسلة، بل المراد هو الانقسام بالقوّة، بمعنى أن الانقسام لا ينتهى إلى جزء لا يمكن تقسيمه عقلاً، لأنّ ما نرضه جزءاً غير متجزئ، شرقه غير غربه، فيكون منقسماً بهذا الشكل إلى ما لا نهاية له، وإن كان ينتهى إلى جزء لا يمكن تقسيمه حساً لأجل ضعف أدوات التقسيم، ولكن هذا لا يصدّ التقسيم العقلى و لا يمنع منه. وهذا واضح لمن أمعن النظر فى أدلّة القائلين ببطان الجزء الذى لا يتجزأ. فالبغداديّ خلط بين مسألة أجزاء غير متناهية بالفعل و مسألة أجزاء غير متناهية بالقوّة، وما فرضه إشكالاً - على فرض صحّته فى نفسه - إنّما يترتب على الأوّل دون الثانى، لأنّ العالم على الفرض الثانى يكون متناهياً بالفعل، ويكون سبحانه محيطاً بأجزاء العالم، عالماً به، وإن كان غير متناه بالقوّة، لكن مناط العلم هو الأوّل لا الثانى. و ثانياً: نفرض أن العالم له أجزاء غير متناهية، ولكنّه سبحانه أيضاً موجود غير متناه، على ما برهن عليه فى محلّه، فلا يشدّ عن حيطة وجوده شىء، نعم من خصّ وجوده سبحانه بالعرش فوق السّماوات لا - محيى له عن توصيفه بالتناهى والله سبحانه منزّه عن التناهى و أحكام الممكنات. ٢ - قوله بأنّ الإنسان هو الروح و هو جسم لطيف تداخل بهذا الجسم، ثمّ رتب عليه على زعمه إشكالات: منها أنّ الإنسان على هذا لا يرى على الحقيقة و إنّما يرى الجسد الذى فيه الإنسان. ومنها أنّه يوجب أن الصّحابة ما رأوا رسول الله و إنّما رأوا قالباً فيه الرّسول، إلى غير ذلك من الاشكالات الواهية. أقول: لا يظهر من القرآن كون الروح هو الجسم اللطيف المتداخل فى البدن، ولكنّه يظهر منه كون حقيقة الإنسان هى روحه، وأنّ واقعيته و شخصيته بروحه لا (٢٥٣)

بجسده. قال سبحانه: (قُلْ يَتَوَفَّيْكُمْ مَلَائِكَةُ الْمَوْتِ الّذِي وُكِّلَ بِكُمْ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّكُمْ تُرْجَعُونَ) (السجدة/١١). إنّ كلمة «التوفى» لا - تعنى

الاماتة كما هو معروف، بل تعنى الأخذ و القبض، فقله سبحانه (يتوقّاكم) بمعنى يأخذكم و يقبضكم، فالآية ظاهرة في أنّ ملك الموت يأخذ الإنسان كلّهُ، ويكون محفوظاً عند ربّه، وهذا إنّما يتمّ ولو كان حقيقة الإنسان هو روحه و نفسه، لا روحه و جسمه، وإلّا يكون المأخوذ بعض الإنسان و جزئه، لوضوح أنّ ملك الموت يأخذ أحد الجزأين وهو الرّوح و يترك الجزء الآخر وهو يودع في القبر الملى لا علاقة لملك الموت به. وما ربّ البغدادى على نظريّة النّظام من الاشكالات لا يستحقّ الردّ والتّقد. إذا عرفت هذين النموذجين اللّذين عدّهما البغدادى من فضائح النّظام - وليسا منها - فعند ذا يتبين وجوب دراسة آراء ذلك الرجل في جوّ هادى بعيد عن الحقد والبغض حتّى يتّضح الحقّ عن الباطل، مع أنّه لا مصدر لنسبة هذه الآراء إلّا كتب الأشاعرة و بصورة ناقصة «الانتصار» لأبى الحسين الخياط، وليس كتابنا هذا كتاباً كلامياً و إنّما هو كتاب تأريخ العقائد ولأجل ذلك نكتفى بهذا المقدار، غير أنّه نرى من الواجب التّعرّض لعقيدة منسوبة إليه في إعجاز القرآن المعروفة بمذهب الصّرفة. النّظام و مذهب الصّرفة في إعجاز القرآن من الآراء الباطلة الّتى نسبت إلى النّظام، هو حصر إعجاز القرآن في الاخبار عن المغيبات، وأما التّأليف والتّنظيم فقد كان يجوز أن يقدر عليه العباد لولا - أنّ الله منعهم بمنع (١). وقد نقل عنه البغدادى في «الفرق» بقوله: «إنّه أنكر إعجاز القرآن في (٢) نظمه». وقال الشهرستانى: «قوله في إعجاز القرآن إنّ من حيث الاخبار عن الأمور الماضية والآتية ومن جهة صرف الدواعى عن المعارضة، ومنع العرب عن الاهتمام به ————— ١. مقالات الاسلاميين: ص ٢٢٥. ٢. الفرق بين الفرق: ص ١٣٢.

(٢٥٤)

جبراً وتعجيزاً، حتّى لو خلاهم لكانوا قادرين على أن يأتوا بسورة من مثله بلاغة و فصاحة و نظماً» (١). أقول: لا شك أنّ مذهب الصّرفة في إعجاز القرآن مذهب مردود بنصّ القرآن وإجماع الأمّة، لأنّ مذهب الصّرف يرجع إلى أنّ القرآن لم يبلغ في مجال الفصاحة والبلاغة حدّ الإعجاز، حتّى لا يتمكّن الإنسان العادى من مباراته و مقابله، بل هو في هذه الجهة لا يختلف عن كلام الفصحاء و البلغاء، ولكّنه سبحانه يحول بينهم وبين الاتيان بمثله، إمّا بصرف دواعيهم عن المعارضة، أو بسلب قدرتهم عند المقابلة. ومن المعلوم أنّ تفسير إعجاز القرآن بمثل هذا باطل جداً لأنّ القرآن عند المسلمين معجز لكونه خارق للعادة لما فيه من ضروب الإعجاز في الجوانب الأربعة: ١ - الفصاحة القصوى ٢ - البلاغة العليا ٣ - النظم المخصوص ٤ - الأسلوب البديع. فقد تجاوز عن حدّ الكلام البشرى و وصل إلى حدّ لا تكفى في الاتيان بمثله القدرة البشريّة. يقول الطبرسى في تفسير قوله: (قُلْ لَئِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَ الْجِنُّ عَلَىٰ أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيراً) (الإسراء/ ٨٨) «معناه قل يا محمد لهؤلاء الكفّار: لئن اجتمعت الإنس و الجنّ متعاونين متعاضدين على أن يأتوا بمثل هذا القرآن من فصاحته و بلاغته و نظمه على الوجوه الّتى هو عليها من كونه في الطبقة العليا من البلاغة و الدرجة القصوى من حسن النظم و جودة المعانى و تهذيب العبارة.. لعجزوا عن ذلك ولم يأتوا بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيراً» (٢). إنّ مذهب الصّرفة كمذهب الصّدفه لدى الماديين فى الوهن و البطلان، فإنّه سبحانه أرفع شأناً من أن يأمر الإنسان والجنّ بأن يباروا القرآن، ويرضى منهم بمباراة بعضه لو تعدّر عليهم الكلّ، ثمّ يعترض سبيلهم و يصرف منهم القوّة والهمّة و يمنعهم ————— ١. الملل والنحل: ج ١ ص ٥٦ - ٥٧. ٢. مجمع البيان: ج ٦ ص ٦٧٦.

(٢٥٥)

من أن يأتوا بما أراد منهم مع قدرتهم عليه قبل عزم المباراة والمقابلة. ولو صحّ وجه إعجازه فى الصّيرفة، فيتّم حتّى مع كونه كلاماً مغسولاً من الفصاحة، ومبدولاً مردولاً للغاية، وكلّما حاول الإنسان أن يقابله، صرفت دواعيه وسلبت قدرته عن الاتيان بمثله، هو كما ترى (١). مؤلفاته

مع أنّه كثر اللّغظ والصّياح حول آراء النّظام (٢) فطبع الحال يقتضى أن يكون له عشرات المؤلّفات، غير أنّه لم يصل من أسماء مؤلّفاته إلينا أزيد ممّا يلى: ١ - التّوحيد ٢ - العالم (٣) ٣ - الجزء (٤) ٤ - كتاب الردّ على الثنوية (٥). ومن أراد أن يرجع إلى متفرّداته - إن صحّت التّسبة - فليرجع إلى «الملل والنحل» للشهرستانى، فإنّه جمعها تحت ثلاث عشرة مسألة، مع النزاهة و رعاية أدب البحث، خلافاً

للبغدادي، فإن كلامه بعيد عن الأدب. ٥- أبو علي محمد بن عبد الوهاب الجبائي (ت ٢٣٥ - م ٣٠٣)

هو أحد أئمة المعتزلة في عصره، وإماماً في كلامه و يعرفه ابن النديم في فهرسته بقوله: «هو من معتزلة البصرة، ذل الكلام و سهله و يسره ما صعب منه، وإليه انتهت رئاسة البصريين في زمانه، لا يدافع في ذلك. وأخذ عن أبي يعقوب الشحام. ورد البصرة ١. ومن أراد البحث حول تلك النظرية فعليه الرجوع إلى المصادر التالية: أوائل المقالات للشيخ المفيد ص ٣١، بحار الأنوار: ج ١٢، ص ١ - ٣٢. المعجزة الخالدة للعلامة الشهرستاني ص ٩٢ - ٩٣. مقال للكاتب الفكيكي في مجلة رسالة الإسلام، العدد الثالث من السنة الثالثة، والعدد الأول من السنة الرابعة. الجزء الثاني من الإلهيات من محاضراتنا الكلامية التي قام بتحريها الشيخ الفاضل حسن مكى العاملي. ٢. ألف محمد عبد الهادي أبو ريده كتاباً مستقلاً حول آراء النظام وأسماء «إبراهيم بن سيار النظام» وطبع عام ١٣٦٥ بالقاهرة وقد جمع آراءه عن مصادر مطبوعة ومخطوطة. ٣. ذكرهما أبو الحسين الخياط (م ٣١١) في الانتصار ص ١٤ - ١٧٢. ٤. مقالات الاسلاميين: ج ٢ ص ٣١٦. ٥. الفرق بين الفرق: ص ١٣٤.

(٢٥٦)

و تكلم مع من بها من المتكلمين، وصار إلى بغداد، فحضر مجلس أبي... الضير و تكلم فتبين فضله و علمه، وعاد إلى العسكر ومولده سنة ٢٣٥ هـ وتوفي سنة ٣٠٣ هـ (١). وقال ابن خلكان: «إنه أحد أئمة المعتزلة، كان إماماً في علم الكلام، وأخذ هذا العلم عن أبي يوسف يعقوب بن عبد الله الشحام البصري رئيس المعتزلة بالبصرة في عصره. له في مذهب الاعتزال مقالات مشهورة و عنه أخذ الشيخ أبو الحسن الأشعري علم الكلام وله معه مناظرة روتها العلماء» (٢). قال الياقوت: «الجبائي منسوب إلى «جبا» بضم الجيم و تشديد الباء: بلد أو كورة من خوزستان، و من الناس من جعل عبّادان من هذه الكورة و هي في طرف من البصرة و الأهواز، حتى جعل من لا خبرة له «جبياً» من أعمال البصرة و ليس الأمر كذلك - إلى أن قال -: «جبا» في الأصل عجمي و كان القياس أن ينسب إليها جبوي، فنسبوا إليها جبائي على غير قياس مثل نسبتهم إلى الممدود، و ليس في كلام العجم ممدود، و جبا أيضاً من أعمال النهروان» (٣). وقد أثنى عليه ابن المرتضى في «المنية والأمل» بما لا مزيد عليه فقال: «وهو الذي سهل علم الكلام و يسره و ذلله و كان مع ذلك فقيهاً ورعاً زاهداً جليلاً نبيلاً، ولم يتفق لأحد من إذعان سائر طبقات المعتزلة له بالتقدم و الرئاسة بعد أبي الهذيل مثله، بل ما اتفق له هو أشهر أمراً و أظهر أثراً، و كان شيخه أبا يعقوب الشحام، ولقى غيره من متكلمي زمانه و كان على حدائنه سنّه معروفاً بقوة الجدل» (٤). مناظراته

١ - حضر من علماء المجبرة رجل يقال له صقر. فإذا غلام أبيض الوجه زجّ ١. فهرست ابن النديم الفن الأول من المقالة الخامسة ص ٢١٧ - ٢١٨. ٢. لاحظ الجزء الثاني من كتابنا هذا ص ١٨. ٣. معجم البلدان: ج ٢ ص ٩٦ - ٩٧ طبع التراث العربي. ٤. المنية والأمل: ص ٤٥.

(٢٥٧)

نفسه في صدر صقر و قال له: أسألك؟ فنظر إليه الحاضرون و تعجبوا من جرأته مع صغر سنّه. فقال له: سل، فقال: هل الله تعالى يفعل العدل؟ قال: نعم، قال: أفتسميه بفعله العدل عادلاً؟ قال: نعم، قال: فهل يفعل الجور؟ قال: نعم، قال: أفتسميه جائراً؟ قال: لا، قال: فيلزم أن لا- تسميه بفعله العدل عادلاً، فانقطع صقر، وجعل الناس يسألون من هذا الصبي؟ فقيل: هو غلام من جباء (١). يلاحظ على تلك المناظرة: أنه في وسع المجبر أن يقول: إن أسماءه سبحانه توقيفية ولا يصح لنا تسميته بما لا يسمى به نفسه. ٢- روى ابن المرتضى أن أبا علي ناظر بعضهم في الإرجاء و أبو حنيفة و الزبير حاضران، فقال أبو حنيفة: إن أبا عمرو بن العلاء لقي عمرو بن عبيد، فقال له: يا أبا عثمان إنك أعجمي و لست بأعجمي اللسان و لكنك أعجمي الفهم. إن العرب إذا وعدت أنجزت، وإذا أوعدت أخلفت و أنشد شعراً: إنني و إن أوعدته و وعدته * لمخلف إيعادي، و منجز موعدي فقال أبو علي: إن أبا عثمان أجابه بالمسكت و قال له: إن الشاعر قد يكذب و قد يصدق، ولكن حدثني عن قول الله عزّ و جلّ: (لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ) (هود/١١٩، السجدة/١٣)

إن ملأها أتقول صدق؟ قال: نعم، وإن لم يملأها أفتقول صدق؟ فسكت أبو حنيفة. يلاحظ عليه: أنه سبحانه إنما يخلف بما أوعدته إذا عفا عن الكافر والمشرک والمسلم جميعاً، وأما إذا عفا عن المسلمين خاصة فلا يلزم الكذب، لأنه لا يستلزم خلف الإيعاد الوارد في الآية المباركة، ولا يلزم خلؤ جهنم من الجنة والناس الذي أشار الله إليه بقوله: (لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ)، لأن من يجري عليه العفو أقل ممن يكون محكوماً بدخول الجحيم، وليس القائل بالعفو يقول بأن العفو يعم كل _____ ١. المنية والأمل: ص ٤٦.

(٢٥٨)

كافر و مشرک و مسلم، وإنما يتحقق في إطار محدود و مضيق. كيف وقد وعد سبحانه على وجه الجزم و القطع بقوله: (إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ) (النساء/٤٨) وليس المراد من الغفران هو المغفرة لأجل التوبة، لأن الغفران بعد التوبة يعم المشرک وغيره، وإنما المراد هو الغفران و المغفرة بلا- توبة و إنابة، و المشرک و المنافق لا يعمهما العفو أبداً و يكفي ذلك في تحقق وعيد الرب و صدق إخباره (لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ). و خلاصة القول: أن القائل بالعفو في مورد الإيعاد يدعى قضيه جزئية لا قضيه كلية استيعابية، وللبحث صلة تمر عليك عند البحث عن أصول المعتزلة فارتقب. ثم إن في وسع أبي علي أن يقابل شعر المناظر بشعر شاعر آخر وينشد قوله: إن أبا ثابت لمجتمع الرأي * شريف الآباء و البيت لا يخلف الوعد والوعيد ولا * بيت من ثاره على فوت (١) تأليفاته

يظهر مما نقله ابن المرتضى أنه غزير الإنتاج. قال: قال أبو الحسين: «وكان أصحابنا يقولون: إنهم حرّروا ما أملاه أبو علي فوجدوه مائة ألف و خمسين ألف ورقة، قال: وما رأيته ينظر في كتاب إلا يوماً نظراً في زيغ الخوارزمي، ورأيت يوماً أخذ بيده جزءاً من الجامع الكبير لمحمد بن الحسن و كان يقول: إن الكلام أسهل شيء، لأن العقل يدلّ عليه» (٢). يلاحظ عليه: أن علم الكلام كما يستمد من العقل، يستمد من الكتاب و السنة الصحيحة خصوصاً فيما يرجع إلى ما بعد الموت، وأن الاستبداد بالعقل الشخصي من دون المراجعة لآراء من سبق من الأعاظم لا ينتج شيئاً ناضجاً. فكما أن التقاء الأسلاك _____ ١. المنية والأمل: ص ٤٨. ٢. نفس المصدر : ص ٤٧.

(٢٥٩)

الكهربائية يوجب تفجير النور والطاقة، فهكذا التقاء الأفكار والآراء يوجب اكتساح ظلمات الجهل عن أمام المفكر. ويظهر من ابن المرتضى في ترجمه الأصم أن لأبي علي تفسيراً، قال: «وكان أبو علي لا يذكر أحداً في تفسيره إلا الأصم» (١) ومن المحتمل أن يكون المقصود أنه لا يذكر من آراء الرجال في التفسير شيئاً إلا- عن الأصم. ويظهر أيضاً منه - في ترجمه أبي محمد عبد الله بن العباس الرامهرمزي تلميذه - أن لأبي علي كتباً في الرد على أهل النجوم، ويذكر أن كثيراً منها يجري مجرى الأمارات التي يغلب الظن عندها (٢). كما يظهر منه - في ترجمه الخراسانيين الثلاثة الذين خرّجوا على أبي علي و أخذوا عنه - أن أبا علي أملى كتاب «اللطف» لأبي الفضل الخجندی، ثالث الخراسانيين (٣). ونقل ابن عساكر في «تبيين كذب المفتري» عن الشيخ الأشعري أن له كتاباً في الرد على كتاب «الأصول» لأستاذه أبي علي الجبائي (٤). إلى غير ذلك مما أهمل أرباب التراجم ذكره في ترجمته. لمحة من أحواله روى ابن المرتضى وقال: قال أبو الحسن: «وكان من أحسن الناس وجهاً وتواضعاً - إلى أن قال - وكان إذا روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال لعلي والحسن والحسين وفاطمة: «أنا حرب لمن حاربكم، وسلم لمن سالمكم» يقول: العجب من هؤلاء النواب (٥) يروون هذا الحديث ثم يقولون بمعاوية» (٦). وروى عن علي - عليه السلام - أن رجلين أتياه فقالا: ائذن لنا أن نصير إلى معاوية _____ ١. المنية والأمل: ص ٣٣. ٢. نفس المصدر: ص ٥٨. ٣. نفس المصدر: ص ٦٥. ٤. تبيين كذب المفتري: ص ١٣٠. ٥. تطلق على الحشوية ومن لف لفهم. ٦. المنية والأمل: ص ٤٧.

(٢٦٠)

فستحلّه من دماء من قتلنا من أصحابه. فقال عليّ - عليه السلام -: «أما إن الله قد أحبط عملكما بئدكمما على ما فعلتما» (١). قال أبو الحسن: «والرافضة لجهلهم بأبي عليّ و مذهبه يرمونه بالنصب و كيف وقد نقض كتاب عباد في تفضيل أبي بكر، ولم ينقض كتاب الاسكافي المسمّى «المعيار والموازنة في تفضيل عليّ على أبي بكر» (٢). إن العالم العابد رضى الدين بن طاووس (المتوفى سنة ٦٦٤) نقل كثيراً من آرائه في كتاب «سعد السعود» و نقضه، ولو صحت نسبة تلك الآراء إليه فهو مبغض للشيعة وقد أنكر كثيراً من الحقائق التاريخية فراجعته. ٥ - أبو هاشم الجبائي (ت ٢٧٧ - م ٣٢١)

عبدالسلام بن محمد بن عبد الوهاب بن أبي عليّ الجبائي، قال الخطيب: «شيخ المعتزلة و مصنف الكتب على مذاهبهم. سكن بغداد إلى حين وفاته» (٣). وقال ابن خلكان: «المتكلم المشهور، العالم بن العالم، كان هو وأبوه من كبار المعتزلة ولهما مقالات على مذهب الاعتزال، وكتب الكلام مشحونة بمذاهبهما واعتقادهما. و كان له ولد يسمّى أبا عليّ و كان عاقباً لا يعرف شيئاً. فدخل يوماً على صاحب بن عباد فظنّه عالماً فأكرمه ورفع مرتبته. ثم سأله عن مسألة، فقال: «لا أعرف نصف العلم»، فقال له صاحب: «صدقت يا ولدي، إلا أن أباك تقدّم بالنصف الآخر» (٤). وقد حكى الخطيب عنه تاريخ ولادته، أنّه قال: «ولدت سنة سبع و سبعين ومائتين و ولد أبي أبو عليّ سنة خمس و ثلاثين و مائتين و مات في شعبان سنة ثلاث _____ ١ . المنية والأمل: ص ٤٧. ٢ . المنية والأمل: ص ٤٧. ٣ . تاريخ بغداد: ج ١١، ص ٥٥. ٤ . وفيات الأعيان: ج ٣، ص ١٨٣.

(٢٤١)

و ثلاثمائة. قال أبو الحسن: و مات أبو هاشم في رجب سنة إحدى و عشرين و ثلاثمائة ببغداد و توليت دفنه في مقابر باب البستان من الجانب الشرقي، و قد توفى في اليوم الذي توفى أبو بكر بن دريد. وعن الحسن بن سهل القاضي: بينا نحن ندفن أبا هاشم إذ حملت جنازة أخرى و معها جميعه عرفتهم بالأدب. فقلت لهم: جنازة من هذه؟ فقالوا: جنازة أبي بكر ابن دريد، فذكرت حديث الرشيد لما دفن محمد بن الحسن و الكسائي بالرى في يوم واحد. قال: و كان هذا في سنة ثلاث و عشرين و ثلاثمائة، فأخبرت أصحابنا بالخبر، و بيّنا على الكلام و العربيّة طويلاً. ثم افترقنا. و علّق عليه الخطيب: «الصحيح أن أبا هاشم مات في ليلة السبت الثالث و العشرين من رجب سنة إحدى و عشرين، قال: و كان عمره ستاً و أربعين سنة و ثمانية أشهر و إحدى و عشرين يوماً» (١). و قال القاضي نقلاً عن أبي الحسن بن فرزويه أنّه بلغ من العلم ما لم يبلغه رؤساء علم الكلام. و ذكر أنّه كان من حرصه يسأل أبا عليّ (والده) حتّى يتأذى منه، فسمعت أبا عليّ في بعض الأوقات يسير معه لحاجة و هو يقول لا تؤذنا و يزيد فوق هذا الكلام. و كان يسأله طول نهاره ما قدر على ذلك، فإذا جاء الليل سبق إلى موضع مبيته لئلا يغلق أبو عليّ دونه الباب، فيستلقى أبو عليّ على سريره، و يقف أبو هاشم بين يديه قائماً يسأله حتّى يضجره، فيحوّل وجهه عنه، فيتحوّل إلى وجهه، ولا يزال كذلك حتّى ينام، و ربّما سبق أبو عليّ فأغلق الباب دونه. قال: و من هذا حرصه على ما اختصّ به من الذكاء، لم يتعجب من تقدّمه (٢). كان أبو هاشم أحسن الناس أخلاقاً و أطلقهم وجهاً، و استنكر بعض الناس خلافه مع أبيه (في المسائل الكلاميّة) و ليس خلاف التابع للمتبع في دقيق الفروع بمستنكر، فقد خالف أصحاب أبي حنيفة إياه. و قال أبو الحسن بن فرزويه في ذلك _____ ١ . تاريخ بغداد: ج ١١، ص ٥٦. ٢ . طبقات المعتزلة للقاضي: ص ٣٠٤.

(٢٤٢)

شعراً و هو قوله: يقولون بين أبي هاشم * و بين أبيه خلاف كبير فقلت وهل ذاك من ضائر * وهل كان ذلك ممّا يضير فخلّوا عن الشيخ لا- تعرضوا * لبحر تضايق عنه البحور فان أبا هاشم تلوه * إلى حيث دار أبوه يدور ولكن جرى في لطيف الكلام (١) * كلام خفي و علم غزير فإياك إياك من مظلم * ولا تعد عن واضح مستنير (٢) تأليفاته

ذكر ابن النديم لأبي هاشم كتباً، و قال: «أبو هاشم عبدالسلام بن محمد الجبائي، قدم مدينه السّلام سنة ٣١٤ و كان ذكياً حسن الفهم، ثابت الفطنة، صانعاً للكلام، مقتدرّاً عليه، قيماً به، و توفى سنة ٣٢١ و له من الكتب: ١ - الجامع الكبير، ٢ - كتاب الأبواب الكبير، ٣ -

كتاب الأبواب الصغير، ٤ - الجامع الصغير، ٥ - كتاب الإنسان، ٦ - كتاب العوض، ٧ - كتاب المسائل العسكرية، ٨ - النقض على أرسطو طاليس في الكون والفساد، ٩ - كتاب الطبايع والنقض على القائمين بها، ١٠ - كتاب الاجتهاد كلام (٣). انتشار مذهبه يظهر من البغدادي أن مذهبه كان منتشرًا في أوائل القرن الخامس في بغداد وقد سُمي أتباعه بالبهبهشمية وقال: هؤلاء أتباع أبي هاشم الجبائي، وأكثر معتزلة عصرنا على _____ ١. المراد من لطيف الكلام، المباحث التي لها صلة لاثبات بعض العقائد الإسلامية وليست منها، كالمبحث عن الجوهر والعرض والأ-كوان والأفلا-ك وفي الحقيقة كان البحث عنها تبعاً للفلاسفة. ٢. طبقات المعتزلة للقاضي: ص ٣٠٥. ٣. فهرست ابن النديم: الفن الأول من المقالة الخامسة ص ٢٢٢.

(٢٤٣)

مذهبه، لدعوة ابن عباد وزير آل بويه إليه (١). تلاميذه

قد ذكر ابن المرتضى أبا هاشم في الطبقة التاسعة، وذكر تلاميذه في الطبقة العاشرة، وقال: «اعلم أن هذه الطبقة تشتمل على من أخذ عن أبي هاشم وعمّن هو في طبقة مع اختلاف درجاتهم وتفاوت أحوالهم وقدّمنا أصحاب أبي هاشم لكثرتهم وبراعتهم». ثم ذكر أسماء تلاميذه، فمن أراد فليرجع إليه. ٧ - قاضي القضاء عبد الجبار (ت نحو ٣٢٤ - م ٤١٥ أو ٤١٦) هو عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار الهمداني الأسدي، الملقب بقاضي القضاء ولا يطلق ذلك اللقب على غيره. قال الخطيب: «كان ينتحل مذهب الشافعي في الفروع ومذاهب المعتزلة في الأصول، وله في ذلك مصنفات وولى قضاء القضاء بالري وورد بغداد حاجاً وحديثها. وقال: مات عبد الجبار بن أحمد قبل دخولي الري في رحلتى إلى خراسان وذلك في سنة ٤١٥» (٢). وترجمه الحاكم الجشمي (المتوفى عام ٤٩٤ هـ) في كتاب «شرح عيون المسائل» وعده من الطبقة الحادية عشرة من طبقات المعتزلة وقال: «يعدّ من معتزلة، البصرة من أصحاب أبي هاشم لنصرته مذهبه». قرأ على أبي إسحاق بن عياش أولاً، ثم على الشيخ أبي عبد الله البصري (٣). _____ ١. تاريخ بغداد: ج ١١، ص ١١٣. ٢. المصدر نفسه. ٣. كلاهما من الطبقة العاشرة من طبقات المعتزلة.

(٢٤٤)

وليست تحضرني عبارة تنبئ عن محله في الفضل وعلو منزلته في العلم، فإنه الذي فتق الكلام ونشره ووضع فيه الكتب الجليله التي سارت بها الركبان وبلغ المشرق والمغرب، وضمّنها من دقيق الكلام وجليله ما لم يتفق لأحد قبله، وطال عمره مواظباً على التدريس والاملاء حتى طبق الأرض بكتبه وأصحابه. وبُعِدَ صوته وعظم قدره وإليه انتهت الرئاسة في المعتزلة حتى صار شيخها وعالمها غير مدافع، وصار الاعتماد على كتبه ومسانله حتى نسخ كتب من تقدّم من المشايخ وقرب عهده، وشهرة حاله تغنى عن الاطّاب من وصفه. وفيه يقول أبو الأسعد الآبي في قصيدة له في التوحيد والعدل: ويعدّ من مشايخ أهل العدل. أم لكم مثل إمام الأئمة * قاضي القضاء سيّد الأئمة من بثّ دين الله في الآفاق * وبثّ حبل الكفر والنفاق وأصله من أسدآباد همدان، ثم خرج إلى البصرة واختلف إلى مجالس العلماء وكان يذهب في الأصول مذهب الأشعرية وفي الفروع مذهب الشافعي، ولما حضر المجالس وناظر ونظر عرف الحق، وانقاد وانتقل إلى أبي إسحاق بن عياش فقرأ عليه مدّة ثم رحل إلى بغداد وأقام عند الشيخ أبي عبد الله مدّة مديدة حتى فاق الأقران وخرج واحد دهره وفريد زمانه، وصنّف وهو بحضرته كتباً كثيرة وكان ربّما يدرس بها وبالعسكر (١) ورامهرمز (٢). وابتدأ بها إملاء «المغنى» في مسجد عبد الله بن عباس متبركاً به. فلما قدم الريّ سأله أن يجعله باسم بعض الكبار فأبى واستدعاه الصاحب إلى الريّ بعد سنة ستين وثلاثمائة فبقي بها مواظباً على التدريس إلى أن توفى سنة ٤١٥ أو ٤١٦ فكان يدرس ويملى وكثر الانتفاع به وطار ذكره في الآفاق. _____ ١. عسكر مكرم بلد مشهور من نواحي خوزستان. ٢. مدينه من بلاد خوزستان.

(٢٤٥)

وروي أنه كان في التفضيل بمذهب الشيخين (١) في التوقف، ثم رجع في آخر عمره إلى تفضيل أمير المؤمنين - عليه السلام - وهو المذكور في كتبه. وكان الصاحب يقول فيه مرّة: هو أفضل أهل الأرض، وأخرى: هو أعلم أهل الأرض (٢). اسلوبه في الكتابة

يظهر من ترجمته حياته أن كتابه الكبير «المغنى» الذي يقع في عشرين جزءاً ممّا أملاه على تلاميذه ولم يكتبه بيانه. يقول الحاكم: كان - رحمه الله - يختصر في الاملاء و يبسط في الدرس على ضد ما كان يفعله الشيخ أبو عبدالله (٣) فكان من حسن طريقته ترك الناس كتب من تقدم. ولما فرغ من كتاب «المغنى» بعث به إلى (الصاحب) فكتب (الصاحب) إليه كتاباً هذه صورته: بسم الله الرحمن الرحيم أتم الله على قاضى القضاء نعمته، وأجزل لديه منته، لقد أتم من كتاب «المغنى» ذخيرة للموحد، وشجى للملحد، وعتاداً للحق، وسداداً للباطل، وإته كتاب تفخر به شرعتنا على الشرع، ونحلتنا على النحل، وأمّتنا على الأمم و ملّتنا على الملل، وفقه الله له حين نامت الخواطر و كلت الأوهام و ظنّ الظانّون بالله أن العلم قد قبض ونخاعه قد ضعف، وأن شيوخه الأعلون (كذا) قد شالت نعمتهم و خفت بضاعتهم، ووهن كاهلهم، ودرج أفاضلهم، ولم يدروا أن في سرّ الغيب إن كان آخرّاً بالاضافة إليهم، إنّه الأول بالامامة عليهم، كذلك يفعل الله ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون. فليقرّ قاضى القضاء - أدام الله تمكينه - عيناً بما قدّم لنفسه و آخر و اكتسب لغده و ذخر، _____ ١. هما الجبائيان أبو على وأبو هاشم. ٢. مقدّمه فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة: ص ١٣١. ٣. هو الشيخ أبو عبدالله الحسين بن على البصرى من الطبقة العاشرة.

(٢٦٦)

وليرين في ميزانه - إن شاء الله - من ثواب ما دأب فيه و احتسب و سهر ليله و انتصب، صابراً على كدّ الخواطر و معانياً برد الأصايل إلى حرّ الهواجر، أثقل من أحد و أرزن، وأوفى من الرمل و أوزن (يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُحْضَرًا) و ورد محمّد ولدنا بالنباء العظيم و الصّراط المستقيم من الجزء الأخير من كتاب «المغنى» فقلت يا بشرى، هذا زاد المسافر، و كفاية الحاضر و تحفة المرتاد و طففت أنشئ و أقول: ولو أنشر الشيخان عمرو و واصل * لقالا جوزيت الخير عنّا و أنعمنا فأتم على قاضى القضاء نعمه، كما أورد علينا ديمه و السلام (١). ثم إنّ الحاكم بسط الكلام فى أسماء تأليفه، و قال: «إنّ له ٤٠٠ ألف ورقة ممّا صنّف فى كلّ فنّ و كان موفّقاً فى التصنيف و التدريس، و كتبه تتنوع أنواعاً فله كتب فى الكلام لم يسبق إلى تصنيف مثلها فى ذلك الباب. ثم سرد أسماء كتبه البالغة إلى ثلاثه و أربعين، نأتى بها ملخصاً: ١ - الدواعى و الصوراف، ٢ - الخلاف و الوفاق، ٣ - الخاطر، ٤ - الاعتماد، ٥ - المنع و التمانع، ٦ - كتاب ما يجوز فيه التزايد و ما لا يجوز، ٧ - المغنى، ٨ - الفعل و الفاعل، ٩ - المبسوط، ١٠ - المحيط، ١١ - الحكمة و الحكيم، ١٢ - شرح الأصول الخمسة، ١٣ - شرح الجامعين، ١٤ - شرح الأصول، ١٥ - شرح المقالات، ١٦ - شرح الأعراض و هذا كله فى الكلام. ومنها فى أصول الفقه:

١٧ - النهاية، ١٨ - العمدة، ١٩ - شرحها. وهناك كتب فى التّقص على المخالفين: ٢٠ - نقض اللمع، ٢١ - نقض الامامة. وهناك جوابات مسائل وردت عليه من الآفاق: ٢٢ - الرازيات، ٢٣ - العسكريات، ٢٤ - القاشانيات، ٢٥ - الخوارزميات، ٢٦ - النيسابوريات. _____ ١. الطبقتان ١١ و ١٢ من كتاب شرح العيون ص ٣٦٩ - ٣٧١ للحاكم الجشمى.

(٢٦٧) وهناك كتب فى الخلاف و المواعظ:

٢٧ - الخلاف بين الشيخين، ٢٨ - نصيحة المتفقّهة. وله كتب تكلم فيها على أهل الأهواء الخارجين عن الإسلام و غيرهم أوضح فيها الحق: ٢٩ - شرح الآراء. وله كتب فى علوم القرآن: ٣٠ - المحيط، ٣١ - الأدلة، ٣٢ - التنزيه، ٣٣ - المتشابه، ٣٤ - شهادات القرآن. ثم قال الحاكم: «له كتب فى كلّ فنّ بلغنى اسمه أو لم يبلغ، أحسن فيها غاية الاحسان، نحو كتابه: ٣٥ - التجريد، ٣٦ - المكيات، ٣٧ - الكوفيات، ٣٨ - الجمل، ٣٩ - العهود، ٤٠ - المقدمات، ٤١ - الجدل، ٤٢ - الحدود، إلى غير ذلك مما يكثّر تعداده، و ذكر جميع مصنفاته يتعدّر (١). و من حسن حظّ القاضى دون سائر المعتزلة أنّه قد طبعت كمّيّة هائلة من كتبه فى الآونة الأخيرة، و هذه الكتب رفعت الستار عن وجه عقائد المعتزلة و أغنتنا عن الرجوع إلى كتب خصومهم، فنذكر ما طبع: ١ - «تنزيه القرآن عن المطاعن»: طبع فى بيروت طبع دار التّهضة الحديثة. واسمه يحكى عن محتواه و يجيب فيه عن كثير من الأسئلة التى تدور حول الآيات. قال فى ديباجته: «فقد أملينا كتاباً يفصل بين المحكم و المتشابه. عرضنا فيه سور القرآن على ترتيبها و بينا معانى ما تشابه من آياتها، مع بيان وجه خطأ

فريق من الناس في تأويلها، ليكون النفع به أعظم». ————— ١ . الطبقتان ١١ و ١٢ من شرح العيون ص ٢٦٧ - ٢٦٩. للحاكم الجشمي تحقيق فؤاد سيد. ط تونس.

(٢٦٨)

وطبع أيضاً في القاهرة سنة ١٣٢٦. ٢ - «طبقات المعتزلة»: وهو أساس «طبقات المعتزلة» لابن المرتضى. نشره فؤاد سيد، و أسماه «فضل الاعتزال و طبقات المعتزلة» مع كتاب «ذكر المعتزلة» للكعبي و«الطبقات الحادية عشرة و الثانية عشرة من شرح العيون» للحاكم الجشمي طبع سنة ١٤٠٦. ٣ - «شرح الأصول الخمسة»: نشره عبدالكريم عثمان في القاهرة سنة ١٩٦ م ١٣٨٤ هـ وهو كتاب مختصر جامع يعرض عقائد المعتزلة عامية و عقيدة القاضي خاصية، وهو أحسن كتاب لمن أراد أن يطلع على عقائدهم، وقد أملاه على تلاميذه. ٤ - «المغني»: وهو من الكتب المبسوطة في عقائد المعتزلة. اكتشفتها البعثة المصرية في اليمن عام ١٩٥٢ وقد عثر منه حتى الآن على ١٤ جزءاً. والكتاب يقع في عشرين جزءاً و إليك الأجزاء المطبوعة ٤ - ٥ - ٦ - ٧ - ٨ - ٩ - ١١ - ١٢ - ١٣ - ١٤ - ١٥ - ١٦ - ١٧ - ٢٠ والجزء الأخير يختص بالإمامة وهو الذي نقضه السيد المرتضى و أسماه «الشافى» وطبع في مجلد كبير، ولخصه الشيخ الطوسي و أسماه «تلخيص الشافى» وطبع في جزأين. ٥ - «المحيط بالتكليف»: تحقيق السيد عزمي، طبع الدار المصرية للتأليف، جمعه الحسن بن أحمد بن متويه (ت ٦٨٣). لاحظ مقدمه المحقق. ٦ - «متشابه القرآن»: تحقيق عدنان محمّد زر زور، طبع دار التراث في القاهرة في جزأين. تلاميذه

وقد فضّل الكلام ابن المرتضى في تلاميذه وجعلهم من الطبقة ١٢ و أسماهم واحداً بعد آخر، منهم أبو رشيد سعيد بن محمّد النيسابوري والشريف المرتضى (٢٦٩)

أبو القاسم عليّ بن الحسين الموسوي. أخذ عن قاضي القضاة عند انصرافه من الحجّ، إلى غير ذلك من تلاميذه (١). وقال الرضى في «شرح المجازات النبوية» عند البحث عن حديث الرؤية: «ترون ربكم يوم القيامة كما ترون القمر ليلة البدر» قال: «ومما علّقته عن قاضي القضاة أبي الحسن عبد الجبار بن أحمد عند بلوغى في القراءة عليه إلى الكلام في الرؤية أنّ من شروط قبول خبر الواحد أن يكون راويه عدلاً، وراوى هذا الخبر: قيس بن أبي حازم عن جرير ابن عبدالله الجلى، وكان منحرفاً عن أمير المؤمنين عليّ عليه السلام ويقال إنّه كان من الخوارج، وذلك يقدح في عدالته و يوجب تهمة في روايته، وأيضاً فقد كان رمى في عقله قبل موته وكان مع ذلك يكثر الرواية، فلا يعلم هل روى هذا الخبر في الحال التي كان فيها سالم التمييز أو في الحال التي كان فيها فاسد المعقول، وكلّ ذلك يمنع من قبول خبره، وبوجب إطراره. ثمّ قال: وأقول أنا: ومن شرط قبول خبر الواحد أيضاً مع ما ذكره قاضي القضاة من اعتبار كون راويه عدلاً، أن يعرى الخبر المروى من نكير السلف، وقد نقل نكير جماعة من السلف على راوى هذا الخبر. منهم العرباض بن سارية السلمى وهو من مختصّي الصحابة، روى عنه أنّه قال: من قال: إنّ محمّداً رأى ربّه فقد كذب. وروى أيضاً عن بعض أزواج النبي - عليه الصلاة والسلام - أنّها قالت: من زعم أنّ محمّداً رأى ربّه فقد أعظم الفرية على الله. وقالت ذلك عند ذهاب بعض الناس إلى أن قوله تعالى (وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَى) إنّما أريد بها رؤية الله سبحانه لا رؤية جبرائيل كما يقوله أهل العدل. وأيضاً ففي هذا الخبر كاف التشبيه، لأنّه قال: «ترونه كما ترون القمر» الذى هو في جهة مخصوصة وعلى صفة معلومة. وإذا كان الأمر كما قلنا لم يكن للخبر ظاهر واحتجنا إلى تأويله كما احتجنا إلى ذلك في غيره» (٢). ————— ١ . المنية والأمل: ص ٦٩ - ٧١. ٢ .

المجازات النبوية تحقيق طه محمد ص ٤٨ - ٤٩.

(٢٧٠)

وقال أيضاً في تفسير قوله صلى الله عليه و آله و سلّم «قيدوا العلم بالكتاب»: «وذكر لى قاضي القضاة أبو الحسن عبد الجبار بن أحمد عند قراءة عليه ما قرأته من كتابه الموسوم بالعمد في أصول الفقه: إنّ هذه العلوم المخصوصة (العلوم العقلية العملية كالتحسين والتقيح العقلين) إنّما سميت عقلاً، لأنّها تعقل من فعل المقبّحات، لأنّ العلم بها إذا دعت نفسه إلى ارتكاب شيء من المقبّحات، منعه

علمه بقبحه من ارتكابه والاقدام على طرق بابه، تشبيهاً بعقال الناقه المانع لها من الشroud، والحائل بينها وبين النهوض. ولهذا المعنى لم يوصف القديم تعالى بأنه عاقل، لأن هذه العلوم غير حاصله له، إذ هو عالم بالمعلومات كلها لذاته. قال: وقيل أيضاً إنما سميت هذه العلوم المخصوصة عقلاً، لأن ما سواها من العلوم يثبت بثباتها و يستقر باستقرارها تشبيهاً بعقال الناقه الذي به تثبت في مكانها، ولمثل ذلك قيل معقل الجبل للمكان الذي يلجأ إليه و يعتصم به، وله سميت المرأة عقيله، وهي التي يمنعها شرف بيتها و كرم أهلها وقوة حزمها من الإقدام على ما يشينها، والتعرض لما يعيبها. والكلام في تفصيل هذه العلوم وبيان ما لأجله احتيج إلى كل واحد منها يطول وليس هذا الكتاب من مظان ذكره و مواضع شرحه»(١). ١. المجازات النبوية للشريف الرضي تحقيق طه محمد طه ص ١٨٠ - ١٨١.

الفصل الخامس

الفصل الخامس أعلام المعتزلة

قد تعرّف على أئمة المعتزلة الذين رسموا معالم المذهب. وهناك شخصيات لامعة شاركوا الأئمة في نضج المذهب و نشره، ولكنهم دون الأئمة في العلم والتفكير. ولأجل إيقاف القارئ على حياتهم و آرائهم و آثارهم نورد ترجمة قسم قليل منهم: ١ - أبوسهل بشر بن المعتمر (م ٢١٠) مؤسس مدرسة اعتزال بغداد

قال الشريف المرتضى: «هو من وجوه أهل الكلام ويقال: إن جميع المعتزلة بعده من مستحبيه. وقال أبو القاسم البلخي: إنه من أهل بغداد وقيل من أهل الكوفة...وله أشعار كثيرة يحتج فيها على أهل المقالات»(١). وقال القاضي: «إنه زعيم البغداديين من المعتزلة وله قصيدة طويلة يقال إنها أربعون ألف بيت، ردّ فيها على جميع المخالفين، ويقال إن الرّشيد حبسه حين قيل له: إنه رافضي. فقال في السجن أبياتاً بعثها إليه فأفرج عنه»(٢). توفي عام ٢١٠ كما أرّخه الذهبي في «لسان الميزان». ١. أمالي المرتضى: ج ١، ص ١٨٦ - ١٨٧. ٢. فضل الاعتزال للقاضي: ص ٢٦٥.

(٢٧٢) ٢- معمر بن عباد السلمي (م ٢١٥) خريج مدرسة البصرة

يكنى أبا عمرو وكان عالماً عدلاً و تفرد بمذاهب و كان بشر بن المعتمر وهشام بن عمرو وأبو الحسين المدائني من تلامذته. قال القاضي عبدالجبار: «لما منع الرّشيد من الجدل في الدين و حبس أهل علم الكلام، كتب إليه ملك السند: إنك رئيس قوم لا ينصفون و يقلدون الرجال و يغلبون بالسيف، فإن كنت على ثقة من دينك فوجهه إلى من أناظره، فإن كان الحقّ معك تبعناك، وإن كان معي تبعتنى. فوجه إليه قاضياً، و كان عند الملك رجل من السمنية وهو الذي حمّله على هذه المكاتبه، فلما وصل القاضي إليه أكرمه ورفع مجلسه، فسأله السمني فقال: أخبرني عن معبودك هل هو القادر؟ قال: نعم، قال: أفهو قادر على أن يخلق مثله؟ فقال القاضي: هذه المسألة من علم الكلام وهو بدعة، وأصحابنا ينكرونه. ففعال السمني: من أصحابك؟ فقال: فلان وفلان وعدّ جماعة من الفقهاء، فقال السمني للملك: قد كنت أعلمتك دينهم وأخبرتكم بجهلهم و تقليدهم و غلبتهم بالسيف، قال: فأمر ذلك الملك القاضي بالانصراف، وكتب معه إلى الرّشيد: إنّي كنت بدأتك بالكتاب وأنا على غير يقين ممّا حكى لي عنكم، فالآن قد تيقنت ذلك بحضور هذا القاضي - وحكى له في الكتاب ما جرى. فلما ورد الكتاب على الرّشيد قامت قيامته، وضاق صدره، وقال: أليس لهذا الدين من يناضل عنه؟ قالوا: بلى يا أمير المؤمنين، هم الذين نهيتهم عن الجدل في الدين و جماعة منهم في الحبس. فقال: أحضروهم، فلما حضروا قال: ما تقولون في هذه المسألة؟ فقال صبي من بينهم: هذا السؤال محال، لأنّ المخلوق لا يكون إلاّ محدثاً، والمحدث لا يكون مثل القديم، فقد استحال أن يقال: يقدر على أن يخلق مثله أو لا يقدر، كما استحال أن يقال: يقدر أن يكون عاجزاً أو جاهلاً، فقال الرّشيد: وجهوا بهذا الصبي إلى السند حتى يناظرهم. فقالوا: إنّه لا- يؤمن أن يسألوه عن غير هذا، فيجب أن توجه من يفى بالمناظرة في كل العلم. قال الرّشيد: فمن لهم؟ فوقع اختيارهم على (٢٧٣)

معمراً، فلما قرب من السند بلغ خبره ملك السند فخاف السمنى أن يفتضح على يديه وقد كان عرفه من قبل، فسدس من سمّه في الطريق فقتله» (١). أقول: ما أجاب به الصّبي صحيح، غير أن العبارة غير وافية، والمقصود: ما سألته (خلق المثل) محال لا نفس السؤال محال. قال صاحب كتاب «المعتزلة»: «فلئن صحّت هذه القصة فإنها تعنى أن الرشيد لم يجد في مملكته الواسعة من يدافع عن الإسلام غير المعتزلة. والواقع أن المعتزلة تحمّسوا لهذه القضية كثيراً، فلم يكنوا بالردّ على المخالفين وتقطيعهم بل تعدّوا ذلك إلى التبشير بالدين الإسلامي و حمل الناس على اعتناقه فكانوا لا ينفكّون يرسلون وفودهم لهذا الغرض إلى البلاد التي يكثر فيها المجوس أو غيرهم من الوثنيين» (٢). ويقول صفوان الأنصاري شاعر المعتزلة في مدح واصل وصحبه ما يظهر حقيقة الجهود التي بذلها في سبيل الدفاع عن حوزة الدين و التبشير به: رجال دعاة لا يفلّ عزيمهم * تحكّم جبار ولا كيد ساحر إذا قال مرّوا في الشتاء تطاوعوا * وإن كان صيفاً لم يخف شهر ناجر (٣) ٣- ثمامة بن الأشرس النميري (م ٢١٣) خرّيج مدرسة بغداد

قال ابن النديم: «نبيه من جلسه المتكلمين المعتزلة، كاتب بليغ، بلغ من المأمون منزلة جليلاً وأراده على الوزارة فامتنع» (٤).
 ١. ذكر المعتزلة من كتاب المنية والأمل، ص ٣١ و ٣٢. ٢. المعتزلة: ص ٤٤. ٣. البيان والتبيين: ج ١، ص ٣٧، نقلاً عن «المعتزلة» ص ٤٥. والناجر: أشد أشهر الصيف حرّاً. ٤. الفهرست لابن النديم، الفن الاول من المقالة الخامسة: ص ٢٠٧.
 (٢٧٤)

قال البغدادي: «كان زعيم القدرية في زمن المأمون والمعتمد والواثق، وقيل: إنه هو الذي دعا المأمون إلى الاعتزال» (١). وقال ابن المرتضى: «ثمامة ابن الأشرس، يكنى أبا معن التميمي وكان واحد دهره في العلم والأدب، وكان جديلاً حاذقاً. قال أبو القاسم: قال ثمامة يوماً للمأمون: أنا أبين لك القدر بحرفين و أزيد حرفاً للضعيف. قال: ومن الضعيف؟ قال: يحيى بن أكثم، قال: هات، قال: لا تخلو أفعال العباد من ثلاثة أوجه: إمّا كلّها من الله ولا فعل لهم، لم يستحقّوا ثواباً ولا عقاباً ولا مدحاً ولا ذمّاً. أو تكون منهم ومن الله، وجب المدح والذمّ لهم جميعاً أو منهم فقط، كان لهم الثواب والعقاب والمدح والذمّ. قال: صدقت (٢). أقول: ذهب عليه أن استناد الفعل إلى الله و العبد إنّما يقتضى الاشراك في الثواب والعقاب أو المدح والذمّ إذا كانا فاعلين بالسوية في جميع المراحل، حتّى في مرحلة الجزء الأخير من العلة التامة للفعل كما إذا اشترك الفاعلان معاً في إنقاذ غريق أو قتل إنسان، وأمّا إذا كان أحدهما هو الجزء المؤثر دون الآخر فيكون هو المسؤول، وعليه الثواب والعقاب، وهذا هو الأمر بين الأمرين، والعبد غير مجبور ولا مفضّض، والتفصيل في محله. روى المرتضى أنّه سأل مجبر بشر بن المعتمر وقال له: «أنتم تحمدون الله على إيمانكم؟ قال: نعم، فقال له: فكأنه (الله) يحبّ أن يحمّد على ما لم يفعل وقد ذمّ ذلك في كتابه. فقال له: إنّما ذمّ من أحبّ أن يحمّد على ما لم يفعل ممّن لم يعن عليه، ولم يدع إليه. وهو يشغب إذ أقبل ثمامة بن أشرس، فقال بشر للمجبر: قد سألت القوم وأجابوك، وهذا أبو معن فأسأله عن المسألة، فقال له: هل يجب عليك أن تحمد الله على الإيمان؟ فقال: لا، بل هو يحمّدني عليه، لأنّه أمرني به ففعلته، وأنا أحمده على الأمر به، والتقوية
 ١. الفرق بين الفرق: ص ١٧٢. ٢. المنية والأمل: ص ٣٥.

(٢٧٥)

عليه، والدعاء إليه، فانقطع المجبر، فقال بشر: شنعت فسهلت» (١). وقال يوماً للمأمون: «إذا وقف العبد بين يدي الله تعالى يوم القيامة فقال الله تعالى: ما حملك على معصيتي؟ فيقول على مذهب الجبر: يا ربّ أنت خلقتني كافراً وأمرتني بما لم أقدر عليه، وحلت بيني وبين ما أمرتني به ونهيتني عمّا قضيته عليّ وحملتني عليه أليس هو بصادق؟ قال: بلى، قال: فإنّ الله تعالى يقول: (يوم ينفع الصادقين صدقهم) أفينفعه هذا الصّدق؟ فقال بعض الهاشميين: ومن يدعه يقول هذا أو يحتجّ (به). فقال ثمامة: أليس إذا منعه الكلام والحجّة يعلم أنّه قد منعه من إبانة عذره، وأنّه لو تركه لأبان عذره؟ فانقطع» (٢). وقد ترجم له الخطيب في تأريخه، ومن ظريف ما نقل عنه أنّه قال: شهدت رجلاً يوماً من الأيام وقد قدّم خصماً إلى بعض الولاة فقال: أصلحك الله ناصبي رافضي جهميّ مشبه مجبر قدرى يشتم الحجاج بن الزبير الذي هدم الكعبة على عليّ بن أبي سفيان و يلعن معاوية بن أبي طالب. فقال له الوالي: ما أدري ممّا أتعجب؟ من

علمك بالأنساب أو من معرفتك بالمقالات؟ فقال: أصلحك الله ما خرجت من الكتاب حتى تعلمت هذا كله» (٣). وقال الذهبي: «من كبار المعتزلة ومن رؤوس الضلالة، كان له اتصال بالزّشيد، ثمّ بالمأمون وكان ذا نوادر وملح» (٤). ومن أراد الوقوف على نوادره فعليه الرجوع إلى «المنية والأمل» و «فضل الاعتزال» وقد اتفقا على أنّ وجه اتصاله بالخلفاء صار سبباً لوجود بعض الهزل في كلامه وقد اتّخذ طريقاً إلى ميلهم إليه ليتوصّل به إلى المعونة في الدين. ————— ١. أمالي المرتضى: ج ١، ص ١٨٦. فضل الاعتزال: ص ٢٧٣ وفي المصدر الأخير: «سهّلت بعد ما صعبت». ٢. فضل الاعتزال: ص ٢٧٣. المنية والأمل: ص ٣٥ و ٣٦. ٣. تاريخ بغداد: ج ٧، ص ١٤٦. ٤. ميزان الاعتدال: ج ١، ص ٣٧١.

(٢٧٦) ٤- أبو بكر عبدالرحمن بن كيسان الأصمّ (م قريباً من ٢٢٥) خزّيج مدرسه البصرة قال القاضي: «كان من أفصح الناس و أفقههم و أورعهم. لكنّه ينفي الأعراض وله تفسير عجيب، وكان جليل القدر يكاتبه السلطان، وعنه أخذ ابن عليّ (١) العلم، والذي نقم عليه أصحابنا بعد نفي الأعراض، ازوراره عن عليّ - عليه السلام - وكان أصحابنا يقولون: بلى بمنظرة هشام بن الحكم فيعلوه هذا ويعلوه (٢) ذا». ٥- أبو موسى عيسى بن صبيح المراد (م ٢٢٦). قال القاضي: «كان متكلماً عالمًا زاهداً وكان يسمّى راهب المعتزلة لعبادته، ويقال: إنّ أبا الهذيل حضر مجلسه و سمع قصصه بالعدل و حسن بيانه على الله تعالى و عدله و تفضّله، فقال: هكذا شهدت أصحاب أبي حذيفة واصل بن عطاء، و أبي عثمان عمرو، وله كتب في الجليّ من الكلام و لما حضرته الوفاة ذكر أنّ ما كان في يديه من المال شبهة لم يدر ما حكمها، فأخرجها إلى المساكين تحرّزاً و إشفاقاً، وقيل فيه شعر: لكنّ من جمع المحاسن كلّها * كهلّ يقال لشيخه المراد (٣) تلاميذه

ذكر القاضي أنّ من تلاميذه الجعفرين و المراد: جعفر بن حرب و جعفر بن مبشر و ذكر ترجمتهما في الطبقة السابعة. تأثير كلامه إنّ جعفر بن حرب كان من الجند وكان في جنديّته (ن خ حدثته) يمرّ على ————— ١. إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم الأسدي، توفي ١٩٣ أو ١٩٤. ٢. فضل الاعتزال: ص ٢٦٧. ٣. المصدر نفسه: ص ٢٧٧ و ٢٧٨. (٢٧٧)

أصحاب أبي موسى و يعث بهم و يؤذيمهم، فشكوا إلى أبي موسى فقال: تعهدوا إلى أن يصير إلى مجلسي، فلما صار إلى مجلسه وسمع كلامه و وعظه مرّ (ظ خرج) حتى دخل الماء عارياً من ثيابه، وبعث إلى أبي موسى أن يبعث له ثياباً ليلبسها ففعل، ثمّ لزمه فخرج في العلم ما عرف به. وكان أبو الوليد بشر بن وليد بن خالد الكندي قاضياً على مدينته للخليفة المأمون، وكان شديد القسوة على أبي موسى وأصحابه، فدخل إبراهيم بن أبي محمّد الزبيدي وهو رضيع المأمون عليه فأنشد هذه الأبيات: يا أيها الملك الموحد ربّه * قاضيك بشر بن الوليد (١) حمار ينفي شهادة من يبيّ بما به * نطق الكتاب وجاءت الآثار فالنفي للتشبيه عن ربّ العلا * سبحانه و تقدّس الجبار و يعدّ عدلاً من يدين بأنّه * شيخ تحيط بجسمه الأقطار إنّ المشبّه كافر في دينه * والدائون بدينه كفّار فاعزله واختر للرعية قاضياً * فلعلّ من يرضى و من يختار عند المريسي (٢) اليقين برّبّه * لو لم يشب توحيد اجبار والدين بالارضاء مبنى أصله * جهل وليس له به استبشار لكن من جمع المحاسن كلّها * كهلّ يقال لشيخه المزدار (٣) ٦- أبو جعفر محمّد بن عبدالله الاسكافي (م ٢٤٠)

قال الخطيب: «محمد بن عبدالله أبو جعفر المعروف بالاسكافي أحد المتكلمين من ————— ١. هو أبو الوليد، بشر بن الوليد بن خالد الكندي قاضى مدينته منصور كما عرفت. توفي سنة ٢٣٨. لاحظ تاريخ بغداد: ج ٧، ص ٨٠. ٢. هو بشر بن غياث المريسي العدوي، كان يسكن بغداد وأخذ الفقه عن أبي يوسف القاضي صاحب أبي حنيفة وكان الشافعي من أصدقائه مدّة اقامته ببغداد. توفي سنة ٢١٩، لاحظ تاريخ بغداد: ج ٧ ص ٥٦. ٣. وقد ضبطه بعض المحققين بالزّاء وبعده الدال. راجع فضل الاعتزال: ص ٢٧٧ - ٢٧٩. (٢٧٨)

معتزلة البغداديين، له تصانيف معروفة، وكان الحسين بن عليّ بن يزيد الكرابيسي صاحب الشافعي يتكلم معه و يناظره و بلغنى أنّه

مات في سنة أربعين ومائتين» (١). وقال ابن أبي الحديد: «كان شيخنا أبو جعفر الاسكافي - رحمه الله - من المتحققين بموالاته عليّ - عليه السلام - والمبالغين في تفضيله، وإن كان القول بالتفصيل عامّاً شائعاً في البغداديين من أصحابنا كافة إلا أن أبا جعفر أشدّهم في ذلك قولاً وأخلصهم فيه اعتقاداً» (٢). وقال أيضاً: «وأما أبو جعفر الاسكافي وهو شيخنا محمد بن عبدالله الاسكافي، عدّه قاضي القضاة في الطبقة السابعة من طبقات المعتزلة، مع عباد بن سليمان الصيمري، ومع زرقان، ومع عيسى بن الهيثم الصوفي، وجعل أول الطبقة ثمامة بن أشرس أبا معن، ثم أبا عثمان الجاحظ، ثم أبا موسى عيسى بن صبيح المردار، ثم أبا عمران يونس بن عمران... إلى أن قال: كان أبو جعفر فاضلاً عالماً صنّف سبعين كتاباً في علم الكلام» (٣). وهو الذي نقض كتاب «العثمانيّة» على أبي عثمان الجاحظ في حياته، ودخل الجاحظ الورّاقين ببغداد، فقال: من هذا الغلام السواري الذي بلغنا أنه يعرض لنقض كتبنا والاسكافي جالس، فاختمتني حتى لم يره» (٤). وكان أبو جعفر يقول بالتفصيل على قاعدة معتزلة بغداد و يبالغ في ذلك وكان علوى الرأي، محققاً منصفاً، قليل العصبيّة (٥). ١. تاريخ بغداد: ج ٥، ص ٤١٦. ٢. شرح ابن أبي الحديد: ج ٤، ص ٦٣ ولكلامه ذيل نافع ولكنه خارج عن موضوع البحث. ٣. لم نجد هذا النص في ترجمته في طبقات القاضي المطبوع والذي حققه «فؤاد سيد». وهذا يعرب عن كون المطبوع ناقصاً محرّفاً. نعم ما بعد هذا النص موجود فيها. ٤. فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة: ص ٢٧٦. ٥. شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد: ج ١٧، ص ١٣٣.

(٢٧٩)

وظاهر نصّ القاضي أنه ألف تسعين كتاباً في علم الكلام (١). وهذه صورة بعض كتبه: كتاب اللطيف، كتاب البدل، كتاب الردّ على النظام في أن الطّبعين المختلفين يفعل بهما فعلاً واحداً، كتاب المقامات في تفضيل عليّ - عليه السلام - كتاب إثبات خلق القرآن، كتاب الردّ على المشبّهة، كتاب المخلوق على المجبّرة، كتاب بيان المشكل على برغوث، كتاب التمويه نقض كتاب حفص، كتاب النقض لكتاب أبي الحسين النّجار، كتاب الردّ على من أنكر خلق القرآن، كتاب الشّرح لأقاويل المجبّرة، كتاب إبطال قول من قال بتعذيب الأطفال، كتاب جمل قول أهل الحقّ، كتاب النّعيم، كتاب ما اختلف فيه المتكلّمون، كتاب الردّ على أبي حسين في الاستطاعة، كتاب فضائل عليّ - عليه السلام -، كتاب الأشربة، كتاب العطب، كتاب الردّ على هشام، كتاب نقض كتاب أبي شبيب في الوعيد (٢). وقد اشتهر من بين كتبه كتاب «النقض على العثمانيّة» للجاحظ، وهذا يدلّ على أن الرّجل كان مبدئياً متحمّساً حيث قام بالمحاماة عن أكبر شخصيّة إسلاميّة من أهل بيت الرسول صلّى الله عليه وآله وسلّم في العصر الذي استفحل الانحراف عن أهل البيت، وشاع التكالب على الدّنيا بين الناس، وراج التّقرّب إلى أرباب السلطنة من بني العباس أعداء أهل البيت. ولكن هذا الكتاب لم يصل لحدّ الآن إلى أيدي المحقّقين في عصرنا هذا، غير ما نقله ابن أبي الحديد في شرح نهج البلاغة، وقد استقصى محمد هارون المصري محقّق كتاب العثمانيّة للجاحظ ما رواه ابن أبي الحديد عن كتاب النقض في شرحه، فجمعه وطبعه في آخر كتاب «العثمانيّة». هذا، وقد نقل المقرّبي في خطه آراء خاصّة عنه وهي ساقطة وضعها أعداؤه عليه. قال: «الاسكافية أتباع أبي جعفر محمّد بن عبدالله الاسكافي، ومن قوله: إن الله _____ ١. فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة: ص ٢٨٥. ٢. المعيار والموازنة: المقدّمة، ص ٢.

(٢٨٠)

تعالى لا يقدر على ظلم العقلاء، ويقدر على ظلم الأطفال والمجانين... الخ» (١). ٧- أحمد بن أبي دؤاد (ت ١٦٠هـ - م ٢٤٠هـ) خريج مدرسة بغداد

قال ابن التّديم: «هو من أفاضل المعتزلة وممن جرّد في إظهار المذهب والدّب عن أهله والعناية به، وهو من صنائع يحيى بن أكثم و به اتّصل بالمأمون، ومن جهة المأمون اتّصل بالمعتصم ولم ير في أبناء جنسه أكرم منه ولا أنبل ولا أسخى» (٢). قال الذهبي: «أحمد بن أبي دؤاد القاضي جهمي بغرض، هلك سنة ٢٤٠. قلّ ما روى» (٣). في «العبر» أنه قال: «قاضي القضاة كان فصيحاً مفوّهاً شاعراً جواداً وكان مع ذلك رأساً من رؤوس الجهميّة والمعتزلة، وهو الذي شغب على إمام أهل السنّة أحمد بن حنبل وأفتى بقتله، وقد غضب عليه

وعلى آله المتوكل العباسي سنة ٢٣٧ فصادرهم وأخذ منهم ستّة عشر ألف ألف درهم وحبسه ومرض بالفالج ومات سنة ٢٤٠ هـ (٤). بذل القاضي أحمد بن دؤاد أقصى جهده في نشر الاعتزال واستغل السلطة التي جعلت له في ذلك السبيل بالترغيب تارة وبالترهيب أخرى. والحنابلة والأشاعرة يواجهونه بالسب والشتم، لأنّه هو الذي حاكم الإمام أحمد في قوله بقدّم القرآن أو كونه غير مخلوق فأفحمه. وقد استخرج مؤلف كتاب «المعتزلة» صورة المحاكمة من «الفصول المختارة» المطبوعة بهامش «الكامل» للمبرّد وإليك بيانه: ابن أبي دؤاد: أليس لا شيء إلا قديم أو حديث؟ ابن حنبل: نعم. ابن أبي دؤاد: أو ليس القرآن شيئاً؟ ابن حنبل: نعم. ابن أبي دؤاد: أو ليس لا- قديم إلا- الله؟ ابن حنبل: نعم. ابن أبي دؤاد: القرآن إذاً حديث. ابن حنبل: لست أنا بمتكلم (٥). _____ ١. الخطط المقرينية: ج ٢، ص ٢٤٦. ٢. الفهرست لابن النديم: الفن الأول من المقالة الخامسة، ص ٢١٢. ٣. ميزان الاعتدال: ج ١، ص ٩٧، رقم الترجمة: ٣٧٤. ٤. العبر في خبر من غبر: ج ١، ص ٣٣٩. ٥. المعتزلة: ص ١٧٥.

(٢٨١)

وهذه إحدى صور المحاكمة ولها صور أخر طوينا الكلام عن ذكرها وتأتى عند البحث عن محنة أحمد وهذا يعرب عن براعة الرجل في مقام قطع الطريق على الخصم، وهذا وأشابهه ممّا دفع الحنابلة والأشاعرة على التحامل والازدراء بالرجل، وسيوافيك أن أكثر ما نقل في محنة الإمام من التشديد والتغليظ عليه، ودوسه بالأقدام و سحبه، يرجع إلى أبي الفرج ابن الجوزي الحنبلي المتعصب لإمامه وليس له مصدر في التأريخ سواه. وقد نقل البغدادي حول وفاته قصة أشبه بالأسطورة (١) وكم له في كتابه «الفرق بين الفرق» من نظائر. ٨ - أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (م ٢٥٥)

قال القاضي نقلاً عن «المصايح»: «إنّه نسيح وحده في العلوم، لأنّه جمع إلى علم الكلام والفصاحة، العلم بالأخبار والأشعار والفقه و تأويل الكلام وهو متقدّم في الجدل والهزل، وله كتب في التوحيد و إثبات النبوة ونظم القرآن و حديثه، وفي فضائل المعتزلة» (٢). أقول: كتابه الأخير هو كتاب «فضيلة المعتزلة» الذي ردّ عليه ابن الراوندي في _____ ١. الفرق بين الفرق: ص ١٧٤ - ١٧٥. ٢. فضل الاعتزال: ص ٢٧٥.

(٢٨٢)

كتاب خاصّ أسماه «فضيحة المعتزلة» ثمّ إنّ أبا الحسين الخياط (م ٣١١) ألف كتاب «الانتصار» وانتصر فيه للجاحظ وقد طبع الانتصار لأوّل مرّة في القاهرة عام ١٩٢٥. ومن أحسن تصانيفه و أمتهها كتاب «الحيوان» في أربعة أجزاء، و«البيان والتبيين» في جزأين، و«البخلاء»، و «مجموع الرسائل»، وأردأها كتاب «العثمانية». وقد كتبت عن الجاحظ دراسات كثيرة بأقلام المستشرقين والعرب ومن أراد فليرجع إلي: كتاب: «الجاحظ معلّم العقل والأدب» لشفيق جبري. وكتاب: «أدب الجاحظ» لحسن السندوبي. وكتاب: «الجاحظ» لفؤاد أفرام البستاني... وغيرها. وإنّ أدب الرجل و اطلاعه الواسع شيء لا ينكر وتشهد عليه آثاره المطبوعة. ولكنّ الكلام في ورعه وتقاه و نفسيته و روحيته، فلا يشكّ من سبر حياته في طيات المعاجم والكتب أنّه لم يكن رجلاً مبدئياً أبداً، بل كان متقرباً لفراعنة عصره، وكفى أنّه كان ملازماً لمحمّد بن عبد الملك المعروف بالوزير الزيات. يقول ابن خلكان: «كان محمّد المذكور شديد القسوة، صعب العريكة، لا يرقّ لأحد ولا يرحمه، وكان يقول: الرحمة خور في الطبيعة. ووقع يوماً على رقعة رجل توّسل إليه بقرب الجوار منه، فقال: الجوار للحيطان والتعطف للنسوان. فلما أراد المتوكل قتله أحضره و أحضر تنوّر خشب فيه مسامير من حديد، أطرافها إلى داخل التنور تمنع من يكون فيه من الحركة، كان محمّد اتّخذ ليعذب فيه من يطالبه وهو أوّل من عمل ذلك وعذب فيه ابن أسباط المصري - وقال: أجرينا فيك حكمك في الناس. فأجلس فيه. فمات بعد ثلاث و ذلك في سنة ثلاث و ثلاثين ومائتين، وقيل: إنّه كتب في التنور بفحمة: من له عهد بنوم * يرشد الصبّ إليه رحم الله رحيماً * دلّ عينيّ عليه (٢٨٣)

ودفن ولم يعمق قبره فنبشته الكلاب و أكلته» (١). هذا حال صديق الرجل و زميله، فاعرف حاله من حاله. فإنّ الرجل على دين جليسه. تلون الرجل في حياته

تدل آثاره على أن الرجل كان متلوّاً في حياته غير جانح إلى فئة، بل كان كالريشة في مهبّ الريح يميل مع كلّ ريح، فتارة يكون عثمانى الهوى و يؤلّف كتاباً في ذلك ويدعمه بكتاب آخر في إمامة المروانيّة و خلافة الشجرة الملعونة في القرآن، وأخرى علويّاً يجمع الكلم القصار لعلّي - عليه السلام - يفضّل عليّاً على غيره. قال ابن قتيبة في شأنه: «تجدّه يحتجّ مرّة للعثمانيّة على الرافضة، ومرّة للزيدية على العثمانيّة و أهل السنّة، ومرّة يفضّل عليّاً - رضي الله عنه - ومرّة يؤخّره... إلى أن قال: ويعمل كتاباً يذكر فيه حجج النصارى على المسلمين، فإذا صار إلى الردّ عليهم تجوّز في الحجّة كأنّه أراد تنبيههم على ما لا يعرفون و تشكيك الضعفة من المسلمين. وتجدّه يقصد في كتبه المضاحيك والعبث، يريد بذلك استمالة الأحداث و شرّاب التبيذ. ويستهزئ من الحديث استهزاء لا يخفى على أهل العلم كذكره كبد الحوت و قرن الشيطان و ذكر الحجر الأسود و أنّه كان أبيض فسوّده المشركون، وقد كان يجب أن يبيّضه المسلمون حين أسلموا و يذكر الصّحيفة التي كان فيها المنزل في الرضاع تحت سرير عائشة فأكلتها الشاة. وهو مع هذا من أكذب الأمم و أوضعهم للحديث و أنصرهم للباطل» (٢). وقال المسعودي في «مروج الذهب» عند ذكر الدولة العباسية: «وقد صنّف الجاحظ كتاباً استقصى فيه الحجاج عند نفسه، و أيّده بالبراهين وعضده بالأدلة فيما تصوّره من عقله و ترجمه بكتاب «العثمانيّة» يحلّ فيه عند نفسه فضائل عليّ - عليه السلام - _____ ١. وفيات الأعيان ج ٥ ص ١٠٢، ط دار صادر. ٢. تأويل مختلف الحديث: ص ٥٩ - ٦٠.

(٢٨٤)

ومناقبه، ويحتجّ فيه لغيره طلباً لاماتة الحقّ و مضادّة لأهله والله متمّ نوره ولو كره الكافرون. ثمّ لم يرض بهذا الكتاب المترجم بكتاب «العثمانيّة» حتّى أعقبه بتصنيف كتاب آخر في إمامة المروانيّة و أقوال شيعتهم، و رأيته مترجماً بكتاب إمامة أمير المؤمنين معاوية في الانتصار له من عليّ بن أبي طالب - رضي الله عنه - وشيعته الرافضة، يذكر فيه رجال المروانيّة و يؤيد فيه إمامة بنى أميّة و غيرهم. ثمّ صنّف كتاباً آخر ترجمه بكتاب «مسائل العثمانيّة» يذكر فيه ما فاته ذكره و نقضه عند نفسه من فضائل أمير المؤمنين عليّ - عليه السلام - ومناقبه فيما ذكرنا. وقد نقضت عليه ما ذكرنا من كتبه لكتاب العثمانيّة و غيره. وقد نقضها جماعة من متكلّمي الشيعة كأبي عيسى الورّاق والحسن بن موسى النّخعي (١) و غيرهما من الشيعة ممّن ذكر ذلك في كتبه في الإمامة مجتمعة و متفرّقة» (٢). ومن أراد أن يقف على ضعف الرجل في مجال العفاف والورع فعليه أن يرجع إلى ما نقله عنه ابن خلّكان في «وفيات الأعيان» (٣). ٩- أبو الحسين عبد الرّحيم بن محمّد المعروف بالخيّاط (م - ٣١١) خريج مدرسة بغداد

ترجمه القاضي في «فضل الاعتزال» وقال: «كان عالماً فاضلاً من أصحاب جعفر (٤) وله كتب كثيرة في النقوض على ابن الراوندي و غيره. وهو أستاذ أبي القاسم البلخي رحمه الله - و ذكر أنّه لمّا أراد العود إلى خراسان من عنده أراد أن يجعل طريقه _____ ١. كذا في النسخة والصحيح: النوبختي. ٢. مروج الذهب: ج ٣، ص ٢٣٧ - ٢٣٨ طبع دار الأندلس. ٣. وفيات الأعيان: ج ٣ ص ٤٧١ - ٤٧٣. ٤. يريد: جعفر بن مبشر بن أحمد بن محمد أبو محمد الثقفى المتكلم (المتوفى سنة ٢٣٤) من معتزلة بغداد له ترجمة في تاريخ بغداد: ج ٧، ص ١٦٢، ولسان الميزان: ج ٢، ص ١٢١.

(٢٨٥)

على أبي عليّ (الجبّائي) فسأله أبو الحسين بحقّ الصّحبة أن لا- يفعل ذلك، لأنّه خاف أن ينسب إلى أبي عليّ وهو من أحفظ الناس باختلاف المعتزلة في الكلام و أعرفهم بأقوالهم. وقد كان الشيخ أبو القاسم يكاّته بعد العود من عنده حالاً بعد حال فيعرف من جهته ما خفى عليه» (١). ومن أشهر كتبه: «الانتصار» ردّ فيه على كتاب «فضيحة المعتزلة» لابن الراوندي وطبع بالقاهرة - ١٩٢٥ م. وسأل أبو العيّاس الحلبي أبا الحسين الخيّاط فقال: «أخبرني عن إبليس هل أراد أن يكفر فرعون؟ قال: نعم، قال الحلبي: فقد غلب إبليس إرادة الله؟ قال أبو الحسين: هذا لا يجب فإنّ الله تعالى قال: (الشَّيْطَانُ يَعِدُكُمُ الْفَقْرَ وَيَأْمُرُكُم بِالْفُحْشَاءِ وَاللَّهُ يَعِدُكُم مَّغْفَرَةً مِنْهُ وَ فَضْلاً) وهذا لا- يوجب أن يكون أمر إبليس غلب أمر الله، فكذلك الإبرادة و ذلك لأنّ الله تعالى لو أراد أن يؤمن فرعون كرهاً لآمن (٢). وعبارة

واضحاً، إنّ إرادة كلّ منهما (الله سبحانه و إبليس المطرود) ليست إرادة تكويّتيّة قاهرة سالبه للاختيار، بل إرادة أشبه بإرادة تشريعيّة يتراءى أنّها تعلّقت بفعل الغير، وهو مختار في فعله و عمله و تطبيقه على كلّ من الطّيبين، فليس في موافقته أو مخالفته أيّ غلبه من المرادين على الآخر. نعم لو كانت إرادة كلّ منهما إرادة تكويّتيّة تعلّقت واحدة بإيمان فرعون والأخرى بكفره فكفر ولم يؤمن لزمت غلبه إرادة إبليس على إرادة الله تعالى. وسئل عن أفضل الصّحابة فقال: أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب - عليه السلام لأنّ الخصال التي فضّل الناس بها متفرّقة في الناس وهي مجتمعة فيه، وعدّ الفضائل فليل فما منع الناس من العقد له بالإمامة؟ فقال: هذا باب لا علم لي به إلاّ بما فعل _____ ١. فضل الاعتزال: ص ٢٩. ٢. المنية والأمل: ص ٤٩.

(٢٨٦)

الناس وتسليمه الأمر على ما أمضاه عليه الصّحابة، لأنّي لمّا وجدت الناس قد عملوا ولم أراه أنكر ذلك ولا خالف، علمت صحّة ما فعلوا»(١). يلاحظ عليه: إذا أثبت كونه أفضل الصحابة، فتقدّم المفضول على الفاضل قبيح عقلاً، وبه ردّ سبحانه اعتراض بني إسرائيل على جعل طالوت ملكاً. قال سبحانه: (وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ اللَّهَ قَدْ بَعَثَ لَكُمْ طَالُوتَ مَلِكًا قَالُوا أَنَّى يَكُونُ لَهُ الْمُلْكُ عَلَيْنَا وَنَحْنُ أَحَقُّ بِالْمُلْكِ مِنْهُ وَلَمْ يُؤْتَ سَعَةً مِنَ الْمَالِ قَالَ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاهُ عَلَيْكُمْ وَزَادَهُ بَسْطَةً فِي الْعِلْمِ وَالْجِسْمِ وَاللَّهُ يُؤْتِي مُلْكَهُ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ) (البقرة/٢٤٧). وأما تسليم الإمام لعمل الصّحابة فهو غير صحيح، فقد اعترض على عملهم مرّة بعد مرّة و يكفي في ذلك خطبه وقصار حكمه وما نقله عنه المؤرّخون(٢). هذا و أشباهه قابل للاغماض، وإنّما الكلام فيما نسب إلى الشيعة من النسب المفتعلة والأكاذيب الشائنة و إليك نماذج من قذائفه و طاماته في كتاب «الانتصار»: ١- الرفضة تعتقد أنّ ربّها ذو هيئة و صورة يتحرّك ويسكن و يزول و ينتقل، وأنّه كان غير عالم فعلم...إلى أن قال: هذا توحيد الرفضة بأسرها إلاّ نفرّاً منهم يسيراً صحبوا المعتزلة و اعتقدوا التوحيد، فنفتهم الرفضة عنهم و تبرأت منهم. فأتمّيا جملتهم و مشايخهم مثل هشام بن سالم، و شيطان الطاق، و عليّ بن ميثم، و هشام بن الحكم بن منصور، و السكاك فقولهم ما حكيت عنهم. ٢- فهل على وجه الأرض رافضي إلاّ- وهو يقول: إنّ الله صورة، و يروى في ذلك الروايات و يحتجّ فيه بالأحاديث عن أمّتهم، إلاّ من صحب المعتزلة منهم قديماً، فقال بالتوحيد فنفته الرفضة عنها ولم تقره. ٣- يرون الرفضة أن يطأ المرأة الواحدة في اليوم الواحد مائة رجل من غير _____ ١. المنية والأمل: تصحيح توما أرندل، ص ٤٩ و ٥٠. ٢. لاحظ: الامامة والسياسة، ص ١١ لابن قتيبة وغيرها.

(٢٨٧)

استبراء ولا قضاء عدّه وهذا خلاف ما عليه أمّة محمّد صلّى الله عليه و آله و سلّم (١). نحن لا نعلّق على تلك الأساطير شيئاً و إنّما نمزّ عليها كراماً. ١٠- أبو القاسم البلخي الكعبي (ت ٢٧٣ - م ٣١٧ أو ٣١٩) خريج مدرسته بغداد عبد الله بن أحمد بن محمود أبو القاسم البلخي. قال الخطيب: من متكلمى المعتزلة البغداديين، صنّف في الكلام كتباً كثيرة و أقام ببغداد مدّة طويلة و انتشرت بها كتبه، ثمّ عاد إلى بلخ فأقام بها إلى حين وفاته. أخبرني القاضي أبو عبد الله الصيمري، (حدّثنا) أبو عبد الله محمّد بن عمران المرزباني، قال: كانت بيننا وبين أبي القاسم البلخي صداقة قديمة و كيدة و كان إذا ورد مدينة السلام قصد أبي و كثر عنده، وإذا رجع إلى بلده لم تنقطع كتبه عنّا، و توفّي أبو القاسم بلخ في أوّل شعبان سنة تسع عشرة و ثلاثمائة»(٢). وقال ابن خلّكان: «العالم المشهور كان رأس طائفة من المعتزلة يقال لهم «الكعبيّة» وهو صاحب مقالات، و من مقالته: أنّ الله سبحانه و تعالى ليست له إرادة، وأنّ جميع أفعاله واقعه منه بغير إرادة ولا مشيئة منه لها، و كان من كبار المتكلمين، وله اختيارات في علم الكلام، توفّي مستهلّ شعبان سنة سبع عشرة و ثلاثمائة. و الكعبي نسبة إلى بني كعب، و البلخي نسبة إلى بلخ إحدى مدن خراسان»(٣). وقد خفي على الخطيب و ابن خلّكان ما يهدف إليه الكعبي من نفي الإرادة و المشيئة عنه سبحانه، و قد اختار من أنظاره تلك النظريّة للازدراء عليه، ولكنّها غفلا- عن أنّ الكعبي لا يهدف إلى نفي الإرادة عن الله سبحانه حتّى يعرّفه كالفواعل _____ ١. لاحظ: الانتصار ص ٨، ١٤٤، ٨٩. ٢. تاريخ بغداد: ج ٩، ص ٣٨٤. ٣. وفيات الاعيان: ج ٣، ص ٤٥ رقم الترجمة ٣٣٠.

(٢٨٨)

الطبيعية، بل له هناك هدف سام لا يقف عليه إلا العارف بالأصول الكلامية، وهو أن الإرادة أو المشيئة حسب طبعها من الأمور الحديثة الجديدة المسبوقة بالعدم فلا تتصور مثل هذه الإرادة لله، أي الإرادة الحادثة القائمة بذاته. وبعبارة واضحة: إن حقيقة الإرادة تلازم التجدد والحدوث والتجزى والتقسى، ومثل ذلك لا يليق بساحته سبحانه. فلأجل ذلك يرى الكعبي تزيهه سبحانه عن وصمه الحدوث والتجدد. ومع ذلك لا يسلب عنه ما يعدّ كمالاً للإرادة، فإن الإرادة من الصفات العالية الكمالية بما أنها رمز للاختيار، وآية الحرّية، وهذا غير منفي عن الله سبحانه عند البلخي. ويدل على ذلك ما نقله ابن شاعر الكعبي في «عيون التواريخ» ما هذا لفظه، قال: «كان الكعبي تلميذ أبي الحسين الخياط وقد وافقه في اعتقاداته جميعاً، وانفرد عنه بمسائل. منها قوله: إن إرادة الربّ تعالى ليست قائمة بذاته، ولا هو يريد إرادته و (لا) إرادته حادثه في محلّ، بل إذا أطلق عليه: إنّه يريد، فمعناه أنّه عالم قادر غير مكره في فعله ولا كاره. وإذا قيل: إنّه يريد لأفعاله، فالمراد أنّه خالق لها على وفق علمه، وإذا قيل إنّه يريد لأفعال عباده، فالمراد أنّه راض بما أمر به» (١). مؤلفاته

قال ابن حجر في «لسان الميزان»: «عبدالله بن أحمد بن محمود البلخي أبو القاسم الكعبي من كبار المعتزلة وله تصانيف في الطعن على المحدثين تدل على كثرة اطلاعه وتعصّبه» (٢). غير أن أكثر هذه الكتب قد بطش بها الزمان و أضعافها كما أضعاف أكثر كتب المعتزلة وقد استقصى فؤاد سيّد في مقدّمته على كتاب «ذكر المعتزلة» لأبي القاسم ————— ١. باب ذكر المعتزلة من مقالات الاسلاميين، لأبي القاسم البلخي، المقدمة ص ٤٤، نقلاً عن عيون التواريخ ج ٧، ص ١٠٦ مخطوطة دار الكتب. ٢. لسان الميزان: ج ٣ ص ٢٥٢.

(٢٨٩)

البلخي أسماء كتبه و أنهاها إلى ستّة و أربعين كتاباً. وقال النجاشي في ترجمه محمّد بن عبدالرحمان بن قبة: «وأخذ عنه ابن بطّ و ذكره في فهرسه وقال: وسمعت من محمّد بن عبدالرحمان بن قبة، له كتاب الانصاف في الإمامة وكتاب المستثبت نقض كتاب أبي القاسم البلخي» ثم قال: «سمعت أبا الحسين المهلوس العلوي الموسوي -رضي الله عنه- يقول في مجلس الرضى أبي الحسن محمّد بن الحسين بن موسى و هناك شيخنا أبو عبدالله محمّد بن محمّد بن النعمان -رحمهم الله أجمعين- سمعت أبا الحسين السوسنجردى -رحمه الله- وكان من عيون أصحابنا وصالحيهم المتكلمين وله كتاب في الإمامة معروف به وكان قد حجّ على قدميه خمسين حجّة -يقول: مضيت إلى أبي القاسم البلخي إلى بلخ بعد زيارتي الرضا -عليه السلام- بطوس فسلمت عليه وكان عارفاً، ومعى كتاب أبي جعفر ابن قبة في الإمامة المعروف بالانصاف، فوقف عليه ونقضه بـ «المسترشد في الإمامة» فعدت إلى الري، فدفعت الكتاب إلى ابن قبة فنقضه بـ «المستثبت في الإمامة» فحملته إلى أبي القاسم فنقضه بـ «نقض المستثبت» فعدت إلى الري فوجدت أبا جعفر قدماء -رحمه الله- (١). مناظرته مع رجل سوفسطائي

حكى في كتابه «مقالات أبي القاسم» أنّه وصل إليه رجل من السوفسطائية راكباً على بغل، فدخل عليه فجعل ينكر الضروريات و يلحقها بالخيالات، فلمّا لم يتمكّن من حجّة يقطعه قام من المجلس موهماً أنّه قام في بعض حوائجه، فأخذ البغل و ذهب به إلى مكان آخر ثمّ رجع لتمام الحديث، فلمّا نهض السوفسطائي للذهاب و لم يكن قد انقطع بحجّة عنده طلب البغل حيث تركه فلم يجده، فرجع إلى أبي القاسم وقال: إنّي لم أجد البغل، فقال أبو القاسم: لعلك تركته في غير هذا الموضوع الذي طلبته فيه، و خيّل لك أنّك وضعته في غيره، بل لعلك لم تأت راكباً على بغل و إنّما خيّل اليك تخيلاً وجاءه ————— ١. فهرس النجاشي: الرقم ١٠٢٣.

(٢٩٠)

بأنواع من هذا الكلام، فأظن أنّه ذكر أنّ ذلك كان سبباً في رجوع السوفسطائي عن مذهبه و توبته عنه (١). تلك عشرة كاملة من أعلام المعتزلة و فطاحلهم. ولعلّ هذا المقدار في ترجمه أئمّتهم و مشايخهم يوقفنا على موقفهم في الفضل و الفضيلة و هذا البحث الضافي

يوقفك على أن تدمير تلك الطائفة - مع ما فيها، ما فيها - كانت خسارة لا تجبر. _____ ١. المنية والامل: ص ٥١.

(٢٩١)

الفصل السادس

الفصل السادس في طبقات المعتزلة و مدارسهم

المعتزلة تنقسم تارة بحسب الطبقات و أخرى بحسب المدارس. أما الأول، فقد قسمها القاضي عبد الجبار (م ٤١٥) إلى طبقات عشر. ثم جاء بعده الحاكم (١) فأضاف عليها طبقتين فصارت اثنتي عشرة طبقة. وقد أدرجها ابن المرتضى في كتابه «المنية و الأمل» الذي طبع منه هذا القسم فقط. ولأجل رفع الاشتباه في الاسم نعبر عن كتاب القاضي بالطبقات، وعن هذا القسم باسم كل الكتاب: المنية و الأمل. إن ملاك التقسيم في ترتيب الطبقات هو التسلسل الزمني و الترتيب التاريخي. فالأساتذة في طبقة و التلامذة في طبقة بعدها. ومن أراد الوقوف على أسمائهم و حياتهم فعليه المراجعة إلى المصادر السابقة باضافة «ذكر المعتزلة» للكعبي. وبما أن الاكتفاء بذكر الأسماء وحده لا يفيد شيئاً و التفصيل خارج عن موضوع البحث، فنحيل القارئ إلى الكتب المذكورة و نكتفي بذكر مدارس الاعتزال و بعض الفروق الموجودة بينها. _____ ١. المراد منه المتكلم المعتزلي الزيدي أبو سعد المحسن بن محمد كرامة الجشمي البيهقي صاحب المؤلفات توفي مقتولاً بمكة في شهر رجب سنة ٤٦٥، أو ٤٤٥. و توهمت المستشرق سوسنه «ديفلد ملزر» أن المراد منه هو المحدث المشهور محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري صاحب المستدرک المتوفى عام ٤٠٥ وهو وهم.

(٢٩٢) مدارس الاعتزال

إن مدارس الاعتزال لا تتجاوز مدرستين: مدرسة البصرة، و مدرسة بغداد. و الأولى منهما مهد الاعتزال و مغرسه، و فيها برز واصل بن عطاء، و عمرو بن عبيد، و أبو الهذيل العلاف و النظام. غير أنه تأسست في أواخر القرن الثاني مدرسة أخرى في عاصمة الخلافة العباسية «بغداد» بمهاجرة أحد خزيجي مدرسة البصرة إليها وهو بشر بن المعتمر (م ٢١٠). فظهر هناك رجال مفكرون على منهج الاعتزال، و آثار التعدد و البعد المكاني خلافاً بين خزيجي المدرستين في كثير من المسائل الفرعية بعد الاتفاق على المسائل الرئيسية. و لكل من المدرستين مميزات و مشخصات يقف عليها من تدبر في أفكار أصحابها و آرائهم. و لبعض المعتزلة رسائل مخصوصة في هذا المضمار. غير أن الناظر فيما ينقل ابن أبي الحديد المعتزلي من مشايخه البغداديين أنهم يوافقون الشيعة أكثر من معتزلة البصرة. و قد ألّف الشيخ المفيد (م ٤١٣) رسالة باسم «المقنعة» في وفاق البغداديين من المعتزلة لما روى عن الأئمة - عليهم السلام - (١). و للتعرف على بعض مشايخ المدرستين نأتي بهذا الجدول: مشايخ مدرسة البصرة

١- واصل بن عطاء (م ١٣١). ٢- عمرو بن عبيد (م ١٤٣). ٣- أبو الهذيل العلاف (م ٢٣٥). _____ ١. أوائل المقالات: ص ٢٥. و هذا الكتاب غير كتابه الآخر بهذا الاسم في الفقه.

(٢٩٣)

٤- إبراهيم بن سيار النظام (م ٢٣١). ٥- عليّ الأسوار (المتوفى حوالي المائتين). ٦- معمر بن عباد السلمي (م ٢٢٠). ٧- عباد بن سليمان (م ٢٢٠). ٨- هشام الفوطي (م ٢٤٦). ٩- عمرو بن بحر الجاحظ (م ٢٥٥). ١٠- أبو يعقوب الشحام (م ٢٣٠). ١١- أبو عليّ الجبائي (م ٣٠٣). ١٢- أبو هاشم الجبائي (م ٣٢١). ١٣- أبو عبد الله الحسين بن عليّ البصري (م ٣٦٧). ١٤- أبو إسحاق بن عياش (شيخ القاضي). ١٥- القاضي عبد الجبار (م ٤١٥). مشايخ مدرسة بغداد

١- بشر بن المعتمر (م ٢١٠)، مؤسس المدرسة. ٢- ثمامة بن الأشرس (م ٢٣٤). ٣- جعفر بن المبشر (م ٢٣٤). ٤- جعفر بن حرب (م ٢٣٦). ٥- أحمد بن أبي دؤاد (م ٢٤٠). ٦- محمد الاسكافي (م ٢٤٠). ٧- أبو الحسين الخياط (م ٣١١). (٢٩٤)

٨- أبو القاسم البلخي الكعبي (م ٣١٧). من أراد أن يقف على بعض آرائهم التي يخالفون فيها مشايخهم البصريين فعليه بمطالعة شرح

النهج لابن أبي الحديد، فإنه يعرض آراءهم في شرحه في مجالات مختلفة.

الفصل السابع

الفصل السابع في الأصول الخمسة عند المعتزلة

اشتهرت المعتزلة بأصولها الخمسة، فمن دان بها فهو معتزلي ومن نقص منها أو زاد عليها فليس منهم. وتلك الأصول المرتبة حسب أهميتها، عبارة عن: التوحيد، والعدل، والوعد والوعيد، والمنزلة بين المنزلتين، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. فمن دان بها ثم خالف بقتية المعتزلة في تفاصيلها أو في فروع أخر لم يخرج بذلك عنهم. قال الخياط: «فليس يستحق أحد منهم الاعتزال حتى يجمع القول بالأصول الخمسة: التوحيد، والعدل، والوعد والوعيد، والمنزلة بين المنزلتين، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فإذا اكملت في الإنسان هذه الخصال الخمس فهو معتزلي» (١). قال المسعودي (م ٣٤٥) بعد سرد الأصول الخمسة حسب ما سمعت منا: «فهذا ما اجتمعت عليه المعتزلة ومن اعتقد ما ذكرناه من الأصول الخمسة، كان معتزلياً، فان اعتقد الأكثر أو الأقل لم يستحق اسم الاعتزال، فلا يستحقه إلا باعتقاد هذه الأصول الخمسة. وقد تنوزع فيما عدا ذلك من فروعهم» (٢). والعجب من ابن حزم (م ٤٥٦) حيث زعم أن الأصول الخمسة عبارة عن القول بخلق القرآن، ونفي الرؤية، والتشبيه ونفي القدر، والقول بالمنزلة بين المنزلتين، ونفي

_____ ١. الانتصار للخياط: ص ١٢٦. ٢. مروج الذهب: ج ٣، ص ٢٢٢.

(٢٩٦)

الصفات (١). فقد ذكر من الأصول ثلاثة، حيث إن نفي القدر وخلق القرآن إيعاز إلى العدل (٢) كما أن نفي الصفات والرؤية إشارة إلى التوحيد أي تنزيهه سبحانه عما لا يليق، وأهمل اثنتين منها أعنى الوعد والوعيد والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. فإذا كان هذا مبلغ علم الرجل بأصول الاعتزال الذي هو أقرب إليه من الشيعة، فما ظنك بعلمه بطوائف أخرى كمعتقدات الشيعة الذين يعيشون في بيئة بعيدة منه، ولأجل ذلك رماهم بنسب مفتعلة. إيعاز إلى الأصول الخمسة

وقبل كل شيء نطرح هذه الأصول على وجه الاجمال حتى يعلم ماذا يريد منها المعتزلة، ثم نأخذ بشرحها واحداً بعد واحد فنقول: ١- التوحيد: ويراد منه العلم بأن الله واحد لا يشاركه غيره فيما يستحق من الصفات نفيًا وإثباتًا على الحد الذي يستحقه. وسياوفايك تفصيله فيما بعد، والتوحيد عندهم رمز لتزيهه سبحانه عن شوائب الامكان ووهم المثلية وغيرهما مما يجب تنزيهه ساحتة عنه كالتجسيم والتشبيه وإمكان الرؤية وطوء الحوادث عليه، غير أن المهم في هذا الأصل هو الوقوف على كيفية جريان صفاته عليه سبحانه ونفي الروية، وغيرهما يقع في الدرجة الثانية من الأهمية في هذا الأصل، لأن كثيراً منها لم يختلف المسلمون فيه إلا القليل منهم. ٢- العدل: إذا قيل إنه تعالى عادل، فالمراد أن أفعاله كلها حسنة، وأنه لا يفعل القبيح، وأنه لا يخل بما هو واجب عليه. وعلى ضوء هذا لا يكذب في خبره، ولا يجوز في حكمه ولا يعذب أطفال المشركين بذنوب آبائهم، ولا يظهر المعجزة على أيدي

_____ ١. الفصل: ج ٢، ص ١١٣. ٢. سيأتي في الأصل الثاني أن القاضي أدخل البحث عن خلق القرآن تحت ذلك. وإن كان غير صحيح.

(٢٩٧)

الكذابين، ولا يكلف العباد ما لا يطيقون، وما لا يعلمون، بل يقدرهم على ما كلفهم، ويعلمهم صفة ما كلفهم، ويدلهم على ذلك ويبين لهم (لِيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنْ بَيِّنَةٍ وَيَحْيَى مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ) (١) وأنه إذا كلف المكلف وأتى بما كلف على الوجه الذي كلف فإنه يشبهه لا محالة، وأنه سبحانه إذا ألم وأسقم فإتما فعله لصلاحه و منافعه وإلا كان مخللاً بواجب... ٣- الوعد والوعيد: والمراد منه أن الله وعد المطيعين بالثواب، وتوعد العصاة بالعقاب، وأنه يفعل ما وعد به وتوعد عليه لا محالة. ولا يجوز الخلف لأنه يستلزم الكذب. فإذا أخبر عن الفعل ثم تركه يكون كذباً، ولو أخبر عن العزم، فيما أنه محال عليه كان معناه الإخبار عن نفس الفعل، فيكون

الخلف كذباً، وعلى ضوء هذا الأصل حكموا بتخليد مرتكب الكبائر في النار إذا مات بلا توبة. ٤- المنزلة بين المتزلتين: وتلقّب بمسألة الأسماء والأحكام، وهي أنّ صاحب الكبيرة ليس بكافر كما عليه الخوارج، ولا منافق كما عليه الحسن البصري، ولا مؤمن كما عليه بعضهم، بل فاسق لا يحكم عليه بالكفر ولا بالإيمان. ٥- الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر: والمعروف كلّ فعل عرف فاعله حسنه أو دلّ عليه، والمنكر كلّ فعل عرف فاعله قبحه أو دلّ عليه، ولا خلاف بين المسلمين في وجوبهما، إنّما الخلاف في أنّه هل يعلم عقلاً أو لا يعلم إلاّ سمعاً؟ ذهب أبو عليّ (م ٣٠٣) إلى أنّه يعلم عقلاً وسمعاً، وأبو هاشم (م ٣٢١) إلى أنّه يعلم سمعاً، ولو جوبه شروط تذكر في محلّها، ومنها أن لا- يؤدّي إلى مضرة في ماله أو نفسه إلاّ أن يكون في تحمّله لتلك المذلة إغزاز للدين. قال القاضي: «وعلى هذا يحمل ما كان من الحسين بن عليّ - عليهما السلام - لما كان في صبره على ما صبر إغزاز لدين الله عزّ وجلّ ولهذا نهاه به سائر الأمم فنقول: لم يبق من ولد الرسول صلّى الله عليه وآله وسلّم إلاّ سبط واحد، فلم يترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر حتّى

_____ ١ . الأنفال/٤٢.

(٢٩٨)

قتل دون ذلك» (١). والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر على ضربين:

أحدهما: إقامة ما لا يقوم به إلاّ الأئمة كإقامة الحدود و حفظ بيضة الإسلام وسدّ الثغور و إنفاذ الجيوش و نصب القضاة والأمراء وما أشبه ذلك. والثاني: ما يقوم به كافة الناس، وفي المسلمين - كالإماميّة - من يقول بأنّ بعض المراتب منه كالجهاد الابتدائي مع الكفار مشروط بوجود إمام معصوم مفترض الطاعة. وهذا إلماع إلى معرفة الأصول الخمسة التي يدور عليها فلك الاعتزال وقد أخذناها من شرح الأصول الخمسة وقد أتى بها في الفصل الذي عقده لبيان أصول المعتزلة على وجه الاختصار. ثمّ أخذ بالتفصيل في ضمن فصول. والمعتزلة قد اتفقوا على هذه الأصول و إن اختلفوا في تفاصيلها. نعم، إنّ هناك اختلافات فيها بين أصحاب المدرستين: أصحاب مدرسة البصرة وعليّ رأسهم واصل ابن عطاء، وعمرو بن عبيد، والنظام والجبائيان والقاضي، وأصحاب مدرسة بغداد وفي مقدّمهم بشر بن المعتمر، وأبو الحسين الخياط، وأبو القاسم البلخي، وقد عرفت في الفصول السابقة ترجمة حياتهم. هذه الأصول الخمسة التي بها يناط دخول الرجل في سلك المعتزلة. وقد ذكر الشهرستاني الأصول التي اتفقت المعتزلة عليها، من دون أن يفرّق بين ما يدخل في الأصول الخمسة وما هو خارج عنها، وإليك نصّه: «القول بأنّ الله تعالى قديم، والقدم أخصّ وصف ذاته، ونفوا الصفات القديمة أصلاً فقالوا: هو عالم بذاته، قادر بذاته، حيّ بذاته، لا يعلم وقدرة وحياء. هي صفات قديمة، ومعان قائمة به، لأنّه لو شاركته الصفات في القدم الذي هو أخصّ الوصف، _____ ١ . الأصول الخمسة ص ١٤٢.

(٢٩٩)

لشاركته في الإلهيّة. واتفقوا على أنّ كلامه محدث مخلوق في محلّ، وهو حرف وصوت كتب أمثاله في المصاحف حكايات عنه. فإنّ ما وجد في المحلّ عرض قد فنى في الحال. واتفقوا على أنّ الإرادة والسمع والبصر ليست معاني قائمة بذاته، لكن اختلفوا في وجوه وجودها، ومحامل معانيها كما سيأتي. واتفقوا على نفي روية الله تعالى بالأبصار في دار القرار، ونفي التشبيه عنه من كلّ وجه: جهه، ومكاناً، وصوره و جسماً، وتحيّزاً، وانتقالاً، وزوالاً و تغييراً و تأثراً. وأوجبوا تأويل الآيات المتشابهة فيها، وسمّوا هذا النمط توحيداً. واتفقوا على أنّ العبد قادر خالق لأفعاله خيرا و شرّها مستحقّ على ما يفعله ثواباً و عقاباً في الدار الآخرة. والربّ تعالى منزّه أن يضاف إليه شرّ وظلم، وفعل هو كفر ومعصية، لأنّه لو خلق الظلم كان ظالماً، كما لو خلق العدل كان عادلاً. واتفقوا على أنّ الله تعالى لا يفعل إلاّ الصّلاح والخير، ويجب من حيث الحكمة رعاية مصالح العباد، وأما الأصلح واللطف ففي وجوبه عندهم خلاف. وسمّوا هذا النمط عدلاً. واتفقوا على أنّ المؤمن إذا خرج من الدنيا على طاعة و توبة، استحقّ الثواب والعوض. والتفضل معنى آخر وراء الثواب و إذا خرج من غير توبة عن كبيرة ارتكبتها، استحقّ الخلود في النار، لكن يكون عقابه أخفّ من عقاب الكفار و سمّوا هذا النمط وعداً و عيداً. واتفقوا على أنّ أصول المعرفة، وشكر النعمة واجبة قبل ورود السمع، والحسن والقبح يجب معرفتهما بالعقل، واعتناق الحسن

واجتناب القبيح واجب كذلك وورود التكليف ألطاف للباريء تعالى أرسلها إلى العباد بتوسط الأنبياء - عليهم السلام - امتحاناً واختباراً (لِيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنْ بَيِّنَةٍ وَيَحْيَى مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ) (الانفال/٤٢). واختلفوا في الإمامة، والقول فيها نصاً و اختياراً، كما سيأتى عند مقالة كل (٣٠٠)

طائفة^(١). يلاحظ عليه: أن المعتزلة لم تقل في الإمامة بالنص، وإنما يقولون بالاختيار. ونسبة نظرية النص إليهم مبنى على عد الشيعة القائلين بالنص منهم، وهو خطأ. ولا يخفى على القارئ بعد الاحاطة بما حققنا حول الأصول الخمسة تفكيك الأصول عما يترتب عليها من الأحكام، وقد خلط هو وقبله الأشعري بين المبنى وما يترتب عليه من البناء وغيرهما من الأصول. *** وتحقق الحق حول هذه الأصول يستدعى رسم أمور تلقى ضوءاً على الأبحاث التالية: ١- أصلان أو أصول خمسة؟

إن القاضي عبد الجبار ليس أول من ألف في عقائد المعتزلة باسم الأصول الخمسة بل سبق في ذلك شخصان آخران من خزيجي المدرستين، أحدهما: أبو الهذيل العلاف البصري، والثاني: جعفر بن حرب البغدادي. قال النسفي في «بحر الكلام»: «خرج أبو الهذيل فصنّف لهم كتابين و بين مذهبهم، وجمع علومهم، وسمّى ذلك: «الخمسة الأصول»، وكلّما رأوا رجلاً قالوا له: هل قرأت «الأصول الخمسة» فإن قال: نعم، عرفوا أنّه على مذهبهم»^(٢). وقال ابن المرتضى: «ومنهم جعفر بن حرب (م ٢٣٦) الذي عدّه المرتضى من الطبقة السابعة فقال: له الأصول الخمسة»^(٣). والظاهر أن القاضي أملى شرح الأصول الخمسة على غرار الكتابين الماضين وكتبه عدد من تلاميذه، وقد اختلفت كلمة القاضي في عدّ الأصول، فجعلها في شرح ————— ١. الملل والنحل: ج ١، ص ٤٤ - ٤٦، طبعه دار المعرفة. ٢. نقله محقق شرح الأصول الخمسة للقاضي، ص ٢٦، عن مخطوط دار الكتب المصرية لبحر الكلام، ورقة ٥٧. ٣. المنية والامل: ص ٤١. والصحيح «الخمسة».

(٣٠١)

الأصول خمسة على الوجه الذي عرفت، وجعلها في «المغنى»^(١) اثنين: التوحيد والعدل. وجعل غيرهما داخلًا في ذينك الأصلين. وجعلها في كتاب «مختصر الحسنی»، أربعة: التوحيد والعدل والنبوات والشرائع، وأدخل الوعد والوعيد والمنزلة بين المنزلتين والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في الشرائع. ويظهر من كلمات تلاميذه الذين أملى لهم القاضي كتاب «الأصول الخمسة» أن ما فعله في «المغنى» هو الأرجح، قالوا: إن النبوات والشرائع داخلان في العدل، لأنه كلام في أنه تعالى إذا علم أن صلاحنا في بعثه الرسل وأن نتعبد بالشرعية، وجب أن يبعث و نتعبد، ومن العدل أن لا يُخلّ بما هو واجب عليه. وكذلك الوعد والوعيد داخل في العدل. لأنه كلام في أنه تعالى إذا وعد المطيعين بالثواب، وتوعد العصاة بالعقاب فلا بد من أن يفعل ولا يخلف في وعده ولا في وعيده، ومن العدل أن لا يُخلف ولا يكذب، وكذلك المنزلة بين المنزلتين داخل في باب العدل، لأنه كلام في أن الله تعالى إذا علم أن صلاحنا يتعبدنا بإجراء أسماء وأحكام على المكلفين وجب أن يتعبدنا به، ومن العدل أن لا يُخلّ بالواجب وكذا الكلام في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فالأولى أن يقتصر على ما أورده «في المغنى»^(٢). يلاحظ عليه: أولاً: - أنه لو صحّ إدخال المنزلة بين المنزلتين في باب العدل، حسب البيان الذي سمعت، لصحّ إدخال المعارف العقلية كلها تحته بنفس البيان، بأن يقال إن الله تعالى إذا علم أن صلاحنا أن يتعبدنا بالمعارف وجب أن يتعبدنا بها، ومن العدل أن لا يُخلّ بالواجب، ولا أرى أن واحداً من المعتزلة يقبل ذلك. وثانياً - إن الأصول الاعتقادية على قسمين: قسم يجب الاعتقاد به بنفس عنوانه ولا يكفى الاعتقاد بالجامع البعيد الذي يشملها، وذلك كالاتقاد بنبوّة النبي الأكرم صلّى الله عليه وآله وسلم وعموميّة رسالته وخاتميتها، فالكلّ ممّا ————— ١. من أبسط كتب القاضي وأهمها، يقع في عشرين جزءاً، طبع منه أربعة عشر جزءاً ولم يعثر على الباقي. ٢. شرح الأصول الخمسة: ص ١٢٣.

(٣٠٢)

تجب معرفته بنفس عنوانه ولا يكفى في معرفته عرفان عدله سبحانه، بحجّة أن النبوات والشرائع داخله تحته، فمن عرف الله سبحانه بالعدل كفى في معرفة ما يقع تحته. ولعلّ المعارف العقلية التي يستقلّ العقل بعنوانها من مقولة القسم الأول. وقسم آخر يكفى فيه

الاعتقاد بالعنوان البعيد ولا يلزم الاعتقاد بشخصه، كالاتفاق ببعض الخصوصيات الواردة في الحياة البرزخية والأخرية. *** ٢- ما يلزم المكلف عرفانه من أصول الدين

عَرَفَ المتكلمون أصول الدين بما يجب الاعتقاد به على وجه التفصيل أو الاجمال» ويقابلها الفروع فهي ما يجب العمل به. ويظهر من القاضي أنه يجب على كل مسلم، عالماً كان أو غيره، الاعتقاد بالأصول الخمسة أما التوحيد والعدل فذلك لوجهين: ١- إن في ترك الاعتقاد بالتوحيد والعدل مظنة الضرر ويخاف الإنسان من تركه. ٢- إنه لطف في أداء الواجبات واجتناب المقبحات. وأما الأصول الأخر فيجب الاعتقاد بها، لأن العلم بكمال التوحيد والعدل موقوف على ذلك، ألا ترى أن من جوز على الله تعالى في وعده ووعيده الخلف والاخلال بما يجب عليه من إزاحة علمه المكلفين وغيره فإنه لا يتكامل له العلم بالعدل، ولا فرق في ذلك بين من يسلك طريقة العلماء وبين من لا يكون كذلك، لأن العامي أيضاً يلزمه معرفة هذه الأصول على سبيل الجملة، وإن لم يلزمه معرفتها على سبيل التفصيل، لأن من لم يعرف هذه الأصول، لا على الجملة، ولا على التفصيل، لم يتكامل علمه بالتوحيد والعدل (١). يلاحظ عليه أولاً: - أن القول بلزوم معرفة الأصول الخمسة على النحو الذي - - - - - ١. شرح الأصول الخمسة: ص ١٢٣ - ١٢٤.

(٣٠٣)

تسرده المعتزلة قول بلا دليل. كيف والنبي الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم كان يقبل إسلام من شهد الشهادتين وإن لم يشهد على بعض هذه الأصول، ومعنى الشهادة الثانية هو التصديق بكل ما جاء به وهذا يكفي في تسمية الشاهد مسلماً إذا اعترف بلسانه، ومؤمناً إذا اعترف بقلبه. وعلى ضوء ذلك فلا يلزم عرفان هذه الأصول، لا على وجه التفصيل أي بالبرهنة والاستدلال، ولا على وجه الاجمال أي تلقياً أصولاً مسلماً. وثانياً: أنه لو صح ما ذكره من البيان بطل الاقتصار على الأصول الخمسة، لأن الاعتقاد بالنبوات والشرائع والمعاد وحشر الأجساد مما يتكامل به العلم بالعدل، فمن لم يعرفها، لا على وجه الجملة ولا على وجه التفصيل، لم يتكامل اعتقاده بالتوحيد والعدل، وقس عليه سائر الأصول. والذي يمكن أن يقال في المقام أن ما يجب تحصيله من هذه الأصول الخمسة هو وجوب معرفة وحدانيته على الوجه اللائق به، وأما الأصول الأربعة فلا- دليل على وجوب عرفانها بعينها استدلالاً أو تعديداً. *** ٣- سبب الاقتصار على الأصول الخمسة

قد تعرّف على أنه لا وجه للاقتصار على الأصول الخمسة، لما مرّ من أن أمر النبوات والشرائع والمعاد أولى بأن يعدّ من الأصول، غير أن القاضي حاول أن يبين وجه الاقتصار على الخمسة فقال: «إن المخالف في هذه الأصول ربّما كفر و ربّما فسق و ربّما كان مخطئاً. أمّا من خالف في التوحيد ونفى عن الله تعالى ما يجب إثباته، وأثبت ما يجب نفيه عنه، فإنه يكون كافراً. وأمّا من خالف في العدل وأضاف إلى الله تعالى القبائح كلّها من الظلم والكذب وإظهار المعجزات على الكذّابين و تعذيب أطفال المشركين بذنوب آبائهم (٣٠٤)

والإخلال بالواجب، فإنه يكفر أيضاً. وأمّا من خالف في الوعد والوعيد وقال: إنه تعالى ما وعد المطيعين بالثواب، ولا توعد العاصين بالعقاب البتة، فإنه يكون كافراً، لأنه ردّ ما هو معلوم ضرورة من دين النبي صلى الله عليه وآله وسلم. وكذا لو قال: إنه تعالى وعد وتوعد ولكن يجوز أن يخلف في وعيده، لأن الخلف في الوعد كرم، فإنه يكون كافراً لإضافته القبيح إلى الله تعالى. فإن قال: إن الله تعالى وعد وتوعد، ولا يجوز أن يخلف في وعده و وعيده، ولكن يجوز أن يكون في عمومات الوعد شرط أو استثناء لم يبيته الله تعالى، فإنه يكون مخطئاً. وأمّا من خالف في المنزل بين المنزلتين، فقال: إن حكم صاحب الكبيرة حكم عبدة الأوثان والمجوس وغيرهم فإنه يكون كافراً، لأننا نعلم خلافه من دين النبي والأئمة ضرورة. فإن قال: حكمه حكم المؤمن في التعظيم والموالاة في الله تعالى، فإنه يكون فاسقاً، لأنه خرق إجماعاً مصرحاً به على معنى أنه أنكر ما يعلم ضرورة من دين الأئمة. فإن قال: ليس حكمه حكم المؤمن ولا حكم الكافر ولكن أسميه مؤمناً، فإنه يكون مخطئاً. وأمّا من خالف في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أصلاً، وقال: إن الله تعالى لميكلف الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أصلاً، فإنه يكون كافراً، لأنه ردّ ما هو معلوم ضرورة من دين النبي و دين الأمة.

فان قال: إن ذلك ممّا ورد به التّكليف، ولكنّه مشروط بوجود الإمام فإنّه يكون مخطئاً^(١). يلاحظ عليه: أنّ ما ذكره من الوجوه الثلاثة من الكفر والفسق والخطاء، لا تختصّ ————— ١. شرح الأصول الخمسة، ص ١٢٥ - ١٢٦، يريد من العبارة الأخيرة الشيعة الامامية القائلين بأنّ بعض المراتب من الأمر بالمعروف مشروط بوجود الامام المعصوم مع بسط اليد.

(٣٠٥)

بهذه الخمسة، فهناك أصول حالها حال الخمسة. فإنّ منكر نبوة النبي الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم أو عالمية رسالته أو خاتمتيتها كافر. ومنكر عصمته بلا-شفاق، ومعها مخطيء. وهناك وجه آخر لتخصيص الخمسة من الأصول بالذكر أشار إليه القاضي في كلامه وقال: «إنّ خلاف المخالفين لنا لا يعدو أحد هذه الأصول. ألا ترى أنّ خلاف الملحده والمعطله والدهرية والمشبّهة قد دخل في التوحيد. وخلاف المجبره بأسرهم دخل في باب العدل. وخلاف المرجئه دخل في باب الوعد والوعيد. وخلاف الخوارج دخل تحت المنزلة بين المنزلتين. وخلاف الإمامية دخل في باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر»^(١). وهذا الوجه وإن صحّح سبب الاقتصار على الخمسة، لكنّه يدلنا على شيء آخر غريب في باب العقائد والأصول، وهو أنّ السابر في كتب الحنابلة والأشاعرة والمعتزلة يقف بوضوح على أنّ أكثر الأصول التي اتخذتها الطوائف الإسلامية أصولاً عقائدية ليست إلّا أصولاً كلامية ناتجة من المعارك العلمية، وليست أصولاً للدين أعني ما يجب على كلّ مؤمن الإيمان به بالتفصيل والبرهنة أو بالاجمال وإن لم يقترن بالبرهان. والأصول الخمسة التي يتبناها المعتزلة مؤلفة من أمور تعدّ من أصول الدين كالتوحيد والعدل على وجهه، ومن أصول كلامية أنتجوها من البحث والنقاش، وأقحموها في الأصول لغاية ردّ الفرق المخالفة التي لا توافقهم في هذه المسائل الكلامية. وعند ذاك يستنتج القارئ أنّ ما اتخذته المعتزلة من الأصول، وجعلته في صدر آرائها ليست إلّا آراء كلامية لهذه الفرقة، تظاهروا بها للردّ على المجبره والمشبّهة والمرجئه والإمامية وغيرهم من الفرق على نحو لولا- تلكم الفرق لما سمعت من هذه الأصول ذكراً، «وليس هذه أول قارورة كسرت في الإسلام»، فإنّ السلفيين وأهل الحديث والحنابلة وبعدهم الأشاعرة ذهبوا هذا المذهب فقاموا بتنظيم قائمة بينوا فيها «قولهم

————— ١. شرح الأصول الخمسة، ص ١٢٤.

(٣٠٦)

الذي يقولون به، وديانتهم التي يدينون بها»^(١). و بينوا «مذاهب أهل العلم وأصحاب الأثر وأهل السنّة، فمن خالف شيئاً منها في هذه المذاهب أو طعن فيها، أو عاب قائلها فهو مخالف مبتدع وخارج عن الجماعة، زائل عن منهج أهل السنّة وسبيل (٢) لحق». وفي الوقت نفسه إن أكثر ما جاء في قائمتي الشيخين أصول كلامية نتجت من البحث والنزاع، و صفت لدى الشيخين بعد عراقك، ومن تلك الأصول القول بقدم القرآن و كونه غير مخلوق، مع تصريح أئمة الحديث بعدم ورود نصّ في ذلك من الرسول ومنها كون خير الأمة الخلفاء الراشدين و يتفاضلون بحسب تقدّم تصديهم للخلافة، فالأول منهم هو الأفضل ثمّ الثاني ... ومعنى هذا أنّ الأصول التي يدين بها أهل السنّة لم تكن منتظمة ولا مرتبة في عصر الرسول والصحابة ولا التابعين، وإنّما انتظمت بعد احتكاك الآراء واختلاف الأفكار حتّى أنتج البحث والنقاش هذه الأصول والكلّيات. وإنّ ذا من العجب. إنّ الأصول التي يدين بها أهل الحديث والأشاعرة هي التي مرّقت الأئمة الواحدة تميّزاً، وصيرتها فرقاً شتى، وما هذا إلّا لأجل إصرارهم على أنّ هذه الأصول أصول الديانة، والزائل عنها خارج عن الجماعة. وكان في وسعهم التفريق بين الأصول العقائدية التي لا-متدح لمسلم عن عرفانها والإيمان بها إجمالاً أو تفصيلاً، والأصول الكلامية التي وصل إليها البحث الكلامي بفضل النقاش في ضوء الكتاب والسنّة والبرهان العقلي القائم على أصول موضوعية مبرهنة. وعند ذلك تتجلّى عندك حقيقة ناصعة وهي أنّ أكثر الفرق التي عدّها أصحاب الملل والنحل والمقالات فرقاً إسلامية، فإنّما هي فرق كلامية وليست فرقاً دينية إسلامية داخله في الثلاث والسبعين فرقة بحيث تكون الواحدة منها ناجية والبواقي هلكي، لأنّ الإذعان بحكم مرتكب الكبيرة ليس ملاكاً للنجاة والهلاك حتّى تكون فرقة منهم من ————— ١. هذه نفس عبارة الشيخ الأشعري في «الابانة» الباب الثاني، ص ١٧. ٢. وهذه نفس عبارة إمام الحنابلة في كتابه «السنّة»، ص ٤٤.

(٣٠٧)

أهل النجاة و غيرهم من أهل النار، ويكون الإيمان منوطاً بالإذعان به، وعدم الإيمان موجباً للخروج عنها، بل أقصى ما يقال في حق هذه الأصول أنها أصول حقة صحيحة دل على صحتها الدليل، ولكن ليس كل حق مما يجب الإذعان به أو يؤخذ على عدم الاعتقاد به. هذا هو الشيخ أبو جعفر الطحاوي المصري (م ٣٢١) كتب رسالة حول عقيدة أهل السنة تشتمل على مائة و خمسة أصول زعم أنها عقيدة الجماعة و السنة على مذهب فقهاء الأمة: أبي حنيفة، وأبي يوسف يعقوب بن إبراهيم الأنصاري، وأبي عبد الله محمد ابن الحسن الشيباني (١) وقد كتب على هذه الرسالة شروح و تعاليق، واحتلت مكانها بعد زمن - «العقائد النسفية». وللأسف أن كل أصل من الكتابين رد على فرقة و ملّة. فصارت الأصول الإسلامية عبارة عن عدة أصول يرد بكل أصل ملّة و نحلة، كالملاحدة و المجبرة و القدرية و الرافضة من الفرق الكلامية التي أنجبتها الأبحاث و التيارات الفكرية. ثم إنني وقفت بعد ما حرّرت على ما نقلته المستشرق «سوسنه ديفلد» محققة كتاب «طبقات المعتزلة» لابن المرتضى عن الأستاذ «هريرا»: «من أراد أن يفهم إحدى العقائد السنية فعليه أن يستحضر في خاطره أن كل جملة منها إنما هي رد على إحدى الفرق المخالفة لها من الشيعة و الخوارج و المرجئة و الجهمية و المعتزلة، ولقد تشكلت عقيدة أهل السنة برّد الفرق الضالة التي لم تسم «ضالّة» إلا بعد غلبة أصحاب السنة و الجماعة» (٢). فواجب على الباحث المنصف الذي يتغى الحقيقة، التفكيك بين أصول الدين و الأصول الكلامية. وعند ذلك تحصل الوحدة بين الأمة أو تقرب الخطى بين الفرق، ويقال التشاح و النزاع المؤدى إلى الهلاك. إذا عرفت هذه الأمور فلنأخذ بتفصيل الأصول الخمسة واحداً بعد آخر:

١. شرح العقائد الطحاوية: ص ٢٥. ٢. طبقات المعتزلة لابن المرتضى: المقدمة. ط بيروت.

(٣٠٨)

الأصل الأوّل التوحيد

الأصل الأوّل التوحيد

عرّف التوحيد في مصطلح المتكلمين بأنه العلم بأن الله سبحانه واحد لا يشاركه غيره في الذات و الصفات و الأفعال و العبادة و بالجملة (ليس كمثل شئ) (الشورى ١١). والذي يصلح للبحث عنه في هذا الأصل عبارة عن الأمور التالية: ١- إثبات وجوده سبحانه في مقابل الدهرية و المادية القائلين بأصالة المادة و قدمها و غناها في الفعل و الانفعال و إيجاد الأنواع عن قدره خارجة عن نطاقها. ٢- إنه سبحانه واحد لا ثانى له، بسيط لا جزء له، فهو الواحد الأحد، خلافاً للثنوية و المانوية في الواحديّة، وللنصاري في الأحديّة. ٣- عرفان صفاته سبحانه سواء أكانت من صفات الذات ككونه عالماً قادراً حياً سمياً بصيراً مدركاً، أم من صفات الأفعال ككونه خالقاً رازقاً غافراً. ٤- كفيته استحقاقه لهذه الصفات و تبين وجه حملها عليه سبحانه، فهل تحمل عليه كحملها على سائر الممكنات أو لا؟ ٥- تزيهه سبحانه عما لا يليق به كالحاجة و كونه جسماً أو جسمائياً، عرضاً أو جوهرراً أو غير ذلك. ٦- تزيهه سبحانه عن إمكان الرؤية التي يتبناها أهل الحديث و الأشاعرة (٣٠٩)

بحماس. فمع أن هذه الأبحاث الستة صالحة للبحث في هذا الأصل، لكن نرى أن المعتزلة يركّزون على البحث عن الرابع و السادس أكثر من غيرهما، و يمرّون على الأبحاث الباقية مروراً إجمالياً. وما هذا إلا لأن أهل الحديث و الأشاعرة متفقون معهم فيها. وهذا أيضاً يؤيد ما ذكرنا من أن الأصول العقائدية إنما رتب و نظمت بين كل فرقة لأجل الرد على مخالفيها لا لبيان الأصول التي يناط بها الإسلام و الإيمان في عصر النبي و الصحابة. و لأجل ذلك صار التوحيد عند المعتزلة رمزاً للتزيه، فكلمة أطلقت هذه الكلمة، انصرفت أذهانهم إلى تزيهه سبحانه عما لا يليق به في باب الصفات و مجال الروية. وبما أنهم ينفون الصفات الزائدة على ذاته سبحانه، و تثبتة الأشاعرة و قبلهم أهل الحديث، صارت الصفاتية شعاراً لهذه الفرقة. إذا وقفت على ذلك فلنركّز على النقاط التي يرجى تبينها في زاوية فكر الاعتزال و نظوى الكلام عن غيرها لعدم الخلاف، فنقول: إن البحث عن صفاته سبحانه يتمركز على نقاط ثلاث: الأولى:

تبيين كيفية استحقاقه سبحانه لصفاته الكمالية وحملها عليه، فهل هذه الصفات حادثه أو قديمة، زائده على الذات أم لا؟ الثانية: تبيين كيفية حمل الصفات الخبرية عليه الواردة في الذكر الحكيم من اليد والوجه والعين، فهل تحمل على الله سبحانه بظواهرها الحرفية كما عليه السلفية والأشاعرة، أو تحمل عليه بظواهرها التصديقية، أو لا هذا ولا ذاك بل تؤول لقرائن عقلية؟ الثالثة: نفى الرؤية الحسية التي يدعيها أهل الحديث. فلنرجع إلى تبيين النقطة الأولى أعني كيفية حمل الصفات عليه. (٣١٠)

أ - نفى الصفات الزائدة على ذاته اتفق أهل الحديث والكلابية وتبعهم الشيخ الأشعري على أن الله سبحانه صفات ذات كماله قديمة، زائدة على ذاته. قال القاضي: «وعند الكلابية إنه تعالى يستحق هذه الصفات لمعان أزلية، وأراد بالأزلي القديم، إلا أنه لما رأى المسلمين متفقين على أنه لا قديم مع الله تعالى لم يتجاسر على إطلاق القول بذلك، ثم نبغ الأشعري وأطلق القول بأنه تعالى يستحق هذه الصفات لمعان قديمة لوقاحته وقله مبالاته بالإسلام والمسلمين» (١) ورائدهم في هذه العقيدة هو الظواهر القرآنية. قال سبحانه: (أَنْزَلَهُ بِعِلْمِهِ) (النساء/١٦٦)، وقال تعالى: (وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنْثَىٰ وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِ) (فاطر/١١). وقال عز من قائل: (ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينِ) (الذاريات/٥٨). قالوا: إن ظواهر هذه الآيات تعرب عن أن هنا ذاتاً ولها علم ولها قدرة كلاهما يغييران ذاته. ولو كانا نفس ذاته لما صح التعبير بقوله (أَنْزَلَهُ بِعِلْمِهِ) أو (ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينِ) ومثلها سائر الآيات الظاهرة في مغايرة الصفات للذات (٢). هذا دليل أهل الحديث والكلابية والأشاعرة و نرجع إلى تبيين مفاد الآيات بعد الفراغ من دليل المعتزلة. تشيئة القديم في نظرية أهل الحديث إن هذه النظرية التي يتبناها أهل الحديث اغتراراً بظواهر النصوص، تؤدي إلى تعدد القديم المنتهي إلى تعدد الواجب حسب عدد الصفات، وأي ثبوتية أسوأ من هذه؟ فلو قالت الثبوتية بأصلين أزليين هما النور والظلمة، وقالت المانوية بأن العالم مركب من أصلين قديمين أحدهما نور والآخر ظلمة، أو قالت النصارى بالأقانيم ١ - شرح الأصول الخمسة: ص ١٨٣. ٢. لاحظ: الابانة للشيخ الأشعري: ص ١٠٧.

(٣١١)

الثالثة فقد قال هؤلاء الأشاعرة بقدماء كثيرين بحسب تعدد الصفات. وبذلك تقف على أن الحافز على التركيز على نفى الصفات الزائدة، هو التحفظ على التوحيد و وحدانية الواجب والقديم، ونفى المثل و النّظير له أخذاً بقوله سبحانه (ليس كمثله شيء) و (قل هو الله أحد). فمن المحتمل عند البعض أن المعتزلة أرادوا بهذا، الرد على فكرة الأقانيم لدى النصارى، فإن القول بأن الذات الإلهية جوهر يتقوم بأقانيم أي صفات هي الوجود والعلم والحياة، قد أدى إلى الاعتقاد باستقلال الأقانيم عن الجوهر، وإلى اعتبار الصفات أشخاصاً، وإلى تجسيد «الاقنوم الثاني» - ااقنوم العلم - في الابن. فلموا جهة هذا الاعتقاد نفى المعتزلة وصف الله بأنه جوهر واعتبروا الصفات هي الذات غير مغايرة لها، فصفات الله ليست حقائق مستقلة وإنما هي اعتبارات ذهنية، ويمكن أن تختلف وجوه الاعتبارات في النظر إلى الشيء الواحد دون أن يلزم من ذلك التعدد في ذاته، فيقال عالم و نعى إثبات علم هو ذاته، ونفى الجهل عن ذاته، ويقال: قادر ونعى إثبات ذاته ونفى العجز، فالله حيّ عالم قادر بذاته لا بحياة وعلم وقدرة زائدة على ذاته (١). يلاحظ عليه: أنه إنما يصح لو كانت الصفات الذاتية منحصرة في الثلاث: العلم والقدرة والحياة حتى يقال إن الهدف من القول بالعبثية نفى توهم التثليث، بل الصفات الذاتية أكثر من ذلك. أضف إلى ذلك أن تفسير عقيدة المعتزلة في باب الصفات بأنها ليست حقائق مستقلة وإنما هي اعتبارات ذهنية، غير تامّة ناشئة من تفسير خصومهم بما ذكر، بل الحق أن مرادهم هو أن واقعية خارجيه بسيطة تجمع هذه الواقعات ببساطتها و وحدتها، لا- أنها اعتبارات ذهنية، و ليست للصفات واقعية خارجيه، فإنه لا ينطبق إلا على القول بالنيابة. ١ - نهاية الاقدام في علم الكلام للشهرستاني: ص ١٩٢ - ١٩٤، و «في علم الكلام» قسم المعتزلة للدكتور أحمد محمود صبحي، ص ١٢٣.

(٣١٢) محاولة الأشاعرة لتصحيح تشيئة القديم

لما كان ما استند إليه أهل الاعتزال من البرهان في نفى الصفات الزائدة برهاناً دامغاً قاطعاً للنزاع، حاول أهل التفكير من الأشاعرة نقده، ولكن أتوا بالعجب العجاب. فهذا هو القاضي عضد الدين الإيجي يجب عن البرهان في موافقه بقوله: «إن الكفر إثبات ذوات قديمة

لا ذات وصفات» (١) وقد أقره شارحه الشريف الجرجاني. وهو من الوهن بمكان، إذ هو أشبه بتخصيص القاعدة العقلية، والقاعدة العقلية لا تخصيص. إذ لسائل أن يسأل: أي فرق بين الذات والوصف حتى يكون القول بتعدد الأول موجباً للكفر دون الثاني، مع أن ملاك الكفر موجود في كلا الموضوعين، فإن القول بتعدد القدماء قول بتعدد الواجب، قول بتعدد الغنى بالذات المستغنى عن غيره، قول بتعدد من يكون وجوده عن ذاته لا عن غيره، وهذا كله من صفات البارى عز اسمه، فلو كانت صفاته غير ذاته و كانت قديمة، تكون واجبة غنية عن كل شيء، واجدة لوجودها. وهناك محاولة ثانية للتخلص عن تعدد القدماء وهي القول بأن الصفات لا هو ولا غيره (٢) وهذا أشبه باللغز مع أن العقائد الإسلامية تتسم بسمه الوضوح والسهولة، لا التعقيد والغموض الذي ربما ينتهي في المقام إلى رفع النقيضين. ولو قال بحدوث الصفات - ولن يقول أبداً - يكون الفساد أفحش، والمصيبة أعظم، لأن اتصافه بالقدرة الحادثة مثلاً إما بالاختيار وإما بالإيجاب. والأول محال لاستلزامه محذور التسلسل في صفاته، لأن الكلام ينتقل إلى القدرة الثانية. فهل اتصافه بها عن اختيار أو بإيجاب؟ فعلى الأول يعود السؤال فيلزم التسلسل. وعلى الثاني يلزم أن يكون فاعلاً موجباً بالذات، وأى نقص أعظم من تصوير مبدأ الكمال والجمال وخالق _____ ١. المواقف: ص ٢٨٠. ٢. أوائل المقالات: ص ١٧.

(٣١٣)

القدرة والاختيار في الإنسان، فاعلاً موجباً في اتصافه بصفاته، فلو صح كونه موجباً في مورد، فليصح في سائر الموارد ككونه فاعلاً موجباً بالقياس إلى مصنوعاته. وهذه الأمور هي الحوافز الحقيقية التي دعت المعتزلة إلى القول بالتوحيد والتزيه في باب الصفات ونفى الصفات الزائدة والمعاني القائمة بذاته، ولم يكن الحافز إلا الفرار عن الثنوية و توابعها. ومن الجسارة الواضحة بل الظلم الفاحش اتهم هذه الفرقة بما كتبهم عنه أهل الملل والمقالات. فهذا الأشعري يتهمهم بقوله «أرادت المعتزلة أن تنفى أن الله عالم قادر حتى سمع بصير، فمنعهم خوف السيف من إظهارهم نفى ذلك، فأتوا بمعناه، لأنهم إذا قالوا: لا علم لله ولا قدرة له، فقد قالوا: إنه ليس بعالم ولا قادر و وجب ذلك عليهم، وهذا إنما أخذوه عن أهل الزنادقة والتعطيل، لأن الزنادقة قال كثير منهم إن الله ليس بعالم ولا قادر ولا حتى ولا سمع ولا بصير، فلم تقدر المعتزلة أن تفصح بذلك فأتت بمعناه وقالت: إن الله عالم قادر حتى سمع بصير من طريق التسمية (الكتاب والسنة) من غير أن يثبتوا له حقيقة العلم والقدرة والسمع والبصر. وحاصل (١) تحليل الشيخ أن المعتزلة كانت بصدد نفى الأسماء والصفات وفاقاً للزنادقة، فلم يقدروا عليه خوفاً من السلطة، ولكنهم نفوا العلم والقدرة والحياء حتى يتسنى لهم نفى الأسماء والصفات (العالم والقادر) بالملازمة، فمثلهم كمثل من خرج من الباب موهماً للانصراف ثم دخل من النافذة. تلك والله جراءة في الدين و جسارة بلا مبرر، والآثار الباقية من المعتزلة تبين لنا جهة إصرارهم على نفى الصفات الزائدة على الذات. وليست الغاية نفى أسمائه وصفاته وتصوير كونه سبحانه غير عالم ولا قادر، بل الغاية نفى الثنوية وتعدد الواجب. قال القاضي: «لو كان عالماً بعلم، لكان لا يخلو إما أن يكون موجوداً أو معدوماً، _____ ١. الابانة: ص ١٠٧ - ١٠٨.

(٣١٤)

لا يجوز أن يكون معدوماً، وإن كان موجوداً فلا يخلو إما أن يكون قديماً أو محدثاً، والأقسام كلها باطلة، فلم يبق إلا أن يكون عالماً بذاته على ما نقوله» (١). وقال أيضاً: «لو كان يستحق هذه الصفات لمعان قديمة، وجب أن تكون هذه المعاني مثلاً لله تعالى... إلى آخر ما أفاده» (٢). كل ذلك يعرب عن أن الداعي لنفى الصفات الأثرية هو تنزيهه سبحانه عن المثل بل الأمثال. تعالى عما يقول الظالمون علواً كبيراً. نعم هناك حافزان آخران صاروا سببين لنفى الصفات الزائدة على الذات نشير إليهما: ١- تركيب الذات مع الصفات، فإنه سبحانه كما هو واحد لا - نظير له ولا - مثل فهو عز وجل «أحد» بسيط لا - جزء له، والتركيب حليف الامكان، لأن المركب متقوم بالأجزاء، والمتقوم لا يكون واجباً ولا غنياً. ٢- استلزام القول بالصفات الزائدة على الذات كونه سبحانه ناقصاً مستكملاً بالخارج عن ذاته و حيطه وجوده، مع أنه سبحانه كل الجمال والكمال، لا يشد كمال عن حيطه وجوده، ولا جمال عن حد ذاته. ولأجل هذين الأمرين مع ما تقدم من حديث تعدد القدماء اشتهرت المعتزلة بنفاة الصفات «الصفات الزائدة على الذات» كما اشتهرت الأشاعرة

بالصفاتية، متظاهرين بأن هناك ذاتاً ووصفاً، والذات غير الوصف، وكلاهما قديمان. إذا عرفت موقف المعتزلة في نفى الصفات الزائدة على الذات، فهلم معي نقرأ بحثاً آخر من هذا المقام وهو تبين كيفية حمل الصفات على ذاته سبحانه على مذهبهم، إذ كيف يمكن توصيفه سبحانه بأنه عالم وقادر مع القول بعدم الصفات الزائدة على ————— ١ . شرح الأصول الخمسة: ص ١٨٣ . ٢ . المصدر نفسه: ص ١٩٥، ولاحظ ص ١٩٧. ولاحظ الملل والنحل: ج ١ ص ٤٦ في تبين القاعدة الأولى من القواعد الأربع التي اختارها واصل بن عطاء، ترى فيها التصريح منه بأن الغاية لنفى الصفات هو التنزيه.

(٣١٥)

الذات أي عدم العلم والقدرة المغايرين لها. وهذا هو البحث المهم في المقام، فنقول: إن لهم في تبين كيفية الحمل آراء مختلفة بين صحيح وزائف وإليك الإشارة إلى عناوين مذاهبهم إلى أن نأخذ بالتفصيل. أ - مذهب أبي الهذيل: إنه عالم بعلم هو هو. ب - مذهب أبي علي الجبائي: إنه يستحق هذه الصفات الأربع التي هي كونه قادراً، عالماً، حياً، موجوداً لذاته. ج - مذهب أبي هاشم: إنه يستحقها لما هو عليه في ذاته (١). هذه هي مذاهبهم الثلاثة في تبين كيفية الحمل، وقد حاق بها الابهام، وإليك التوضيح: توضيح مذهب أبي الهذيل

إن أبا الهذيل من كبار رجال الاعتزال و أحد شيوخ مدرسة البصرة، توفي سنة ٢٣٥ هـ و يعتبر أول من نظم قواعد الاعتزال و وضع أصوله، ولكن الزمان عبث بكتبه، ولأجل ذلك طرأ على مذهبه الابهام حتى إن القاضي عبدالجبار أرجعه إلى مذهب أبي علي الجبائي و قال: «أراد أبو الهذيل ما ذكره الشيخ أبو علي إلا أنه لم تتلخص له العبارة» (٢). لكن ما نقل عنه حول مذهبه في علم الباري يدفعنا إلى القول بأن مذهبه في باب الصفات يغير مختار الجبائي وإليك هذه الكلمات: قال الشيخ الأشعري: «والفرقة الهذيلية يزعمون أن لله علماً هو هو، و قدره هو هو، و حياة هو هو، و سمعاً هو هو، و كذلك قالوا في سائر صفات الذات» (٣). ————— ١ . شرح الأصول الخمسة: ص ١٨٢ . ٢ . المصدر نفسه: ص ١٨٣ . ٣ . مقالات الاسلاميين: ص ١٧٩.

(٣١٦)

قال الشهرستاني: «انفرد أبو الهذيل بعشر قواعد، الأولى: إن الباري تعالى عالم بعلم و علمه ذاته، قادر بقدرة و قدرته ذاته، حي بحياة و حياته ذاته، وإنما اقتبس هذا الرأي من الفلاسفة الذين اعتقدوا أن ذاته واحدة لا كثرة فيها بوجه، وإنما الصفات ليست وراء الذات معاني قائمة بذاته بل هي ذاته» (١). ولو صح نقل هذه الكلمات عن أبي الهذيل فهو لا يهدف إلى إنكار أسمائه كالعالم و القادر و الحي، ولا إلى إنكار صفاته من العلم و القدرة و الحياة، بل يعترف بهما معاً، غير أنه يقول باتحاد الصفات مع الذات وجوداً و عينية، و تغايرهما مفهوماً دفعاً للاشكالات المتوجهة إلى القول بالزيادة. ولأجل إيقاف القارئ على مرام الشيخ أبي الهذيل نأتى بالتوضيح التالي: إن المتبادر من قولنا «عالم، قادر، حي» في نظر أهل اللسان هو الذات الموصوفة بالعلم و القدرة و الحياة، بمعنى أنه يتبادر مفهوم بسيط ينحل إلى ذلك المركب م آلاً. فتكون هناك اثني عشر باعتبار أن هناك موصوفاً و معروضاً و وصفاً و عرضاً. هذا هو المتبادر في الاستعمالات العرفية، ولا يمكن إنكار ذلك أبداً. ولكنه بهذا المعنى لا يصح إطلاقه على الله، لاستلزامه ثنية الواجب أولاً، وتركبه من شيئين ثانياً، واستكمالهما بغيره ثالثاً. فلأجل ذلك يجب أن يصار في توصيفه سبحانه إلى فرض آخر يحفظ معه أمران: كونه سبحانه واجداً لحقيقة العلم و القدرة و الحياة حتى لا يلزم التعطيل، و كونه واحداً بسيطاً غير مركب من شيء و شيء حتى لا ترد الاشكالات الثلاثة الماضية، و التحفظ على هذين الأمرين لا يحصل إلا بالقول بأن أوصافه سبحانه و نعوته كلها موجودة بوجود واحد وهو وجود الذات، وهي بمفردها مصداق لهذه النعوت، و يكفي نفس وجودها في حمل هذه الصفات الكمالية عليها بلا طرؤ تعدد في مرحلة الذات. ولأجل تقريب المطلب وأنه يمكن أن تحمل صفات كثيرة على شيء ————— ١ . الملل والنحل: ج ١، ص ٤٩ - ٥٠.

(٣١٧)

واحد، و ينتزع منه مفاهيم عديدة، نأتى بمثال و إن كان الفرق بين المثل و الممثل عظيماً، ولكن الهدف هو التقريب لا التشبيه. إذا

تصوّرنا الإنسان الخارجي و فرضنا له ماهية، فلها ذاتيات - كالحیوان والناطق يعدّان من الأمور الذاتية بالنسبة إلى ماهيته، فهذه الذاتيات موجودة بوجود واحد شخصي من دون أن تكون حيشية الحيوان في الخارج غير حيشية الناطق، بل الإنسان الخارجي كلّ بوحده مصداق للحيوان، كما هو كلّ مصداق للناطق. فهنا شيء واحد و هو الشخصية الخارجية التي هي مصداق الإنسان، يصحّ أن ينتزع منه مفاهيم كثيرة من دون أن تتلم وحدته. وعلى ضوء هذا المثال نقول: إنّ ذاته سبحانه بوحدها و بساطتها، مصداق لكونه عالماً وقادراً حياً، وليست حقيقة العلم في ذاته تغاير واقعته القدرة فيه. كما أنّ كليهما لا يغيّران حقيقة الحياة. بل الذات الواحدة بما أنّها موجودة بسيط، مصداق لهذه الكمالات من دون أن تضمّ إلى الذات ضميمة أو تطراً كثرة. وبهذا البيان تحفظ على بساطته، كما تحفظ على كونه واجداً لحقيقة الصفات الكمالية. ولا يهدف هذا البيان إلى إخلاء الذات عن حقيقة هذه الصفات، ولا تعطيلها عن الاتّصاف بها، بل يريد أنّ الذات لأجل كونها كلّ الكمال و كلّ الجمال، وليس فوقها موجود أكمل و أجمل، بوحدها و بساطتها واجدة لحقيقة هذه الصفات. والفرق بين كونه سبحانه عالماً و كون زيد عالماً، بعد اشتراكهما في كونهما واجدين لحقيقة هذا الوصف، هو أنّه سبحانه ببساطته واجد لهذا الكمال، وذاته مصداق للعلم، ولكنّ زيداً بذاته غير واجد لهذا الكمال و إنّما وصل إليه في مرتبة بعدها. نعم، كونه سبحانه عالماً بهذا المعنى يخالف ما هو المتبادر منه لفظ «العالم» وأشباهه، فإنّ المتبادر منه هو الذات المتّصف بالبدء لا الذات البسيطة المتحقّق فيها المبدأ، والقسم الثاني مصداق جديد لم يتعرّف عليه العرف كما لم يتعرّف عليه الواضع، وإنّما هو مصداق كشف عنه العقل بدقته و غفل عنه العرف لمسامحته، ولكنّه لا يضر (٣١٨)

بالاطلاق، لأنّ العرف لا يتوجّه إلى هذه الدقائق، وأهل الدقّة غير غافلين عن هذا الفرق، وارتكاب خلاف الظواهر بهذا المقدار فراراً عن الاشكالات العقلية كثير النضير(١). ثمّ إنّ القائلين بوحدة الصفات مع الذات لا يعنون منها الوحدة من حيث المفهوم والموضوع له، بداهة أنّ ما يفهم من لفظ الجلالة في قولنا «الله عالم» غير ما يفهم من المحمول كلفظ «العالم» و إنّما يعنون بها الوحدة من حيث العينية والتحقّق، بمعنى أنّ ما هو المصداق للفظ الجلالة هو المصداق للفظ العالم، وهكذا سائر الصفات. برهان بديع لاثبات الوحدة ثمّ إنّ لأهل التحقيق في إثبات الوحدة العينية براهين دقيقة نكتفي بذكر واحد منها: «إنّ بديهة العقل حاكمه بأنّ ذاتاً ما إذا كان لها من الكمال ما هو بحسب نفس ذاتها، فهي أفضل و أكمل من ذات لها كمال زائد على ذاتها، لأنّ تجلّل الأولى بذاتها، وتجلّل الثانية بصفاتها. وما تجلّل بذاته أشرف ممّا يتجلّل بغير ذاته، وإن كان ذلك الغير صفاته. وواجب الوجود يجب أن يكون في أعلى ما يتصوّر من البهاء و الشرف والجمال، لأنّ ذاته مبدأ سلسلة الوجودات و واهب كلّ الخيرات و الكمالات، والواهب المفيض لا محالة أكرم و أمجد من الموهوب المفاض عليه، فلو لم يكن كماله بنفس حقيقته المقدّسة، بل مع اللواحق لكان المجموع من الذات و اللواحق أشرف من الذات المجردة، والمجموع معلول فيلزم أن يكون المعلول أشرف و أكمل من علته وهو محال بين الاستحالة»(٢). هذا هو واقع النظرية و حقيقتها، وأنت إذا لاحظت دليلها وما أوضحناها به ————— ١. قال سبحانه (الآن خفف الله عنكم و علم أنّ فيكم ضعفاً) (الانفال / ٦٦) فهل يمكن الأخذ بظاهره البدئي في أنّه لم يكن عالماً قبله. ٢. الاسفار: ج ٦، ص ١٣٤ - ١٣٥.

(٣١٩)

تقف على أنّ ما ردّ به تلك النظرية ناش عن عدم الوقوف على مراد القائل، ولو أنّهم كانوا واقفين على مصدر هذه النظرية لما وجّهوا إليها سهامهم المرقوشة، وإليك تلك الردود واحداً بعد الآخر. ١- قال الأشعري: «وألزم أبو الهذيل فقيل له: إذا قلت إنّ علم الله هو الله فقل: يا علم الله اغفر لي و ارحمني فأبى ذلك، فلزمته المناقضة». ٢- وقال: «إنّ من قال عالم ولا علم، كان مناقضاً، كما أنّ من قال علم ولا- عالم كان مناقضاً»(١). يلاحظ عليه: أمّا أولاً: فإنّ أبا الهذيل لم يقل بالوحدة من حيث المفهوم و إنّما قال بالوحدة من حيث التحقق و العينية وما ذكره من النقص إنّما يرد على الوجه الأوّل لا- على الوجه الثاني. فلا- يصحّ أن يقال «يا علم الله اغفر لي»، لأنّ المفهوم من لفظ علم الله غير المفهوم من لفظ الجلالة، فلا- يصحّ أن يوضع «علم الله» من حيث المفهوم مكان لفظ «الله» و يدعى بمفهوم غيره، ولأجل ذلك لا يصحّ أن يقال يا موجود، ويقصد به الله سبحانه، بحجّة أنّ ماهيته إتيته، ووجوده نفس ماهيته. وأمّا ثانياً:

فبأن الشيخ الأشعري خلط بين نظرية أبي الهذيل و نظرية الجبائي الذي تتلمذ عليه الشيخ الأشعري سنين متمادية إلى أن رفضه و رفض مذهبه، وانسلك في عداد الحنابلة. فتصوّر أنّ مذهب أبي عليّ نفس مذهب أبي الهذيل. ففي مذهب أبي عليّ، الذات خالية من الصفات الحقيقية، غير أنّها نائبة منابها، ولأجل هذه النيابة يصحّ الحمل، ويجيء توضيحه عمّا قريب، بخلافه على مذهب أبي الهذيل. ٣- قال البغدادي: «الفضيحة الرابعة من فضائحه (أبي الهذيل) قوله بأن علم الله سبحانه و تعالى هو الله و قدرته هي هو، ويلزمه على هذا القول أن يكون الله تعالى علماً و قدرة، ولو كان هو علماً و قدرة لاستحال أن يكون عالماً قادراً، لأنّ العلم لا يكون ————— ١. الابانة: ص ١٠٨.

(٣٢٠)

عالمًا والقدرة لا تكون قادرة»(١). يلاحظ عليه: أنّ ما ذكره من الاشكال مبنيّ على اقتناص المعارف الإلهية من اللّغة و العرف، أو من باب مقايسة الواجب بالممكن، فيما أنّ العلم والقدرة في الإنسان عرض و الإنسان معروض لهما، تخيل أنّ العلم والقدرة في جميع المراتب أعراض لا- تخرج عن حدّها، ولكنّه غفل عن أنّ للعلم والقدرة والحياة مراتب و درجات. فالعلم منه عرض كعلمنا بالأشياء الخارجيّة، و منه جوهر كعلمنا بذاتنا و حضور ذاتنا لدى ذاتنا، ومنه واجب قائم بنفسه كعلم الله سبحانه بذاته. فعند ذلك لا مانع من أن يكون هناك علم قائم بالذات و قدرة مثلها و حياة كذلك. وهناك كلمة قيمة للحكيم الفارابي حيث يقول: «يجب أن يكون في الوجود وجود بالذات، وفي العلم علم بالذات، وفي القدرة قدرة بالذات، وفي الإرادة إرادة بالذات، حتّى تكون هذه الأمور في غيره لا بالذات». ومصدره (٢) هذه الكلمات العجيبة هو مقايسة الغائب بالشاهد و تصوّر أنّ علمه سبحانه أو قدرته و حياته كعلم الممكنات و قدرتها و حياتها. فذلك هو التشبيه الذي هو الأساس لمذهب أهل الحديث و من لفّ لفهم. ٤- ذكر الشهرستاني أنّ أبا الهذيل اقتبس هذا الرأي من الفلاسفة الذين اعتقدوا أنّ ذاته واحدة لا كثرة فيها بوجه (٣). يلاحظ عليه: أنّه رجم بالغيب و من الممكن أنّه وصل إليه من خطب الإمام أمير المؤمنين - عليه السلام - كما سيوافيك كلامه، وقد عرفت أنّ المعتزلة في التوحيد والعدل عالة على خطب الإمام أمير المؤمنين - عليه السلام - . ٥- قال القاضي الايجي: «لو كان مفهوم كونه عالماً حيّاً قادراً نفس ذاته، لم يفد ————— ١. الفرق بين الفرق: ص ١٢٧. ٢. تعاليق الاسفار: ج ٦، ص ١٣٥. ٣. الملل والنحل: ج ١، ص ٥٠.

(٣٢١)

حملها على ذاته، و كان قولنا: «الله الواجب» بمثابة حمل الشيء على نفسه». ٦- وقال أيضاً: «لو كان العلم نفس الذات والقدرة نفس الذات لكان العلم نفس القدرة فكان المفهوم من العلم والقدرة واحداً»(١). يلاحظ عليه: أنّ الاشكالين من الوهن بمكان، حتّى إنّ المستشكل لم يقبله. وأساس الاشكال هو الخلط بين الوحدة المفهوميّة والوحدة المصادقيّة، والقائل يقول بالثاني لا بالأوّل. ولأجل ذلك يقول الايجي في دفع الاشكال الأوّل: «وفيه نظر، فإنّه لا يفيد إلاّ زيادة هذا المفهوم على مفهوم الذات، وأما زيادة ما صدق عليه هذا المفهوم على حقيقة الذات فلا». وعند ذلك يصحّ لشيخ الاعتزال أن يتمثّل و يقول: وكم من عائب قولاً صحيحاً * وآفته من الفهم السقيم كلام الإمام أمير المؤمنين - عليه السلام - في عينيّة الصفات مع الذات قد ورد في خطب الإمام - عليه السلام - ما يدلّ على نفى زيادة الصفات لله تعالى بأبلغ وجه و أكدّه حيث قال في خطبة من خطبه المشهورة: «أولّ الدين معرفته، وكمال معرفته التصديق به، وكمال التصديق به توحيد، وكمال توحيد الاخلاص له، وكمال الاخلاص له نفى الصفات عنه، لشهادة كلّ صفة أنّها غير الموصوف، وشهادة كلّ موصوف أنّه غير الصّفة، فمن وصف الله سبحانه فقد قرنه، ومن قرنه فقد ثناه، ومن ثناه فقد جزّاه، ومن جزّاه فقد جهله، ومن جهله فقد أشار إليه، ومن أشار إليه فقد حدّه، ومن حدّه فقد عدّه، ومن قال فيم فقد ضمّنه، ومن قال علام فقد أخلّى منه»(٢). وتوضيح هذه الجمل الدريّة تدفعنا إلى البسط في الكلام ولكنّ المقام لا يقتضيه وإنّما نشير إلى بعضها. ————— ١. المواقف: ص ٢٨٠. ٢. نهج البلاغة: الخطبة الأولى.

(٣٢٢)

قال - عليه السلام - : «وكمال توحيد الاخلاص له»، يريد تخليصه سبحانه من الزوائد والثواني حتى لا يكون خليطاً مع غيره، ثم فرع على ذلك قوله: «وكمال الاخلاص له نفى الصِّفات عنه» يريد نفى الصِّفات التي وجودها غير وجود الذات لا نفى حقائقها عن ذاته، فإن ذاته بذاته مصداق لجميع النعوت الكمالية و الأوصاف الإلهية من دون قيام أمر زائد على ذاته، فعلمه وقدرته و كلها موجودة بوجود ذاته الأحديّة مع أنّ مفاهيمها متغايرة. وقال - عليه السلام - : «لشهادة كلّ صفة أنّها غير الموصوف ... الخ» إشارة إلى برهان نفى الصفات العارضة، سواء فرضت قديمة كما عليه الكلاسيّة والأشاعرة أو حادثه. فإنّ الصفة إذا كانت عارضة كانت مغايرة للموصوف بها. فعندئذ يترتب عليه قول: «فمن وصفه فقد قرنه» أي من وصفه بصفة زائدة فقد قرنه بغيره، فان كان ذلك الغير مستقلاً في الوجود يلزم أن يكون له ثان في الوجود، وإن كان غير مستقلّ فيما أنه جزء له فقد جعله مركباً ذا جزأين وإليه يشير بقوله: «ومن ثناه فقد جزّاه» ومن المعلوم أنّ من جزّاه فقد جهله، ولم يعرفه على ما هو عليه. ومن جهله بهذا المعنى فقد أشار إليه، ومن أشار إليه فقد حدّه، لأنّ الإشارة إلى الشيء حسيّة كانت أو عقليّة تستلزم جعله محدوداً بحدّ خاصّ، ومن حدّه بحد معيّن فقد جعله واحداً بالعدد - إلى آخر ما أفاده. هذا هو توضيح نظريّة أبي الهذيل وهو المختار لدى الإماميّة وعليه خطب الإمام وكلمات أئمّة أهل البيت - عليهم السلام - وعندئذ يحين وقت إيضاح النظرية الثانية المنسوبة إلى أبي علي الجبائي. توضيح مذهب أبي علي الجبائي

إنّ أبا علي الجبائي يقول: إنّ تعالى يستحقّ هذه الصِّفات الأربع التي هي كونه قادراً عالمياً حياً موجوداً لذاته. فهو يهدف إلى نظريّة أخرى يليق أن يتّهم معها (٣٢٣) بالتعطيل.

وقد أوضح الشهرستاني الفرق بين هذه النظرية و النظرية السابقة بقوله: «والفرق بين قول القائل: «عالم بذاته لا بعلم» وبين قول القائل: «عالم بعلم هو ذاته»، أنّ الأول هو نفى الصفة، والثاني إثبات ذات هو بعينه صفة، أو إثبات صفة هي بعينها ذات» (١). ولقد أحسن في التوضيح و أصاب الغرض. فعلى هذا القول ليست الذات واجدة لواقعات الصِّفات، غير أنّ ما يترقّب من الذات المتصفة بها، يترتب على ذاته سبحانه وإن لم تكن هناك تلك الصفات. مثلاً أثر الذات الموصوفة بالعلم هو إتقان الفعل وهو يترتب على ذاته سبحانه بلا وجود وصف العلم فيه، وقد اشتهر عندهم «خذ الغايات و اترك المبادئ». وصاحب النظرية توفّق في الجمع بين الأمرين الخطيرين. فمن جانب اتّفقت الشرائع السماوية على أنّه سبحانه عالم حيّ قادر. ومن جانب آخر واقعية الصفة لا تنفك عن القيام بالغير بحيث لو لم تكن قائمة به لما صدق عليه الوصف. فعندئذ يدور الأمر بين الأمور التالية: ١- نفى كونه عالمياً قادراً حياً وهذا يكذب اتفاق الشرائع السماوية ووجود آثار الصفات في أفعاله من الإتقان والنظم البارزين. ٢- كون صفاته زائدة على ذاته وهو يستلزم المفساد السابقة من تعدّد القدماء وغيره. ٣- كون صفاته عين ذاته كما عليه شيخ المعتزلة في عصره «أبي الهذيل» وهو لا يتفق مع واقعية الصفات، فإنّ واقعيّتها نفس قيامها بالغير لا صيرورتها نفسها، فتعيّن القول التالي: ٤- كون ذاته نائبة مناب الصِّفات وإن لم تكن هناك واقعيّتها. وممّن اختار هذا _____ ١. الملل والنحل: ج ١ ص ٥٠.

(٣٢٤)

القول قبل الجبائي هو عبّاد بن سليمان المعتزلي. قال: «هو عالم، قادر، حيّ، ولا أثبت له علماً، ولا قدرة، ولا حياة ولا أثبت سمعاً ولا أثبت بصراً. وأقول: هو عالم لا بعلم، وقادر لا بقدرة، وحيّ لا بحياء، وسميع لا بسمع، وكذلك سائر ما يسمّى به من الأسماء التي يسمّى بها» (١). تقييم نظرية النيابة

إنّ هذه النظرية من الوهن بمكان، فإنّ أبا عليّ لو تأمّل في واقعية الصفات الكمالية لما أصرّ على أنّ واقعيّتها في جميع المجالات و المراحل، واقعية القيام بالغير. وإنّما هي واقعيّتها في بعض المراتب كعلم الإنسان و قدرته و حياته، وليس في جميع المراتب كذلك. وذلك لأنّ الكمالات ترجع إلى الوجود، وله شؤون و عرض عريض. فكما أنّ منه وجوداً رابطاً و رابطياً و جوهرًا، فكذا العلم. فمنه عرض قائم بالغير، ومنه جوهر قائم في نفسه كعلم الإنسان المدرك بذاته، ومنه ممكن ومنه واجب، وهكذا سائر الصفات. وعلى ذلك فالإصرار على واقعية واحدة تجمع شتات العلم، إصرار في غير محلّه. فإنّ للعلم و كلّ كمال مثله، إطارات و قوالب و مظاهر و مجالات

تختلف حسب اختلاف المراتب. إذا وقفت على مذهب الوالد (أبي علي) فهل معي ندرس مذهب الولد في باب حمل الصفات الذاتية عليه سبحانه. مذهب أبي هاشم

إن لأبي هاشم في كيفية استحقاق الصفات مذهباً خاصاً عبر عنه القاضي بقوله: «وعند أبي هاشم يستحقها لما هو عليه في ذاته» وعبر عن نظرية أبيه بقوله: «إنه» ١. مقالات الاسلاميين: ج ١، ص ٢٢٥. نعم نقل القاضي في شرح الأصول الخمسة ص ١٨٣ رأياً آخر لسليمان بن جرير وهو غير عباد بن سليمان فلا يختلط عليك الأمر.

(٣٢٥)

يستحقها القديم تعالى لذاته» (١). وقد حاول البغدادي تبين الفرق بقوله: «إن أبا علي جعل نفس الباري علماً لكونه عالماً وقادراً، وخالف أبو هاشم أباه وزعم أن الله عالم لكونه على حال، قادر لكونه على حال وزعم أن له في كل معلوم حالاً مخصوصاً، وفي كل مقدور حالاً مخصوصاً. وزعم أن الأحوال لا موجودة ولا معدومة ولا معلومة ولا أشياء» (٢). وأوضحه الشهرستاني بقوله: «قال الجبائي: عالم لذاته، قادر حتى لذاته، ومعنى قوله: «لذاته» أي لا يقتضى كونه عالماً، صفة هي علم أو حال توجب كونه عالماً، وعند أبي هاشم: «هو عالم لذاته» بمعنى أنه ذو حالة هي صفة معلومة وراء كونه ذاتاً موجوداً، وإنما تعلم الصفة على الذات، لا بانفرادها. فأثبت أحوالاً هي صفات لا موجودة ولا معدومة ولا معلومة ولا مجهولة، أي هي على حياها لا تعرف كذلك بل مع الذات» (٣). وأنت تعلم أن هذه المحاولات تزيد في الغموض، وقد أصبحت نظريته لغزاً من الألغاز لم يقف عليه أحد. قال الشريف المرتضى: «سمعت الشيخ المفيد يقول: ثلاثة أشياء لا تعقل وقد اجتهد المتكلمون في تحصيل معانيها من معتقديها بكل حيلة، فلم يظفروا منهم إلا بعبارات يناقض المعنى فيها مفهوم الكلام: اتحاد النصرانية (التثليث مع ادعاء الوحدة)، وكسب التجارية و أحوال البهشمية» (٤). مما يقال ولا حقيقته عنده * معقولة تدنو إلى الأفهام الكسب عند الأشعرى والحال * عند البهشمي وطرفة النظام (٥) ١. شرح الأصول الخمسة: ص ١٢٩. ٢. أصول الدين للبغدادي: ص ٩٢. ٣. الملل والنحل: ج ١، ص ٨٢. ٤. الفصول المختارة: ص ١٢٨. ٥. القضاء والقدر، لعبد الكريم الخطيب: ص ١٨٥.

(٣٢٦)

وبما أن تحقيق نظريته مبني على تحقيق «الأحوال» التي يتبناها أبو هاشم فلنكتف بهذا المقدار. هذا كله حول المسألة الأولى التي تركز المعتزلة عليها عند البحث عن الأصل الأول (التوحيد) وإليك البحث في المسألة الثانية التي يركزون عليها في إطار هذا الأصل، وهي تبين كيفية حمل الصفات الخبرية عليه سبحانه. * * * ب - المعتزلة وحمل الصفات الخبرية (١)

قسّم الباحثون صفاته سبحانه إلى صفات ذاتية و صفات خبرية، فتوصيفه سبحانه بالعلم والقدرة توصيف بصفات ذاتية، كما أن توصيفه بما دل عليه ظواهر الآيات والأحاديث كالوجه واليدين صفات خبرية. وأما عقيدة المعتزلة في هذه الصفات، فقد وصفها الشيخ الأشعرى في كتابه بأحسن وجه. وإليك نص كلامه: «أجمعت المعتزلة على أن الله واحد ليس كمثل شيء وهو السميع البصير، وليس بجسم، ولا شبح، ولا جثة، ولا صورة لحم ولا دم، ولا شخص ولا جوهر ولا عرض، ولا بذى لون ولا طعم ولا رائحة ولا مجسمة، ولا -بذى حرارة ولا -برودة ولا -رطوبة ولا -يبوسة، ولا -طول ولا عرض ولا عمق، ولا اجتماع ولا افتراق. ولا يتحرك ولا يسكن ولا يتبعض، ولا بذى أبعاد و أجزاء و جوارح وأعضاء، وليس بذى جهات ولا بذى يمين و شمال وأمام وخلف وفوق وتحت، ولا يحيط به مكان ولا يجري عليه زمان ولا تجوز عليه المماسية ولا العزلة ولا الحلول في الأماكن، ولا يوصف بشيء من صفات الخلق الدالة على حدوثهم، ولا يوصف بأنه متناه، ولا يوصف بمساحة ولا ذهاب في الجهات، وليس بمحدود، ولا والد ولا مولود، ولا تحيط به الأقدار، ولا تحجبه الأستار، ولا تدركه ١. هذه هي النقطة الثانية التي تركز عليها المعتزلة في هذا الأصل.

(٣٢٧)

الحواس ولا يقاس بالناس، ولا يشبه الخلق بوجه من الوجوه ولا تجرى عليه الآفات، ولا تحلّ به العاهات، وكل ما خطر بالبال، وتصور

بالوهم فغير مشبه له. لم يزل أولاً، سابقاً، متقدماً للمحدثات، موجوداً قبل المخلوقات، ولم يزل عالماً قادراً حياً ولا يزال كذلك. لا تراه العيون، ولا تدركه الأبصار، ولا تحيط به الأوهام، ولا يسمع بالأسماع، شيء لا كالأشياء، عالم قادر حتى لا كالعلماء القادرين الأحياء. وإنه القديم وحده ولا قديم غيره ولا إله سواه، ولا شريك له في ملكه، ولا وزير له في سلطانه ولا معين على إنشاء ما أنشأ وخلق ما خلق. لم يخلق الخلق على مثال سبق، وليس خلق شيء بأهون عليه من خلق شيء آخر ولا- بأصعب عليه منه، ولا يجوز عليه اجترار المنافع ولا تلحقه المضار، ولا يناله السرور واللذات، ولا يصل إليه الأذى والآلام، ليس بذى غاية فيتناهى، ولا يجوز عليه الفناء، ولا يلحقه العجز والنقص، تقدس عن ملامسة النساء، وعن اتخاذ الصاحبة والأبناء، قال: فهذه جملة قولهم في التوحيد^(١). والسابر في نهج البلاغة يقف على أن المعتزلة أخذت جل هذه الكلمات من خطب الإمام أمير المؤمنين - عليه السلام - لكن باختلاف في التعبير والألفاظ. وقد ذكرت المعتزلة وغيرهم دليلاً عقلياً على تنزيهه سبحانه عن هذه الصفات، خلاصته: أنه سبحانه ليس مادّة ولا مادياً ولا مركباً منهما، وما ليس كذلك يمتنع عليه هذه الصفات. فمن ثبت له حركة أو سكوناً أو يداً أو رجلاً فلا منتدح له عن القول بكونه جسماً أو جسمانياً. هذا هو الحق القراح الذي لا يشك فيه مسلم واع. إنمّا الكلام في تفسير ما ورد من النصوص المشتملة بظواهرها على هذه الصفات. وهذه النقطة هي المخمصة الكبرى للمعتزلة. فلا بدّ لهم من الجمع ما بين العقل والتقل بوجه يقبله العقل، ولا

_____ ١. مقالات الاسلاميين للاشعري: ص ١٥٥ - ١٥٦. وقد كتب أبو الفتح محمد بن علي الكراجكي (م ٤٤٩) قائمة تشتمل على أصول التنزيه على مذهب الامامية أسماها «البيان عن جمل اعتقاد أهل الايمان» فمن أراد فليرجع إلى كتز الفوائد، ج ١، ص ٢٤٠ ط بيروت.

(٣٢٨)

يكذبه النقل. ثم إن للباحثين من المتكلمين و أهل الحديث في المقام طرقاً نشير إليها: الأول: الإثبات مع التشبيه والتكييف. الثاني: الإثبات بلا تشبيه ولا تكييف. الثالث: التفويض. الرابع: التأويل. وقد بحثنا عن الوجوه الثلاثة الأولى في الجزء الثاني، وهي خيرة أهل الحديث والأشاعرة. والأمر الرابع هو خيرة المعتزلة. ولأجل ذلك يسمون المؤولة، فيؤولون الآيات المشتملة على اليد والوجه والاستيلاء وغير ذلك، ولنا هنا كلمة موجزة وهي: إن التأويل على قسمين: قسم يرفضه الكتاب ولا- يرضى به العقل وهو تأويل النصوص القرآنية والأحاديث المتواترة بحجة أنها تخالف العقل الصريح فقط، وهذا رأى عازب، بل فكرة خاطئة. فإن ظواهر الكتاب والنصوص الصحيحة لا يمكن أن تكون مخالفة للعقل. ولقد كذب من قال من المؤولة: إن الأخذ بظواهر الكتاب والسنة من أصول الكفر أو إن التمسك في أصول العقائد بمجرد ظواهر الكتاب والسنة من غير بصيرة في العقل هو أصل ضلالة الحشوية^(١). فإن هؤلاء لم يعرفوا موقف الكتاب والسنة الصحيحة، فإن من الممتنع أن يشتمل الكتاب الهادي على ما يصاد العقل الصحيح. وهو القائل (أفلا يتدبرون القرآن أم على قلوب أقفالها) (محمد/٢٤). وقسم يراد منه تمييز الظاهر التصديقي عن الظاهر الحرفي، وتمييز الظاهر البدوي عن الظاهر الاستمراري (ما يستقر في الذهن بعد التدبر) ومثل هذا لا يتحقق إلا _____ ١. علاقة الاثبات والتفويض: ص ٦٧، نقلاً عن الصاوي على تفسير الجلالين ج ٣، ص ١٠ وغيره.

(٣٢٩)

بالتأمل في نفس الآية الكريمة و ما احتف بها من القرائن اللفظية أو ما جاء في الآيات الأخر. وهذا القسم لو صحّت تسميته بالتأويل، تأويل مقبول. كيف وهو ليس بتأويل بمعنى صرف الكلام عن ظاهره والأخذ بخلاف الظاهر، بل واقعته تحديد ظاهر الكلام، وتعيينه. وهذا من خواص كل كلام مشتمل على نكات بديعة و معاني رفيعة ألقى لهداية الناس باختلاف طبقاتهم و تعدد ثقافتهم. ومثل هذا لو صحّ عليه أنه أخذ بخلاف الظاهر فإنما هو أخذ بخلاف الظاهر الحرفي و رفض لظاهرة الابتدائي. وأمّا الظاهر التصديقي والاستمراري فهو عين الأخذ به. ونمثل لك مثلاً: إذا قال القائل في تبين سماحة شخص وجوده: «فلان كثير الرماد» فهناك ظاهر حرفي و ظاهر تصديقي، كما أن هناك ظاهراً بدئياً و ظاهراً استمراريّاً. فالأول مرفوض جداً، فإن كثرة الرماد في البيت لو لم يكن ذمّاً

لا يكون مدحاً، مع أن القائل بصدد المدح. والثاني مقبول عند العقلاء وعليه يدور رحى الفصاحة والبلاغة و إلقاء الخطب الرنانة و إنشاء الكلم اللذيذة على الأسماع. المعتزلة بين التأويل المرفوض و المقبول إن المعتزلة في تفسير الآيات الواردة في مجال الصفات بين تأويل مرفوض، و تأويل مقبول. فتارة يؤولون الكلام بحجة أنه يخالف العقل ولا- يذكرون للتأويل قرينه مقاليته أو شاهداً من سائر الآيات. وهذا يعرب عن أن الغاية منه هو التخلص من مخالفة النقل مع العقل، وهذا هو التأويل المرفوض، فحاشا أن يكون النقل مخالفاً للعقل. بل المخالفة تترأى إما لعدم تشخيص حقيقة النقل و تخيل ما ليس بظاهرها ظاهراً، أو لاشتباه العقل فيما يحكم و يبرم. وأخرى يؤولون معتمدين على القرائن و الشواهد التي تثبت الظهور التصديقي و توقفنا على أن الظهور البدائي أو التصوري ليس بمراد. وهذا هو التأويل المقبول، (٣٣٠)

وإليه الاستناد في تأويل المتشابهات بالمحكمات و تعيين الظهور التصديقي. ولأجل إيقاف القارئ على نماذج من التأويلين نأتى بمثالين: ١- قول سبحانه: (قَالَ يَا إِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِإِيْدِي أَسِيتَكَبَّرْتَ أَمْ كُنْتَ مِنَ الْعَالِينَ) (ص/٧٥). ترى أن القاضي يبادر إلى تأويل الآية بأن اليد هنا بمعنى القوة (١). يلاحظ عليه: أن اليد و إن كانت تستعمل في القوة والنعمة، قال سبحانه (وَأذْكُرْ عِبَادَنَا دَاوُدَ إِذْ أَوْأَبِ) (ص/١٧) فإن اليد في هذه الآية مرادة ابتداء بين النعمة والقوة والعضو المخصوص، إلا أن القرينه في الآيات تدل على أنها كناية عن النعمة أو القوة، والقرينه عليه ورودها في قصة داود المشهورة في القرآن. فقد كان ذا نعمة و قوة، أشار إليهما سبحانه في تلك السورة وقال: (إِنَّا سَخَّرْنَا الْجِبَالَ مَعَهُ...) (ص/١٩-٢٩) و هذه الآيات قرينه على أن اليد إنما كنى بها عن النعمة والقوة. إلا أن الآية السابقة تفارق هذه الآية و ليس مثلها وذلك لأجل أمرين: أولاً: إن من المعلوم أن الخالق لا يخلق شيئاً إلا عن قوة، فلا معنى لذكرها إلا أن تكون هنا نكتة، مثل دفع توهم العجز في المتكلم و ليس المقام كذلك كما سيأتى في قوله سبحانه (وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ). وثانياً: أنه لو كان المراد منها هو القوة، فما هو وجه التثنية؟ فلأجل ذلك كان اللازم على القاضي أمثاله، الامعان في الآية حتى يقفوا على الظهور التصديقي، ليستغنوا به عن مخالفة العقل. فنقول: إن اليد في الآية استعملت في العضو المخصوص، ولكنها كنى بها عن الاهتمام بخلقه آدم حتى يتسنى بذلك ذم إبليس على ترك السجود لآدم. فقله سبحانه: (مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِإِيْدِي) كناية عن أن آدم لم يكن مخلوقاً لغيري حتى ————— ١. شرح الاصول الخمسة: ص ٢٢٨.

(٣٣١)

يصح لك يا شيطان التجنب عن السجود له، بحجة أنه لا- صلة له بي، مع أنه موجود خلقته بنفسى، ونفخت فيه من روحى. فهو مصنوعى و مخلوقى المذى قمت بخلقه، فمع ذلك تمردت عن السجود له. فأطلقت الخلقه باليد و كنى بها عن قيامه سبحانه بخلقه، و عنايته بايجاده، و تعليمه إياه أسماءه، لأن الغالب في عمل الإنسان هو القيام به باستعمال اليد، يقول: هذا ما بنيت بيدي، أو ما صنعته بيدي، أو رببته بيدي و يراد من الكل هو القيام المباشري بالعمل، و ربما استعان فيه بعينه و سمعه و غيرهما من الأعضاء، لكنه لا يذكرها و يكتفى باليد. وكأنه سبحانه يندد بالشيطان بأنك تركت السجود لموجود اهتمت بخلقه و صنعه. و نظير ذلك قوله سبحانه: (أَوْ لَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُمْ مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا أَنْعَاماً فَهُمْ لَهَا مَالِكُونَ) (يس/٧١) فالأيدى كناية عن تفزده تعالى بخلقها، لم يشركه أحد فيه. فهي مصنوعة لله تعالى و الناس يتصرفون فيها تصرف الملاك كأنها مصنوعة لهم، فبدل أن يشكروا يكفرون بنعمته. وأنت إذا قارنت بين الآيتين تقف على أن المقصود هو المعنى الكنائى، والمدار في الموافقة والمخالفة هو الظهور التصديقي لا التصوري. قال الشريف المرتضى: «قوله تعالى: (لما خلقت بيدي)» جار مجرى قوله «لما خلقت أنا» و ذلك مشهور في لغة العرب. يقول أحدهم: هذا ما كسبت يداك، و ما جرت عليك يداك. و إذا أرادوا نفي الفعل عن الفاعل استعمالوا فيه هذا الضرب من الكلام فيقولون: فلان لا تمشى قدمه، ولا ينطق لسانه، ولا تكتب يده، وكذلك في الاثبات، ولا يكون للفعل رجوع إلى الجوارح في الحقيقة بل الفائدة فيه النفي عن الفاعل» (١). و أمّا قوله سبحانه (وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ) (الذاريات/٤٧)، فالمراد من الأيدى هو القوة و الاحكام، و القرينه عليه قوله: (لموسعون) و كأنه سبحانه ————— ١. امالى المرتضى: ج ١، ص ٥٦٥.

(٣٣٢)

يقول: والسماء بنيناها بقدره لا يوصف قدرها و إنا لذو سعة في القدرة لا يعجزها شيء، أو بنيناها بقدره عظيمة و نوسعها في الخلقه. ومن أراد أن يقف على تأويل غير مقبول في تفسير الآية فعليه أن يرجع إلى كلام الزمخشري في هذا الباب، فإن تأويله أردأ من تأويل القاضي، وهو من ذلك العالم البارع الأديب بعيد جدًّا (١). هذا نموذج من التأويل المردود، وأما التأويل المقبول فحدث عنه ولا حرج، وإليك نموذجاً منه: ٢- قوله سبحانه: (إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يُدَبِّرُ الْأَمْرَ مَا مِنْ شَيْءٍ إِلَّا مِنْ بَعْدِ إِذْنِهِ ذَلِكَ اللَّهُ رَبُّكُمْ فَاعْبُدُوهُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ) (يونس/٣). وقوله سبحانه: (إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يُغْشِي اللَّيْلَ النَّهَارَ يَطْلُبُهُ حَثِيثًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ بِأَمْرِهِ أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ تَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ) (الأعراف/٥٤). وقد شغل بال المفسرين و أهل الكلام استواؤه سبحانه على العرش، فأقصى ما عند أهل التنزيه من الأشاعره أنه سبحانه مستو على عرشه (جالس أو مستقر عليه) ولكن من غير كيف (٢). وأما المشبهة فهم يقولون بالجلوس على العرش على الكيف والتشبيه. ولو أن القوم تدبروا في نفس الآيتين الماضيتين والآيات الأخر (٣) التي ورد فيها قوله سبحانه: (ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ)، لوقفوا على أن الظهور التصوري وهو كونه سبحانه ذا سرير متربعا عليه، غير مراد قطعاً، إذ لا مناسبة لهذا المعنى مع ما جاء في الآيات من بيان عظمه قدرته وسعه ملكه و تدبيره، وإنه لا يشذ عن علمه شيء، بل ————— ١. لاحظ الكشاف: ج ٣ ص ٢١.

٢. الابانة: باب ذكر الاستواء على العرش، ص ٨٥. ٣. الرعد / ٢، الفرقان / ٥٩، السجدة / ٥، الحديد / ٥، غافر / ١٥، طه / ٨ باختلاف يسير .

(٣٣٣)

المراد هو الظهور التصديقي، وأن الاستواء بمعنى التمكّن والاستيلاء التام، لا الجلوس ولا الاستقرار بعد التزلزل، كما أن المراد من العرش، عرش التدبير و عرش الملك لا-الذي يجلس عليه الملوك. وليس هذا شيئاً غير موجود في الأدب العربي بل هو مملوء من هذه المعاني. أما الاستواء بمعنى الاستيلاء فقد قال الأخطل يمدح بشراً أخا عبد الملك بن مروان حين ولي إمرة العراقيين: قد استوى بشر على العراق * من غير سيف ودم مهراق فالحمد للمهيمن الخلاق فليس المراد من الاستواء الجلوس أو الاستقرار، بل التمكّن والاستيلاء التام والسيطرة على العراقيين وكسح كل مزاحم ومخالف. وقال الطرماح بن حكيم: طال على رسم مهدد أبده * وعفى واستوى به بلده والمراد استقام له الأمر واستتب. وقال آخر: فلما علونا و استويتنا عليهم * تركناهم صرعى لنسر و كاسر هذا حول الاستواء. وأما العرش، فالمتبادر منه تصوراً هو السرير يجلس عليه الملوك، و يدبرون منه ملكهم و يصدرون الأوامر والنواهي. غير أنه هناك كناية عن الملك والسيطرة. يقال: ثل عرش بنى فلان، إذا زال ملكهم. يقول الشاعر: إذا ما بنو مروان ثلثت عروشهم * وأودت كما أودت أياد وحمير فليس المراد تهدم العروش التي كانوا يجلسون عليها، بل كناية عن زوال الملك والسيطرة وانقطاع سلطتهم. والدقة في الآيات التي ورد فيها استيلائه سبحانه على العرش يثبت بوضوح أن المراد من الآية هو السيطرة والتمكّن على صحيفة الكون (٣٣٤)

والخلقه، وأنها بعد الخلقه في قبضة قدرته و حوزة سلطنته لم تفوض لغيره، ولأجل ذلك يذكر في سورة يونس بعد هذه الجملة قوله: (يدبر الأمر ما من شئ إلا من بعد إذنه) معرباً عن أنه المدبر لأمر الخلقه، وذلك لاستيلائه على عرش ملكه. فمن استولى على عرش ملكه يقوم بتدبيره، ومن ثل عرشه أو زال ملكه أو انقطع عنه لا يقدر على التدبير. كما أنه سبحانه يذكر بعد هذه الجملة في سورة الأعراف كيفية التدبير و يقول <<: يُغْشِي اللَّيْلَ النَّهَارَ يَطْلُبُهُ حَثِيثًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ بِأَمْرِهِ أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ >> فهذه الجمل تعبير عن تدبيره صحيفة الكون. وكونه مصدراً لهذه التدبيرات الشامخة، دليل على أنه مستول على ملكه، مهيمن عليه، مسيطر على ما خلق ولم يخرج الكون عن حوزة قدرته، ومثله سائر الآيات الواردة فيها تلك الجملة، فإنك ترى أنه جاء في ضمن بيان فعل من أفعاله سبحانه. ففيها دلالات على «التوحيد في التدبير» الذي هو أحد مراتبه. وأما إذا فسّرنا الاستواء بالجلوس والاستقرار، والعرش

بالكرسى الذى يترع عليه الملوک، يكون المعنى غير مرتبط بما ورد فى الآيه من المفاهيم، إذ أى مناسبة بين الترع على الكرسى المادى والقيام بهذه التدابير الرفيعة. فإن المصحح للتدبير هو السيطرة والهيمنة على الملك وهو لا يحتاج إلى الترع والجلوس على الكرسى، بل يتوقف على سعة ملكه و نفوذ سلطته. وقد قام القاضى بتأويل الآيه بمثل ما ذكرنا-بعبارات قليلة-وهو نموذج واضح للتأويل المقبول. وإذا وقفت على هذا المقياس تقدر على تمييز المقبول عن الزائف فى الصفات الخبرية، وعليك بالآيات الوارد فيها الألفاظ التالية: الوجه، العين، الساق، مجيئه سبحانه. وفى الأحاديث المروية عن طرق ضعاف ورد: الرجل، والقدم. فالمعتزلة بل العدلية عامة يصفونه سبحانه بكل ما وصف نفسه به. ولكن (٣٣٥)

الاختلاف فى تمييز المراد الجدى عن الصورى، والظاهر التصديقى عن الظاهر الحرفى. فالمشبهه والأشاعرة مصرون على الأخذ بالأول مع أن سيرة العقلاء العارفين بالكلام وأساليب البلاغة على الثانى. وعند ذلك لا تجد أى مخالفة بين العقل والنقل الصحيح كالقرآن الكريم. وأميا الروايات فأكثرها إسرائيليات دسّت فى الأحاديث الإسلاميه من طريق الأخبار والرهبان ونقلها السذج من أصحاب الحديث زاعمين أنها حقائق راهنه يلزم الأخذ بها، وقد استوفينا الكلام فيها عند البحث عن عقائد أهل الحديث. ***ج- نفى الرؤية الحسيه

هذه هى النقطة الثالثه التى تركز عليها المعتزلة عند البحث عن التوحيد، وقد عرفت أن التوحيد رمز للتزيه، أى تنزيهه سبحانه عن الجسم والجسمانيات و أحكامها. وقد شغلت هذه المسأله بال مفسرين و المتكلمين وقد بحث عنها القاضى فى كتابيه «شرح الأصول الخمسه»، و «المغنى» على وجه البسط. يقول القاضى: «ومما يجب نفيه عن الله تعالى الرؤية، وهذه مسأله خلاف بين الناس، وفى الحقيقه الخلاف فى هذه المسأله إنما يتحقق بيننا وبين هؤلاء الأشاعره الذين لا يكتفون الرؤية. وأمما المجسيمه فهم يسلّمون أن الله تعالى لو لم يكن جسمًا لم صحّ أن يرى، ونحن نسلّم لهم أن الله تعالى لو كان جسمًا لصحّ أن يرى والكلام معهم فى هذه المسأله لغو». وبما أنا استوفينا دراسه أدله المجوزين للرؤية فى الجزء الثانى، فلنكتف فى المقام بدراسه أدله النافين على وجه الإجمال. فنقول: استدلت المعتزلة على نفى الرؤية بالأدله العقلية والسمعيه. أمما العقلية، فهى ما أثبتها الحسّ والعلوم الطبيعیه من أن الرائي بالحاسه لا يرى الشىء إلا إذا كان مقابلاً أو حالاً فى المقابل أو فى حكم المقابل. وقد ثبت أن الله تعالى لا يجوز أن يكون كذلك، لأنّ المقابله من أحكام الأجسام والأعراض وهو سبحانه فوق الممكنات والماديات. (٣٣٦)

هذا ما استدلل به القاضى تبعاً لمشايعه. ثم أجاب عمّا ربّما يتمسك به المجوز من أنه يمكن أن نرى القديم تعالى بحاسه سادسه من دون الحاجه إلى المقابله. وقال: إنّه لو جاز أن يرى القديم بحاسه سادسه لجاز أن يذاق بحاسه سابعه، وأن يلمس بحاسه ثامنه، وأن يشمّ بحاسه تاسعه، ويسمع بحاسه عاشره. تعالى عن ذلك علواً كبيراً(١). أقول: كان على القاضى أن يعترض أيضاً بأنّ الرؤية بحاسه سادسه مضافاً إلى أنه رجم بالغيب، خروج عن الموضوع. وأمما السمعيه: فقد استدلل القاضى بقوله تعالى: (لَتُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ)(الأنعام/١٠٣). قال: «وجه الدلاله فى الآيه هو ما قد ثبت من أن الإدراك إذا قرن بالبصر، لا يحتل إلا الرؤية. وثبت أنه تعالى نفى عن نفسه إدراك البصر، ونجد فى ذلك تمدحاً راجعاً إلى ذاته. وما كان نفيه تمدحاً راجعاً إلى ذاته كان إثباته نقصاً، والنقائص غير جائزه على الله تعالى فى حال من الأحوال. ثم قال: فإن قيل: أليس يقولون: «أدركت ببصرى حراره الميل» فكيف يصحّ قولكم إن الإدراك إذا قرن بالبصر لا يحتل إلا الرؤية؟ أجيب بأنّ هذا ليس من اللغه فى شىء، وإنما اخترعه ابن أبى بشر الأشعري ليصحّ مذهبه به، إذ لم يرد فى كلامهم لا المنظوم ولا المنثور». أقول: إن العرب فى هذا المجال تقول: «أحسست ببصرى حراره الميل» على أن الباء إنما تدخل على الآله كقولهم: «مشيت برجلي و كتبت بقلمى» والبصر ليس بآله فى إدراك الحراره، بل يستوى فيه البصر والسمع، فلو أطلق البصر فلا يرد منه إلا العضو الحاسّ لا العضو الذى يرى به. ثم إنّ القاضى أفاض الكلام فى دلالة الآيه وردّ ما أثير حولها من الشبهات بوجه _____ ١. شرح الأصول الخمسه: ص ٢٤٨ - ٢٥٣.

ممتاز، فمن أراد فليرجع إليه (١). ومن لطيف ما أفاده في المقام، هو الاجابة عن احتجاج المشتبين بما رووه عن النبي صلى الله عليه و آله و سلم قال: «إنكم سترون ربكم يوم القيامة كما ترون القمر ليلة البدر» (٢). فأجاب عن الاستدلال بوجوه: الأول: إن الأخذ بظاهر الخبر يستلزم أن نرى الله سبحانه مثلما نرى القمر، فإننا لا نرى القمر إلا مدوراً عالياً منوراً، والله سبحانه أعلى من هذه الصفات. يلاحظ عليه: أن وجه الشبه هو الرؤية الحسية اليقينية. فكما أن الإنسان لا يشك - بعد ما رأى القمر - أنه رآه، فهكذا فيه سبحانه لاتمام الخصوصيات. الثاني: أن هذا الخبر يروى عن قيس بن أبي حازم، عن جرير بن عبدالله البجلي، عن النبي صلى الله عليه و آله و سلم. وقيس هذا مطعون فيه من وجهين: أحدهما: أنه كان يرى رأى الخوارج. يروى أنه قال: «منذ سمعت علياً على منبر الكوفة يقول: انفروا إلى بقيّة الأحزاب - يعنى التهرؤان - دخل بغضه على قلبي» ومن دخل بغض أمير المؤمنين - عليه السلام - قلبه فأقلّ أحواله أن لا يعتمد على قوله، ولا يحتجّ بخبره. وثانيهما: قيل إنه خولط في عقله آخر عمره، والكتبة يكتبون عنه على عادتهم في حال عدم التمييز، ولا ندري أن هذا الخبر رواه وهو صحيح العقل أو مختلطة. الثالث: إن صحّ هذا الخبر فأكبر ما فيه أن يكون خبراً من أخبار الآحاد. وخبر الواحد ممياً لا يقتضى العلم. ومسألتنا طريقها القطع والثبات. ثم إن هذا الخبر معارض بأخبار رويت. ثم ذكر بعض الأخبار (٣).

١. شرح الأصول الخمسة: ص ٢٤٨ - ٢٥٣. ٢. صحيح البخارى، كتاب المواقيت، الباب ١٦، الحديث ٢٦ ج ١ ص ١١١، وباب الاذان وغيره. ٣. شرح الأصول الخمسة: ص ٢٦٩.

(٣٣٨)

الاجابة عن الشبه الثلاث إن للمشتبئين، شبهاً ثلاثاً أشبه ما تكون بشبهات الأحداث: الأولى: إن القديم تعالى عندكم راء لذاته، فيجب أن يرى نفسه فيما لم يزل. وكلّ من قال إنه يرى نفسه، قال إنه يراه غيره. يلاحظ عليه: أن الصغرى والكبرى ممنوعتان. فإن أريد من رؤيته لذاته حضور ذاته لذاته وعدم غيبوتها عنها، فهو صحيح ولا صلة له بالرؤية الحسيّة، وإن أريد الرؤية بالبصر فالصغرى ممنوعة. وأمّا الكبرى فزعم المستدلّ أن المسألة مسألة فقهية لا يصحّ التفكيك بينهما. الثانية: إن مصحح الرؤية هو الوجود، بدليل أن الشىء متى كان موجوداً كان مرئياً. ومتى لم يكن كذلك لم يكن مرئياً. يلاحظ عليه: أن الوجود شرط الرؤية لا العلة التامة. ولأجل ذلك لا يرى الإنسان الارادات والكرهات ولا غير ذلك. فلرؤية شرائط قد حققت في العلوم الطبيعيّة. الثالثة: إن إثبات الرؤية لله تعالى لا تؤدى إلى حدوثه، ولا إلى حدوث معنى فيه، ولا إلى تشبيهه بخلقه. وأجاب القاضى أن إثبات الرؤية تؤدى إلى تشبيهه بخلقه، لأن الشىء إنما يرى إذا كان مقابلاً، أو حالاً في المقابل، وهذه من صفات الأجسام، فيجب أن يكون تعالى جسماً، وإذا كان جسماً يجب أن يكون محدثاً (١). ١. كان على القاضى وغيره البحث عن حدوث كلامه سبحانه أو قدمه في المقام، لأنّ نفى قدمه من شئون توحيده، ولكنه غفل عن ذلك.

الأصل الثانى العدل

العدل

العدل

هذا هو الأصل الثانى من الأصول الخمسة، والأصل الأول يهدف إلى تنزيه ذاته سبحانه عمّا لا يجوز حمله عليه، وتمييزه عمّا يجوز، و هذا يهدف إلى أفعاله سبحانه و تمييز ما يجوز عليه عمّا لا يجوز، فإذا وصفنا القديم تعالى بأنه عدل حكيم، فالمراد به أنه لا يفعل القبيح أو لا يختاره ولا يخلّ بما هو واجب عليه وإن أفعاله كلّها حسنة. وخالفتم المجبّرة و أضافت إلى الله تعالى كلّ قبيح، وقد تعرّفت على تعريف القاضى لهذا الأصل فى مدخل البحث عن الأصول الخمسة. وخلاصة هذا الأصل عند العدليّة من غير فرق بين المعتزلة والإماميّة، هو أن الله عزّوجلّ عدل كريم، خلق الخلق لعبادته، وأمرهم بطاعته، ونهاهم عن معصيته، وعمّم بهديته، بداهم

بالنعم و تفضّل عليهم بالاحسان. لم يكلف أحداً إلا دون الطاقة، ولم يأمره إلا بما جعل له عليه الاستطاعة. لا عبث في صنعه ولا قبيح في فعله. جلّ عن مشاركة عباده في الأفعال، وتعالى عن اضطرارهم إلى الأعمال لا يعذب أحداً إلا على ذنب فعله، ولا يلوم عبداً إلا على قبيح صنعه. لا يظلم مثقال ذرّة، وإن تك حسنة يضاعفها و يؤت من لدنه أجراً عظيماً. ثم إن لهذا الأصل دوراً كبيراً في تطوير المسائل الكلاميّة، وهو الحجر الأساس لكثير من آراء المعتزلة كما نشير إليها. وهو يبنى على التحسين والتقييح العقلين، فلو ثبتا بالبرهان العقلي، يثبت العدل كما ثبت كلّ ما بنى عليه من المسائل، وإلا يصبح الأساس والبناء خاليين من البرهان. وترى ما ذكرنا في نصّ القاضي، يقول: (٣٤٠)

«إنّ العدل مصدر عدل يعدل عدلاً، ثمّ قد يذكر و يراد به الفعل، وقد يذكر و يراد به الفاعل، فإذا وصف به الفعل، فالمراد به كلّ فعل حسن يفعله الفاعل لينفع به غيره أو ليضرّه. فأما إذا وصف به الفاعل، فعلى طريق المبالغة كقولهم للصائم: صوم، ونحن إذا وصفنا القديم تعالى بأنّه عدل حكيم، فالمراد به أنّه لا يفعل القبيح، أو لا يختاره، ولا يخلّ بما هو واجب عليه، وأنّ أفعاله كلّها حسنة، وقد خالفنا في ذلك المجبّرة وأضافت إلى الله تعالى كلّ قبيح» (١). إنّ إثبات عدله سبحانه مبنّى على ثبوت أمور ثلاثة: الأول: إنّ هناك أفعالاً تتّصف بذاتها بالحسن والقبح. الثاني: إنّ الله تعالى عالم بحسن الأشياء وقبحها. الثالث: إنّ سبحانه لا يصدر منه القبيح. أمّا الأول: فقد برهنوا عليه بوجوه مختلفة، أوضحها ما أشار إليه أبو عبدالله البصرى في عبارة مختصرة و قال: «إنّ كلّ عاقل يستحسن بكمال عقله التفرقة بين المحسن والمسيء، وإنّما تفرق بينهما الحسنه و إلا فلا نفع في ذلك ولا دفع ضرر». قال القاضي عبدالجبار: «ومعرفة حسن الأفعال أو قبحها كمعرفة حسن الصدق وقبح الكذب، إنّما يعلم ببداهة العقول. أمّا استنباط وجوه الحسن أو القبح في فعل معين فذلك يحتاج الى تفكير و استدلال، ومن ثمّ لا- تختلف العقول في التمييز بين حسن الأفعال وقبحها على وجه الجملة، كمعرفة قبح الظلم، ولكنّها تختلف في الحكم على الإفعال تفصيلاً، فيستحسن الخوارج قتل مخالفهم بينما تستقبح ذلك معظم فرق المسلمين» (٢). ١. شرح الأصول الخمسة: ص ٣٠١. ٢. المغنى: ج ٦، ص ٢٠.

(٣٤١)

توضيحه إنّ في الحكمة النظريّة قضايا نظريّة تنتهى إلى قضايا بديهيّة، ولولا ذلك لعقمت القياسات و صارت غير منتجة، ومثلها الحكمة العمليّة، ففيها قضايا غير معلومة لا- تعرف إلاّ- بالانتهاء إلى قضايا ضروريّة، وإلاّ لما عرف الإنسان شيئاً من قضايا الحكمة العمليّة. فكما أنّ العقل يدرك القضايا البديهيّة في الحكمة النظريّة من صميم ذاتها، فهكذا يدرك بديهيّات القضايا في الحكمة العمليّة من صميم ذاتها بلا حاجة إلى تصوّر شيء آخر. مثلاً، إنّ كلّ القضايا النظريّة يجب أن تنتهى إلى قضيتهم امتناع اجتماع التقيضين وارتفاعهما، بحيث لو ارتفع التصديق بهما لما أمكن التصديق بشيء من القضايا ولذا تسمّى بـ «أمّ القضايا» فلا يحصل اليقين بأنّ زوايا المثلث مثلاً- تساوى قائمتين، إلاّ- إذا حصل قبله امتناع صدق نقيض تلك القضية، أى عدم مساواتها لهما. وإلاّ فلو احتمل صدق التقيض لما حصل اليقين بالنسبة، ولأجل ذلك اتّفقت كلمة الحكماء على أنّ إقامة البرهان على المسائل النظريّة إنّما تتمّ إذا انتهى البرهان إلى أمّ القضايا التي قد عرفت. وعلى ضوء هذا البيان نقول: كما أنّ للقضايا النظريّة في العقل النظري قضايا بديهيّة أو قضايا أوليّة تنتهى إليها، فهكذا القضايا غير الواضحة في العقل العملي يجب أن تنتهى إلى قضايا أوليّة و واضحة عند ذلك العقل، بحيث لو ارتفع التصديق بهذه القضايا في الحكمة العمليّة لما صحّ التصديق بقضيّة من القضايا فيها. فمن تلك القضايا البديهيّة في العقل العملي مسألة التحسين والتقييح العقلين الثابتين لجملة من القضايا مثل قولنا: «العدل حسن» و «الظلم قبيح» و «جزاء الإحسان بالإحسان حسن» و «جزاء الإحسان بالإساءة قبيح». فهذه القضايا قضايا أوليّة في الحكمة العمليّة، والعقل العملي يدركها من ملاحظة القضية بنفسها وفي ضوئها يحكم بما ورد في مجال العقل العملي من الأحكام المربوطة بالأخلاق أولاً، وتدبير المنزل ثانياً، وسياسة المدن ثالثاً، التي يبحث عنها في العقل العملي. وليس استقلال (٣٤٢)

العقل في تلك القضايا الأوليّة الراجعة إلى العقل العملي إلاّ لأجل أنّه يجدها إمّا ملائمة للجانب العالى من الإنسانيّة، المشترك بين

جميع أفراد الإنسان، أو منافرة له. وبذلك تصبح قضية التحسين والتقيح في قسم من الأفعال، قضية كلية لا تختص بزمان دون زمان، ولا-جيل دون جيل. بل لا تختص - في كونها كمالاً أو نقصاً - بالإنسان بل تعم الموجود الحي المدرك المختار، لأن العقل يدركها بصورة قضية عامية شاملة لكل من يمكن أن يتصف بهذه الأفعال كالعدل والظلم، فهو يدرك أن الأول حسن عند الجميع ومن الجميع، والثاني قبيح كذلك، وليس للإنسان خصوصية في ذلك القضاء. وبذلك يصبح المدعى للتحسين والتقيح العقلين الذاتيين في غنى عن البرهنة لما يتبناه، كما أن المدعى لامتناع اجتماع النقيضين وارتفاعهما كذلك. والعجب أن الحكماء والمتكلمين اتفقوا على أنه يجب انتهاء القضايا النظرية في العقل النظري إلى قضايا بديهية، وإلا عقت الأقيسة ولزم التسلسل في مقام الاستنتاج، ولكنهم غفلوا عن إجراء ذلك الأصل في جانب العقل العملي ولم يقسموا القضايا العملية إلى فكرية وبديهية، أو نظرية وضرورية. كيف والاستنتاج والجزم بالقضايا الواردة في مجال العقل لا يتم إلا إذا انتهى العقل إلى قضايا واضحة في ذلك المجال. فالمسائل المطروحة في الأخلاق ممتا يجب الاتصاف به أو التنزه عنه، أو المطروحة في القضايا البيئية والعائلية التي يعبر عنها بتدبير المنزل، أو القضايا المبحوث عنها في علم السياسة وتدبير المدن، ليست في الوضوح على نمط واحد، بل لها درجات ومراتب. فلا ينال العقل الجزم بكل القضايا العملية إلا إذا كانت هناك قضايا بديهية واضحة تبني عليها القضايا المجهولة العملية حتى يحصل الجزم بها ويرتفع الابهام عن وجهها. ولأجل ذلك فالقائل بالتحسين والتقيح العقلين في غنى عن التوسع في طرح أدلة القائلين بهما. (٣٤٣)

وبهذا البيان يستغنى الإنسان عن كثير من الأدلة التي أقامها القائلون بالحسن والقبح، سواء أكانت صحيحة أم لا. نظير ما ربما يقال من أن أحدهما لو خير بين الصديق والكذب وكان التفع في أحدهما كالتفع في الآخر وقيل له: إن كذبت أعطيناك درهماً وإن صدقت أعطيناك درهماً، فإنه قُط لا يختار الكذب على الصدق. ليس ذلك إلا لعلمه بقبحه وبقبحه عنه (١). يلاحظ عليه: أن اختيار الصديق على الكذب يمكن أن يكون مستنداً إلى أمر آخر، وهو كون الصديق مطابقاً للفضيلة والكذب على خلافها. ولأجل ذلك لا يختار الصبي إلا الصديق وليس ذلك لأجل العلم بقبح الكذب. هذا كله حول الأمر الأول. وأمّا الأمر الثاني: أعنى كونه سبحانه عالماً بحسن الأشياء وقبحها، فقد استدلل عليه القاضي بأنه تعالى عالم لذاته، ومن حق العالم لذاته - أن يعلم جميع المعلومات على الوجوه التي يصح أن تعلم عليها. ومن الوجوه التي يصح أن يعلم المعلوم عليه قبح القبائح، فيجب أن يكون القديم تعالى عالماً به (٢). يلاحظ عليه: أن كلامه مجمل ولعله يريد أن ذاته سبحانه علّة الأشياء وعلّة لصفاتها، والعلم بالعلّة، علم بالمعاليل. فهو سبحانه بما أنه عالم لذاته، عالم بمعاليله من الذوات والصفات. ولكن التقرير عليل من وجهين: الأول: إن الحسن والقبح من صفات الأفعال لا من صفات الأشياء الخارجية من الجواهر والاعراض القائمة بها، وأفعال الإنسان ليست مخلوقة له سبحانه عند المعتزلة فلا تكون معلولة لذاته حتى يلزم من العلم بالذات، العلم بها. الثاني: إن الحسن والقبح، بمعنى يجب أن يفعل أو لا- يفعل، من الأحكام العقلية وليست من الصفات الخارجية للأفعال والأشياء، حتى يكونا مخلوقين له سبحانه، ————— ١. شرح الأصول الخمسة: ص ٣٠٣. ٢. المصدر السابق:

ص ٣٠٢

(٣٤٤)

وحتى يقال بأن خالق القبيح والحسن خالق لقبحه أو حسنه. فالطريق الأوسط، الاستدلال على علمه بالحسن والقبح بعلم الإنسان بهما، والله سبحانه عالم بما خلق، وبما ينطوي عليه مخلوقه من التصورات والتصديقات. فإذا كان حسن الأشياء وقبحها بذاتها معلومة للإنسان المخلوق، فهي معلومة له بالضرورة، لانهاء ما في الكون إلى الله سبحانه. قال تعالى: (ألا- يعلم من خلق وهو اللطيف الخبير) (الملك/١٤) وقد تعرّف في البيان الذي أوضحنا به دليل أبي عبدالله البصري أن العقل يدرك أن هنا شيئاً حسناً لدى الكلّ وقبيحاً كذلك. فلا يختص قبح الأشياء ولا حسنهما بشخص دون آخر. وأمّا الأمر الثالث: فقد استدللوا عليه بما ورد في الكتب الكلامية من أن القبيح لا يختاره إلا الجاهل بالقبح أو المحتاج إليه، وكلاهما منفيان عنه تعالى، ولأجل ذلك إن الظلمة والفسقة لا يرتكبان القبائح إلا لجهلهم بقبحها أو لاعتقادهم أنهم سيحتاجون إليها في المستقبل، كما في غصب الأموال. يلاحظ عليه: أن هذا الدليل مبنى على

كون فاعليته الواجب بالداعي الزائد على ذاته، وهو خلاف التحقيق لكونه تاماً في الفاعلية. فلا يكون في اليجاد محتاجاً إلى شيء وراء ذاته. والأولى أن يقرّر بأن مقتضى التحسين والتقييح العقلين على ما عرفت- هو أن العقل بما هو هو، يدرك أن هذا الشيء بما هو هو، حسن أو قبيح، وأن أحد هذين الوصفين ثابت للشيء بما هو هو، من دون دخالة ظرف من الظروف أو قيد من القيود، ومن دون دخالة درك مدرك خاص. وعلى ذلك فالعقل في تحسينه و تقييحه يدرك واقعية عامية و متساوية بالنسبة إلى جميع المدركين والفاعلين، من غير فرق بين الممكن والواجب. فالعدل حسن يمدح فاعله عند الجميع، والظلم قبيح يذم فاعله عند الجميع، وعلى هذا الأساس فالله سبحانه، المدرك للفعل ووصفه - أعنى استحقاق الفاعل للمدح أو الذم من غير (٣٤٥)

خصوصية للفاعل - كيف يقوم بفعل ما يحكم بأن فاعله مستحق للذم، أو يقوم بفعل ما يحكم بأنه يجب التنزه عنه؟! وعلى ذلك فالله سبحانه عادل، لأن الظلم قبيح و مما يجب التنزه عنه، ولا يصدر القبيح من الحكيم، والعدل حسن و مما ينبغي الاتصاف به، فيكون الاتصاف بالعدل من شؤون كونه حكيماً منزهاً عما لا ينبغي. وإن شئت قلت: إن الإنسان يدرك أن القيام بالعدل كمال لكل أحد، وارتكاب الظلم نقص لكل أحد. وهو كذلك حسب إدراك العقل، عنده سبحانه. ومعه كيف يجوز أن يرتكب الواجب خلاف الكمال، ويقوم بما يجزئ التقص إليه!؟

ما يتفرّع على العدل من المسائل قد عرفت أن الحسن والقبح أساس القول بالعدل، وعنه تتفرّع عدّة مسائل تفتقر فيها مدرسة الاعتزال عن مدرسة أهل الحديث والأشاعرة. ونحن نشير إلى عناوينها، ثم نبث عن كل واحد تلو الآخر وهي عبارة عن: ١- الله قادر على القبيح. ٢- أفعال العباد غير مخلوقة فيهم و أنهم المحدثون لها. ٣- الاستطاعة متقدّمة على الفعل. ٤- قبح التكليف بما لا يطاق. ٥- الله تعالى لا يكون مريداً للمعاصي. ٦- اللطف واجب على الله سبحانه. ٧- حكم القرآن الكريم من حيث الحدوث والقدم. ٨- ما يتعلّق بالنبوّات والشرائع و معاجز الأنبياء. هذه هي المسائل المبتية على العدل، ونحن نأخذ بالبحث عنها على منهج الاعتزال، وسيوافيك أن ثمرات التحسين والتقييح العقلين أوسع مما ذكر. (٣٤٦)

المسألة الأولى: قدرته سبحانه على القبيح

المسألة الأولى: قدرته سبحانه على القبيح

قد عرفت أن القاضي قد رتب على القول بالعدل عدّة مسائل، ولأجل التعرّف على منهج الاعتزال نطرح هذه المسائل مكتفين على ما جاء به القاضي في (شرح الأصول الخمسة) فهو رائدنا في هذه المباحث، ومن أراد التبسط فعليه المراجعة بكتابه الآخر: «المغنى» وقد طبع منه أربعة عشر جزءاً، وعلى كل حال فكتب القاضي هي الممثلة لرأى المعتزلة في أعصارهم. والمسألة الأولى في قدرته سبحانه على القبيح وإنما عنوانها في هذا الفصل لأدنى مناسبة، مع أن عنوانها في عموم القدرة أولى من عنوانها في مسألة التحسين والتقييح، والمخالف فيها عدّة من المعتزلة منهم النظام وعليّ الأسواري والجاحظ، حيث ذهبوا إلى أنه تعالى غير موصوف بالقدرة على ما لو فعله لكان قبيحاً، وقد ردّ عليه القاضي بقوله «إنه تعالى قادر على أن يخلق فينا العلم كما هو قادر على أن يخلق بدله الجهل، وأيضاً قادر على أن يخلق الشهوة في أهل الجنة كما هو قادر على أن يخلق فيهم النفرة» (١). أقول: إن التفصيل بين القدرة على الحسن والقدرة على القبيح، موهون جداً، وناش عن عدم التعرّف على مفهوم القدرة، فإنها تستعمل فيما إذا كان الفاعل بالنسبة إلى الفعل والترك متساوياً، وإلا لما وصف بالقدرة، بل بالاجاب. فلو كان قادراً على إدخال المطيع إلى الجنة، ولم يكن قادراً على إدخاله في النار لما وصف بالقادر، بل كان فاعلاً موجباً، وبذلك يعلم حال عدّة من المسائل التي اختلف فيها المعتزلة، وإليك عناوينها: ١- ذهب عبّاد بن سليمان إلى عدم قدرته تعالى على خلاف معلومه، قائلاً بأن ما علم وقوعه يقع قطعاً، فهو واجب الوقوع، وما علم عدم وقوعه لا يقع قطعاً، فهو ممتنع ————— ١. شرح الأصول الخمسة: ص ٣١٤.

الوقوع. يلاحظ عليه: أن معناه نفى القدرة و توصيفه سبحانه بالايجاب أولاً، وأن تعلق العلم بوقوعه لا يخرج عن الاختيار ثانياً، لأنه تعلق بصدوره عنه سبحانه اختياراً لا اضطراراً وإيجاباً وقد قلنا نظير ذلك في تعلق علمه سبحانه بصدور أفعال العباد عنهم. فلاحظ(١).
 ٢- ذهب البلخي إلى عدم قدرته تعالى على مثل مقدور العبد، لأنه إما طاعة، أو معصية، أو عبث. وهو منزّه عن أن يكون مطيعاً، أو عاصياً، أو عابثاً. وقد غفل عن أن الاطاعة والمعصية، ليستا من الأمور الحقيقية الدخيلة في ماهية العمل، فلو قام إنسان كالخليل لبناء بيت امتثالاً لأمره سبحانه، فالله سبحانه يقدر على إيجاد بيت مثله، والفعالان متحدان ماهيةً و هيئةً، وإن كان الأول مصداقاً للاطاعة دون الآخر. وبعبارة أخرى: أن الاطاعة أمر انتزاعي ينتزعه العقل من مطابقة المأتي به لما أمر به المولى، وعلى هذا فهناك واقعيتان: الأولى: الأمر، الثاني، المأتي به، وأما الموافقة والمخالفة فهما أمران ذهبتان يتواردان على الذهن من ملاحظتهما، فإن وجد بينهما المشابهة أو المخالفة يعبر عن الأولى بالطاعة، وعن الثانية بالعصيان، وليس لهما واقعية وراء الذهن، فلا تكون الحقيقة الخارجية سواء صدرت عن الله سبحانه، أو عن عباده، أمرين متباينين. ٣- ذهب الجبائيان إلى عدم قدرته تعالى على عين مقدور العبد، وإلا لزم اجتماع النقيضين إذا أَرَادَهُ اللهُ وَكَرِهَهُ الْعَبْدَ، أَوْ بِالْعَكْسِ. يلاحظ عليه: أنه كان على القائل الاستدلال بوجه آخر، وهو أنه يلزم حينئذ اجتماع العلتين على معلول واحد. ومع ذلك كله، فما جاء في الاستدلال نشأ من فكرة ثنوية ناشئة عن مبادئ الاعتزال، فتخيّل أن فعل العبد يجب أن يكون مخلوقاً للعبد _____ ١. لاحظ الجزء الثاني: ص ٣٠١-٣٠٧.

(٣٤٨)

وحده ولا- يكون لله سبحانه فيه شأن، لما أن هناك فاعلين مستقلين: «الله» و «الإنسان»، ولكل مجاله الخاص. وعند ذلك لا يرتبط مقدور العبد بالله سبحانه كما لا- يرتبط مقدوره بعباده، ولكنه باطل، لما عرفت من أن العلتين ليستا عرضيتين بل طوليتين، فالعلل الامكانية في طول العلة الواجبة، وبما أنه تنتهي العلل إلى الواجب، يكون مخلوق العبد مخلوقه سبحانه.

المسألة الثانية: في أن أفعال العباد، ليست

المسألة الثانية: في أن أفعال العباد، ليست مخلوقة لله سبحانه من فروع القول بالعدل كون فعل الإنسان فعله، لا فعل خالقه. توضيحه: أن أهل الحديث و الأشاعرة يعتقدون بكون أفعال العباد مخلوقة لله سبحانه، وعندئذ يلزم على أصول الاعتزال كونه سبحانه موصوفاً بفعل القبيح، وذلك لأن أفعال العباد بين حسن وقبيح، فلو كان هو الفاعل يلزم أن يكون فاعل القبيح. ثم الجزاء على القبيح قبيح مع كون الفاعل هو الله سبحانه. ويفضّل القاضي الأقوال في المسألة على النحو التالي: ١- العباد هم المحدثون لأفعالهم، ويقابلهم الجبرية كالجهمية القائلون بأن أفعالهم مخلوقة لله ولا تعلق لها بالعباد. ٢- من ذهب إلى كونها مخلوقة لله ولكن لها تعلق بهم من جهة الكسب. ٣- من سوى في هذه القضية بين المباشر و المتولد، وقال: كلاهما مخلوق لله سبحانه و متعلق بنا من جهة الكسب، وينسب هذا إلى ضرار بن عمرو. ٤- ومنهم من فصل بين المباشر و المتولد، فقال: إن المباشر خلق الله تعالى فينا متعلق بنا من حيث الكسب، وأمّا المتولد كالأحراق بعد الالقاء فالله تعالى متفرد بخلقه. وبما أننا استوفينا الكلام في عقيدة الأشاعرة و مفهوم الكسب في الجزء الثاني، _____ (٣٤٩)

نركز البحث هنا على عقيدة المعتزلة. فالمعتزلة عنهم تفويض، أفعال العباد إلى أنفسهم وأنهم شأن لله سبحانه في أفعال عباده، فدواتهم مخلوقة لله و أفعالهم مفوضة إلى أنفسهم. وبعبارة ثانية: العباد في ذواتهم محتاجون إلى الواجب لا في أفعالهم و حركاتهم وسكناتهم. فالمعتزلة في كتب الأشاعرة و الشيعية الإمامية، مرمية بهذه العقيدة، وإليك نقل ما يعرب عن مذهبهم: ١- قال الأشعري: «زعمت المعتزلة أن الله تعالى لم يخلق الكفر والمعاصي ولا شيئاً من أفعال غيره. وأن الله خلق الكافر لا كافراً، ثم إنه كفر وكذلك المؤمن، واختلفت في الإنسان يخلق فعله أم لا، على ثلاث مقالات: فرغم بعضهم أن معنى فاعل و خالق واحد، وأنا لا نطلق ذلك في الإنسان لأننا مُنعنا منه. وقال بعضهم: هو الفعل لا بآلة ولا بجارحة، وهذا يستحيل منه. وقال بعضهم: معنى خالق: أنه وقع منه الفعل

مقدراً، فكل من وقع فعله مقدراً فهو خالق، قديماً كان أم محدثاً» (١). وحاصله أنهم لم يقولوا بكون أفعال العباد مخلوقة لله، وأما كونها مخلوقة لأنفسهم فمن فسير الخلق بالاجاد لا- بآله ولا بجارحه، فممنع عن الاطلاق. وأما من فسير الخلق بالتقدير فقد جوزوه، وسيوافيك التصريح من أبي بكر الأنباري وغيره أن الخلق ربما يستعمل في التقدير. ٢- وقال البغدادي: «وقالت المعتزلة: إن الله تعالى غير خالق لأكساب الناس، ولا- لشيء من أعمال الحيوانات، وقد زعموا أن الناس هم المذنبون يقدرون على أكسابهم وأنه ليس لله عزوجل في أكسابهم ولا في أعمال سائر الحيوانات صنع و تقدير» (٢).

١. مقالات الاسلاميين: ص ٢٩٥ ط ٢.٢. الفرق بين الفرق: ص ١١٤ - ١١٥.

(٣٥٠)

٣- وقال القاضي عبدالجبار: «ذكر شيخنا أبو علي - رحمه الله - اتفق كل أهل العدل على أن أفعال العباد من تصرفهم و قيامهم و عودهم، حادثه من جهتهم، وأن الله عزوجل أقدروهم على ذلك، ولا فاعل لها ولا محدث سواهم، وأن من قال إن الله سبحانه خالقها ومحدثها، فقد عظم خطأه، وأحالوا حدوث فعل من فاعلين» (١). ٤- وقال أيضاً: «نحن نبين أن العبد إنما يقدر على إحداث و إيجاد، وأن القدرة لا تتعلق بالشيء إلا على طريق الحدوث، وأنه يستحيل أن يفعل الشيء من وجهين، ويستحيل تعلق الفعل بفاعلين محدثين، أو قديم ومحدث.... و نبين من بعد إبطال قول من أضاف أفعال العباد إلى الله تعالى. ونذكر ما يلزمهم على قوده من الفساد، والخروج عن الدين، والتزام جحد الضروريات» (٢). ٥- قال صدر المتألهين: «ذهبت جماعة إلى أن الله أوجد العباد و أقدروهم على بعض الأفعال، وفوض إليهم الاختيار، فهم مستقلون بايجادها على وفق مشيئتهم و طبق إرادتهم» (٣). وهذه النصوص الخمسة من أكابر الأشاعرة والمعتزلة والإمامية، تحاول أن ترميهم بالتفويض و إن لم تكن في الصراحة بمكان يجرم الإنسان معها بصحة النسبة. ولأجل ذلك يلزم المزيد من التتبع في كتبهم التي قصرت أيدينا عنها. ولأجل التوضيح نبحت عن أمور: ١- لا- شك في وجود القول بالتفويض في عصر الإمام الباقر - عليه السلام - كيف وقد طلب عبدالملك بن مروان (ت ٨٦هـ)، من عامله في المدينة، أن يوجه محمد بن علي الباقر إلى الشام حتى يناظر قدرياً أعبي الشاميين جميعاً. فبعث الإمام ولده جعفر الصادق - عليه السلام - . فلما ورد الشام واجتمع مع القدرى، فقال للإمام: سل عما شئت. فقال: إقرأ سورة الحمد. قال: فقرأها... حتى بلغ قول الله تبارك و تعالى: (إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَ

١. المغنى: ج ٦، الارادة ص ٤١ و ج ٨، ص ١. ٢. المغنى: ج ٦، الارادة ص ٤١ و ج ٨، ص ٣. ١. رسالة خلق الأعمال.

(٣٥١)

إِيَّاكَ نَسْتَعِين) فقال له جعفر - عليه السلام - قف. من تستعين؟ ما حاجتك إلى المعونة؟ إن الأمر إليك. فبهت القدرى (١). ٢- تضافر عنهم - عليهم السلام - التنديد بالجبر والتفويض بمضامين مختلفة، تأتي بواحد منها حتى تقف على ما يشابهه: سأل محمد بن عجلان الصيادق - عليه السلام - أنه هل فوض الله الأمر إلى العباد؟ قال: «الله أكرم من أن يفوض إليهم. قال: فأجبرهم على أفعالهم؟ فقال: الله أعدل من أن يجبر عبداً على فعل ثم يعدبه عليه» (٢). ٣- تضافر عن أئمة أهل البيت - عليهم السلام - قولهم: «لا جبر ولا تفويض» وذلك يدفعنا إلى القول بوجود المفوضة في زمن صدور هذه الروايات بين الأمة الإسلامية، ويرجع صدورهما إلى أواخر القرن الأول، وأواسط القرن الثاني. ٤- إنما الكلام في أن المعتزلة هل هم المعنيون في هذه الأخبار، أو هم غيرهم، وهذا هو الذي يحتاج إلى دراسة عميقة بالغور في الآثار الباقية من المعتزلة. أما ما نقلناه من «المغنى» فهو محتمل الوجهين، فيمكن أن يكون إشارة إلى استقلال العباد في أفعالهم و أعمالهم كما نسب إليهم صدر المتألهين. كما أنه يمكن أن يكون قوله: «لا فاعل لأفعال العباد ولا محدث لها سواهم»، هو نفى كونها مخلوقة لله سبحانه مباشرة وبلا- واسطة. والشاهد عليه قوله فيما بعد: «وأن من قال إن الله سبحانه خالقها و محدثها، فقد عظم خطأه و أحالوا حدوث فعل من فاعلين». فالعبارة بصدد نفى كون فعل العباد مخلوقاً لله مباشرة على النحو الذي

يذهب إليه أهل الحديث والأشاعرة. وهذا غير القول باستقلال العباد في أفعالهم و غناهم عن الواجب في أعمالهم.

_____ ١. بحار الأنوار: ج ٥، ص ٥٥ - ٥٦. ٢. المصدر نفسه: ص ٥١.

(٣٥٢)

وبعبارة ثانية: كان المذهب في أفعال العباد أحد أمرين: كون أفعالهم مخلوقة لله مباشرة و بلا واسطة، أو كون أفعالهم مخلوقة للعبد كذلك. فأهل الحديث والأشاعرة على الأول، والمعتزلة على الثاني. لكن القول بالثاني ليس بمعنى انقطاع عمل العباد عن الله سبحانه، وعدم انتهاء سلسلة العلة إلى الحق عز اسمه. نعم، لم يكن الأمر بين الأمرين شيئاً مفهوماً لديهم حتى يعتقدوا به، لأنه من الكنوز العلميّة التي ظهرت من معادن العلم و أهل بيت النبوة. ولكن عدم الوقوف على هذا المذهب غير الاعتقاد على التفويض و الاذعان بالمعنى الباطل الذي لا يفارق الشرك. ٥- إن ما استدلل به القاضي على مذهبه لا- يثبت سوى نفى الجبر و كون أفعال العباد غير مخلوقة لله سبحانه. وأما التفويض الذي اتهم به، فلا تثبته أدلته، وإليك بعض ما استدلل به على ردّ الخصم على وجه الاجمال: الأول: قال: «والذي يدل على ذلك أن فصل بين المحسن والمسيء، وبين حسن الوجه وقيحه. فنحمد المحسن على إحسانه و نذم المسيء على إساءته. ولا- تجوز هذه الطريقة في حسن الوجه وقيحه. فلولا- أن أحدهما متعلق بنا بخلاف الآخر، لما وجب هذا الفصل»(١). الثاني: قال: «لو صحّ الجبر لزمهم التسوية بين الرسول و إبليس، لأنّ الرسول يدعوهم إلى خلاف ما أراد الله تعالى منهم، كما أن إبليس يدعوهم إلى ذلك، بل يلزمهم أن يكون حال الرسول أسوأ من حال إبليس»(٢). الثالث: قال: «يلزم قبح مجاهدة الكفار، لأنّ للكفرة أن يقولوا لماذا تجاهدونا؟ فإن كان جهادكم إيانا على ما لا يريد الله تعالى منا ولا يحبه، فالجهاد لكم أولى و أوجب، وإن كان الجهاد لنا على ما خلق فينا...فذلك جهاد لا معنى له»(٣).

_____ ١. شرح الأصول الخمسة: الصفحات ٣٣٣ و ٣٣٥ و ٣٣٦. ٢. شرح الأصول الخمسة: الصفحات ٣٣٣ و ٣٣٥ و ٣٣٦. ٣. شرح الأصول الخمسة: الصفحات ٣٣٦.

(٣٥٣)

إلى غير ذلك من الأدلة التي أقامها القاضي على نفى الجبر، فلا يجد الإنسان في كتابه ما يثبت به التفويض ولو بصورة الدليل. ٦- إن فكرة التفويض فكرة ثنوية لا- يعرج عليها مسلم واع، عارف بالكتاب والسنة و بدايات الفلسفة الإلهية، ولا ينطق بها من وقف على موقف الممكن من الواجب، وواقعية العلة و المعاليل الامكانية بالنسبة إلى الواجب المكوّن لها بأسرها، فإنّ صفحة الوجود الامكاني صفحة فقيرة متديّة بالذات قائمة بالغير، ذاتاً كان أم فعلاً. ونسبة الوجود الامكاني إلى الوجود الواجب، كنسبة الوجود الحرفي إلى الاسمي. وعندئذ كيف يعقل لموجود امكاني الاستقلال في التأثير والفعل من دون أن يستند إلى الواجب و يعتمد عليه. وبعبارة ثانية: كما أنه ليس للمعنى الحرفي الخروج عن إطار المعنى الاسمي في المراحل الثلاث: التصور، والدلالة، والتحقّق في الخارج، فهكذا المعلول الامكاني بهويته و أفعاله، فليس له الخروج عن إطار العلة الواجبة في حال من الحالات. هذا، وقد أوضحنا بطلان التفويض كتاباً و عقلاً- في أبحاثنا الكلامية(١). ٧- هنا مسألتان: الأولى: هل أفعال العباد مفوضة إليهم أنفسهم أو لا؟ الثانية: هل الذات الامكانية محتاجة إلى الواجب في حدوثهم فقط، أو في حدوثهم و بقائهم؟ فمن قال بالأول وجب له القول بالتفويض في الأفعال بوجه أولى، لأنّ الذات إذا كانت غنيّة عن الواجب في بقائه، فأولى أن يكون كذلك في أفعالها. قال الشيخ الرئيس في إشارته: «وقد يقولون إنّه إذا أوجد فقد زالت الحاجة إلى الفاعل، حتّى إنّه لو فقد الفاعل جاز أن يبقى المفعول موجوداً كما يشاهدونه من فقدان البناء و قوام البناء، وحتّى إن كثيراً منهم لا يتحاشى أن يقول: لو جاز على البارئ تعالى

_____ ١. لاحظ «الالهيات في الكتاب والعقل والسنة» الجزء الثاني ٣٢١-٣٣١.

(٣٥٤)

العدم لما ضرّ عدمه وجود العالم، لأنّ العالم عندهم إنّما احتاج إلى البارئ تعالى في أن أوجده أي أخرجه من العدم إلى الوجود،

حتى كان بذلك فاعلاً. فإذا قد فعل وحصل له الوجود عن العدم، فكيف يخرج بعد ذلك إلى الوجود عن العدم حتى يحتاج إلى الفاعل» (١). أقول: ما نقله الشيخ عنهم مبنى على أن مناط حاجة الممكن إلى العلة هل هو إمكانه أو حدوثه، فمن قال بالثاني، صور الممكن غنياً في بقاءه - فضلاً عن فعله - عن الواجب. ومن قال بالأول، أظهر الممكن محتاجاً في كل حال من الأحوال إلى الواجب حدوثاً وبقاءً وذاً وفعالاً. وبما أن التحقيق كون مناط الحاجة هو الامكان، فإذا أصبح التفويض أمراً باطلاً لا يحتاج إلى التذليل أكثر من ذلك. ولأجل ذلك تأتي ببعض الدلائل المتقنة على أن مناط الحاجة هو الامكان، وهو لا يزول عن الممكن أبداً. فذاته تتعلق به دائماً، فكيف بأفعاله، فانتظر. ٨- الظاهر من الشيخ المفيد موافقة المعتزلة للإمامية في مسألة أفعال العباد. قال: «إن الله عدل كريم - إلى أن قال: - جل عن مشاركة عباده في الأفعال، وتعالى عن اضطرارهم إلى الأعمال. لا يعذب أحداً إلا على ذنب فعله، ولا يلوم عبداً إلا على قبيح صنعه. لا يظلم مثقال ذرة، فإن تك حسنة يضاعفها ويؤت من لدنه أجراً عظيماً. وعلى هذا القول جمهور أهل الإمامة، وبه تواترت الآثار عن آل محمد - عليهم السلام - وإليه يذهب المعتزلة بأسرها إلا ضراراً منها وأتباعه. وهو قول كثير من المرجئة، وجماعة من الزيدية والمحكمة، ونفر من أصحاب الحديث، وخالف فيه جمهور العامة وبقايا ممن عدناه» (٢). وما ذكره الشيخ المفيد يعرب عن أن المعتزلة في ذلك العصر لم تكن معتقدة بالتفويض، وإلا لم يعدها الشيخ متحدة مع الإمامية القائلة بنفي الجبر والتفويض

_____ ١. الاشارات، للشيخ الرئيس: ج ٣، ص ٦٨. ٢. أوائل المقالات: ص ٢٤ - ٢٥.

(٣٥٥)

معاً. ٩- يظهر من المفيد أن المراد من التفويض الوارد في الروايات غير ما هو المصطلح بيننا حيث قال: «الجبر هو الحمل على الفعل والاضطرار إليه بالقهر والغلبة. وحقيقته ذلك إيجاد الفعل في الخلق من غير أن يكون له قدرة على دفعه، والامتناع من وجوده فيه.... والتفويض هو القول برفع الحظر عن الخلق في الأفعال، والاباحة لهم مع ما شاءوا من الأعمال. وهذا قول الزنادقة وأصحاب الاباحات. والواسطة بين هذين القولين أن الله أقدر الخلق على أفعالهم، ومكنهم من أعمالهم، وحد لهم الحدود في ذلك... إلى آخر ما أفاده» (١). ١٠- هل يصح إطلاق «الخلق» في مورد فعل الإنسان، أو يختص «الخلق» بفعل الله سبحانه؟ لا شك أن الله سبحانه هو الخالق، وأنه خلق السموات والأرض بجواهرها وأعراضها. إنما الكلام في أنه هل يصح استعمال كلمة الخلق في مورد فعل الإنسان، فإذا قام أو قعد يصح لنا أن نقول: «خلق القيام والقعود» أو إذا أكل وشرب هل يصح لنا أن نقول: «خلق الأكل والشرب» أو لا يجوز ذلك إلا في مورد يكون هناك عناية في استعمال هذه اللفظة. والرائج في مصطلح القرآن هو التعبير بالكسب والفعل. قال سبحانه: (لها ما كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ) (البقرة/٢٨٦). وقال تعالى: (كَذَلِكَ فَعَلَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ) (النمل/٣٣). وقال سبحانه: (لَمْ تَقُولُوا مَالًا تَفْعَلُونَ) (الصف/٢). فالعبر الرائج عن أفعال الإنسان بصورة عامة هو الكسب والفعل، وبصورة خاصة هو الأفعال المخصوصة من الأكل والشرب.

_____ ١. شرح عقائد الصدوق، ص ١٤ - ١٥.

(٣٥٦)

وأما استعمال كلمة الخلق في مورد الفعل بأن يقال: «خلق الفعل والعمل» فليس بمعهود، وإنما هو اصطلاح تسرب إلى كلمات المحدثين والمتكلمين في نهاية القرن الأول وأوائل الثاني، حتى قام البخاري بتأليف أسماء «خلق الأعمال». قال الشيخ المفيد: «إن الخلق يفعلون، ويحدثون، ويخترعون، ويصنعون، ويكتسبون، ولا أطلق القول عليهم بأنهم يخلقون ولا لهم خالقون، ولا أتعدى ذكر ذلك فيما ذكر الله تعالى، ولا أتجاوز به مواضعه من القرآن، وعلى هذا القول إجماع الإمامية، والزيدية، والبغداديين من المعتزلة، وأكثر المرجئة، وأصحاب الحديث، وخالف فيه البصريون من المعتزلة، وأطلقوا على العباد أنهم خالقون، فخرجوا بذلك من إجماع المسلمين» (١). أما القرآن فلم يصف فعل الإنسان بما هو فعله من دون أن يحدث هيئة أو تركيباً بالخلق إلا - في مورد واحد، قال سبحانه: (إِنَّمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ أَوْثَانًا وَتَخْلُقُونَ إِفْكًا) (العنكبوت/١٧) مع أنه يحتمل أن يكون الخلق فيه بمعنى الكذب. قال في

اللّسان: «الخلق: الكذب. وخلق الكذب والإفك: افتراه، ابتدعه. ومنه قوله سبحانه: (وتخلقون إفكا) و منه أيضاً قوله سبحانه: (إنّ هذا إلاّ- خُلِقَ الأوّلين) أى كذب الأوّلين(٢). نعم، وصف القرآن عمل المسيح بالخلق، لكن في مورد خاصّ وهو إحداث صورة وهيئة وتركيب في الخارج. فعندما جعل من الطين كهيئة الطير، خاطبه سبحانه بقوله: (وإذ تَخَلَّقُ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ بِأَذْنِي فَتَنفُخُ فِيهَا فَتَكُونُ طَيْرًا بِأَذْنِي) (المائدة/١١٠) وعليه يحمل قوله سبحانه: (فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ خَالِقِينَ) (المؤمنون/١٤). وأمّا في غير هذه الصورة، كالفعل المجرد عن إحداث شيء مثل المشى والقعود،

_____ ١. اوائل المقالات: ص ٢٥. ٢. لسان العرب: مادة خلق.

(٣٥٧)

فلم يعهد توصيفه بالخلق، وإنّما حدث هذا الاصطلاح (أى خلق الأفعال و الأعمال) فى أواخر القرن الأوّل و أوائل الثانى. ولأجل ذلك تنصرف الاطلاقات الواردة فى القرآن الكريم من أنّه خالق كلّ شيء إلى غير أفعاله. هذا من حيث القرآن. وأمّا اللّغة، فالظاهر من «اللّسان» التفريق بين الخلق بمعنى الانشاء على مثال أبدعه، والخلق بمعنى التقدير، والأوّل يختصّ بالله سبحانه، والثانى يعمّه وغيره، وعليه حملوا قوله سبحانه: (أحسن الخالقين) (أى المقدرين). قال فى اللّسان: «الخلق بمعنى التقدير، وخلق الأديم يخلقه خلقاً: قدره لما يريد قبل القطع، وقاسه ليقطع منه»(١). ولأجل ذلك، فالأولى فى عنوان البحث مكان خلق الأعمال أن يقال: هل أفعال العباد مستندة إلى الله سبحانه فقط، أو إلى العباد فقط، أو إليهما معاً، أو ما يشبه ذلك؟ ١١- إنّ الأبحاث العقليّة لا تدور مدار صحّة التسمية. فسواء أصحّ توصيف أفعال العباد بالخلق أم لا، ففعل الإنسان بما أنّه من الموجودات الامكانيّة، لا يخرج من كتم العدم إلى حيّز الوجود إلاّ بعلة واجبة أو ممكنة منتهية إلى الواجب. فعلى الأوّل يكون فعلاً مباشراً له، وعلى الثانى يكون فعلاً تسببياً له. وبذلك يظهر بطلان كلا المذهبين، أمّا الجبر - وهو تصوير أنّ العلة التامة للفعل هو الواجب - فيلزم من كون الفعل الصادر من العبد فعلاً مباشراً للواجب، وكيف يمكن أن يكون الأكل، والشرب، والمشى، والقعود أفعالاً له مع أنّ ماهيات هذه الأفعال واقعة بأعمال الجوارح من الإنسان. وأمّا التفويض - وهو تصوير استقلال العبد فى مقام الفعل والعمل - فلازمه كون الإنسان فاعلاً واجباً فى مقام الفعل غير محتاج إلى الواجب فى عمله، ومرجه إلى التثوية فى الاعتقاد، والشرك فى الفاعليّة.

_____ ١. لسان العرب: مادة خلق.

(٣٥٨)

فلا مناص من رفض القولين واختيار مذهب بين المذهبين الذى يدعّمه العقل، والكتاب، وأحاديث العترة الطاهرة. ومن أراد الوقوف على حقيقته فعليه بالمؤلفات الكلامية لأصحابنا الإمامية. ١٢- إنّ الجنوح إلى التفويض لأحد أمرين أو كليهما: ألف - كون الحادث فى حدوثه محتاجاً إلى الواجب لا فى بقائه. فإذا كان هذا حال الذات فيكون الفعل الصادر عنها غير مستند إليه بوجه أولى؟! ب - لو كان الفعل مستنداً إلى خالق العبد ونفسه يلزم توارد القدرتين على مقدور واحد. ولأجل إيضاح حال كلا الدليلين نبحت عن كلّ منهما مستقلاً. مناط الحاجة إلى العلة هو الامكان لا الحدوث إنّ هذا الأصل (كون مناط الحاجة إلى العلة هو الحدوث لا الامكان) الذى بنت عليها المفوضة نظريتهم فى أفعال العباد، بل و آثار كلّ الكائنات، باطل من وجوه: الوجه الأوّل: إنّ مناط حاجة المعلول إلى العلة هو الامكان أى عدم كون وجوده نابعاً من ذاته، أو كون الوجود والعدم بالنسبة إلى ذاته متساويين، وهذا الملاك موجود فى حالتى البدء والبقاء. وأمّا الحدوث فليس ملاكاً للحاجة فإنّه عبارة عن تحقّق الشيء بعد عدمه و مثل هذا، أمر انتزاعى ينتزع بعد اتّصاف الماهية بالوجود، وملاك الحاجة يجب أن يكون قبل الوجود لا بعده. إنّ الحدوث أمر منتزع من الشيء بعد تحقّقه، و يقع فى الدرجة الخامسة من محلّ حاجة الممكن إلى العلة، وذلك لأنّ الشيء يحتاج أولاً، ثم تقترنه العلة ثانياً، فتوجده ثالثاً، فيتحقّق الوجود رابعاً، فينتزع منه وصف الحدوث خامساً. فكيف يكون الحدوث مناط الحاجة الذى يجب أن يكون فى المرتبة الأولى، وقد اشتهر قولهم: الشيء قرّر (تصوّر)، فاحتاج، فأوجد، فوجد، فحدث.

(٣٥٩)

وبعبارة ثانية : ذهب الحكماء إلى أنّ مناط الحاجة هو كون الشيء (الماهية) متساوي النسبة إلى الوجود والعدم، وأنّه بذاته لا يقتضى شيئاً واحداً من الطرفين، ولا- يخرج عن حدّ الاستواء إلا بعلمه قاهرة تجرّه إلى أحد الطرفين و تخرجه عن حالة اللاقتضاء إلى حالة الاقتضاء. فإذا كان مناط الحاجة هو ذلك (إنّ الشيء بالنظر إلى ذاته لا يقتضى شيئاً) فهو موجود في حالتي الحدوث و البقاء، والقول باستغناء الكون في بقائه عن العلة، دون حدوثه، تخصيص للقاعدة العقلية التي تقول: إنّ كلّ ممكن ما دام ممكناً، بمعنى ما دام كون الوجود غير نابع من ذاته، يحتاج إلى علمه، وتخصيص القاعدة العقلية مرفوض جداً. ويشير الحكيم المتأله الشيخ محمد حسين الاصفهاني (١٢٩٦ - ١٣٦١) في منظومته إلى هذا الوجه بقوله : والافتقار لانزم الامكان * من دون حاجة إلى البرهان لا- فرق ما بين الحدوث والبقا * في لازم الذات ولن يفترقا الوجه الثاني : إنّ القول بأنّ العالم المادى بحاجة إلى العلة في الحدوث دون البقاء، يشبه القول بأنّ بعض أبعاد الجسم بحاجة إلى العلة دون الأبعاد الأخرى. فإنّ لكلّ جسم بعدين، بعداً مكانياً و بعداً زمانياً، فامتداد الجسم في أبعاده الثلاثة، يشكّل بعده المكانية. كما أنّ بقاءه في عمود الزمان يشكّل بعده الزماني. فالجسم باعتبار أبعاضه ذو أبعاد مكانية و باعتبار استمرار وجوده مدى الساعات و الأيام ذو أبعاد زمانية، فكما أنّ حاجة الجسم إلى العلة لا تختصّ ببعض أجزائه و أبعاضه، بل الجسم في كلّ بعد من الأبعاد المكانيّة محتاج إلى العلة، فكذا هو محتاج إليها في جميع أبعاده الزمانيّة، حدوثاً و بقاءً من غير فرق بين آن الحدوث و آن البقاء و الآنات المتتالية، فالتفريق بين الحدوث و البقاء يشبه القول باستغناء الجسم في بعض أبعاضه عن العلة. فالبعد الزماني و المكانية و جهان لعملة واحدة، و بعدان لشيء واحد فلا يمكن التفكيك بينهما. وتظهر حقيقة هذا الوجه إذا وقفنا على أنّ العالم في ظلّ الحركة الجوهرية، في تبدّل

(٣٦٠)

مستمرّ و تغير دائم، نافذين في جوهر الأشياء و طبيعة العالم المادى، فذوات الأشياء في تجدد دائم و انتشار متواصل و العالم حسب هذه النظرية أشبه بنهر جار تنعكس فيه صورة القمر، فالناظر الساذج يتصوّر أنّ هناك صورة منعكسة على الماء وهي باقية ثابتة و الناظر الدقيق يقضى على أنّ الصّور تتبدّل حسب جريان الماء و سيلانه، فهناك صور مستمرة. وعلى ضوء هذه النظرية، العالم المادى أشبه بعين نابعة من دون توقّف حتّى لحظة واحدة، فإذا كان هذا حال العالم المادى، فكيف يصحّ لعاقل أن يقول إنّ العالم، ومنه الإنسان، إنّما يحتاج إلى العلة في حدوثه دون بقائه، مع أنّه ليس هنا أيّ بقاء و ثبات، بل العالم في حدوث و بعد حدوث و زوال بعد زوال، على وجه الاتصال و الاستمرار بحيث يحسبه الساذج بقاء وهو في حال الزوال و التبدّل و السيلان (وترى الجبال تحسبها جامدة وهي تمرّ مرّ السحاب) (النمل ٨٨) (١). الوجه الثالث : إنّ القول بحاجة الممكن إلى العلة في حدوثه دون بقائه غفلة عن واقعية المعلول و نسبته إلى علته، فإنّ وزانه إليها وزان المعنى الحرفي بالنسبة إلى المعنى الاسمي، فكما أنّه ليس للأول الخروج عن إطار الثاني في المراحل الثلاث: التّصوّر، والدلالة، والتّحقق، فهكذا المعلول ليس له الخروج عن إطار العلة في حال من الحالين الحدوث و البقاء. فإذا كان هذا حال المقيس عليه فاستوضح منه حال المقيس. فإنّ المفاض منه سبحانه هو الوجود، وهو لا يخلو عن إحدى حالتين: إمّا وجود واجب، أو ممكن، والأول خلف لأنّ المفروض كونه معلولاً، فثبت الثاني، وما هو كذلك لا يمكن أن يخرج عمّا هو عليه (أى الامكان). فكما هو ممكن حدوثاً ممكن بقاء، ومثل ذلك لا يستغنى عن الواجب في حال من الحالات. لأنّ الاستغناء آية انقلابه عن الامكان إلى الوجوب وعن الفقر إلى الغنى.

١ . البحث عن الحركة الجوهرية طويل الذيل. لاحظ كتاب (الله خالق الكون: ص ٥١٤ - ٥٦٠) تجد فيه بغيتك.

(٣٦١)

نعم، ما ذكرنا من النسبة إنّما يجري في العلل و المعاليل الإلهية لا الفواعل الطبيعية، فالمعلول الإلهي بالنسبة إلى علته هو ما ذكرنا، والمراد من العلة الإلهية مفيض الوجود و معطيه، كالنفس بالنسبة إلى الصّور التي تخلقها في ضميرها، والارادة التي توجدها في

موطنها، ففي مثل هذه المعاليل تكون نسبة المعلول إلى العلة كنسبة المعنى الحرفي إلى الاسمى. وأما الفاعل الطبيعي، كالتار بالنسبة إلى الاحراق، فخارج عن إطار بحثنا، إذ ليس هناك عليّة حقيقية، بل حديث العليّة هناك لا يتجاوز عن تبديل أجزاء النار إلى الحرارة، وذلك كما هو الحال في العلل الفيزيائية والكيميائية، فالعليّة هناك تبدل عنصر إلى عنصر في ظلّ شرائط و خصوصيات توجب التبدل، وليس هناك حديث عن الایجاد و الاعطاء. وعلى ذلك فالتفويض - أى استقلال الفاعل في الفعل - يستلزم انقلاب الممكن و صيرورته واجباً في جهتين: الأولى: الاستغناء في جانب الذات من حيث البقاء. الثانية: الاستغناء في جانب نفس الفعل مع أنّ الفعل ممكن مثل الذات. الوجه الرابع: إنّ القول بالتفويض يستلزم الشّرك، أى الاعتقاد بوجود خالقين مستقلّين أحدهما العلة العليا التي أحدثت الموجودات والكائنات والإنسان، والأخرى الإنسان بل كلّ الكائنات، فإنّها تستقلّ بعد الخلقة والحدوث في بقائها أولاً، وتأثيراتها ثانياً. فلو قالت المعتزلة بالتفصيل بين الكائنات والإنسان و نسبت آثار الكائنات إلى الواجب، فهو لأجل أنّها لا تراحم العدل دون الإنسان، وعلى ما ذكرنا يكون التفصيل بلا دليل. ثمّ إنّ القوم استدّلوا على المسألة العقلية (غناء الممكن في بقائه عن العلة)، بالأمثلة المحسوسة، منها: بقاء البناء والمصنوعات بعد موت البناء والصانع، ولكنّ

(٣٦٢)

التمثيل في غير محلّه، لأنّ البناء والصانع فاعلان للحركة أى ضمّ بعض الأجزاء إلى بعض والحركة تنتهى بانتهاء عملهما فضلاً عن موتهما. وأما بقاء البناء والمصنوعات فهو مرهون للنظم السائد فيهما، فإنّ البناء يبقى بفضل القوى الطبيعية الكامنة فيه، التي أودعها الله سبحانه في صميم الأشياء فليس للبناء والصانع فيها صنع، وأما الهيئته والشكل فهما نتيجة اجتماع أجزاء صغيرة، فتحصل من المجموع هيئة خاصّة وليس لهما فيها أيضاً صنع. تمثيلان لإيضاح الحقيقة الحقّ إنّ قياس المعقول بالمحسوس الذي ارتكبه المعتزلة - لو صحّت النسبة - قياس غير تامّ، ولو أراد المحقّق القياس والتمثيل فعليه أن يتمسك بالمثالين التاليين: الأول: إنّ مثل الموجودات الإمكانية بالنسبة إلى الواجب، كمثال المصباح الكهربائي المضيء، فالحسّ الخاطئ يزعم أنّ الضوء المنبعث من هذا المصباح هو استمرار للضوء الأوّل، ويتصوّر أنّ المصباح إنّما يحتاج إلى المولّد الكهربائي في حدوث الضوء دون استمراره. والحال إنّ المصباح فاقد للاضاءة في مقام الذات، محتاج في حصولها إلى ذلك المولّد في كلّ لحظة، لأنّ الضوء المتألّي من المصباح إنّما هو استضاءة بعد استضاءة واستنارة بعد استنارة، من المولّد الكهربائي، أفلا ينطفئ المصباح إذا انقطع الاتصال بينه وبين المولّد؟ فالعالم يشبه هذا المصباح الكهربائي تماماً، فهو لكونه فاقدًا للوجود الذاتى يحتاج إلى العلة في حدوثه وبقائه، لأنّه يأخذ الوجود آنأ بعد آن، وزماناً بعد زمان. الثانى: نفترض منطقة حارة جافة تطلع عليها الشمس بأشعتها المحرقة الشديدة. فإذا أردنا أن تكون تلك المنطقة رطبة دائماً بتقطير الماء عليها، وإفاضته بما يشبه الرذاذ (١)، فإنّ هذا الأمر يتوقّف على استمرار تقاطر الماء عليها، ولو انقطع لحظة ساد

١ . المطر الضعيف

(٣٦٣)

عليها الجفاف، وصارت يابسة. فمثل الممكن يتّصف بالوجود باستمرار، مثل هذه الأرض المتّصفة بالرطوبة دائماً، فكما أنّ الثانى رهن استمرار إفاضة قطرات الماء عليها آنأ بعد آن، فهكذا الأوّل لا يتحقّق إلّا باستمرار إفاضة الوجود عليه آنأ بعد آن، ولو انقطع الفيض والصلّة بينه وبين المفيض لانعدم ولم يبق منه أثر. تعلق مقدور واحد بقادرين أو قدرتين قد سبق أن القاضى اعتمد على هذا الوجه (١) فى نفى صلة فعل العبد بالله سبحانه، وزعم أنّ القول بكون أفعال العباد مخلوقه لله سبحانه يستلزم تعلق المقدور الواحد بقادرين أو بقدرتين، وهذا أمر محال سواء أكانا حادثين أم قديمين، أم كان أحدهما حادثاً والآخر قديماً. وقد خصّص القاضى الجزء الثامن من أجزاء موسوعته «المغنى» بالجبر والاختيار، وأسماه «المخلوق» ويشتمل على عشرين فصلاً، عرض فيها آراء المعتزلة المتنوّعة فى خلق الأفعال وناقش خصومهم، وردّ على شبهاتهم. وقد عقد فصلاً خاصاً (٢) لهذا الأمر، واستدلّ على الامتناع بأدلة عشر أو أزيد، وهو أبسط الفصول وأوسعها من بينها، وقد فات على القاضى تحرير محلّ النزاع، وأنّ المراد من القدرتين ما هو. فهل المراد القدرتان العرضيتان

أو الطوليتان؟ فإن كان المراد هو الأولى فاستحالة اجتماع قدرتين تامتين عرضيتين على مقدر واحد لا يحتاج إلى الاطناب الذي ارتكبه القاضي، لأنه ينتهي إلى خلف الفرض، وتخرج العلة التامة عن كونها علة تامة، وتصير علة ناقصة. لأن المقدر بعد التحقق إما أن ينسب إلى كلتا القدرتين، بحيث يكون لكل منهما تأثير ودخاله، فتعود العلة التامة إلى العلة الناقصة، والقادر التام إلى القادر غير التام. ١. لاحظ ص ٣٥٠ من هذا الجزء. ٢. المغنى: الجزء ٨، ص ١٠٩ - ١٦١.

(٣٦٤)

التام وهو خلف الفرض، وهذا كما إذا اشترك رجلان في رفع الصخرة، مع قدرة كل منهما على الرفع وحده. فعند ذاك لا يعد كل منهما علة تامة في مقام الرفع. وإما أن ينسب إلى واحدة منهما دون الأخرى، وهذا هو المطلوب. وإما أن لا ينسب إلى واحدة منهما، فكيف خرج عن كتم العدم، مع أن حاجة الحادث إلى العلة أمر واضح. وأما اجتماع قدرتين عرضيتين لكن ناقصتين على مقدر واحد، فلا يترتب عليه محذور أبداً. واللائق بالبحث غير هاتين الصورتين، فإن قدرة الله سبحانه و قدره العبد ليستا في عرض واحد، بل الثانية في طول الأخرى، فهو الذي خلق العبد، وحباه القدرة، وأقدره على اليجاد وهو في كل آن و حين يستمد من مواهب ربه. فالعبد وكل ما في الكون من علل وأسباب، جنوده وقواه، بين فاعل بالاختيار، ومؤثر بالاضطرار. فللفعل صلة بقدرة العبد، كما أن له صلة بالله سبحانه و قدرته. وبوجه بعيد كالرؤية والسمع، فهما فعلا للأجهزة الظاهرية من العين والسمع، وفي الوقت نفسه فعلا للنفس القاهرة على قواه الباطنية والظاهرية. فاجتماع قدرتين مثل هاتين لا يستلزم شيئاً من الاشكالات. إن المعتزلة لم تجد في حل مشكلة فعل الإنسان إلا سلوك أحد الطريقتين و زعمت أنه لا طريق غيرهما ينتهي أحدهما إلى الجبر، والأخرى إلى التفويض. ١- صلة الفعل بالله سبحانه و انقطاعه عن العبد، فعند ذاك يقال: فعلا يحاسب العبد ويعاقب؟ ٢- نسبة الفعل إلى العبد و انقطاعه عن بارئه، فيسأل: هل هناك أفعال تجاوز قدرة الله وهل يصدر في ملكه ما لا يريد؟ فالأشاعر استسهلوا الاشكال الأول ونسبوا الفعل إلى الله سبحانه و صوروا العبد محلاً لارادته و قدرته سبحانه، من دون أن يقيموا لإرادة العبد و قدرته و زناً و قيمة. -----

(٣٦٥)

والمعتزلة اختارت الثاني واستسهلت وقوع ظاهرة خارجة عن سلطانه سبحانه. ولو أن القوم وقفوا على الطريق الثالث الذي يتنزه عن فساد المسلكين و يجمع مزيتهم، لأعرضوا عنهما والتجأوا إلى الحق اللأحب وهو القول بالأمر بين الأمرين، فللفعل صلة لخالق العبد، كما أن له صلة لفاعل الفعل، ولكن المسؤولية متوجهة على العبد، إذ هو الذي يصرف القدرة الموهوبة عن اختيار فيما يختاره من الأفعال و يعمل من الأعمال. وسوف نتقف على حقيقة الحال عند بيان عقائد الإمامية فانظر.

المسألة الثالثة: في تقدم الاستطاعة على الفعل

المسألة الثالثة: في تقدم الاستطاعة على الفعل

اختلفت المعتزلة والأشاعر في تقدم القدرة على المقدر، فالطائفة الأولى على لزوم تقدمها عليه والثانية على لزوم المقارنة بينهما. وكان الأولى البحث عن هذه المسألة في باب القدرة. غير أن القاضي طرحه في باب العدل و قال: «ووجه اتصاله به أنه يلزم على القول بمقارنتها للمقدور، تكليف ما لا يطاق و ذلك قبيح، ومن العدل أن لا يفعل القبيح». ثم استدلل على مذهبه بوجهين: الأول: لو كانت القدرة مقارنة لمقدورها لوجب أن يكون تكليف الكافر بالإيمان تكليفاً بما لا يطاق، إذ لو أطاقه لوقع منه، فلما لم يقع دل على أنه كان غير قادر عليه. وتكليف ما لا يطاق قبيح. الثاني: إن القدرة صالحة للضدين، فلو كانت مقارنة لهما لوجب وجودها وجود الضدين، فيجب في الكافر وقد كلف بالإيمان، أن يكون كافراً مؤمناً دفعة واحدة، وذلك محال (١). ١. شرح الأصول الخمسة: ص ٣٩٦.

(٣٦٦)

يلاحظ على الاستدلال الأول: أنه مبني على تفسير القدرة بالعلّة التامة التي يكون الفعل معها ضروريّ الوجود فيصحّ كلّ ما جاء فيه. وذلك لأنّ التكليف مشروط بالقدرة، والقدرة المفسّرة بالعلّة التامة لا تنفكّ عن المقدور. فيستكشف عند عدم اعتناقه له بعد التكليف، فقدان القدرة والطاقة، إذ لو كانت لآمنت، لاستحالة انفكاك العلّة التامة عن معلولها. فيلزم تكليف ما لا يطاق وهو قبيح. هذا، ولكنّ المستدلّ غفل عن أنّ المراد من القدرة هو الاستعداد للفعل بحيث لو أراد وقع، ومثل هذا لا يستلزم وجود المقدور، ولا يستكشف من عدمه عدمه، لأنّ الاستعداد للفعل ليس علّة تامّة للمقدور. فلأشعري أن يلتزم باقتران القدرة للفعل في تكليف أبي جهل، ولا يترتب عليه أيّ تال فاسد عند امتناعه. ويلاحظ على الثاني: أنه فسّرت القدرة فيه على خلاف ما فسّرت به في الدليل الأول. ومبنى استدلاله في هذا الدليل هو تفسير القدرة بالعلّة الناقصة والاستعداد، لوضوح أنّ القدرة بهذا المعنى صالحة للضدّين، لا القدرة بمعنى العلّة التامة، فلو قلنا باقترانها بالمقدور يصحّ أن نقول: إنّ القدرة صالحة للضدّين ولكن لا يلزم منه أن يكون مؤمناً وكافراً. وبالجملة: كونها صالحة للضدّين مبني على كونها علّة ناقصة، ولزوم كون الإنسان مؤمناً وكافراً معاً، مبني على كونها علّة تامّة. فالاستدلال الواحد مبني على مبنيين مختلفين. والحقّ إنّ المسألة غير منقّحة في كلام الطائفتين، إذ لم ينقح موضوع البحث، ولا المراد من القدرة. فالحقّ هو التفصيل بين القدرة بمعنى الاقتضاء فهي مقدّمة على الفعل، والعلّة التامة فمقارنته له (١). _____ ١ .

لاحظ الجزء الثاني من كتابنا هذا: ص ١٧٢.

المسألة الرابعة: في قبح التكليف بما لا يطاق

المسألة الرابعة: في قبح التكليف بما لا يطاق

القول بجواز التكليف بما لا يطاق نشأ من المسألة السابقة. ولو كانت السابقة منقّحة من حيث الموضوع والحكم، لما اندفعت الأشاعرة إلى اختيار الجواز في هذه المسألة التي يشهد العقل السليم بقبحه أولاً وعدم إمكانه ثانياً، إذ كيف يريد الإنسان بالارادة الجديّة الركض من الفالج، والتكاح من الطفل الرضيع؟ ولكنهم لما فسّروا القدرة بالعلّة التامة من جانب، واعتقدوا بلزوم اقترانها بالمقدور من جانب آخر، واستنتجوا من عدم الاعتناق عدم القدرة، فلزمهم عند تكليف الكفّار بالإيمان وعدم اعتناقهم، القول بجواز التكليف بما لا يطاق، وإنه كان هناك تكليف للكافر، ولم تكن له طاقة، وذلك لأنه لو كانت له طاقة لآمن قطعاً. فبقاؤه على الكفر يكشف عن عدم قدرته، إذ لو كانت لآمن قطعاً لحديث امتناع الانفكاك. فينتج أنّ التكليف كان موجوداً ولم يكن هناك قدرة. غير أنّ الأشعري ومن قبله ومن بعده، لو فسّروا القدرة التي هي من شرائط التكليف بمعنى العلّة الناقصة والاقتضاء، لما لزمهم الالتزام بهذه النتيجة الفاسدة، حتّى ولو قالوا بلزوم الاقتران. ففي مورد أبي جهل و أبي لهب كان هناك تكليف أولاً، وطاقة بمعنى الاستعداد والاستطاعة على نحو لو أراد كلّ لآمن ثانياً، وكانت القدرة بهذا المعنى مقارنة للتكليف ثالثاً. ولكن عدم إيمانه وإصراره على الكفر، لا يكشف عن فقدان الشّرط، لأنّ الاستطاعة بمعنى الاقتضاء أعمّ من تحقّق المعلول معها وعدمه. والعجب أنّ هؤلاء استدّلوا بآيات على ما يتبّونه من جواز التكليف بالقبيح. وبذلك عزّفوا الإسلام والقرآن مناقضين للفطرة وحكم العقل وإدراك العقلاء-أعازنا الله من سوء الموقف. (٣٦٨)

وبما أنّ الاجابة عن الاستدلال بالآيات واضحة، طوينا الكلام عن استدلالاتهم، روماً للاختصار ولما سبق منّا في الجزء الثاني في تحليل عقائد الأشعري (١).

١ . لاحظ الجزء الثاني من هذه الموسوعة: ص ١٩٣.

المسألة الخامسة: في أنّ الله لا يريد المعاصي

المسألة الخامسة: في أن الله لا يريد المعاصي

ذهبت المعتزلة إلى أنه لا يجوز أن يكون سبحانه مريداً للمعاصي. وأوضح القاضي وجه صلة هذا البحث بباب العدل بأن الإرادة فعل من الأفعال، ومتى تعلقت بالقيح كانت واجبة لا محالة، وكونه تعالى عدلاً يقتضي أن تنفي عنه هذه الإرادة (٢). المعتزلة ينظرون إلى المسألة من زاوية التنزيه فيتصوِّرون أن تنزيه الرب يتحقق بعدم تعلق إرادته بالقباح، لأن من أراد القبيح يتصف فعله بالقبح و يسرى إلى الفاعل، بينما يريد الأشعري تعظيم الرب، وأنه لا يكون في ملكه ما لا يريد ويذهب إلى سعة إرادته. وقد نقل التفتازاني في «شرح المقاصد» أنه دخل القاضي عبد الجبار (ت ٤١٥هـ) دار الصحاب بن عباد (ت ٣٨٥هـ) فرأى الأستاذ أبا إسحاق الإسفرائيني (ت ٤١٣هـ)، فقال القاضي: «سبحان من تنزه عن الفحشاء» (مزدرياً بالاسفرائيني بأنه لأجل القول بسعة إرادته يصفه سبحانه بالفحشاء) فأجابه الاسفرائيني بقوله: «سبحان من لا يجري في ملكه إلا ما يشاء» إيماءً بأن القاضي لأجل قوله بضيق إرادته سبحانه، يعتقد بأن هناك أشياء تقع في سلطانه ومملكته خارجة عن مشيئته (٣). لكن القولين بين الافراط والتفريط. وما يتبينانه من الغاية (التنزيه و التعظيم) يحصل برفض القولين، والاعتناق بالقول الثالث الذي هو مذهب بين المذهبين، وأمر ————— ١. لاحظ الجزء الثاني من هذه الموسوعة: ص ١٩٣. ٢. شرح الأصول الخمسة: ص ٤٣١. ٣. انظر شرح المقاصد: ج ٢، ص ١٤٥.

(٣٦٩)

بين الأمرين. وهذا المذهب هو المروي عن أئمة أهل البيت - عليهم السلام - ويوافقه العقل و تؤيده نصوص الكتاب، وهو جامع بين المزيّتين و منزّه عن شناعة القولين. فالمعتزلة، وإن أصابوا في تنزيه الرب عن القباح، لكنهم أخطأوا في تحديد سلطنته بإخراج أفعال عباده عن إحاطة إرادته و سلطنته وملكه، فصوِّروا الإنسان فاعلاً يفعل بإرادته، ويعمل بمشيئته مستقلاً بلا استمداد من إرادته و مشيئته سبحانه. والأشاعرة، وإن أصابوا في إدخال أفعال العباد في ملكه و سلطنته، لكنهم أخطأوا في جعل أفعال العباد مرادة لله بالإرادة المباشرة. فصار هناك مريد واحد وهو الله سبحانه و غيره من الفواعل مظاهر إرادته. وهذا يستلزم كونه سبحانه هو المسؤول عن القباح لكونه الفاعل لها. وأما القول الثالث فهو عبارة عن سعة إرادته لكل ظاهرة امكائية، لكن لا بمعنى كونه سبحانه هو المصدر المباشر لكل شيء، بل بمعنى أنه تعلقت إرادته على صدور كل فعل عن فاعله بما فيه من الخصوصيات، فلو صدر عنه بلا هذه الخصوصيات لزم تخلف مراده عن إرادته، فتعلقت إرادته سبحانه على كون التيار مصدراً للحرارة بلا علم و شعور، بل عن جبر واضطرار. كما تعلقت إرادته على صدور فعل الإنسان عنه باختيار ذاتي و حرّية فطرية. وباختصار، شاء أن يكون الإنسان مختاراً في فعله و عمله. فإذا اختار و فعل فقد فعل بإرادته، كما فعل بارادة الله سبحانه. وليست الإرادة الأزلية منافية لحرّيته و اختياره، وقد أوضحنا ذلك في أبحاثنا الكلامية (١). فلاحظ. وهناك كلام للشهيد الأجل محمد بن مكي (المتوفى عام ٧٨٦هـ) عند بحثه عن تضافر الأخبار على أن صلة الأرحام تزيد في العمر، يقرب ممّا ذكرناه، قال (قدّس سرّه): ————— ١. لاحظ: الالهيات على ضوء الكتاب والسنة والعقل، ص ٦٣٢، والجزء الثاني من هذه الموسوعة، ص ٣٠٢.

(٣٧٠)

«أشكل هذا بأن المقدرات في الأزل، والمكتوبات في اللوح المحفوظ لا تتغير بالزيادة والنقصان لاستحالة خلاف معلوم الله تعالى، وقد سبق العلم بوجود كل ممكن أراد وجوده و بعدم كل ممكن أراد بقاءه على حالة العدم أو إعدامه بعد ايجاده، فكيف يمكن الحكم بزيادة العمر و نقصانه بسبب من الأسباب؟». ثم أجاب وقال: «إن الله تعالى كما علم كميّة العمر، علم ارتباطه بسببه المخصوص، وكما علم من زيد دخول الجنة، جعله مرتبطاً بأسبابه المخصوصة، من ايجاده، وخلق العقل له، وبعث الأنبياء و نصب الألفاظ، وحسن الاختيار، والعمل بموجب الشرع، فالواجب على كل مكلف الاتيان بما أمر به، ولا يتكل على العلم، فإنّه مهما صدر منه فهو المعلوم بعينه. وبالجملة: جميع ما يحدث في العالم، معلوم لله تعالى على ما هو عليه واقع، من شرط أو سبب وليس نصب صلة الرحم زيادة في العمر إلا كنصب الإيمان سبباً في دخول الجنة» (١). ولو أمعنت في أطراف كلامه تجد أنه (قدّس الله سرّه) يشير إلى

نفس الجواب الذي بيناه خصوصاً قوله «جعله مرتبطاً بأسبابه المخصوصة من إيجاده .. وحسن الاختيار» وقوله: «جميع ما يحدث في العالم معلوم لله تعالى على ما هو عليه...».

المسألة السادسة: في وجوب اللطف

المسألة السادسة: في وجوب اللطف

اشتهرت العدالة بوجوب اللطف (٢) على الله سبحانه، وخالفتهم الأشعرية وبشر _____ ١. القواعد والفوائد: ج ٢، ص ٥٦، القاعدة ١٦٣. ٢. المراد من الوجوب كونه مقتضى الحكمة، أو الجود والكرم، لا-الوجوب بالمعنى المتبادر في أوساط الناس من حاكمية العباد على الله، وكون تركه مستلزماً للذم واللوم أو العقاب، وعلى ذلك فالحكم مستكشف العقل باعتبار ملاحظة أوصافه الجميلة. وعلى أي تقدير فمن قال به فإنما قال به من باب الحكمة، تحصيلاً لهدف الخلق، أو هدف التكليف، أو من باب الجود والكرم، وأما إيجابه من باب العدل فلم يعلم له معنى محصل.

(٣٧١)

ابن المعتمر من معتزلة بغداد، وإيضاح الحق يستدعي البحث عن أمور: الأول: تعريف اللطف و بيان حقيقته و أقسامه. إن اللطف، في اصطلاح المتكلمين، يوصف بوصفين: ١- اللطف المحصل. ٢- اللطف المقرَّب. وهناك مسائل تترتب على اللطف بالمعنى الأول، ومسائل أخرى تترتب على اللطف بالمعنى الثاني، وربما يؤدي عدم التمييز بين المعنيين إلى خلط ما يترتب على الأول بما يترتب على الثاني .. ولأجل الاحتراز عن ذلك نبحت عن كل منهما بنحو مستقل. ١- اللطف المحصل اللطف المحصل: عبارة عن القيام بالمبادئ والمقدمات التي يتوقف عليها تحقق غرض الخلق، وصونها عن العبث واللغو، بحيث لولا القيام بهذه المبادئ والمقدمات من جانبه سبحانه، لصار فعله فارغاً عن الغاية، وناقض حكيمته التي تستلزم التحرز عن العبث، وذلك كيان تكاليف الإنسان و إعطائه القدرة على امتثالها. ومن هذا الباب بعث الرسل لتبيين طريق السعادة، وتيسير سلوكها. وقد عرفت في الأدلة السابقة، أن الإنسان أقصر من أن ينال المعارف الحقة، أو يهتدى إلى طريق السعادة في الحياة بالاعتماد على عقله، والاستغناء عن التعليم السماوي. و وجوب اللطف بهذا المعنى، ليس موضع مناقشة لدى القائلين بحكمته سبحانه، وتنزيهه عن الفعل العبثي الذي اتفق عليه العقل والنقل (١). وإنما الكلام في «اللطف المقرَّب»، وإليك البيان فيه: _____ ١. لاحظ سورة الذاريات: الآية ٥٦ وسورة المؤمنون: الآية ١١٥.

(٣٧٢) ٢- اللطف المقرَّب

اللطف المقرَّب: عبارة عن القيام بما يكون محصلاً لغرض التكليف بحيث لولاه لما حصل الغرض منه و ذلك كالوعد والوعيد، والترغيب و الترهيب، التي تستتبع رغبة العبد إلى العمل، وبعده عن المعصية (١). وهذا النوع من اللطف ليس دخيلاً في تمكين العبد من الطاعة، بل هو قادر على الطاعة وترك المخالفة سواء أكان هناك وعد أم لا، فإن القدرة على الإمتثال رهن التعرّف على التكليف عن طريق الأنبياء، مضافاً إلى إعطاء الطاقات المادية، والمفروض حصول هذه المبادئ والمقدمات، غير أن كثيراً من الناس لا يقومون بواجبهم بمجرد الوقوف على التكليف ما لم يكن هناك وعد و وعيد و ترغيب و ترهيب، فهذا النوع من اللطف قد وقع موقع النقاش بين المتكلمين. والحق هو القول بوجوب اللطف إذا كان غرض التكليف (لا- غرض الخلق) موقوفاً عليه عند الأكثرية الساحقة من المكلفين. مثلاً- لو فرضنا أن غالب المكلفين، لا يقومون بتكاليفهم بمجرد سماعها من الرسل - وان كانوا قادرين عليها - إلا إذا كانت مقرونة بالوعد والوعيد، والترغيب والترهيب، وجب على المكلف القيام بذلك، صوتاً للتكليف عن اللغو، ولو أهملها المكلف ترتب عليه بطلان غرضه من التكليف، وبالتالي بطلان غرضه من الخلق. وفي الكتاب والسنة إشارات إلى هذا النوع من اللطف. يقول سبحانه: _____ ١. عرّف اللطف المقرَّب بأنه هيئة مقربة إلى الطاعة ومبعدة عن المعصية، من دون أن يكون له حظ في

التمكين وحصول القدرة، ولا يبلغ حدّ الاجراء.

فخرج بالقيّد الأوّل (لم يكن له حظ...) اللطف المحضّل، فإنّ له دخاله في تمكين المكلف من الفعل بحيث لولاه لانتفت القدرة. وخرج بالقيّد الثاني (لا يبلغ حدّ الإلجاء) الإكراه والإلزام على الطاعة والاجتناب عن المعصية، فإنّ ذلك ينافي التكليف الذي يتطلب الحرية والاختيار في المكلف (لاحظ: كشف المراد، ص ٢٠١، ط صيدا). وقال القاضي عبد الجبار: «اللطف هو كل ما يختار عنده المرء الواجب ويتجنب القبيح، أو ما يكون عنده أقرب إمّا إلى اختيار الواجب أو ترك القبيح» (شرح الاصول الخمسة: ص ٥١٩). (٣٧٣) (وَبَلَوْنَاهُمْ بِالْحَسَنَاتِ وَالسَّيِّئَاتِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ) (سورة الأعراف/١٦٨)

والمراد من الحسنات والسيئات، نعماء الدنيا وضرّاؤها، و كأنّ الهدف من ابتلائهم بهما هو رجوعهم إلى الحق والطاعة. و يقول سبحانه: (وما أرسيلنا في قزيه من نبيّ إلا أخذنا أهلها بالبأساء والضراء لعلهم يضرّعون) (سورة الأعراف/٩٤) وفي الآية إشارة إلى كلا القسمين من اللطف، ومفاد الآية أنّ الله تعالى أرسل رسله لإبلاغ تكاليفه إلى العباد وإرشادهم إلى طريق الكمال (اللطف المحضّل)، غير أنّ الرفاه والرّخاء والتوغّل في النعم الماديّة، ربّما يسبّب الطغيان وغفلة الإنسان عن هدف الخلقة وإجابة دعوة الأنبياء، فاقترض حكيمته تعالى أخذهم بالبأساء والضراء لعلهم يضرّعون ويبتهلون إلى الله تعالى. ولأجل ذلك نشهد أنّ الأنبياء لم يكتفوا باقامة الحجّة والبرهان، والإتيان بالمعجز، بل كانوا - مضافاً إلى ذلك - مبشّرين و منذرين، وكان التّربيع والتّرهيب من شؤون رسالتهم، قال تعالى: (رُؤِياً مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ) (سورة النساء/١٦٥) والإنذار والتبشير دخيلان في رغبة الناس بالطاعة وابتعادهم عن المعصية. وفي كلام الإمام على - عليه السلام - إشارة إلى هذا: قال - عليه السلام - «أيها الناس، إنّ الله تبارك وتعالى لما خلق خلقه أراد أن يكونوا على آداب رفيعة وأخلاق شريفة، فعلم أنّهم لم يكونوا كذلك إلا بأن يعرفهم ما لهم وما عليهم، والتعريف لا يكون إلا بالأمر والنهي (١)، والأمر والنهي لا يجتمعان إلا بالوعد والوعيد، والوعد لا يكون إلا بالتّربيع، والوعد لا يكون إلا بما تشتهيه أنفسهم وتلذّه أعينهم، والتّرهيب لا يكون إلا بضدّ ذلك... الخ» (٢). وقوله - عليه السلام - «والأمر والنهي لا يجتمعان إلا بالوعد والوعيد» إشارة إلى أنّ ————— ١. هذا إشارة إلى اللطف المحصل. ٢. بحار الأنوار، ج ٥، كتاب العدل والمعاد، الباب الخامس عشر، الحديث ١٣، ص ٣١٦.

(٣٧٤)

امتثال الأمر والنهي ونفوذهما في نفوس الناس، يتوقّف على الثواب والعقاب، فلولاهما لما كان هناك حركة إيجابيّة نحو التّكليف إلاّ من العارفين الذين يعبدون الله تعالى، لا رغبة ولا رهبة، بل لكونه مستحقاً للعبادة. فتحصل من ذلك أنّ ما هو دخيل في تحقّق الرّغبة بالطاعة، والابتعاد عن المعصية في نفوس الأكثرية الساحقة من البشر، يجب على الله سبحانه القيام به صوتاً للتكليف عن اللغو، وبالتالي صوتاً للخلقة عن العبث. نعم، إذا كانت هذه المبادئ كافية في تحريك الأكثرية نحو الطاعة، ولكنّ القليل منهم لا يمثلون إلاّ في ظروف خاصّة كاليسار في الرزق، أو كثرة الرفاه، فهل هو واجب على الله سبحانه الظاهر لا، إلاّ من باب الجود والتفضّل. وبذلك يعلم أنّ اللطف المقرّب إذا كان مؤثراً في رغبة الأكثرية بالطاعة وترك المعصية يجب من باب الحكمة، وأقياً إذا كان مؤثراً في آحادهم المعدودين، فالقيام به من باب الفضل والكرم. وبذلك تقف على مدى صحّة ما استدللّ به بعضهم على اللطف في المقام، أو سقمه. استدللّ القاضي عبد الجبار على وجوب اللطف بقوله: «إنّ الله تعالى كلف المكلف، وكان غرضه بذلك تعريضه إلى درجة الثواب، وعلم أنّ في مقدوره ما لو فعل به لا اختار عنده الواجب، واجتنب القبيح، فلا بدّ من أن يفعل به ذلك الفعل وإلاّ عاد بالتّقص على غرضه، وصار الحال فيه كالحال في أحدنا إذ أراد من بعض أصدقائه أن يجيبه إلى طعام قد اتّخذه، وعلم من حاله أنّه لا يجيبه، إلاّ إذا بعث إليه بعض أعزّته من ولد أو غيره، فإنّه يجب عليه أن يبعث، حتّى إذا لم يفعل عاد بالتّقص على غرضه وكذلك هيئنا» (١). قال الشّهريستاني: «اللطف عبارة عن كلّ ما يوصل الإنسان إلى الطاعة ويبعده عن المعصية، ولما كان الله عادلاً في حكمه، رؤوفاً بخلقه، ناظراً لعباده، لا يرضى لعباده ————— ١. شرح الاصول الخمسة: ص ٥٢١.

(٣٧٥)

الكفر، ولا يريد ظلماً للعالمين، فهو لم يدخر عنهم شيئاً مما يعلم أنه إذا فعل بهم، أتوا بالطاعة والصلاح»(١). وقال العلامة الحلبي: «إنَّ المكلف - بالكسر - إذا علم أن المكلف - بالفتح - لا يطيع إلا باللطف، فلو كلفه من دونه، كان ناقضاً لغرضه، كمن دعا غيره إلى طعام، وهو يعلم أنه لا - يجيبه إلا - أن يستعمل معه نوعاً من التأدب، فإن لم يفعل الداعي ذلك النوع من التأدب كان ناقضاً لغرضه، فوجوب اللطف يستلزم تحصيل الغرض»(٢). وقال الفاضل المقداد: «إنَّا بينَّا أنه تعالى مرید للطاعة و كاره للمعصية، فإذا علم أن المكلف لا يختار الطاعة، أو لا يترك المعصية، أو لا يكون أقرب إلى ذلك إلا عند فعل يفعله به، وذلك الفعل ليس فيه مشقة ولا غضاضة، فإنه يجب في حكمته أن يفعله، إذ لو لم يفعله لكشف ذلك، إما عن عدم إرادته لذلك الفعل، وهو باطل لما تقدم، أو عن نقض غرضه إذا كان مريداً له، لكن ثبت كونه مريداً له فيكون ناقضاً لغرضه. ويجرى ذلك في الشاهد مجرى من أراد حضور شخص إلى وليمة، وعرف أو غلب على ظنه أن ذلك الشخص لا يحضر إلا مع فعل يفعله، من إرسال رسول، أو نوع، أدب، أو بشاشة، أو غير ذلك من الأفعال، ولا غضاضة عليه في فعل ذلك، فمتى لم يفعل عُد ناقضاً لغرضه، ونقض الغرض باطل، لأنه نقض، والنقص عليه تعالى محال، ولأنَّ العقلاء يعدونه سَفْهاً وهو ينافي الحكمة»(٣). وهذه البيانات تدلُّ على أن اللطف واجب من باب الحكمة. هذا كلام القائلين بوجوب اللطف، وهو على إطلاقه غير تام، بل الحق هو التفصيل بين ما يكون مؤثراً في تحقق التكليف بشكل عام بين المكلفين، فيجب من _____ ١. الملل والنحل: ج ١، ص ١٠٧. ٢. كشف المراد: الفصل الثاني، المسألة الثانية عشرة، ص ٣٢٥، ط قم ١٤٠٧. ٣. ارشاد الطالبين: ص ٢٧٧ - ٢٧٨.

(٣٧٦)

باب الحكمة، وإلا فيرجع إلى جوده و تفضله من دون إيجاب عليه. واستدلَّ القائل بعدم وجوبه بقوله: «لو وجب اللطف على الله تعالى لكان لا يوجد في العالم عاص، لأنه ما من مكلف إلا وفي مقدور الله تعالى من الألفاظ ما لو فعله به لاختر عنده الواجب و اجتنب القبيح، فلمَّا وجدنا في المكلفين من أطاع وفيهم من عصى، تبين أن الألفاظ غير واجبة على الله تعالى»(١). يلاحظ عليه: أن هذا المستدل لم يقف على حقيقة اللطف، ولذلك استدلل بوجود العصاة على عدم وجوبه، فهو تصوّر أن اللطف عبارة عما لا يتخلف معه المكلف عن الإتيان بالطاعة وترك المعصية، فنتيجته كون وجود العصيان دليلاً على عدم وجوبه، وعدم وجوده دليلاً على وجوبه، مع أنك قد عرفت في أدلة القائلين به بأنه ما يكون مقرباً إلى الطاعة و مبعداً عن المعصية من دون أن يبلغ حدَّ الإلجاء. يقول القاضي عبد الجبار: «إنَّ العباد على قسمين، فإنَّ فيهم من يعلم الله تعالى من حاله أنه إن فعل به بعض الأفعال كان عند ذلك يختار الواجب و يتجنّب القبيح، أو يكون أقرب إلى ذلك، وفيهم من هو خلافه حتى إن فعل به كل ما فعل لم يختر عنده واجباً ولا اجتنب قبيحاً»(٢). ويؤيده ما ورد في الذكر الحكيم من أن هناك أناساً لا يؤمنون أبداً ولو جاءهم نبهم بكل أنواع الآيات والمعجزات. قال سبحانه: (وما تُغنى الآيات و النذُر عن قول لا يؤمنون)(٣). وقال سبحانه: (ولئن أتيت الذين أوتوا الكتاب بكل آية ما تبعوا قبلتك)(٤). وفي الختام نقول: إنَّ اللطف سواء أكان المراد منه اللطف المحض أم اللطف المقرب، من شؤون الحكمة، فمن وصفه سبحانه بالحكمة والتزّه عن اللغو والعبث، لامناص له عن الاعتقاد بهذه القاعدة، غير أن القول بوجوب اللطف في المحض _____ ١. شرح الأصول الخمسة: ص ٥٢٣. ٢. شرح الأصول الخمسة: ص ٥٢٠. ٣. سورة يونس: الآية ١٠١. ٤. سورة البقرة: الآية ١٤٥.

(٣٧٧)

أوضح من القول به في المقرب. ولكن يظهر من الشيخ المفيد أن وجوب اللطف من باب الجود والكرم، قال: «إنَّ ما أوجبه أصحاب اللطف من اللطف، إنما وجب من جهة الجود والكرم، لا - من حيث ظنوا أن العدل أوجبه، وأنه لو لم يفعل لكان ظالماً»(١). يلاحظ عليه: أن إيجابه من باب الجود والكرم يختص باللطف الراجع إلى آحاد المكلفين، لا ما يرجع إلى تجسيد غرض الخلق، أو غرض التكليف، عند الأكثرية الساحقة من المكلفين، كما عرفت. ثم إنَّ المراد من وجوب اللطف على الله سبحانه ليس ما يتبادر إلى أذهان

السطحيين من الناس، من حاكميّة العباد على الله، مع أنّ له الحكم والفصل، بل المراد استكشاف الوجوب من أوصافه تعالى، فإنّ أفعاله مظاهر لأوصافه تعالى، كما أنّ أوصافه مظاهر لذاته تبارك وتعالى. فإذا علمنا-بدليل عقليّ قاطع-أنّه تعالى حكيم، استتبع ذلك واستلزم العلم بأنّه لطيف بعباده، حيثما يبطل غرض الخلقه أو غرض التّكليف لولا اللّطف.

المسألة السابعة: في حدوث كلامه تعالى

المسألة السابعة: في حدوث كلامه تعالى

من المسائل التي أثارَت ضجّةً كبرى بين العلماء وانتهت إلى محنة تعرف في التاريخ بمحنة الإمام أحمد بن حنبل، هي البحث عن حدوث القرآن وقدمه، وعن كونه مخلوقاً أو لا. فالمعتزلة على حدوث القرآن ونفى قدمه تنزيهاً له سبحانه عن المثل القديم وغير المخلوق، وأصحاب الحديث والحنابلة وبعدهم الأشاعرة على ضدّهم وأنّه قديم أو ليس بمخلوق فراراً عن سمة الحدوث الطارئ على صفاته مثل التكلّم. ولما وصلت المعتزلة في عصر المأمون وبعده في عصر الواثق إلى قمة القدرة و_____ ١. أوائل المقالات: ص ٢٥ - ٢٦.

(٣٧٨)

كانت الخلافة العبّاسية تؤازرهم وتؤيّدهم، خرجوا عن منهجهم السابق - منهج الحرّية في الرأي والتفكير - وسلّكوا في هذه المسألة مسلّك الضّغط. فطفقوا يحملون الناس على عقيدتهم (خلق القرآن) بالقوة والاكراه، فمن خالفهم ولم يقرّ به يحكم عليه بالحبس تارة والضّرب أخرى. وأوجد ذلك في حياتهم العلميّة نقطة سوداء، وسيوافيك تفصيل حمل الناس على اعتناق عقيدتهم في هذا المجال في فصل خاصّ. هذا من جانب و من جانب آخر، لما أخذ أحمد بن حنبل في هذا المجال موقف الصّمود والثبات في عقيدته صار بطلاً في حياته، وبعدها يضرب به المثل في الصّمود على العقيدة، وقد استبطلت المعتزلة و صار إماماً في عقائد أهل السنّة بصموده في طريق عقيدته. ولإيضاح الحقّ نرسم أموراً: ١- مسلّك أهل الحديث

إنّ مسلّك أهل الحديث في اتّخاذ العقيدة في مسائل الدّين هو اقتفاء كتاب الله وسنّة رسوله. فما جاء فيها يؤخذ به و ما لم يجئ فيها يسكت عنه ولا- يبحث فيه، ولأجل ذلك كان أهل الحديث يحرمون علم الكلام، ويمنعون البحث عن كلّ ما ليس وارداً في الكتاب والسنّة. وعلى ضوء هذا كان اللازم على أهل الحديث السيّكوت وعدم التّبسّ بنت شفة في هذه المسألة، لأنّ البحث فيها حرام على أصولهم، سواء أكان الموقف هو قدم القرآن أم حدوثه، لأنّه لم يرد فيه نصّ عن رسول الله، ولا عن أصحابه، ومع الأسف كان موقفهم حوفاً مقدّمهم أحمد بن حنبل - موقف الايجاب وتكفير المخالف. يقول الإمام أحمد بن حنبل في كتاب «السنّة»: «والقرآن كلام الله ليس بمخلوق، فمن زعم أنّ القرآن مخلوق فهو جهميّ كافر، ومن زعم أنّ القرآن كلام الله عزّ وجلّ ووقف ولم يقل مخلوق ولا غير مخلوق فهو أخبث من الأوّل، ومن زعم أنّ ألفاظنا بالقرآن و تلاوتنا له مخلوقه والقرآن كلام الله، فهو جهميّ، ومن لم يكفر هؤلاء القوم كلّهم فهو (٣٧٩)

مثلهم» (١). إنّ السّلفيين وحتى أتباعهم في هذه الأيام يتحرّجون من القول بأنّ الله ليس بجسم، قائلين بأنّه لم يرد نصّ فيه في الشريعة، ولكن يتشدّقون بقدم القرآن وعدم حدوثه، بلا- اكتراث سالفهم ولا-حقهم حتى جعلوه أصلاً يدور عليه إسلام المرء وكفره. ٢-

النصارى و قدم الكلمة

إنّ القول بقدم القرآن تسرّب إلى أوساط المسلمين من المسيحيين، حيث كانوا يقولون بقدم الكلمة. وقد صرح بذلك الخليفة العبّاسي في كتابه الذي بعثه من الرقّة إلى رئيس شرطة بغداد إسحاق بن إبراهيم يقول: «وضاهوا به قول النصارى في ادّعائهم في عيسى بن مريم أنّه ليس بمخلوق إذ كان كلمة الله» (٢). قال أبو العباس البغوي: «دخلنا على «فثيون» النصارى وكان في دار الروم بالجانب الغربي، فجرى الحديث إلى أن سألته عن ابن كلاب (الذي كان يقول بأنّ كلام الله هو الله) فقال: «رحم الله عبد الله كان

يجيء فيجلس إلى تلك الزاوية و أشار إلى ناحية من البيعة و عنى أخذ هذا القول (كلام الله هو الله) ولو عاش لنصيرنا المسلمين قال البغوي: و سأله محمد بن إسحاق الطالقاني، فقال: ما تقول في المسيح؟ قال: ما يقوله أهل السنة من المسلمين في القرآن» (٣). قال أبو زهرة: «إنّ النَّصارى الذين كانوا في حاشية البيت الأموي و على رأسهم يوحنا الدمشقي و غيرهم، كانوا يبتون الشكوك بين المسلمين. فقد جاء في القرآن أنّ عيسى بن مريم كلمة الله ألهاها إلى مريم. فكان يبت بين المسلمين أنّ كلمة الله قديمة فيسألهم: أ كلمته قديمة أم لا؟! فان قالوا: لا، فقد قالوا: إنّ كلامه مخلوق. وإن قالوا: ————— ١ . كتاب السنة: ص ٢٠٤٩ . تاريخ الطبري: ج ٧، ص ١٩٨، حوادث سنة ٢١٨. ٣. فهرست ابن النديم: الفن الثالث من المقالة الخامسة ص ٢٣٠.

(٣٨٠)

قديمة، ادعى أنّ عيسى قديم» (١). و بعد ذلك لا يعبا بما قاله مؤلف كتاب «المعتزلة» من أنّ القول بخلق القرآن جاء من اليهود، وأنّ أوّل من نشرها منهم لبيد بن الأعصم عدو النبي صلى الله عليه و آله و سلم اللدود الذي كان يقول بخلق القرآن، ثم أخذ ابن أخته طالوت هذه المقالة عنه، و صنف في خلق القرآن (٢). هذا، وإنّ المشهور بين اليهود هو قدم التوراة (٣). و على كلّ تقدير، فالمسألة مستوردة وليست نابتة من صميم الدين و أصوله. و قد طرحت في أواخر القرن الثاني في عصر المأمون، و امتدت إلى عصر المتوكل و من بعده الذين يضغطون على المعتزلة و ينكلون بهم. إنّ تاريخ البحث يعرب عن أمرين: أ- إنّ المسألة طرحت في جو غير هادئ و مشحون بالعداء، و لم يكن البحث لكشف الحقيقة و ابتداعها، بل كلّ يصرّ على إثبات مدّعاء. ب- لم يكن موضوع البحث منقحاً حتى يتوارد عليه النفي و الاثبات، و أنّهم لماذا يفرون من القول بحدوث القرآن و لماذا يكفرون القائل به. أهم يريدون من قدم القرآن، قدم الآيات التي يتلوها القارئ، أو النبي الأكرم، أو أمين الوحي. أم يريدون قدم معانيه و المفاهيم الواردة فيه. أو يريدون قدم علمه، سبحانه إلى غير ذلك من الاحتمالات التي لم يركّز البحث على واحد منها. يقول القاضي: «ذهبت الحشويّة من الحنابلة إلى أنّ هذا القرآن المتلو في المحاريب و المكتوب في المصاحف، غير مخلوق و لا محدث، بل قديم مع الله تعالى». و قال ابن قتيبة: «اتفقوا على أنّ القرآن كلام الله غير مخلوق و إنّما اختلفوا في ————— ١ . تاريخ المذاهب الاسلاميّة: ج ٢، ص ٣٩٤. ٢ . المعتزلة: ص ٢٢، زهدى حسن جار الله. ٣ . اليهودية: ص ٢٢٢، تأليف أحمد شلبي، كما في بحوث مع أهل السنة و السلفية ص ١٥٣.

(٣٨١)

اللفظ بالقرآن لغموض وقع في ذلك و كلّهم يجمعون على أنّ القرآن بكلّ حال - مقروءاً و مكتوباً و مسموعاً و محفوظاً - غير مخلوق» (١). و ذهبت الكلابية (٢) إلى أنّ كلام الله تعالى هو معنى أزليّ قائم بذاته مع أنّه شيء واحد. و أمّا مذهبنا في ذلك فهو أنّ القرآن كلام الله تعالى و وحيه هو مخلوق محدث أنزله الله على نبيه ليكون علماً و دالاً - على نبوته، و جعله دلالة لنا على الأحكام لرجع إليه في الحلال و الحرام و استوجب منّا بذلك الحمد و الشكر و التّحميد و التّقديس، و اذن هو الذي نسمعه اليوم و نتلوه و إن لم يكن محدثاً من جهة الله تعالى فهو مضاف إليه على الحقيقة كما يضاف ما نشده اليوم من قصيدة امرئ القيس على الحقيقة، و إن لم يكن محدثاً لها من جهته الآن (٣). ٣- استدلالهم على حدوث القرآن

إذا كان محلّ النزاع هو القرآن المتلوّ كما يظهر من كلام القاضي فحدوثه أمر واضح، فإنّ الكلام هو الحروف المنظومة التي تظهر بالأصوات المقطّعة و ليس حدوثه شيئاً يحتاج إلى دليل و لو احتاج حدوث مثل هذا إلى دليل إذا احتاج النهار إلى دليل. كيف و إنّ ترتيب حروف الكلمات و الجمل يستلزم الحدوث، لأنّ تحقّق كلمة بسم الله يتوقّف على حدوث الباء و انعدامها، ثمّ حدوث السين كذلك، ثمّ حدوث الميم وهكذا إلى آخر البسملة. فالحدوث ثمّ الانعدام لا يفارقان مفردات الحروف. و في ضوء هذا توجد الكلمة فكيف يمكن أن يكون مثل هذا قديماً أزليّاً مع الله تعالى؟. و هذا الاستدلال متين لا - مفرّ منه. ————— ١ . تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة: ص ١٦ طبع دار الجيل، ٢ . المؤسس هو عبدالله بن محمد بن كلاب، وله مع عباد بن سليمان مناظرات، و كان يقول: إنّ كلام الله هو الله، و كان عباد يقول: إنّ نصراني بهذا القول: فلاحظ فهرست ابن النديم الفن الثالث من المقالة الخامسة ص

قلناه. وكذلك فقد قال لبيد: إلى الحول ثم اسم السِّلام عليكما * ومن يبك حولاً كاملاً فقد اعتذر أي السِّلام عليكما. وهكذا فإنَّ أحدنا إذا قال: طلقت زينب، كان الطلاق واقعاً عليها. فلو لم يكن الاسم والمسمى واحداً لا يكون كذلك». وأجاب عنه القاضي بأنَّ الاسم غير المسمى وإلا- فمن قال: ناراً، يجب أن يحترق فمه. وعلى هذا قال بعضهم: لو كان من قال ناراً أحرقت فمه * لما تفوه باسم النار مخلوق فكيف يكون الاسم والمسمى واحداً، مع أنَّ الاسم عرض والمسمى جسم؟. أقول: يجب إلفات نظر القارئ إلى أمور: ١- إنَّ اتِّحاد الاسم مع المسمى صحيح على وجهه و باطل على وجه آخر. فإنَّ أرادوا اتِّحاد واقعِيَّة العالم مع ذاته سبحانه فذلك صحيح، لما قلنا من أنَّ ذاته سبحانه (٣٨٥)

بلا ضمِّ ضميمه مصداق للعالم، وليست ذاته شيئاً وعالميته شيئاً آخر، ولأجل ذلك، الاسم هو واقعِيَّة العالمِيَّة، ولفظ (العالم) إسم للاسم. وإنَّ أرادوا اتِّحاد لفظ (العالم) اللفظي حدوده ذاتي، و تدرجه عين تحقُّقه، مع المسمى فذلك من البطالين بمكان. ٢- إنَّ المعارف الإلهِيَّة لا تبتنى على المسائل الفقهيَّة، فإنَّ لكلِّ علم منهجاً خاصاً لتحليل مسائله. فالمعارف الإلهِيَّة مسائل حقيقيَّة تطرح على بساط البحث، و ينظر إليها من زاوية البرهان العقلي. وأمَّا المسائل الفقهيَّة فهي مسائل اعتبارِيَّة، اعتبرها الشارح موضوعاً لأمره ونهيه و طاعته و عصيانه، فلا يصح الاستدلال عليها إلاَّ من زاوية العلوم الاعتبارِيَّة. فالعالم كلُّ العالم من يحلُّ كلَّ مسألة بمنهجها الخاص، ولا يخلط هذا بذاك. ولكنَّ الحنابلة طفقوا يستدلُّون على اتِّحاد الاسم مع المسمى بمسألة فقهيَّة، وهذا مثل من أنكر كروِيَّة الأرض بحجَّة أنَّ كروِيَّتھا لا توافق كون ليلة القدر ليلة واحدة، بل تستلزم أن تكون ليلتين. وقد أوضحنا حال هذه الشبهة في أبحاثنا الفقهيَّة. ٣- إنَّ الحلف في قول «تالله» و «والله»، واقع على الاسم لا على المسمى، لوضوح أنَّ المقسم به هو لفظ الجلالة لا مصداقه، غاية الأمر اللفظ طريق و مرآة إلى المسمى، ومع ذلك فالمحلف به لفظه واسمه، لا مصداقه و ذاته مباشرة، فأين للإنسان الناقص شهود ذاته حتَّى يحلف بها. فلو تصعد و تصوب لا- يكون حلفه خارجاً عن الحلف باللفظ. فإذا كان الحلف هنا على الاسم، يكون الحلف في قوله «باسم الله» أيضاً على الاسم بحجَّة أنَّ الاضافة بيانيَّة، بمعنى أحلف على الاسم الذي هو الله. ففي كلا القسمين الحلف واقع على الاسم، دون المسمى، وليس الحلف في الأوَّل على المسمى حتَّى يستدلَّ بصحَّة الحلف في الثاني المشتمل على لفظ الاسم، على أنَّ الاسم هو المسمى و يستنتج من قدم المسمى قدم الاسم و منه قدم القرآن لاشتماله على أسمائه. إنَّ اتِّحاد الاسم مع المسمى من الأفكار الباطلة التي شطب العلم، والفكر (٣٨٦)

الصحيح، عليها طيلة قرون. ومع الأسف إنَّ الشَّيخ الأشعري جعله من جملة عقائد أصحاب الحديث و أهل السنَّة، وقال في قائمه عقائد تلك الطائفة: «إنَّ أسماء الله لا يقال إنَّها غير الله، كما قالت المعتزلة والخوارج»(١). يحكى أنَّ بعض الحنابلة ناظر أبا الهذيل في هذه المسألة فأخذ لوحاً و كتب عليه «الله». قال: أفنتكر أن يكون هذا هو الله و تدفع المحسوس؟ فأخذ أبو الهذيل اللوح من يده و كتب بجنبه: «الله» آخر. فقال للحنبلي: أيهما الله إذن؟ فانقطع المدير(٢). فلو صحَّت هذه الوحدة لوجب تعدُّد الآلهة حسب تعدُّد أسمائه و كثرتها في لغة العرب و سائر اللغات. الشبهة الثانية: إنَّ القوم تعلقوا بآيات من القرآن في إثبات قدمه. منها قوله تعالى: (أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَ الْأُمُّرُ) (الاعراف/٥٤) قالوا: إنَّه تعالى فضَّل بين الخلق و الأمر، وفي ذلك دلالة على أنَّ الأمر غير مخلوق(٣). و القرآن مشتمل على الأمر فيكون غير مخلوق. و أجاب عنه القاضي بأنَّ ذلك من قبيل عطف الخاصِّ على العامِّ، مثل قوله سبحانه: (فِيهِمَآ فَآكِهَيَّةٌ وَ نَخْلٌ وَ رُمَّآنٌ) (الرحمن/٦٨). ويمكن أن يجاب بالتقض والحل. أمَّا نقضاً فبقوله سبحانه: (وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي) (الإسراء/٨٥). فلو كان الأمر غير مخلوق يلزم أن يكون الروح اللفظي من الأمر غير مخلوق و قديماً. وأمَّا حلاً فبوجهين: أ- المراد من الخلق هنا هو التقدير، قال في اللسان: «الخلق: التقدير، وخلق الأديم يخلقه خلقاً: قدره لما يريد قبل القطع. قال زهير يمدح رجلاً:

_____ ١. المقالات: ص ٢٩٠. وفي هذا المصدر تكلم عن أصحاب الحديث حول اتِّحاد الاسم مع المسمى، فراجعه. ٢.

شرح الاصول الخمسة: ص ٥٤٤. ٣. المصدر نفسه

ولأنت تفرى ما خلقت * و بعض القوم يخلق ثم لا يفرى (١). والمراد من الأمر هو الایجاد، لقوله سبحانه: (إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ) (يس/٨٢). وعلى ذلك يعود معنى الآية إلى أن التقدير والایجاد في عالم الكون من السموات والأرض و ما بينهما له سبحانه. ويشهد عليه ملاحظة نفس الآية: (إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ، يُعِشِي اللَّيْلَ النَّهَارَ يَطْلُبُهُ حَثِيثًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ بِأَمْرِهِ، أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ تَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ) (الأعراف/٥٤). فخلق العالم من الذرة إلى المجرة، رهن التقدير والایجاد، ولا شريك له سبحانه في واحد من هذين الأمرين، وعندئذ لا صلة لكلمة الأمر، بالأوامر الشرعية الواردة في القرآن الكريم حتى يستدل من حديث المقابلة أن الأمر غير الخلق. ب- المراد من الخلق هو الایجاد، كما هو الشائع، والمراد من الأمر السنن السائدة على العالم، الحاكمة عليه والوسيلة للتدبير. ويشهد له قوله قبل ذلك: (مسخرات بأمره) أي مسخرات بسننه وقوانينه سبحانه. فيعود معنى الآية أيضاً إلى أن الخلق والتدبير بالسنن له سبحانه، لا يشاركه فيهما شيء. ويظهر ذلك إذا علمنا أن «الألف واللام» في «له الأمر» إشارة إلى الأمر الوارد قبله أي: (مسخرات بأمره) ومن المعلوم أن التسخير قائم بوضع سنن وقوانين على عالم الخلق. الشبهة الثالثة: إن توصيف القرآن بأنه مخلوق ربما يوهم وصف القرآن بالكذب والاختلاق، ولهذا يقال: قصيدة مخلوقة ومخلقة، إذا كانت مشتملة على أكاذيب وأباطيل. قال سبحانه: (إن هذا إلا خلق الأولين) (الشعراء/١٣٧). وقال سبحانه: (إن هذا إلا اختلاق) (ص/٧). والإجابة عنه واضحة، فإن المراد من كونه مخلوقاً، كونه مخلوقاً لله سبحانه. ١. لسان العرب: مادة «خلق».

(٣٨٨)

ويشهد له أنه سبحانه وصفه بـ «أنزله»، و «جعله»، وغير ذلك من الأفعال الدالة على انتسابه إلى الله سبحانه. واستغلال الملحد لهذه الكلمة بتفسيرها بالكذب والاختلاق لا يغيّر الواقع، فالمراد أن القرآن المتلو على لسان النبي والصحابة والتابعين والمسلمين، شيء موجود ولا بد له من محدث وخالق، وخالقه هو الله سبحانه. قال المفيد - رحمه الله - «إن كلام الله تعالى محدث، وبذلك جاءت الآثار عن آل محمّد - عليهم السلام - والمراد أن القرآن كلام الله ووحيه وأنه محدث كما وصفه الله تعالى. وأمنع من إطلاق القول عليه بأنه مخلوق. وبهذا جاءت الآثار عن الصادقين، وعليه كافة الإمامية إلا من شدّ» (١). والحاصل إن إطلاق لفظ «الخلق» على القرآن، لمّا كان موهماً لكونه كذباً ومخلوقاً، منع من إطلاقه في هذا المقام، وأجيز إطلاق ما لا يوهم مثل هذا المعنى. كلفظ «محدث». وأنه كلام الله و كتابه و تنزيله، مما يفيد أنه غير أزلي، وليس بقديم. فإذن، يكون من قبيل: عباراتنا شتى ' و حسنك واحد * وكلّ إلى ذاك الجمال يشير وقد وردت الروايات في التّهي عن إطلاق الخلق على القرآن - لصّد استغلال الملاحدة - في (توحيد الصدوق) (٢). هذا، وقد أشار القاضي عبد الجبار إلى هذا الوجه وقال: «فإن قيل: أليس قوله تعالى ' و تخلقون إفكاً' أريد به كونه كذباً فما أنكرتم، أليس من أن القرآن لا يوصف بذلك من إيهام كونه كذباً... أليس يقولون قصيدة مخلوقة مخلقة يعني أنها كذب، وعلى هذا الوجه يقول القائل: خلقت حديثاً واختلقته» (٣). ١. أوائل المقالات: ص ١٨ - ١٩ - ٢. لاحظ: توحيد الصدوق، باب القرآن، الأحاديث ٢ و ٣ و ٤ و ٥، ص ٢٢١ - ٢٢٢. ٣. المغنى: أبواب التوحيد والعدل، ج ٧، ص ٢١٦ - ٢١٧.

(٣٨٩)

ولكنّ الإجابة عنه واضحة، لما عرفت من أنه يمكن التعبير عنه بوجه لا يستلزم ذلك الوهم ككونه محدثاً، أو إنّه غير قديم. والظاهر أن الوجه في عدم توصيفه بكونه مخلوقاً هو تصوّر الملازمة بين كونه مخلوقاً وكون علمه سبحانه حادثاً. وهناك وجه آخر لعدم التزامهم بكونه مخلوقاً وهو تصوّر أن كلّ مخلوق فان، فيلزم فناء القرآن و موته مع أنه سبحانه يقول: (إنّا نحن نزلنا الذكر و إنّا له لحافظون) (١). الشبهة الرابعة: إن الله سبحانه خلق العالم بلفظ «كن»، يقول: (إنما أمره إذا أراد شيئاً أن يقول له كن فيكون) (يس/٧٤) و يقولون لو لم يكن هذا الـ «كن» قديماً، لوجب أن يكون محدثاً. فكان لا يحدث إلا - بـ «كن» آخر. والكلام في ذلك الـ «كن» كالكلام فيه، فيتسلسل إلى ما لا نهاية له (٢). وأجاب عنه القاضي: ليس المراد من هذه اللفظة هو المركب من الكاف و التّون، إذ لا

شك في حدوثه، فيجب أن يكون المراد هو الإرادة (٣). ثم قال: «والغرض من هذه الآية و ما جرى مجراها إنما هو الدلالة على سرعة استجابة الأشياء له من غير امتناع، نظيرها قوله تعالى: (وقال لها وللأرض ائتيا طوعاً أو كرهاً) (فصلت/١١). ومنه قول الشاعر: وقالت له العينان سمعاً و طاعة * وحدرتا كالدَّرِّ لَمَّا يَتَّقِبُ والذي يدل على أن المراد هنا ليس لفظه «كن»، أنه ليس في المقام مخاطب ذو سمع يسمع الخطاب فيوجد به، وعندئذ تصير الآية تمثيلاً لحقيقته فلسفيته، وهي أن إفاضته سبحانه وجود الشيء لا تتوقف على شيء وراء ذاته المتعاليه. فمشيئته سبحانه _____ ١. المغنى: ج ٧، ص ١٢١ وهو أيضاً كما ترى. ٢. شرح الاصول الخمسة: ص ٥٦٠. المصدر السابق. ولما كان القول بالارادة الحادثة في ذاته مستلزماً لحدوث الذات، التجأ القاضى وأتباعه إلى أن لله سبحانه إرادة غير قائمة بذاته، وهو كما ترى.

(٣٩٠)

مساوقه لوجود الشيء بلا تخلف. وأما حقيقته إرادته فليانها مقام آخر. وفي نفس الآيات إشارات لطيفة إلى هذا المعنى. قال سبحانه: (وما أمرنا إلا واحدة كلمح بالبصر) (القمر/٥٠) فيكون الهدف من الآية ونظائرها بيان أن إرادته و مشيئته المتعلقة بتحقيق الشيء يساوق وجوده و ليست كارادة الإنسان. فإن الإرادة والمشيئته فيه لا تساوق وجود الشيء، بل يحتاج إلى مقدمات و أسباب.

المسألة الثامنة: ما تتعلق بالنبوات و الشرائع و

المسألة الثامنة: ما تتعلق بالنبوات و الشرائع و معاجز الأنبياء

إن القاضى رتب على القول بالعدل عدّة مسائل زعم أنها من نتائج القول به، وبما أن الاختلاف فيها بين المعتزلة و غيرهم بسيط، نكتفى بإيرادها إجمالاً: ١- بعث الأنبياء: قال: «ووجه اتصاله بباب العدل هو أنه سبحانه إذا علم أن صلاحنا يتعلّق بالشرعيات، فلا بد من أن يعرفناها، لكي لا يكون مُخلّاً بما هو واجب عليه، ومن العدل أن لا يخلّ بما هو واجب عليه». ٢- لزوم اقتران النبوة بالمعجز: قال: «إذا بعث إلينا رسولاً ليعرفنا المصالح، فلا بد من أن يدعى النبوة و يظهر عليه العلم المعجز الدال على صدقه عقيب دعواه النبوة». ثم فضّل حقيقته المعجز. يلاحظ عليه: إن مقتضى العدل بعث الأنبياء بالدلائل و البيّنات المثبتة لدعواهم النبوة، ولا تنحصر البيّنات بالمعجزات، بل المعجز إحدى الطرق إلى التعرف على صدق النبي. وهناك طريقان آخران نشير إلى عنوانيهما: أ- تصديق النبي السابق (الذي ثبت نبوته قطعياً) نبوة النبي اللاحق. (٣٩١)

ب- جمع القرائن والشواهد التي تدل على صدق دعواه صدقاً قطعياً (١). ٣- صفات النبي: يقول: «الرسول لا بد أن يكون منزهاً عن المنقرات جملة، كبيرة أو صغيرة، لأن الغرض من البعثة ليس إلا لطف العباد و مصالحهم. فلا بد من أن يكون مقبولاً للمكلف. ثم جوز صدور الصيغائر عن الأنبياء التي لا حظ لها إلا في تقليل الثواب دون التنفير...، لأن قلبه الثواب ممّا لا يقدر في صدق الرسل ولا في القبول منهم» (٢). يلاحظ عليه: أن صدور الذنب من النبي يوجب زوال الثقة بصدق قوله، فيقال: لو كان صادقاً فيما يرويه فلماذا يتخلف عنه. ٤- نسخ الشرائع: فقد ذكر جملة من الأدلة على جواز النسخ في الشرائع وطرح القول بالبداء و بين الفرق بينه و بين النسخ. ٥- نبوة نبي الإسلام و دلائل نبوته وأن القرآن معجز: ثم بسط الكلام في إعجاز القرآن إلى أن وصل بحثه إلى القول بالتحريف في القرآن. ومن أعجب ما أتى به قوله إن الإمامية جوزوا في القرآن الزيادة و التقصان حتى قالوا: إن سورة الأحزاب كانت بحمل جمل، وإنه قد زيد فيها، ونقص، وغير و حرّف (٣). أقول: غاب عن القاضى أن الإمامية على بكرة أبيهم لم يصدر منهم هذا الكلام الركيك. نعم، روى القرطبي عند تفسيره سورة الأحزاب من عائشة قالت: كانت سورة الأحزاب تعدل على عهد رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم مائتي آية، فلما كتب المصحف لم يقدر منها إلا على ما هي الآن (٤). تم الكلام حول الأصل الثاني والفروع التي تترتب عليه.

_____ ١. قد فصلنا تلك الطرق في بحوثنا الكلامية لاحظ الالهيات ج ٣ ص ١١٤-١١٤. ٢. شرح الاصول الخمسة: ص ٥٧٤.

٣. ٥٧٥. شرح الاصول الخمسة: ص ٦٠١. ٤. تفسير القرطبي: ج ١٤، ص ١١٣.

الأصل الثالث الوعد والوعيد

الأصل الثالث الوعد والوعيد

هذا هو الأصل الثالث من الأصول التي بنى عليها الاعتزال، والمراد من الوعد هو المدح والثواب على الطاعات، و من الوعيد الذم والعقاب على المعاصي. والمسائل المبتنية على الوعد والوعيد في الكتاب والسنة والعقل كثيرة طرحها المتكلمون والمفسرون في كتبهم الكلامية والتفسيرية. وليست المعتزلة متفردة بالرأى في هذه المسائل وإنما تفرّدوا في بعض الفروع ولأجل ذلك نذكر عناوين المسائل الكلية، ثم نركّز على متفردات المعتزلة، وإليك البيان: ١- الكلام في المستحقّ بالأفعال (الطاعة والعصيان) فهو إما المدح والذم، أو الثواب والعقاب. ٢- الكلام في الشروط التي معها تستحقّ هذه الأحكام. ٣- هل الثواب على وجه التفضّل كما هو المشهور لدى الشيعة و جماعة من أهل السنة، أو من باب الاستحقاق، كما هو المشهور لدى معتزلة البصرة؟ ٤- هل استحقاق العقاب عقلي و سمعي، أو سمعي فقط؟ ٥- هل الطاعات مؤثّرة في سقوط العقاب، والمعاصي مؤثّرة في سقوط الثواب، فيعبر عن الأول بالتكفير، وعن الثاني بالإحباط؟ ٦- تقسيم المعاصي إلى الكبائر والصغائر. (٣٩٣)

هذه هي المسائل التي اختلفت فيها كلمة المتكلمين من غير فرق بين المعتزلي وغيره ولا نركّز البحث على هذه المسائل، وإنما نبحت في المسائل الآتية التي تعدّ من متفردات المعتزلة. أ- هل يحسن من الله تعالى عقلاً أن يعفو عن العصاة و أن لا يعاقبهم إذا ماتوا بلا توبة، أو إنه ليس له إسقاطه؟ ب- هل الفاسق (مرتكب الكبائر) مخلّد في العذاب أو لا؟ سواء أكان العذاب بالنار أم غيرها. ج- إذا كان التخليد في العذاب أمراً محققاً، فما معنى الشفاعة التي تضافر عليها الكتاب والسنة المفسّرة بخروج الفساق من النار بشفاعة الرّسول وغيره؟ د- هل القائلون بجواز العفو أو عدم الخلود مرجّئه أم راجية؟ هـ- هل الطاعات مؤثّرة في سقوط العقاب، والمعاصي مؤثّرة في سقوط الثواب؟ هذه هي المسائل التي تفرّدت بها المعتزلة، واشتركت معهم فئة الخوارج في تخليد الفساق في العذاب، لقولهم بكفر المرتكب للكبيرة، وهذا الأصل - أي الوعد والوعيد - رمز إلى هذه المسائل الخمس الأخيرة. أ- هل يحسن العفو عن العصاة من الله أو لا؟

اختلفت مدارس الاعتزال فيها، فالبصريون ومنهم القاضي عبد الجبار على الجواز، والبغداديون على المنع، حتّى قالوا: يجب عليه أن يعاقب المستحقّ للعقوبة، ولا يجوز أن يعفو عنه، حتّى صار العقاب عندهم أعلى حالاً في الوجوب من الثواب. فإنّ الثواب عندهم لا يجب إلّا من حيث الجود. وليس هذا قولهم في العقاب فإنّه يجب فعله على كلّ حال. (٣٩٤)

احتجّ القاضي على الجواز بأنّ العقاب حقّ الله تعالى على العبد، وليس في إسقاطه إسقاط حقّ ليس من توابعه، وإليه استبقاؤه فله إسقاطه، كالدين فإنّه لما كان حقاً لصاحب الدين خالصاً، ولم يتضمّن إسقاط حقّ ليس من توابعه وكان إليه استبقاؤه، كان له أن يسقط كما أنّ له أن يستوفيه. استدللّ البغداديون بوجوه: الأول: إنّ العقاب لطف من جهة الله تعالى واللطف يجب أن يكون مفعولاً بالمكّلف على أبلغ الوجوه، ولن يكون كذلك إلّا والعقاب واجب على الله تعالى. فمعلوم أنّ المكّلف متى علم أنّه يفعل به ما يستحقّه من العقوبة على كلّ وجه، كان أقرب إلى أداء الواجبات واجتنب الكبائر (١). يلاحظ عليه: أنّ اللطف عبارة عمّا يقرب الإنسان من الطاعة و يبعده عن المعصية، وهذا لا يتصوّر إلّا في دار التكليف لا- دار الجزاء- ففي الأولى العمل والسعي، وفي الأخرى الحساب والاجتناء. وأمّا ما ذكروه أخيراً من أنّه لو علم المكّلف أنّه يفعل به ما يستحقّه من العقوبة على كلّ وجه كان أقرب إلى أداء الواجبات واجتناب الكبائر فيلاحظ عليه: أنّه لو تمّ لوجب سدّ باب التوبة، لإمكان أن يقال إنّ المكّلف لو علم أنّه لا تقبل توبته، كان أقرب إلى الطاعة، وأبعد من المعصية. أضف إلى ذلك إنّ للرجاء آثاراً ببناءً في حياة الإنسان، وللأس آثاراً سلبية في الادمّة على الموبقات، ولأجل ذلك يشتمل الذّكر الحكيم على آيات التّرجيب كما يشتمل على آيات التّرهيب. وأخيراً نقول: إنّ القول بجواز العفو، غير القول بحتميته. و الأثر السّلبى - لو سلّمنا - يترتب على الثاني دون الأوّل، والكلام في جواز العفو لا- في وجوبه و حتميته.

١. شرح الأصول الخمسة: ص ٦٤٦ و ٦٤٧.

(٣٩٥)

الثاني: ما نقله عنهم العلامة الدواني في (شرح العقائد)، قال: «المعتزلة والخوارج أوجبوا عقاب صاحب الكبيرة إذا مات بلا توبة، و حرّموا عليه العفو. واستدلوا عليه بأن الله أوعد مرتكب الكبيرة بالعقاب، فلو لم يعاقب لزم الخلف في وعده والكذب في خبره، وهما محالان» (١). وأجيب عنه بأن الوعد والوعيد مشروطان بقيود و شروط معلومة من التصوص، فيجوز التخلف بسبب انتفاء بعض تلك الشروط (٢). وربما أجيب بوجه آخر وهو أن الخلف في الوعيد جائز على الله تعالى و إن كان لا يجوز أن يخلف الوعد. وروى عن أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم قال: «من وعده الله على عمله ثواباً فهو منجز له، ومن أوعده على عمله عقاباً فهو في الخيار» (٣). وروى أن عمرو بن عبيد (رئيس المعتزلة بعد واصل) جاء إلى أبي عمرو بن العلاء وقال: يا أبا عمرو، يخلف الله ما وعده؟ قال: لا. قال: أفرايت من أوعده الله على عمل عقاباً، أيخلف الله وعيده فيه؟ فقال أبو عمرو: من العجمة أتيت يا أبا عثمان، إن الوعد غير الوعيد. إن العرب لا يعدّ عيباً ولا خلفاً، أن يعدّ شراً ثم لم يفعل، بل يرى ذلك كراماً و فضلاً، وإنما الخلف أن يعدّ خيراً ثم لم يفعل. قال (عمرو بن عبيد) فأوجدني هذا العرب. قال: نعم، أما سمعت قول الشاعر: وإني إذا أوعدته أو وعدته * لمخلف إيعادي و منجز موعدي وذكر الشاعر الآخر: إذا وعد السراء أنجز وعده * وإن أوعد الضراء فالعفو مانع (٤) ————— ١. شرح العقائد العضدية: ج ٢ ص ١٩٤ - ١٩٨. المطبوع مع حاشية اسماعيل الكلبوي عام ١٣١٩ في الاستانة. ٢. شرح العقائد العضدية: ج ٢ ص ١٩٤ - ١٩٨. المطبوع مع حاشية اسماعيل الكلبوي عام ١٣١٩ في الاستانة. ٣. شرح العقائد العضدية ج ٢ ص ١٩٤ - ١٩٩. والمتن للقاضي الایجي (المتوفى عام ٧٥٦) والشرح لجلال الدين الدواني (المتوفى عام ٩٠٨، أو ٩٠٩هـ) طبعا مع حواشي الشيخ اسماعيل الكلبوي المتوفى (عام ١٢٠٥هـ) في استنبول (عام ١٣١٧هـ). ٤. المعتزلة: ص ١٥٧، والظاهر منه أنه نقله عن الجويني في كتابه «الارشاد الى قواطع الأدلة إلى صحيح الاعتقاد».

(٣٩٦)

يلاحظ على الجواب الأول أنه احتمال محض يثبت به الامكان لا الوقوع، ويرتفع به الاستحالة. ولعلّ الغاية هي اثبات الامكان. وأما الجواب الثاني فظاهره أشبه بالبحث اللفظي و الأدبي، مع أن المسألة عقلية، ولعلّ المجيب يريد شيئاً آخر أشار إليه شيخنا المفيد في كتاب «العيون والمحاسن» وهو التفصيل بين الوعد والوعيد، وأن الخلف في الأول قبيح عقلاً والخلف في الثاني ليس بقبيح عقلاً. والدليل على ذلك أن كل عاقل يستحسن العفو بعد الوعيد في ظروف خاصّة، ولا يعلّقون بصاحبه ذمّاً. فلو كان العفو من الله تعالى مع الوعيد قبيحاً، يجب أن يكون كذلك عند كل عاقل. ولعلّ وجه ذلك أن الخلف في الوعد إسقاط لحقّ الغير و إمساك عن أداء ما عليه من الحقّ، وأمّا الوعيد فإنّ م آل الخلف إلى إسقاط حقّ نفسه، ومثل ذلك يعدّ مستحسناً لا قبيحاً إذا وقع الخلف في موقعه. الثالث: إن في جواز ذلك إغراء للمكلف بفعل القبيح اتكالاً منه على عفو الله، فالعقاب ضروري، لأنه زاجر عن ارتكاب القبائح، كما أن في العفو تسوية بين المطيع والعاصي و ذلك ما لا يتفق مع العدل (١). يلاحظ عليه: أن الإغراء لازم القول بالعفو قطعاً كما عليه المرجئة، لا القول به احتمالاً كما عليه الراجئة، ولو صحّ ما ذكر، لبطل الوعد بالتوبة والشفاعة، وأمّا حديث التسوية، فهو يرتفع بانابة المطيع دون العاصي و إنّما يلزم بتسويتهم في الثواب أيضاً. إلى هنا تمّ الكلام في المسألة الأولى و ثبت أن العفو عن العصاة من المسلمين جائز. ولأجل ذلك يقول الصّيدوق في تبين عقائد الإمامية: اعتقادنا في الوعد والوعيد هو أن من وعده الله على عمل ثواباً فهو منجزه، ومن وعده على عمل عقاباً فهو بالخيار إن عدّبه فبعده، وإن عفا عنه فبفضله (وما ربك) ————— ١. المعتزلة: ص ١٥٧، والظاهر منه أنه نقله عن الجويني في كتابه «الارشاد الى قواطع الأدلة إلى صحيح الاعتقاد».

(٣٩٧) بظلام للعبيد) وقال عزوجل: (إن الله لا يعفّر أن يشرك به و يعفّر ما دون ذلك لمن يشاء) (١).

هذا هو موجز الكلام في المسألة الأولى، وإليك البحث في مسألة التخليد. ب - هل الفاسق مخلد في العذاب أو لا ؟

هذا هو البحث المهم في هذا الأصل، ويعدّ بيت القصيد في فروعه. لا شك أنّ الله تعالى أوعد المجرمين التخليد في العذاب، فهل هو مختصّ بالمشركين والمنافقين أو يعمّ مرتكب الكبائر؟ ذهبت المعتزلة إلى عمومها و صار القول بالتخليد شارة الاعتزال وسمته، وخالفوا في ذلك جمهور المسلمين. قال المفيد: «اتفقت الإمامية على أنّ الوعيد بالخلود في النار متوجه إلى الكفار خاصّة، دون مرتكبي الذنوب من أهل المعرفة بالله تعالى و الاقرار بفرائضه من أهل الصلوة، و وافقهم على هذا القول كافة المرجئة سوى محمد بن شيب و أصحاب الحديث قاطبة. وأجمعت المعتزلة على خلاف ذلك و زعموا أنّ الوعيد بالخلود في النار عامّ في الكفار، وجميع فساق أهل الصلوة» (٢). ثمّ إنّ المعتزلة استدلت على خلود الفاسق في النار بالسّمع وهو عدّة آيات، استظهرت من إطلاقها أنّ الخلود يعمّ الكافر و المنافق و الفاسق، و إليك هذه الآيات واحدة بعد الأخرى: الآية الأولى: قوله سبحانه: (وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُهِينٌ) (النساء/١٤) (٣). ولا شك أنّ الفاسق ممّن عصى الله و رسوله بترك الفرائض و ارتكاب المعاصي. _____ ١. أوائل المقالات: ص ١٤. والآيتان من سورتي فصلت ٤٦ والنساء ٤٨. ٢. أوائل المقالات: ص ١٤. ٣. وأمّا قوله سبحانه: (ومن يعص الله ورسوله فإن له نار جهنم خالدين فيها) (الجن ٢٣). فهو راجع الى الكفار، كما هو واضح لمن لاحظ آيات السورة.

(٣٩٨)

يلاحظ عليه: أولاً: إنّ دلالة الآية على خلود الفاسق في النار لا يتجاوز حدّ الاطلاق، والمطلق قابل للتقييد، وقد خرج عن هذه الآية باتفاق المسلمين، الفاسق التائب. فلو دلّ دليل هنا على أنّ المسلم الفاسق ربّما تشمله عناية الله و رحمته، ويخرج عن العذاب، لكان المطلق مقيداً بقيد آخر وراء التائب. فيبقى تحت الآية، المشرك و المنافق. وثانياً: إنّ الموضوع في الآية ليس مطلق العصيان، بل العصيان المنضمّ إليه تعدّي حدود الله، و من المحتمل جداً أنّ المراد من التعدّي هو رفض أحكامه سبحانه، و طردها، و عدم قبولها. كيف، و قد وردت الآية بعد بيان أحكام الفرائض. يقول سبحانه: (يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ...) (النساء/١١). و يقول سبحانه: (وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ...) (النساء/١٢). و يقول سبحانه: (تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَنْ يُطِغِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ...) (النساء/١٣). ثمّ يقول سبحانه: (وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ...) (النساء/١٤). و قوله: (ويتعدّد حدوده) و إن لم يكن ظاهراً في رفض التشريع، لكنّه يحتمله، بل ليس الحمل عليه بعيداً بشهادة الآيات الأخرى الدالّة على شمول غفرانه لكلّ ذنب دون الشّرك، أو شمول رحمته للناس على ظلمهم إلى غير ذلك من الآيات الواردة في حقّ الفاسق غير التائب كما سيوافيك. يقول الطبرسي - رحمه الله - : «إنّ قوله: (ويتعدّد حدوده) ظاهر في تعدّي جميع حدود الله، وهذه صفة الكفار. ولأنّ صاحب الصّغيرة بلا خلاف خارج عن عموم الآية و إن كان فاعلاً للمعصية، و متعدّياً حدّاً من حدود الله. وإذا جاز إخراجه بدليل، جاز لغيره أن يخرج من عمومها من يشفع له النبي، أو يتفضّل الله عليه بالعفو، بدليل آخر. وأيضاً فإنّ التائب لا بدّ من إخراجه من عموم الآية لقيام الدليل على وجوب قبول (٣٩٩)

التوبة. وكذلك يجب إخراج من يتفضّل الله بإسقاط عقابه منها لقيام الدلالة على جواز وقوع التفضّل بالعفو» (١). الآية الثانية: قوله سبحانه: (وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا) (النساء/٩٣). قال القاضي: «وجه الاستدلال هو أنّه تعالى بين أنّ من قتل مؤمناً عمداً جازاه، و عاقبه، و غضب عليه، و لعنه و أخلده في جهنّم» (٢). يلاحظ عليه أولاً: أنّ دلالة الآية بالاطلاق، فكما خرج منه القاتل الكافر إذا أسلم، و المسلم القاتل إذا تاب، فليكن كذلك من مات بلا توبة ولكن اقتضت الحكمة الإلهية أن يتفضّل عليه بالعفو. فليس التخصيص أمراً مشكلاً. وثانياً: إنّ المحتمل أن يكون المراد القاتل المستحلّ لقتل المؤمن، أو قتله لإيمانه. وهذا غير بعيد لمن لاحظ سياق الآيات. لاحظ قوله سبحانه: (سَيَجِدُونَ آخَرِينَ يُرِيدُونَ أَنْ يَأْمَنُواكُمْ وَيَأْمَنُوا قَوْمَهُمْ كُلٌّ مَا رَدُّوا إِلَى الْفِتْنَةِ أُرْكِسُوا فِيهَا فَإِنْ لَمْ يَعْتَزِلُوكُمْ وَيُلْقُوا إِلَيْكُمُ السَّلَامَ وَ يَكْفُوا أَيْدِيَهُمْ فُحِّدُوهُمْ فَاغْلُوبُوا وَ مَاتُوا قَتَلْتُمُوهُمْ وَ أُولَئِكَمْ جَعَلْنَا لَكُمْ عَلَيْهِمْ سُلْطَانًا مُبِينًا) (النساء/٩١). ثمّ ذكر سبحانه بعد هذه الآية حكم قتل المؤمن خطأً و تعدّياً، وفي ضوء هذا

يمكن أن يستظهر أن الآية ناظرة إلى القتل العمدي الذي يقوم به القاتل لعداء ديني لا غير، فيكون ناظراً إلى غير المسلم. الآية الثالثة: قوله سبحانه: (بَلَى مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ) (البقرة/٨١). ١. مجمع البيان: ج ٢، ص ٢٠، طبعه صيدا. ٢. شرح الاصول الخمسة: ص ٦٥٩. (٤٠٠)

والاستدلال بهذه الآية إنما يصح مع غض النظر عن سياقها، وأما مع النظر إليه فإنها واردة في حق اليهود، أضف إليه أن قوله سبحانه: (وأحاطت به خطيئته) لا يهدف إلا إلى الكافر، فإن المسلم المؤمن مهما كان عاصياً لا تحيط به خطيئته، ففي قلبه نقاط بيضاء يشع عليها إيمانه واعتقاده بالله سبحانه وأنبيائه وكتبه على أن دلالة الآية بالاطلاق، فلو ثبت ما تقوله جمهرة المسلمين، يخرج الفاسق من الآية بالدليل. الآية الرابعة: قوله سبحانه: (إِنَّ الْمُجْرِمِينَ فِي عَذَابٍ جَهَنَّمَ خَالِدُونَ* لَا يُفْتَرُ عَنْهُمْ وَهُمْ فِيهِ مُبْلِسُونَ* وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ) (الزخرف/٧٤-٧٦). إن دلالة الآية بالاطلاق فهي قابلة للتقييد أولاً. وسياق الآية في حق الكفار ثانياً، بشهادة قوله سبحانه قبل هذه الآية: (الَّذِينَ آمَنُوا بِآيَاتِنَا وَكَانُوا مُسْلِمِينَ* ادْخُلُوا الْجَنَّةَ أَنْتُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ تُحْبَرُونَ) (الزخرف/٦٩-٧٠). ثم يقول: (إِنَّ الْمُجْرِمِينَ فِي عَذَابٍ جَهَنَّمَ خَالِدُونَ) ف«المجرمين» في مقابل «الذين آمنوا» فلا يعم المسلم. هذه هي الآيات التي استدلت بها المعتزلة على تخليد الفاسق في النار. وقد عرفت أن دلالتها بالاطلاق لا بالصراحة، وتقييد المطلق أمر سهل، مثل تخصيص العام، مضافاً إلى انصراف أكثرها أو جميعها إلى الكافر والمنافق. وهناك آيات (١) أظهر مما سبق تدل على شمول الرحمة الإلهية للفاسق غير التائبين، وإليك بيانها: ١- قوله سبحانه: (وَيَسْتَعْجِلُونَكَ بِالسَّيِّئَةِ قَبِيلَ الْحَسَنِهَ وَقَدْ خَلَّتْ مِنْ قَبْلِهِمُ الْمَثَلَاتُ وَإِنَّ رَبَّكَ لَمَدُو مَغْفِرَةً لِلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ وَإِنَّ رَبَّكَ لَشَدِيدُ الْعِقَابِ) (الرعد/٦). قال الشريف المرتضى: «في هذه الآية دلالة على جواز المغفرة للمذنبين من أهل القبلة، لأنَّه سبحانه دلنا على أنه يغفر لهم مع كونهم ظالمين. لأنَّ قوله: (على ظلمهم) ١. كما تدل هذه الآيات على عدم الخلود في النار، تدل على جواز العفو عن الفاسق من بدء الأمر، وأنه يعفى عنه ولا يعذب من رأس، فهذا الصنف من الآيات كما تحتجُّ بها في هذه المسألة، تحتجُّ بها في المسألة السالفة أيضاً فلاحظ. (٤٠١)

إشارة إلى الحال التي يكونون عليها ظالمين، ويجري ذلك مجرى قول القائل: أنا أود فلاناً على غدره، وأصمته على هجره» (١). وقد قرّر القاضي دلالة الآية و أجاب عنه بأن الأخذ بظاهر الآية ممّا لا يجوز بالاتفاق، لأنَّه يقتضى الاغراء على الظلم، وذلك ممّا لا يجوز على الله تعالى، فلا بد من أن يؤوّل، وتأويله هو أنه يغفر للظالم على ظلمه إذا تاب (٢). يلاحظ عليه: أن ما ذكره من الإشكال، جار في صورة التوبة أيضاً، فإن الوعد بالمغفرة مع التوبة يوجب تمادى العاصي في المعصية برجاء أنه يتوب. فلو كان القول بعدم خلود المؤمن موجبا للاغراء، فليكن الوعد بالغفران مع التوبة كذلك. والذي يدل على أن الحكم عام للتائب وغيره هو التعبير بلفظ «الناس» مكان «المؤمنين». فلو كان المراد هو التائب لكان المناسب أن يقول سبحانه: «وإنَّ ربك لذو مغفرة للمؤمنين على ظلمهم» مكان قوله للناس. وهذا يدل على أن الحكم عام يعم التائب وغيره. وفي الختام، إن الآية تعد المغفرة للناس ولا تذكر حدودها و شرائطها، فلا يصح عند العقل الاعتماد على هذا الوعد و ارتكاب الكبائر. فإنَّه وعد إجمالي غير مبين من حيث الشروط و القيود. ٢- قوله سبحانه: (إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدِ افْتَرَى إِثْمًا عَظِيمًا) (النساء/٤٨). وجه الاستدلال بهذه الآية على أن رحمته تشمل غير التائب من الذنوب، أنه سبحانه نفى غفران الشرك دون غيره من الذنوب، وبما أن الشرك يغفر مع التوبة فتكون الجملتان ناظرتين إلى غير التائب، فمعنى قوله: «إنَّ الله لا يغفر أن يشرك» أنه لا يغفر إذا مات بلا توبة، كما أن معنى قوله: «و يغفر ما دون ذلك لمن يشاء» أنه يغفر ما دون ١. مجمع البيان: ج ٣، ص ٢٧٨. ٢. شرح الاصول الخمسة: ص ٦٨٤.

الشُّرك من الذنوب بغير توبه لمن يشاء من المذنبين. ولو كانت سائر الذنوب مثل الشرك غير مغفورة إلا بالتوبه، لما حسن التفصيل بينهما، مع وضوح الآية في التفصيل (١). وقد أوضح القاضي دلالة الآية على ما يتبناه الجمهور بوجه رائع، ولكنه تأثراً بعقيدته الخاصة في الفاسق قال: «إن الآية مجمله مفتقرة إلى البيان لأنه قال: «و يغفر ما دون ذلك لمن يشاء» ولم يبين من الذي يغفر له. فاحتمل أن يكون المراد به أصحاب الصغائر، واحتمل أن يكون المراد به أصحاب الكبائر. فسقط احتجاجهم بالآية (٢). أقول: عزب عن القاضي أن الآية مطلقة تعم كلا القسمين، فأى إجمال في الآية حتى نتوقف. والعجب أنه يتمسك بإطلاق الطائفه الأولى من الآيات، ولكنه يتوقف في إطلاق هذا الصنف. نعم، دفعاً للاغراء، وقطعاً لعذر الجاهل، قيد سبحانه غفرانه بقوله: «لمن يشاء» حتى يصدّه عن الإرتداء في أحضان المعصية بحجة أنه سبحانه وعد له بالمغفرة. ثم إن القاسم بن محمّد بن عليّ الزيدى العلويّ المعتزلي تبع القاضي في تحديد مدليل هذه الآيات وقال: آيات الوعيد لا إجمال فيها، وهذه الآيات ونحوها مجمله فيجب حملها على قوله تعالى (وإني لغفارٌ لمن تاب و آمن و عمل صالحاً ثم اهتدى) (طه/٨٢) ثم ساق بعض الآيات الواردة في غفران العباد في مجال التوبه (٣). ويظهر النظر في كلامه مِمَّا قَدَّمناه في نقد كلام القاضي فلا نعيد. إلى غير ذلك من الآيات التي استدلل بها جمهور المسلمين على شمول مغفرته سبحانه لعصاة المسلمين، وعدم تعذيبهم، أو إخراجهم من العذاب، بعد فترة خاصية. هذا، والبحث أشبه بالبحث التفسيري منه بالكلامى. ومن أراد الاستقصاء في هذا المجال فعليه جمع الآيات الواردة حول الذنوب والغفران، حتى يتضح الحال فيها، ويتخذ موضعاً حاسماً يازاء اختلافاتها الأولية. _____ ١. مجمع البيان: ج ٢ ص ٥٧ بتلخيص. ٢. شرح الأصول الخمسة: ص ٦٧٨. ٣. الأساس لعقائد الأكياس: ص ١٩٨.

(٤٠٣) ج - هل الشفاعة للتائبين من المؤمنين أو للفاسق منهم؟

إن هذه المسألة مبنية على المختار في المسألة السابقة، ولما كان المختار عند جمهور المسلمين جواز العفو عن الفاسق، أو عدم تخليده بعد تعذيبه مدة، قالوا بأن الشفاعة للفاسق وأن شفاعة الشفاعة تجلب عفو سبحانه إليهم، فيعفو عنهم من بدء الأمر، أو بعد ما يعذبهم فترة. وأما المعتزلة، فلما كان المختار عندهم في المسألة السابقة خلود الفاسق في العذاب، خصوا الشفاعة بالتائبين من المؤمنين، وصار أثرها عندهم ترفيع المقام لا الانقاذ من العذاب، أو الخروج منه. وهذه هي النقطة الحساسة في الأبحاث الكلامية التي لها صلة بكتاب الله و سنته. فالمعتزلة في المقام أولوا صريح القرآن و الروايات وقالوا: إن شفاعة الفاسق الذين ماتوا على الفسوق ولم يتوبوا، ينزل منزلة الشفاعة لمن قتل ولد الغير و ترصد للآخر حتى يقتله، فكما أن ذلك يقبح فكذلك هي هنا (١). والخطأ في تفسير آيات الشفاعة، ورفض الروايات المتواترة، حدث من الخطأ في المسألة السابقة. وهكذا شيمه الخطأ و خاصيته فلا يقف عند حد، قال أمير المؤمنين - عليه السلام - : «ألا - و إن الخطايا خيل شمس، حمل عليها أهلها، و خلعت لجمها» (٢). وما ذكره القاضي غفله عن شروط الشفاعة، المحرزة في محلها، فإن بعض الذنوب الكبيرة ربما تقطع العلائق الإيمانية بالله سبحانه، كما تقطع الأواصر الروحية مع النبي الأكرم صلى الله عليه و آله و سلم فأمثال هؤلاء العصاة لا تشملهم الشفاعة، وقد وردت الروايات الإسلامية حول شروط الشفاعة، و في حرمان طوائف من الناس منها. والعجب أن القاضي يستدل على أن العقوبة على طريق الدوام، ولا يخرج الفاسق _____ ١. شرح الأصول الخمسة: ص ٦٨٨. ٢. نهج البلاغة: الخطبة ٦١.

(٤٠٤)

من النار بشفاعة النبي صلى الله عليه و آله و سلم بقوله سبحانه: (وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا) (البقرة/٤٨)، وقوله سبحانه: (ما للظالمين من حميم ولا شفيح يطاع) (غافر/١٨) (١). يلاحظ عليه أولاً: أن الأسلوب الصحيح لتفسير القرآن الكريم هو تجريد المفسر نفسه عن كل رأى سابق أولاً، وجمع الآيات المربوطة بموضوع واحد ثانياً. فعند ذلك يقدر على فهم المراد. والقاضي نظر إلى الآيات بمنظار الاعتزال أولاً، ولم يجمع الآيات الراجعة إلى الشفاعة ثانياً، مع أن الآيات الراجعة إلى الشفاعة على سبعة أصناف (٢) فأخذ صنفاً واحداً و ترك الأصناف الأخر. ثانياً: ما ذكره من الآيتين في نفى الشفاعة راجعتان إلى الكفار. فالآية الأولى ناظرة إلى نفى الشفاعة

التي كانت اليهود يتبنونها كما هو صريح سياقها، والآية الثانية التي وردت في السورة المكية ناظرة إلى الشفاعة التي كان المشركون يعتقدون بها. قال سبحانه حاكياً عنهم: (إذ نُسِئُكُمْ بِرَبِّ الْعَالَمِينَ * وَمَا أَضَلَّنَا إِلَّا الْمُجْرِمُونَ * فَمَا لَنَا مِنْ شَافِعِينَ * وَلَا صِدِّيقٍ حَمِيمٍ) (الشعراء/ ٩٨ - ١٠١). وقال سبحانه: (وَكُنَّا نَكْذِبُ يَوْمَ الدِّينِ * حَتَّى آتَيْنَا الْيَقِينَ * فَمَا تَنْفَعُهُمْ شَفَاعَةُ الشَّافِعِينَ) (المدثر/ ٤٦ - ٤٨). ثالثاً: أن مسألة الشفاعة لم تكن فكرة جديدة ابتكرها الإسلام وانفرد بها، بل كانت فكرة رائجة بين أمم العالم من قبل، وخاصة الوثنيين واليهود، والإسلام طرحها مهذباً من الخرافات، ومما نسج حولها من الأوهام، وقررها على أسلوب يوافق أصول العدل والعقل، وصححها تحت شرائط في الشافع والمشفوع له، وهي التي تجرّ العصاة إلى الطهارة من الذنوب، وكفّ اليد عن الآثام والمعاصي، ولا- توجد فيهم جرأة وجساره على هتك الستر. ومن امعن النظر في آراء اليهود والوثنيين في أمر الشفاعة أن الشفاعة تقف على _____ ١. الاصول الخمسة: ص ٦٨٩. ٢. لاحظ في الوقوف على هذه الأصناف الجزء الرابع من مفاهيم القرآن ١٧٧ - ١٩٩.

(٤٠٥)

الدارجة بينهم، خصوصاً اليهود، كانت مبيّنة على رجائهم لشفاعة أنبيائهم وآبائهم في حطّ ذنوبهم، وغفران آثامهم. ولأجل هذا الاعتقاد كانوا يفترون المعاصي، ويرتكبون الذنوب تعويلاً على ذلك الرجاء. وفي هذا الموقف يقول سبحانه رداً على تلك العقيدة الباعثة على الجرأة: (مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ) (البقرة/ ٥٥)، ويقول أيضاً رفضاً لتلك الشفاعة المحرّرة من كل قيد: (وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنْ ارْتَضَى) (الأنبياء/ ٢٨). وحاصل الآيتين أن أصل الشفاعة التي تدعيها اليهود و يلوذ بها الوثنيون حقّ ثابت في الشريعة السماوية، غير أن لها شروطاً أهمها إذنه سبحانه للشافع، ورضاه للمشفوع له. وعلى ذلك فكيف يصحّ لنا تخصيص الآيات بقسم خاص من الشفاعة وهي شفاعه الأولياء لرفع الدرجه و زيادة الثواب. وأوضح دليل على عموميه الشفاعة ما أصفق على نقله المحدثون من قوله صلى الله عليه وآله وسلم: «أدخرت شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي». والقاضي رمى هذا الحديث بأنه خبر واحد لا يصحّ به الاحتجاج في باب العقائد. وما ذكره يعرب عن قصور باعه في مجال الحديث. فقد رواه من أئمة الحديث أبو داود في سننه، والترمذي في صحيحه، وابن حنبل في مسنده، وابن ماجه في صحيحه (١). وليس حديث الشفاعة الدالّ على شمولها لأصحاب الكبائر منحصراً به، بل أحاديث الشفاعة في هذا المجال متواترة، وقد جمعنا ما رواه السنّة والشيعة في هذا المجال في كتابنا «مفاهيم القرآن» (٢). _____ ١. راجع سنن ابى داود، ج ٤، ص ٢٣٦. وصحيح الترمذى، ج ٤، ص ٤٥. وصحيح ابن ماجه، ج ٢، ص ١٤٤. ومسند احمد، ج ٣ ص ٢١٣. ٢. لاحظ: ج ٤، فصل الشفاعة في الأحاديث الاسلاميه، ص ٢٨٩ - ٣١١. فتجد في تلك الصحائف (١١٢) حديثاً عن النبي وعترته. وقد قام العلامة المجلسي بجمع احاديث الشفاعة في موسوعته بحار الانوار (ج ٨، ص ٢٩ - ٦٣) وروى بعضها الآخر في سائر أجزائه. كما روى علاء الدين المتقى احاديث الشفاعة في كنز العمال ج ١٤ ص ٦٢٨-٦٤٠.

(٤٠٦) د - القائلون بجواز العفو أو عدم الخلود، مرجئه أو راجيه؟

قد تعرّف على عقيدة المرجئه في الفصول السابقة و أن شعارهم أنه لا تضرّ مع الإيمان معصيه، كما لا تنفع مع الشرك طاعة. وقد عرفناك منهجهم و أن هؤلاء بهذا الشعار يغزون الجهال بالمعصيه واقتراف الذنوب ولا يعتنون بالعمل بحجّه أنهم مؤمنون في كل حال، ويعيشون في جميع الأحوال بإرجاء العمل و يقولون: إن إيمان واحد متا يعدل إيمان جبرائيل والنبى الأكرم. هذه هي المرجئه. وأمّا جمهوره المسلمين القائلون بجواز العفو وعدم الخلود، فهم راجيه، يعتقدون بالعقاب والثواب، يدعون ربهم رغباً و رهباً، ولا يتكلمون في حياتهم على العفو و الرجاء من دون عمل، غير أنهم يبيّثون بذور الرجاء في قلوب العباد لما فيه من آثار تربويه. وقد ذكرنا في محلّه أن في القول بالعفو عن العصاة و خروجهم من النار بالشفاعة و غيرها، بصيص من الرجاء، و نافذه من الأمل فتحة القرآن في وجه العصاة حتّى لا يياسوا من روح الله و رحمته، ولئلا يغلبهم الشعور بالحرمان من عفوه، فيتمادوا في العصيان. فالمرجئه من قدّموا الإيمان و أخروا العمل، بخلاف الراجيه، فإنهم جعلوا الإيمان غير منفكّ عن العمل و ينادون بأعلى أصواتهم أن الإيمان بلا عمل

كشجرة بلا ثمر، لا يغنى ولا يسمن من جوع، ويخافون ربهم بالغيب، ومع ذلك يرجون رحمته. فلا ينفك الخوف عن الرجاء، والرهبنة عن الرغبة. هـ- هل الطاعات مؤثرة في سقوط العقاب، والمعاصي مؤثرة في سقوط الثواب، وهذا ما يعتبر عنه بالإحباط والتكفير. الاحباط في اللغة بمعنى: الإبطال، يقال: أحبط الله عمل الكافر. أى أبطله(١). والكفر بمعنى «الستر» و «التغطية»، يقال لمن غطى درعه بثوب: قد كفر درعه، _____ ١. المقاييس: ج ٢، مادة حبط، ص ١٢٩.

(٤٠٧)

والمكفر: الرجل المتغطي بسلاحه، ويقال للزارع: كافر، لأنه يغطي الحب بتراب الأرض، قال الله تعالى: (كمثل غيث أعجب الكفار نباتاً) (سورة الحديد، الآية ٢٠). والكفر ضد الإيمان، سمي بذلك لأنه تغطية الحق(١). والمراد من الحبط هو: سقوط ثواب العمل الصالح المتقدم، بالذنوب المتأخرة، كما أن المراد من التكفير هو سقوط الذنوب المتقدمة، بالطاعة المتأخرة. وبعبارة أخرى: إن الاحباط في عرف المتكلمين: عبارة عن إبطال الحسنه بعدم ترتب ما يتوقع منها عليها، ويقابله التكفير وهو: إسقاط السيئه بعدم جريان مقتضاها عليها، فهو في المعصية نقيض الاحباط في الطاعة و لنقدم الكلام في الإحباط أولاً. ١- الاحباط المعروف عن المعتزلة هو القول بالإحباط، كما أن المعروف عن الامامية والأشاعرة هو أنه لا تحابط بين المعاصي والطاعات والثواب والعقاب(٢). قال القاضي عبد الجبار: «إن المكلف لا يخلو إما أن تخلص طاعاته ومعاصيه، أو يكون قد جمع بينهما، فلا يخلو إما أن تتساوى طاعاته ومعاصيه، أو يزيد أحدهما على الآخر، فإنه لا بد من أن يسقط الأقل بالأكثر.... وهذا هو القول بالإحباط والتكفير على ما قاله المشايخ، وقد خالفنا في ذلك المرجئة، وعباد بن سليمان الصيمري»(٣). قال التفتازاني: «لا خلاف في أن من آمن بعد الكفر والمعاصي فهو من أهل الجنة بمنزلة من لا معصية له، ومن كفر بعد الإيمان والعمل الصالح، فهو من أهل النار بمنزلة من لا حسنة له. وإنما الكلام فيمن آمن وعمل صالحاً وآخر سيئاً واستمر على _____ ١. المقاييس: ج ٥، مادة كفر، ص ٩١. ٢. أوائل المقالات: ص ٥٧. ٣. الأصول الخمسة: ص ٦٢٤، وقد ذهب القاضي إلى عدم جواز استحقاق المكلف الثواب والعقاب إذا كانا مساويين، فأنحصر الأمر في المطيع المحض والعاصي كذلك ومن خلط أحدهما بالآخر على وجه لا يتساويان، وهذا القسم هو مورد نظرية الإحباط والتكفير. فلاحظ.

(٤٠٨)

الطاعات والكبائر، كما يشاهد من الناس، فعندنا م آله إلى الجنة ولو بعد النار، واستحقاقه للثواب والعقاب، بمقتضى الوعد والوعيد من غير حبوط. والمشهور من مذهب المعتزلة أنه من أهل الخلود في النار إذا مات قبل التوبة، فأشكل عليهم الأمر في إيمانه وطاعته وما يثبت من استحقاقاته، أين طارت؟ وكيف زالت؟ فقالوا بحبوط الطاعات، ومالوا إلى أن السيئات يذهبن الحسنات»(١). أقول: اشتهر بين المتكلمين أن المعتزلة يقولون بالإحباط والتكفير، وأما الأشاعرة والإمامية فهم يذهبون إلى خلافهم. غير أن هنا مشكلة وهي أن نفيهما على الإطلاق يخالف ما هو مسلم عند المسلمين من أن الإيمان يكفر الكفر، ويدخل المؤمن الجنة خالداً فيها، وأن الكفر يحبط الإيمان ويخلد الكافر في النار. وهذا النوع من الإحباط والتكفير مما أصفقت عليه الأئمة، ومع ذلك كيف يمكن نفيهما في مذهب الأشاعرة والإمامية؟ ولأجل ذلك، يجب الدقمة في فهم مرادهما من نفيهما على الإطلاق، وسوف يتبين الحال في هذين المجالين. هذا، وإن القائلين بالإحباط اختلفوا في كفيته، فمنهم من قال بأن الإساءة الكثيرة تسقط الحسنات القليلة، وتمحوها بالكلية، من دون أن يكون لها تأثير في تقليل الإساءة فيقلل الإساءة، وهو المحكي عن أبي علي الجبائي. ومنهم من قال بأن الإحسان القليل يسقط بالإساءة الكثيرة، ولكنه يؤثر في تقليل الإساءة فينقص الإحسان من الإساءة، فيجزى العبد بالمقدار الباقي بعد التنقيص، وهو المنسوب إلى أبي هاشم. وهناك قول آخر في الإحباط وهو عجيب جداً، حكاه التفتازاني في «شرح المقاصد» وهو أن الإساءة المتأخرة تحبط جميع الطاعات وإن كانت الإساءة أقل منها قال: حتى ذهب الجمهور منهم إلى أن الكبيرة الواحدة تحبط ثواب جميع العبادات. وعلى هذا(٢) ففي الإحباط أقوال ثلاثة: _____ ١. شرح المقاصد: ج ٢، ص ٢٣٢. ٢. شرح المقاصد: ج ٢، ص ٢٣٢.

(٤٠٩)

١- الإساءة الكثيرة تسقط الحسنه القليله من دون تأثير في تقليل الإساءة. ٢- الإساءة الكثيرة تسقط الحسنه القليله، مع تأثير الإحسان في تقليل الإساءة. ٣- إن الإساءة المتأخره عن الطاعات، تبطل جميع الطاعات من دون ملاحظه القلبه والكثرة. إذا عرفت موضع النزاع في كلام القوم، فلننقل أدله الطرفين: أدله نفاة الإحباط

استدلّ النافون بوجهين: عقليّ و نقليّ. أمّا الوجه العقليّ: فهو أنّ القول بالإحباط يستلزم الظلم، لأنّ من أساء و أطاع و كانت إساءته أكثر، يكون بمنزله من لم يُحسن. وإن كان إحسانه أكثر، يكون بمنزله من لم يسيء. وإن تساوى يكون مساوياً لمن يصدر عنه أحدهما، وهو نفس الظلم (١). يلاحظ عليه: أنّ الإحباط إنّما يعدّ ظلماً، و يشمّله هذا الدليل، إذا كان الأكثر من الإساءة مؤثراً في سقوط الأقلّ من الطاعة بالكليّة، من دون أن تؤثر الطاعة القليلة في تقليل الإساءة الكثيرة، كما عليه أبو عليّ الجبائي. وأمّا على القول بالموازنة، كما هو المحكي عن ابنه أبي هاشم، فلا يلزم الظلم، و صورته أن يأتي المكلف بطاعة استحقّ عليها عشرة أجزاء من الثواب، و بمعصية استحقّ عليها عشرين جزءاً من العقاب، فلو قلنا بأنّه يحسن من الله سبحانه أن يفعل به عشرين جزءاً من العقاب، ولا يكون لما استحقّه من الطاعة أيّ تأثير للزم منه الظلم. وأمّا إذا قلنا بأنّه يقبح من الله تعالى ذلك، ولا يحسن منه أن يفعل به من العقاب إلاّ عشرة أجزاء، وأمّا العشرة الأخرى فإنّها تسقط بالثواب الذي استحقّه على ما أتى به من الطاعة، فلا يلزم ذلك. يقول القاضي عبد الجبار بعد نقل مذهب أبي هاشم: «و لعمري إنّ القول اللائق بالله تعالى. دون ما يقوله أبو عليّ و المذبي يدلّ على صحته هو أنّ المكلف أتى

_____ ١. كشف المراد: ص ٢٦٠.

(٤١٠)

بالطاعات على الحدّ الذي أمر به، وعلى الحدّ الذي لو أتى به منفرداً عن المعصية لكان يستحقّ عليها الثواب، فيجب أن يستحقّ عليها الثواب وإن دَنَسها بالمعصية، إلاّ أنّه لا يمكن والحالة هذه أن يوفّر عليه، على الحدّ الذي يستحقّه، لاستحالة، فلا مانع من أن يزول من العقاب بمقداره، لأنّ دفع الضرر كالنفع في أنّه مما يعدّ من المنافع. ثمّ قال: فأما على مذهب أبي عليّ فيلزم أن لا يكون قد رأى صاحب الكبيرة شيئاً ممّا أتى به من الطاعات. وقد نصّ الله تعالى على خلافه (١). والأولى أن يستدلّ على بطلان الإحباط بأنّه يستلزم خُلف الوعد إذا كان الوعد منجزاً، كما هو في محلّ النزاع، وأمّا إذا كان مشروطاً بعدم لحوق العصيان به، فهو خارج عن محلّ البحث هذا، من غير فرق بين قول الوالد والولد. وأمّا الوجه التلقّي، فقوله سبحانه: (فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ) (سورة الزلزلة: الآية ٧). يلاحظ عليه: أنّ الاستدلال بالآية إنّما يتمّ على القولين الأوّل والثالث، حيث لا يكون للإحسان القليل دور، وأمّا على القول الثاني، فالآية قابلة للانطباق عليه، لأنّه إذا كان للإحسان القليل، تأثير في تقليل الإساءة الكثيرة، فهو نحو رؤيته له، لأنّ دفع المضرة كالنفع في أنّه مما يُعَدّ منفعة. وهذا كما إذا ربح إنسان في تجارته قليلاً، وخسر في تجارة أخرى أكثر فأدى بعض ديونه من الرّبح القليل. نعم الظاهر من الآية رؤيه جزاء الخير، وهو بالقول بعدم الإحباط الصق و أطبق. سؤال و إجابة

السؤال: لو كان القول بالإحباط مستلزماً للظلم، أو كان مستلزماً لخلف الوعد، فما هو المخلص فيما يدلّ على حبط العمل، في غير مورد من الآيات التي ورد فيها أنّ _____ ١. شرح الأصول الخمسة: ص ٦٢٩.

(٤١١)

الكفر والارتداد والشرك و الإساءة إلى النبي و غير ذلك ممّا يحبط الحسنات (١). ما هو الجواب عن هذه الآيات؟ وما هو تفسيرها؟ الجواب: إنّ القائمين ببطلان الإحباط يفسّرون الآيات بأنّ الاستحقاق في مواردّها كان مشروطاً بعدم لحوق العصيان بالطاعات، فإذا عصى الإنسان ولم يحقّق الشرط، انكشف عدم الاستحقاق. ويمكن أن يقال بأنّ الاستحقاق في بدء صدور الطاعات لم يكن مشروطاً بعدم لحوق العصيان، بل كان استقرار الاستحقاق في مستقبل الأيام، هو المشروط بعدم لحوق المعصية، فإنّ فُقد الشرط فُقد استقرار الاستحقاق و استمراره. يقول الشيخ الطوسي في تفسير قوله سبحانه: (وَمَنْ يَزِدْكُمْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ، فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ

أعمالهم في الدنيا والآخرة و أولئك أضحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ(٢) «معناه أنها صارت بمنزلة ما لم يكن، لا يقاعهم إياها على خلاف الوجه المأمور به، وليس المراد أنهم استحقوا عليها الثواب ثم انحبطت، لأن الإحباط - عندنا باطل على هذا ال(٣) وجه». ويقول الطبرسي في تفسير قوله سبحانه: (وَمَنْ يَكْفُرْ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ) (المائدة: الآية ٥). «وفي قوله: (فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ) هنا دلالة على أن حبوط الأعمال لا يترتب على ثبوت الثواب. فإن الكافر لا يكون له عمل قد ثبت عليه ثواب، وإنما يكون له عمل في الظاهر لو لا كفره لكان يستحق الثواب عليه، فعبر سبحانه عن هذا العمل بأنه حبط، فهو حقيقة معناه» (٤). ويقول في تفسير قوله سبحانه: (وَيَقُولُ الَّذِينَ آمَنُوا أَهْؤُلَاءِ الَّذِينَ أَقْسَمُوا بِاللَّهِ _____ ١ . سنذكرها في آخر البحث. ٢ . سورة البقرة: الآية ٢١٧. ٣ . البيان: ج ٢، ص ٢٠٨، ولاحظ: مجمع البيان، ج ١، ص ٣١٣. ٤ . مجمع البيان: ج ٢، ص ١٦٣.

(٤١٢) جَهْدَ إِيمَانِهِمْ إِنَّهُمْ لَمَعَكُمْ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فَأَصْبَحُوا خَاسِرِينَ) (سورة المائدة: الآية ٥٣). «أى ضاعت أعمالهم التي عملوها لأنهم أوقعوها على خلاف الوجه المأمور به، وبطلما أظهره من الإيمان، لأنه لم يوافق باطنهم ظاهرهم، فلم يستحقوا به الثواب» (١). وبما ذكره الطبرسي يظهر جواب سؤال آخر، وهو أنه إذا كان الاستحقاق مشروطاً بعدم صدور العصيان، فإذا صدر يكشف عن عدم الإستحقاق أبداً، فكيف يطلق عليه الإحباط، وما الإحباط إلا الإبطال والإسقاط، ولم يكن هناك شيء حتى يبطل أو يسقط؟ وذلك لأن نفس العمل في الظاهر سبب و مقتض، فالإبطال و الإسقاط كما يصدقان مع وجود العلة التامة، فهكذا يصدقان مع وجود جزء العلة و سببها و مقتضيها، وهذا كمن ملك أرضاً صالحة للزراعة فأحدث فيها ما أفقدها هذه الصلاحية. وبعبارة أخرى، إن الموت على الكفر، وإن كان يبطل ثواب جميع الأعمال، لكن ليس هذا بالإحباط، بل بشرط الموافاة على الإيمان في استحقاق الثواب على القول بالاستحقاق. أو في إنجاز الوعد بالثواب على القول بعدم الاستحقاق. وهكذا القول في المعاصي التي ورد أنها حابطة لبعض الحسنات من غير قول بالحبط، بل يكون الإستحقاق أو الوعد مشروطاً بعدم صدور تلك المعصية. والذي يبدو لنا من هذه الكلمات إن النزاع بين نافي الاحباط و مثبتة في هذه الموارد الخاصة، أشبه بنزاع لفظي، لأنهما متفقان على النتيجة وهي عدم ترتب الثواب على الإيمان و الأعمال الحسنة إذا لحقها الكفر أو بعض الكبائر، غير أن النافي يقول بأنه لم يكن هناك ثواب فعلي حتى يحبطه الكفر أو بعض الكبائر، لأن ترتب الثواب أو الاستحقاق كان مشروطاً بشرط غير حاصل، والمثبت له يقول بوجوده فعلاً، لكنه يسقط _____ ١ . مجمع البيان: ج ٢، ص ٢٠٧.

(٤١٣)

بهما. وعلى كل واحدة من النظريتين فالكافر و المرتكب للكبائر، صفر اليد يوم القيامة. نعم، هذا التفسير إنما نحتاج إليه في جانب الاحباط، وأما في جانب التكفير فلا حاجة إليه، بل لنا أن نقول إن التوبة و الأعمال المكفرة يذهبان العقاب المكتوب على المعاصي من دون حاجة إلى القول بكون الإستحقاق مشروطاً بالموافاة على الكفر، لجواز تفضله سبحانه بالعفو. هذا، ولا يصح القول بالإحباط و التكفير في كل المعاصي عند النافي، بل يجب عليه تتبع النصوص، فكل معصية وردت في الكتاب أو في الآثار الصحيحة إنها مذهبة لأثر الإيمان و الحسنه نقول بالاحباط فيها على التفسير الذي ذكرناه. وهكذا في جانب التكفير فلا يمكن لنا أن نقول إن كل حسنة تذهب السيئة إلا بالنص. وأما على قول المثبت فالظاهر أنه يقول بأن كل كبيرة توجب الإحباط للأصل الذي افترضه صحيحاً وهو خلود مرتكب الكبيرة في النار على الإطلاق. إلى هنا تم بيان دليل النافين للإحباط على الوجه اللائق بكلامهم، والإجابة عليه. أدلة مثبتة الإحباط

استدل القاضي على ثبوت الإحباط بوجه عقلي فقال: «قد ثبت أن الثواب (١) والعقاب يستحقان على طريق الدوام. فلا يخلو المكلف إمّا أن يستحق الثواب فيثاب، أو يستحق العقاب فيعاقب، أو لا. يستحق الثواب ولا العقاب، فلا يثاب ولا يعاقب، أو يستحق الثواب والعقاب، فيثاب و يعاقب دفعة واحدة، أو يؤثر الأ-كث في الأقل على ما نقوله: لا يجوز أن لا يستحق الثواب ولا العقاب، فإن ذلك خلاف ما اتفقت عليه الأمة. ولا أن يستحق الثواب والعقاب معاً فيكون مثاباً و معاقباً دفعة واحدة، لأن ذلك _____ ١ . يكفي

في ذلك كونه مستحقاً للعقاب دائماً فقط ولا يتوقف على استحقاقه للثواب كذلك فلاحظ.

(٤١٤)

مستحيل والمستحيل ممّا لا يستحقّ... فلا يصحّ إلا ما ذكرناه من أنّ الأقلّ يسقط بالأكثر. وهذا هو الذي يقوله الشّيخان أبو عليّ و أبو هاشم ولا يختلفان فيه، وإنّما الخلاف بينهما في كيفية ذلك» (١). يلاحظ عليه: أنّه مبنيّ على أنّ استحقاق العقاب على وجه الدوام، وهو مبنيّ على أنّ مرتكب الكبيرة مُخلّد في النار، وبما أنّ الأساس باطل، فيبطل ما بني عليه، فلا دليل على دوام استحقاق العقاب، وعلى ذلك فالحصر غير حاصر، وأنّ هنا شقاً سادساً ترك في كلامه وهو أنّه يستحقّ الثواب والعقاب معاً لكن لا دفعه واحده، بل يعاقب مدّة ثم يخرج من النار فيثاب بالجنة على ما عليه جمهور المسلمين. وقد نقل القاضي عبدالجبار وجهاً عقلياً آخر للإحباط عن الشّيخ أبي عليّ و أجاب عنه، فلاحظ (٢). تحليل لمسألة الإحباط

وهي هنا تحليل آخر للمسألة وهو أنّ في الثواب والعقاب أقوال: ١- الثواب والعقاب في الآخرة من قبيل الأمور الوضعيّة الجعليّة، كجعل الأجر للعامل، والعقاب للمتخلف في هذه النشأة. ٢- الثواب والعقاب في الآخرة مخلوقان لنفس الإنسان حسب الملكات التي اكتسبها في هذه الدنيا، بحيث لا يمكن لصاحب هذه الملكة، الشكون والهدوء إلا بفعل ما يناسبها. ٣- الثواب والعقاب في الآخرة عبارة عن تمثّل العمل في الآخرة و تجلّيه فيها ————— ١. شرح الاصول الخمسة: ص ٦٢٥. وترك تعليل الوجه الأول (وهو أن يستحق الثواب فقط) والثاني (وهو أن يستحق العقاب فقط) لوضوحه. ٢. شرح الاصول الخمسة: ص ٦٣٠ - ٦٣١، وحاصل هذا الدليل أنّ المكلف، بارتكاب الكبيرة يخرج نفسه من صلاحية استحقاق الثواب. وهو كما ترى دعوى بلا دليل، إذ لا دليل على أنّ كلّ معصية لها هذا الشأن، وليست كلّ معصية كالكفر والارتداد والنفاق.

(٤١٥)

بوجوده الأخرى من دون أن يكون للنفس دور في تلك الحياة في تجلّي هذه الأعمال بتلك الصور، بل هي من ملازمات وجود الإنسان المحشور. فلو قلنا بالوجه الأوّل، كان لما نقلناه من نفاة الحبط (من أنّ الاستحقاق أو استمراره مشروط بعدم الإتيان بالمعصية) وجه حسن، لأنّ الأمور الوضعيّة، رفعها ووضعها وتبسيطها وتضييقها، بيد المقنّن والمشرع، وعندئذ يُجمع بين حكم العقل بلزوم الوفاء بالوعد، وما دلّ من الآيات على وجود الإحباط في موارد مختلفة، كما سيوافيك. وقد عرفت حاصل الجمع، وهو أنّ إطلاق الإحباط ليس لإبطال استحقاق الإنسان الثواب، بل لم يكن مستحقاً من رأس لعدم تحقّق شرط الثواب، وأمّا مصحّح تسميته بالإحباط فقد عرفته أيضاً، وهو أنّ ظاهر العمل كان يحكى عن الثواب وكان جزءاً علّه له. ولو قلنا بالوجه الثاني، وحاصله أنّ الملكات الحسنه والسيئة التي تعدّ فعليات للنفس، تحصل بسبب الحسنات والسيئات التي كانت تصدر من النفس. فإذا قامت بفعل الحسنات، تحصل فيها صورة معنويّة مقتضية لخلق الثواب. كما أنّه إذا صدر منها سيئة، تقوم بها صورة معنويّة تصلح لأن تكون مبدأ لخلق العقاب. وبما أنّ الإنسان في معرض التحوّل والتغيّر من حيث الملكات النفسانيّة، حسب ما يفعل من الحسنات والسيئات، فإنّ من الممكن بطلان صورة موجودة في النفس و تبدّلها إلى صورة غيرها ما دامت تعيش في هذه النشأة الدنيويّة. نعم، تقف الحركة و يبطل التحوّل عند موافاة الموت، فعند ذلك تثبت لها الصور بلا تغيير أصلاً. فلو قلنا بهذا الوجه، كان الإحباط على وفق القاعدة، لأنّ الجزء في الآخرة، إذا كان فعل النفس و إيجادها، فهو يتبع الصورة الأخيرة للنفس، التي اكتسبتها قبل الموت، فإن كانت صورة معنويّة مناسبة للثواب فالنفس منعمه في الثواب من دون (٤١٦)

مقابلة بالعقاب، لأنّ الصورة المناسبة للعقاب قد بطلت بصورة أخرى. وإذا انعكست الصورة انعكس الحكم. وأمّا لو قلنا بالوجه الثالث، وهو تجسّم الأعمال و تمثّلها في الآخرة بالوجود المماثل لها، فالقول بعدم الاحباط هو الموافق للقاعدة، إذ لا معنى للإبطال في النشأة الأخرى. غير أنّ الكلام كلّه في انحصار الثواب والعقاب بهذين الوجهين الأخيرين (١). عوامل الإحباط و أسبابه

البحث عن عوامل الإحباط و أسبابه، بحثٌ نقلني يتوقّف على السبر و الفحص في الكتاب والسنة، ونكتفي في المقام بما جاء في

الكتاب العزيز. ١ - الإرتداد بعد الإسلام

قال سبحانه: (وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ، فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ) (سورة البقرة: الآية ٢١٧). ٢ - الشرك المقارن بالعمل

يقول سبحانه: (مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَنْ يَعْمُرُوا مَسَاجِدَ اللَّهِ شَاهِدِينَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ بِالْكَفْرِ أُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ وَفِي النَّارِ هُمْ خَالِدُونَ) (سورة التوبة: الآية ١٧). وقد كان المشركون يزعمون أن العمل الصالح بنفسه موجب للثواب، غير أن القرآن شطب على هذه العقيدة، وصرح بأن الثواب يترتب على العمل الصالح، إذا صدر من فاعل مؤمن. ولأجل ذلك أتبع سبحانه الآية السابقة بقوله: (إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَاجِدَ اللَّهِ مَنْ آمَنَ _____ ١. لاحظ: «الالهيات» ج ١، ص ٢٩٩.

(٤١٧) بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ) (سورة التوبة: الآية ١٨). ٣ - كراهة ما أنزل الله

قال سبحانه: (وَالَّذِينَ كَفَرُوا فَتَعَسَا لَهُمْ وَأَصْلُ أَعْمَالِهِمْ * ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَرِهُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأَخْبَطَ أَعْمَالَهُمْ) (سورة محمد: الآيتان ٨ و ٩). ٤ - الكفر ٥ - الصد عن سبيل الله ٦ - مجادلته الرسول و مشاقته

وقد جاءت هذه العوامل الثلاثة في قوله سبحانه: (إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَشَاقُّوا الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ الْهُدَى لَنْ يَضُرُّوا اللَّهَ شَيْئًا وَسَيُحِطُّ أَعْمَالَهُمْ) (سورة محمد: الآية ٣٢. ولاحظ في عامل الكفر، سورة التوبة: الآية ٦٩). وهل كل منها عامل مستقل، أو أن هنا عاملاً واحداً هو الكفر، ويكون حينئذ الصد عن سبيل الله و مشاقته الرسول من آثار الكفر، فهم كفروا، فصعدوا و شاقوا؟ وتظهر الثمرة فيما لو صد إنسان عن سبيل الله لأغراض دنيوية، أو شاق الرسول لحاله نفسانية مع اعتقاده التام بنبوة ذاك الرسول و قبح عمل نفسه. فلو قلنا باستقلال كل منها في الحبط، يحبط عمله، وإلا فلا، و بما أن الآية ليست في مقام البيان، بل تحكى عمل قوم كانت لهم هذه الشؤون فلا- يمكن استظهار استقلال كل منها في الحبط نعم، يمكن القول بالاستقلال من باب الأولوية، وذلك أنه إذا كان رفع الصوت فوق صوت النبي من عوامل الإحباط كما سيأتي فكيف لا يكون الصد و القتل من عوامله؟ ٧ - قتل الأنبياء ٨ - قتل الأمرين بالقسط من الناس قال سبحانه: (إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ، وَيَقْتُلُونَ النَّبِيَّ بَغِيرَ حَقِّ، (٤١٨) وَيَقْتُلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِالْقِسْطِ مِنَ النَّاسِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ * أُولَئِكَ الَّذِينَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَ مَا لَهُمْ مِنْ نَاصِرِينَ) (آل عمران: الآيتان ٢١ - ٢٢). ٩ - إساءة الأدب مع النبي صلى الله عليه و آله و سلم

قال سبحانه: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ وَلَا تَجْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَنْ تَحْبَطَ أَعْمَالُكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تَشْعُرُونَ) (سورة الحجرات: الآية ٢). وربما يتصور أن رفع الصوت ليس عاملاً مستقلاً في الإحباط، بل هو كاشف عن كفر الرافع، ولكنه احتمال ضعيف، لأن الآية تخاطب المؤمنين به بقولها: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا). نعم، لا يمكن الالتزام بأن كل إساءة بالنسبة إلى النبي تحبط الأعمال الصالحة (١)، إلا إذا كانت هتكاً في نظر العامة، و تحقيراً له في أوساط المسلمين، كما هو الظاهر من أسباب نزول الآية. ١٠ - الإقبال على الدنيا و الاعراض عن الآخرة

قال سبحانه: (مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَ زَيَّنَّهَا نُوفَ إِلَيْهِمْ أَعْمَالُهُمْ فِيهَا وَ هُمْ فِيهَا لَا يُبْخَسُونَ * أُولَئِكَ الَّذِينَ لَيْسَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ إِلَّا النَّارُ وَ حَبِطَ مَا صَبَّحُوا فِيهَا وَ بَاطِلٌ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ) (سورة هود: الآيتان ١٥ و ١٦). ويمكن أن يقال إن الإقبال على الدنيا بهذا النحو الذي جاء في الآية يساوق الكفر، أو يساوق ترك الفرائض، والتوغل في الموبقات، فتكون إرادة الحياة الدنيا وزينتها إشارة إلى العامل الواقعي. ١. كالغضب في محضره - صلوات الله عليه و آله.

(٤١٩) ١١ - إنكار الآخرة

قال سبحانه: (وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَ لَقَاءِ الْآخِرَةِ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ) (سورة الأعراف: الآية ١٤٧. ولاحظ سورة الكهف: الآية ١٠٥). وهو فرع من فروع الكفر وليس عاملاً مستقلاً. ١٢ - النفاق

قال سبحانه: (مَنْ يَعْلَمْ اللَّهُ الْمَعْقُوبِينَ مِنْكُمْ وَ الْمُنَافِقِينَ لَاحِقًا لَهُمْ فِي النَّارِ أَلْسِنَةٌ حَالِقَةٌ * لَئِنْ لَمْ يَنْصُرُوا لَكُمْ فَسَوْفَ يَكُونُ النَّافِقُونَ فِي يَوْمِ الْقِيَامَةِ مَوْتًا مَوْتًا يَحْتَفِلُونَ فِيهَا) (سورة النفاق: الآية ١٢). ويمكن أن يقال إن النفاق ليس عاملاً مستقلاً في الإحباط، بل هو كاشف عن كفر الرافع، ولكنه احتمال ضعيف، لأن الآية تخاطب المؤمنين به بقولها: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا). نعم، لا يمكن الالتزام بأن كل إساءة بالنسبة إلى النبي تحبط الأعمال الصالحة (١)، إلا إذا كانت هتكاً في نظر العامة، و تحقيراً له في أوساط المسلمين، كما هو الظاهر من أسباب نزول الآية. ١٠ - الإقبال على الدنيا و الاعراض عن الآخرة

أَعْمَىٰ لَهُمْ وَكَانَ ذَٰلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا) (سورة الاحزاب: الآيات ١٨ و ١٩). وقوله: «لإخوانهم»، يدل على أنهم لم يكونوا مؤمنين، بل كانوا منافقين. ويصرح به قوله: «أو لئن لم يؤمنوا». وعلى ذلك فيرجع التناق إلى عامل الكفر و عدم الإيمان، وليس سبباً مستقلاً. هذه هي أبرز أسباب الإحباط في الذكر الحكيم، وقد عرفت إمكان إدغام البعض في البعض، وعلى كل تقدير، فالإحباط هنا هو بطلان أثر المقتضى، لا إبطال أثر ثابت بالفعل، كما تقدم (١). ٢ - التكفير

التكفير هو إسقاط ذنوب الأفعال المتقدمة بثواب الطاعات المتأخرة، وهو لا يعد ظلماً، لأن العقاب حق للمولى، وإسقاط الحق ليس ظلماً بل إحسان، وقد عرفت أن خلف الوعيد ليس بقبیح و إنما القبيح خلف الوعد. فلأجل ذلك لا حاجة إلى تقييد استحقاق العقاب أو استمرار استحقاقه بعدم تعقب الطاعات. بل الاستحقاق ————— ١. وأمياً بيان عوامل الإحباط في السنة فهو موكول الى محل آخر.

(٤٢٠)

واستمراره ثابتان، غير أن المولى سبحانه، تفضلاً منه، عفا عن عبده لفعلة الطاعات. قال سبحانه: (إِنْ تَجَتَّبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَنُدْخِلْكُمْ مُدْخَلًا كَرِيمًا) (سورة النساء: الآية ٣١). وقال سبحانه: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ تَتَّقُوا اللَّهَ يَجْعَلْ لَكُمْ فُرْقَانًا وَ يُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَ يَغْفِرْ لَكُمْ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ) (سورة الأنفال: الآية ٢٩). وقال سبحانه: (وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَ آمَنُوا بِمَا نُزِّلَ عَلَىٰ مُحَمَّدٍ وَ هُوَ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ كَفَّرَ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ وَ أَصْلَحَ بِهِمْ) (سورة محمد صلى الله عليه و آله و سلم الآية ٢). ولا يمكن استفادة الإطلاق من هذه الآيات، و أن كل معصية تكفر، لأنها بصدد بيان تشريع التكفير، و أما شروطه و بيان المعاصي التي تكفر دون غيرها، فلا يستفاد منها، وإنما الظاهر من الآية الأولى هو اشتراط تكفير الذنوب الصغيرة باجتناّب الكبيرة منها، و من الآية الثانية، اشتراط تكفير السيئات بالتقوى و من الثالثة، تكفير السيئات للذين آمنوا و عملوا الصالحات و آمنوا بما نُزِّلَ عَلَى الرَّسُولِ الْأَكْرَمِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آله وَ سَلَّمَ. روى الكراجكي بسنده عن الإمام على عليه السلام أنه قال: «وإن كان عليه فضل، وهو من أهل التقوى، ولم يشرك بالله تعالى، واتقى الشرك به، فهو من أهل المغفرة، يغفر الله له برحمته إن شاء و يتفضل عليه بعفوه» (١). ————— ١. البحار، ج ٥، ص ٣٣٥.

الأصل الرابع المنزلة بين المنزلتين

الأصل الرابع المنزلة بين المنزلتين

إن هذا الأصل يهدف إلى أن صاحب الكبيرة لا يسمى مؤمناً، كما عليه جمهور المسلمين ولا كافراً، كما عليه الخوارج، وإنما يسمى فاسقاً. فهو من حيث الإيمان والكفر في منزلة بين المنزلتين. قال القاضي: «لا- يكون اسمه اسم الكافر ولا اسمه اسم المؤمن، وإنما يسمى فاسقاً. وكذلك فلا يكون حكمه حكم الكافر ولا حكم المؤمن، بل يفرد له حكم ثالث و هذا الحكم الذي ذكرناه هو سبب تلقيب المسألة بالمنزلة بين المنزلتين. فإن صاحب الكبيرة له منزلة تتجاذبها هاتان المنزلتان، فليست منزلته منزلة الكافر، ولا منزلة المؤمن، بل له منزلة بينهما» (١). ثم إنه قسم المكلف من حيث استحقاق الثواب والعقاب إلى قسمين: إما أن يكون مستحقاً للثواب فهو من أولياء الله، وإمياً أن يكون مستحقاً للعقاب فهو من أعداء الله. ثم الثاني إما أن يكون مستحقاً للعقاب العظيم فهو الكافر والمنافق والمرتد. وإن استحقَّ عقاباً دون ذلك سمي فاسقاً «وهو المرتكب للكبيرة». ثم إن الأساس لخراج الفاسق عن المؤمن هو جعل العمل جزءاً من الإيمان، ————— ١. شرح الأصول الخمسة: ص ٦٩٧.

(٤٢٢)

وعلى هذا فإذا ترك فريضة أو ارتكب حراماً يخرج من عداد المؤمنين و فيه تشترك المعتزلة والخوارج، ولكن تنشعب المعتزلة عن الخوارج بقولهم إنه لا مؤمن ولا كافر، بل في منزلة أو له - بين المنزلتين، ولكنه عند الخوارج ليس بمؤمن بل كافر. ثم إنهم استدلوا

على كونه ليس بمؤمن بوجه نأتى بها مع تحليلها: الدليل الأوّل: ما مرّ في مناظرة واصل بن عطاء مع عمرو بن عبيد من اختلاف المسلمين في سائر الأسماء و اتّفاقهم على كونه فاسقاً، فأخذ بالمجمع عليه و طرح ما اختلفوا فيه، حيث إنهم اختلفوا في كونه مؤمناً أو كافراً أو منافقاً، ولكن اتّفقوا في كونه فاسقاً، فأخذ بالمتيقّن و طرح المختلف فيه. وقد عرفت ضعف هذا الدليل فلا نعيده. الدليل الثّاني: ما ذكره القاضي من أنّ «المؤمن» نقل عن معناه اللّغوي إلى معنى آخر وصار بالشّرع اسماً لمن يستحقّ المدح و التّعظيم، والدليل على ذلك أنّه تعالى لم يذكر اسم المؤمن إلّا وقد قرن إليه المدح و التّعظيم. ألا ترى إلى قوله تعالى: (قد أفلح المؤمنون) و قوله: (إنّما المؤمنون الذين آمنوا بالله و رسوله وإذا كانوا معه على أمر جامع لم يذهبوا حتّى يستأذّنه) إلى غير ذلك من الآيات. ومثله لفظ المسلم فهو منقول إلى من يستحقّ المدح و التّعظيم. يلاحظ عليه: أنّ ما ذكره ادّعاء محض غير مقترن بالدليل ناش من خلط الأثر بندى الأثر، ولو صحّ لوجب أن يقول القاضي: إنّ الصّلاة معراج المؤمن، والصّوم للجنته من النار، والزّكاة لتنمية المال، لقوله صلّى الله عليه و آله و سلّم: «الصّلاة معراج المؤمن» و «الصّوم جنته من النار» و «الزّكاة تنمية للمال». والندى يدلّ على فساد ما ذكره أنّه لو صحّ لوجب أن يصحّ وضع الممدوح مكان المؤمن في الآيات التّالية، مع أنّه لا يقبله أيّ ذوق سليم. ١- قال سبحانه: (ولعبد مؤمن خير من مشرك) (البقرة/٢٢١). (٤٢٣)

٢- وقال سبحانه: (وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمناً إلّا خطأ) (النساء/٩٢). ٣- وقال سبحانه: (وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله و رسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة) (الأحزاب/٣٦) إلى غير ذلك من الآيات. والعجب من القاضي كيف غفل عن الآيات التي ذكر فيها متعلّق الإيمان، ومعه لا يمكن حمله إلّا على أنّه بمعنى الازدعان. قال سبحانه: (وماذا عليهم لو آمنوا بالله واليوم الآخر) (النساء/٣٩). و قال سبحانه: (والذين آمنوا بالله و رسوله و لم يفرّقوا بين أحد منهم) (النساء/٢٥١) وقال سبحانه: (فأما الذين آمنوا بالله واعتصموا به) (النساء/١٧٥). إلى غير ذلك من الآيات التي لا تبقى شكّاً في أنّ الإيمان بمعنى الازدعان مطلقاً، وفي المقام بمعنى الإيمان بالله واليوم الآخر و رسوله. وأمّا ما ذكر من أنّه سبحانه لم يذكر اسم المؤمن إلّا وقد قرن إليه المدح و التّعظيم منقول بقوله سبحانه: (ومن يؤمن بالله و يعمل صالحاً يكفّر عنه سيئاته) (التغابن/٩). وقال سبحانه: (الذين آمنوا و لم يلبسوا إيمانهم بظلم أولئك لهم الأمن) (الأنعام/٨٢) و الظاهر أنّ القيد «ولم يلبسوا إيمانهم بظلم» احترازي لا توضيحي. أضف إليه أنّ الإيمان ذو درجات و مراتب، فالمدح المطلق للدرجة العليا و المدح النسبي للدرجات التّالية لها. ثمّ إنّ تقسيم النّاس إلى قسمين: من يستحقّ الثّواب، و من يستحقّ العقاب، لا يصدقه القرآن، بل هناك قسم ثالث و هو عبارة عمّن يستحقّ كلا الأمرين. قال سبحانه: (وآخرون) (من الأعراب) اعترفوا بذنوبهم خلطوا عملاً صالحاً و آخر سيّئاً عسى الله أن يتوب عليهم إنّ الله غفور رحيم) (التوبة/١٠٢) فلأجل كونه ذا عمل (٤٢٤)

صالح يستحقّ الثّواب قطعاً لقوله: (من عمل صالحاً من ذكر أو أنثى و هو مؤمن فلنحيّيه حياة طيِّبة و لنجزّينهم أجرهم بأحسن ما كانوا يعملون) (النحل/٩٧) ويستحقّ العقاب لكونه ذا عمل سيّئ. ثمّ إنّ القاضي عطف على دليله السابق قوله: ١- لو كان لفظ المؤمن باقياً على ما كان عليه في اللّغة لكان يجب إذا صدّق المرء غيره أو آمنه من الخوف أن يسمّى مؤمناً و إن كان كافراً. ٢- ولكان يجب أن لا يسمّى الأخرس مؤمناً. ٣- ولكان أن لا- يجرى على التّائم والسّاهي، لأنّ الانقياد غير مقصود منهما. ٤- ولكان يجب أن لا يسمّى الآن بهذا الاسم إلّا- المشتغل به دون من سبق منه الإسلام، ولازمه أن لا- يسمّى أصحاب رسول الله صلّى الله عليه و آله و سلّم مؤمنين (١). يلاحظ عليه: أنّ هذه الوجوه عليه جدّاً لا تليق بمقام القاضي. أمّا الأوّل، فالمؤمن هو المدعّن المصدّق، ويختلف متعلّقه بحسب اختلاف الموارد، فإذا أطلق في عرف اللّغة يراد منه نفس المدعّن، سواء كان متعلّقه هو الله سبحانه أو غيره. قال سبحانه: (وما أنت بمؤمن لنا) (يوسف/١٧). وأمّا في عرف الشّرع و المتشرّعة و مصطلح القرآن و الحديث، فالمراد هو الازدعان بالله واليوم الآخر و رسالة رسوله، فالندى يصدق شخصاً مؤمناً حسب اللّغة، ولا يطلق عليه المؤمن في مصطلح الشّرع و المتشرّعة بهذا الملاك. وأمّا الأخرس فهو مؤمن لكشف إشاراته عن إذعانه، والتّائم والسّاهي مؤمنان لوجود الازدعان في روحهما، غاية الأمر يكون النّوم و السّيهو مانعين عن بروزهما. وأمّا من مات مؤمناً فهو أيضاً مؤمن بلحاظ حال النّسبة، لا حال التّكلم، فالضّارب و القاتل في اليوم الماضي يطلق

عليهما المشتق باعتبار زمان النسبة لا باعتبار زمان التكلم، والشجرة _____ ١. شرح الاصول الخمسة: ص ٧٠٣ - ٧٠٥.

(٤٢٥)

المثمرة في الشتاء مثمرة بلحاظ حال النسبة. ثم إن القاضي استدلل بآيات ربما يستظهر منها دخول الأعمال في الإيمان، فقد أوضحنا مدليلها عند البحث عن عقائد المرجئة، فلا نطيل. ثم إن هناك اختلافاً بين نفس المعتزلة، فذهب أبو الهذيل إلى أن الإيمان عبارة عن أداء الطاعات، الفرائض و النوافل، واجتناب المقبّحات. وهو أيضاً خيرة القاضي. واختار الجبائيان أنه عبارة عن أداء الطاعات، الفرائض دون النوافل، واجتناب المقبّحات. وقد عرفت ضعف الكل عند البحث عن المرجئة. بقي هنا بحث وهو الاجابة عن الاستدلالات التي تمسك بها الخوارج على أن مرتكب الكبائر كافر. ونبحث عنها في الجزء (١) المختص بعقائدهم، فانتظر.

_____ ١. لاحظ الجزء الخامس من هذه الموسوعة.

(٤٢٦)

الأصل الخامس الأمر بالمعروف والنهي عن

الأصل الخامس الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

هذا هو الأصل الخامس من الأصول الخمسة. والأصول المتقدمة تتعلق بالنظر والاعتقاد بخلافه، فهو بالعمل الصق و على هذا الأصل بعث واصل بن عطاء وغيره دعائه إلى الأقطار المختلفة كما عرفته في ترجمته. ويبحث فيه عن المسائل التالية. ١- هل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجب أو لا؟ ٢- هل وجوبها سمعي أو عقلي؟ ٣- ما هي شرائط وجوبها؟ ٤- هل وجوبها عيني أو كفاي؟ ٥- مراتب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. أما الأولى، فقد ذكر القاضي أنه لاختلاف بين الأمة في وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر إلا ما يحكى عن شردمه من الإمامية لا يقع بهم و بكلامهم اعتداد(١). يلاحظ عليه: أنه ماذا يريد من قوله «من الإمامية»؟ هل كلمة من تبعيضية أو بياتية؟ فإن كان الأول كما هو الظاهر، فلا نعرف تلك الشردمه من الإمامية، فإنهم عن بكره أبيهم مقتفون للكتاب والسنة، وصريح الكتاب و أحاديث العترة الطاهرة على _____ ١. شرح الاصول الخمسة: ص ٧٤١.

(٤٢٧)

وجوبها. فمن أراد فليرجع إلى جوامعهم الحديثية(١). ونكتفي برواية واحدة من عشرات الروايات. روى جابر بن عبد الله الأنصاري عن أبي جعفر الباقر - عليه السلام - أنه قال: «إن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر سبيل الأنبياء و منهاج الصلحاء، فريضة عظيمة بها تقام الفرائض و تؤمن المذاهب، وتحلل المكاسب، وتردّ المظالم، و تعمّر الأرض، و ينتصف من الأعداء، و يستقيم الأمر»(٢). وإن كان الثاني، فهو غير صحيح. وهذه كتب الإمامية في الكلام والتفسير والفقهاء مشحونة بالبحث عن فروع المسألة بعد تسليم وجوبها. قال الشيخ المفيد (م ٤١٣هـ): «إن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر باللسان فرض على الكفاية بشرط الحاجة إليه، لقيام الحجّة على من لا علم لديه إلا بذكره أو حصول العلم بالمصلحة به أو غلبة الظنّ بذلك»(٣). وهذا المحقق الطوسي نصير الدين (م ٦٧٢هـ) يقول في «تجريد الاعتقاد»: «والأمر بالمعروف واجب، وكذا النهي عن المنكر. وبالمندوب مندوب»(٤). نعم، بعض مراتب الأمر بالمعروف كالجهد الابتدائي مع العدو الكافر مشروط بوجود الإمام العادل. قال الإمام علي بن موسى الرضا - عليه السلام - في كتابه إلى المأمون: «والجهد واجب مع إمام عادل، ومن قاتل فقتل دون ماله ورحله و نفسه فهو شهيد»(٥). وقد استظهر بعض الفقهاء من هذا الحديث و غيره أن المراد هو الإمام المعصوم المنصوص على ولايته من جانب الله سبحانه بواسطة النبي. غير أن في دلالة الروايات على هذا الشرط نوع خفاء، بل عموم ولاية الفقيه في زمان الغيبة كاف في تسويغ ذلك _____ ١. لاحظ: وسائل الشيعة، ج ١١، الباب الأول من أبواب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ص ٣٩٣. ٢. المصدر السابق، الحديث السابع. ٣. أوائل المقالات: ص ٩٨. ٤. كشف المراد: ص ٢٧١، ط صيدا. ٥. الوسائل: ج ١١، الباب الثاني عشر من أبواب جهاد العدو، الحديث ١٠.

(٤٢٨)

للفقيه الجامع للشرائط (١). وأما سائر مراتب الأمر بالمعروف من الإنكار بالقلب و التذكير باللفظ والعمل باليد فسيأتى البحث عنه فى المسألة الخامسة. نعم، كان على القاضى أن يذكر خلاف الحنابلة و الأشاعرة فى مجابهة الظالمومكافحته. قال إمام الحنابلة: «السمع والطاعة للأئمة و أمير المؤمنين البر و الفاجر». وقال الشيخ أبو جعفر الطحاوى الحنفى: «ولا نرى الخروج على أئمتنا ولاة أمرنا، وإن جاروا، ولا ندعو على أحد منهم، ولا ننزع يداً من طاعتهم، ونرى طاعتهم من طاعات الله فريضة علينا ما لم يأمروا بمعصية» (٢). وهؤلاء يرون إطاعة السلطان الجائر، مع أن النبى الأكرم صلى الله عليه و آله و سلم قال: «ومن أعظم الجهاد كلمة عدل عند سلطان جائر» (٣). وروى أبو بكر أنه سمع رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم يقول: «إن الناس إذا رأوا الظالم فلم يأخذوا على يديه أوشك أن يعمهم الله بعقاب منه» (٤). ومع ذلك كله فقد نسي القاضى أن ينسب عدم وجوب الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر إلى هذه الجماهير، ونسبه إلى الإمامية و قد عرفت كيفية النسبة. والمسألة من الوضوح بمكان لا تحتاج معه إلى تكثير المصادر. وأما الثانية، فقد ذهب أبو على الجبائى إلى أن ذلك يعلم عقلاً. وقال ابنه أبو هاشم: «بل لا يعلم عقلاً إلا فى موضع واحد، وهو أن يرى أحدنا غيره يظلم أحداً فيلحقه بذلك غم، فإنه يجب عليه النهى و دفعه، دفعاً لذلك الضرر الذى لحقه من ————— ١. جواهر الكلام: ج ٢١، ص ١٣ - ١٤. ٢. قد ذكرنا عبارات القوم فى وجوب طاعة السلطان الظالم فى الجزء الأول من كتابنا هذا. ٣. صحيح الترمذى، ج ٤، كتاب الفتن، الباب ١٤، ص ٤٧١، رقم الحديث ٢١٧٤. ٤. المصدر السابق، الباب ٨، رقم الحديث ٢١٦٨.

(٤٢٩)

الغم عن نفسه. فإما فيما عدا هذا الموضوع فلا يجب إلا شرعاً وقال القاضى: «وهو الصحيح من المذهب» (١). يلاحظ عليه: أن أبا هاشم يصور حياة الفرد منقطعة عن سائر الناس، فلأجل ذلك أخذ يستثنى صورة واحدة. ولو وقف على كيفية حياة الفرد فى المجتمع لحكم على الكل بحكم واحد، وذلك أن أعضاء المجتمع الواحد الذين يعيشون فى بيئته واحدة مشتركون فى المصير، فلو كان هناك خير لعم الجميع ولم يقتصر على فاعله، ولو كان هناك شرّ يشمل الجميع أيضاً و لم يختص بمرتكبه، ومن هنا يجب أن تحدّد تصرفات الأفراد فى المجتمع و تحدّد حرّياتهم بمصالح الأمة و لا تتخطاها. ولأجل ذلك يشبه النبى صلى الله عليه و آله و سلم وحدة المجتمع بركاب سفينة فى عرض البحر إذا تهدّدها خطر تهدّد الجميع و لم يختص بأحد دون أحد. ولذلك لا يجوز لأحد ركبها أن يثقب موضع قدمه، بحجّه أنه مكان يختص به و لا يرتبط بالآخرين، لأنّ ضرر هذا العمل يعود إلى الجميع و لا يعود إليه خاصّة. روى البخارى عن التّعمان بن بشير أنه قال: سمعت عن النبى صلى الله عليه و آله و سلم قال: «مثل القائم على حدود الله، والواقع فيها، كمثل قوم استهموا على سفينة فأصاب بعضهم أعلاها و بعضهم أسفلها. فكان الذين فى أسفلها إذا استقوا من الماء مروا على من فوقهم فقالوا: لو أنا خرقنا فى نصيبنا خرقاً و لم نؤذ من فوقنا. فإن يتركوهم و ما أرادوا، هلكوا جميعاً و إن أخذوا على أيديهم نجوا و نجوا جميعاً» (٢). وروى الترمذى نظيره فى سننه كتاب الفتن: روى جعفر بن محمّد عن آبائه، عن رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم: «إن المعصية إذا عمل بها العبد سراً لم تضرّ إلا عاملها فإذا عمل علانية و لم يغيّر عليه أضرت بالعامّة» قال جعفر ————— ١. شرح الاصول الخمسة: ص ٧٤٢. ٢. صحيح البخارى: ج ٣، باب هل يقرع فى القسمة و الاستهام فيه، ص ١٣٩. المطبوع على النسخة الاميرية، ورواه الجاحظ فى البيان و التبيين ج ٢ ص ٤٩.

(٤٣٠)

بن محمّد عليهما السلام -: وذلك أنه يذلّ بعمله دين الله و يقتدى به أهل عداوة الله (١) و بهذا يعرف قيمة كلام أبى هاشم حيث إنّه نظر إلى حقيقة المجتمع بنظرة فردية، ولأجل ذلك لم يقل بوجوب الأمر بالمعروف عقلاً إلا فى مورد واحد وهو ما إذا عرضه الغم من ظلم أحد أحداً، مع أنه لو كان هذا هو الملاك لوجب فى كثير من الموارد بنفس الملاك، غاية الأمر ربّما يكون الضرر مشهوداً و ربّما يكون مستوراً. ثمّ إنّ البحث عن وجوبه سمعياً أو عقلياً بحث كلامى لا صلة له بكتاب تاريخ العقائد، غير أننا إكمالاً للفائدة نأتى

بنكته وهي: أن الظاهر من القول بوجوب اللطف هو أن وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر عقلي، وذلك لأن اللطف ليس إلا تقرب العباد إلى الطاعة وابتعادهم عن المعصية، ومن أوضح ما يحقق تلك الغاية هو الأمر بالمعروف بعامة مراتبه. غير أن المحقق الطوسي استشكل على وجوبهما عقلاً وقال: «لو كانا واجبين عقلاً، لزم ما هو خلاف الواقع أو الإخلال بحكمته». وأوضحه شارح كلامه العلامة الحلّي وقال: «إنهما لو وجبا عقلاً لوجبا على الله تعالى. فإن كل واجب عقلي يجب على كل من حصل في حقه وجه الوجوب، ولو وجبا عليه تعالى لكان إماماً فاعلاً لهما، فكان يلزم وقوع المعروف قطعاً، لأنه تعالى يحمل المكلفين عليه، وانتفاء المنكر قطعاً، لأنه تعالى يمنع المكلفين منه، وهذا خلاف ما هو الواقع في الخارج. وإما غير فاعل لهما فيكون مخالفاً بالواجب وذلك محال لما ثبت من حكمته تعالى» (٢). يلاحظ عليه: أن وجوبهما عقلاً لا يلزم وجوبهما على الله سبحانه بعامة مراتبه، لأنه لو وجب عليه بعامة مراتبه يلزم إخلال الغرض وابطال التكليف. وهذا يصد العقل عن إيجابهما على الله سبحانه فيما لو استلزم الإلجاء والإخلال بالغرض،

_____ ١. الوسائل: ج ١١، كتاب الجهاد، الباب ٤ من أبواب الأمر بالمعروف، الحديث ٢.١. كشف المراد: ص ٢٧١، ط صيدا.

(٤٣١)

فيكتفى فيه بالتبليغ والانداز وغيرهما مما لا ينافي حرية المكلف في مجال التكليف. وإلى ذلك يشير شيخنا الشهيد الثاني بقوله: «لاستلزام القيام به على هذا الوجه (من وجوبه قولاً وفعلاً) الإلجاء الممتنع في التكليف، ويجوز اختلاف الواجب باختلاف محالّه، خصوصاً مع ظهور المانع، فيكون الواجب في حقه تعالى الانذار والتخويف بالمخالفة لئلا يبطل التكليف، والمفروض أنه قد فعل» (١). وأما الثالثة، وهي شرائط وجوبهما، فقد فصل في الكلام المتكلمون والفقهاء فقالوا: شرائط الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ثلاثة: الأول: علم فاعلهما بالمعروف والمنكر. الثاني: تجويز التأثير، فلو عرف أن أمره ونهيه لا يؤثران لم يجب. الثالث: انتفاء المفسدة، فلو عرف أو غلب على ظنه حصول مفسدة له أو لبعض إخوانه في أمره ونهيه سقط وجوبهما دفعا للضرر (٢). وهناك شروط أخر لم يذكرها العلامة في كلامه. منها: الرابع: تنجز التكليف في حق المأمور والمنهي، فلو كان مضطراً إلى أكل الميتة لا تكون الحرمة في حقه منجزة، فلا يكون فعله حراماً ولا منكراً، وإن كان في حق الأمر والنهي منجزاً. وعلى كل تقدير فالشرط الثالث - أي عدم المفسدة - شرط في موارد خاصة لا مطلقاً. فربما يجب على الأمر والنهي تحمّل المضرة وعدم ترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، كما إذا كان تركه لهما لغاية دفع المفسدة موجبا لخروج الناس عن الدين وتزلزلهم وغير ذلك مما أوضحنا حاله في أبحاثنا الفقهية (٣). وأما الزابعة، وهي كون وجوبهما عينيّاً أو كفايياً، فالأكثر على أنه كفاييّ، لأن _____ ١. الروضة البهية: ج ١، كتاب الجهاد، الفصل الخامس، ص ٢٦٢، الطبعة الحجرية. ٢. كشف المراد: ص ٢٧١، ط صيدا. ٣. لاحظ: رسالتنا الفقهية في التقيّة. فقد قلنا إن التقيّة ربّما تحرم إذا كان الفساد في تركها أوسع.

(٤٣٢)

الغرض شرعاً وقوع المعروف وارتفاع المنكر، من غير اعتبار مباشر معين، فإذا حصل ارتفع الوجوب وهو معنى الكفاييّ. والاستدلال على كونه عينيّاً بالعمومات غير كاف كما حقق في محله. وأما الخامسة، أعنى مراتبهما، فتبتدئ من القلب، ثم اللسان، ثم اليد وتنتهي باجراء الحدود والتعزيرات. قال الباقر - عليه السلام - : «فانكروا بقلوبكم، والفظوا بألسنتكم، وصكّوا بها جباههم، ولا تخافوا في الله لومة لائم» (١). وعلى هذا يصبح الأمر بالمعروف على قسمين: قسم لا يحتاج إلى جهاز و قدرة، وهذا ما يرجع إلى عامة الناس. وقسم يحتاج إلى الجهاز والقوة ويتوقف على صدور الحكم، وهذا يرجع إلى السلطة التنفيذية القائمة بالدولة الإسلامية بأركانها الثلاثة. وقد بسط الفقهاء الكلام في بيان مراتبهما. فمن لاحظ الروايات وكلمات الفقهاء يقف على أن بعض المراتب واجب على الكل والبعض الآخر يجب على أصحاب القوة والسلطة. إلى هنا تمّ البحث عن الأصول الخمسة للمعتزلة، وبقي هنا بحوث نجعلها خاتمة المطاف.

_____ ١. الوسائل: ج ١١، كتاب الجهاد، الباب الثالث من أبواب الأمر بالمعروف، الحديث ١.

(٤٣٣)

خاتمة المطاف

خاتمة المطاف

الأول: تحليل بعض ما رمى به مشايخ المعتزلة من الانحلال الأخلاقي، فإنّ في ذلك توضيحاً للحقّ، بل دفاعاً عنه. الثاني: تبين تاريخ المعتزلة من حيث تدرّجهم من القدرة إلى الضعف، وذلك بحث تاريخي يهّمنا من بعض الجهات، وسيظهر في طيات البحث. الثالث: الآثار العلميّة الباقية من المعتزلة. ١ - دفاع عن الحقّ

الاعتزال ظهر في أوساط المسلمين بطابعه العقلي لتحقيق العقائد الإسلاميّة، ودعمها على ضوء الدليل والبرهان. فكانوا يدافعون عنها حسب طاقاتهم الفكرية، يشهد بذلك حياة مشايخهم وأئمّتهم وتلاميذهم. ولعلّ تصلّبهم في المناظرة، وعدم التسكّوت في مقابل الملاحدة وأهل الكتاب من اليهود والنصارى، لأجل عنايتهم بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، حتّى صار ذلك أحد أصولهم التي بها يميّزون عن غيرهم، وقد عرفت نماذج من مناظراتهم مع المخالفين فلا نعيد. ولم يكن دفاعهم عن الإسلام منحصرًا بالمناقشات اللفظية، بل كانوا يستعملون القوة إذا أُتيح لهم ذلك. مثلاً: إنّ بشار بن برد كان متّهماً بالاحاد، فهده واصل بالقتل، ولم يكتف بذلك حتّى نفاه من البصرة، فذهب إلى حرّان وبقي فيها إلى أن توفّي واصل ثمّ عاد إلى البصرة. (٤٣٤)

وفي ذلك يقول صفوان الأنصاري مخاطباً لبشار: كأنّك غضبان على الدّين كلّ * وطالب دخل لا بيت على حقد رجعت إلى الأمصار من بعد واصل * وكنت شريراً في التّهائم والنّجد (١) ومن مظاهر دعمهم لأصول العقائد الإسلاميّة ومكافحة التّجسيم والتّشبيه هو أنّ واصل بن عطاء بعث تلاميذه إلى الأطراف والأكناف لتبليغ رسالة التّزويه ورفض التّشبيه، وقد أتينا بأسماء المبعوثين في ترجمته (٢). وروى عمر الباهلي أنّه قرأ الجزء الأوّل من كتاب «الألف مسألة في الردّ على المانويّة» لواصل، كان فيها ثيف و ثلاثون مسألة، وهو المذموم أوفد حفص بن سالم إلى خراسان، فناظر جهم بن صفوان وقطعه وجعله يرجع إلى القول الحقّ. وعلى ذلك درج أصحاب واصل وتلاميذه من بعده (٣). وتبع واصلاً وعمرو بن عبيد، أبو الهذيل العلاف وقد قرأت في ترجمته بعض مناظراته. ولا تنس ما ذكرناه في ترجمته «معمّر بن عباد» وقد بعثه الرّشيد إلى مناظرة السمني، وهو يدلّ على أنّ المعتزلة كانوا هم المتحمّسين للمناظرة بين أهل السنّة، وأمّا غيرهم فلا يملكون في مقام المناظرة سوى القول بأنّ البحث حرام. هذا هو القاضي عبد الجبار قد قام في وجوه الملحدين والشاكّين في إعجاز القرآن، فألّف كتابه «تنزيه القرآن عن المطاعن» و كتاباً آخر في نبوّ النّبى الأكرم صلّى الله عليه وآله وسلّم أسماء «تثبيت دلائل نبوّ سيدنا محمّد صلّى الله عليه وآله وسلّم» قال محقق كتاب «شرح الأصول الخمسة» بأنّه أعدّه للطبع. ١ - البيان والتبيين: ج ١، ص ٢٥. ٢ - المنية والامل: ص ٢٠، ط تومارنلد. ٣ - المنية والامل: ص ٢١.

(٤٣٥)

ونحن إذا قرأنا في حياتهم هذه البطولات الفكرية والعملية، يشكل علينا قبول ما نسبته إليهم أعداؤهم من المجون والانحلال الأخلاقي. لا أقول إنّ كلّ عالم معتزلي، عادل لا يعصى ولا يخطأ، غير أنّ الكلام في أنّ تنزيه طائفة خاصّة كالحنابلة والأشاعرة، ورمي طائفة أخرى بضده، ممّا لا يؤيّد الإنصاف، فلو قلنا إنّما حكمهم حكم سائر الطوائف الإسلاميّة حيث في كلّ طائفة ظالم لنفسه، ومقتصد، وسابق بالخير (١) لكان أقرب إلى الواقع والحقيقة. ولأجل إيقاف القارئ على بعض ما رميت به تلك الطائفة نذكر ما يلي: ما زلت آخذ روح الزرق في لطف * وأستبيح دماً من غير مجروح حتّى انثنت ولي روحان في جسد * والزرق منظر جسم بلا روح (٢) ١ - روى ابن قتيبة أنّ التّظام كان يغدو على سكر ويروح على سكر وبيت على حرائرها، ويدخل في الأذناس ويرتكب الفواحش والشائعات، وله في الشّراب شعر. ٢ - نقل البغدادي عن كتاب «المضحك» للجاحظ، أنّ المأمون ركب يوماً فرأى ثمامة سكران قد وقع على الطّين، فقال المأمون له: ألا تستحيي؟ قال: لا والله. قال: عليك لعنة الله. قال ثمامة: تترى ثمّ تترى (٣). ٣ - وذكر

أيضاً أنّ أبا هاشم الجبائي كان أفسق أهل زمانه و كان مصرّاً على شرب الخمر وقيل: إنّه مات في سكره حتّى قال فيه بعض المرجئة: يعيب القول بالإرجاء حتّى * يرى بعض الرجاء من الجرائر وأعظم من ذوى الارغاء جرماً * وعيدى أصرّ على الكبائر (٤) _____ ١. اقتباس من قوله سبحانه: (فمنهم ظالم لنفسه ومنهم مقتصد ومنهم سابق بالخيرات)(فاطر / ٣٢). ٢. تأويل مختلف الحديث: ص ١٨. ٣. الفرق بين الفرق: ص ١٧٣. ٤. المصدر السابق: ص ١٩١.

(٤٣٦)

يلاحظ عليه: أنّ ابن قتيبة والبغدادى تفردا في نقل هذه النقول والنسب، وأمّا غيرهما من الأشاعرة فنزّها أعلامهم عن ذكرها، ولو كانت لهذه النسب مسحة من الحقّ أو لمسة من الصّدق لما تورّعوا عن ذكرها، على أنّ من سبر كتاب «الفرق بين الفرق» للبغدادى يرى فيه قسوة عجيبة في حقّ الطوائف الإسلامية لا سيّما المعتزلة. وعلى ذلك، فما أحسن قول القائل إذا تمثّل به في حقّ هذه الطائفة: حسدوا الفتى إذ لم ينالوا سعيه * فالكلّ أعداء له و خصوم كضرائر الحسناء قلن لوجهها * حسداً و بغياً إنّه لدميم (١) (ربّنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان)(الحشر/١٠) المعتزلة من القوّة إلى الضّعف

إنّ فكرة الاعتزال كانت فكرة بدائية، ونبته غرسها واصل بن عطاء في أوائل القرن الثّاني، وأخذت تتكامل عن طريق تلاميذه و بعض زملائه كعمرو بن عبيد. وقد كان له تأثير في بدء ظهورها إلى أنّ استطاع أن يستجلب إليه بعض الخلفاء الأمويين المتأخّرين، كيزيد بن وليد بن عبد الملك (م ١٢٦هـ)، ومروان بن محمّد بن مروان آخر خلفائهم (م ١٣٢هـ)، حيث اشتهر أنّ الأخير كان يقول بخلق القرآن و نفى القدر (٢). ولما اندلعت نيران الثورات ضدّ الأمويين، وقضت على خلافة تلك الطغمة الأثيمة، لمع نجم المعتزلة في عصر أبي جعفر المنصور (١٣٦ - ١٥٨هـ) وقد عرفت في ترجمة عمرو بن عبيد وجود الصلّة الوثيقة بينه و بين المنصور. ولما هلك المنصور، أخذ المهدي ابنه زمام الحكم، ولم ير للمعتزلة في زمنه أىّ نشاط يذكر، خصوصاً أنّ المهدي كان شديداً على أصحاب الأهواء، حسب ما يقولون. _____ ١. الشعر لأبي الأسود الدؤلى صاحب الامام أمير المؤمنين - عليه السلام - راجع ملحق ديوانه. ٢. الكامل لابن الاثير: ج ٤، ص ٣٣٢ قال: «وكان مروان يلقب بالحمار، والجعدى لأنّه تعلم من الجعد بن درهم مذهبه في القول بخلق القرآن والقدر وغير ذلك.

(٤٣٧)

روى الكشّي عن محمّد بن عيسى بن عبيد، عن يونس، عن هشام ... أنّه لما كان أيام المهدي، شدّد على أصحاب الأهواء، وكتب له ابن المفضل صنوف الفرق، صنفاً صنفاً، ثم قرأ الكتاب على الناس، فقال يونس: «قد سمعت الكتاب يقرأ على الناس على باب الدّهب بالمدينة، مرّة أخرى بمدينه الوضاح» (١). وبما أنّ أهل الحديث كانوا يشكّلون الأكثرية الساحقة، فيكون المراد من أصحاب الأهواء الذين شدّد عليهم المهدي، غيرهم من سائر الفرق فيعمّ المعتزلة و المرجئة و المحكمّة و الشيعة و غيرهم. ولأجل ذلك لم ير أىّ نشاط للمعتزلة أيامه، حتّى مضى المهدي لسيله، و جاء عصر الرّشيد (١٧٠ - ١٩٣هـ) فيحكى التاريخ عن وجود نشاط لهم في أيامه، حتّى أنّه لم يوجد في عصره من يجادل السمنية غيرهم (٢) ومع ذلك لم يكن الرّشيد يفسح المجال للمتكلّمين. يقول ابن المرتضى: «وكان الرّشيد نهى عن الكلام، وأمر بحبس المتكلّمين» (٣). نعم ابتسم الدّهر للمعتزلة أيام المأمون، لأنّه كان متعظشاً إلى العلم و التعقل، والبحث و الجدل، فترى في عصره أنّ رجال المعتزلة يتصلون ببلاطه، وكان لهم تأثير كبير في نفسيته. يقول الطبري: «وفى هذه السنّة (٢١٢هـ) أظهر المأمون القول بخلق القرآن و تفضيل عليّ بن أبي طالب - عليه السلام - وقال: هو أفضل الناس بعد رسول الله صلّى الله عليه و آله و سلّم وذلك في شهر ربيع الأوّل (٤) و لما استفحلت دعوة المحدّثين إلى قدم القرآن و اشتدّ أمرهم كتب المأمون عام (٢١٨هـ) إلى إسحاق بن إبراهيم في امتحان القضاء و المحدّثين، _____ ١. رجال الكشّي: ترجمة هشام بن الحكم، الرقم ١٣١، ص ٢٢٧. ولعل هذا الكتاب أوّل كتاب ألّف في الملل والنحل بين المسلمين. ٢. لاحظ: طبقات المعتزلة، لابن المرتضى، ص ٥٥. ٣. طبقات المعتزلة، لابن المرتضى، ص ٥٦. ٤. تاريخ الطبري: ج ٧، ص ١٨٨، حوادث سنّة ٢١٢.

(٤٣٨)

ومما جاء في تلك الرسالة: فاجمع من حضررتك من القضاء، وقرأ عليهم كتاب أمير المؤمنين هذا إليك، فابدأ بامتحانهم فيما يقولون، و تكشيفهم عما يعتقدون في خلق الله القرآن و إحدائه، وأعلمهم أن أمير المؤمنين غير مستعين في عمله، ولا واثق فيما قلده الله و استحفظه من أمور رعيته، بمن لا يوثق بدينه و خلوص توحيده و يقينه، فإذا أقروا بذلك و وافقوا أمير المؤمنين فيه، وكانوا على سبيل الهدى والتجاء، فمرهم بنص من يحضرهم من الشهود على الناس، ومسألتهم عن علمهم في القرآن، و ترك إثبات شهادة من لم يقر أنه مخلوق محدث ولم يره، والامتناع من توقيعها عنده، واكتب إلى أمير المؤمنين بما يأتيك عن قضاء أهل عملك في مسألتهم و الأمر لهم بمثل ذلك. ثم أشرف عليهم و تفقد آثارهم حتى لا تنفذ أحكام الله إلا بشهادة أهل البصائر في الدين و الإخلاص للتوحيد و اكتب إلى أمير المؤمنين بما يكون في ذلك إن شاء الله، و كتب في شهر ربيع الأول سنة (٢١٨هـ) «١». رسالة ثانية من المأمون في إشخاص سبعة نفر إليه

ثم إن المأمون كتب إلى إسحاق بن إبراهيم رئيس الشرطة في بغداد أن يشخص إليه سبعة نفر من المحدثين. منهم: ١ - محمد بن سعد كاتب الواقدي ٢ - أبو مسلم، مستملى يزيد بن هارون ٣ يحيى بن معين ٤ - زهير بن حرب أبو خثيمة ٥ - إسماعيل بن داود ٦ - إسماعيل بن أبي مسعود ٧ - أحمد بن الدورقي، فامتنعهم المأمون و سألهم عن خلق القرآن، فأجابوا جميعاً أن القرآن مخلوق فأشخصهم إلى مدينة السيلام و أحضرهم إسحاق بن إبراهيم داره فشهر أمرهم و قولهم بحضرة الفقهاء و المشايخ من أهل الحديث، فأقروا بمثل ما _____ ١ . تاريخ الطبري: ج ٧ ص ١٩٧، حوادث سنة ٢١٨.

(٤٣٩)

أجابوا به المأمون فخلّى سبيلهم. فقد فعل ذلك إسحاق بن إبراهيم بأمر المأمون. رسالة ثالثة للمأمون إلى إسحاق بن إبراهيم ثم إن المأمون كتب بعد ذلك إلى إسحاق بن إبراهيم رسالة مفصلة و ممّا جاء فيه: «ومما بينه أمير المؤمنين برويته و طالعه بفكره، فتبين عظيم خطره و جليل ما يرجع في الدين من وكفه و ضرره، ما ينال المسلمون بينهم من القول في القرآن الذي جعله الله إماماً لهم. و أثراً من رسول الله و صفته محمد - صلى الله عليه و آله - باقياً لهم و اشتباهه على كثير منهم حتى حسن عندهم و تزين في عقولهم أن لا يكون مخلوقاً، فتعرضوا لذلك لدفع خلق الله الذي بان به عن خلقه، و تفرد بجلالته من ابتداع الأشياء كلها بحكمته، وأنشأها بقدرته، والتقدم عليها بأوليته التي لا يبلغ أولها ولا يدرك مداها، وكان كل شيء دونه خلقاً من خلقه و حدثاً هو المحدث له، وإن كان القرآن ناطقاً به ودالاً عليه و قاطعاً للاختلاف فيه و ضاهوا به قول النصاري في ادعائهم في عيسى بن مريم أنه ليس بمخلوق إذ كان كلمة الله. والله عز وجل يقول: (إننا جعلناه قرآناً عربياً) و تأويل ذلك أنا خلقناه كما قال جل جلاله: (وجعل منها زوجاً ليسكن إليها) وقال: (وجعلنا الليل لباساً و جعلنا النهار معاشاً) و (جعلنا من الماء كل شيء حي) فسوى عز وجل بين القرآن وبين هذه الخلائق التي ذكرها في شيء الصنع و أخبر أنه جاعله وحده فقال: (إنه لقرآنٌ مجيدٌ* في لوح محفوظ) فقال ذلك على إحاطة اللوح بالقرآن ولا يحاط إلا بمخلوق، وقال لبيته: (لا تحرك به لسانك لتعجل به) وقال: (ما يأتيهم من ذكر من ربهم مُخِذٌ) وقال: (ومن أظلم ممن افترى على الله كذباً أو كذب بآياته) و أخبر عن قوم ذمهم بكذبهم أنهم قالوا ما أنزل الله على بشر من شيء، ثم أكذبهم على لسان رسوله فقال لرسوله: (قل من أنزل الكتاب الذي جاء به موسى) فسَمَى الله تعالى القرآن قرآناً (٤٤٠)

و ذكراً و إيماناً و نوراً و هدى و مباركاً و عربياً و قصصاً فقال: (نحن نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقُصَصِ بِمَا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ هَذَا الْقُرْآنَ) و قال: (قُلْ لئن اجتمعت الإنس و الجن على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله) و قال: (قُلْ فَأَتُوا بِعَشْرِ سُوْرٍ مِثْلَهُ مُفْتَرِيَاتٍ) وقال: (لا- يأتية الباطل من بين يديه ولا من خلفه) فجعل له أولاً و آخراً، ودلّ عليه أنه محدود مخلوق، وقد عظم هؤلاء الجهلة بقولهم في القرآن التلم في دينهم والحرص في أمانتهم، وسهلوا السبيل لعدو الإسلام، واعترفوا بالتبديل والاحاد على قلوبهم حتى عرفوا و وصفوا خلق الله و فعله بالصيغة التي هي لله وحده و شبهوه به، والأشباه أولى بخلقهم وليس يرى أمير المؤمنين لمن قال بهذه المقالة خطأ في

الذين ولا نصيباً من الإيمان واليقين... إلى أن قال: فقرأ على جعفر بن عيسى وعبدالرحمن بن إسحاق القاضي كتاب أمير المؤمنين بما كتب به إليك و انصصهما عن علمهما في القرآن و أعلمهما أن أمير المؤمنين لا يستعين على شيء من أمور المسلمين إلا بمن و ثق بإخلاصه و توحيده، و أنه لا توحيد لمن لم يقر بأن القرآن مخلوق. فإن قالوا: بقول أمير المؤمنين في ذلك فتقدم إليهما في امتحان من يحضر مجالسهما في الشهادات على الحقوق و نصّهم عن قولهم في القرآن، فمن لمن يقل منهم إنه مخلوق أبطلاً شهادته ولم يقطعاً حكماً بقوله و إن ثبت عفافه بالقصد والسداد في أمره، و افعل ذلك بمن في سائر عملك من القضاء و أشرف عليهم إشرافاً يزيد الله به ذا البصيرة في بصيرته و يمنع المرتاب من إغفال دينه و اكتب إلى أمير المؤمنين بما يكون منك في ذلك إن شاء الله» (١). دعوة المحدثين والقضاء لسماع كتاب الخليفة

ولما جاءت الرسالة الثالثة إلى إسحاق بن إبراهيم، أحضر لفيلاً من المحدثين منهم ١- أبو حسان الزيادي، ٢- وبشر بن وليد الكندي، ٣- وعلّي بن أبي مقاتل، ١. تاريخ الطبري: ج ٧، ص ١٩٨ و ١٩٩ و ٢٠٠، حوادث سنة ٢١٨. (٤٤١)

٤-والفضل بن غانم، ٥- والذبال بن الهيثم، ٦- وسجادة، ٧- والقواريري، ٨- وأحمد بن حنبل، ٩- وقتيبة، ١٠- وسعدويه الواسطي، ١١- وعلّي بن الجعد، ١٢- وإسحاق بن أبي إسرائيل، ١٣- وابن الهرش، ١٤- وابن عليّة الأكبر، ١٥- ويحيى بن عبدالرحمان العمري، ١٦- وشيخاً آخر من ولد عمر بن الخطاب، كان قاضي الرقة، ١٧- وأبو نصر التمار، ١٨- وأبو معمر القطيعي، ١٩- ومحمد بن حاتم بن ميمون، ٢٠- ومحمد بن نوح المضروب، ٢١- وابن الفرخان، ٢٢- والنضر بن شميل، ٢٣- وابن عليّ بن عاصم، ٢٤- وأبو العوام البزاز، ٢٥- وابن شجاع، ٢٦- وعبدالرحمان بن إسحاق. فقرأ عليهم رسالة المأمون مرتين حتى فهموه، ثم سأل كل واحد عن رأيه في خلق القرآن. فوجد في الأجوبة عتياً و غباوة، لا يتطلبون الحقّ. و إليك نصّ محاوره إسحاق مع بعض هؤلاء. ١- إسحاق بن إبراهيم، مخاطباً بشر بن الوليد: ما تقول في القرآن؟ بشر: القرآن كلام الله. إسحاق: لم أسألك عن هذا، أمخلوق هو، قال الله: (خالق كل شيء) ما القرآن شيء؟ بشر: هو شيء. إسحاق: فمخلوق؟ بشر: ليس بخالق. إسحاق: ليس أسألك عن هذا، أمخلوق هو؟ بشر: ما أحسن غير ما قلت لك، وقد استعهدت أمير المؤمنين أن لا أتكلّم فيه، وليس عندي غير ما قلت لك. محاورته مع عليّ بن أبي مقاتل إسحاق بن إبراهيم: القرآن مخلوق؟ (٤٤٢)

عليّ بن أبي مقاتل: القرآن كلام الله. إسحاق: لم أسألك عن هذا. ابن أبي مقاتل: هو كلام الله. محاورته مع أبي حسان الزيادي إسحاق: القرآن مخلوق هو؟ أبو حسان: القرآن كلام الله، والله خالق كل شيء، وما دون الله مخلوق، وأمير المؤمنين إمامنا و بسببه سمعنا عامية العلم، وقد سمع ما لم نسمع، وعلم ما لم نعلم، وقد قلّمه الله أمرنا، فصار يقيم حجنا وصلاتنا و تؤدّي إليه زكاة أموالنا، ونجاهد معه، ونرى إمامته إمامة، وإن أمرنا ائتمرنا، وإن نهانا انتهينا، وإن دعانا أجبنا. إسحاق: القرآن مخلوق هو؟ أبو حسان: (أعاد كلامه السابق). إسحاق: إن هذه مقالة أمير المؤمنين. أبو حسان: قد تكون مقالة أمير المؤمنين و لا يأمر بها الناس و لا يدعوهم إليها، وإن أخبرتنى أن أمير المؤمنين أمرك أن أقول، قلت ما أمرتني به، فإنك الثقة المأمون عليه فيما أبلغتني عنه من شيء فإن أبلغتني عنه بشيء صرت إليه. إسحاق: ما أمرني أن أبلغك شيئاً. قال «علي بن أبي مقاتل: قد يكون قوله كاختلاف أصحاب رسول الله صلى الله عليه و آله و سلّم في الفرائض و الموارث، ولم يحملوا الناس عليها». أبو حسان: ما عندي إلا السمع والطاعة، فمرني أتمم. إسحاق: ما أمرني أن أمرك و إنما أمرني أن أمتحنك. محاورته مع أحمد حنبل إسحاق: ما تقول في القرآن؟ (٤٤٣)

أحمد: هو كلام الله. إسحاق: أمخلوق هو؟ أحمد: هو كلام الله، لا أزيد عليها. إسحاق: (قرأ عليه رقعة و فيها: أشهد أن لا إله إلا الله أحداً فرداً لم يكن قبله شيء و لا بعده شيء، و لا يشبهه شيء من خلقه في معنى من المعاني و لا وجه من الوجوه). فلما أتى إسحاق إلى قوله: «ليس كمثل شيء و هو السميع البصير» (١)، وأمسك عن قوله: «لا يشبهه شيء، من خلقه في معنى من المعاني و لا وجه من الوجوه»، فاعترض عليه ابن البكاء الأصغر (٢) فقال: أصلحك الله، إنه (أحمد) يقول: سميع من اذن، بصير من عين. فقال إسحاق: ما

معنى قوله سمع بصير؟ أحمد: هو كما وصف نفسه. إسحاق: فما معناه؟ أحمد: لا أدري، هو كما وصف نفسه. ثم إن إسحاق دعا بهم رجلاً رجلاً كلهم يقولون: القرآن كلام الله إلا هؤلاء النفرة قبيحة وعبيد الله بن محمد بن الحسن، وابن عليّ الأ-كبر، وابن البكاء، وعبد المنعم بن إدريس، والمظفر بن مرجا، ورجلاً- ضريباً ليس من أهل الفقه ولا- يعرف بشيء منه إلا أنه دس في ذلك الموضع، ورجلاً من ولد عمر بن الخطاب قاضي الرقة، وابن الأحمر. فأما ابن البكاء الأكبر فإنه قال: القرآن مجعول لقول الله تعالى: (إننا جعلناه قرآناً عربياً) والقرآن محدث لقوله: (ما يأتيهم من ذكر من ربهم محدث). قال له إسحاق: فالمجعول مخلوق؟ قال: نعم. _____ ١. سقط قوله: «ليس كمثل شيء وهو السميع البصير» من الرقعة التي نقلها ص ٢٠٠ و لكن نقله ص ٢٠١. ٢. في المصدر «أصغر» والصحيح ما أثبتناه.

(٤٤٤)

قال إسحاق: فالقرآن مخلوق؟ قال: لا أقول مخلوق، ولكنه مجعول، فكتب مقاله. فلما فرغ من امتحان القوم و كتبت مقالاتهم رجلاً رجلاً- و وجهت إلى المأمون، فمكث القوم تسعة أيام ثم دعا بهم وقد ورد كتاب المأمون جواب كتاب إسحاق بن إبراهيم في أمر هؤلاء. الرسالة الرابعة للمأمون إلى إسحاق

كتب المأمون في جواب رسالته كتاباً مفصلاً نأخذ منها ما يلي: «أما بعد فقد بلغ أمير المؤمنين كتابك، جواب كتابه كان إليك فيما ذهب إليه متصنعة أهل القبلة و ملتسمو الرئاسة فيما ليسوا له بأهل من أهل الملّة من القول في القرآن و أمرك به أمير المؤمنين من امتحانهم و تكشيف أحوالهم و إحلالهم محالهم». ثم تكلم المأمون في حق الممتنعين عن الاعتراف بكون القرآن مخلوقاً و الرسالة مفصلة (١) والملفت للنظر فيها أمران: الأول: أمر المأمون رئيس الشرطة بضرب عنق بشر بن الوليد، وإبراهيم المهدي إذا لم يتوبا بعد الاستتابة، وحمل الباقيين موتقين إلى عسكر أمير المؤمنين و تسليمهم إلى من يؤمن بتسليمهم إليه لينصيهم أمير المؤمنين، فإن لم يرجعوا و يتوبوا حملهم جميعاً على السيف. الثاني: تذكر بعض أفعال الممتنعين بالاعتراف بخلق القرآن، بوجه يعرب أنهم لم يكونوا أهل صلاح و فلاح، بل كانوا من مقترفي المعاصي نقتطف منها ما يلي: «وأما الذيال بن الهيثم فأعلمه أنه كان في الطعام الذي كان يسرقه في الأنبار، وفيما يستوى عليه من أمر مدينة أمير المؤمنين أبي العباس ما يشغله و أنه لو كان مقتفياً _____ ١. لاحظ تاريخ الطبري ٧: ٢٠٢-٢٠٣.

(٤٤٥)

آثار سلفه و سالكاً مناهجهم و مهتدياً سبيلهم لما خرج إلى الشرك بعد إيمانه. وأما أحمد بن حنبل و ما تكتب عنه فأعلمه أن أمير المؤمنين قد عرف فحوى تلك المقالة و سبيله فيها و استدلل على جهله و آفته بها. وأما الفضل بن غانم فأعلمه أنه لم يخف على أمير المؤمنين ما كان منه بمصر، و ما اكتسب من الأموال في أقل من سنة، و ما شجر بينه و بين المطلب بن عبد الله في ذلك، فإنه من كان شأنه شأنه، و كانت رغبته في الدنيا و الدرهم رغبته فليس بمستنكر أن يبيع إيمانه طمعاً فيهما و إثارةً لعاجل نفعهما. وأما الزيدى فأعلمه أنه كان متحلاً، و لا أول دعوى كان في الإسلام خولف فيه حكم رسول الله و كان جديراً أن يسلك مسلكه. وأما الفضل بن الفرخان فأعلمه أنه حاول بالقول الذي قاله في القرآن أخذ الودائع التي أودعها إياه عبد الرحمن بن إسحاق و غيره تربصاً بمن استودعه و طمعاً في الاستكثار لما صار في يده ولا- سبيل عليه عن تقادم عهده و تطاول الأيام به. وأما محمد بن حاتم و ابن نوح و المعروف بأبي معمر فأعلمهم أنهم مشاغل بأكل الرّبا عن الوقوف على التوحيد، وإن أمير المؤمنين لو لم يستحل محاربتهم في الله و مجاهدتهم إلا لإربائهم و ما نزل به كتاب الله في أمثالهم لاستحل ذلك، فكيف بهم وقد جمعوا مع الإرباء شركاً و صاروا للنصارى مثلاً. ثم وقع في الوقعة في كل واحد من الممتنعين ما يشتمر القلم من نقله، فلو كانت تلك النسب على وجهها فويل لهم مما كسبت أيديهم من عظام المحرمات و ما كسبت قلوبهم من الشرك (١). فلما وصل كتاب المأمون إلى إسحاق بن إبراهيم دعا القوم و قرأ عليهم كتاب المأمون، فأجاب القوم الممتنعون كلهم، و اعترفوا بأن القرآن مخلوق إلا- أربعة نفر منهم _____ ١. تاريخ

الطبرى: ٧/ ٢٠٣-٢٠٤.

(٤٤٦)

أحمد بن حنبل، وسجادة، والقواريري، ومحمد بن نوح المضروب، فأمر بهم إسحاق بن إبراهيم فشدوا في الحديد. فلما كان من الغد دعا بهم جميعاً يساقون في الحديد فأعاد عليهم المحنة فأجابهم سجادة إلى أن القرآن مخلوق فأمر بإطلاق قيده و خلى سبيله وأصر الآخرون على قولهم. فلما كان من بعد الغد عاودهم أيضاً فأعاد عليهم القول، فأجاب القواريري إلى أن القرآن مخلوق فأمر بإطلاق قيده و خلى سبيله، وأصر أحمد بن حنبل و محمد بن نوح على قولهما ولم يرجعا فشدوا جميعاً في الحديد و وجّها إلى طرسوس و كتب معهما كتاباً يشخصهما. ثم لما اعترض على الزاجعين من عقيدتهم بزور عملهم بعمل عمّار بن ياسر حيث أكره على الشرك و قلبه مطمئن بالإيمان(١) و قد كتبت تأويلهم إلى المأمون، فلأجل ذلك ورد كتاب مأمون بأنه قد فهم أمير المؤمنين ما أجاب القوم إليه، وأن بشر بن الوليد تأول الآية التي أنزل الله تعالى في عمّار بن ياسر وقد أخطأ التأويل إنما عنى الله عز وجل بهذه الآية من كان معتقد الإيمان مظهر الشرك، فأما من كان معتقد الشرك مظهر الإيمان فليس هذه له، فأشخصهم جميعاً إلى طرسوس ليقموا بها إلى خروج أمير المؤمنين من بلاد الرّوم. فأخذ إسحاق بن إبراهيم من القوم الكفلاء ليؤافوا بالعسكر بطرسوس، فأشخص كل من ذكرنا أسماءهم، فلما صاروا إلى الرّقة بلغتهم وفاة المأمون، فأمر بهم عنسبة بن إسحاق - وهو والى الرّقة - إلى أن يصيروا إلى الرّقة، ثم أشخصهم إلى إسحاق بن إبراهيم بمدينة السلام (بغداد) مع الرسول المتوجه بهم إلى أمير المؤمنين، فسلمهم إليه فأمرهم إسحاق بلزوم منازلهم ثم رخص لهم ذلك في الخروج(٢). وما ذكرناه هو خلاصة محنة أحمد و من كان على فكرته في زمن المأمون وليس فيه _____ ١ . إشارة الى قوله سبحانه (إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان) (النمل / ١٠٦). ٢ . تاريخ الطبرى: ج ٧، ص ١٩٥ إلى ٢٠٦ بتلخيص منا.

(٤٤٧)

إلا إشخاص أحمد و محمد بن نوح موثقين في الحديد إلى طرسوس و إشخاص غيرهما مطلقين، ولما بلغهم وفاة المأمون رجعوا من الرّقة ولم يسيروا إلى طرسوس. هذا وقد ذكر القصة اليعقوبى بصورة مختصرة و قال: «وصار المأمون إلى دمشق سنة (٢١٨هـ) و امتحن الناس في العدل والتوحيد و كتب في إشخاص الفقهاء من العراق و غيرها فامتحنهم في خلق القرآن و أكفر من امتنع أن يقول - : القرآن غير مخلوق، و كتب أن لا تقبل شهادته، فقال كل بذلك إلا نفرأ يسيراً(١). هذا تفصيل المحنة أيام المأمون، وأما ما وقع في أيام الخليفةين: المعتصم والواثق، فسوافيك بيانه بعد تعليقتنا. تعليق على محنة خلق القرآن

إن هنا أموراً لا بد من الإلفات إليها: ١ - لم يظهر من كتب الخليفة إلى صاحب الشرطه وجه إصراره على أخذ الاعتراف من المحدثين بخلق القرآن. فهل كان الحافظ إخلاصه للتوحيد، و صموده أمام الشرك، أو كان هناك مرمى آخر لإثارة هذه المباحث، حتى ينصرف المفكرون بسبب الاشتغال بهذه المباحث عن نقد أفعالهم و انحرافاتهم، وبالتالي إيقاف الثورة أو إضمارها. فإن القلوب إذا اشتغلت بشيء، منعت عن الاشتغال بشيء آخر. ٢ - لو كانت الرسالة مكتوبة بيد الخليفة أو باملائه، فهي تحكى عن عمق تفكيره في المباحث الكلامية، وإحاطته بأكثر الآيات و قد جاء في المقام بأسد الدلائل و أتقنها، حيث استدلت تارة بتعلق الجعل بالقرآن، وأخرى بإحاطة اللوح المحفوظ به، ولا يحاط إلا بمخلوق، وثالثة بتوصيفه ب«محدث»، و رابعة بتوصيفه بصفات كلّها صفات _____ ١ . تاريخ اليعقوبى: ج ٢، ص ٤٦٨، ط دار صادر.

(٤٤٨)

المخلوق من تعلق النزول به ونهى النبي عن العجلة بقرائه، والدعوة إلى الاتيان بمثله، وأن له أماماً و خلفاً، إلى غير ذلك. ٣ - إن الرسالة كشفت القناع عن السبب الذى أدخل هذه المسألة في أوساط المسلمين، و قال: «إن القائلين بقدم القرآن يضاهنون قول النصارى في أن المسيح كلمة وليس بمخلوق»، وهو يعرب عن أن الفكرة دخلت إلى أوساط المسلمين بسبب احتكاك المسلمين

بهم. وما يقال من أن اليهود هم المصدر لدخول هذه الفكرة بينهم غير تامّ والمأمون أعرف بمصدر هذه الفكرة. ٤ - لو صحّ ما ذكره الطبري من صورة المحاورّة التي دارت بين رئيس الشرطه والمحدثين، فإنه يكشف عن جمود المجيبين و عيهم في الجواب، فإنهم اتفقوا على أن القرآن ليس بخالق، ولكنهم امتنعوا عن الاعتراف بأنه مخلوق، وبالتالي جعلوا واسطه بين الخالق والمخلوق أو بين النفي والاثبات، وهو كما ترى. ولو كان عذرهم في عدم الاعتراف بأن القرآن مخلوق، هو الخوف من أن يكون هذا الاعتراف ذريعاً للملاحده حتى ينسبوا إلى المسلمين بأنهم يقولون إن القرآن مخلوق أي مخلوق و مزور أو مخلوق للبشر، فيمكن التخلص منه بالتصريح بأنه مخلوق لله سبحانه لا غير، والله هو خالقه و جاعله ليس غير. ٥ - لا شك أن عمل الخليفة كان أشبه بعمل محاكم التفتيش في القرون الوسطى حيث كان البابا والبطارقه والقساوسة، يتحرّون عقائد الناس لا سيما المكتشفين أمثال غاليليو، وكان ذلك و صمه عار على حياة الخليفة و بالتالي على المعتزله الذين كان الخليفة يلعب بحبالهم، ويلحقهم وزر أعماله، وما يترك في المجتمع من رد فعل سييء. ومن المعلوم أن أخذ الاعتراف بكون القرآن مخلوقاً في جو رهيب، لا يوافق تعاليم المعتزله، كما لا يوافق تعاليم الإسلام، على أنه لا قيمة لهذا الاعتراف عند العقل و الثقل فكيف رضى القوم بهذا العمل. ٦ - العجب من تلوّن الخليفة في قضائه في حقّ الممتنعين عن الاعتراف بخلق (٤٤٩)

القرآن، فيرى أن بشر بن الوليد، وإبراهيم المهدي مستحقان لضرب العنق إذا استتبيا ولم يتوبا، والباقيين مستحقون للإشخاص إلى عسكره، مع أن الجرم واحد، والكل كانوا محدّثين فهاء، ولم يكن الأولان قائدي الشرك، والباقيون مقتفيه. فلو كان القول بعدم خلق القرآن أو قدمه موجبا للردّة والرجوع إلى الشرك فالحكم الإلهي هو القتل وإلا فلا، وهذا يعرب عن أن جهاز القضاء كان أداءه طيعه بأيدي الخلفاء، يستغلونه حسب أهوائهم. ٧ - إن محنة القائلين بعدم خلق القرآن، تمت في زمن الخليفة المأمون بالإشخاص والإبعاد من دار السلام إلى طرسوس. غير أن التاريخ يذكر إشخاص اثنين موثّقين إلى عسكر الخليفة، وإشخاص الباقيين بلا قيود ولا ضرب ولا قتل إلى الخليفة. ولم يحدث التاريخ هنا عن ضرب و قتل. ولكن المحنة لم تنته بموت المأمون، بل استمرت في خلافة أخيه المعتصم، فالواثق ابنه ولكن بصورة سيئه، حدث عنها التاريخ. قضى المأمون نحبه وجاء بعده أخوه المعتصم (٢١٨ - ٢٢٧هـ) فضيق الأمر على القائلين بعدم خلق القرآن. يقول اليعقوبي: «وامتحن المعتصم أحمد بن حنبل في خلق القرآن، فقال أحمد: أنا رجل علمت علماً ولم أعلم فيه بهذا، فأحضر له الفقهاء و ناظره عبدالرحمان بن إسحاق و غيره، فامتنع أن يقول إن القرآن مخلوق، فضرب عدّه سياط. فقال إسحاق بن إبراهيم: ولئي يا أمير المؤمنين مناظرته فقال: شأنك به. إسحاق بن إبراهيم: هذا العلم الذي علمته نزل به عليك ملك أو علمته من الرجال؟ ابن حنبل: علمته من الرجال. إسحاق: علمته شيئاً بعد شيء أو جملة؟ ابن حنبل: علمته شيئاً بعد شيء. (٤٥٠)

إسحاق: فبقى عليك شيء لم تعلمه؟ ابن حنبل: بقى عليّ. إسحاق: فهذا ممّا لم تعلمه وقد علمك أمير المؤمنين. ابن حنبل: فإني أقول بقول أمير المؤمنين. إسحاق: في خلق القرآن؟ ابن حنبل: في خلق القرآن. فأشهد عليه و خلع عليه و أطلقه إلى منزله (١). هذا ما كتبه ذلك المؤرخ المتوفى (عام ٢٩٠هـ). وأما الطبري فلم يذكر في حياة المعتصم ما يرجع إلى مسألة خلق القرآن. وقال المسعودي: «وفيها (سنة ٢١٩هـ) ضرب المعتصم أحمد بن حنبل ثمانية وثلاثين سوطاً ليقول بخلق القرآن» (٢). نعم ذكر الجزري في كامله في حوادث سنة (٢١٩هـ) و قال: «وفيها أحضر المعتصم أحمد بن حنبل و امتحنه بالقرآن، فلم يجب إلى القول بخلقه، فأمر به فجلد جلدًا عظيمًا حتى غاب عقله و تقطع جلده و حبس مقيداً» (٣). وروى الجاحظ أنه لم يكن في مجلس الامتحان ضيق، ولا كانت حاله حالاً مؤيساً، ولا كان مثقلاً بالحديد، ولا خلع قلبه بشده الوعيد، ولقد كان ينازع بألين الكلام و يجب بأغلظ الجواب و يرزنون و يخفّ و يحلمون و يطيش» (٤). هذا ولكن المتحيزين إلى الحنابلة يذكرون المحنة بشكل فظيع. هذا أبو زهرة قد لخص مقالهم بقوله: «وقد تبين أن أحمد بن حنبل كان مقيداً مسوقاً عند ما مات المأمون، فأعيد إلى _____ ١. تاريخ اليعقوبي: ج ٢، ص ٤٧٢. ٢. مروج الذهب: ٣/٤٦٤ ط دار الاندلس. ٣. الكامل، ج ٥، ص ٢٣٣. ٤. الفصول المختارة على هامش الكامل للمبرد: ج ٢، ص ١٣٩.

السجن ببغداد حتى يصدر في شأنه أمر، ثم سيق إلى المعتصم و اتخذت معه ذرايع الاغراء و الارهاب، فما أجدى في حمله ترغيب و لا ترهيب، فلمّا لم يجد القول رغباً و رهباً، نفّذوا الوعيد فأخذوا يضربونه بالسياط، المرّة بعد الأخرى، ولم يترك في كلّ مرّة حتى يغمى عليه و ينخس بالسيف فلا يحسّ. فتكرّر ذلك مع حبسه نحواً من ثمانية و عشرين شهراً فلمّا استياسوا منه و ثارت في نفوسهم بعض نوازع الرّحمة أطلقوا سراحه و أعادوه إلى بيته و قد أثخنه الجراح و أثقله الضّرب المبرح المتوالى و الالقاء في غيابات السّجن» (١). و ليس لما ذكره أبو زهرة مصدر سوى «مناقب الامام أحمد بن حنبل» للحافظ أبي الفرج عبدالرحمان بن الجوزي و من تبعه مثل الحافظ ابن كثير في «البدایة و النّهاية» (٢). و الناظر في هذين الكتابين يرى تحييزهما لأحمد بن حنبل و أنّهما يريدان نحت الفضائل له و عند ما قصرت أيديهما عنها لجأوا إلى المنامات، فلا يمكن الاعتماد عليهما فيما يرويان من التفاصيل في هذه المحنة. و قد عرفت التضارب في التاريخ بين قائل بأنّ أحمد رجع عن رأيه أثناء الضّرب كاليقوي، و قائل بأنّه بقي على إنكاره. محنة خلق القرآن و الواثق قضى المعتصم نحبه و خلفه ابنه الواثق (٢٢٣ - ٢٢٧هـ) (٣) و كان للمعتزلة في عصره قوّة و قدرة و نشاط و سيطرة. قال اليعقوبي: «وامتحن الواثق النّاس في خلق القرآن فكتب إلى القضاء أن يفعلوا ذلك في سائر البلدان و أن لا يجيزوا إلاّ شهادة من قال بالتوحيد، فحبس بهذا السبب عالماً كثيراً» (٤). ١. ابن حنبل - حياته و عصره - أبو زهرة، ص ٦٥. ٢. البدایة و النّهاية، ج ١٠، ص ٢٣٠ إلى ٣٤٣. ٣. البدایة و النّهاية: ج ١٠، ص ٢٩٧. ٤. تاريخ اليعقوبي: ج ٢، ص ٤٨٢.

(٤٥٢)

يقول الحافظ ابن كثير: «و أمر الواثق بامتحان الأسارى الذين فودوا من أسر الفرنج، بالقول بخلق القرآن و أنّ الله لا يرى في الآخرة، فمن أجاب إلى القول بخلق القرآن و أنّ الله لا يرى في الآخرة فودى و إلاّ ترك في أيدي الكفّار. و هذه بدعة صلعاء، شنعاء، عمياء، صمّاء لا مستند لها من كتاب ولا سنّة ولا عقل صحيح» (١). و لكن تحييز ابن كثير للحنابلة و أصحاب القول بعدم خلق القرآن واضح في كتابه. فالاعتماد على ما ينقل من المحنة في حقّ الحنابلة إن لم تؤيده سائر الآثار مشكل، و بما أنّ في الكتاب، مغالاة في الفضائل، و محاولته لجعله اسطورة في التّاريخ بنقول مختلفة، نكتفي بما يذكره الطبري في المقام. يقول: «إنّ مالك بن هيثم الخزاعي كان أحد نقباء بني العبّاس، و كان حفيده أحمد بن نصر بن مالك، يغشاه أصحاب الحديث كيحيى بن معين و ابن الدورقي و ابن خيثمة، و كان يظهر المبانيّة لمن يقول: القرآن مخلوق، مع منزلة أبيه من السّلطان في دولة بني العبّاس، و يبسط لسانه فيمن يقول ذلك مع غلظة الواثق على من يقول ذلك. فحرّك أصحاب الحديث و كلّ من ينكر القول بخلق القرآن أحمد بن نصر و حملوه على الحركة لانكار القول بخلق القرآن، و الغاية من هذه الحركة، الثّورة في بغداد على الخليفة الواثق، و خلعه من الخلافة، غير أنّ هذه المحاولة فشلت فأخذوا و حملوا إلى سامراء، التي كانت مقرّاً للواثق، فحضر القوم و اجتمعوا عنده، فلمّا أتى بأحمد بن نصر قال له: يا أحمد ما تقول في القرآن؟ قال: كلام الله، قال أفضّل هو؟ قال: هو كلام الله، قال: فما تقول في ربّك أترأه يوم القيامة؟ قال: يا أمير المؤمنين جاءت الآثار عن رسول الله أنّه قال: ترون ربّكم يوم القيامة كما ترون القمر لا تضامون في رؤيته، فحن على الخبر. فقال الواثق لمن حوله: ما تقولون فيه؟ فقال عبدالرحمان بن إسحاق: يا أمير _____ ١. البدایة و النّهاية: ج ١٠، ص ٣٠٧.

(٤٥٣)

المؤمنين هو حلال الدم. و قال ابن أبي دؤاد: يا أمير المؤمنين، كافر يستتاب لعلّ به عاهة، أو تغيّر عقليّ، فقال الواثق، إذا رأيتموني قد قمت إليه فلا يقوم أحد معي، فإنّي أحسب خطاي إليه، و دعا بالصمصامة، سيف عمرو بن معديكرب، فمشى إليه وهو في وسط الدّار، و دعا بنطع فصير في وسطه حبل فشدّ رأسه، ومدّ الحبل، فضربه الواثق ضربة، فوقعت على حبل العاتق، ثمّ ضربه أخرى على رأسه، ثمّ انتضى سيفا الدمشقي سيفه، فضرب عنقه و حرّ رأسه» (١). هذه خلاصة القصّة. و من المعلوم أنّ هذه القسوة من الخليفة كانت مبرّرة عنده، لا- لأجل قوله بخلق القرآن و رؤيته الله، بل لما قام به من الثّورة عليه. و يقول أيضاً: «أمر الواثق بامتحان أهل الثّغور في القرآن، فقالوا بخلقه جميعاً إلاّ أربعة نفر، فأمر الواثق بضرب أعناقهم إن لم يقولوه» (٢). و قام الواثق بنفس العمل الّذي قام به أبوه

في امتحان أسرى المسلمين، فمن قال إن القرآن مخلوق فودى به، ومن أبى ذلك ترك في أيدي الروم و أمر لطالب بخمسة آلاف درهم، وأمر أن يعطوا جميع من قال إن القرآن مخلوق ممن فودى به ديناراً لكل إنسان من مال حمل معهم (٣). وكانت المحنة مستمرة، والضيق على أصحاب القول بعدم خلق القرآن متواصلاً إلى أن وافاه الأجل ومات الواثق عام ٢٣٢. وقد اتفقت كلمة أهل السير على أن الخلفاء كانوا يلعبون بحبال عدّة من المعتزلة الذين كسبوا منزلة عظيمة لدى الخلفاء، وهم ثمامة بن أشرس و أحمد بن أبي دؤاد الزيات وغيرهم. وبموت الخليفة وتسم ابنه المتوكل على الخلافة، غاب نجم المعتزلة وانحدروا من الأوج إلى الحضيض و من العز إلى الدلّة، وإليك هذا القسم من التاريخ. ————— ١. تاريخ الطبري: ج ٧، حوادث سنة ٢٣١، ص ٣٢٨، ٣٢٩. ٢.

المصدر السابق: ص ٣٣١. ٣. المصدر السابق: ص ٣٣٢. (٤٥٤) قصة المحنة و خلافة المتوكل

قضى الواثق نحبه و قام مقامه المتوكل و أمر الناس بترك النظر و البحث و الجدل و ترك ما كانوا عليه في أيام الخلفاء الثلاث: المأمون و المعتصم و الواثق، و أمر شيخ المحدثين بالتحديث و إظهار السنّة (١). قال يعقوبى: «نهى المتوكل الناس عن الكلام في القرآن و أطلق من كان في السجون من أهل البلدان، و من أخذ في خلافة الواثق، فخلّاهم جميعاً و كساهم، و كتب إلى الآفاق كتباً ينهى عن المناظرة و الجدل» (٢). هذه هي الضربة الأولى التي وجهها المتوكل إلى المعتزلة، و أقفل باب البحث و المناظرة الذي كان لصالح المعتزلة على ضد أهل الحديث، حيث كان المعتزلة يتفوقون على خصمائهم في مجال النقاش. ومع ذلك كله لم يكن ذلك ضربة قاضية لنظام الاعتزال، ولأجل ذلك لم يعزل أحمد بن دؤاد عن قضاء القضاة ولا عن مظالم العسكر، بل أبقاه على منصبه إلى أن عجز عن القيام بالعمل لإصابته بالفالج عام ٢٣٣ و اختار بعده ولده محمد بن أحمد. يقول الخطيب: «فلما فجع أحمد بن أبي دؤاد في جمادى الآخرة سنة ٢٣٣ ... ولى المتوكل ابنه محمد بن أحمد أبا الوليد القضاء و مظالم العسكر مكان أبيه» (٣). و من المعلوم أن أحمد بن أبي دؤاد هو العامل المؤثر في دعوة الخلفاء على ضد أهل الحديث القائلين بقدم القرآن أو كونه غير مخلوق. و يظهر من ابن الجوزي في كتاب مناقب الإمام أحمد أن المتوكل وجه إلى المعتزلة ضربة ثانية مؤثرة في إبعادهم عن ساحة المساجد و المدارس و إشخاص أهل الحديث ————— ١. مروج الذهب: ج ٤، ص ١. ٢. تاريخ يعقوبى: ج ٢، ص ٤٨٤ - ٤٨٥. ٣. تاريخ بغداد: ج ١، ص ٢٩٨.

(٤٥٥)

ودعوتهم إليها. يقول: «في سنة ٢٣٤ أشخص المتوكل الفقهاء و المحدثين، و أمرهم أن يجلسوا للناس و أن يحدّثوا بالأحاديث فيها الرّد على المعتزلة و الجهميّة، و أن يحدّثوا في الرّؤية، فجلس عثمان بن أبي شيبة في مدينه المنصور، و وضع له منبر و اجتمع عليه نحو من ثلاثين ألفاً من الناس، و جلس أبو بكر بن أبي شيبة في مسجد الرصافة و اجتمع عليه نحو من ثلاثين ألفاً» (١). و التاريخ يعرب عن شدة تفاقم أمر المعتزلة سنة بعد سنة و انجذاب المتوكل إلى أهل الحديث، و تخطئه عمل أبيه الواثق، حيث إن أباه قتل بسيفه أحمد بن نصر لأجل قوله بعدم خلق القرآن وصلبه و كانت جثته باقية على الصليب إلى عام ٢٣٧، ولكن المتوكل أمر بإنزال جثته وهو نوع تخطئه لعمل أبيه أولاً، و إمضاء لمنهج أهل الحديث ثانياً. يقول الطبري: «وقد كان المتوكل لما أفضت إليه الخلافة، نهى عن الجدل في القرآن وغيره، و نفذت كتبه بذلك إلى الآفاق، و هم بإنزال أحمد بن نصر عن خشبته، فاجتمع الغوغاء و الزعاع إلى موضع تلك الخشبة و كثروا و تكلموا، فبلغ ذلك المتوكل، فوجه إليهم نصر بن الليث، فأخذ منهم نحواً من عشرين رجلاً - فضر بهم و حبسهم، و ترك إنزال جثة أحمد بن نصر من خشبته لما بلغه من تكثير العامّة في أمره، و بقي الذين أخذوا بسببه في الحبس حيناً ... فلما دفع بدنه إلى أوليائه في الوقت الذي ذكرت، حمله ابن أخيه موسى إلى (بغداد) و غسل و دفن و ضمّ رأسه إلى بدنه» (٢). ومع ذلك لم يكتف في قطع جذور المعتزلة عن بلاطه و صار بصدد الانتقام من آل ابن أبي دؤاد. يقول الطبري: «وفي سنة ٢٣٧ غضب المتوكل على ابن أبي دؤاد و أمر بالتوكيل على ضياع أحمد بن أبي دؤاد لخمس بقين من صفر، و حبس يوم السبت لثلاث خلون من شهر ربيع الأوّل ابنه أبا الوليد محمد بن أحمد بن أبي دؤاد في ديوان الخراج ————— ١. مناقب الامام أحمد: ص ٣٧٥ - ٣٨٥. ٢.

تاريخ الطبري: ج ٧، حوادث سنة ٢٣٧، ص ٣٦٨ - ٣٦٩.

(٤٥٦)

وحبس إخوته عند عبيد الله بن السريّ خليفة صاحب الشرطة»(١). والظاهر من الخطيب في تاريخه أن عزل محمّد بن أحمد كان يوم الأربعاء بعشر بقين من صفر سنة ٢٤٠ وصدّرت أمواله، ومات أبو الوليد محمّد بن أحمد ببغداد في ذي القعدة سنة ٢٤٠ ومات أبوه أحمد بعده بعشرين يوماً (٢). ثم إن إبعاد المعتزلة عن ساحة القدرة فسح للشعب إظهار حقه و إبداء كامل غيظه في مناسبات شتى. منها ما عرفت عند إنزال جثّة أحمد بن نصر، ومنها ما فعلوه في تشييع جنازة أحمد بن حنبل، فقد شيّعه جماعة كثيرة وإن غالي ابن الجوزي - كما هو شأنه - في حقّ إمامه وقال: «وعن بعض الشهود أنه مكث طول الأسبوع رجاء أن يصل إلى القبر فلم يتمكّن إلا بشقّ النفس لكثرة ازدحام النّياس عليه»(٣). وأخذ الشعراء يهجون المعتزلة. يقول شاعرهم: أفلت سعود نجومك ابن دؤاد * و بدت نحوسك في جميع إياد فرحت بمصرعك البريّة كلها * من كان منها موقتاً بمعاد كم من كريمه معشر أرملتها * ومحدّث أوثقت بالأقياد كم مجلس لله قد عطّته * كيلا يحدّث فيه بالاسناد كم من مساجد قد منعت قضاها * من أن يعدل شاهد برشاد كم من مصايح لها أطفأتها * كيما تزلّ عن الطّريق الهادي(٤) وأخذ أهل الحديث يجلسون في المساجد و يروون الأحاديث ضدّ الاعتزال ويكفّرون المعتزلة. سأل أحدهم أحمد بن حنبل عمّن يقول إن القرآن مخلوق، فقال: كافر. قال: فابن دؤاد؟ قال كافر بالله العظيم(٥).

١. تاريخ الطبري: ج ٧، حوادث سنة ٢٣٧، ص ٣٦٧ - ٣٦٨. ٢. تاريخ بغداد: ج ١، ص ٢٩٨، ولاحظ الكامل لابن الاثير ج ٥، حوادث سنة ٢٤٠، ص ٢٩٤. ٣. مناقب الامام أحمد: ص ٤١٨. ٤. تاريخ بغداد: ج ٤، ص ١٥٥. ٥. تاريخ بغداد: ج ٣، ص ٢٨٥.

(٤٥٧)

عند ذلك شعرت المعتزلة بأنّ الظروف قاسية و أنّ السّيطرة والأكثرية الساحقة من أهل السنّة يريدون أن يقضوا عليهم و يشفوا غيظ صدورهم منهم، ومع ذلك كلّ كانت عندهم طاقة يردّون بها عن أنفسهم التي رشقوا بها و يتمسّكون بكلّ طحلب وحشيش. فقام الجاحظ أحد أدباء المعتزلة فألف كتاباً باسم «فضيلة المعتزلة» فأثنى عليهم و عدّ فضائلهم وكان الكتاب من حيث الصياغة والتعبير بمكان توجّهت إليه أبصار الخاصة والعامة، و بالتالي ظهر عليه ردّ أو ردود، أشهرها ما كتبه أحمد بن يحيى الراوندي (م ٣٤٥هـ) الذي كان من المعتزلة، ثم رجع عنهم فألف كتابه «فضيحة المعتزلة» ولم يبرح زمان حتّى جاء أبو الحسين عبدالرحمن بن محمّد بن عثمان الخياط فألف «الانتصار» انتصر فيه للجاحظ على ابن الراوندي والموجود من هذه الكتب الثلاثة هو الأخير. ثم إنّ مميّا أعان على انقراضهم هو تشبّت مذاهبهم و فرقهم، فإنّ القوم تفرّقوا إلى مدرستين، مدرسة معتزلة بغداد و مدرسة معتزلة البصرة، ولم تكن حتّى في نفس كلّ واحدة منهما وحدة في التّفكير، فصاروا فرقاّ ينوف على العشرين و عند ذلك بلغوا الى درجة من الضّعف والانحلال، وإن كان ينجم بينهم رجال مفكّرون كأبي عليّ الجبائي (م ٣٠٣هـ) و ولده أبي هاشم (م ٣٢١هـ). وجاءت الضربة الأخيرة من جانب أبي الحسن الأشعريّ الذي كان ربيب أبي عليّ الجبائي و تلميذه، ورجوعه عن الاعتزال بالتحاقه بأهل الحديث، فقد رقى في البصرة يوم الجمعة كرسياً و نادى بأعلى صوته: «من عرفني فقد عرفني، ومن لم يعرفني فأنا اعرفه بنفسى أنا فلان بن فلان، كنت أقول بخلق القرآن، وأنّ الله لا تراه الأبصار، وأنّ أفعال الشّرّ أنا أفعلها و أنا تائب مقلع، معتقد للردّ على المعتزلة، مخرج لفضائحهم ومعائبهم»(١). فقد كان لرجوع من كان من أكابر تلاميذ أبي عليّ الجبائي أثر بارز في النفوس ————— ١. فهرس ابن النديم، الفن الثالث من المقالة الخامسة ص ٢٣١، ووفيات الاعيان، ج ٣، ص ٢٧٥.

(٤٥٨)

وبذلك أخذ الدهر يقلب عليهم ظهر المجنّ، تقلّب لحيّة البحر بالسفن المشحونة والفلك المصنوعة، بين بالغ إلى ساحل النّجاة و هالك في أمواج الدّهر. هذا هو القادر بالله أحد خلفاء العبّاسيين قام في سنة (٤٠٨هـ) بنفس العمل الذي قامت به المعتزلة في عصر

المعتصم والوائق. يقول الحافظ ابن كثير: «وفي سنة (٤٠٨هـ)، استتاب القادر بالله الخليفة فقهاء المعتزلة فأظهروا الرجوع و تبرّأوا من الاعتزال و الرفض والمقالات المخالفة للإسلام، وأخذت خطوطهم بذلك و أنهم متى خالفوا أحلّ فيهم من النكاح والعقوبة ما يتعظ به أمثالهم، وامثل محمود بن سبكتكين أمر أمير المؤمنين في ذلك واستنّ بسنته في أعماله التي استخلفه عليها من بلاد خراسان و غيرها في قتل المعتزلة والرافضة والإسماعيلية والقرامطة والجهمية والمشبّهة و صلبهم و حبسهم و نفاهم و أمر بلعنهم على المنابر و أبعد جميع طوائف أهل البدع و نفاهم عن ديارهم و صار ذلك سنة في الإسلام» (١). قال الخطيب: «وصف القادر بالله كتاباً في الأصول ذكر فيه فضائل الصحابة على ترتيب مذهب أصحاب الحديث و أورد في كتابه فضائل عمر بن عبدالعزيز و إكفار المعتزلة و القائلين بخلق القرآن و كان الكتاب يقرأ كل جمعة في حلقة أصحاب الحديث بجامع المهدي و يحضر الناس سماعه» (٢). أقول: وهذا الكتاب هو المعروف «بالبیان القادري» و صار هذا الكتاب محوراً لتمييز الحقّ عن الباطل و الصّحيح عن الزائف. و قال ابن الجزري في حوادث سنة (٤٢٠هـ): «ولما ملك محمود بن سبكتكين الري.. نفى المعتزلة إلى خراسان و أحرق كتب الفلسفة و مذاهب الاعتزال و النجوم و أخذ من الكتب ما سوى ذلك مائة حمل» (٣). ————— ١. البداية و النهاية: ج ١٢ ص ٦. ٢. تاريخ بغداد: ج ٤، ص ٣٧ و ٣٨. ٣. الكامل: ج ٧، حوادث سنة ٤٢٠.

(٤٥٩)

و قال ابن كثير في حوادث سنة (٤٥٦هـ) ناقلاً عن ابن الجوزي: «وفي يوم الجمعة ثاني عشر شعبان هجم قوم من أصحاب عبدالصمد على أبي عليّ بن الوليد المدرس للمعتزلة فسبوه و شتموه لامتناعه من الصلاة في الجامع و تدريسه للناس بهذا المذهب و أهانوه و جزّوه و لعنت المعتزلة في جامع المنصور و جلس أبو سعيد بن أبي عمارة و جعل يلعن المعتزلة» (١). و قال في حوادث سنة (٤٧٧هـ): «إنّ أبا عليّ بن الوليد شيخ المعتزلة كان مدرّساً لهم فأنكر أهل السنة عليه فلزم بيته خمسين سنة إلى أن توفّي في ذي الحجّة منها». و يقول أيضاً في حوادث (٤٦١هـ): «وفيها نقت الحنابلة على الشيخ أبي الوفاء عليّ بن عقيل و هو من كبرائهم بتردده إلى أبي عليّ بن الوليد المتكلم المعتزلي و أتهموه بالاعتزال» (٢). و يقول في حوادث سنة (٤٦٥هـ): «وفي يوم الخميس حادي عشر المحرم حضر إلى الديوان أبو الوفاء عليّ بن محمّد بن عقيل العقيلي الحنبلي و قد كتب على نفسه كتاباً يتضمّن توبته من الاعتزال» (٣). و بذلك حقّق التاريخ السنة المعروفة «كما تدين تدان» و أخذت الطائفتان، الحنابلة و المعتزلة يتصارعان و يقتتلان قتال موت أو حياة، فصار الانتصار لأصحاب الحديث، و الهلاك و الاضطهاد للمعتزلة، فلم يظهر بعد هذه القرون إلاّ آحاد ينجمون في الفينة بعد الفينة و الفترة بعد الفترة لا تجد لهم ذكراً بارزاً في ثنايا التاريخ. إنّ تكامل الأمم و بلوغها الذروة من العظمة، ثمّ انحدارها إلى هاوية الضعف و الانحلال سنة إلهية قضى بها على جميع الأمم، فلم يكن ارتقاء المعتزلة بلا سبب، كما أنّه لم يكن ضعفهم بلا علّة. فيجب على الباحث المتأمل في ثنايا القضايا التاريخية تحليل هذه الظاهرة تحليلاً علمياً يوافق الأصول المسلمة في تحليل هذه المباحث. ————— ١. البداية و النهاية: الجزء ١٢، ص ٩١. ٢. المصدر نفسه: ص ٩٨ و ١٠٥. ٣. المصدر نفسه: ص ٩٨ و ١٠٥.

(٤٦٠)

أقول: إنّ المعتزلة لم يسقطوا سياسياً فحسب، بل سقطوا فكرياً، فلا تسمع بعد أبي هاشم الجبائي (م ٣٢١هـ) في القرن الرابع، و بعد القاضي عبدالجبّار (م ٤١٥هـ) في القرن الخامس، مفكراً قوياً في المسائل الكلامية، يوازي المتقدمين منهم مثل أبي هذيل العلاف، و النظام. بل أكثر ما قام به المتأخرون بعد القاضي لا يتجاوز عن تبين المذهب و توضيح صياغته من دون تأسيس قاعدة أو أصل في المجالات الكلامية. و الظاهر أنّه لم يكن لسقوطهم سبب واحد، بل يستند انحلالهم إلى أسباب متعدّدة أدّت بهم إلى الهلاك و الدمار و الانقراض إلاّ في نقاط خاصية كاليمين و غيرها. وها إليك بيان الأمور التي سببت سقوطهم: ١ - إنّ مذهب السنة بمفهومه الحقيقي، يبتنى على عدالة الصحابة أجمعين و إجلالهم، بل على تعديل السلف من التابعين و تابعي التابعين في الأقوال و الأفعال، كيف و هؤلاء عند أهل السنة عمد المذهب، التي قام عليها صرحه. و جرح واحد من الصّحابة أو ترك قوله، إخلال في الأساس، و هو ما لا يقبله

المذهب بتاتا. فلأجل ذلك ترى أن أهل السنّة، يقدّسون السلف و يكسونهم حليّة العدالة التي لا تقلّ عن العصمة في حقّ النبي الأكرم والعترة الطاهرة - عليهم السلام - عند الشيعة. وما هذا إلا لأنّ المذهب مبني على تلك الأسس من أول يوم اجتمعوا فيه لاختيار خليفة للرسول إلى يومنا هذا. فمع أنّ كثيراً من المفكرين منهم يتلون كتاب الله الصّريح في التنديد ببعض الصحابة، و يقرأون الصحاح والمسانيد الصّريحة في ارتداد الكثير منهم بعد رحلة النبي صلّى الله عليه وآله و سلم و يلقبون التاريخ ظهر المجنّ، فيشاهدون فيه موبقات بعض الصحابة و خداعهم و ضلالهم، مع ذلك كلّ لا- ينسون فيهم بنت شفاء و يحكّمون الأصل على هذه المعارف الصحيحة. وهذه قاصمة للمذهب السنّي بالمعنى الحقيقي. هذا من جانب. ومن جانب آخر، إنّ المعتزلة كانوا منتمين لأهل السنّة، وفي الوقت نفسه كانوا (٤٦١)

يعطون للعقل قسطاً أوفر و يقدّمونه على النصوص الواردة في الصّحاح والمسانيد عن الصحابة والتابعين. مثلاً إنّ النصوص النبويّة التي يروها المحدثون من أهل السنّة تركّز على التجسيم والرؤية والتشبيه والجبر و سلب الاختيار عن الإنسان، فمعنى كون الفرقة فرقة سنيّة، تكريم هذه الأصول والأحاديث وعدم الخروج عن خطوطها، ولكنهم مع الانتماء واجهوا هذه النصوص بشدّة و قسوة، فأخذوا يردّونها و يضربونها عرض الجدار، وهذان لا يجتمعان. فكون الإنسان مقتفياً لمذهب أهل السنّة لا ينفك عن اقتفاء هذه الآثار و عدم التخطي عنها، والثورة على هذه النصوص، إمحاء لمذهب السنّة وهدم لأسسه، فكيف يجتمعان. فلازم ذلك أنّهم صاروا يتبنون مبادئ متناقضين يضربون بواحد منهما المبدأ الآخر. فالحق أنّ التسنن بالمعنى الصحيح هو ما كان عليه أحمد بن حنبل و نظرائه من الجمود على الظواهر، والأخذ في الصفات الخبريّة بالمعنى الحرفي، و رفض العقل والبرهان في مجال العقائد والأحكام، وترك التفكير والتعلّل في المعارف، وهذا هو الخطّ السنّي الحقيقي الذي عليه و هابيه اليوم في نجد والحجاز، فمن أراد الانتماء إلى هذا المذهب، يجب أن يسلك هذا الطريق و يترك التفكير والبرهنة في جميع المجالات، ومن جمع بينهما فقد جمع بين الضدين والنقيضين. إنّنا نرى أنّ الشيخ أبا الحسن الأشعري بعد ما تاب والتحق بالحنابلة، وحاول إثبات عقائد أهل الحديث بالبرهنة والدليل، قابله إنكار شديد من قبل الحنابلة، ولأجل ذلك لم يترجموه في طبقاتهم ولا عدّوه من أنفسهم، بل استنكر «البر بهاري» رئيس حنابلة بغداد طريقته بأنّه يتجاوز في طرح الأصول والعقائد عن النصوص ويدخل في باب الدليل والبرهان، وقد صار ذلك سبباً لحدوث مخاصمة شديدة بين الحنابلة والأشاعرة على مدى القرون. وقد عرفت في الجزء الثاني شكوى الأشاعرة من المتوسمين بالحنبلية، وما هذا إلا (٤٦٢)

لأنّ خطّ الحنابلة خطّ الرواية عن التابعين والصحابة والاقتفاء بهم من دون أن يقيموا للعقل وزناً، وهذا على طرف النقيض من كتب الإمام الأشعري (سوى الابانة) وكتب أئمة الأشاعرة، فإنّها مشحونة بالاستدلال العقلي على العقائد وإن كان لصالح آراء أهل الحديث. وفي ضوء ذلك تقف على أنّ موضع المعتزلة من المجتمع السنّي موضع الرقعة من اللباس، فكانوا من أهل السنّة و يدعون الانتماء إليهم، غير أنّ أهل السنّة لا يقبلونهم وهذا وحده يكفي في سقوطهم من أعين العامة و أوساط الناس. ٢ - كان لأصحاب الحديث - بما أنّهم حفظوا السنّة و علماء الدين - نفاذ عجب في نفوس العامة و كان ذلك كافياً في إثارة سخطهم على المعتزلة، لأنهم ما زالوا يذكرونهم على صهوات المنابر وأندية الوعظ والإرشاد بالاحاد ورفض السنّة و مخالفة الدين، ولم تكن الواقعة فيهم منحصرة بيوم أو شهر أو سنة، بل امتدّت طوال قرون في العواصم الإسلاميّة حتّى أيقن بسطاء الأمة بل علماءهم بأنّ الاعتزال خروج على الدين باسم الدين ومحو للسنّة باسم البرهنة بالعقل. وكفى هذا في إبعاد المعتزلة عن ساحة المجتمع و إسقاطهم عن أعين الناس والهجوم عليهم وعلى أموالهم إذا أتيت للناس الفرصة و وافقت عليه السّلطة الحاكمة. ٣ - إنّ المعتزلة كانوا يتبنون عقائد تخدش عواطف العامة بخلاف أهل الحديث، فقد كانوا يتبنون ما يوافق أفكارهم و مصالحهم في الدنيا والآخرة، فأهل الحديث كانوا يدعون بأنّ شفاعة الشّافعين تعمّ العادل والفساق و أنّ رسول الله ادّخرها للمذنبين من أمته و مثل هذا يوجب التفاف عاميّة الناس حول رأيهم، وهذا بخلاف ما يتبناه المعتزلة، فإنهم يقولون بأنّها لا تشمل إلاّ صلحاء الأميّة، والغرض منها رفع الدرجة لإمحاء الذنوب. فأئى العقيدتين أولى بأنّ تتبّع عند عاميّة الناس؟ إنّ أهل الحديث يقولون بأنّ الخلود في النار يختصّ بالكافر، والمؤمن وإن كان فاسقاً لا يخلد و إنّ

مات بلا توبة. (٤٦٣)

وهذا بخلاف ما يقوله المعتزلة من خلود مركبي الكباثر في النار إذا ماتوا بلا توبة. فكان لفكرة أهل الحديث جاذبية تضمّ العامة إليهم وهذا بخلاف ما تقوله المعتزلة. ٤- إن نجم المعتزلة أفل بعد الواثق عند ما تسنم المتوكل منصفه الخلافة، فعند ذلك صارت السلطة الحكوميه سيفاً مصلتاً فوق رقابهم و شبحاً مرعباً يلاحقهم بعد ما كانت أداة طيعه لهم، والناس على دين ملوكهم وسلاطينهم، ثم اشتد غضب الخلفاء عليهم على مر الزمن، فصار ذلك سبباً لذبح المعتزلة تحت كل حجر و مدر، وقد استغل أهل الحديث والحنابلة غضب السلاطة على المعتزلة وقادوهم إلى الحد الذي عرفت من النكايه. ٥- إن المعتزلة قد اشتهروا بالقول بحريه الفرد في أعماله و كانوا يدافعون عن حريه الإنسان و احترام العقل، وهذا لا- يجتمع مع ما ارتكبه في أيام الخلفاء الثلاث، فناقضوا بذلك أنفسهم و عارضوا تعاليمهم و أظهروا أنهم لا يقدرّون العقل حق قدره، فإذا كانت الحريه تفرض على المعتزلة أن يدينوا بخلق القرآن، فهذا بنفسه يفرض عليهم أن لا يسوقوا الناس بالجبر والحبس والضرب على الاعتراف بخلق القرآن، وغايه ما كان على المعتزلة تشكيل أنديه الوعظ والارشاد والجدال الصحيح حتى يتموا الحجية على متحزي الحقيقة أخذاً بقوله سبحانه: (أدع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن إن ربك هو أعلم بمن ضل عن سبيله وهو أعلم بالمهتدين)(١). وأين هذا من الاصرار على تبديل السرائر والحكومة على الضمائر و فرض العقيدة بالجبر والضرب؟ «إن الحركة الفلسفية العلمية التي بدأت تتقوى و تنتشر بيد المعتزلة وأخذت تلقي أنصاراً و أعواناً، لو تركت تسير في مجراها الطبيعي، لاستطاعت أن تقضى على الروح الرجعية في الأمة على قوتها و عنفها. ولكتب لها الفوز والنجاح، ولكن ————— ١. سورة النحل / ١٢٥.

(٤٦٤)

المعتزلة استبقوا الزمن واستعجلوا الأمور، فأرادوا في زمن دولتهم أن يحققوا ما لا يتحقق إلا بالاقناع، وأن ينجزوا في برهه و جيزه ما قد يتطلب قرناً»(١). ٦- إن صمود أحمد بن حنبل في طريق عقيدته أضفى له عند الأمة بطوله في طريق حفظ السنه وجعل منه أسطورة للدفاع عن العقائد و قبول الاضطهاد في طريق الدين ولما أفرج عنه التف الناس حوله واندفعوا يحاربون أعداءه و يكيدون لهم، ولم يبرح في الإجهار على ضد المعتزلة و إثارة الناس عليهم. ٧- إن الرجعية كانت متأصلة في نفوس العامة، متحكمة في كثير من العلماء وكانوا لا يرغبون في مخالفة السلف قدر شعرة، وهذا أوجب انتصار أهل الحديث على أهل العقل والاستدلال، وكان عمل المعتزلة مثيراً لروح التعصب فيهم أزيد ممّا كانوا عليه، ولعلمهم كانوا يتقربون في ضربهم و شتمهم و قتلهم إلى الله. ٨- وقد كان للشّيخ أبي الحسن الأشعري دور مؤثر في تأليب العامة و الخاصية على المعتزلة، فإنه كان معتزلياً عارفاً بسلاح العقل والمنطق. فقد رجع عن المعتزلة لأجل أنه رأى الهوة السحيقة بين أهل السنه و أهل الاعتزال، فأراد أن يتخذ طريقاً وسطاً بين المذهبين، ولكنه بدلاً من أن يستعمل ذلك السلاح في نصره الدين قام بمقاومة الاعتزال وهدمه، ولم يفعل ذلك إلا مجازاة للرأي العام و طمعاً في كسب عطفهم و تأييدهم، وبالتالي خضع للقوى الرجعية إلى حد كبير، فأمضى كل ما كان عليه الحنابلة من مسألة القدر والرؤية بحرفيتها. ٩- إن جنوح السلاطة إلى أصحاب الحديث من عصر المتوكل إلى آخر العباسيين وتوليهم عن المعتزلة دعاة العدل والتوحيد، لم يكن خالياً عن الأهداف السياسية التي كانت لمصالح عروشهم وحكومتهم، لأن من مبادئ أهل الحديث وجوب إطاعة السلطان الجائر و حرمة الخروج عليه و وجوب الصلاة خلف كل بر وفاجر إلى غير ذلك من الأحكام التي ذكرها إمام الحنابلة في عقيدة أهل الحديث، ومن المعلوم أن هذا هو ما تتوخاه السلاطة، فإن في ذلك دعماً لجورها و استبدادها. وأين هذا من القول بالعدل والدعوة إلى التفكير و وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر و وجوب الخروج على السلطان الجائر و نصب الإمام العادل، إلى غير ذلك من الأصول التي كانت المعتزلة تتبناه ولم تكن لصالح الحكومة. هذا و ذاك صار سبباً لرجوع السلاطة إلى أهل الحديث و تقديمهم على المعتزلة. ١٠- إن لله سبحانه سنه في الأقوام و الأمم عبر عنها في الكتاب العزيز بقوله: (وتلك الأيام نداولها بين الناس) (آل عمران/١٤٠) فلا ترى أمة في ذروة العز دائماً ولا في حضيض الذل كذلك. نعم لتحقيق السنه و تبلورها في المجتمع أسباب وعلل ربما يكون ما ذكرنا

من الأسباب بعضها. _____ ١. المعتزلة لحسن زهدى جار الله: ص ٢٥٢.

(٤٦٥) ٢- الآثار الباقية من المعتزلة (١).

كان مشايخ الاعتزال و أئمتهم ذوى قرائح خصبة، وكفاءات خاصّة في نضد القريض و ارتجال الخطب. فكان إلقاء الكلام على الوجه البليغ، المطابق لمقتضى الحال، أحد أسلحتهم الفتاكّة في باب المناظرة. ومن المحتمل أيضاً أن تسمية علم الكلام به لأنّ المعتزلة هم الأسس لتدوين علم الكلام بين أهل السنّة، وبما أنّهم قد بلغوا الذروة والسّنام في البلاغة والفصاحة و إلقاء الكلام، سمّيت صناعتهم بأوصافهم و خصوصياتهم، فأطلقوا على منهجهم الفكرى لفظ الكلام و علمه. ويظهر ذلك من الرجوع إلى تاريخ حياتهم، وقد عرفت أنّ واصل بن عطاء مع أنّه كان به لثغة بالرّاء ولكن كان يتجنّب عن الرّاء في خطبه، فيتكلّم بالقمح مكان البزّ، والغيث مكان المطر. ولم يكن التّفوق في البلاغة مختصّاً به، بل هو الغالب على أئمة المعتزلة. فلا عجب لأن يتركوا كتباً قيّمةً في مجالات العقيدة والأدب والتفسير، غير أنّ الدهر لعب بكتبهم، _____ ١. هذا هو البحث الثانى الذى وعدنا به فى صدر خاتمة المطاف.

(٤٦٦)

وأعان على حرقها وإعدامها خصماؤهم، فلم يصل إلينا إلاّ التّزر القليل الذى حفظته الصدفة. و نذكر من آثار المعتزلة ما طبع و نشر، وأمّا المخطوطة منها الموجودة فى المكتبات العالميّة فهى على عاتق الفهارس، ولو قمنا به لطلال بنا المقام فنذكر المطبوع حسب التسلسل التاريخى للتأليف. ١- «المعيار والموازنة» لأبى جعفر الاسكافى (م ٢٤٠)، فى فضائل الإمام أميرالمؤمنين على بن أبى طالب - عليه السلام - تحقيق محمد باقر المحمودى، طبع فى بيروت/١٤٠٢. ٢- «درة التنزيل و غرة التأويل» له أيضاً طبع فى مطبعة السعادة، عام (١٣٢٦هـ). ٣- «البيان و التبيين» لأبى عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (م ٢٥٥هـ) فى أربعة أجزاء، طبع عدّة مرّات، آخرها طبعه دار الفكر عام ١٩٦٨. ٤- «المحاسن والاضداد» له أيضاً طبع فى القاهرة (عام ١٣٣١هـ). ٥- «الفصول المختارة من كتب الجاحظ» جمعها الإمام عبيد الله بن حسيان، طبع على هامش «الكامل» للمبرّد فى القاهرة، (عام ١٣٢٤هـ). ٦- «العثمانيّة» تحقيق محمّد هارون المصرى طبع مصر، واستقصى المحقّق ما بثّه ابن أبى الحديد فى شرحه على نهج البلاغة من كتاب (نقض العثمانيّة) لأبى جعفر الاسكافى، فجمعه وطبعه فى آخر «العثمانيّة» فجاء الكتاب ونقضه فى مجلّد واحد. وتعرّفت على شأن الكتاب فى ترجمة الجاحظ. ٧- «رسائل الجاحظ» فى جزئين، تحقيق عبدالسلام هارون، طبع فى القاهرة عام (١٩٦٤م). ٨- «البخلاء» له أيضاً، تحقيق طه الحاجزى، طبع فى مصر. ٩- «الانتصار» فى الردّ على ابن الزّاوندى، تأليف أبى الحسين المعروف بالخيّاط، (٤٦٧)

طبع مع مقدّمه و تحقيق وتعليق للدكتور نبيرج الاستاذ بجامعة (آبسالة) فى (مملكة السويد). وفى آخره قائمة لفهرس الكتب المذكورة فى هذا الكتاب أكثرها للمعتزلة يبلغ عددها أربعين كتاباً (١). ١٠- «فضل الاعتزال أو ذكر المعتزلة» لأبى القاسم البلخى (م ٣١٧هـ) أو ٣١٩هـ) تحقيق فؤاد سيّد، طبع الدار التونسية، عام (١٤٠٦هـ). ١١- «شرح الأصول الخمسة» لقاضى القضاة عبدالجبار بن أحمد (٤١٥هـ). حقّقه وقدم له الدكتور عبدالكريم عثمان، المطبوع بمصر، عام (١٣٦٤هـ)، فى (٨٠٤) صفحة وراء الفهارس وهو أجمع كتاب لتبيين الأصول الخمسة التى تتبناها المعتزلة فى مجال العقائد. ١٢- «المغنى» له أيضاً، وهو إملاء القاضى لتلاميذه، وقد طبع منه لحدّ الآن أربعة عشر جزءاً وهو فى عشرين جزءاً، وقد اكتشفته البعثة العلميّة المصريّة باليمن، وهو أبسط كتاب للمعتزلة فى مجال الكلام، والجزء الأخير منه فى الإمامة، الذى نقضه السيّد المرتضى بكتاب أسماه بـ «الشافى» ولخصه الشيخ الطوسى، والأصل والملخص مطبوعان. ١٣- «تنزيه القرآن عن المطاعن» طبع عن النسخة المخطوطة بدار الكتب المصريّة. له أيضاً ما يلى: ١٤- «متشابه القرآن» له فى جزئين. طبع فى القاهرة، دار التراث، تحقيق الدكتور عدنان زرزور. ١٥- «المجموع المحيط بالتكليف له». ١٦- «المختصر فى أصول الدّين» من رسائل العدل والتوحيد تحقيق محمد عمارة. _____ ١. الانتصار: قسم الفهرس، ص ٢٤٩ - ٢٥٢.

(٤٦٨)

١٧- «طبقات المعتزلة» له أيضاً، تحقيق فؤاد سيّد، طبع الدار التونسية، عام (١٤٠٦هـ). ١٨- «ديوان الأصول فى التوحيد» لأبى رشيد

سعيد بن محمد النيسابوري رئيس المعتزلة بعد القاضي عبد الجبار، طبع مصر، عام (١٩٦٨م)، تحقيق محمد عبد الهادي أبو ريده، وقد تبعا في نسبة الكتاب إليه، رأى محقق الكتاب. ١٩ - «الطبقتان الحادية عشرة والثانية عشرة من طبقات المعتزلة» لأبي السعد المحسن بن محمد كلام الجشمي البيهقي (م ٤٩٤هـ)، وكأنه ذيل لكتاب «طبقات المعتزلة» للقاضي حيث ترجم فيه الطبقتين الحادية عشرة والثانية عشرة من المعتزلة، تحقيق فؤاد سيد، طبع الدار التونسية، وهو جزء من كتابه «شرح العيون». ٢٠ - «رسالة إبليس إلى إخوانه المناحيس» له أيضاً، تحقيق حسين المدرسي الطباطبائي، طبع عام (١٤٠٦)، وقد ألفه بصورة روائية على النهج المعروف اليوم. ٢١ - «تفسير الكشاف» للشيخ محمود بن عمر بن محمود الزمخشري (م ٥٣٨هـ) وقد طبع عدة مرات، وهو أحد التفاسير التي يرجع إليها جميع المسلمين في الوقوف على بلاغة القرآن، ولا يزال إلى اليوم ينظر إليه كأحد التفاسير المهمة، وقد أدرج في تفسيره حسب تناسب الآيات آراء المعتزلة وأخضع الآيات لتلك المبادئ. وله أيضاً ما يلي: ٢٢ - «أساس البلاغة» في اللغة، طبع في مصر. ٢٣ - «أطواق الذهب في المواعظ والخطب» تحتوي مائة مقالة في النصائح، طبع في مصر وبيروت واستنبول. ٢٤ - «عجب العجاب في شرح لامية العرب» طبع في القاهرة واستنبول. ٢٥ - «الانموذج» طبع في إيران مع شرح عبدالغنى الأردبيلي. ٢٦ - «الجبال والأمكنة والمياه» طبع في ليدن. ٢٧ - «ربيع الأبرار ونصوص الأخبار». ٢٨ - «الفائق في غريب الحديث» طبع في حيدرآباد. (٤٦٩)

٢٩ - «الكلم النوايح أو نوايح الكلم» طبع في القاهرة وبيروت. ٣٠ - «المفصل في صناعة الإعراب» طبع في مصر وغيرها. ٣١ - «مقدمة الأدب» في اللغة، طبع في ليسييك. ٣٢ - «شرح نهج البلاغة» لعز الدين عبد الحميد بن أبي الحديد البغدادي المدائني (م ٦٥٥هـ) وهو أعظم الشروح وأطولها وأشملها بالعلوم والآداب والتاريخ والمعارف، ألفه لمؤيد الدين محمد بن أحمد بن العلقمي وزير المستعصم بالله آخر الخلفاء والملوك العباسيين، وكان له كتب فيها عشرة آلاف مجلد من نفاس الكتب (١) طبع في عشرين جزءاً بتحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم في القاهرة. ٣٣ - «طبقات المعتزلة» لأحمد بن يحيى بن المرتضى أحد أئمة الزيدية، ولد عام (٧٦٤هـ) وتوفي بظفار عام (٨٤٠هـ)، وهو جزء من كتابه الآخر «المنية والأمل» في شرح كتاب الملل والنحل. ٣٤ - البحر الزخار دورة فقهية على مذهب الإمام زيد طبع في ستة أجزاء. ٣٥ - «كتاب الأساس لعقائد الأكياس» تأليف القاسم بن محمد بن علي الزيدى العلوي (م ١٠٢٩هـ). حققه وقدم له الدكتور البيرنصري نادر، طبع دار الطليعة بيروت، عام ١٩٨٠. ٣٦ - «العلم الشامخ في إثبات الحق على الآباء والمشايخ» للشيخ صالح المقبل (م ١١٠٨هـ)، طبع القاهرة عام (١٣٣١هـ). (٢). *** هذه هي المعتزلة وتأريخها، هذه تعاليمها ومشايخها وآثارها، فمن أراد الكتابة _____ ١. مقدمة نهج البلاغة، بقلم المحقق. ٢. ولعل الفئات منى أكثر من المذكور، والتكليف على حد المقدور، وقد اكتفينا بذكر ما وقفنا على المطبوع من كتبهم، أما المخطوط منها فحدث عنه ولا حرج، يقف عليها من راجع فهرس مخطوطات المكتبة المتوكلية في جامع صنعاء باليمن، وقد صور أكثرها دار الكتب المصرية ونشر قسماً كبيراً منها.

(٤٧٠)

عن المعتزلة فعليه الرجوع إلى هذه المصادر وإن كانت قليلة، لكنّها تغنيه عن الرجوع إلى كتب خصمائهم كـ «الفرق بين الفرق» للبغدادي، فإنه أخذ ما أخذه عن خصمهم ابن الراوندي فنسب إليهم في كتابه فضائح لا يمكن الزكون عليه، فإن الخصم لا يصدق في النسبة والنقل. نعم، كان انقراض المعتزلة انهماماً لدعاة الحرّية وانتصاراً للتحجّر وتقوية لقوى الجهل والأمية، ولو كانت الحرّية سائدة على الأمة الإسلامية لكان الوضع غير ما نشاهده بين الأمة، والحكم لله العليّ القدير. بلغ الكلام إلى هنا وفرغنا من تأليف هذا الجزء و ترصيفه و تبييضه يوم الجمعة يوم تحرير القدس العالمي التاسع والعشرين من شهر رمضان من شهر عام ١٤٠٩هـ/ق. والحمد لله أولاً و آخراً و ظاهراً و باطناً. قم - مؤسسه الإمام الصادق - عليه السلام - جعفر السبحاني

تعريف مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

جاهدوا بأموالكم و أنفُسكم في سبيل الله ذلكم خير لكم إن كنتم تعلمون (التوبة/٤١).

قال الإمام علي بن موسى الرضا - عليه السلام: رَحِمَ اللَّهُ عَبْدًا أَحْيَا أَمْرَنَا... يَتَعَلَّمُ عُلُومَنَا وَيُعَلِّمُهَا النَّاسَ؛ فَإِنَّ النَّاسَ لَوْ عَلِمُوا مَحَاسِنَ كَلَامِنَا لَأَتَّبَعُونَا... (بِنَادِرُ الْبِحَار - في تلخيص بحار الأنوار، للعلامة فيض الاسلام، ص ١٥٩؛ عُيُونُ أَخْبَارِ الرُّضَا(ع)، الشَّيْخُ الصَّدُوقُ، الباب ٢٨، ج ١/ ص ٣٠٧).

مؤسس مجتمع "القائمية" الثقافي بأصبهان - إيران: الشهيد آية الله "الشمس آبادي" - رَحِمَهُ اللَّهُ - كان أحدًا من جهايزه هذه المدينة، الذي قد اشتهر بشغفه بأهل بيت النبي (صلوات الله عليهم) ولاسيما بحضرة الإمام علي بن موسى الرضا (عليه السلام) و بساحة صاحب الزمان (عجل الله تعالى فرجه الشريف)؛ ولهذا أسس مع نظره و درايته، في سنة ١٣٤٠ الهجرية الشمسية (= ١٣٨٠ الهجرية القمرية)، مؤسسه و طريقة لم ينطفي و مصباحها، بل تتبع بأقوى و أحسن موقف كل يوم.

مركز "القائمية" للتحري الحاسوبى - بأصبهان، إيران - قد ابتدأ أنشيطه من سنة ١٣٨٥ الهجرية الشمسية (= ١٤٢٧ الهجرية القمرية) تحت عناية سماحة آية الله الحاج السيد حسن الإمامي - دام عزه - و مع مساعده جمع من خريجي الحوزات العلميّة و طلاب الجوامع، بالليل و النهار، في مجالات شتى: دينية، ثقافية و علمية...

الأهداف: الدفاع عن ساحة الشيعة و تبسيط ثقافته الثقلين (كتاب الله و اهل البيت عليهم السلام) و معارفهما، تعزيز دوافع الشباب و عموم الناس إلى التحري الأذق للمسائل الدينيّة، تخليف المطالب النافعة - مكان البلايتي المتبدله أو الرديئة - في المحاميل (=الهواتف المنقولة) و الحواسيب (=الأجهزة الكمبيوترية)، تمهيد أرضية واسعة جامعة ثقافية على أساس معارف القرآن و أهل البيت -عليهم السلام - بباعث نشر المعارف، خدمات للمحققين و الطلاب، توسعه ثقافته القراءة و إغناء أوقات فراغه هواة برامج العلوم الإسلامية، إنالة المنابع اللازمة لتسهيل رفع الإبهام و الشبهات المنتشرة في الجامعة، و...

- منها العدالة الاجتماعية: التي يمكن نشرها و بثها بالأجهزة الحديثة متصاعدة، على أنه يمكن تسريع إبراز المرافق و التسهيلات - في آكناف البلد - و نشر الثقافة الإسلامية و الإيرانية - في أنحاء العالم - من جهة أخرى.

- من الأنشطة الواسعة للمركز:

(الف) طبع و نشر عشرات عنوان كتب، كتيبة، نشره شهريّة، مع إقامة مسابقات القراءة

(ب) إنتاج مئات أجهزة تحقيقية و مكتبية، قابلة للتشغيل في الحاسوب و المحمول

(ج) إنتاج المعارض ثلاثية الأبعاد، المنظر الشامل (= بانوراما)، الرسوم المتحركة و... الأماكن الدينيّة، السياحيّة و...

(د) إبداع الموقع الانترنتي "القائمية" www.Ghaemiyeh.com و عدّة مواقع أخرى

(ه) إنتاج المنتجات العرضية، الخطابات و... للعرض في القنوات القمرية

(و) الإطلاق و الدّعم العلميّ لنظام إجابة الأسئلة الشرعيّة، الاخلاقيّة و الاعتقاديّة (الهاتف: ٠٠٩٨٣١١٢٣٥٠٥٢٤)

(ز) ترسيم النظام التلقائي و اليدوي للبلوتوث، ويب كشك، و الرسائل القصيرة SMS

(ح) التعاون الفخري مع عشرات مراكز طبيعية و اعتبارية، منها بيوت الآيات العظام، الحوزات العلميّة، الجوامع، الأماكن الدينيّة كمسجد جَمكران و...

(ط) إقامة المؤتمرات، و تنفيذ مشروع "ما قبل المدرسة" الخاص بالأطفال و الأحداث المشاركين في الجلسة

(ي) إقامة دورات تعليمية عمومية و دورات تربية المربي (حضوراً و افتراضاً) طيلة السنة

المكتب الرئيسي: إيران/أصبهان/ شارع "مسجد سيد" / ما بين شارع "بنج رمضان" و "مفتق" و فاني / "بنايه" القائمية

تاريخ التأسيس: ١٣٨٥ الهجرية الشمسية (= ١٤٢٧ الهجرية القمرية)

رقم التسجيل: ٢٣٧٣

الهوية الوطنية: ١٠٨٦٠١٥٢٠٢٦

الموقع: www.ghaemiyeh.com

البريد الالكترونى: Info@ghaemiyeh.com

المتجر الانترنتى: www.eslamshop.com

الهاتف: ٢٥-٢٣-٢٣٥٧٠٢٣ (٠٠٩٨٣١١)

الفاكس: ٢٣٥٧٠٢٢ (٠٣١١)

مكتب طهران ٨٨٣١٨٧٢٢ (٠٢١)

التجارية و المبيعات ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩

امور المستخدمين ٢٣٣٣٠٤٥ (٠٣١١)

ملاحظة هامة:

الميزانية الحالية لهذا المركز، شعبيته، تبرعته، غير حكوميته، و غير ربحيته، اقتنيت باهتمام جمع من الخيرين؛ لكنها لا توافي الحجم المتزايد و المتسع للامور الدينيه و العلميه الحاليه و مشاريع التوسعه الثقافيه؛ لهذا فقد ترجى هذا المركز صاحب هذا البيت (المسمى بالقائمية) و مع ذلك، يرجو من جانب سماحه بقيه الله اعظم (عجل الله تعالى فرجه الشريف) ان يوفق الكل توفيقاً متزائداً ليعانتهم - فى حد التمكن لكل احد منهم - ايانا فى هذا الامر العظيم؛ ان شاء الله تعالى؛ و الله ولى التوفيق.

مركز
للبحوث والتحريرات الكمبيوترية
الغمامة اصحمان



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى

ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم

www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩